

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الشريعة – قسم أصول الدين
دكتوراه الحديث

المستشرق جولدتسيهر والسنة النبوية
دراسة نقدية

The orientalist Goldziher and Prophet Muhammad's sunnah
A critical study

اشراف: الأستاذ الدكتور أمين القضاة

اعداد : أمين عمر مصطفى محمد


دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الشريعة – قسم أصول الدين
دكتوراه الحديث

المستشرق جولدتسيهر والسنة النبوية
دراسة نقدية

The orientalist Goldziher and Prophet Muhammad's sunnah A critical study

اشراف: الأستاذ الدكتور أمين القضاة

اعداد : أمين عمر مصطفى محمد

المستشرق جولدتسيهر والسنة النبوية "دراسة نقدية"

إعداد الطالب

أمين عمر مصطفى محمد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك ، اربد ـ الأردن .

وافق عليها

أمين محمد القضاة........................ مشرفا رئيسا
أستاذ الحديث في كلية الشريعة ـــ جامعة اليرموك

محمد علي العمري .... عضوا
أستاذ الحديث في كلية الشريعة ـــ جامعة اليرموك

عبد الله مرحول السوالمه .... عضوا
أستاذ الحديث في كلية الشريعة ـــ جامعة اليرموك

إسماعيل احمد العمايرة .... عضوا
أستاذ اللغة العربية كلية الآداب ـــ الجامعة الأردنية

سلطان سند العكايلة........................ عضوا
الأستاذ المشارك في الحديث في كلية الشريعة ـ جامعة اليرموك

نوقشت بتاريخ ٢/جمادى الأول ١٤٣٠هـ
الموافق ٢٧/نيسان/٢٠٠٩م

فهرس الموضوعات

تمهيد

عني المستشرق د. جولدتسيهر بالدراسات الإسلامية ، وكتب في العديد من الموضوعات الإسلامية كالعقيدة ، والتفسير ، واللغة ، والتاريخ ، والفرق ، وقد بلغت أبحاثه خمسمائة واثنين وتسعين بحثاً، منها خمسة وثلاثون كتاباً، ومائتان وخمس عشرة مقالة . وكانت له عناية خاصة بالحديث النبوي حيث ألف فيه كتابه الموسوم بـ (دراسات محمدية) ، خصص الجزء الثاني منه للحديث عن الحديث النبوي وتاريخ تطوره، وكتب بعض مقالات عن الحديث النبوي منها (ختم صحيح البخاري)، و(السيوطي وتآليفه)، وترجم إلى الألمانية كتاب (توجيه النظر) للشيخ طاهر الجزائري، وقد لقيت آراؤه في علوم الحديث رواجاً بين المستشرقين وغيرهم من الباحثين والدارسين، ونظراً لخطورة آرائه في الحديث النبوي، واعتماد كتبه كمراجع أصلية في الجامعات الأوروبية كجامعات لندن، واكسفورد، وكمبردج، وأدنبره، والسوربون وغيرها (١)،كان لابد من التوجه إلى دراستها دراسة تحليلية نقدية .

(الدراسات السابقة)

لقد قامت محاولات عديدة لدراسة الظاهرة الاستشراقية في القرن العشرين، خاصة فيما يتعلق بدراسة كتابات المستشرقين حول السنة النبوية من أشهرها :

١- مشروع أطروحة الدكتوراة للمرحوم الأستاذ د. محمد أمين المصري لنيل درجة الدكتوراه بعنوان دراسة نقدية لكتاب شاخت (أصول الشريعة المحمدية) في جامعة لندن، ثم في جامعة كمبردج، إلا أن هذا المشروع قوبل بالرفض من قبل تلك الجامعتين.

٢- رسالة الدكتوراة (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين) للدكتور محمد محمد أبو شهبة، التي قدمت لجامعة الأزهر سنة (١٩٤٦م)، رد فيها على الشبهات التي أثارها المستشرقون وأعوانهم من المستغربين حول السنة النبوية.

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع ص ١٦، دراسات في الحديث النبوي ج ١ المقدمة ي، تاريخ التراث العربي ج١، ص ٢٢٨، المستشرقون ج٣، ص ٩٠٧. الاستشراق ص٢١٦

٣- رسالة الدكتوراة (السنة ومكانتها في التشريع) للدكتور مصطفى السباعي، التي قدمت لجامعة الأزهر سنة ١٩٤٩م، حيث خصص الفصل السادس منها لمناقشة شبه جولد تسيهر في الحديث النبوي.

٤- رسالة الدكتوراة (دراسات في الحديث النبوي) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي عام ١٩٦٦م حيث رد فيها على بعض شبهات جولدتسيهر والمستشرقين المتعلقة بالسنة، وبحثه الموسوم بـ (المستشرق شاخت والسنة النبوية) رد فيه على تشكيك شاخت في صحة الأحاديث الفقهية.

٥- رسالة الدكتوراة (دراسات جولدتسيهر في السنة ومكانتها العلمية) للدكتور محسن عبد الناظر، المقدمة لكلية الزيتونة عام ١٩٨٤م، حيث قام بدراسة ونقد الجزء الخاص بالحديث النبوي من كتاب (دراسات محمدية) لجولدتسيهر.

٦- كتاب (الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية) د. ساسي سالم الحاج ١٩٩١م وهو أوسعها حيث تناول الظاهرة الاستشراقية بشمولية، فتناول الاستشراق والقرآن الكريم، والاستشراق والسنة النبوية، والاستشراق والسيرة النبوية، والاستشراق والفقه الإسلامي.

٧- رسالة الماجستير (المستشرقون والحديث النبوي) للدكتور محمد بهاء الدين ـ جامعة بغداد ١٩٩٩م ـ تناول فيها دراسة آراء طائفة من المستشرقين حول الحديث النبوي.

(الإضافات المعرفية في هذه الرسالة)

إن الدراسات السابقات كانت إما أن تدرس كتاباً واحداً من كتب جولدتسيهر ، كما في دراسة د. محسن عبد الناظر في رسالته (دراسات جولدتسيهر في السنة ومكانتها العلمية) حيث درس كتابه (درسات محمدية)، وإما أن ترد على بعض شبهاته كما فعل د. مصطفى السباعي في كتابه (السنة ومكانتها في التشريع) حيث خصص الفصل السادس منه في ذلك، ود. محمد محمد أبو شهبة في كتابه (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين)، وإما أن تكتفي بالدراسة الوصفية، ونقل أقوال السابقين، كما في رسالة الماجستير (المستشرقون والحديث النبوي) للدكتور محمد بهاء الدين، حيث اكتفى بنقل ردود كل من د. السباعي، والأعظمي.

وأما عن هذه الدراسة فإنها ستعمل على ما يلي:

أ-الجمع لكل آراء جولدتسيهر وشبهاته في السنة النبوية.

ب- دراسة آراء جولدتسيهر وشبهاته دراسة نقدية .

تأتي هذه الدراسة (المستشرق جولدتسيهر والسنة النبوية دراسة نقدية) انطلاقاً من توصية كل من العالمين الجليلين د. مصطفى السباعي، ود. محمد محمد أبو شهبة، بضرورة دراسة كتب جولدتسيهر، فكانت هذه الدراسة استجابة لتلك التوصية، واستكمالاً لجهود السابقين في هذا المجال، ونظراً لكثرة كتبه وأبحاثه، وكثرة ما طرح فيها من آراء حول السنة النبوية، فإن هذه الدراسة تناولت أشهر آرائه في السنة بالتحليل والنقد والتوجيه والتصويب والاستدراك، والكشف، من خلال كتبه: (دراسات محمدية) الذي خصص الجزء الثاني للحديث النبوي وتاريخ تطوره، وهو باللغة الألمانية، ثم ترجم إلى الفرنسية والإنجليزية، وقام الأستاذ محمد بسام ملص (1) بترجمة كتابيه (دراسات محمدية) و(والظاهريون مذهبهم وتاريخهم) من الإنجليزية إلى اللغة العربية ، وكتاب (العقيدة والشريعة)، وكتاب (مذاهب التفسير الإسلامي)، يضاف إلى هذه الكتب ثلاث مقالات له هي: (موقف أهل السنة القدماء بإزاء علوم الأوائل)، و(العناصر الأفلاطونية المحدثة والغنوصية في الحديث) وهما بالألمانية ثم ترجما إلى العربية، و(دراسات في المنطق الإسلامي) كتب بالفرنسية، ترجمه لي أحد طلبة الدراسات العليا في اللغة العربية، من الطلبة الأفارقة في الجامعة الأردنية. ووقعت هذه الدراسة في مقدمة، وخمسة فصول وخاتمة، أما المقدمة فتناولت مفهوم الاستشراق وكشفت عن أهدافه، وأوردت لمحة تاريخية عنه، وعن الاستشراق الألماني خاصة.

وتوزعت فصول الرسالة على النحو التالي:

الفصل الأول: التعريف بجولدتسيهر وفيه ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: ترجمة جولدتسيهر (حياته، عصره، ديانته).

المبحث الثاني: أثر الفكر الاعتزالي والشيعي فيه .

---

(1) أستاذ متخصص في اللغة الإنجليزية ، وباحث ومفكر ، له العديد من الكتب في أدب الأطفال .

أما عن منهجي في هذه الدراسةفقد قمت بما يلي:

١. ترجمة كتابيه (دراسات محمدية)، و(الظاهريون مذهبهم وتاريخهم) من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، ومقالته (دراسات في المنطق الإسلامي) من الفرنسية إلى اللغة العربية.

٢. دراسة كتبه وبعض مقالاته - موضوع البحث - باستقراء واستقصاء للوقوف على أشهر آرائه في الحديث وعلومه.

٣. صدّرت الكلام بقوله (قال جولدتسيهر)، ثم عزوت أقوله إلى مصادرها ومظانها.

٤. لخصت رأيه في كل مسألة، وذكرته بشكل مبسط ومختصر.

٥. عملت على تقييم آرائه ونقدها، وفق قواعد المحدثين، متبعاً في دراستها ونقدها الخطوات التالية:

أ. التأكد من صحة توثيقه.

ب. دراسة مصادره ونقدها.

ت. دراسة الأدلة والنصوص والشواهد التي استدل بها ـ إسناداً ومتناً ـ، والحكم عليها من حيث الصحة والضعف.

ث. دراسة النتائج التي توصل إليها، ببيان وجه الصواب أوالخطأ فيها.

ج. الموازنة بين آرائه ونتائجه وآراء المحدثين.

والله أسأل التوفيق والسداد وصلى الله وبارك وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مقدمة

التعريف بالاستشراق ولمحة تاريخية عنه، وبيان أهدافه

تعريف الاستشراق

كلمة (استشراق) كلمة مشتقة من كلمة (شرق)، وكلمة شرق تعني مشرق الشمس، والسين في كلمة الاستشراق يفيد الطلب، أي طلب دراسة ما في الشرق، وليس طلب الشرق سوى طلب علوم الشرق وآدابه ولغاته. ولعل هذا التعريف اللغوي بالنسبة للغة العربية. وعلى هذا يكون الاستشراق هو علم الشرق، أو علم العالم الشرقي[١]. أما في اللغات الأوروبية فثمة تعريف آخر يدل على أن المقصود بالشرق ليس الشرق الجغرافي وإنما الشرق المقترن بالضياء والنور والهداية بعكس الغروب بمعنى الأفول والانتهاء. وقد رجع أحد الباحثين وهو السيد محمد الشاهد إلى المعاجم اللغوية الأوروبية (الألمانية والفرنسية والإنجليزية) ليبحث في كلمة شرق (ORIENT) فوجد أنه يشار إلى منطقة الشرق المقصودة بالدراسات الشرقية بكلمة (MOrgenland) وتعني بلاد الصباح، ومعروف أن الصباح تشرق فيه الشمس، وفي مقابل ذلك نستخدم في اللغة كلمة (Abendland) وتعني بلاد المساء. وفي اللاتينية تعني كلمة (Orient) يتعلم أو يبحث عن شيء ما، وبالفرنسية تعني كلمة (Orienter) وجَه أو هدى أو أرشد، وبالإنجليزية (Orienta_ Orientate) تعني توجيه الحواس نحو اتجاه أو علاقة في مجال الأخلاق أو الاجتماع أو الفكر أو الأدب نحو اهتمامات شخصية في المجال الفكري أو الروحي. وفي الألمانية تعني كلمة يجمع معلوملت (معرفة) عن شيء ما [٢].

تعريف الاستشراق اصطلاحاً

عرف د. عمر فروخ الاستشراق بقوله: (اشتغال نفر من العلماء الغربيين بأحوال الشرق).[٣]

---

(١) الدراسات العربية والإسلامية ص ١١، الاستشراق والتاريخ الإسلامي ص٣٠.

(٢) الاستشراق د. مازن مطبقاني ص١.

(٣) المستشرقون ما لهم وما عليهم ص ٥٤

أما الأستاذ عبد الرحمن حسن حبنكه الميداني فعرفه بقوله: (تعبير أطلقه غير الشرقيين على الدراسات المتعلقة بالشرقيين (شعوبهم، وتاريخهم، وأديانهم، ولغاتهم، وأوضاعهم الاجتماعية، وبلدانهم، وسائر أراضيهم وما فيها من كنوز وخيرات، وحضاراتهم، وكل ما يتعلق بهم). (١)

بينما يرى د. ساسي الحاج بأن (الاستشرق يؤخذ بعدة مفاهيم متداخلة ومتكاملة في آن واحد فهو أحياناً يراد به:

١- ذلك العلم الذي تناول المجتمعات الشرقية بالدراسة والتحليل من قبل علماء الغرب.

٢- أسلوب للتفكير يرتكز على التمييز المعرفي والأيدلوجي بين الشرق والغرب.

٣- الكتاب الغربيون الذين كتبوا عن الفكر والحضارة الإسلامية.) (٢)

*** لمحة تاريخية عن الإستشراق**

اختلف الباحثون في تحديد بداية الاستشراق:

يرى د. الزيّادي أنه لا يمكن التعرف بدقة إلى البداية الحقيقية للاستشراق، وذكر أنه حصر آراء الباحثين في تاريخ الاستشراق في النقاط التالية:

١-أنه نشأ أواخر القرن السابع الميلادي، ويستندون في ذلك إلى كتابات بعض المسيحيين عن الإسلام أمثال يوحنا الدمشقي.

٢- أنه نشأ في القرن الثاني عشر الميلادي- وهذا رأي أكثر الباحثين - حين بدأت التلمذة الغربية على الشرق التي كان رائدها غربرت، الذي تعلم العربية في قرطبة ثم عاد إلى بلاده ليتولى البابوية تحت اسم سلفستر الثاني.

---

(١) أجنحة المكر الثلاثة ص ١١٨

(٢) الظاهرة الاستشراقية ج١، ص ١٨، وانظر أيضاً الاستشراق ص ٣٨، ١٢٠، وموقف العرب من المستعربين ص ٣٥، ورؤية إسلامية للاستشراق ص ٢٣، ومناهج المستشرقين ص ١٧.

٣-أنه نشأ في القرن الثاني عشر الميلادي، ويستدل على ذلك بظهور أو نتاج استشراق تمثل فيأول ترجمة لمعاني القرآن، وكذلك ظهور أول قاموس لاتيني عربي.

٤-أنه نشأ نتيجة من نتائج الحروب الصليبية.

٥-أنه نشأ في القرن الثامن عشر، متحذاً من حملة نابليون على مصر نقطة انطلاق الحركة الاستشراقية. (١)

* أهداف الاستشراق

لا شك أن للاشتشراق أهدافاً انطلق منها وأراد تحقيقها، هذه الأهداف والدوافع منها ما هو ديني تبشيري، ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو علمي، ومنها ما هو تجاري. وأما أهدافه الدينية والسياسية فتتمثل بما يلي:

١. تشكيك المسلمين بنبيهم وقرآنهم وشريعتهم وفقههم، وإضعاف ثقة المسلمين بتراثهم.

٢. إضعاف روح الإخاء الإسلامي بين المسلمين(٢).

* وسائل المستشرقين لتحقيق أهدافهم

عمل المستشرقون على تحقيق أهدافهم من خلال الوسائل التالية:

١. تأليف الكتب في موضوعات مختلفة عن الإسلام، وإصدار المجلات الاستشراقية المتخصصة في دراسات الشرق، وكتابة الموسوعات العلمية عن الإسلام. فقد بلغت المجلات الاستشراقية ثلاثمائة مجلة (٣٠٠) بمختلف اللغات، منها (مجلة العالم الإسلاميThe muslim world) وهي من أخطر المجلات الأمريكية تصدر باللغة الإنجليزية وأنشأها المبشر زويمر عام ١٩١١م، ومجلة (العالم الإسلامي le mond muslamam) تصدر من فرنسا. مجلة تاريخ الأديان تصدر من باريس ١٨٨٠م، والمجلة الآسيوية تصدر عن الجمعية الآسيوية الفرنسية، ومجلة الجمعية الملكية الآسيوية تصدر من بريطانيا(٣).

---

(١) الاستشراق -أهدافه وأساليبه ص ٢٣-٢٥

(٢) الفكر الإسلامي وصلته بالاستعمار الغربي ص ٥٢٣.

(٣) المستشرقون ومنهج التزوير ص٨١-٨٢، الاستشراق وأهدافه ص ٥٣-٥٤.

٢. إرساليات التبشير إلى العالم الإسلامي.

٣. إلقاء المحاضرات في الجامعات، وكتابة المقالات في الصحف المحلية.

٤. عقد المؤتمرات الدولية، كمؤتمرات الاستشراق، ومقارنة الأديان[١].

*** الجوانب الإيجابية في الإستشراق**

أشار د. زقزوق إلى بعض الجوانب الايجابية في الاستشراق منها:

١. جمع المخطوطات والعناية بها، وفهرستها فهرسة نافعة تصف المخطوط وصفاً دقيقاً. فقد قام المستشرق (إلفرت) بوضع فهارس للمخطوطات العربية في مكتبة برلين في عشرة مجلدات بلغ فيه الغاية فناً ودقة وشمولاً، وصدر هذا الفهرس في نهاية القرن الماضي واشتمل على فهرس لنحو عشرة آلاف مخطوط.

٢. نشر العديد من أمهات الكتب الإسلامية، وترجمة الكثير منها إلى كافة اللغات الأوروبية.

٣. عنايتهم بالمعاجم، ومن أشهرها: (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف)، الذي تعاون على إخراجه جماعة من المستشرقين المعروفين. ويشمل هذا المعجم كتب الحديث الستة، وسنن الدارمي، وموطأ مالك، ومسند الإمام أحمد بن حنبل. وقد تم نشره في عام ١٩٣٦إلى ١٩٦١م. وتفيد منه كافة المعاهد والجامعات الإسلامية في العالم[٢].

ويعقب الأستاذ أنور الجندي على ايجابيات الاستشراق بقوله:(إن التراث العربي الإسلامي قد سرق من البلاد الإسلامية بأساليب متعددة، وأصبح إحياؤه على النحو الذي يختاره الاستشراق، وليس وفق إرادتنا، وأنهم عملوا على إحياء نوع معين من هذا التراث وفي مقدمتها التصوف الفلسفي، وعلم الكلام، وأبحاث الاعتزال، وإن الاستشراق في في شطريه عاملاً مع الكنيسة أو عاملاً مع وزارات الاستعمار لا يستطيع أن يخلص إلى الحق، وإنما هو يؤدي دوره في إثارت الشبهات.[٣]

---

(١) المستشرقون مالهم وما عليهم - السباعي ص٣٣، الموسوعة العربية العلمية ج١، ص ٦٧٨.

(٢) قضية الاستشراق لمحات حول المشكلة والحل، ص٣٤٢-٣٤٥.

(٣) شبهات التغريب ص٨٧-٩٥.

* الجوانب السلبية في الإستشراق

أشار كلاً من د. زقزوق، ود. إدوارد سعيد إلى بعض الجوانب السلبية في الاستشراق منها:

١. يعد الإستشراق أسلوباً خاصاً في التفكير ينبني على تفرقة أساسية بين الشرق والغرب، فالغربيون عقليون محبون للسلام متحررون منطقيون وقادرون على كسب قيم حقيقية، أما الشرقيون فليس لهم من ذلك كله شيء. يقول د. إدوارد سعيد: (لقد استخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عن هذه العلاقة، واستخدم بلفور وكرومر، كما يتوقع من مثلهما عدداً منها. فالشرقي لا عقلاني، فاسق طفولي (متخلف)، وبالمقابل فإن العقل الأوروبي عقلاني، متحلٍ بالفضائل، ناضج: (سوي)[(١)].

وقال: (فإن غير الأوروبي المعروف للأوروبيين.. فهو إما شخصية للضحك والتسلية، أو ذرة في ذات جمعية هائلة توصف في الانشاء العادي أو المثقف بأنها ذات نمط لا متمايز اسمه شرقي، افريقي، أصفر، أسمر، أو مسلم)[(٢)].

٢. لم يتخلص الإستشراق من الخلفية الدينية للجدل اللاهوتي العقيم الذي انبثق منه الإستشراق أساساً. ولم يتغير شيء من هذا الوضع حتى اليوم باستثناء بعض الشواذ. وتخدم اليوم وسائل الإعلام المتعددة في الغرب في تأكيد وتقوية الوضع التقليدي الذي لا يزال ينظر إلى الإسلام إلى حد كبير بمنظار القرون الوسطى.

يقول د. محمود زقزوق: «وهكذا يمكن القول: بأن الإستشراق ـ في دراسته للإسلام ـ ليس علماً بأي مقياس علمي، وإنما هو عبارة عن أيديولجية خاصة يراد من خلالها ترويج تصورات معينةعن الإسلام بصرف النظر عما إذا كانت هذه التصورات قائمة على حقائق، أو مرتكزة على أوهام وافتراءات».[(٣)]

٣. يعتمد المستشرقون على تطبيق المقاييس المسيحية على الدين الإسلامي وعلى نبيه، فالمسيح ـ في نظر

---

(١) الاستشراق ص ٧١.

(٢) المصدر السابق ص ٢٥٧.

(٣) قضية الاستشراق لمحات حول المشكلة والحل ص ٣٤٥-٣٥٠

المسيحيين ـ هو أساس العقيدة، ولهذا تنسب المسيحية إليه وقد طبق المستشرقون ذلك على الإسلام واعتبروا أن محمداً يعني بالنسبة للمسلمين ما يعنيه المسيح بالنسبة للمسيحية؛ ولهذا أطلقوا على الإسلام اسم المذهب المحمدي (Mohammedim)ولكن هناك سبباً آخر لاستخدام هذا الوصف لدى الكثيرين منهم وهو إعطاء الانطباع بأن الإسلام دين بشري من صنع محمد وليس من عند الله. أما نسبة المسيح إلى المسيحية فلا تعطي هذا الانطباع لديهم لاعتقادهم بأن المسيح ابن الله. وتتم مقارنة أخرى بين محمد والمسيح، يكون المسيح فيها هو المقياس، فمحمد مزواج وشهواني في مقابل المسيح العفيف الذي لم يتزوج، ومحمد محارب سياسي أما يسوع فهو مسالم مغلوب ومعذب يدعو إلى المحبة. (١)

يقول د. إدوارد سعيد: «لقد كان أحد الضوابط المقيدة التي أثرت على المفكرين المسيحيين الذين حاولوا فهم الإسلام ينبع من عملية قاسية؛ ما دام المسيح هو أساس العقيدة المسيحية، ومن ثم إطلاق التسمية التماحكية (المحمدية) على الإسلام، والنعت الآلي (المنتحل) على محمد.»[٢].

٤. التأكيد على أهمية الفرق المنشقة عن الإسلام كالبابية، والبهائية والقاديانية، والبكداشية وغيرها من فرق قديمة وحديثة. ويعتبرون المنشقين أصحاب فكر ثوري تحرري عقلي، ويهتمون بكل غريب شاذ. (٣)

٥. تفتقد كتاباتهم الموضوعية عند الحديث عن الإسلام، بينما لا يكون ذلك عند الحديث عن البوذية والهندوكية. فالإسلام فقط من بين كل الديانات التي ظهرت في الشرق والغرب هو الذي يهاجم.

٦. ارتباط فريق منهم بالدوائر الاستعمارية، وتسخيرهم لدراساتهم عن الإسلام في سبيل مكافحة الإسلام والمسلمين.(٤)

ومن بين الأمثلة على ذلك المستشرق كارل هينرش بيكر (ت١٩٣٣م) مؤسس مجلة الإسلام الألمانية. فقد قام بدراسات تخدم الأهداف الاستعمارية الألمانية في إفريقيا. وكذلك عالم الإسلاميات الهولندي (سنوك هورجرونيه) (ت ١٩٣٦م) فقد لعب دوراً هاماً في تشكيل السياسة الثقافية والاستعمارية في المناطق

---

(١) قضية الاستشراق لمحات حول المشكلة والحل ص ٣٤٥-٣٥٠

(٢) الاستشراق ص ٩٠.

(٣) قضية الاستشراق لمحات حول المشكلة والحل ص ٣٤٥-٣٥٠

(٤) المصدر السابق .

الهولندية في الهند الشرقية، وشغل مناصب قيادية في السلطة الاستعمارية الهولندية في أندونيسيا. أما المستشرق الفرنسي ماسنيون فقد كان مستشاراً لوزارة المستعمرات الفرنسية في شؤن شمال أفريقيا[1].

* موقف الباحثين من الاستشراق والمستشرقين

وقف الباحثون من الاستشراق والمستشرقين مواقف متباينة بين قادح ومادح، فمنهم من رأى ارتباطهم بالدوائرالاستعمارية والاستخباراتيه، وأن دراساتهم قائمة على الطعن في الإسلام والمسلمين، ومنهم من مدحهم وأثنى عليهم ودعا إلى تقليدهم. ومنهم من وقف موقفاً وسطاً مادحاً لما قدموه من بعض الأعمال ملتمساً لهم العذر فيما أخطأوا فيه. وقد قسمهم د. ميشال جحا إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: فئة معادية للاستشراق ومشككة فيه، وهم الأكثرية. منهم أحمد فارس الشدياق، والأمير شكيب أرسلان، ومحمد أسد، عبد القادر حاتم، وعبد القادر يوسف، ود. محسن جمال الدين، ومالك بن نبي، ومحمد صالح البنداق، ود. حسين الهراوي.

الفئة الثانية: مادحة لهم، مبالغة في الثناء عليهم، ولا ترى في أعمالهم أي عيب.منهم زكي مبارك، وطه حسين، ومحمد كرد علي ، والسيد ابن عبد القادر المكي، وأحمد الماطري[2].

الفئة الثالثة: رأت في أعمالهم جهداً وخدمة للأمة العربية وللإسلام، وما وقع من تقصير منهم فإنه ناتج عن عدم المعرفة الكاملة والأحاطة الشاملة باللغة العربية ودقائقها، أو الفهم الدقيق للدين الإسلامي أو للحضارة الإسلامية. وأنه تبعد عن صفوف المستشرقين من اندس فيها ممن كانت لهم مآرب سياسية واستعمارية وتبشيرية[3]؛ منهم د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء)، ود. محمد غلاّب، محمد يوسف موسى). أقول أما تقسيم د. ميشال جحا إلى موقف الباحثين من الاستشراق والمستشرقين إلى ثلاث فئات، فأرى أنه لو قسمهم إلى فئتين لكان أولى ؛ لأن الفئة الثالثة تندرج في الفئة الثانية.

---

(١)قضية الاستشراق لمحات حول المشكلة والحل ص ٣٤٥-٣٥٠

(٢) موقف العرب من المستعربين ص٣٥-٤٢.

(٣) المصدر السابق .

وذهب الدكتور عمر فروخ إلى تقسيم المستشرقين إلى صنفين:

١. مستشرقون محسنون وذكر منهم من عملوا على جمع المخطوطات العربية وحفظها ثم فهرستها، منهم (وهلم آلورت) الألماني (١٨٢٨-١٩٠٩م) فقد فهرس المخطوطات العربية في مكتبة برلين العامة ووصفها وصفاً موجزاً دقيقاً في عشرة أجزاء كبيرة، و(غوستاف فلوغل، عام ١٨٤٠م - ١٢٥٦هـ) الذي وضع أول فهرس لألفاظ القرآن (نجوم القرآن)، ثم وضع المسلمون الفهارس لألفاظ القرآن بعد ذلك، ثم جاء العمل المضني الذي قام به المستشرق الهولندي (آرند يا فنسنك (ت١٩٣٩م)، وهو فهرسة ألفاظ الحديث الشريف في أربع عشرة مجموعة من مجاميع الحديث، ومنها ما هو أجزاء كثيرة، وتوفي فنسنك ولم يتم كتابه هذا فأتمه غيره. وقد نقل هذا الفهرست إلى اللغة العربية محمد فؤاد عبد الباقي وطبعه بعنوان (مفتاح كنوز السنة). ثم اتسعت دائرة وضع الفهارس.

وأما عن طباعة الكتب فقد عملوا على طبع المصادر العربية كتاريخ الطبري، وتاريخ ابن الأثير، والطبقات الكبرى لابن سعد، وغيرها عشرات رأت النور في المطابع قبل أن تطبع في البلاد العربية. (١)

٢. مستشرقون مسيئون: قال: (أما المستشرقون الذين أساءوا عفواً (وهؤلاء معذورون) أو قصداً (وهؤلاء كثيرون جداً) فإن عددهم يعيا على الحصر، وخصوصاً الذين يعاصروننا. وذكر من الذين أساؤا عفواً (من غير قصد) تيودور نولدكه، وأما الذين أساؤا قصداً أو جهلاً أشد من قصد السوء فمنهم (بيكر الألماني ١٨٧٦ - ١٩٣٣م) قال: «لا سبيل إلى السيطرة على المسلمين ما دام هذا القرآن وموجوداً»، ومنهم وليم موير الانكليزي (١٨١٩-١٩٠٥م)،وجولدتسيهر(١٨٥٠-١٩٢١م) ومارغوليث(١٨٥٨-١٩٤٠م) إن هؤلاء المستشرقين يقولون إن الإسلام شكل من أشكال النصرانية، أو أن أحسن ما في الإسلام مأخوذ من النصراية، أو أن ما في القرآن مأخوذ من التوراة. إن هؤلاء وأمثالهم مسيؤن اساءة يحمل عليها الحقد وشيء من الجهل (٢). وخلص د. عمر فروخ إلى أن الحكم عليهم يرجع إلى ما عملوا لا إلى ما كانوا: فالمحسن منهم من أحسن في دراسة الثقافة الإسلامية وكان مخلصاً لوجه العلم، بقطع النظر عن أصله.

---

(١) المستشرقون ما لهم وما عليهم- عمر فروخ، ص ٥٧-٦٢.

(٢) المصدر السابق.

والمسيء منهم من جانب سبيل العلم[1]. وأنا اتفق مع د. عمر فروخ في تقسيماته لهم، غير أنني أخالفه في أن الحكم عليهم يرجع إلى ما عملوا ؛ لأنهم في الغالب مسيئون.

أما د. عبد الأمير الأعسم فقسم المستشرقين إلى ثلاثة أقسام:

١. موظفون رسميون في دوائر الاستعمار[وزارة المستعمرات البريطانية مثلاً] مثل (لورنس) في الجزيرة، و(ماسينيون) في سوريا و(مس بل) في العراق.

٢. مستشارون رسميون لدوائر الاستعمار[دوائر المخابرات البريطانية والألمانية والفرنسية] وهم من المتخصصين في دراسات الشرق والأقطار العربية. مثل (جولدتسيهر)، و(لامانس)، و(مارغوليوث). فالأول (جولدتسيهر) قدَم الكثير من معلوماته للألمان، والثاني للفرنسيين، والثالث للبريطانيين. وهؤلاء بلا أدنى ريب، من كبار المستشرقين الذين رسموا صوراً عجيبة ومدهشة ومتناقضة للتراث العربي.

٣. مستشرقون غير رسميين، وغير موظفين في دوائر استعمارية مهما كان شكلها، بل كانوا أكاديميين، ومنهم من كان في أعلى المناصب العلمية أو اللاهوتية أو الفكرية. وهذا العدد كثير جداً، وهؤلاء أيضاً استغلهم الاستعمار، وكانوا أدوات في يده[2]. وأنا اتفق مع د. عبد الأمير الأعسم بأن معظم المستشرقين كان لهم ارتباط بدوائر الاستعمار والمخابرات، يقول د. إدوارد سعيد: «لقد استجاب الاستشراق للثقافة التي أنتجته أكثر مما استجاب لموضوعه المزعوم، الذي كان هو أيضاً من نتاج الغرب. وهكذا، فإن لتاريخ الاستشراق، في آن واحد، اتساقاً داخلياً، وطقماً من العلاقات، على درجة عالية من الفصاحة والوضوح، مع الثقافة المسيطرة المحيطة به.»[3].

أما أمير البيان الأمير شكيب أرسلان فقسمهم إلى ثلاثة أقسام:

١. فئة تعقبت عورات الإسلام ومثالبه، وبحثوا عن زلات المسلمين؛ ليجسموها ويبرزوها لأنظار الأوربيين بالشكل المستبشع الذي تنفر منه طباعهم، وتثور حفائظهم، وذلك حتى يزدادوا بغضًا للإسلام وبعدًا عنه، وهذه الفئة من حيث إن أصل استشراقها هو العمل لخدمة المسيحية وتشويه الإسلام بما أمكن

---

(١)المستشرقون ما لهم وما عليهم- عمرفروخ ص ٦٢.

(٢) الاستشراق من منظور فلسفي عربي ص ٢٠-٢١.

(٣) الاستشراق ص٥٥.

لا تقتصر على تجسيم العورات إذا وقعت عليها، بل يبلغ بها سوء القصد أن تقلب الحقائق قلبًا، وأن ترتكب التزوير عمدًا، وأن تأخذ بالحوادث الجزئية فتعممها فتجعل منها قواعد، فالإسلام بزعمها هو شر محض، فينبغي تنفير الناس منه بالحق وبالباطل، وهذه الفرقة من المستشرقين كثيرة العدد يطول بنا تعدد أسمائها، ومن جملتها لامانس اليسوعي البلجيكي، ومارتين هارتمان الألماني، ومرغليوث الإنكليزي، وفنسنك الذي ذكر عنه الدكتور حسين الهراوي أنه طعن في الرسول –عليه السلام –.

٢. فئة يلتزمون في مباحثهم الطريقة العلمية التي تقتضي معرفة الحق في أي جانب كان، ولكنهم لا يتحرجون عند أول فرصة تلوح لهم أن يتولجوها ويحملوا على الإسلام باسم العلم بزعمهم، وأن يجسموا الهنات، وأن يعمموا الجزئيات في الأحايين، وأن يتجاهلوا ما عندهم من الطامات الكبرى التي لا تقاس إليها معايب الإسلام في كثير ولا قليل فهذه الفئة يتألف منها أكثر المستشرقين وهم يعدون إجمالاً من ذوي الفضل على العلم، وممن يلزم أن يستفاد منهم، ولكن مع دوام الحذر مما يلقونه أحيانًا من السموم بحق الإسلام مما يكون ضرره أشد من ضرر الفئة الأولى التي بهتانها ظاهر للعيان، يمكن أن توصف هذه الفئة بـ (العدو العاقل) ومن هؤلاء الأستاذ ماسينيون الإفرنسي، وسنوك هور كرونيه الهولندي وغيرهما.

٣. فئة منصفة ، وينصفون الإسلام إنصافًا تامًا لا يشوبه أدنى تحامل، وإن بدر منهم انتقاد للإسلام في شيء فيكون عن اعتقاد أو وجهة نظر نظروها أو خطأ وقعوا فيه لا عن سوء نية، ولا عن تعمد انتقاص، ولا أعلم في هذه الطبقة أشهر من (جولدتسيهر) المجري الذي هو في الحقيقة أفهم الأوربيين لقواعد الإسلام، ومنهم في الحياة الأستاذ(كامفماير) الألماني، والأستاذ (مونتا) السويسري، ومنهم(كاراده فو) الفرنسي صاحب كتاب مفكري الإسلام، ومنهم الدكتور(مايرهوف)الألماني، ومنهم (غروسه) الفرنسي، ومنهم (رينه) الإفرنسي الذي بلغ به استشراقه من حب الإسلام أن دان بالإسلام وحج البيت الحرام، ومنهم علماء آخرون لست الآن في مقام استقصاء من جهتهم[1] . أما الأمير شكيب أرسلان فقد قسمهم إلى ثلاثة أقسام، ولست معه في عدّه (لجولدتسيهر) في الفئة الثالثة، فئة المنصفين، فإن جولدتسيهر لم يكن منصفاً في دراساته وأبحاثه، بل كان عدواً للإسلام والمسلمين.

---

(١) مجلة المنارج ٢٦، ص٤، ٥.

يقول أ. د. إسماعيل العمايرة تحت عنوان (موقفنا من الظاهرة الاستشراقية): «الاستشراق ظاهرة منظمة، تمثل جهداً دؤباً من الغرب في محاولته فهم الحضارة الإسلامية في الشرق، وقد رأينا أن هذه المحاولة أخذت أبعاداً يمكن تلخيصها بالبعد العسكري، والبعد الثقافي. وأما البعد الثقافي فيتمثل في الاتجاه التنصيري، والاتجاه العلماني الذي أخذ بدوره بعدين: البعد العلماني الذي عبر عن نفسه بمحاولة تحييد الدين عن الحياة في النمط الأوروبي وحاول من جانب الشرق أن يعيد تشكيل حياة الشرقيين على النمط الأوروبي، والبعد الإلحادي الذي تجاوز في مطلبه تحييد الدين إلى حربه ومعاداته، وقد حاول أن يعيد تشكيل الشرق تشكيلاً لا أثر للدين فيه. وقد كان لكل اتجاه من هذه الاتجاهات منهاجه وبرنامجه، وخططه، ومؤسساته، ومصادر تمويله» وقد عبر المستشرق الألماني (رودي بارت) عن هذا المعنى حيث قال: «ونحن في هذا نطبق على الإسلام وتاريخه، وعلى المؤلفات العربية التي نشتغل بها المعيار النقدي نفسه الذي نطبقه على تاريخ الفكر عندنا، وعلى المصادر المدونة لعالمنا نحن»، وقال في موضع آخر: «ونحن ـ يعني المستشرقين ـ جميعاً المتمتعين بهذه النظم نعترف بأن المجتمع ممثلاً في الحكومات والمجالس النيابية يضع تحت تصرفنا الإمكانات اللازمة لإجراء بحوث الاستشراق». وقد استطاع الاستشراق أن ينجز على مدى قرون طويلة مشاريع كبيرة من الدراسات والبحوث التي تحاول أن تدرس الشرق الإسلامي في جميع جوانبه المتعددة فكرياً، واجتماعياً واقتصادياً وغير ذلك. ولا شك أن دراساته اختلفت نتائجها باختلاف الاتجاهات، وتلونت بتكون الأهواء، والانطباعات السابقة لكل مستشرق. ولكنها مع ذلك لا تخلو من كثيرمن الدراسات الجادة والحقائق الجزئية أو الكلية الصحيحة. وقد تعمقت بعض هذه الدراسات المجتمع الإسلامي تعمقاً يلفت النظر، واستحضرت لذلك البيانات الهائلة والمعلومات المهمة الكثيرة، وناقشتها مناقشة لا تخلو من فائدة جمة، وكان من ثمار ذلك الفهارس، وتحقيق النصوص، والعناية بها، ومناقشتها، والدراسات الإحصائية والاجتماعية الميدانية، والمقارنات البيانية، فضلاً عن الدراسات اللغوية التي كثيراً ما وصلت بالبحث العلمي إلى نتائج لم يتوصل إليها أبناء هذه اللغات. فالدراسات الاستشراقية مكتبة ثرية عريقة في مجال البحث العلمي، لا يحسن بنا أن نتجاهلها) [1].

(١) المستشرقون وتاريخ صلتهم بالعربية ص ٦٤-٦٦.

* الاستشراق الألماني وأثره على دراسة الحديث وعلومه

لما كانت أكثر كتابات المستشرق ـ جولدتسيهر ـ بالألمانية، كان لابد من التعريف بالاستشراق الألماني؛ حيث توجه المستشرقون الألمان في دراساتهم الاستشراقية إلى دراسة اللغة العربية خاصة، وكان هذا التوجه قبل القرن التاسع عشر الميلادي، فأخذوا عن الفرنسي (سلفستر دي ساسي) (١٧٥٨ـ١٨٣٨م) ورحلوا إليه، وممن أخذ عنه منهم جورج فيلهلم فرايتاج (١٧٨٨ـ١٨٦١م) مؤلف المعجم العربي اللاتيني، الذي لا يزال يستعمل إلى اليوم، وجوستاف فلوجل (١٨٠٢ـ ١٨٧٠م) الذي نشر القرآن. ونشر فهرساً لآيات القرآن، وكتاب الفهرست لابن النديم، وكتاب كشف الظنون لحاجي خليفة. وهاينريش لبرشت فلايشر (١٨٠١ـ١٨٨٨م)، الذي شارك في (الجمعية الشرقية الألمانية) عام ١٨٤٥م، التي أصدرت مجلة باسمها، اكتمل لها الآن (١١٥) عدداً، كما أصدرت (دراسات في علم الاستشراق) وأثرت تأثيراً على عصرنا الحاضر تأثيراً خصباً هائلاً، حتى إنه لا يمكن الآن تصور تاريخ الاستشراق في ألمانيا بدونها[١].

ثم تطورت الدراسات الألمانية الاستشراقية في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي. ففي الأعوام (١٨٣٣م، و١٨٤٣م، و١٨٤٤م) ظهرت مؤلفات منها (النبي محمد حياته وتعاليمه)، و(مدخل تاريخي نقدي إلى القرآن)، لجوستاف فايل (١٨٠٨ ـ ١٨٨٩م) وكان من أصل يهودي، درس بالجامعات الألمانية، وكتاب (حياة محمد وتعاليمه، حسب مصادر لم تستخدم غالبيتها الآن) تأليف ألوييس شبرنجر ـ مستشرق نمساوي ـ (١٨١٣ـ ١٨٩٣م) في ثلاثة مجلدات، وكرس هذا المستشرق نفسه للدراسات الآسيوية، وظل مدة تزيد على (١٢) عاماً مقيماً بالهند عاملاً في ميادين التعليم والمكتبات والثقافة، أخرج كتاب (فهرسة كتب الشيعة) للطوسي، و(الإتقان) للسيوطي، وكان يمتلك مخطوطات من سيرة ابن هشام، وعثر على الجزء الأول من كتاب الطبقات لابن سعد في مكتبة خاصة في كاونبور، وكان على معرفة بموطأ مالك، والصحيحين للبخاري، ومسلم، ومجموعات الحديث الأربع المشهورة، واستيعاب ابن عبد البر، وإصابة ابن حجر، وتاريخ ابن الأثير. ولما عاد عام ١٨٥٦م نهائياً إلى أوروبا، احضر معه مجموعة من الكتب تقرب من ٢٠٠٠ مجلد، بينها ١١٠٠ مخطوط عربي، انتقلت ملكيتها بعد ذلك بقليل إلى مكتبة برلين[٢].

---

(١) الدراسات العربية في الجامعات الألمانية ص١٧-١٩.

(٢) المصدر السابق ص ٢١-٢٣.

وكتب تيودور نولدكه (١٨٣٦-١٩٣٠م)، خاصة كتابه (تاريخ القرآن)، أما يوليس فيلهاوزن (١٨٤٤ـ ١٩١٨م) فنشر (محمد في المدينة أو كتاب المغازي للواقدي) عام (١٨٨٢م).

يقول د. رودي بارت: «وكثيراً ما يكون للمستشرق الفرد بزملائه الأجانب علاقات أوثق من علاقاته بالمستشرقين من أهل بلده، ويعرف كيف يقدر شاكراً ما يأتيه التبادل معهم من تشجيع علمي ونفع، هذا ما ينبغي أن نفكر فيه عندما نتعرض فيما يلي لاثنين من المستشرقين من غير الألمان، هما أجناس جولدتسيهر، وكرستيان سنوك هورجرونيه، أثرا على تطور الاستشراق الألماني تأثيراً كبيراً جداً، حتى إنه لا يمكن تصور تاريخه بدونهما». ثم عرف بهما وبأشهر كتبهما فعرف بكتاب جولدتسيهر (كتاب دراسات إسلامية) ـ موضوع الدراسة ـ (١٨٨٩ ـ ١٨٩٠م) في مجلدين يتناول الجزء الأول العروبة وعلاقتها بالدين الإسلامي، والمجلد الثاني يضم بحثاً هاماً عن تطور الحديث، وبحثاً آخر عن تبجيل الأولياء في الإسلام. أما سنوك هورجرونيه (١٨٥٧-١٩٣٦م) كتب عن (مكة) كتاباً يقع في جزءين بالألمانية، وله مقالات في الدراسات الإسلامية جمعت ونشرت بعناية أ. ي. فنسنك في ست ثم سبع مجلدات. وقال: «تقدمت الدراسات الألمانية في طريق تحولها إلى علم مستقل في الصعيد الناطق بالألمانية تقدماً كبيراً بفضل جولدتسيهر، وسنوك هورجرونيه من ناحية، وبفضل مبادرة ذاتية من ناحية ثانية. وقد أدى حصول الرايخ الألماني في عامي ١٨٨٥-١٨٨٦م على مستعمرات في إفريقيا تضم مناطق بعض سكانها من المسلمين ـ كانت ألمانيا منذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩١٨م تعتبر من الدول المستعمرة ـ إلى إمداد الاشتغال بالإسلام وبالكتب الإسلامية المدونة بالعربية بحافز معين في ذلك الوقت، فتأسس طبقاً لهذه النظرة معهد اللغات الشرقية في برلين عام ١٨٨٧م، وهو معهد كانت مهمته تتلخص في الحصول على معلومات عن البلدان الشرقية الحالية وبلدان الشرق الأقصى، وعن شعوب وثقافات هذه البلدان. وقد نشر المعهد في (أخباره) على مر السنين والأعوام أعمالاً خاصة بالدراسات الإسلامية»[1]. وكان المستشرق الألماني كارل هاينرش بيكر (١٨٧ـ ١٩٣٣م) أول

---

(١) الدراسات العربية ص ٢٩-٣٢، وقال د. مصطفى ماهر: (واشترك اثنان من العلماء مختلفان كل الاختلاف في المنبت والوضع العلمي في وضع حجر الأساس لعلم الإسلام في صورته الجديدة أولهما سنوك هورجرونيه.... وثانيهما الحاخام المجري أجناس جولدتسيهر الذي انطلق في بحوثه في الحديث والفقه الإسلامي تتمثل في تضلعه في التفسير، وكان منذ اشتغاله باللاهوات اليهودي ملماً بقواعده) ألمانيا والعالم العربي ص ٧٠-٧١.

من شغل منصب كرسي أستاذية تاريخ ثقافة الشرق، الذي أنشيء عام ١٩٠٨م في هامبورج، ـ حصل على درجة الدكتوراة عام (١٨٩٩م) من جامعة هايدلبرج حول مخطوطة ابن الجوزي المتعلقة بالخليفة عمر بن عبد العزيز، وبلغت مؤلفات ودراسات وأبحاث بيكر أكثر من (٢٣٠) وتعاون مع الموسوعة الإسلامية التي كتب فيها (٦٠) مقالاً، وظهرت دراساته الأخرى في مجلدين كبيرين[١].

يعتبر كتاب (تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمن (١٨٦٨ـ١٩٥٦م)، كتاباً أساسياً في الدراسات العربية، وموسوعة لا غنى عنه لأي باحث في الدراسات العربية والإسلامية، وقد قضى مؤلفه خمسين سنة من عمره وهو يجمع ويدرس ويراجع حتى وصل إلى ما هو عليه من الضخامة والاتقان. وقد ظهر الجزء الأول منه عام (١٨٩٨م) وعام (١٩٤٩م)، وهنا لابد من وقفة مع هذا الكتاب خاصة فيما يتعلق بالحديث الشريف، فقد أفرد بروكلمان في (كتابه تاريخ الأدب العربي) باباً خاصاً لعلم الحديث هو الباب السابع، ذكر فيه المصنفات الحديثية ـ كالكتب الستة، والمسانيد، وصحيح ابن حبان ـ فعرف بها وبمؤلفيها، والكتب التي عنيت بها ككتب الشروح، وذكر أماكن وجود هذه المصنفات ومخطوطاتها في مكتبات العالم[٢].

وكتبت كتب عن الصوفية فكتب (رشارد هرتمن) (١٨٨١ـ١٩٦٥م) الرسالة في علم التصوف، وظهرت أيضاً كتب تعنى بالفقه الإسلامي، فكان شاخت (١٩٠٢ م) الخبير في ميدان الشريعة فأخرج كتباً عن الحيل في الفقه الإسلامي[٣].

كذلك صنف ج. د. بيرسن (الفهرس الإسلامي) وهو قائمة تضم الدراسات التي نشرت بالمجلات ومجموعات المقالات خاصة بالدراسات الإسلامية (يعني بدون ما نشر في شكل كتب) في الفترة ١٩٠٦ وم، و١٩٥٥م فزادت على ستة وعشرين ألف عنوان، ثم أتبع الفهرس بمجلد للأعوام من ١٩٥٦ـ ١٩٦٠م يضم ما يزيد على سبعة آلاف ومائتي عنوان[٤].

---

(١) الظاهرة الاستشراقية ج ١، ص ٢٢٨.

(٢) تاريخ الأدب العربي القسم الثاني ص ١٦١-٢٤٥، والظاهرة الاستشراقية ص ١٥٠-١٥١.

(٣) الدراسات العربية ص ٣٢، ٤٦-٤٩.

(٤) المصدر السابق ٧٤.



Abstract

The orientalist Goldziher and prophet Muhammad's sunnah critical study

Mohamed , Ameen omar (Orientalist Goldziher and the Sunna of prophet Mohamed – a critical study) PHD in AL yarmouk University 2009, supervised by prof. Dr Amen al kudda'

1. Studies on prophet Mohamed.
2. Introduction to Islamic theology and low.
3. Schools of Islamic interpretation
4. The 'zahrise their doctrine and history .
5. The sunnis attitudes towards the ancient scientist .it is an article
6. The update platonic and gonesic elements in hadeeth. It is an article.
7. A study in Islamic logic . it is an article

This study includes an introduction and fife chapters :

The introduction contains a definition of orientalism and aims as well as a historical view also a definition of German orient list . its chapters are as follows:

Chapter one : definition of Goldziher plus it is translation and books too. In addition , it shows how he was affected by shiia' though and mu'tazela and the effect of those though on contemporary studies in the filed of hadeeth and its science.

Chapter two : Goldziher and his general point of views concerning transferring and reception with a criticism study also his opinion in prophecy (his attitude forms the holly kora'n and revelation plus his opinion in its argumentation .

Chapter three :

His opinion in hadith science and in six subjects : hadith definition , his opinion in writing hadith , its rules for ammendation , classifications in hadith , (the sixth books, muta', saheeh bakhari) tadlees and mudalesseen in narration, al-rehla in hadith.

Chapter four :

His opinion in ways of chain of transmission with three research (his opinion in transmission and narrators plus its pioneers and his special views in the situation and its causes.

Chapter five :

Goldziher 's opinions in criticizing maten with two researches :

Contemporaries and maten's criticism.

the rules upon which he built his opinions and discussing them and his style in criticizing the maten

Finally :

Conclusion and recommendations.



تمهيد

عني المستشرق د. جولدتسيهر بالدراسات الإسلامية ، وكتب في العديد من الموضوعات الإسلامية كالعقيدة ، والتفسير ، واللغة ، والتاريخ ، والفرق ، وقد بلغت أبحاثه خمسمائة واثنين وتسعين بحثاً، منها خمسة وثلاثون كتاباً، ومائتان وخمس عشرة مقالة . وكانت له عناية خاصة بالحديث النبوي حيث ألف فيه كتابه الموسوم بـ (دراسات محمدية) ، خصص الجزء الثاني منه للحديث عن الحديث النبوي وتاريخ تطوره، وكتب بعض مقالات عن الحديث النبوي منها (ختم صحيح البخاري)، و(السيوطي وتآليفه)، وترجم إلى الألمانية كتاب (توجيه النظر) للشيخ طاهر الجزائري، وقد لقيت آراؤه في علوم الحديث رواجاً بين المستشرقين وغيرهم من الباحثين والدارسين، ونظراً لخطورة آرائه في الحديث النبوي، واعتماد كتبه كمراجع أصلية في الجامعات الأوروبية كجامعات لندن، واكسفورد، وكمبردج، وأدنبره، والسوربون وغيرها (١)،كان لابد من التوجه إلى دراستها دراسة تحليلية نقدية .

(الدراسات السابقة)

لقد قامت محاولات عديدة لدراسة الظاهرة الاستشراقية في القرن العشرين، خاصة فيما يتعلق بدراسة كتابات المستشرقين حول السنة النبوية من أشهرها :

١- مشروع أطروحة الدكتوراة للمرحوم الأستاذ د. محمد أمين المصري لنيل درجة الدكتوراه بعنوان دراسة نقدية لكتاب شاخت (أصول الشريعة المحمدية) في جامعة لندن، ثم في جامعة كمبردج، إلا أن هذا المشروع قوبل بالرفض من قبل تلك الجامعتين.

٢- رسالة الدكتوراة (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين) للدكتور محمد محمد أبو شهبة، التي قدمت لجامعة الأزهر سنة (١٩٤٦م)، رد فيها على الشبهات التي أثارها المستشرقون وأعوانهم من المستغربين حول السنة النبوية.

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع ص ١٦، دراسات في الحديث النبوي ج ١ المقدمة ي، تاريخ التراث العربي ج١، ص ٢٢٨، المستشرقون ج٣، ص ٩٠٧. الاستشراق ص٢١٦

٣- رسالة الدكتوراة (السنة ومكانتها في التشريع) للدكتور مصطفى السباعي، التي قدمت لجامعة الأزهر سنة ١٩٤٩م، حيث خصص الفصل السادس منها لمناقشة شبه جولد تسيهر في الحديث النبوي.

٤- رسالة الدكتوراة (دراسات في الحديث النبوي) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي عام ١٩٦٦م حيث رد فيها على بعض شبهات جولدتسيهر والمستشرقين المتعلقة بالسنة، وبحثه الموسوم بـ (المستشرق شاخت والسنة النبوية) رد فيه على تشكيك شاخت في صحة الأحاديث الفقهية.

٥- رسالة الدكتوراة (دراسات جولدتسيهر في السنة ومكانتها العلمية) للدكتور محسن عبد الناظر، المقدمة لكلية الزيتونة عام ١٩٨٤م، حيث قام بدراسة ونقد الجزء الخاص بالحديث النبوي من كتاب (دراسات محمدية) لجولدتسيهر.

٦- كتاب (الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية) د. ساسي سالم الحاج ١٩٩١م وهو أوسعها حيث تناول الظاهرة الاستشراقية بشمولية، فتناول الاستشراق والقرآن الكريم، والاستشراق والسنة النبوية، والاستشراق والسيرة النبوية، والاستشراق والفقه الإسلامي.

٧- رسالة الماجستير (المستشرقون والحديث النبوي) للدكتور محمد بهاء الدين - جامعة بغداد ١٩٩٩م - تناول فيها دراسة آراء طائفة من المستشرقين حول الحديث النبوي.

(الإضافات المعرفية في هذه الرسالة)

إن الدراسات السابقات كانت إما أن تدرس كتاباً واحداً من كتب جولدتسيهر ، كما في دراسة د. محسن عبد الناظر في رسالته (دراسات جولدتسيهر في السنة ومكانتها العلمية) حيث درس كتابه (درسات محمدية)، وإما أن ترد على بعض شبهاته كما فعل د. مصطفى السباعي في كتابه (السنة ومكانتها في التشريع) حيث خصص الفصل السادس منه في ذلك، ود. محمد محمد أبو شهبة في كتابه (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين)، وإما أن تكتفي بالدراسة الوصفية، ونقل أقوال السابقين، كما في رسالة الماجستير (المستشرقون والحديث النبوي) للدكتور محمد بهاء الدين، حيث اكتفى بنقل ردود كل من د. السباعي، والأعظمي.

وأما عن هذه الدراسة فإنها ستعمل على ما يلي:

أ-الجمع لكل آراء جولدتسيهر وشبهاته في السنة النبوية.

ب- دراسة آراء جولدتسيهر وشبهاته دراسة نقدية .

تأتي هذه الدراسة (المستشرق جولدتسيهر والسنة النبوية دراسة نقدية) انطلاقاً من توصية كل من العالمين الجليلين د. مصطفى السباعي، ود. محمد محمد أبو شهبة، بضرورة دراسة كتب جولدتسيهر، فكانت هذه الدراسة استجابة لتلك التوصية، واستكمالاً لجهود السابقين في هذا المجال، ونظراً لكثرة كتبه وأبحاثه، وكثرة ما طرح فيها من آراء حول السنة النبوية، فإن هذه الدراسة تناولت أشهر آرائه في السنة بالتحليل والنقد والتوجيه والتصويب والاستدراك، والكشف، من خلال كتبه: (دراسات محمدية) الذي خصص الجزء الثاني للحديث النبوي وتاريخ تطوره، وهو باللغة الألمانية، ثم ترجم إلى الفرنسية والإنجليزية، وقام الأستاذ محمد بسام ملص (١) بترجمة كتابيه (دراسات محمدية) و(والظاهريون مذهبهم وتاريخهم) من الإنجليزية إلى اللغة العربية ، وكتاب (العقيدة والشريعة)، وكتاب (مذاهب التفسير الإسلامي)، يضاف إلى هذه الكتب ثلاث مقالات له هي: (موقف أهل السنة القدماء بإزاء علوم الأوائل)، و(العناصر الأفلاطونية المحدثة والغنوصية في الحديث) وهما بالألمانية ثم ترجما إلى العربية، و(دراسات في المنطق الإسلامي) كتب بالفرنسية، ترجمه لي أحد طلبة الدراسات العليا في اللغة العربية، من الطلبة الأفارقة في الجامعة الأردنية. ووقعت هذه الدراسة في مقدمة، وخمسة فصول وخاتمة، أما المقدمة فتناولت مفهوم الاستشراق وكشفت عن أهدافه، وأوردت لمحة تاريخية عنه، وعن الاستشراق الألماني خاصة.

وتوزعت فصول الرسالة على النحو التالي:

الفصل الأول: التعريف بجولدتسيهر وفيه ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: ترجمة جولدتسيهر (حياته، عصره، ديانته).

المبحث الثاني: أثر الفكر الاعتزالي والشيعي فيه .

---

(١) أستاذ متخصص في اللغة الإنجليزية ، وباحث ومفكر ، له العديد من الكتب في أدب الأطفال .

المبحث الثالث: مصادره في النقل والتلقي ونقدها.

الفصل الثاني: رأيه في النبوة .

المبحث الأول : موقفه من الوحي والنبوة.

المبحث الثاني : رأيه في حجية السنة .

الفصل الثالث: آراؤه في علوم الحديث، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريفه للحديث.

المبحث الثاني: رأيه في تدوين الحديث وقوانين الرواية، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تدوين الحديث .

المطلب الثاني: رأيه في الرحلة في طلب الحديث .

المطلب الثالث: الصحف .

المطلب الرابع: رأيه في طرق الرواية.

المطلب الخامس: التدليس .

المبحث الثالث:رأيه في المصنفات الحديثية. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: رأيه في الكتب الستة.

المطلب الثاني: رأيه في الموطأ.

المطلب الثالث: رأيه في صحيح البخاري.

المبحث الرابع: رأيه في قواعد الجرح والتعديل .

الفصل الرابع: آراؤه في الحديث وصناعة الإسناد.

المبحث الأول: رأيه في الإسناد.

المبحث الثاني: طعنه في رواة الأحاديث. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: طعنه في المسلمين (القرن الهجري الأول).

المطلب الثاني: طعنه في الصحابة.

المطلب الثالث: طعنه في أئمة الحديث ورواته.

المبحث الثالث: آراؤه الخاصة في الوضع وأسبابه. وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: السياسة الوضع في الحديث.

المطلب الثاني: المذاهب الفقهية الوضع في الحديث.

المطلب الثالث: الوضع في الحديث ترغيباً في الدين.

المطلب الرابع: الوضع في الحديث تقرباً إلى الحكام.

المطلب الخامس: فضائل البلدان والوضع في الحديث.

المطلب السادس: المعمَرون والوضع في الحديث.

الفصل الخامس: آراؤه في نقد المتن. وفيه مبحثان :

المبحث الأول: منهجه في نقد المتن. وفيه أربعةمطالب:

المطلب الأول: أثر اليهودية والنصرانية في الحديث النبوي.

المطلب الثاني: أثر العصر الجاهلي في الحديث النبوي.

المطلب الثالث: أثر الأفلاطونية والغنوصية في الحديث النبوي.

المطلب الرابع: أثر التطور الديني والاجتماعي في الحديث النبوي.

المبحث الثاني: المحدثون ونقد المتن.

نتائج البحث : وتتضمن القواعد التي بنى عليها جولدتسيهر آراءه ومناقشتها .

ثم الخاتمة والتوصيات .

أما عن منهجي في هذه الدراسةفقد قمت بما يلي:

١. ترجمة كتابيه (دراسات محمدية)، و(الظاهريون مذهبهم وتاريخهم) من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، ومقالته (دراسات في المنطق الإسلامي) من الفرنسية إلى اللغة العربية.

٢. دراسة كتبه وبعض مقالاته – موضوع البحث – باستقراء واستقصاء للوقوف على أشهر آرائه في الحديث وعلومه.

٣. صدّرت الكلام بقوله (قال جولدتسيهر)، ثم عزوت أقوله إلى مصادرها ومظانها.

٤. لخصت رأيه في كل مسألة، وذكرته بشكل مبسط ومختصر.

٥. عملت على تقييم آرائه ونقدها، وفق قواعد المحدثين، متبعاً في دراستها ونقدها الخطوات التالية:

أ. التأكد من صحة توثيقه.

ب. دراسة مصادره ونقدها.

ت. دراسة الأدلة والنصوص والشواهد التي استدل بها ـ إسناداً ومتناً ـ، والحكم عليها من حيث الصحة والضعف.

ث. دراسة النتائج التي توصل إليها، ببيان وجه الصواب أوالخطأ فيها.

ج. الموازنة بين آرائه ونتائجه وآراء المحدثين.

والله أسأل التوفيق والسداد وصلى الله وبارك وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مقدمة

التعريف بالاستشراق ولمحة تاريخية عنه، وبيان أهدافه

تعريف الاستشراق

كلمة (استشراق) كلمة مشتقة من كلمة (شرق)، وكلمة شرق تعني مشرق الشمس، والسين في كلمة الاستشراق يفيد الطلب، أي طلب دراسة ما في الشرق، وليس طلب الشرق سوى طلب علوم الشرق وآدابه ولغاته. ولعل هذا التعريف اللغوي بالنسبة للغة العربية. وعلى هذا يكون الاستشراق هو علم الشرق، أو علم العالم الشرقي[١]. أما في اللغات الأوروبية فثمة تعريف آخر يدل على أن المقصود بالشرق ليس الشرق الجغرافي وإنما الشرق المقترن بالضياء والنور والهداية بعكس الغروب بمعنى الأفول والانتهاء. وقد رجع أحد الباحثين وهو السيد محمد الشاهد إلى المعاجم اللغوية الأوروبية (الألمانية والفرنسية والإنجليزية) ليبحث في كلمة شرق (ORIENT) فوجد أنه يشار إلى منطقة الشرق المقصودة بالدراسات الشرقية بكلمة (MOrgenland) وتعني بلاد الصباح، ومعروف أن الصباح تشرق فيه الشمس، وفي مقابل ذلك نستخدم في اللغة كلمة (Abendland) وتعني بلاد المساء. وفي اللاتينية تعني كلمة (Orient) يتعلم أو يبحث عن شيء ما، وبالفرنسية تعني كلمة (Orienter) وجَه أو هدى أو أرشد، وبالإنجليزية (Orienta_ Orientate) تعني توجيه الحواس نحو اتجاه أو علاقة في مجال الأخلاق أو الاجتماع أو الفكر أو الأدب نحو اهتمامات شخصية في المجال الفكري أو الروحي. وفي الألمانية تعني كلمة يجمع معلوملت (معرفة) عن شيء ما[٢].

تعريف الاستشراق اصطلاحاً

عرف د. عمر فروخ الاستشراق بقوله: (اشتغال نفر من العلماء الغربيين بأحوال الشرق).[٣]

---

(١) الدراسات العربية والإسلامية ص ١١، الاستشراق والتاريخ الإسلامي ص٣٠.

(٢) الاستشراق د. مازن مطبقاني ص١.

(٣) المستشرقون ما لهم وما عليهم ص ٥٤

أما الأستاذ عبد الرحمن حسن حبنكه الميداني فعرفه بقوله: (تعبير أطلقه غير الشرقيين على الدراسات المتعلقة بالشرقيين (شعوبهم، وتاريخهم، وأديانهم، ولغاتهم، وأوضاعهم الاجتماعية، وبلدانهم، وسائر أراضيهم وما فيها من كنوز وخيرات، وحضاراتهم، وكل ما يتعلق بهم). (١)

بينما يرى د. ساسي الحاج بأن (الاستشرق يؤخذ بعدة مفاهيم متداخلة ومتكاملة في آن واحد فهو أحياناً يراد به:

١- ذلك العلم الذي تناول المجتمعات الشرقية بالدراسة والتحليل من قبل علماء الغرب.

٢- أسلوب للتفكير يرتكز على التمييز المعرفي والأيدلوجي بين الشرق والغرب.

٣- الكتاب الغربيون الذين كتبوا عن الفكر والحضارة الإسلامية.) (٢)

*** لمحة تاريخية عن الإستشراق**

اختلف الباحثون في تحديد بداية الاستشراق:

يرى د. الزيّادي أنه لا يمكن التعرف بدقة إلى البداية الحقيقية للاستشراق، وذكر أنه حصر آراء الباحثين في تاريخ الاستشراق في النقاط التالية:

١-أنه نشأ أواخر القرن السابع الميلادي، ويستندون في ذلك إلى كتابات بعض المسيحيين عن الإسلام أمثال يوحنا الدمشقي.

٢- أنه نشأ في القرن الثاني عشر الميلادي- وهذا رأي أكثر الباحثين - حين بدأت التلمذة الغربية على الشرق التي كان رائدها غربرت، الذي تعلم العربية في قرطبة ثم عاد إلى بلاده ليتولى البابوية تحت اسم سلفستر الثاني.

---

(١) أجنحة المكر الثلاثة ص ١١٨

(٢) الظاهرة الاستشراقية ج١، ص ١٨، وانظر أيضاً الاستشراق ص ٣٨، ١٢٠، وموقف العرب من المستعربين ص ٣٥، ورؤية إسلامية للاستشراق ص ٢٣، ومناهج المستشرقين ص ١٧.

٣-أنه نشأ في القرن الثاني عشر الميلادي، ويستدل على ذلك بظهور أو نتاج استشراق تمثل فيأول ترجمة لمعاني القرآن، وكذلك ظهور أول قاموس لاتيني عربي.

٤-أنه نشأ نتيجة من نتائج الحروب الصليبية.

٥-أنه نشأ في القرن الثامن عشر، متخذاً من حملة نابليون على مصر نقطة انطلاق الحركة الاستشراقية. (١)

* أهداف الاستشراق

لا شك أن للاشتشراق أهدافاً انطلق منها وأراد تحقيقها، هذه الأهداف والدوافع منها ما هو ديني تبشيري، ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو علمي، ومنها ما هو تجاري. وأما أهدافه الدينية والسياسية فتتمثل بما يلي:

١. تشكيك المسلمين بنبيهم وقرآنهم وشريعتهم وفقههم، وإضعاف ثقة المسلمين بتراثهم.

٢. إضعاف روح الإخاء الإسلامي بين المسلمين(٢).

* وسائل المستشرقين لتحقيق أهدافهم

عمل المستشرقون على تحقيق أهدافهم من خلال الوسائل التالية:

١. تأليف الكتب في موضوعات مختلفة عن الإسلام، وإصدار المجلات الاستشراقية المتخصصة في دراسات الشرق، وكتابة الموسوعات العلمية عن الإسلام. فقد بلغت المجلات الاستشراقية ثلاثمائة مجلة (٣٠٠) بمختلف اللغات، منها (مجلة العالم الإسلاميThe muslim world) وهي من أخطر المجلات الأمريكية تصدر باللغة الإنجليزية وأنشأها المبشر زويمر عام ١٩١١م، ومجلة (العالم الإسلامي le mond muslamam) تصدر من فرنسا. مجلة تاريخ الأديان تصدر من باريس ١٨٨٠م، والمجلة الآسيوية تصدر عن الجمعية الآسيوية الفرنسية، ومجلة الجمعية الملكية الآسيوية تصدر من بريطانيا(٣).

---

(١) الاستشراق -أهدافه وأساليبه ص ٢٣-٢٥

(٢) الفكر الإسلامي وصلته بالاستعمار الغربي ص ٥٢٣.

(٣) المستشرقون ومنهج التزوير ص٨١-٨٢، الاستشراق وأهدافه ص ٥٣-٥٤.

٢. إرساليات التبشير إلى العالم الإسلامي.

٣. إلقاء المحاضرات في الجامعات، وكتابة المقالات في الصحف المحلية.

٤. عقد المؤتمرات الدولية، كمؤتمرات الاستشراق، ومقارنة الأديان[١].

* **الجوانب الإيجابية في الإستشراق**

أشار د. زقزوق إلى بعض الجوانب الايجابية في الاستشراق منها:

١. جمع المخطوطات والعناية بها، وفهرستها فهرسة نافعة تصف المخطوط وصفاً دقيقاً. فقد قام المستشرق (إلفرت) بوضع فهارس للمخطوطات العربية في مكتبة برلين في عشرة مجلدات بلغ فيه الغاية فناً ودقة وشمولاً، وصدر هذا الفهرس في نهاية القرن الماضي واشتمل على فهرس لنحو عشرة آلاف مخطوط.

٢. نشر العديد من أمهات الكتب الإسلامية، وترجمة الكثير منها إلى كافة اللغات الأوروبية.

٣. عنايتهم بالمعاجم، ومن أشهرها: (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف)، الذي تعاون على إخراجه جماعة من المستشرقين المعروفين. ويشمل هذا المعجم كتب الحديث الستة، وسنن الدارمي، وموطأ مالك، ومسند الإمام أحمد بن حنبل. وقد تم نشره في عام ١٩٣٦إلى ١٩٦١م. وتفيد منه كافة المعاهد والجامعات الإسلامية في العالم[٢].

ويعقب الأستاذ أنور الجندي على ايجابيات الاستشراق بقوله:(إن التراث العربي الإسلامي قد سرق من البلاد الإسلامية بأساليب متعددة، وأصبح إحياؤه على النحو الذي يختاره الاستشراق، وليس وفق إرادتنا، وأنهم عملوا على إحياء نوع معين من هذا التراث وفي مقدمتها التصوف الفلسفي، وعلم الكلام، وأبحاث الاعتزال، وإن الاستشراق في في شطريه عاملاً مع الكنيسة أو عاملاً مع وزارات الاستعمار لا يستطيع أن يخلص إلى الحق، وإنما هو يؤدي دوره في إثارت الشبهات.[٣]

---

(١) المستشرقون مالهم وما عليهم - السباعي ص٣٣، الموسوعة العربية العلمية ج١، ص ٦٧٨.

(٢) قضية الاستشراق لمحات حول المشكلة والحل، ص٣٤٢-٣٤٥.

(٣) شبهات التغريب ص٨٧-٩٥.

* الجوانب السلبية في الإستشراق

أشار كلاً من د. زقزوق، ود. إدوارد سعيد إلى بعض الجوانب السلبية في الاستشراق منها:

١. يعد الإستشراق أسلوباً خاصاً في التفكير ينبني على تفرقة أساسية بين الشرق والغرب، فالغربيون عقليون محبون للسلام متحررون منطقيون وقادرون على كسب قيم حقيقية، أما الشرقيون فليس لهم من ذلك كله شيء. يقول د. إدوارد سعيد: (لقد استخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عن هذه العلاقة، واستخدم بلفور وكرومر، كما يتوقع من مثلهما عدداً منها. فالشرقي لا عقلاني، فاسق طفولي (متخلف)، وبالمقابل فإن العقل الأوروبي عقلاني، متحلٍ بالفضائل، ناضج: (سوي) [١].

وقال: (فإن غير الأوروبي المعروف للأوروبيين.. فهو إما شخصية للضحك والتسلية، أو ذرة في ذات جمعية هائلة توصف في الانشاء العادي أو المثقف بأنها ذات نمط لا متمايز اسمه شرقي، افريقي، أصفر، أسمر، أو مسلم) [٢].

٢. لم يتخلص الإستشراق من الخلفية الدينية للجدل اللاهوتي العقيم الذي انبثق منه الإستشراق أساساً. ولم يتغير شيء من هذا الوضع حتى اليوم باستثناء بعض الشواذ. وتخدم اليوم وسائل الإعلام المتعددة في الغرب في تأكيد وتقوية الوضع التقليدي الذي لا يزال ينظر إلى الإسلام إلى حد كبير بمنظار القرون الوسطى.

يقول د. محمود زقزوق: «وهكذا يمكن القول: بأن الإستشراق ـ في دراسته للإسلام ـ ليس علماً بأي مقياس علمي، وإنما هو عبارة عن أيديولجية خاصة يراد من خلالها ترويج تصورات معينةعن الإسلام بصرف النظر عما إذا كانت هذه التصورات قائمة على حقائق، أو مرتكزة على أوهام وافتراءات».[٣]

٣. يعتمد المستشرقون على تطبيق المقاييس المسيحية على الدين الإسلامي وعلى نبيه، فالمسيح ـ في نظر

---

(١) الاستشراق ص ٧١.

(٢) المصدر السابق ص ٢٥٧.

(٣) قضية الاستشراق لمحات حول المشكلة والحل ص ٣٤٥-٣٥٠

المسيحيين - هو أساس العقيدة، ولهذا تنسب المسيحية إليه وقد طبق المستشرقون ذلك على الإسلام واعتبروا أن محمداً يعني بالنسبة للمسلمين ما يعنيه المسيح بالنسبة للمسيحية؛ ولهذا أطلقوا على الإسلام اسم المذهب المحمدي (Mohammedim)ولكن هناك سبباً آخر لاستخدام هذا الوصف لدى الكثيرين منهم وهو إعطاء الانطباع بأن الإسلام دين بشري من صنع محمد وليس من عند الله. أما نسبة المسيح إلى المسيحية فلا تعطي هذا الانطباع لديهم لاعتقادهم بأن المسيح ابن الله. وتتم مقارنة أخرى بين محمد والمسيح، يكون المسيح فيها هو المقياس، فمحمد مزواج وشهواني في مقابل المسيح العفيف الذي لم يتزوج، ومحمد محارب سياسي أما يسوع فهو مسالم مغلوب ومعذب يدعو إلى المحبة. (١)

يقول د. إدوارد سعيد: «لقد كان أحد الضوابط المقيدة التي أثرت على المفكرين المسيحيين الذين حاولوا فهم الإسلام ينبع من عملية قاسية؛ ما دام المسيح هو أساس العقيدة المسيحية، ومن ثم إطلاق التسمية التهاحكية (المحمدية) على الإسلام، والنعت الآلي (المنتحل) على محمد.»[٢].

٤. التأكيد على أهمية الفرق المنشقة عن الإسلام كالبابية، والبهائية والقاديانية، والبكداشية وغيرها من فرق قديمة وحديثة. ويعتبرون المنشقين أصحاب فكر ثوري تحرري عقلي، ويهتمون بكل غريب شاذ. (٣)

٥. تفتقد كتاباتهم الموضوعية عند الحديث عن الإسلام، بينما لا يكون ذلك عند الحديث عن البوذية والهندوكية. فالإسلام فقط من بين كل الديانات التي ظهرت في الشرق والغرب هو الذي يهاجم.

٦. ارتباط فريق منهم بالدوائر الاستعمارية، وتسخيرهم لدراساتهم عن الإسلام في سبيل مكافحة الإسلام والمسلمين.(٤)

ومن بين الأمثلة على ذلك المستشرق كارل هينرش بيكر (ت١٩٣٣م) مؤسس مجلة الإسلام الألمانية. فقد قام بدراسات تخدم الأهداف الاستعمارية الألمانية في إفريقيا. وكذلك عالم الإسلاميات الهولندي (سنوك هورجرونيه) (ت ١٩٣٦م) فقد لعب دوراً هاماً في تشكيل السياسة الثقافية والاستعمارية في المناطق

---

(١) قضية الاستشراق لمحات حول المشكلة والحل ص ٣٤٥-٣٥٠

(٢) الاستشراق ص ٩٠.

(٣) قضية الاستشراق لمحات حول المشكلة والحل ص ٣٤٥-٣٥٠

(٤) المصدر السابق .

الهولندية في الهند الشرقية، وشغل مناصب قيادية في السلطة الاستعمارية الهولندية في أندونيسيا. أما المستشرق الفرنسي ماسنيون فقد كان مستشاراً لوزارة المستعمرات الفرنسية في شؤن شمال أفريقيا[1].

* موقف الباحثين من الاستشراق والمستشرقين

وقف الباحثون من الاستشراق والمستشرقين مواقف متباينة بين قادح ومادح، فمنهم من رأى ارتباطهم بالدوائرالاستعمارية والاستخباراتيه، وأن دراساتهم قائمة على الطعن في الإسلام والمسلمين، ومنهم من مدحهم وأثنى عليهم ودعا إلى تقليدهم. ومنهم من وقف موقفاً وسطاً مادحاً لما قدموه من بعض الأعمال ملتمساً لهم العذر فيما أخطأوا فيه. وقد قسمهم د. ميشال جحا إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: فئة معادية للاستشراق ومشككة فيه، وهم الأكثرية. منهم أحمد فارس الشدياق، والأمير شكيب أرسلان، ومحمد أسد، عبد القادر حاتم، وعبد القادر يوسف، ود. محسن جمال الدين، ومالك بن نبي، ومحمد صالح البنداق، ود. حسين الهراوي.

الفئة الثانية: مادحة لهم، مبالغة في الثناء عليهم، ولا ترى في أعمالهم أي عيب.منهم زكي مبارك، وطه حسين، ومحمد كرد علي ، والسيد ابن عبد القادر المكي، وأحمد الماطري[2].

الفئة الثالثة: رأت في أعمالهم جهداً وخدمة للأمة العربية وللإسلام، وما وقع من تقصير منهم فإنه ناتج عن عدم المعرفة الكاملة والأحاطة الشاملة باللغة العربية ودقائقها، أو الفهم الدقيق للدين الإسلامي أو للحضارة الإسلامية. وأنه تبعد عن صفوف المستشرقين من اندس فيها ممن كانت لهم مآرب سياسية واستعمارية وتبشيرية[3]؛ منهم د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء)، ود. محمد غلاّب، محمد يوسف موسى). أقول أما تقسيم د. ميشال جحا إلى موقف الباحثين من الاستشراق والمستشرقين إلى ثلاث فئات، فأرى أنه لو قسمهم إلى فئتين لكان أولى ؛ لأن الفئة الثالثة تندرج في الفئة الثانية.

---

(١)قضية الاستشراق لمحات حول المشكلة والحل ص ٣٤٥-٣٥٠

(٢) موقف العرب من المستعربين ص٣٥-٤٢.

(٣) المصدر السابق.

وذهب الدكتور عمر فروخ إلى تقسيم المستشرقين إلى صنفين:

١. مستشرقون محسنون وذكر منهم من عملوا على جمع المخطوطات العربية وحفظها ثم فهرستها، منهم (وهلم آلورت) الألماني (١٨٢٨-١٩٠٩م) فقد فهرس المخطوطات العربية في مكتبة برلين العامة ووصفها وصفاً موجزاً دقيقاً في عشرة أجزاء كبيرة، و(غوستاف فلوغل، عام ١٨٤٠م - ١٢٥٦هـ) الذي وضع أول فهرس لألفاظ القرآن (نجوم القرآن)، ثم وضع المسلمون الفهارس لألفاظ القرآن بعد ذلك، ثم جاء العمل المضني الذي قام به المستشرق الهولندي (آرند يا فنسنك (ت١٩٣٩م)، وهو فهرسة ألفاظ الحديث الشريف في أربع عشرة مجموعة من مجاميع الحديث، ومنها ما هو أجزاء كثيرة، وتوفي فنسنك ولم يتم كتابه هذا فأتمه غيره. وقد نقل هذا الفهرست إلى اللغة العربية محمد فؤاد عبد الباقي وطبعه بعنوان (مفتاح كنوز السنة). ثم اتسعت دائرة وضع الفهارس.

وأما عن طباعة الكتب فقد عملوا على طبع المصادر العربية كتاريخ الطبري، وتاريخ ابن الأثير، والطبقات الكبرى لابن سعد، وغيرها عشرات رأت النور في المطابع قبل أن تطبع في البلاد العربية. [١]

٢. مستشرقون مسيئون: قال: (أما المستشرقون الذين أساءوا عفواً (وهؤلاء معذورون) أو قصداً (وهؤلاء كثيرون جداً) فإن عددهم يعيا على الحصر، وخصوصاً الذين يعاصروننا. وذكر من الذين أساؤا عفواً (من غير قصد) تيودور نولدكه، وأما الذين أساؤا قصداً أو جهلاً أشد من قصد السوء فمنهم (بيكر الألماني ١٨٧٦ - ١٩٣٣م) قال: «لا سبيل إلى السيطرة على المسلمين ما دام هذا القرآن وموجوداً»، ومنهم وليم موير الانكليزي (١٨١٩-١٩٠٥م)،وجولدتسيهر(١٨٥٠-١٩٢١م) ومارغوليث(١٨٥٨-١٩٤٠م) إن هؤلاء المستشرقين يقولون إن الإسلام شكل من أشكال النصرانية، أو أن أحسن ما في الإسلام مأخوذ من النصراية، أو أن ما في القرآن مأخوذ من التوراة. إن هؤلاء وأمثالهم مسيؤن اساءة يحمل عليها الحقد وشيء من الجهل [٢]. وخلص د. عمر فروخ إلى أن الحكم عليهم يرجع إلى ما عملوا لا إلى ما كانوا: فالمحسن منهم من أحسن في دراسة الثقافة الإسلامية وكان مخلصاً لوجه العلم، بقطع النظر عن أصله.

---

(١) المستشرقون ما لهم وما عليهم- عمر فروخ، ص ٥٧-٦٢.

(٢) المصدر السابق.

والمسيء منهم من جانب سبيل العلم[1]. وأنا اتفق مع د. عمر فروخ في تقسيماته لهم، غير أنني أخالفه في أن الحكم عليهم يرجع إلى ما عملوا ؛ لأنهم في الغالب مسيئون.

أما د. عبد الأمير الأعسم فقسم المستشرقين إلى ثلاثة أقسام:

١. موظفون رسميون في دوائر الاستعمار[وزارة المستعمرات البريطانية مثلاً] مثل (لورنس) في الجزيرة، و(ماسينيون) في سوريا و(مس بل) في العراق.

٢. مستشارون رسميون لدوائر الاستعمار[دوائر المخابرات البريطانية والألمانية والفرنسية] وهم من المتخصصين في دراسات الشرق والأقطار العربية. مثل (جولدتسيهر)، و(لامانس)، و(مارغوليوث). فالأول (جولدتسيهر) قدَم الكثير من معلوماته للألمان، والثاني للفرنسيين، والثالث للبريطانيين. وهؤلاء بلا أدنى ريب، من كبار المستشرقين الذين رسموا صوراً عجيبة ومدهشة ومتناقضة للتراث العربي.

٣. مستشرقون غير رسميين، وغير موظفين في دوائر استعمارية مهما كان شكلها، بل كانوا أكاديميين، ومنهم من كان في أعلى المناصب العلمية أو اللاهوتية أو الفكرية. وهذا العدد كثير جداً، وهؤلاء أيضاً استغلهم الاستعمار، وكانوا أدوات في يده[2]. وأنا اتفق مع د. عبد الأمير الأعسم بأن معظم المستشرقين كان لهم ارتباط بدوائر الاستعمار والمخابرات، يقول د. إدوارد سعيد: «لقد استجاب الاستشراق للثقافة التي أنتجته أكثر مما استجاب لموضوعه المزعوم، الذي كان هو أيضاً من نتاج الغرب. وهكذا، فإن لتاريخ الاستشراق، في آن واحد، اتساقاً داخلياً، وطقماً من العلاقات، على درجة عالية من الفصاحة والوضوح، مع الثقافة المسيطرة المحيطة به.»[3].

أما أمير البيان الأمير شكيب أرسلان فقسمهم إلى ثلاثة أقسام:

١. فئة تعقبت عورات الإسلام ومثالبه، وبحثوا عن زلات المسلمين؛ ليجسموها ويبرزوها لأنظار الأوربيين بالشكل المستبشع الذي تنفر منه طباعهم، وتثور حفائظهم، وذلك حتى يزدادوا بغضًا للإسلام وبعدًا عنه، وهذه الفئة من حيث إن أصل استشراقها هو العمل لخدمة المسيحية وتشويه الإسلام بما أمكن

---

(١)المستشرقون ما لهم وما عليهم- عمرفروخ ص ٦٢.

(٢) الاستشراق من منظور فلسفي عربي ص ٢٠-٢١.

(٣) الاستشراق ص٥٥.

لا تقتصر على تجسيم العورات إذا وقعت عليها، بل يبلغ بها سوء القصد أن تقلب الحقائق قلبًا، وأن ترتكب التزوير عمدًا، وأن تأخذ بالحوادث الجزئية فتعممها فتجعل منها قواعد، فالإسلام بزعمها هو شر محض، فينبغي تنفير الناس منه بالحق وبالباطل، وهذه الفرقة من المستشرقين كثيرة العدد يطول بنا تعدد أسمائها، ومن جملتها لامانس اليسوعي البلجيكي، ومارتين هارتمان الألماني، ومرغليوث الإنكليزي، وفنسنك الذي ذكر عنه الدكتور حسين الهراوي أنه طعن في الرسول –عليه السلام –.

٢. فئة يلتزمون في مباحثهم الطريقة العلمية التي تقتضي معرفة الحق في أي جانب كان، ولكنهم لا يتحرجون عند أول فرصة تلوح لهم أن يتولجوها ويحملوا على الإسلام باسم العلم بزعمهم، وأن يجسموا الهنات، وأن يعمموا الجزئيات في الأحايين، وأن يتجاهلوا ما عندهم من الطامات الكبرى التي لا تقاس إليها معايب الإسلام في كثير ولا قليل فهذه الفئة يتألف منها أكثر المستشرقين وهم يعدون إجمالاً من ذوي الفضل على العلم، وممن يلزم أن يستفاد منهم، ولكن مع دوام الحذر مما يلقونه أحيانًا من السموم بحق الإسلام مما يكون ضرره أشد من ضرر الفئة الأولى التي بهتانها ظاهر للعيان، يمكن أن توصف هذه الفئة بـ (العدو العاقل) ومن هؤلاء الأستاذ ماسينيون الإفرنسي، وسنوك هور كرونيه الهولندي وغيرهما.

٣. فئة منصفة ، وينصفون الإسلام إنصافًا تامًا لا يشوبه أدنى تحامل، وإن بدر منهم انتقاد للإسلام في شيء فيكون عن اعتقاد أو وجهة نظر نظروها أو خطأ وقعوا فيه لا عن سوء نية، ولا عن تعمد انتقاص، ولا أعلم في هذه الطبقة أشهر من (جولدتسيهر) المجري الذي هو في الحقيقة أفهم الأوربيين لقواعد الإسلام، ومنهم في الحياة الأستاذ(كامفماير) الألماني، والأستاذ (مونتا) السويسري، ومنهم(كاراده فو) الفرنسي صاحب كتاب مفكري الإسلام، ومنهم الدكتور(مايرهوف)الألماني، ومنهم (غروسه) الفرنسي، ومنهم (رينه) الإفرنسي الذي بلغ به استشراقه من حب الإسلام أن دان بالإسلام وحج البيت الحرام، ومنهم علماء آخرون لست الآن في مقام استقصاء من جهتهم[1] . أما الأمير شكيب أرسلان فقد قسمهم إلى ثلاثة أقسام، ولست معه في عدّه (لجولدتسيهر) في الفئة الثالثة، فئة المنصفين، فإن جولدتسيهر لم يكن منصفاً في دراساته وأبحاثه، بل كان عدواً للإسلام والمسلمين.

---

(١) مجلة المنارج ٢٦، ص٤، ٥.

يقول أ. د. إسماعيل العمايرة تحت عنوان (موقفنا من الظاهرة الاستشراقية): «الاستشراق ظاهرة منظمة، تمثل جهداً دؤباً من الغرب في محاولته فهم الحضارة الإسلامية في الشرق، وقد رأينا أن هذه المحاولة أخذت أبعاداً يمكن تلخيصها بالبعد العسكري، والبعد الثقافي. وأما البعد الثقافي فيتمثل في الاتجاه التنصيري، والاتجاه العلماني الذي أخذ بدوره بعدين: البعد العلماني الذي عبر عن نفسه بمحاولة تحييد الدين عن الحياة في النمط الأوروبي وحاول من جانب الشرق أن يعيد تشكيل حياة الشرقيين على النمط الأوروبي، والبعد الإلحادي الذي تجاوز في مطلبه تحييد الدين إلى حربه ومعاداته، وقد حاول أن يعيد تشكيل الشرق تشكيلاً لا أثر للدين فيه. وقد كان لكل اتجاه من هذه الاتجاهات منهاجه وبرنامجه، وخططه، ومؤسساته، ومصادر تمويله» وقد عبر المستشرق الألماني (رودي بارت) عن هذا المعنى حيث قال: «ونحن في هذا نطبق على الإسلام وتاريخه، وعلى المؤلفات العربية التي نشتغل بها المعيار النقدي نفسه الذي نطبقه على تاريخ الفكر عندنا، وعلى المصادر المدونة لعالمنا نحن»، وقال في موضع آخر: «ونحن ـ يعني المستشرقين ـ جميعاً المتمتعين بهذه النظم نعترف بأن المجتمع ممثلاً في الحكومات والمجالس النيابية يضع تحت تصرفنا الإمكانات اللازمة لإجراء بحوث الاستشراق». وقد استطاع الاستشراق أن ينجز على مدى قرون طويلة مشاريع كبيرة من الدراسات والبحوث التي تحاول أن تدرس الشرق الإسلامي في جميع جوانبه المتعددة فكرياً، واجتماعياً واقتصادياً وغير ذلك. ولا شك أن دراساته اختلفت نتائجها باختلاف الاتجاهات، وتلونت بتكون الأهواء، والانطباعات السابقة لكل مستشرق. ولكنها مع ذلك لا تخلو من كثيرمن الدراسات الجادة والحقائق الجزئية أو الكلية الصحيحة. وقد تعمقت بعض هذه الدراسات المجتمع الإسلامي تعمقاً يلفت النظر، واستحضرت لذلك البيانات الهائلة والمعلومات المهمة الكثيرة، وناقشتها مناقشة لا تخلو من فائدة جمة، وكان من ثمار ذلك الفهارس، وتحقيق النصوص، والعناية بها، ومناقشتها، والدراسات الإحصائية والاجتماعية الميدانية، والمقارنات البيانية، فضلاً عن الدراسات اللغوية التي كثيراً ما وصلت بالبحث العلمي إلى نتائج لم يتوصل إليها أبناء هذه اللغات. فالدراسات الاستشراقية مكتبة ثرية عريقة في مجال البحث العلمي، لا يحسن بنا أن نتجاهلها)[1].

---

(١) المستشرقون وتاريخ صلتهم بالعربية ص ٦٤-٦٦.

* **الاستشراق الألماني وأثره على دراسة الحديث وعلومه**

لما كانت أكثر كتابات المستشرق ـ جولدتسيهر ـ بالألمانية، كان لابد من التعريف بالاستشراق الألماني؛ حيث توجه المستشرقون الألمان في دراساتهم الاستشراقية إلى دراسة اللغة العربية خاصة، وكان هذا التوجه قبل القرن التاسع عشر الميلادي، فأخذوا عن الفرنسي (سلفستر دي ساسي) (١٧٥٨ـ١٨٣٨م) ورحلوا إليه، وممن أخذ عنه منهم جورج فيلهلم فرايتاج (١٧٨٨ـ١٨٦١م) مؤلف المعجم العربي اللاتيني، الذي لا يزال يستعمل إلى اليوم، وجوستاف فلوجل (١٨٠٢ـ ١٨٧٠م) الذي نشر القرآن. ونشر فهرساً لآيات القرآن، وكتاب الفهرست لابن النديم، وكتاب كشف الظنون لحاجي خليفة. وهاينريش لبرشت فلايشر (١٨٠١ـ١٨٨٨م)، الذي شارك في (الجمعية الشرقية الألمانية) عام ١٨٤٥م، التي أصدرت مجلة باسمها، اكتمل لها الآن (١١٥) عدداً، كما أصدرت (دراسات في علم الاستشراق) وأثرت تأثيراً على عصرنا الحاضر تأثيراً خصباً هائلاً، حتى إنه لا يمكن الآن تصور تاريخ الاستشراق في ألمانيا بدونها[1].

ثم تطورت الدراسات الألمانية الاستشراقية في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي. ففي الأعوام (١٨٣٣م، و١٨٤٣م، و١٨٤٤م) ظهرت مؤلفات منها (النبي محمد حياته وتعاليمه)، و(مدخل تاريخي نقدي إلى القرآن)، لجوستاف فايل (١٨٠٨ ـ ١٨٨٩م) وكان من أصل يهودي، درس بالجامعات الألمانية، وكتاب (حياة محمد وتعاليمه، حسب مصادر لم تستخدم غالبيتها الآن) تأليف ألوييس شبرنجر ـ مستشرق نمساوي ـ (١٨١٣ـ ١٨٩٣م) في ثلاثة مجلدات، وكرس هذا المستشرق نفسه للدراسات الآسيوية، وظل مدة تزيد على (١٢) عاماً مقيماً بالهند عاملاً في ميادين التعليم والمكتبات والثقافة، أخرج كتاب (فهرسة كتب الشيعة) للطوسي، و(الإتقان) للسيوطي، وكان يمتلك مخطوطات من سيرة ابن هشام، وعثر على الجزء الأول من كتاب الطبقات لابن سعد في مكتبة خاصة في كاونبور، وكان على معرفة بموطأ مالك، والصحيحين للبخاري، ومسلم، ومجموعات الحديث الأربع المشهورة، واستيعاب ابن عبد البر، وإصابة ابن حجر، وتاريخ ابن الأثير. ولما عاد عام ١٨٥٦م نهائياً إلى أوروبا، احضر معه مجموعة من الكتب تقرب من ٢٠٠٠ مجلد، بينها ١١٠٠ مخطوط عربي، انتقلت ملكيتها بعد ذلك بقليل إلى مكتبة برلين[2].

---

(١) الدراسات العربية في الجامعات الألمانية ص١٧-١٩.

(٢) المصدر السابق ص ٢١-٢٣.

وكتب تيودور نولدكه (١٨٣٦-١٩٣٠م)، خاصة كتابه (تاريخ القرآن)، أما يوليس فيلهاوزن (١٨٤٤ـ ١٩١٨م) فنشر (محمد في المدينة أو كتاب المغازي للواقدي) عام (١٨٨٢م).

يقول د. رودي بارت: «وكثيراً ما يكون للمستشرق الفرد بزملائه الأجانب علاقات أوثق من علاقاته بالمستشرقين من أهل بلده، ويعرف كيف يقدر شاكراً ما يأتيه التبادل معهم من تشجيع علمي ونفع، هذا ما ينبغي أن نفكر فيه عندما نتعرض فيما يلي لاثنين من المستشرقين من غير الألمان، هما أجناس جولدتسيهر، وكرستيان سنوك هورجرونيه، أثّراً على تطور الاستشراق الألماني تأثيراً كبيراً جداً، حتى إنه لا يمكن تصور تاريخه بدونهما». ثم عرف بهما وبأشهر كتبهما فعرف بكتاب جولدتسيهر (كتاب دراسات إسلامية) ـ موضوع الدراسةـ (١٨٨٩ ـ ١٨٩٠م) في مجلدين يتناول الجزء الأول العروبة وعلاقتها بالدين الإسلامي، والمجلد الثاني يضم بحثاً هاماً عن تطور الحديث، وبحثاً آخر عن تبجيل الأولياء في الإسلام. أما سنوك هورجرونيه (١٨٥٧ـ١٩٣٦م) كتب عن (مكة) كتاباً يقع في جزءين بالألمانية، وله مقالات في الدراسات الإسلامية جمعت ونشرت بعناية أ. ي. فنسنك في ست ثم سبع مجلدات.وقال: «تقدمت الدراسات الألمانية في طريق تحولها إلى علم مستقل في الصعيد الناطق بالألمانية تقدماً كبيراً بفضل جولدتسيهر، وسنوك هورجرونيه من ناحية، وبفضل مبادرة ذاتية من ناحية ثانية. وقد أدى حصول الرايخ الألماني في عامي ١٨٨٥ـ١٨٨٦م على مستعمرات في إفريقيا تضم مناطق بعض سكانها من المسلمين ـ كانت ألمانيا منذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩١٨م تعتبر من الدول المستعمرة ـ إلى إمداد الاشتغال بالإسلام وبالكتب الإسلامية المدونة بالعربية بحافز معين في ذلك الوقت، فتأسس طبقاً لهذه النظرة معهد اللغات الشرقية في برلين عام ١٨٨٧م، وهو معهد كانت مهمته تتلخص في الحصول على معلومات عن البلدان الشرقية الحالية وبلدان الشرق الأقصى، وعن شعوب وثقافات هذه البلدان. وقد نشر المعهد في (أخباره) على مر السنين والأعوام أعمالاً خاصة بالدراسات الإسلامية»[1] .وكان المستشرق الألماني كارل هاينرش بيكر (١٨٧ـ ١٩٣٣م) أول

---

(١) الدراسات العربية ص ٢٩-٣٢، وقال د. مصطفى ماهر: (واشترك اثنان من العلماء مختلفان كل الاختلاف في المنبت والوضع العلمي في وضع حجر الأساس لعلم الإسلام في صورته الجديدة أولهما سنوك هورجرونيه.... وثانيهما الحاخام المجري أجناس جولدتسيهر الذي انطلق في بحوثه في الحديث والفقه الإسلامي تتمثل في تضلعه في التفسير، وكان منذ اشتغاله باللاهوات اليهودي ملماً بقواعده) ألمانيا والعالم العربي ص ٧٠-٧١.

من شغل منصب كرسي أستاذية تاريخ ثقافة الشرق، الذي أنشيء عام ١٩٠٨م في هامبورج، ـ حصل على درجة الدكتوراة عام (١٨٩٩م) من جامعة هايدلبرج حول مخطوطة ابن الجوزي المتعلقة بالخليفة عمر بن عبد العزيز، وبلغت مؤلفات ودراسات وأبحاث بيكر أكثر من (٢٣٠) وتعاون مع الموسوعة الإسلامية التي كتب فيها (٦٠) مقالاً، وظهرت دراساته الأخرى في مجلدين كبيرين[١].

يعتبر كتاب (تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمن (١٨٦٨ـ١٩٥٦م)، كتاباً أساسياً في الدراسات العربية، وموسوعة لا غنى عنه لأي باحث في الدراسات العربية والإسلامية، وقد قضى مؤلفه خمسين سنة من عمره وهو يجمع ويدرس ويراجع حتى وصل إلى ما هو عليه من الضخامة والاتقان. وقد ظهر الجزء الأول منه عام (١٨٩٨م) وعام (١٩٤٩م)، وهنا لابد من وقفة مع هذا الكتاب خاصة فيما يتعلق بالحديث الشريف، فقد أفرد بروكلمان في (كتابه تاريخ الأدب العربي) باباً خاصاً لعلم الحديث هو الباب السابع، ذكر فيه المصنفات الحديثية ـ كالكتب الستة، والمسانيد، وصحيح ابن حبان ـ فعرف بها وبمؤلفيها، والكتب التي عنيت بها ككتب الشروح، وذكر أماكن وجود هذه المصنفات ومخطوطاتها في مكتبات العالم[٢].

وكتبت كتب عن الصوفية فكتب (رشارد هرتمن) (١٨٨١ـ١٩٦٥م) الرسالة في علم التصوف، وظهرت أيضاً كتب تعنى بالفقه الإسلامي، فكان شاخت (١٩٠٢ م) الخبير في ميدان الشريعة فأخرج كتباً عن الحيل في الفقه الإسلامي[٣].

كذلك صنف ج. د. بيرسن (الفهرس الإسلامي) وهو قائمة تضم الدراسات التي نشرت بالمجلات ومجموعات المقالات خاصة بالدراسات الإسلامية (يعني بدون ما نشر في شكل كتب) في الفترة ١٩٠٦ وم، و١٩٥٥م فزادت على ستة وعشرين ألف عنوان، ثم أتبع الفهرس بمجلد للأعوام من ١٩٥٦ـ ١٩٦٠م يضم ما يزيد على سبعة آلاف ومائتي عنوان[٤].

---

(١) الظاهرة الاستشراقية ج ١، ص ٢٢٨.

(٢) تاريخ الأدب العربي القسم الثاني ص ١٦١-٢٤٥، والظاهرة الاستشراقية ص ١٥٠-١٥١.

(٣) الدراسات العربية ص ٣٢، ٤٦-٤٩.

(٤) المصدر السابق ٧٤.

وتظهر مجلة الجمعية الشرقية الألمانية والتي بلغ عدد ما صدر من مجلداتها (١١٥) عدداً، ومسلسلات نشرية مثل (دراسات في علم المشرق) منذ عام (١٨٥٩م)[١].

يقول د. ساسي الحاج: «تميز الاستشراق الألماني بأمرين:

١. اهتمامه بالدراسات الشرقية القديمة، وهذا النوع من الدراسات عادة ما يكون خالياً من تحقيق أية أغراض سياسية، ولكن الدراسات الاستشراقية الألمانية لم تقتصر على الميادين الكلاسيكية، فكثيراً ما عالجت القضايا الحديثة للعالم العربي والإسلامي، وهذه المعالجة لا تخلو أحياناً من محاولة تحقيق بعض الأهداف الساسية خاصة قبيل الحرب العالمية الأولى والفترة الواقعة بين الحربين العالميتين»[٢].

٢. إن الاستشراق الألماني امتاز عن بقية المدارس الأوروبية الأخرى بغلبة الروح العلمية على أبحاثه التي تتسم غالباً بالموضوعية والتجرد والإنصاف. ولكن هذه الروح العلمية قد استخدمت أحياناً لتحقيق أغراض سياسية[٣]. يقول المستشرق الألماني (أولريش هارمان): «كانت الدراسات الاستشراقية الألمانية حول العلم الإسلامي قبل عام ١٩١٩م أقل براءة وصفاء نية، فقد كان كارل هينريش بيكر ـ وهو من كبار مستشرقينا ـ منغمساً في النشاطات السياسية؛ حتى إنه أصبح في عام ١٩١٤م شديد الحماس لمخطط استخدام الإسلام في إفريقيا والهند كدرع سياسية في وجه البريطانيين»[٤].

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٥.

(٢) الظاهرة الاستشراقية ج١، ص ١٥٢.

(٣)المصدر السابق.

(٤) الشرقاوي ص ٦٩.

* المستشرقون والسنة النبوية

يرى أ.د. أكرم ضياء العمري بأن المستشرقين القدامى لم يفردوا السنة النبوية بدراسات مستقلة، بل ركزوا في دراساتهم على العقيدة، والقرآن، والسيرة، والتاريخ، وفي نهاية القرن السابع عشر كتب (هربلو)[1] بحثاً وخلاصة رأيه أن جملة الأحاديث التي في الكتب الستة والموطأ والدارمي والدارقطني والبيهقي والسيوطي مأخوذة إلى حد كبير من التلمود. ويلاحظ أنه يفرق بين السنة التي التزم المسلمون بتطبيق أحكامها، وبين الحديث الذي هو مجرد خبر تاريخي غير موثوق!! كذلك يلاحظ في دراسته التكذيب للرسول واتهامه بالزيف والألقاب الأخرى الشائنة. والزعم بأن المحمدية مستقاة من التلمود، واليهود الذين دخلوا في الإسلام، كما سيتطور فيما بعد إلى الاستقاء من عدة ديانات وحضارات كانت على صلة بجزيرة العرب، وكذلك اتهام المسلمين بعدم التمييز في دراسة أصول شريعتهم مما تبناه (جولدتسيهر)، و(شاخت) وهما أبرز من تناول موضوع السنة من المستشرقين. وقد جعل الزهري أول من جمع الحديث، مما يولد فجوة تاريخية بين مرحلة النطق بالأحاديث وتدوينها مما يشكك في إمكانية الثقة بها. وفي القرن الثامن عشر قسم المستشرقون حقول الدراسات الشرقية بصورة موضوعية، وفي نهاية القرن برز الأمير كايتاني (١٨٦٩-١٩٢٦م)، وميور(١٩٠٥م)، وسبرنجر (١٨٩٣م) وكانوا مهتمين بتاريخ السنة، واعتقدوا الشك في صحة الأحاديث وسعوا للكشف عما أسموه (المادة الأصلية للحديث)، وأفاد من الثلاثة أحد المتضلعين بأصول اللغات السامية والتاريخ الإسلامي هو جولدتسيهر، وقد اعتبره المستشرقون ومن تأثر بهم الرائد الأول في دراسة الحديث ونقده. وقد أصبحت دراساته أساساً لمن جاء بعده من المستشرقين أمثال (غيوم، نيكلسون، وهاملتون جب، وواط، وفنسنك) واكتفوا بتعميق آرائه بإضافة براهين جديدة أو تعميمها على حقول جديدة. وقد ظهر توجه نحو دراسة مواد الحديث ونقد بعض وثائقه عند روبسون (ولد ١٨٩٠ م) الأستاذ في جامعة مانشستر منذ سنة ١٩٤٩م، وقد أثبت أن ثمة مادة أصلية من الأحاديث خلافاً لما ذهب

---

(١) هربلو (١٦٢٥-١٦٩٥م) مستشرق فرنسي ولد في باريس وتعلم اللغات السامية في جامعتها، ثم ارتحل إلى رومة حيث تردد على جامعتها ومطبعتها الشرقيتين. ولعلو كعبه في العربية استقدمه فوكه وزير مالية فرنسا إلى ديوانه فلما اعتزل عين أمين سر ومترجماً من اللغات الشرقية في البلاط، وقد اقتنى للمكتبة الوطنية في باريس مجموعة مخطوطات نفيسة عربية وفارسية وتركية. ومن أشهر آثاره (المكتبة الشرقية، أو المعجم العام) وهو دائرة معارف في بضعة مجلدات، مرتبة على حروف المعجم، تبحث في علوم الشرقيين وتاريخهم وآدابهم وأديانهم ونظمهم وعاداتهم وأساطيرهم وغيرها.

المستشرقون ج١، ص ١٧٣.

إليه شاخت، ومن قبله جولدتسيهر. لقد أشار سبرنجر (ت١٨٩٣م) إلى تعاسة نظام الأسناد، وأن اعتبار الحديث شيئاً كاملاً سنداً ومتناً قد سبب ضرراً كثيراً وفوضى عظيمة، وأن أسانيد عروة مختلقة ألصقها به المصنفون المتأخرون. وكذلك مقاله (أصول تدوين الوثائق عند المسلمين). ولكنه أثبت تدوين الحديث في عهد النبي بالاعتماد على كتاب (تقييد العلم) للخطيب البغدادي. أما مرجليوث (١٨٥٨-١٩٤٠م) فقد تابع جولدتسيهر بل ذهب إلى أن الرسول لم يترك أوامر ولا أحكاماً سوى القرآن[١].

(١) بتصرف (موقع الشبكة الإسلامية **islamweb. net**) موقف الاستشراق من السنة والسيرة أ. د. أكرم ضياء العمري - الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - كلية الدعوة، ودراسات في الحديث النبوي ج١، ص(ي، ك)، والمستشرقون والحديث النبوي ص ١٩.





الفصل الأول

التعريف بجولدتسيهر

وفيه ثلاثة مباحث...

المبحث الأول

ترجمة جولدتسيهر (حياته، عصره، ديانته)

(حياته وعصره)

اجناتس جولدتسيهر[1] (١٨٥٠ـ ١٩٢١م) Ignaz,Goldziher ولد اجناتس جولدتسيهر في هنغاريا بمدينة اشتولفيسنبرج في بلاد المجر[2]، في الثاني والعشرين من شهر يونيو سنة ٢٢/٦/١٨٥٠م،

---

(١) اختلف في كتابة اسمه على عدة أوجه وذلك بحسب اختلاف اللغات قال الزركلي: (فهناك مثلا **Ignace** يلفظ بالفرنسية (إينياس)، وبالالمانية (إغناتس) **Ignaz**، وكان المستشرق المجري (غولد تسيهر) يكتب اسمه بالعربية (إجناس كولد صهر)، وكتبه غيره (إغناطيوس) و(إيغناز) وهو بالايطالية **K Ignazio** ويلفظه الايطاليون (إينياتسيو)، وكان المستشرق الايطالي جويدي يكتب اسمه (إغناطيوس)، وكتبه مرة (إغنازيو).الأعلام ج١، ص ١٤.

(٢) تقع المجر (التي تعرف أيضاً بـ هنغاريا) في وسط أوروبا. وعاصمتها بودابست، يحدها من الشمال سلوفاكيا، ومن الشمال الشرقي أوكرانيا، ومن الشرق رومانيا، ومن الجنوب كرواتيا، وسلوفينيا، ومن الغرب النمسا. خرج المجريون إلى شرقي جبال الأورال حتى أجلاهم الأتراك عنها فنزلوا بدولة الخزر (٤٦١- ٤٦٥ م)، ثم غادروها (٨٠٠م) إلى منطقة ما بين النهرين: الفولغا والدينبر. ولما هزمهم البجناق وساقوا الجزء الأكبر منهم غرباً، وطاردوا الباقين شرقاً وجد الأولون في المجر (هنغاريا الحالية) مأوى ووطناً لهم (٨٩٦م) واعتنق معظمهم النصرانية وأسسوا دولة ملكية قوية.. وخافت أوروبا خطر العثمانيين وألفت جيشاً لقتالهم من فرسان المجر وبولونيا وفرنسا وألمانيا، بزعامة سيجسمند ملك المجر فقهرهم بايزيد العثماني في واقعة نيقوبوليس(١٣٩٦م) ولما أباد العثمانيون الجيش المجري في واقعة موحاتش (١٥٢٦م) واستولوا على عاصمته (١٥٤١م).. ولما كان العثمانيون قد حكموا المجر قرناً ونصف قرن فقد تعلم ولاة بودا- اسم العاصمة ثم أضيف إليه جزء بشت (١٨٧٣م) فأصبحت بودابشت- المجرية واتخذوها لغة لدواوينهم، كما اعتنق بعض المجريين الإسلام وتعلموا التركية والعربية، فاستخدمهم الولاة كتبة لهم. وهكذا بدأت طلائع المستشرقين من طبقة الكتاب، وما زالت اللغة المجرية حافلة بكثير من الكلمات العربية والتركية والفارسية التي جاءتها عن طريق العثمانيين والتجارة المباشرة مع الشرق. المستشرقون ج٣، ص ٩٠١-٩٠٢، الموسوعة العربية الميسرة المجلد ٢٢، ص٢٦٩-٢٧١.

The Macmillan family Encyclopedia-vol ١٠ London Macmillan, ١٩٨٠ **p**٣٠٦-٣٠٧

من أسرة يهودية، وبموجب (تسوية) ١٨٦٧م، اعطيت هنغاريا استقلالاً فعلياً ضمن الامبراطورية النمساوية، وأصبحت ملكية مزدوجة. درس الثانوية العامة في مدينة (اشتولفيسنبرج)، وتلقى إلى جانبها ثقافة تلمودية، وقد نضج وكان ذا موهبة وسنه لم يتجاوز الإثني عشر ربيعاً، وذلك حين نشر بحثاً في الطوقوس الدينية. غير أنه تلقى منحة للدراسة في الخارج بتوصية من (بامبرجر) ووزير التعليم جوزيف فون إيوتفوس ١٨٦٨م، حيث ذهب في باديء الأمر إلى برلين ودرس اللغات السامية على يد أساتذة هم على التوالي: ي.روديجر، ف. ى ديتريشي، وبإشراف هيمان شتاينتهال (١٨٢٣ـ١٨٩٤ م) الذي كان يمثل العلوم اللغوية عامة، تعلم مناهج نفسية الشعوب وما يسمى بعلم (البليونتولوجيا) (أشكال الحياة في العصور الجيولوجية السابقة)، وأقام علاقة مع شتاينشنايدر. بعد سنة من ذلك ذهب إلى مدينة ليبزغ حيث فلايشر، وفيها حصل على درجة الدكتوراة الأولى سنة ١٨٧٠ م بإشرافه وكانت رسالته عن شارح يهودي في العصور الوسطى شرح التوراة هو (تنخوم أورشلمي)، كانت البدايات في برلين أيام وجوده فيها ثم أضاف إليها عدداً من الرحلات العلمية إلى ليدن، وفينا، وفي سنة ١٨٧٢ م تحصل على إجازة التدريس (الأستاذية) في بودابست، وقام في السنوات من ١٠/ ١٨٧٣ م إلى ٤/ ١٨٧٤ م برحلات إلى سوريا، وفلسطين، ومصر فأقام بالقاهرة مدة، وفي أثناء إقامته بالقاهرة استطاع أن يختلف إلى بعض الدروس في الأزهر، وكان ذلك بالنسبة إلى أمثاله امتيازاً كبيراً، ورعاية عظيمة. ومنذ أن عين في جامعة بودابست، وعنايته بالدراسات العربية عامة، والإسلامية الدينية خاصة تنمو وتزداد. وإذ به يحرز في وطنه شهرة كبيرة، جعلته ينتخب عضواً مراسلاً للأكاديمية المجرية سنة ١٨٧١م، ثم عضواً عاملاً في سنة ١٨٩٢م، ورئيساً لأحد أقسامها في سنة ١٩٠٧م. وصار أستاذاً للغات السامية في سنة ١٨٩٤م، ومنذ ذلك الحين وهو لا يكاد يغادر وطنه، بل ولا مدينة بودابست إلا لكي يشترك في مؤتمرات المستشرقين، أو لكي يلقي محاضرات في الجامعات الأجنبية استجابة لدعوتها إياه[1].

(١) التراث اليوناني وأثره في الحضارة الإسلامية ص٣٠٧-٣٠٩، نقلاً عن مجلة الإسلام المجلد رقم ١٢ (سنة ١٩٢٢ م) ص ٢١٤-٢٢٢، وكتاب (دراسات إسلامية) برلين سنة (١٩٣٢م) ج٢، ص ٤٩٩-٥١٣، والأعلام ج١، ص ٨٤، ومقدمة كتاب العقيدة والشريعة بقلم د. محمد يوسف موسى ص ٤، والموسوعةاليهودية ج ٧، ص ٧٥٢، والإسلام في الفكر الأوروبي ص ٤٩، وتاريخ حركة الاستشراق ص ٢٤٣-٢٤٦.

(ديانته)

ينتمي جولدتسيهر إلى أسرة يهودية، يقول د. الشرقاوي: «ويرى ألبرت حوراني أن جولدتسيهر المستشرق اليهودي أعظم رمز في تكوين التصور الأوروبي عن الإسلام وتطوره وطبيعته كنظام ثقافي ديني.. ويضيف ألبرت أن الطبيعة اليهودية ومستقبل اليهود كانتا الشغل الشاغل له، وهو نفسه يخبر بذلك قائلاً: (إن اليهودية نبض حياتي)، وقد عمل سكرتيراً عاماً للطائفة اليهودية في بودابست، وكانت له معرفة عميقة بالتلمود والآداب العبرية»[1].

وجاء في الموسوعة اليهودية: (اكتسب مالاً كسكرتير لجمعية بودابست اليهودية لمدة ثلاثين سنة (٣٠)، عام ١٩٠٠م، خلف د. كوفهان كبروفيسور/ أستاذاً للفلسفة الدينية في كلية إعداد الحاخامية في بودابست، وقد انتخب عضواً لأكاديمية هنغاريا للعلوم بفترة طويلة، قبل أن يعين للأستاذية في الجامعة، احترمه دارسون مسلمون وتلقى أسئلة منهم؛ ودعي ليحاضر في جامعة فؤاد في القاهرة؛ ولكنه لم يقبل المنصب. وعندما تم تأسيس البيت الوطني اليهودي في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، كان من المتأمل أن يستخدم جولدزيهر نفوذه/ تأثيره في العالم الإسلامي ليساعد على إيجاد ألفة/ تقارب بين اليهود والعرب، ولكن كان بعيداً من أن يكون صهيونياً، ورفض أن يعمل على هذا [2]. أقول:هذا يدل على حقده على الإسلام والمسلمين.

مكانته وعلمه

يعتبر جولدتسيهر من أعلام المستشرقين، والمؤسس الحقيقي للدراسات الإسلامية في أوروبا، وقد اعترف له عظماؤهم بطول الباع، وكان قد تخرج باللغات السامية على كبار أساتذتها في بودابشت، وليبزغ، وبرلين، وليدن. وعين أستاذاً محاضراً في كلية العلوم بجامعة بودابشت (١٨٧٣م)، ثم أستاذ كرسي (١٩٠٦م)، وقد انتخب عضواً في مجامع عديدة، ونال لقب دكتور شرف من جامعتي ادنبرا، وكمبريدج، وكانت له مكتبة أربت على أربعين ألف (٤٠.٠٠٠) مجلد في العلوم والفقه والفلسفة والفنون واللغة والأدب، ونشر المستشرق بيرنارت هيللر (١٨٥٧ـ ١٩٤٣م) أعمال جولدتسيهر العلمية، في مائة صفحة،

---

(١) الإسلام في الفكر الأوروبي ص ٤٩، والاستشراق في الفكر الإسلامي المعاصر – دراسات تحليلية تقويمية ص١٢٣ – ١٢٤.

(٢) **Encyclopaed gudaica-geruslem-keter,Vol(٧) page** ٧٥٢.

تناول مباحثه الإسلامية واليهودية ما صدر منها في كتب أو مقالات في دائرات المعارف والمجلات العلمية، وقد قدَم الكتاب ماسينيون، وطبع بالمجرية، والألمانية، والفرنسية، والإنجليزية، والروسية والسويدية والعربية (منشورات مدرسة اللغات الشرقية بباريس ١٩٢٩م، ثم أضاف إليها كراتشكوفسكي في ذكرى جولدتسيهر ١٩٤٨)[١].

ولقد كان كتابه (الظاهريون: نظام تعلمهم وتاريخهم) ١٨٨٤م هو الذي أكسبه شهرته بصفته باحثاً في الشؤون الإسلامية[٢].

أساتذته

درس جولدتسيهر على كثير من المستشرقين منهم المستشرق الألماني (فلايشر)، إن فلايشر كان استاذه الحقيقي وعندما مات قال: «لقد شعرت كما لو أن جزءاً من حياتي قد انتهى. فطالما بقي المعلم على قيد الحياة كان المرء يعتقد بأنه تلميذه الدائم»[٣].

وتأثر بكتابات فون كريمر[٤]، ونولدكه، وسنوك هرجرونيه، وليوني كايتاني، وميور. يقول د. ناصر عبد الرزاق الملا جاسم: «يشن ميور هجوماً ضارياً على الحديث النبوي الشريف.. ولتعزيز رأيه في عدم موثوقية الحديث ينفي ميور بصورة شبه مطلقة الرأي القائل بتدوين الحديث في زمن الرسول ﷺ وهو ينكر ـ في سياق ذلك ـ صحة ما روي عن نهي النبي ﷺ عن كتابة الحديث منعاً لاختلاطه بالقرآن. وغرض ميور من ذلك كله بلوغ خلاصة فحواها أن أهمية الحديث لم تبرز إلا عقب وفاة الرسول ﷺ، فالظروف اللاحقة هي التي دفعت المسلمين ـ على وفق ادعائه ـ إلى ابتكار ما عرف لاحقاً بالحديث. ومن بين هذه الظروف ما كان سياسياً ودينياً واقتصادياً. وشكلت أفكار ميور هذه إرهاصاً لما قدمه المستشرق المجري جولدتسيهر من مطاعنه في الحديث الشريف في كتابه (دراسات محمدية)»[٥].

---

(١) المستشرقون ج٣، ص ٩٠٦، ٩٠٩، ٩١٠.

(٢) تاريخ حركة الاستشراق ص ٢٤٦.

(٣) الإسلام في الفكر الأوروبي ص ٤٩.

(٤) تاريخ حركة الاستشراق ص ٢٤٣.

(٥) الإسلام والغرب ص ١٠٦.

والتقى في أثناء إقامته في القاهرة بعدد من العلماء، من ضمنهم المصلح جمال الدين الأفغاني، وحصل منه على إذن لحضور حلقات التدريس في الأزهر، ولعله كان أول عالم أوروبي تتاح له هذه الفرصة[1]. وصحب الشيخ طاهر الجزائري وكانت بينهما مراسلات، وأخذ العربية عن شيوخ الأزهر ولا سيما الشيخ محمد عبده[2].

أقوال الباحثين فيه

انقسم الباحثون والدارسون في الحكم عليه إلى فريقين:

الفريق الأول: من مدحه وأثنى عليه، وهم (المستشرق ريتشارد هورتمان)، و(سنوك هرجرونيه)، و(هنريش بيكر)، (ويوهان فوك))، و(د. عبد الرحمن بدوي، ود. ألبرت حوراني، وأمير البيان شكيب أرسلان، ومحمد كرد علي).

أما (ريتشارد هورتمان) فيرى أن جولتسيهر هو المؤسس الفعلي للدراسات الإسلامية الحديثة في أوروبا. وكان من ضمن العوامل التي ساعدت على فهم الإسلام انطلاقاً من دراسة تاريخ الأديان. وأما (سنوك هرجرونيه) فوصفه بالعالم المتبحر في القضايا الإسلامية. وعندما وصف المستشرق الألماني (نولدكه) بأنه أعظم مستشرقي العصر، أجابه قائلاً: «ليس هناك ما يدعو إلى أن تطلق علي أعظم مستشرق معاصر، لأنني على يقين بأن العبقرية تنقصني، ولكن عليك أن تبحث بعيداً عن هذه العبقرية لتجدها عند جولدتسيهر، وفلهاوزن»، وأما (هنريش بكر) فاعتبره الأب الروحي لجيل المهتمين بالدراسات الإسلامية[3].

يقول الدكتور ألبرت حوراني: «إن أهم شخصية كونت صورة علمية أوروبية عن الإسلام، في تطوره وطبيعته كنظام ديني وحضاري، ربما كانت شخصية أغناس جولدتسيهر»[4].

يقول محمد كرد علي: (طالعت بعض ما كتبه جولدتسيهر بالفرنسية، ومنه ما نقل إليها مقالاته في الفقه وما إلى ذلك مما نشره في معلمة الإسلام فرأيت طريقته طريقة العلماء يعشقون الحقائق ولا يعبؤون بما عداها، ولا عجب إن أصبح جولدتسيهر مرجع علماء المشرقيات الإسلامية في ديار الغرب لعهده. ومن

---

(١) الدراسات العربية ص ٥٠.

(٢) المستشرقون ج٣، ص ٩٠٦.

(٣) الظاهرة الاستشراقية ج١، ص٢٠٧-٢٠٨

(٤) الإسلام في الفكر الأوروبي ص ٤٨، انظر مقدمة حاضر العالم الإسلامي – بقلم الأمير شكيب ارسلان، حيث ذكر جولدتسيهر في قائمة المستشرقين المنصفين. حاضر العالم الإسلامي – تأليف لوثروب ستودارد – ترجمة عجاج نويهض ج١، ص ٣١.

أحصي ما نشر من أبحاثه باللغات المختلفة يأخذه العجب مما وصل إليه من مقامات العلم، ولا يكاد يصدق أن عمر الإنسان القصير يتسع لتأليف ما ألف فيه من الأبحاث الصعبة. وأن الدراسات التي وجهت إليها همة جولدتسيهر مما يعز حصول مثله لعالم شرقي)[1].

الفريق الثاني: من ذمه وهم (د. مصطفى السباعي، ود. عمر فروخ، ود. محمد عبد الله الشرقاوي، د. عبد المتعال الجبري، والشيخ المعلمي، الشيخ محمد الغزالي، والشيخ محمد زاهد الكوثري)[2].

يقول د. الشرقاوي: «والحق يقال إن أول واكبر مستشرق قام بمحاولة واسعة للتشكيك في الحديث النبوي كان المستشرق اليهودي جولدتسيهر ـ الذي يعده تلاميذه من المستشرقين والمستغربين على السواء ـ أعمق العارفين بالحديث النبوي»[3].

وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري: «ومن أخطر هذا الفريق المموه (جولدتسيهر) المجري الدم، اليهودي النحلة، العريق في عداء الإسلام، الماضي في هذا السبيل طول حياته»[4] وأنا أؤيد ما ذهب إليه الفريق الثاني من أن جولدتسيهر كان عدواً حاقداً على الإسلام.

كتبه

بدأ جولدتسيهر نشاطه العلمي منذ وقت مبكر، ففي سن الثانية عشرة نشر مقالة عن الصلوات اليهودية، ومنذ سنة ١٨٦٦م وهو في كل سنة يخرج بحثاً، أو طائفة من الأبحاث بين كتب ضخمة قد تتجاوز حجم المجلد الواحد منها أربعمائة صفحة، وبين مقالات متوسطة الحجم بين العشرين والستين صفحة، وتعليقات صغيرة وبحوث نقدية تعريفاً بالكتب التي تظهر باستمرار، حتى بلغت مجموعة أبحاثه، كما بينها فهرست مؤلفاته (٥٩٢) بحثاً. وكتب للدوريات الهنغارية، والألمانية، اليهودية عن المسائل المتعلقة بالدراسات اليهودية، وبخاصة العلاقات بين الإسلام واليهودية، وعن النقد الإسلامي، للتلمود وأهل

---

(١) المعاصرون ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) المستشرقون ما لهم وما عليهم د. عمر فروخ ص ٦١، المستشرقون ما لهم وما عليهم د. السباعي ص ٣٨-٤٩، والسنة ومكانتها في التشريع ص ٢٥، ٢٣٥، الاستشراق وجه للاستعمار الفكري ص ٢٣٨، أضواء على السنة المحمدية ص ١٣٥، دفاع عن العقيدة والشريعة ص ٩، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ ص ٢٨٥.

(٣) الاستشراق دراسات تحليلية ص ١٢٣.

(٤) دفاع عن العقيدة والشريعة ص ١٧.

الكتاب، بصورة عامة أكملت دراساته الإسلامية، واليهودية بعضها بعضاً، وكان قادراً على إيجاد كثير من الخطوط المتوازنة بين الديانتين، مبيناً الفروقات أيضاً. وقد جمعت أعماله بهذا الخصوص، فبلغت ثلاث مجلدات، وهي الآن في (المكتبة الوطنية في القدس)[1].

يقول المستشرق الألماني د. رودي بارت: «هذه الكتب - أي كتب جولدتسيهر- كلها تدخل في عداد المؤلفات التي لا غنى لمكتبة الدراسات الإسلامية عنها اليوم»[2]، ونشر المستشرق بيرنارت هيللر (١٨٥٧-١٩٤٣م) أعمال جولدتسيهر، في مائة صفحة، تناول مباحثه الإسلامية واليهودية ما صدر منها في كتب أو مقالات في دائرات المعارف والمجلات العلمية، وقدّم الكتاب ماسينيون وطبع بالمجرية والألمانية والفرنسية والإنجليزيةوالروسية والسويدية والعربية (منشورات مدرسة اللغات الشرقية بباريس ١٩٢٩م، ثم أضاف إليها كراتشكوفسكي في ذكرى جولدتسيهر ١٩٤٨م)[3]، قال د. عبد الرحمن بدوي عن هذا الفهرس: «حتى بلغت مجموعة أبحاثه، كما بينها فهرست مؤلفاته، خمسمائة واثنين وتسعين (٥٩٢) بحثاً»[4]، وقد تعاون مع (٨٥) خمس وثمانين مجلة دورية، و(٨) ثماني موسوعات علمية، وكتب (٣٠) ثلاثين مقالة في الموسوعة الإسلامية، وبلغت مقالاته العلمية (٢١٠) مائتين وعشرة مقالات. وكتب (٣٥) خمسة وثلاثين كتاباً[5].

---

(١) الموسوعة اليهودية ج٧، ص ٧٥٢، التراث اليوناني ص٣١٢-٣١٣.

(٢) انظر الدراسات العربية في الجامعات الألمانية ص ٣٠.

(٣) المستشرقون ج٣، ص ٩٠٩-٩١٠

(٤) التراث اليوناني ص ٣١٣

(٥) الظاهرة الاستشراقية ج ١، ص ٢٠٧

وفيما يلي تعريف بأشهر كتبه وأبحاثه:

١. رسالته للدكتوراة مخصصة لـ (Tanhum yerushalmi) تنخوم[1] يروشالمي اليهودي العربي، عالم اللغة مفسر التوراة. حصل عليها سنة (١٨٧٠م)، إشراف فليشر/ أستاذ الدراسات الشرقية في جامعة لبستك. وعليه يكون قد حصل على الدكتوراة وله من العمر عشرون عاماً فقط .

٢. كتاب (الظاهريون مذهبهم وتاريخهم: إسهام في تاريخ الفقه الإسلامي)

THE ZAHIRIS THEIR DOCTRIN AND THEIR HISTORY

والكتاب ترجم من اللغة الألمانية إلى اللغة الإنجليزية، ترجمه:

woLFGANG BEHN_LEIdEN _B RILL

وهو أول أبحاثه ظهر سنة ١٨٨٣م ـ نوفمبر ـ بودابست، والكتاب يتحدث عن مذهب الظاهرية، الذي أسسه داود الظاهري، وتكلم فيه عن أصول المذاهب الفقهية المختلفة، وعن الإجماع، والاختلاف بين أئمة المذاهب، وعن الصلة بين هذه المذاهب وبين المذهب الظاهري وما بينها وبين بعض من فروق، ويتحدث فيه عن تطور الفقه ونموه، ثم عن امتداد أصول الظاهرية من البحوث الفقهية، إلى البحوث الكلامية، وتطبيق هذه الأصول في العقائد الدينية على يد ابن حزم، حتى يصل إلى ابن تيمية والمقريزي، ومما يزيد الكتاب أهمية، أنه اعتمد على مصادر لم تكن قد طبعت بعد[2].

---

(١) هو تنخوم بن يوسف هايروشالمي (١٢٢٠م-١٢٩١م) شارح التوراة، وعالم لغة، أصله من بيت المقدس، ذهب إلى مصر ومات بها. كان عنده معلومات واسعة في الفلسفة، وعرف عدداً من اللغات بما فيها اللغة العربية، واللغة اليونانية، ويبدو أنه كان يعرف في الطب وله كتاب (المرشد الكافي)، وكان عنده معرفة عميقة بتفسيرات التوراة أحد أعماله الباقية كتاب (البيان)، يشمل تعليقات على التوراة، مع مقدمة أسماها الكليات. وله عمل آخر (المرشد الكافي) ترتيب ألف بائي (أسماء وأفعال في مشنا التوراة). الموسوعة اليهودية ج ١٥، ص ٧٩٧-٧٩٨. **ENCYCIPEDIA- gudAICA-vol (١٥) page** ٧٩٧/٧٩٨

(٢) التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ص ٣١٣-٣١٤.

٣. كتاب العقيدة والشريعة في الإسلام ـ تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الإسلام، وهو من أشهر كتبه
IntroductIn to IslamIc theology and law

والكتاب في أصله محاضرات في تاريخ الأديان، وكتب في الأصل باللغة الألمانية، ثم نقل إلى اللغات الأجنبية، وطبع الكتاب تحت عنوان (محاضرات في الإسلام) بمدينة هيدلبيرج سنة ١٩١٠م، وترجمه من الألمانية كل من د. محمد يوسف موسى ود. علي حسن عبد القادر والأستاذ عبد العزيز عبد الحق والشيخ محمد علي النجار ـ الناشر دار الكتب الحديثة ـ مصر ـ سنة ١٩٥٩م.

واسمه (الإسلام) كتبه بالألمانية، ثم نقله أرن إلى الفرنسية، بإشراف المؤلف بعنوان (العقيدة والشريعة في الإسلام، باريس ١٩٢٠[1].

والكتاب دراسة تفصيلية عن الإسلام من جميع نواحيه: من ناحية رسوله، والشريعة ونموها، والعقيدة وتطورها، والزهد والتصوف ونشأتهما، والعوامل التي أثرت فيهما، والفرق الإسلامية المختلفة، ثم الحركات الأخيرة الإصلاحية في رأي أصحابها.

ففي الفصل الأول يتحدث عن (محمد والإسلام)، ويبين ما لفكرتي الضمير وطهارة القلب من دور كبير في الإسلام، وفي الفصل الثاني بحث واسع عن (تطور الشريعة) تكلم فيه عن تاريخ الحديث، وخصائص الفقه في ابتداء نشأت المذاهب، وفي الفصل الثالث تكلم فيه عن (تطور علم الكلام) فيتحدث عن تطور نظرية الجبر والاختيار، وعن الفروق بين المعتزلة وأهل السنة من ناحية السلوك الأخلاقي والعبادة، ثم يعطي عناية خاصة بالأشعري ومذهبه، ويتحدث عن الماتريدي، وفي الفصل الرابع تكلم عن (الزهد والتصوف) فبين كيف نشأ، وكيف تطور بتأثره بالمؤثرات الهندية والهيلينية حتى وصل إلى وحدة الوجود في القرن السابع الهجري، وفي الفصل الخامس يبحث في (الخوارج والشيعة)، وفي الفصل السادس بحث في الفرق المتأخرة (الوهابية والبابية والبهائية والسيخ والأحمدية)، وفي المحاولات التي بذلت من أجل توحيد الفرق، وإيجاد وفاق بين السنة والشيعة[2].

---

(١) المستشرقون ص ٩٠٧.

(٢) مقدمة العقيدة والشريعة د. محمد يوسف موسى ص ٥، والتراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ص ٣١٦- ٣١٧، والدراسات العربية في الجامعات الألمانية ص ٣٠.

٤. كتاب (دراسات محمدية)[(١)] أو (دراسات إسلامية) (١٨٨٩-١٨٩٠م)

وهو كتاب كتب بالألمانية، وترجم إلى الفرنسية- ترجمه Leon Bercher - Etudes sur la Tradition Islamique.paris - ١٩٥٢، ثم ترجم إلى الإنجليزية في جزءين، وعدد صفحاته ثلاثمائة وتسع وستون صفحة. ظهر الجزء الأول منه عام ١٨٨٩م، تحدث فيه عن (الوثنية والإسلام) فيذكر كيف قام الصراع بين الروح الوثنية الجاهلية، وبين الروح الإسلامية التي جاءت تنادي بالمساواة بين الأجناس، وتنكر عصبية الدم، وانتهى بهزيمة الوثنية، ثم تكلم عن النزاع بين العرب والفرس، وتمت الهزية للعرب الغزاة غير المتحضرين كما وصفهم. وأما الجزء الثاني من الكتاب فقد ظهر في عام ١٨٩٠م. ويعرّف الباحث بالنسخة - الإنجليزية - التي ترجمها إلى اللغة العربية، أستاذي الفاضل - محمد بسام ملص[(٢)] - جزاه الله خيراً ..

يحتوي القسم الأول من الكتاب على اختصارات و تمهيد، ثم الحديث عن تاريخ تطور الحديث في الفصول التالية :

الفصل الأول: الحديث والسنة.

الفصل الثاني: الأمويون والعباسيون.

الفصل الثالث: الحديث وعلاقته بالصراعات (الخلافات) بين الفرق في الإسلام.

الفصل الرابع: رد فعل أمام وضع الحديث.

---

(١) قال د. محمد الزيّادي: «ومن الاستخدامات السيئة للمصطلحات ما يعبر عنه الغربيون بـ (**MOHAMADANISM**) ويترجمها مفكرونا، بل يستعملونها أحياناً تحت عنوان المحمدية، ويصمون بها الدين الإسلامي، وأحياناً يقولون: (الدين المحمدي، والذي يجب التنبيه إليه أن اللاصقة (**ISM**) تعني في اللغة الإنجليزية المذهب أو الحركة، وإضافتها إلى الإسلام تعطيه صفة المذهب وهكذا يقال: (قومية) (اشتراكية) (علمانية)، فإذا سرنا على هذا المنوال وأضفنا هذه الاصقة إلى اسم النبي ﷺ فإن النتيجة ستكون أن الإسلام هو مذهب ينسب إلى شخص اسمه محمد وليست له صلة بتنزيل أو وحي، وهذه لعمري مكمن الخطورة في هذا الاستخدام وهو أساس التعبير الذي يقصده الغربيون من هذا الاستعمال، والذي ينجر وراءه الباحثون المسلمون دونما انتباه وبحسن نية». الاستشراق وأهدافه ص ١٤-١٥.

(٢) انظر ص ٣.

الفصل الخامس: الحديث كوسيلة للتنوير والإمتاع.

الفصل السادس: طلب الحديث.

الفصل السابع: تدوين الحديث.

القسم الثاني من الكتاب: خصصه للحديث عن تقديس الأولياء (أصحاب الكرامات) في الإسلام، ثم (حواشي وتعليقات).

الحاشية الأولى: الأمويون كمدافعين عن الدين.

الحاشية الثانية: الحديث والعهد الجديد (الإنجيل).

الحاشية الثالثة: تقليد القرآن.

الحاشية الرابعة: النساء في الحديث.

الحاشية الخامسة: الإختبار (المحنة) في أماكن مقدسة.

الكشاف/ الفهرس index

٥. كتاب (مذاهب التفسير الإسلامي) أو (اتجاهات تفسير القرآن عند المسلمين).

نقله من الألمانية إلى العربية د. علي حسن عبد القادر ـ مدرس في جامعة الأزهر، وسكرتير المعهد الثقافي الإسلامي بلندن ـ الطبعة الأولى ١٣٦٣هـ ـ ١٩٤٤م، بعنوان (المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن) ثم ترجمه د. عبد الحليم النجار عام ١٩٥٤ ـ الطبعة الثانية ـ دار إقرأ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م بعنوان (مذاهب التفسير الإسلامي)، وهو من أشهر كتبه وأنضجها، وقد وصفه بأنه (فلذة كبده)[١] وكان هذا الكتاب آخر كتاب له ألفه عند تمام السبعين من عمره. ألمّ فيه بالتفسير، والحديث، والعقائد، والقراءات، والتصوف، والفرق..[٢]، وأما محتويات الكتاب فتشمل مايلي:

---

(١) تاريخ حركة الاستشراق ص ٢٤٨.

(٢) مقدمة المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن ص (ج).

المرحلة الأولى للتفسير تكلم فيها عن القراءات، والتفسير بالمأثور، والتفسير في ضوء العقيدة (مذهب أهل الراي) فتكلم عن المعتزلة ومدرستهم في التفسير، ثم التفسير في ضوء التصوف ـ فتكلم عن تفسير ابن عربي، وجماعة إخوان الصفا، والتفسير في ضوء الفرق الإسلامية فتكلم فيه عن الشيعة ومذهبهم في التفسير، ثم التفسير في ضوء التمدن الإسلامي فتكلم عن المدرسة المعاصرة في التفسير كجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا.

٦. كتاب (الميثولوجيا عند العبرانيين)[١].

٧. اليهود بالإنجليزية (ليبزيج ١٨٧٠ م).

٨. درس في الإسلام في جزءين كبيرين (هاله ١٨٨٥ـ١٨٩٠ م).

٩. ترجمته لكتاب (كتاب توجيه النظر إلى علم الأثر) لصديقه الشيخ طاهر الجزائري ـ (١٨٩٨م) إلى اللغة الألمانية[٢].

١٠. العقائد والشرائع عند المرجئة (١٨٩٩ م).

١١. القدرية والمعتزلة (١٨٩٦ م).

١٢. الأسطورة وتطورها التاريخي عند العبرانيين.

---

(١) الإسلام في الفكر الأوروبي ص ٤٩.

(٢) المستشرقون ج٣، ص ٩٠٧.

أما عن تحقيقه للكتب فقد حقق العديد منها، وكتب كثيراً من الأبحاث، وشارك في كثير من المؤتمرات التي تعنى بالاستشراق، وأشرف على دائرة المعارف الإسلامية[1]، وكتب عدّة أبحاث في مجلة الإستشراق الألمانية وفيما يلي تعريف ببعض جهوده في هذا المجال:

أ. التحقيق:

حقق جولدتسيهر بعض الكتب الإسلامية منها:

١. كتاب المعمَرون ـ لأبي حاتم السجستاني (سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشيمي بن القاسم، البصري الكوفي، المقري، صاحب كتاب (المعمَرين والوصايا)، ولد في حوالي سنة ١٦٠هـ، ومات سنة ٢٤٨هـ أو سنة ٢٥٠م، أو سنة ٢٥٤، وكان إماماً في علوم اللغة والأدب، والقرآن والشعر.) قال محقق الكتاب: وليس هناك شك في نسبة كتاب المعمرين لأبي حاتم السجستاني، فإن الدراسة الشكلية للمخطوطة الأولى التي قام بدراستها المستشرق الألماني ـ هو هنغاري وليس ألمانياً ـ جولدتسيهر تؤكد صحة هذه النسبة، وقد نشر هذا المستشرق دراسته في سنة ١٨٩٩م، بعد أن حصل على أقدم نسخة معروفة لمخطوطات كتاب المعمرين، وهي النسخة الموجودة بمكتبة جامعة كمبريدج، وقد نشر المستشرق اليهودي كتاب المعمرين، ولم ينشر معه كتاب الوصايا[2].

وقدم جولدتسيهر للكتاب المذكور، ببحث في هذا النوع من المؤلفات، ذكر فيه من كتب كتباً من هذا النوع في اللغة اليونانية أمثال لوقيان، وفيليجون الترلي.

٢. تحقيق كتاب معاني النفس.

٣. نشره لفصول من كتاب المستظهرية في فضائح الباطنية، وفضائل المستظهرية للغزالي، بمقدمة في ٨١ صفحة (ليدن ١٩٠٦، ثم كتب عنه بالألمانية فصلاً في ١١٢ فصلاً)، وفي مقدمة هذه النشرة تحدث عن فكرة (الإجتهاد)، و(التقليد)، والنزاع الحاصل بين الفاطمية والإسماعيلية من جهة، ورجال السنة من جهة أخرى.

---

(١) المستشرقون ج٣، ص ١١٠٨.

(٢) انظر مقدمة الكتاب، ومعجم الأدباء ج١١، ص ٢٦٣، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ج١، ص ٥٨٦-٥٨٧.

٤. كتابة مقدمة كتاب (التوحيد) لمحمد بن تومرت مهدي الموحدين، وقد نشره لوساني سنة ١٩٠٣ م بمدينة الجزائر.

٥. إخراجه وإعداده لكتاب (فضائح الباطنية) ١٩١٦م.

٦. تحقيق ديوان الحطيئة، بشرح السكري متناً وترجمة مع تعليق عليه عام (ليبزيج ١٨٩٣).

ب. الأبحاث والمقالات:

١. دراسات في المنطق الإسلامي ـ ترجمة تحليلية ج، ه، بوسكيه، مترجم عن الفرنسية.

تحدث فيه عن القضايا التالية:

ـ الكنية حسب الشريعة، وتغيير الأسماء.

ـ كشف الرأس وعلاقته بقبول الدعاء.

ـ الزيجات العرفية عند العرب.

ـ الحديد والماء كوسيلتين للدفاع عن الشيطان.

ـ معتقدات المسلمين بخصوص الذاكرة والنسيان (مقارنة بالأدب اليهودي).

ـ التبريكات عند المسلمين.

ـ مبدأ التقية. (١)

٢. الإسلام والدين الفارسي: بحث ألقاه في المؤتمر الأول للأديان الذي انعقد في باريس سنة ١٩٠٠م، ونشر في المجلد الثالث والأربعين من (مجلة تاريخ الأديان)، وفيه يكشف عما كان لدين دولة الأكاسرة من تأثير في الإسلام في عهده الأول[٢].

---

(١) ETUDES ISLAMOLOGIQUES D, IGNZ GOLZIHER TRAICION ANALYTIQUE PAR G. H BOSQUET

(٢) التراث اليوناني ص ٣١٥.

٣. مقالات في التاريخ الأدبي للمناظرات بين الشيعة وأهل السنة.

٤. الأساطير عند اليهود ـ بالألمانية (ليبزيج ١٨٧٦م)، ثم ترجمه إلى الإنجليزية.

٥. رسالة السامري ـ بالفرنسية.

٦. عجل الذهب ـ بالفرنسية (المجلة الإفريقية، ثم على حدة).

٧. الجدل عند الشيعة ـ ليبزج عام ١٨٧٤م[١].

٨. الزهد في عصوره الإسلام الأولى ـ مجلة تاريخ الأديان بالفرنسية ـ عام ١٨٩٨م، المجلد ٣٣، ص ٣١٤.

٩. بحث فلسفي في فقه اللغة العربية، بالألمانية، في مجلدين (ليدن ١٨٩٦م).

١٠. مواد في تاريخ الصوفية وتطورها ـ مجلة W.Z.K.M عام ١٨٩٩م، المجلد ١٣، ص ٣٥.

١١. التسبيح في الإسلام ـ مجلة تاريخ الأديان ـ المجلد ٢١، ص ٢٩٥، ١٨٩٠م.

١٢. دراسة عن (التاريخ الأول لشعر الهجاء عام (١٨٩٦م)[٢].

١٣. مقالة من كتاب إسرئيلي في أسماء الله الحسنى (ليبزيج ١٨٩٣ م).

١٤. تفسير بعض أسماء الله السريانية التي وردت في القصيدة الجلجوقية (الدراسات الشرقية لنولدكه ١٩٠٦م).

١٥. دواوين القبائل (المجلة الآسيوية البريطانية ١٨٩٧ م).

١٦. الخطب عند العرب (الصحيفة الشرقية لفيينا)

١٧. التقية في الإسلام (ملحق المجلة الشرقية الألمانية ١٩٠٦ م).

١٨. منوعات يهودية عربية (مجلة الدراسات اليهودية ١٩٠٦م).

١٩. الحديث في الإسلام (الدراسات الآشورية ١٩٠٩م).

---

(١) الاستشراق وجه للاستعمار الفكري ص ١١٦.

(٢) الدراسات العربية ص ٦٦.

٢٠. نبذة عن إيمان العرب (منوعات ديرنبورج ١٩٠٩م).

٢١. إخوان الصفا (١٨٨٨م) صدر في مدينة هالي بألمانيا.

٢٢. وفخر الدين الرازي (١٩١٢ م).

٢٣. رسالة الحسين بن منصور الحلاج، فقد نقد فيه كتاب الطواسين لماسنيون بأسلوب لم يسبق إليه (١٩١٣م).

٢٤. البخاري (١٩١٥م).

٢٥. المعتزلة والمترادفات في العربية (١٩١٨م).

٢٦. أسماء العرب.

٢٧. تكريم الأولياء في الإسلام (عالم الإسلام ١٩١١-١٩١٢م).

٢٨. دراسة عن النبي (المجلة الاسيوية البريطانية ١٩١٢م).

٢٩. الإجماع (مجمع علوم الفلسفة والتاريخ ١٩١٦م).

٣٠. عيادة المريض (الدراسات الآشورية ١٩١٨م).

٣١. البدعة (نشرة الدراسات العربية ١٩٤٢م).

٣٢. ختم البخاري. (Chtm al- B. in Der Islam_Chatm al).

٣٣. الفنولوجي للشعر العربي (الوزن والقافية)).

Goldziher Aghandlungen Zur Arabischen philology,Leiden ١٨٩٦.

٣٤. كتب العديد من الأبحاث والمقالات في مجلة الاستشراق الألمانية Z.D.M. G منها:

١. تاريخ الحركة الحنبلية المجلد ٦٢، ص٥.

٢. ديوان الحطيئة.

٣. الكتابة الجاهلية.

٤. أمثال العرب.

٥. الصحيفة الكاملة المنسوبة إلى زين العابدين.

٦. الشيعة.

٧. كتاب الملل والنحل.

٨. فتوى من الفتاوي.

٩. ابن أبي العقب (١٨٩٧-١٩٢١ م).

١٠. مساهمات في تاريخ علم اللغة لدى العرب (١٨٧١-١٨٧٣ م).

١١. السيوطي (١٨٧١ م).

١٢. ابن برَجان.

١٣. الإمام الناطق والإمام الصامت عند الإثني عشرية الشيعة.

١٤. وفاة يزيد بن معاوية.

١٥. ابن تومرت وحركة الموحدين في المغرب.

١٦. مميزات السيوطي وتآليفه كتب في (محاضر جلسات أكاديمية فينا SBWA (١٨٧١م) قسم الدراسات الفلسفية التاريخية المجلد رقم ٦٩ ص ١٧.

١٧. مساهمات في تاريخ الأدب الشيعي.

١٨. تاريخ علم اللغة عند العرب في المجر.

١٩. مساهمات في تاريخ الأدب الشيعي

٢٠. خطوة على طريق التقدم نحو المثالية السامية[1].

(وفاته): وتوفي في مدينة بوادبست في اليوم الثالث عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٢١م. بسبب إصابته بالتهاب رئوي[2].

---

(١) ويمكن للقاريء الوقوف على مؤلفات جولدتسيهر في الببليوغرافيا التي أعدتها إريكا بير (Erika Bar) في كتابها (فهارس الناطقين بالألمانية ممن كتبوا في الدراسات الإسلامية والساميّة)(Bibliographi Zur detschprachigen Islamwissenschaf und semitistik, Band ٢ ,Wiesbaden ١٩٩١) صفحة ٣٠٧-٣٥٢. وانظر (المستشرقون – نجيب العقيقي ج٣، ص ٩٠٧-٩٠٨، التراث اليوناني في الحضارةالإسلامية ص ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، الإسلام في الفكر الأوروبي ص ٤٩، الدراسات العربية في الجامعات الألمانية ٣٠، ٦٦، الاستشراق وجه الاستعمار الفكري ص ١١٦، تاريخ حركة الاستشراق ص ٢٤٤-٢٤٨، مقدمة العقيدة والشريعة، ص ٥، موسوعة المستشرقين ص ١١٩-١٢٦، دائرة المعارف الإسلامية ج١، ص ١٠٦) ومجلة عالم الفكر – المجلد الخامس والعشرون –العدد الأول يوليو سبتمبر ١٩٩٦م، المستشرقون ودراسة العروض ص ١٨٧، ١٨٩، والأعلام ج١، ص ٨٤، ومقدمة كتاب رسائل إخوان الصفاج، ص ٦.

(٢) تاريخ حركة الاستشراق ص ٢٤٨، التراث اليوناني ص ٣٠٧-٣٠٩.

المبحث الثاني

أثر الفكر الاعتزالي والشيعي فيه

عرض جولدتسيهر في كتبه إلى الحديث عن المعتزلة، فأشار إلى بعض أفكارهم وعقائدهم وآرائهم، وقد أثنى عليهم، من ذلك قوله: (وبدايات هذا المذهب الاعتزالي، تدلنا على الأقل على نزعة التحرر من القيود الثقيلة المتعبة، وعلى القضاء على الفهم السني الصارم للحياة)[1].

وقال: (ومع هذا فقد بقي لهم فضل غير منقوص. لقد كانوا الأوائل الذين وسعوا معين المعرفة الدينية، بأن أدخلوا فيها عنصراً آخر قيّماً وهو (العقل) الذي كان ذلك الحين مبعداً بشدّة من هذه الناحية)[2].

وقال: (إنه إذاً ضد أشياع مذهب التجسيم أو التشبيه القديم هذا، كان على المعتزلة أولاً وقبل كل شيء أن يقاتلوا في الميدان الديني كل هذه الآيات والأحاديث والنصوص المقدسة التي تنسب إلى الله بظواهرها الصورة الإنسانية)[3].

وقال: (أما فيما يختص بالحديث، فإن المعتزلة كانوا يملكون تحت تصرفهم الوسيلة لرفض الأحاديث التي يلوح منها ما لا يصح أن يقبل من تجسيم أو تشبيه، أو التي تجعل لمثل هذا مكاناً، وهذه الوسيلة هي الطعن فيها بعدم الصحة. وبذلك يتحرر الإسلام من مجموعة كبيرة من الأقاصيص التي تراكمت بمساعدة الاعتقاد الشعبي الشره إلى الأساطير، بصفة خاصة فيما يتصل بالدار الآخرة وما فيها، والتي أيدتها دينياً صيغة الحديث) وضرب على ذلك بمثال لرد المعتزلة حديث رؤية الله يوم القيامة (كما ترون القمر ليلة البدر)[4].

وقال: (إن لهم الفضل في أن كانوا الأوائل في الإسلام الذين رفعوا العقل إلى مرتبة أن يكون مصدراً

---

(١) العقيدة والشريعة ص ١٠١.

(٢) المصدر السابق ص ١٠٢.

(٣) المصدر السابق ص ١٠٩.

(٤) المصدر السابق ص ١١٠.

لمعرفته الدينية، بل هم أول من اعترف صراحة بقيمة الشك كباعث على المعرفة)[1].

وقال: (ولا ريب أن هؤلاء الناس الأتقياء ـ ويسمون المعتزلة ـ قد وقعوا هوناً في تعارض مع تصورات سائدة، بدت فيها الألوهية المجسمة غير منفصلة عن صفاتها، ولم تفهم القدرة الإلهية فهماً يختلف كثيراً عن قدرة سلطان يتصرف دون مسؤلية باختيار لا تحده قيود)، وقال: (ومذهب وجوب مطابقة العقل عند المعتزلة يهدف إلى إبعاد كل الأساطير من دائرة الحقائق الدينية دون هوادة ولا حيطة، مع ربط ذلك على وجه الضرورة بما يسمونه: التوحيد، أي الاعتقاد بوحدة الله المجردة عن الشوائب)[2].

قلت: (إن هذه النصوص وغيرها تدل دلالة واضحة على ثنائه على المعتزلة كتسميته لهم (بالاتقياء)، وإشادته بمنهجهم في جعل العقل هو الأصل في المعرفة، وفي الحكم على الأحاديث والنصوص الشرعية قبولاً ورداً، وهو ما فعله جولدتسيهر في دراسته للسنة السنة النبوية، ومهاجمته لأهل السنة ووصفه لهم بالمجسمة والمشبهة، وإيمانهم بالخرافات والأساطير. واستدلاله بنفس الأحاديث التي انتقدتها تلك المدرسة.)، يقول د. علي حسن عبد القادر: «وإذا مانتقلنا إلى الفصل الثالث (التفسير بالرأي)، وجدنا المؤلف يوازن بين أهل السنة والمعتزلة، ولمسنا ميلاً ظاهراً إلى المعتزلة، فهو ـ دائماً ـ يقدمهم في الرأي، ويبدأ بذكر وجهتهم بالتفصيل، ويثني بأهل السنة، وغالباً ما يهمل وجهتهم وحجتهم الدامغة»[3].

وأما المذهب الشيعي فقد أفاض جولدتسيهر في الحديث عنه، معرفاً بأشهر عقائدهم، كقولهم بحلول النور الإلهي في أبي طالب ثم انتقاله إلى علي وإلى إمام العصر، وعقيدة التقية وعصمة الأئمة، والقول بالرجعة والمهدي، وعدم ثقتهم بمصحف عثمان بن عفان، واعتقادهم تحريف المصحف، إلى غير ذلك من العقائد، وأشار إلى شيء من فقههم، ولا شك أنه كان بارعاً في التحليل لهذا المذهب، والمقارنة بينه وبين المذاهب الأخرى. وعرف ببعض فرق الشيعة كالزيدية، والإسماعيلية، غير أنه خلص إلى نتيجة مفادها أنه لافرق بين أهل السنة والشيعة سوى في الشكليات، وأن الشيعة يأخذون بالسنة[4].قلت: هذه النتيجة التي

---

(١)العقيدة والشريعة ص١١٨.

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي ص ١٢١، ١٦٩.

(٣) المصدر السابق ص ١٨١.

(٤) العقيدة والشريعة ص ١٩٥ – ٢٤٩، ومذاهب التفسير الإسلامي ص٢٩٨.

توصل إليها جولدتسيهر – أنه لافرق بين أهل السنة والشيعة سوى في الشكليات ، وأنهم يأخذون بالسنة – نتيجة غير صحيحة ، فمن المعروف أن الشيعة يخالفون أهل السنة في كثير من القضايا ، وكثير من عقائدهم كقولهم بالنور الإلهي الذي حل في أئمتهم ، والقول بالرجعة ، وهم أيضاً لا يأخذون الحديث إلا عن صحابة معدودين ، من آل البيت ، وممن شايع علياً . ورجع جولدتسيهر إلى كتبهم ككتاب (تاريخ اليعقوبي)، و (مروج الذهب) للمسعودي، و(نهج البلاغة) للشريف الرضي وغيرهامعتمداً عليها، خاصة فيما يتعلق بموقفهم من الأمويين والدولة الأموية .

المبحث الثالث

مصادره في النقل والتلقي ونقدها

كتب جولدتسيهر العديد من الكتب والأبحاث، وتنوعت مصادره وتعددت. وقد ساعده اتقانه لكثير من اللغات كالعربية، والفرنسية، والتركية، والإنجليزية، والألمانية، والعبرية، وغيرهاعلى الاطلاع على كثير من المصادر والمراجع والمخطوطات، في مختلف الثقافات.

إن معرفة جولدتسيهر الواسعة، انعكست على كتاباته وأبحاثه، وذلك بكثرة مصادره وتنوعها، فقد رجع إلى أشهر كتب الرواية (كالكتب الستة، والموطأ، ومسند أحمد)، وكتب علوم الحديث، وكتب الرجال، وكتب التاريخ، وكتب اللغة العربية، وكتب الأدب، وكتب التصوف، وكتب التفسير، وكتب العقائد، والتوراة والإنجيل، والتلمود، والمشنا، وبعض كتب المستشرقين.

إن جولدتسيهر رغم كثرة مصادره، وغزارة انتاجه، وبراعته في المقارنة بين النصوص، وقدرته في السرد والتحليل، وقوة عبارته، وحسن عرضه، وتسلسل مباحثه إلا أنه يؤخذ على مصادره ما يلي :

١. أما ما يتعلق بكتب الحديث فإنه رجع إلى بعضها، وفاته كثير منها ، وهو وإن كان أميناً في عزوه وتخريجه للأحاديث من مظانها، إلا أنه لم يكن أميناً في نقله حيث عمد إلى التحريف والتزييف، ينتقي من نصوصها ما شاء، ثم يوجهها حسب ما يريد.

٢. اعتماده على كتب ثانوية في البحث، وليس على كتب أصيلة، فتراه يعتمد على كتب اللغة والأدب، أو كتب التاريخ، في قضايا حديثية، وكان الأولى به والأجدر أن يعتمد على المصادر المعتبرة في كل علم.

٣. اعتماده في كثير من الأحيان على كتب وأبحاث المستشرقين، مما أثر في نسيجه الفكري، ومعلوم أن غالب المستشرقين متحيزون غير منصفين ـ خاصة في دراساتهم للإسلام ـ ولذلك كان لهذه المصادر تأثير عليه وعلى أفكاره، ومع ذلك فقد ردّ جولدتسيهر أحياناًعلى بعض المستشرقين فيما توصلوا إليه من نتائج في دراساتهم للحديث النبوي.

٤. اعتماده على مصادرشيعية أومعتزلية أوصوفية، أما عن مصادره الشيعية فقد أحال إلى كثير منها،

ككتاب (الكافي) للكليني، وكتاب (تاريخ اليعقوبي)، وكتاب (مروج الذهب للمسعودي) وغيرها، وهو وإن كان يحلل وينتقد الفكر الشيعي، إلا أنه كعادته يمدح ويذم في آن واحد، ليظهر أنه كان منصفاً في أحكامه واستنتاجاته، وقد اعتمد على كتبهم خاصة فيما يروونه ضد أعدائهم من أهل السنة، وفي ذمهم وطعنهم بالأمويين. أما المعتزلة فقد أعلى من شأنهم، ومدحهم في بعض المواضع من كتبه، وقد تبنى بعض أفكارهم خاصة في إصداره الحكم على الأحاديث، واعتماده أيضاً على بعض مصادرهم (كالكشاف) وغيره. وهو يقصد من مدحه للاعتزال أن يثبت أثر الفكر اليوناني في الإسلام. وأما عن الصوفية فقد رجع إلى كتبهم ككتاب (إحياء علوم الدين) للإمام للغزالي، وكتاب (عوارف المعارف) للسهروردي، وكتاب (الفتوحات المكية) لابن عربي، و(فصوص الحكم) له أيضاً. و(تذكرة الأولياء للعطار)، و(رباعيات جلال الدين الرومي)، (وسر الأسرار) لعبد القادر الجيلاني، وأشار في حديثه عن الصوفية إلى أثر الغنوصية والهندية والأفلاطونية في التصوف، ومساواته بين أفكار(إخوان الصفا) و(التصوف)، ثم عاد وأثنى عليهم، فقال عن شعر ابن الفارض وغيره من المتصوفة: «بأنه من الشعر الراقي الذي يعد في مرتبته الفريدة في الأدب العالمي»[1]، وقال في موضع آخر: «وقد أتاح الصوفيون، بحسب نيتهم وإخلاصهم، المجال لفقهاء السنة لاتهامهم بالزندقة، وهي تهمة يتهم بها كل من يفكر تفكيراً حراً ولا يسلك سبل السنة المعبدة»[2]، يقول ألبرت حوراني: «كان جولدتسيهر من العلماء الأوائل الذين رأوا أهمية الصوفية في النظام الأخلاقي للإسلام. فالصوفية، كما رآها كانت القناة التي جاءت من خلالها المعتقدات الأساسية إلى الإسلام. ومع ذلك لم تستطع هذه المعتقدات أن تهدم فكرة التسليم وكل ما نتج عنها: (أن حياة تعاش في روح الإسلام باستطاعتها أن تكون حياة خلقية نقية تتطلب الحنو والشفقة على مخلوقات الله، والصدق في المعاملات، والحب والاستقامة وإخضاع النزوات الخاصة»[3]. وقال رودي بارت: «كان الفريد فون كريمر، واجناتس جولدتسيهر، وسنوك هورجرونيه يعتبرون التصوف ضلعاً مهماً جوهرياً في الإسلام»[4].

---

(١) العقيدة والشريعة ص ١٥٦.

(٢) المصدر السابق ص ١٧٤.

(٣) الإسلام في الفكر الأوروبي ص ٥٣.

(٤) الدراسات العربية ص ٤٦.

٥. اعتماده على مصادر متأخرة فتراه يعتمد على كتاب (حياة الحيوان) للدميري، أو كتاب (وفيات الأعيان) لابن خلكان، وكان الأولى به أن يعتمد على المصادر المتقدمة في كل فن.

٦. اعتماده على كتب غير موثوق بها كاعتماده على(كتاب الأغاني)، وكتاب (ألف ليلة وليلة)، وكتاب (كليلة ودمنة)، وكتاب (رسائل إخوان الصفا)، يعلق د. زكي مبارك على كتاب (الأغاني) بقوله : هو كتاب حافل بأخبار المجون والخلاعة، وأنه كتاب أدب، وليس كتاب تاريخ فلا يطمئن إلى رواياته. (١)

---

(١) النثر الفني في القرن الرابع ص ٢٨٨-٢٩٢، وانظر سموم الاستشراق ص ١٠-١٣، ورسائل إخوان الصفا ج٣، ص ٧٨، وج٤، ص ٤٠.



الفصل الثاني

رأيه في النبوة

المبحث الأول : موقفه من الوحي والنبوة:

يطعن جولدتسيهر كغيره من المستشرقين في نبوة محمد، حيث يزعم أن الوحي عبارة عن تخيلات وأوهام نفسية، نابعة من ذات محمد، وهذا يعني إنكار الوحي والنبوة، وكثيراً ما كان يستخدم لفظ (النبي) (prophet) في أبحاثه وليس لفظ الرسول (messenger). ويصف النبي ﷺ بأنه كان محباً للدنيا، وأنه كان رجلاً شهوانياً، ويميل إلى العنف والشدة والقسوة.

وفيما يلي ذكر لبعض أقواله:

قال: «من أجل هذا علينا أن نذكر كلمة ذات معنى قالها (هارناك) عن (الأمراض التي تصيب الرجال الذين فوق البشر دون سواهم، والتي يستقون منها حياة جديدة كانت قبل ذلك مجهولة، كما يتخذون منها قوة تهدم جميع العقبات، ومن ذلك حمية النبي أو الحواري)»[1].

وقال: «هذا ومن خلال النصف الأول من حياته، اضطرته مشاغله إلى الاتصال بأوساط، استقى منها أفكاراً، أخذ يجترها في قرارة نفسه، وهو منطو في تأملاته أثناء عزلته، ولميل إدراكه وشعوره للتأملات المجردة والتي يلمح فيها أثر حالته المرضية، نراه ينساق ضد العقلية الدينية والأخلاقية لقومه الأقربين والأبعدين.

وفي بدء رسالته، كانت تأملاته، تأخذ طريقها إلى الخارج، في شكل، أمثال مضروبة للحياة الأخرى، كانت تفرض نفسها على مخيلته بقوة، تزداد يوما بعد يوم، وهذه التأملات، هي التي كونت الفكرة الأساسية، التي بنى عليها تبشيره»[2].

---

(١) العقيدة والشريعة ص ١٢.

(٢) المصدر السابق ص١٣، ١٤.

وقال: «فهو الآن، يحمل السيف في العالم.. بل هو نفير الحرب الذي كان ينفخ فيه، وهو السيف الدامي، الذي رفعه لإقامة مملكته. وفي رواية إسلامية متواترة، نتبين منها مهمته مركزة فيها، إنه حمل اللقب الذي ورد في التوراة وهو (نبي القتال والحرب)»[1].

وقال: «إن من يؤسس دينا، لا يدري ماذا يفعل ـ أي إنه من النادر، أن يدرك مؤسس الدين مدى أثر عمله على تاريخ العالم ـ وهذه الكلمة تنطبق أفضل انطباق على محمد»[2].

وقال:[رسالة النبي الدينية تنعكس في روحه بألوان مختلفة باختلاف الاستعدادات السائدة في نفسه، إذاً كان لزاماً على علم الكلام المنسق أن يتولى منذ أول الأمر حل الصعوبات النظرية الناشئة عن مثل هذه التناقضات][3]

وقال: «بل قبل أن يغمض النبي عينيه، وعلى الأخص بعد وفاته مباشرة، تحول المبدأ السائد إذن إلى مبدأ آخر؛ ففكرة الزهد في العالم حلت محلها فكرة فتح العالم.. ولم يكن هذا الفتح موجهاً نحو المثل الأعلى وحده، لأن كنوز المدائن ودمشق والإسكندرية، لم تسمح بإيجاد ميول للزهد والتقشف. وإن القارىء لأخبار الغنائم ليذهل وتعروه الدهشة العظيمة، التي يبعثها في نفسه الوقوف على مقادير الثروات الكبيرة التي اقتسمها المجاهدون الورعون»[4].. فترقب الغنائم كان دون ريب باعثاً ذا أهمية كبرى في نشر الإسلام، وهذا ما فطن إليه النبي، حينها جدّ في إثارة حماس جنوده بواسطة (المغانم الكثيرة)، التي وعد الله بها المجاهدين، وعندما نقرأ القصص القديم (لمغازي النبي تدهش حقاً من بيان الأنصبة الجزيلة من الغنائم والسبايا، التي تجمعت عن هذه الحروب، وهذا ناموس طبيعي حتمي، يترتب على كل حرب مقدسة»[5].

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٣٤- ٣٥.

(٢) المصدر السابق ص ٤٣- ٤٤.

(٣) المصدر السابق ص ٧٨ – ٧٩.

(٤) المصدر السابق ص ١٣٥.

(٥) المصدر السابق ص ١٣٤.

وقال: «ويمكننا أن نقرر دون ريب، بصفة عامة أن ميل النبي للنساء ميلا كان مطرداً في الزيادة، وذلك كحقيقة تاريخية مدعمة بالأدلة والأسانيد»[١].

يقول د. أحمد غراب: «إن رواد الاستشراق من الكتاب المسيحيين الغربيين في القرون الوسطى وعصر النهضة، يجمعون على وصف الرسول بعدة أوصاف مفتراة، تدور كلها حول اتهامه بالكذب، وادعاء الوحي، وأنه مبتدع للإسلام، ومؤلف للقرآن، ومن ثم ينسبون إليه الإسلام فيقولون (المحمدية)، كما ينسبون المسيحية إلى المسيح، وعن هذه الفرية انتشرت افتراءات أخرى قبيحة، منها وصفه بالسحر والشهوانية، والدعوة إلى الإباحية الجنسية، والعنف، ونشر الإسلام بالسيف»[٢].

يقول د. ساسي الحاج: «وجولدتسيهر بإيراده الإقتباس الآنف بيانه ـ كلام المستشرق (هارناك)[٣]، فإنه يشير إلى عدم إمكان الوحي، واستحالة حدوثه، وإن ما يقوله الأنبياء عن الوحي هو عبارة عن مسألة نفسية ترجع إلى تشبع المرء بحالة خاصة من فرط استغراقه فيها، لكنه لم يوضح لنا تلك الأمراض التي تصيب الرجال فيصبحون عظماء، ويتخذون منها قوة تهدم جميع العقبات، لأنه من المعروف عقلاً وعادة أن الأمراض مهما كانت طبيعتها نفسية أو جسدية، تؤدي إلى هبوط القوى العقلية والجسدية، ولا يحقق المصاب بها إلا الضعف والهوان ثم الاضمحلال العقلي والجسدي»[٤]، وتقول د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء): «ترى هنا، وفي سائر ما كتبه هذا اليهودي عن القرآن، أنه ينكره وحياً، ويمضي على تقرير أنه من كلام محمد فهلا أنكر معه في التوراة وموسى والوحي والنبوة»[٥].

---

(١) العقيدة والشريعة ص ١٤٢.

(٢) رؤية إسلامية للإستشراق ص ٢٨-٢٩.

(٣) العقيدة والشريعة ص ١٢.

(٤) الظاهرة الاستشراقية ج١، ص ٣٥٩.

(٥) الإسرائيليات في الغزو الفكري ص٩٣.

المبحث الثاني: رأيه في حجية السنة

تعريفه للسنة

قال جولدتسيهر: (هذه هي (السنة)، العادة المقدسة والأمر الأول، والشكل الذي وصلت به إلينا هو (الحديث)، فهما ليسا بمعنى واحد، وإنما السنة دليل الحديث) [1]

وقال: (فمنذ أقدم العصور، كان المقياس الراجح الذي كان يحكم به العرب على شرعية الأعمال ولياقتها، مهما كانت ظروف صدورها، منحصراً في تساؤلهم عما إذا كانت هذه الأعمال موافقة للقواعد التي ألفوها، أو العادات التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، فما من أمر أو فعل، يوصف عندهم بالفضل أو العدالة، إلا إذا كان له أصل في عاداتهم الموروثة أو كان متفقاً معها، وهذه العادات التي تتألف منها السنة، تقوم عندهم مقام القانون أو الديانة، وما يصدق عن الأفعال يصدق أيضاً عن الأفكار الموروثة، والجماعة يحتم عليها ألا تقبل في هذا المجال شيئاً جديداً لا يتفق مع آراء أسلافها السابقين.... ففكرة السنة يمكن أن ندرجها بين الظواهر التي سماها (سبنسر)ـ بالعواطف القائمة مقام غيرهاـ، وهي النتائج العضوية التي جمعتها بيئة من البيئات البشرية خلال الأجيال والأحقاب، والتي تركزت وتجمعت في غريزة وراثية تتألف منها الصفة أو الصفات التي يتوارثها أفراد هذه البيئة. وقد نقل العرب فكرة السنة إلى الإسلام الذي أمرهم بمخالفة سنتهم القديمة، وأصبحت السنة الإسلامية دعامة من دعامات الفقه والتفكير في الإسلام. ولا شك أن نظرية السنة في الجاهلية قد أصابها تعديل جوهري عند انتقالها إلى الإسلام. ففي الإسلام أصبح المسلمون لا يطالبون بإحياء السنن الوثنية التي نسخت معالمها، بل بدأوا بالمأثور من المذاهب والأقوال والأفعال التي كانت لأقدم جيل من أجيال المسلمين، وأصبح أفراد هذا الجيل هم من المؤسسين لسنة جديدة تغاير السنة القديمة. وأخذ المسلمون منذ ذلك الوقت، ينهجون في حياتهم نهج الأساليب والآراء التي صح عندهم أنها من أقوال النبي وأفعاله، ويضعونها في المحل الأول، أو تلك التي صحت عن الصحابة، ويضعونها في المحل الثاني؛ ولم يعنوا بالنظر في الأعمال إذا كانت في ذاتها صالحة قويمة لا غبار

(١) العقيدة والشريعة في الإسلام ص ٤٩، ودائرة المعارف الإسلامية ج٧، ص ٣٣٠.

عليها، عنايتهم بالبحث والتنقيب عما قاله النبي والصحابة أو فعلوه في ظروف تماثلها.) [١]

وقال: (هذه هي السنة، العادة المقدسة، والأمر الأول... والسنة هي جوهر العادات وتفكير الأمة الإسلامية قديماً، وتعتبر شرحاً لألفاظ القرآن الغامضة التي جعلها أمراً عملياً حياً) [٢]

وقال: (ولم يكن هناك حاجة للمسلمين ليخترعوا هذه الفكرة وتميزها العملي: لقد كانت سائدة بين الوثنيين في الجاهلية، بالنسبة لهم السنة كانت تتطابق/ تنسجم مع تقاليد العرب وعادات وتقاليد أجدادهم، وبهذا المعنى كانت الكلمة ما تزال تستخدم في الأزمنة الإسلامية من قبل المجتمعات العربية، التي تأثرت قليلاً جداً بالدين الإسلامي. إن مضمون الفكرة القديمة، ومعنى الكلمة التي تتفق معها، قد طرأ عليها تغير في الإسلام، لأولئك التابعين المتقين لمحمد، ومجتمعاته القديمة، كانت السنة تعني كل ما يظهر من ممارسات النبي والصحابة، وكان يفترض في المجتمع المسلم أن يقدر ويطيع السنة الجديدة بالطريقة نفسها، التي كان العرب الوثنيون قد احترموا سنة أجدادهم، وإن فكرة السنة الإسلامية هي قول مراجع لوجهات نظر عربية قديمة) [٣]

طرح جولدتسيهر عدّة قضايا منها أن السنة مصطلح جاهلي- يعني- العادة الدينية، أو القانونية. قلت في الرد على هذه الشبهة :

١ -عرض - جولدتسيهر- في كتابيه (دراسات محمدية) و(العقيدة)، إلى مفهوم السنة والحديث، فعرف كلاً منهما في اللغة والاصطلاح ، لكنه توصل إلى نتائج غير صحيحة ؛ لذا لابد من بيان معنى السنة عند المحدثين ، وهل كان تعريف جولدتسيهر موافقاً لهم ؟

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣.

(٢) المصدر السابق ص ٤٩.

(٣) دراسات محمدية ص٢٦.

تعريف السنة لغة

تطلق السنة في اللغة على عدة معان هي: الطريق المسلوكة، والدوام، والطريقة المحمودة، والطريق المعتادة سواء كانت حسنة أو سيئة. (١)، أما في الاصطلاح فقد أطلق المحدثون السنة بمعنى الحديث، والحديث بمعنى السنة، فقالوا بالترادف بينهما، ومنهم من فرق فقال: الحديث ما ينقل عن النبي، والسنة ما كان عليه العمل المأثور في الصدر الأول. (٢)

تعريف السنة في الاصطلاح

تعريف السنة: هي ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول، أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية من مبدأ بعثته إلى وفاته، وقد تأتي قولاً أو فعلاً من الصحابة أو التابعين باعتبارهم شهود عصر النبوة. (٣)

وتطلق السنة في الشرع على ما أمر به الرسول ونهى عنه، وندب إليه قولاً وفعلاً، وقد يطلق العلماء لفظ السنة على ما عمل به أصحاب رسول الله ﷺ، سواء أكان ذلك في القرآن الكريم، أم في المأثور عن النبي أم لا، لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم، أو اجتهاداً مجمعاً عليه منهم، وتطلق السنة في مقابلة البدعة. (٤)

بعد هذا العرض لمعنى السنة في اللغة والاصطلاح، فإنني أخرج بالنتائج التالية:

١ - أن السنة في اللغة الطريقة حسنة كانت أو سيئة، وأما في الشرع فالسنة هي ما أمر به النبي، أونهى عنه، أو ندب إليه، قولاً وفعلاً، وما كان عليه الأمر في الصدر الأول من الإسلام، وأن هذه الكلمة قد عرفت عند العرب قديماً، واستعملها القرآن الكريم مضافة إلى الله، وإلى الرسل، ومضافة إلى الأمم، وقد ورد ذكر السنة فيه سبع عشرة مرة، وفي جميع المواضع معناها أحكام الله الجارية. (٥)

---

(١) لسان العرب ج١٣، ص ٢٢٠

(٢) أصول الحديث ص ٢٥.

(٣) التمهيد في علوم الحديث ص١١.

(٤) أصول الحديث، ص ١٨، ٢١، ٢٤.

(٥) التمهيد في علوم الحديث، ص ١١.

٢-أن ما زعمه بأن السنة مصطلح جاهلي فأمر ينقصه الدليل، فالجاهليون وإن استخدموا هذه الكلمة، فهذا لا يعني أنه لا يحق لغيرهم استخدامها، أو أن كل كلمة كانت في الجاهلية، أصبح لها مفهوم خاص، وإلا لقلنا بأن الكلمات المستخدمة في الجاهلية، واستخدمها الناس فيما بعد أسماء أو مصطلحات جاهلية، وهذا لايقول به أحد من العلماء، واستخدام المسلمين لهذه الكلمة لايعني أنه أصبح لها نفس المفهوم، فالسنة عند العرب في جاهليتهم كانت بمعنى الطريقة، أي - ما كان عليه أهل الجاهلية من عادات وتقاليد- وهذا الأمر مختلف عما كانت عليه عند المسلمين، فالسنة عندهم تعني طريقة النبي ومنهجه في الحياة، يقول د. محمد مصطفى الأعظمي: (ثم إن استعمال الجاهليين أو الوثنيين من العرب لكلمة ما في مفهومها اللغوي لا يلبسها ثوباً معيناً ولا يحيلها إلى مصطلح وثني وخصوصاً إذا لاحظنا استعمالاتهم المختلفة لهذه الكلمة وإلا أصبحت اللغة العربية بكمالها مصطلحاً وثنياً، وهذا لا يقول به عاقل.... وخلاصة القول: إن السنة معناها في اللغة (الطريقة) و(العادة) و(السيرة)، سواء كانت سيئة أو حسنة، وقد استعملها الإسلام في معناها اللغوي، ثم خصصها بطريقة النبي، وقد بقي الاستعمال القديم للكلمة ولكن في نطاق ضيق. ومن ناحية أخرى فإن هذه الكلمة لم تكن مصطلحاً وثنياً في يوم من الأيام، ولم يكن يقصد بها- عند المسلمين- عرف المجتمع.)[1]

٣- السنة وحي إلهي منزل من عند الله على نبيه ﷺ، بينما سنة الجاهلية أو العادة أحكام يتفق عليها الناس، فالفرق بينهما شاسع، ولا يجوز لأحد مهما كان أن يشرع ما فيه مخالفة لأمر الله- عز وجل- وأمر رسوله ﷺ وأي عمل لا قيمة له ولا وزن، ما لم يكن موافقاً لسنة الرسول، ودور الناس، أو المجتمعات في الإسلام، الإتباع فقط. والأدلة على ذلك- من كتاب الله- كثيرة جداً، قال الله تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً)، وقال (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)، وقال (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)، وفي الحديث الصحيح (لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به)، فلو أن الأمة اجتمعت، أو اتفقت على أمر مخالف لما جاء عن رسول الله، فلا قيمة له ولا وزن له، فأين هذا من أعراف الجاهلية وتقاليدها؟

(١) دراسات في الحديث النبوي ج١، ص ٦، ٧، ١٠، ١١، وانظر الظاهرة الاستشراقية ج٢، ص ٥٠٥-٥١٦.

٤ -أما قوله بأن السنة دليل الحديث، على اعتبار أن السنة هي الأصل، وأن الحديث هو ما وصل إلينا، فبحسب تعريفه العكس هو الصواب أي- أن الحديث هو دليل السنة وطريق وصولها إلينا-. [١]

تشبيهه السنة بالمشنا [٢] والتلمود [٣]:

قال جولدتسيهر: (حتى في الإسلام أخذت هذه الفكرة مكاناً أيضاً، أعني اتخاذ قانون مقدس وراء القرآن مكتوباً أو مسموعا كما هو الحال عند اليهود.. فمعنى (أن الرسول قال) أنه صحيح لا غبار عليه في الدين، أو أنه أمر مرغوب فيه وكان يمكن أن يوافق عليه الرسول. ويذكرنا هذا بما جاء في التلمود، من أن كل ما يقوله أحد التلاميذ في العصور المتأخرة موافق لما أخبر ربه موسى في سينا) [٤]

قلت : هذه فرية أخرى من افتراءاته، حيث يدعي بأن السنة تماثل وتساوي ما يسمى بالمشنا والتلمود عند اليهود، وهذا يعني أن السنة من إضافات الأجيال اللاحقة لعهد النبوة، وهي فكرة يكررها في كتبه، يريد منها نسف السنة، ووصفها بالكذب والاختلاق، وفرق كبير بين السنة والمشنا أو التلمود، فالسنة إما من قول الرسول، أو فعله، أو تقريره، وأما الصحابة فكانوا متبعين لرسولهم، ولم يضيفوا شيئاً على رسولهم، بل تورع بعضهم في الرواية عن رسول الله، خشية من الوقوع في الخطأ أو الكذب على رسول الله، لقوله (من كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار)، فالسنة تطلق على ما جاء عن رسول الله، لاعن العلماء الذين تناولوا المصدر الأول بالتفسير والبيان على نحو ما حصل في المسمى بكلمة (مشناه) بالنسبة للتوراة، ومع هذا الفارق الكبير فالسنة لم تحل عند المسلمين محل المصدر الأول، وهو القرآن المحفوظ بنصه المتواتر في نقله، بل كانت المرتبة الثانية. فلم تكن عندهم بمثابة الروايات الإسرائيلية التي حلت عند اليهود محل

---

(١) انظر حاشية ص (٤٩) من كتاب العقيدة والشريعة.

(٢) المشنا: هو الكتاب الذي يضم الروايات الشفوية التي تناقلها المشايخ بألسنتهم حوالي سبعة عشر قرناً بعد موسى — عليه السلام — مختصر اظهار الحق ص ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، وهداية الحيارى ص ١٣٢-١٣٤.

(٣) التلمود: هو شرح للمشنا يسمى (كمرا)، فإذا جمع المتن والشرح (مشنا زائد كمرا) يقال لهذا المجموع التلمود. انظر مختصر اظهار الحق ص ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، وهداية الحيارى ص ١٣٢-١٣٤ .

(٤) العقيدة والشريعة ص ٤٩، ٥٥.

التوراة، وصارت مرجعاً لهم في تعرف أحكامها.. فكيف يصح أن يقال إن صنيعهم كصنيعهم؟[1]

(دخول كثيرمن البدع في السنة)

قال جولدتسيهر: (البدعة: وعكس إحياء السنة هو إماتة السنة، أي قتل السنة، إهمال تفصيلات ممارسات شرعية مثبتة في السنة. وفي هذا فإن هدف (موضوع) كلمة أمات يكون أحياناً اسم الممارسة الشرعية تهمل فيه تفصيلات وشروط موصوفة في السنة رغم أن المؤسسة الشرعية نفسها مذكورة. يقال على سبيل المثال: إذا كانت عليكم أمراء يميتون الصلاة (الحاشية: ٨، أبو داود ج١، ص ٤٥، وفي نسخة أخرى نجد عبارة: يصلون الصلاة لغير ميقاتها)، وهذا لا يعني أولئك الذين يلغون ركن الصلاة، ولكن أولئك الذين يؤخرون الصلاة، أي لا يحافظون عليها على أوقاتها. وموازنة مع إحياء السنة هو إماتة البدعة، والبدعة هي عكس السنة ومرادفة للمحدث أو حدث (جمعها أحداث) (الحاشية: ١، اليعقوبي ج٢، ص٢٩٥)، وغالبا ما تظهر في الأسلوب العربي (الحاشية: ٢، حسان بن ثابت/ ابن هشام ص٩٣٦ في بيت شعر لأعشى همدان: أحدث بدعة، والأعشى ص٣٢٠) يفهم الفقيه المسلم أن مصطلح بدعة هي تغييرات / تعديلات للممارسة، أي شيء يمارس دون مثال له من أوقات قديمة وخاصة في الدين، أي شيء لم يكن يمارس زمن النبي (الحاشية: ٣، القسطلاني ج١٠، ص ٣٤٢) وتعديلات العقيدة/ المبدأ (الحاشية: ٤، أخو الإبداعي، قارن أخو الإسلامي الطبري ج٢، ص ١٥٠) استخدمه شاعر زمن المتوكل، لذلك الذي يتبع مبادىء يمنعها الخليفة (ذو سنة) السيوطي: تاريخ الخلفاء ص١٣٨، مشكل إبداع مأخوذة من مفرد بدع سورة ٤٦، آية ٨، الأحقاف الآية ٩. لا تعتمد على مصادر دينية (الحاشية ٥، مشكاة المصابيح مقدمه) أي هرطقة/ بدعة وعموماً فإن بدع هي أمر اعتباطي ينبع من رؤية فردية، والسماح بأمر غير موثق في مصادر الحياة الدينية (الحاشية: ٦، وليد بن يزيد: الأغاني ج٩، ص ٤١) وفي ترجمة عربية للأناجيل اقتبس فخر الدين الرازي كلمات (للقديس) جون (يوحنا: انجيل يوحنا ١٦: ١٣) لأنه ليس يتكلم بدعة من تلقاء نفسه (الحاشية: ٧، مفاتيح الغيب ج٧، ص١٩٧، ومحمد نفسه يعتبر رهبانية الرهبان من وجهة النظر هذه سورة ٥٧، ألآية ٢٧، ابتدعوها.

---

(١) الإسلام عقيدة وشريعة ص ٤٩٢.

إن الموقف المتعصب المبالغ للسنة حتى في الأمور التافهة، يقابله تعصب مماثل نحو البدع. الوهابية الحديثة تتبع نموذج الأزمان المتقدمة جاهدة في أن توسم البدع ليس فقط ما هو ضد روح السنة ولكن أيضا كل شيء لا يمكن إثباته أنه في السنة، مثل استخدام القهوة والتبغ، والفقهاء المسلمون لا يتفقون حتى اليوم على جواز استخدام السكين والشوكة، إن التصريحات الصارمة للحديث ضد البدع تنبع من هذه الدوائر. ويقال إن النبي قدم هذه الخطبة في عيده ص٣٥ (وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة)، (الحاشية: ١، النسائي ج١، ص ١٤٣) وفي تقديم آخر لنفس الفكرة هذا كله قد صرح به بطريقة أكثر دقة (الحاشية: ٢، أبو داود ج٢، ص١٦٩، الترمذي ج ٢، ص١٣٣، بعد صلاة الفجر خطب النبي في أصحابه: اسمعوا وأطيعوا، ولو ولي عليكم عبد حبشي، اتبعوا سنتي وسنة الخلفاء الراشدين، عضوا عليها، وأحذركم من البدع. ونسمع أيضا مباديء باسم تعاليم الإسلام، يقول عبد الله بن مسعود (اتبعوا ولا تبتدعوا، وعندكم ما يكفي من السنة) (الحاشية: ٥: الدارمي ص٣٨) ويقول أبو قلابة: بأن من يقدم البدع قد زيف الحياة (استحل السيف) (الحاشية: ٦، الدارمي ص٢٦) إن تفسير الفاتحة الآية ٧ (غير المغضوب عليهم) عند الثعلبي تتفق مع هذه الأفكار فالمغضوب عليهم، تشير إلى الناس وبدعهم والخاطئين المنحرفين عن السنة (الحاشية: ٧، المغضوب عليهم بالبدع والضالون عن السنة) وصاحب البدع قد نظر إليه بمقت وممارساته الدينية غير الصالحة (الحاشية: ٨، ابن ماجه ص٦)

هذا التفسير المتطرف لفكرة البدع (كان يمكن لأنصار البدع أن يجعل تطور المجتمع الحر ممكناً) قد استفز رد فعل بين الفقهاء الذين شعروا بأن عليهم أن يخففوا من التعصب نيابة عن السنة.. وظهرت مسألة تجانس الأفكار الإسلامية مع متطلبات الحياة العملية. ولو كان كل أمر جديد بدعة فإن العقود الثلاثة الأولى في المدينة للإسلام ستكون مستحيلة. فكل شيء لم يكن معروفاً أو ممارساً أو مستخدماً خلال تلك الفترة يجب أن يوسم بالبدع، مثل استخدام المناخل ومواد الغسيل (الأشنان) والطاولات، وهذه من البدع القديمة التي ظهرت بعد محمد (الحاشية ٤: الغزالي إحياء ج ١، ص١٢٦). وكان على فكرة البدعة أن تتكيف مع متطلبات الأزمان، فظهر التمييز بين البدع الحسنة أو المحمودة والسيئة أو المذمومة. ولهذا التمييز عندنا معلومات / بيانات من أوقات المعلمين الأوائل للإسلام. وحتى مالك بن أنس فيما يرتبط بتجديد في منسك الصلاة قد روى كلمات تعزى لعمر: نعمت البدعة هذه (الحاشية: ٦، أيضا بدع مباحة، ومثال على

ذلك: منثورات النووي: مخطوط)، وأوجد الشافعي تمييزاً بين البدع الحسنة والمنبوذة، أي تجديد يتعارض مع القرآن والسنة والأثر أو الإجماع هو بدع (الحاشية: ١، البيهقي: مناقب الشافعي في القسطلاني ج١٠، ص٣٤٢، ومحمد العبدري: المدخل ج٣، ص ٢٩٥) وهذا الاعتراف موجود في هذا حديث النبي: من سن في الإسلام سنة حسنة) (الحاشية: ٢، السنة الشنعاء) (الحاشية: ٣، كتاب الخراج، ص٤٣، مسلم ج٥، ص٢٨٧، الدارمي ص٧٠، النسائي ج١، ص ٢٢٩، ابن ماجه ص١٨) ويستنتج من هذا أن السنن الجديدة يمكن أن تقدم حتى آخر الزمان. هذا التمييز بين البدع الحسنة والسيئة أصبح الملكية العامة للعالم الإسلامي. وهو مألوف لعامة الناس ويتداخل الشعر الشعبي (الحاشية ٤، في الأدب الشعري تظهر أفكار السنة والبدعة في مقارنات شعرية)، يبدو أن مؤلف سيرة عنترة وكتب شعبية أخرى (الحاشية: ٥، سيرة سيف بن ذي يزن) هذا حقيقة بدعة، ولكنه غير مؤذ، قارن ألف ليلة وليلة- مطبعة بولاق ج٢، ص٢٣٧) قد افترض فهماً لهذا التمييز بين السامعين والقارئين (الحكواتية) الذين لم يكونوا متفقهين في الدين قول مالك عنترة في تبنيه بأنه يقدم سنة للعرب (الحاشية: ٦، سيرة عنترة ج٢، ص٦٣ إن لم تكن بدعة ولا منكر)، الأفراد الصارمون لم يتوقفوا في الحياة الخاصة عن عدم اعتبار التمييز المذكور آنفاً، ولكن في الحياة العامة دخل هذا التمييز في كل شيء (رغم بعض معارضة لها). وفي الشرع فإنه يقدم الحوافز لاستحسان تدبيرات جديدة تماماً. قليل من اتساع الأفق (العقل) للرجال مطلوب لقبول ما يسمى بالبدعة الحسنة، وهي مخالفة تماماً للإسلام.)[1]

وقال: (هكذا سلّم المسلمون وعقدوا الصلح، وهكذا انتهوا إلى مفارقات دقيقة سهّلت عليهم إقرار الكثير من البدع التي فتحوا لها أبواب السنة على مصراعيه.. وإن فكرة الإجماع، التي ثبتت قواعدها خلال هذا التطور الذي مرّ بالشريعة الإسلامية، أصبحت عنصراً من عناصر التوفيق والتقريب بين السنة والبدعة المستحدثة. وذلك أن المسلمين إذا اتبعوا عادة من العادات أو ألفوا تقليداً من التقاليد، وارتضاه جمهرهم زمناً طويلاً ولم ينكروه، أصبحت هذه العادة أو التقليد في النهاية جزء من صميم السنة.)[2]

---

(١) دراسات محمدية ص ٣٣- ٣٧.

(٢) العقيدة والشريعة ص ٢٥٢، ٢٥٣.

قلت : أما ثالثة الأثافي فادعاؤه بأن المسلمين أدخلوا كثيراً من البدع في دينهم، من خلال ما يسمى (بالإجماع)، وأنهم إذ اتبعوا عادة أو تقليداً أصبح جزءاً من صميم السنة، ومن هنا دخلت كثير من البدع في السنة. وادعاؤه أن الأحاديث ـ في ذم البدع ـ كانت ناشئة عن دوائر متعصبة إلى السنة، حيث حرمت استخدام القهوة والتبغ، والمناخل، ومواد الغسيل (الأشنان)، والطاولات، وأن الفقهاء المسلمين لا يتفقون على جواز استخدام السكين والشوكة. وكان في الطرف المقابل المبتدعة الذين حاولوا التخفيف من موقف المتعصبين إلى السنة، فقالوا بالسنةالحسنة التي من خلالها دخل كثير من البدع الدين. ولابد هنا من الحديث عن البدعة، وهل كانت أحاديث ذم البدع ناشئة عن التعصب إلى السنة؟ وهل حرم الفقهاء استخدام الشوكة والسكين؟ وهل منعوا من استخدام الصابون؟ وهل منعوا أكل الطيبات من الطعام؟ وهل دخلت البدع إلى السنة من خلال ما يسمى بالبدعة الحسنة؟ وما المقصود بالإجماع، وما مدى حجيته في الشرع؟ وهل للناس أن يشرعوا أمراً، أوأن يضيفوا شيئاً إلى الدين مخالفاً لما جاء عن الله -عز وجل- وعن رسول الله ﷺ؟

يعمل جولدتسيهر على إبراز جانب التناقض بين الأحاديث، فيصور بأن هذه الأحاديث نشأت عن الخلاف بين فريقين، فريق متعصب إلى السنة، وفريق متعصب إلى البدعة، وأن الفريق الأول كان متشدداً، فحرَم على المسلمين استخدام المناخل، واستخدام الصابون، والطاولات، واستخدام الشوكة والسكين، وأنها من البدع المحرمة. وفريق متساهل أدخل كثيراً من البدع إلى السنة. وأقول في الرد على شبهاته :

١-لقد حاول جولدتسيهر التضليل والتلبيس على المسلمين، فزعم أن أكل الطيبات من الطعام، واستخدام الصابون عند غسل الأيدي من البدع المحرمة، وأحال إلى كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي. وبالرجوع إلى الكتاب المذكور، يتبين للباحث أن الإمام الغزالي ـ رحمه الله ـ ذكر هذا الأمر في موضعين من كتابه. أما الموضع الأول فذكره في (كتاب أسرار الطهارة)ـ وهو الكتاب الثالث من ربع العباداتـ فتكلم عن طهارة القلوب، وذكر بأن السلف كانوا يعنون بطهارة القلوب أكثر من عنايتهم بطهارة الظاهر، حتى إنهم عدوا الأشنان من البدع المحدثة، وأن أول ما ظهر من البدع بعد رسول الله ﷺ أربع

المناخل[1] والأشنان[2] والموائد[3] والشبع. فكانت عنايتهم كلها بنظافة الباطن.[4]

أما الموضع الثاني ففي كتاب (آداب الأكل)، وهو الكتاب الأول من ربع العادات_ الباب الأول فيما لا بد للآكل من مراعاته وإن انفرد بالأكل. وهو ثلاثة أقسام قسم قبل الأكل وقسم مع الأكل وقسم بعد الفراغ منه القسم الأول في الآداب التي تتقدم على الأكل وهي.. الثاني غسل اليد.. وقيل أربع أحدثت بعد رسول الله ﷺ الموائد والمناخل والأشنان والشبع.)[5]، فهذا القول ذكره الغزالي في هذين الموضعين، ولم يسنده، وإنما ذكره بصيغة (قيل)، والمقصود بهذا القول ترك التنعم بالطيبات لا تحريمها، والزهد في المأكل والمشرب، ويوضح هذا مارواه الإمام البخاري في صحيح قال:حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَنَسٍ وَعِنْدَهُ خَبَّازٌ لَهُ فَقَالَ: مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ خُبْزًا مُرَقَّقًا وَلَا شَاةً مَسْمُوطَةً (٦) حَتَّى لَقِيَ اللهَ."[7]، وأوضح الإمام الغزالي الأمر فقال: (واعلم أنا وإن قلنا الأكل على السفرة أولى فلسنا نقول الأكل على المائدة منهي عنه نهي كراهة أو تحريم إذا لم يثبت فيه نهي وما يقال إنه أبدع بعد رسول الله ﷺفليس كل ما أبدع منهياً بل المنهي بدعة تضاد سنة ثابتة وترفع أمراً من الشرع مع بقاء علته بل الإبداع قد يجب في بعض الأحوال إذا تغيرت الأسباب وليس في المائدة إلا رفع الطعام عن الأرض لتيسير الأكل وأمثال ذلك مما لا كراهة فيه والأربع التي جمعت في أنها مبدعة ليست متساوية بل الأشنان حسن لما فيه من النظافة فإن الغسل

---

(١) قال في تاج العروس ج٨، ص ١٣٠: نخل: نَخَلَه يَنْخُلُه نَخْلاً وَتَنَخَّلَه وانْتَخَلَه: صَفّاه واختاره وكلُّ ما صُفِّيَ لِيُعْزَلَ لُبابُه فقد انْتُخِلَ وتُنُخِّلَ وَنَخْلُ الدقيق: غَرْبَلَتُه. والمُنْخُل بالضَّمِّ وتُفْتَحُ خاؤُه: ما يُنخَلُ به لا نَظيرَ له إلاّ قَوْلُهم مُنْصُلٌ ومُنصَلٌ.

(٢) الأشنان: شجر من الفصيلة الرمرامية ينبت في الأرض الرملية يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي.أي (كالصابون) المعجم الوسيط ج ١، ص٤٠.

(٣) المائدة: (المائدة) الخوان عليه الطعام والشراب والطعام نفسه موائد. المعجم الوسيط ج ١، ص ٩١٠.

(٤) إحياء علوم الدين ج١، ص ١٣١.

(٥) إحياء علوم الدين ج٢، ص٣.

(٦) قال في المعجم الوسيط ج١، ص ٤٥١: والذبيحة تسمى سمطاً، غسلها في الماء الحار، أو في مادة كيماوية ؛ لإزالة ما على جلدها من شعر، أو ريش، قبل طبخها، أو شيها، أو دبغها.

(٧) رواه البخاري في صحيحه –انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري– كتاب الأطعمة-٨- بَاب الْخُبْزِ الْمُرَقَّقِ وَالْأَكْلِ عَلَى الْخِوَانِ وَالسُّفْرَةِ حديث رقم (٥٣٨٥) ج٩، ص٥٣٠.

مستحب للنظافة والأشنان أتم في التنظيف وكانوا لا يستعملونه لأنه ربما كان لا يعتاد عندهم أو لا يتيسر أو كانوا مشغولين بأمور أهم من المبالغة في النظافة فقد كانوا لا يغسلون اليد أيضا وكانت مناديلهم أخمص أقدامهم وذلك لا يمنع كون الغسل مستحباً. وأما المنخل فالمقصود منه تطييب الطعام وذلك مباح ما لم ينته إلى التنعم المفرط وأما المائدة فتيسير للأكل وهو أيضا مباح ما لم ينته إلى الكبر والتعاظم وأما الشبع فهو أشد هذه الأربعة فإنه يدعو إلى تهييج الشهوات وتحريك الأدواء في البدن فلتدرك التفرقة بين هذه المبدعات.)[1]، فلو كان جولدتسيهر منصفاً أميناً في النقل، لذكر قول الغزالي الذي يزيل الإشكال، إلا أنه كعادته اختار ما يطعن في الإسلام، وما يسيء إليه. ولا ندري من هم هؤلاء العلماء الذين حرموا شرب القهوة ومنعوا من استخدام الشوكة والسكين في الأكل؟

٢-أما زعمه بأن كثيراً من البدع قد دخل في الدين من باب البدعة (البدعة الحسنة)، وأن الأحاديث في ذم البدع كانت ناشئة عن دوائر متعصبة إلى السنة فقول يجانبه الصواب، فأحاديث ذم البدع لم تنشأ عن مثل هذه الدوائر، وإنما هي أحاديث صحيحة ثابتة، قال ﷺ: (وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ)[2]، ولقد حارب المسلمون البدع والمبتدعة، ولم يسمحوا بدخول البدع إلى الدين، وما ذكر من تقسيم البدعة[3] إلى بدعة حسنة، وبدعة سيئة، أو تقسيمها إلى خمسة أنواع كما قال ابن عبد السلام في قواعده، فإن من قال بهذا التقسيم اشترط في البدعة الحسنة، ألا تخالف القرآن أو السنة، أو الإجماع، قال الإمام النووي: (وروى البيهقي بإسناده في "مناقب الشافعي" عن الشافعي - رضي الله عنه - قال: المحدثات من الأمور ضربان: أحدهما: ما أحدث مما يخالف كتابًا أو سنة أو أثرًا أو إجماعًا، فهذه البدعة الضلالة، والثانية: ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من العلماء، وهذه محدثة غير مذمومة.)[4]

---

(١) إحياء علوم الدين ج٢، ص ٣.

(٢) رواه مسلم في صحيحه -انظرشرح صحيح مسلم-كتاب الجمعة- باب خطبته -ﷺ- في الجمعة حديث رقم (٨٦٧) ج٦، ص١٥٣.

(٣) قال ابن حجر: البدعة: الْبِدْعَةُ أَصْلُهَا مَا أُحْدِثَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ، وفي الشرع: مَا أُحْدِثَ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْل فِي الشَّرْع. انظر فتح الباري - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ج ١٣، ص ٢٥٣، وكتاب صلاة التراويح ج٤، ص٢٥٣.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات ج٣، ص٢٢-٢٣.

٣-أما زعمه بأن المسلمين أدخلوا كثيراً من البدع في السنة بسبب ما عرف بالإجماع، أو بالسنة الحسنة، فإن هذا يحتاج إلى بيان معنى الإجماع عند العلماء، وهل للمسلمين أن يضيفوا شيئاً إلى الدين أو لا ؟

تعريف الإجماع

عرف الإمام الشوكاني الإجماع بأنه: (اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور). [١]

وعرفه الإمام أبو زهرة: (بأنه اتفاق المجتهدين من الأمة الإسلامية في عصر من العصور بعد النبي ﷺ على حكم شرعي أمر من الأمور العملية.)[٢]، ومستند الإجماع في الأكثر نصوص متواترة، وأمور معلومة ضرورة بقرائن الأحوال، وقال الإمام مالك: الحجة في إجماع أهل المدينة فقط، وقال قوم: المعتبر إجماع أهل الحرمين مكة والمدينة، والمصرين (الكوفة والبصرة)، وقال قوم: الحجة في اتفاق الخلفاء الأربعة، وذهب داود وأهل الظاهر إلى أنه لا حجة في إجماع من بعد الصحابة. [٣]، واستدل العلماء على حجية الإجماع بالكتاب والسنة، فمن الكتاب قوله تعالى: (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً)، ومن السنة قوله ﷺ (لا تجتمع أمتي على ضلالة)[٤]، وقوله (ما رآه المسلمون فهو عند الله حسن) إلى غيرها من الأدلة، وقد اعترض الإمام الشوكاني على هذه الأدلة، وناقش بعضهم الإمام مالكاً فيما ذهب إليه من أن الحجة في إجماع أهل المدينة فقط.[٥]

بعد هذا العرض الموجز لبيان معنى الإجماع، لابد من مناقشته فيما ذهب إليه. قال: (إن فكرة الإجماع أصبحت عنصراً من عناصر التوفيق والتقريب بين السنة والبدعة، وأن المسلمين إذا اتبعوا عادة وارتضاه جمهورهم زمناً طويلاً أصبحت جزءاً من السنة.)

---

(١) إرشاد الفحول ص ٦٣.

(٢) أصول الفقه ص ١٩٨.

(٣) إرشاد الفحول ٧٢.

(٤) رواه ابن ماجه في كتابه السنن – كتاب الفتن – حديث رقم (٣٩٥٠) ج٢، ص ١٣٠٣ .

(٥) إرشاد الفحول ص ٦٥، تاريخ التشريع ص ١٥١، أصول الفقه، ص ٢٠٢-٢٠٣.

قلت: أما زعمه بأن فكرة الإجماع أصبحت عنصراً من عناصر التقريب بين السنة والبدعة، فهذا مما لم يقل به أحد من العلماء فضلاً عن الجهلاء، لأنه من المعلوم أن القرآن الكريم جاء بالأحكام التفصيلية الشاملة التي يحتاج إليها الناس في حياتهم؛ فقواعد الدين وأحكامه موجودة في كتاب الله - عز وجل-، وأن السنة كانت شارحة وموضحة لأحكام القرآن، وما يستجد من معاملات وقضايا حادثة، اجتهد فيها الفقهاء وألحقوها وقاسوها على هذه الأصول، فما الداعي إلى إدخال البدع في الدين؟ ومن المعلوم أن المسلمين كانوا على حذر من البدع، وعملوا على محاربتها بشتى الطرق والوسائل، فقد رووا عن نبيهم ﷺ (من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد)، وقوله (إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة)، وأما قوله بأنه إذا اتفق جمهور الناس من المسلمين على أمر زمناً طويلاً، أصبح جزءاً من السنة، فهذا قول متهافت، لأن المقصود بالإجماع عند المسلمين، إجماع واتفاق العلماء والمجتهدين منهم، قال الإمام الشوكاني:(والإجماع المعتبر في فنون العلم هو إجماع أهل ذلك الفن، العارفين به دون من عداهم. فالمعتبر في الإجماع في المسائل الفقهية قول جميع الفقهاء، ولو خالف أهل الإجماع واحد منهم لا يعد الإجماع قد انعقد، ولا يقال هذا شاذ، لأن من كان واحداً منهم مرتبطاً بأصولهم لا يعد شاذاً إذا خالفهم)[1]، وهذا الاجتهاد لا بد أن يكون مستنداً على أصل من أصول الشريعة، قال الإمام محمد أبو زهرة: (لا بد للإجماع من سند لأن أهل الإجماع لا ينشؤن الأحكام، كما توهم بعض الفرنجة، لأن حق إنشاء الشرع لله تعالى، وللنبي الذي يوحى إليه تعالى، وعلى ذلك لابد أن يكون للإجماع من مستند يعتمد عليه من الأصول العامة للفقه الإسلامي)[2]

(١) إرشاد الفحول ص ٧٨.

(٢) أصول الفقه ص ٢٠٨.

قال جولدتسيهر: (ذلك هو تصور كرسي الله (١) - سبحانه - فقد استخدم الخيال والورع الإسلامي هذا الموضوع لتنمية تصورات هائلة لا تحدها قيود. كذلك جعل من محيط هذا الكرسي العظيم الجلال مقاماً للألوهية يصدر عنه الخير كله، كما صاغ المحدثون المستغرقون في أخبار العالم الأعلى هذه التصورات الشعبية في قالب أحاديث (وإن لم تحمل على جبينها طابع الصحة والقبول لدى النقاد)، روي عن أبي هريرة عن النبيﷺ أن حول العرش (منابر من نور عليها قوم لباسهم نور ووجوههم نور ليسوا بأنبياء ولا شهداء يغبطهم النبييون والشهداء) فقالوا يا رسول الله صفهم لنا، فقال: (هم المتحابون في الله والمتجالسون في الله والمتزاورون في الله) وأحال إلى إحياء علوم الدين ج٢، ص ١٤٧) [٢]

وقال: (وبذلك يتحررالإسلام من مجموعة كبيرة من الأقاصيص التي تراكمت، بمساعدة الاعتقاد الشعبي الشره إلى الأساطير، بصفة خاصة فيما يتعلق بالدار الاخرة وما فيها، والتي أيدتها صيغة الحديث.) [٣]

وقال: (وأشرف انتفاع يستفيده المعتزلة من اشتراطهم فيما يتصل بتفسير الكتاب مطابقة العقل في الحقائق الدينية، هو محاربتهم للتصورات الخرافية المناقضة للطبيعة، التي رسخت قدمها في الدين ـ قال في الحاشية (١) (حتى وإن أمكن الاعتماد في تصحيحها على الأحاديث)[٤] وقال: (ولئن أمكن أن يزيل أحد من طريقه أيضاً هذه القصة المأثورة، على أنها أسطورة حمقاء ـ يقصد حديث سحر النبي ﷺ الذي رواه البخاري في صحيحه)[٥]

---

(١) كأنه يقصد ماروي من أحاديث في صفة العرش كحديث (ما السماوات السبع في الكرسي ، إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة) وهوحديث ضعيف ، انظر كتاب العرش حديث رقم (٥٨) ص ٧٧ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي ص ١٦٠، رواه الإمام الترمذي في كتابه الجامع – كتاب الزهد – بَاب مَا جَاءَ فِي الْحُبِّ فِي اللَّهِ – حديث رقم(٢٣٩٠) ج٤، ص٥٩٧.

(٣) العقيدة والشريعة ص ١٠٩-١١٠.

(٤) مذاهب التفسير الإسلامي ص ١٦٠.

(٥) مذاهب التفسير الإسلامي ص ١٦٤، رواه الإمام البخاري في صحيحه – انظر فتح الباري – كتاب الطب –باب السحر – حديث رقم (٥٧٦٣، و٥٧٦٥، و٥٧٦٦) ج ١٠، ص ٢٢١، ٢٣٢، ٢٣٥.

يدعي جولدتسيهر أن السنة كانت مظهراً من مظاهر ترسيخ الخرافات والأساطير في الدين، واستدل على ذلك بحديث (أن حول العرش منابر من نور)، وحديث (سحر النبي ﷺ)، (والأحاديث التي تتحدث عن الدار الآخرة.) . قلت في الرد على هذه الفرية ما يلي :

١ـ تناقض جولدتسيهر في حكمه ، حيث استدل حسب اعترافه بأحاديث ضعيفة ، ثم هو يعتمد عليها.

٢ـ أما تضعيفه لحديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: (أن حول العرش (منابر من نور عليها قوم لباسهم نور ووجوههم نور ليسوا بأنبياء ولا شهداء يغبطهم النبييون والشهداء) فقالوا يا رسول الله صفهم لنا، فقال: (هم المتحابون في الله والمتجالسون في الله والمتزاورون في الله)، فالحديث ليس ضعيفاً ، بل هو حديث رجاله ثقات كما قال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء، وروى له الترمذي شواهد عديدة، منها حديث معاذ بن جبل وقال عنه الترمذي: حسن صحيح [1].

٣-أما أن حديث السحر – سحر النبي- صلى الله عليه وسلم – نوع من أنواع الأساطير والخرافات فليس الأمر كذلك ، بل هو حديث صحيح رواه الإمام البخاري في صحيحه كما تقدم، وماأصاب النبي من السحر كان نوعاً من الأمراض التي تصيبه كما تصيب غيره من الناس ؛ ولذلك رواه البخاري في كتاب الطب. (٢) ، ويفسره أيضاً ما علقه البخاري في صحيحه عن قتادة قال: قلت لسعيد بن المسيب: رجل به طب –أو يؤخَذ عن امرأته – أيحل عنه أو ينشر؟ قال: لابأس به، إنما يريدون به الإصلاح. (٣) ، وإلى ذلك ذهب د. محمد حسين الذهبي حيث ذهب إلى أنه نوع من أنواع العقد عن النساء الذي يسمونه (رباطاً) فكان يخيل إليه أن عنده قدرة على إتيان إحدى نسائه، فإذا ما هم بحاجته عجز عن ذلك. (٤)

٤ -أخطأ جولدتسيهر في حكمه على الحديث وأحال إلى إحياء علوم الدين، وكان الأولى به أن ينقل حكم الحافظ عليه، وأن يخرج الحديث من مصادره الرئيسة.

---

(١) جامع الترمذي – كتاب الزهد - بَاب مَا جَاءَ فِي الْحُبِّ فِي اللَّهِ – حديث رقم(٢٣٩٠) ج٤، ص٥٩٧.

(٢) فتح الباري ج١٠، ص ٢٢٧.

(٣) المصدر السابق ج١٠، ص ٢٣٢.

(٤) التفسير والمفسرون ج٢، ص ٥٧٥.

٥-ليست الأحاديث عن الغيب والدار الاخرة، وصفات الله ـ عزوجل ـ، والكرسي، والعرش، من قبيل الخرافات والأساطير؛ فقد ورد ذكر مثل هذه الموضوعات في كتاب اللهـ عزوجل ـ، فهل نقول عنها إنها من قبيل الخرافات والأساطير أيضاً ؟

٦-مدحه لتحكيم العقل في الحكم على النصوص الشرعية، وثناؤه على المدرسة الاعتزالية في استخدامها لتلك الطريقة.

تشكيكه في السنة النبوية

قال جولدتسيهر: (وإنه من ناحية أخرى لم تكن النظم التي وضعها في حياته لتكفي للعلاقات الكبيرة، التي واجهها الإسلام الفاتح منذ الأيام الأول. فقد كان تفكير الرسول متجها فقط ودائما إلى تلك الأوضاع الضرورية أولاً وبالذات... وهكذا يظهر غير صحيح ما يقال من أن الإسلام، وفي كل العلاقات، جاء إلى العالم طريقة كاملة، بل على العكس فإن الإسلام والقرآن لم يتمّا كل شيء، وكان الإكمال نتيجة لعمل الأجيال اللاحقة) [١] ، وقال: (مما سبق نرى أنه حتى في الأوقات المبكرة من تطوره، من المستحيل الحديث عن سنة متسقة في الإسلام، حيث إن أحاديث مختلفة متناقضة تتعلق بمسألة واحدة تظهر لدعم الآراء المتصارعة لمختلف المدارس الفقهية، وتبين أن لها سلطة متساوية، ونظرياً كانت هناك عدة طرق لتسوية هذه الأحاديث المتناقضة بالترجيح.. إن تعديل الاختلافات لإزالة التناقضات عن طريق التآلف يبدو أسلوباً مبكراً، وقد طبق هذا في فترة مبكرة، لأن المعارضين للحديث بشكل عام أحبوا أن يهاجموا هذا العنصر المتناقض ليثبتوا أن السلطة المنسوبة للدوائر التقية غير مبررة، وكان على أتباع الحديث أن يستعدوا للهجوم كانت أسهل طريقة للدفاع هي التخلص من التناقضات عن طريق التآلف وقد خصص الشافعي فصولاً لهذا في الرسالة في أصول الفقه، وقد طور النظرية بموجب مباديء يمكن من خلالها أن تتفق الأحاديث المتناقضة، وأتى بحديثين عن إغارة صعب بن جثامة، وقول الرسول عن قتل الصغار، وقوله عن قتل الصغار في موضوع آخر.) [٢] ، وقال: (ولا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة

(١) العقيدة والشريعة ص ٤٣– ٤٤.

(٢) دراسات محمدية ص ٨٥– ٨٦.

وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول أو هي من عمل رجال الإسلام القدامى، ولكن من ناحية أخرى فإنه ليس من السهل تبين هذا الخطر المتجدد عن بعد الزمان والمكان من المنبع الأصلي؛ بأن يخترع أصحاب المذاهب النظرية والعملية أحاديث لا يرى عليها شائبة في ظاهرها، ويرجع بها إلى الرسول وأصحابه. فالحق أن كل فكرة، وكل حزب، وكل صاحب مذهب، يستطيع دعم رأيه بهذا الشكل، وأن المخالف له في الرأي يسلك أيضاً هذا الطريق، ومن ذلك لايوجد في دائرة العبادات أو العقائد أو القوانين الفقهية أو السياسية مذهب أو مدرسة لاتعزز رأيها بحديث أو بجملة من الأحاديث ظاهرها لا تشوبه أية شائبة، ولم يستطع المسلمون أنفسهم أن يخفوا هذا الخطر، ومن أجل هذا وضع العلماء علماً خاصاً له قيمته؛ وهو علم نقد الحديث؛ لكي يفرقوا بين الصحيح وغير الصحيح من الأحاديث، إذا أعوزهم التوفيق بين الأقوال المتناقضة.) [1]

وقال: (بأنها تعتبر شرحاً لألفاظ القرآن الغامضة التي جعلتها أمراً عملياً أمراً حياً) [2] قال المترجمون للكتاب: (وإذن نقول له: ليست شرعاً وراء القرآن) حاشية ص ٤٩.

وقال: (أي أنهم يفسرونها مفترضين اشتمالها على ما لم يخطر على بال واضعها من أفكار، ويقيمون إجابات عن أسئلة لم يفكر فيها المؤسس ويوفقون بين متناقضات لم يضطرب لها.) [3]

يشكك جولدتسيهر في السنة النبوية، فلايعترف بوجود سنة صحيحة ثابتة عن رسول الله ﷺ ورغم اعترافه بوجود أحاديث تنسب إلى رسول الله؛ إلا أنه أحاطها بشيء من التشكيك، فقال بأن هذه الأحاديث إما من قول رسول الله، أو هي من عمل رجال الإسلام القدامى - أي الصحابة- ثم هو يخرج بهذه النتيجة (ومن ذلك لا يوجد في دائرة العبادات، أو العقائد، أو القوانين الفقهية، أو السياسية مذهب، أو مدرسة لا تعزز رأيها بحديث أو بجملة من الأحاديث - المخترعة- ظاهرها لاتشوبه أية شائبة)، فالأحاديث ظهرت كنتيجة ردة فعل للصراع السياسي، أو الفقهي، أو العقدي بين الفرق، ويحكم على كثير منها بالتناقض، وبأن

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٥٠، ٣١١، ٣١٣.

(٢) المصدر السابق ص ٤٩.

(٣) المصدر السابق ص ٧٧.

المحدثين عملوا على إزالة هذا التناقض، من خلال التوفيق والجمع بينها، ويستدل على ذلك بحديث الصعب بن جثامة. قلت في الرد على هذه الشبهة :

١ـأما قوله بأنه لا توجد سنة صحيحة متفق عليها؛ فهو قول غير صحيح، وقول ينقصه الدليل، فما أكثر الأحاديث الصحيحة المتفق عليها، ويكفي إلقاء نظرة واحدة على الكتب المصنفة في الأحاديث (كالصحاح، والمسانيد، والمعاجم، والجزاء، والأبواب، وغيرها) لتجد كثيراً من الأحاديث الصحيحة المتفق عليها.

٢ـ أما قوله بوقوع التعارض بين هذه الأحاديث، فإن هذا التعارض ليس حقيقياً، بل هو في نظر الناظر لا في حقيقة الأمر، فمن المستحيل وقوع التعارض أو التناقض في قول رسول الله ﷺ، وإذا ما وقع تناقض ـ في الظاهر ـ بين الأحاديث، فإن العلماء يلجأون إلى التوفيق بينها بإحدى طرق التوفيق أو الترجيح كماهو معروف عند المحدثين والأصوليين، كالقول بالنسخ، أو الترجيح، أو القول بإسقاط الدليلين عند تعذر الجمع، ونشأ عن هذا ما يسمى بعلم مختلف الحديث، وأول من صنف فيه الإمام الشافعي في كتابه مختلف الحديث، والإمام الطحاوي في كتابيه مشكل الحديث، وشرح معاني الآثار، وابن قتيبة في كتابه مختلف الحديث.

٣ـأما استدلاله بحديث الصعب بن جثامة كمثال على وقوع التناقض والتعارض بين الأحاديث. فهذا يستدعي دراسة الحديث وتخريجه، والحكم عليه هل وقع فيه تناقض أو لا؟

أ-روى الإمام الشافعي في كتابه الرسالة قال: أخبرنا ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة، عن ابن عباس قال: أخبرني الصعب بن جثامة[1] أنه سمع النبي ﷺ يسأل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذراريهم، فقال رسول الله ﷺ: هم منهم) وزاد عمرو بن دينار، عن الزهري

---

(١) هو الصعب بن جثامة بن قيس بن ربيعة، وكان الصعب ينزل ودان، ويقال مات في خلافة أبي بكر، ويقال في آخر خلافة عمر، قال ابن حبان: ويقال مات في خلافة عثمان، وشهد فتح اصطخر، وقال ابن منده:- كان الصعب ممن شهد فتح فارس. الإصابة ج٣، ص٤٢٦.

(هم من آبائهم)[1]

ب–وقال: وأخبرنا ابن عيينة، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن عمه أن النبيﷺ لما بعث إلى ابن أبي الحقيق، نهى عن قتل النساء والولدان)[2]

قال الشافعي: (وكان سفيان يذهب إلى أن قول النبي (هم منه) إباحة لقتلهم، وأن حديث ابن أبي الحقيق ناسخ له، وقال: كان الزهري إذا حدث حديث الصعب بن جثامة اتبعه حديث كعب.[3]، وحديث الصعب بن جثامة في عمرة النبي، فإن كان في عمرته الأولى فقد قيل: أمر ابن أبي الحقيق قبلها، وقيل في سنتها، وإن كان في عمرته الآخرة فهو بعد أمر ابن أبي الحقيق من غير شك. ولم نعلمه ﷺ رخص في قتل النساء والولدان ثم نهى عنه. ومعنى نهيه عندنا ـ والله أعلم عن قتل النساء والولدان: أن يقصد قصدهم بقتل، وهم يعرفون متميزين ممن أمر بقتله منهم. ومعنى قوله (هم منهم)، أنهم يجمعون خصلتين: أن ليس لهم حكم الإيمان الذي يمنع به الدم، ولا حكم دار الإيمان الذي يمنع الإغارة على الدار. وإذا أباح رسول الله ﷺ البيات والإغارة على الدار، فأغار على بني المصطلق غارّين: فالعلم يحيط أن البيات والإغارة إذا حل بإحلال رسول الله ﷺ لم يمتنع أحد بيّت أو أغار من أن يصيب النساء والولدان فيسقط المأثم فيهم والكفارة والعقل والقود عمّن أصابهم إذا أبيح له أن يبيت ويغير، وليست لهم حرية الإسلام. ولا يكون له قتلهم عامداً متميزين عارفاً بهم، فإنما نهى عن قتل الولدان: لأنهم لم يبلغوا كفراً فيعملوا به، وعن قتل النساء: لأنه لا معنى فيهن لقتال، أنهن والولدان يتحوَلون فيكون قوَة لأهل الدين.)[4]

---

(١) الرسالة – باب وجه آخر من الاختلاف – حديث رقم (٨٢٣) ص ٢٩٧، ورواه البخاري في صحيحه – فتح الباري – كتاب الجهاد والسير – ١٤٦– باب أهل الدار يبيتون فيصاب الولدان والذراري حديث رقم (٣٠١٢)، (٣٠١٣) ج٦، ص١٤٦، ورواه مسلم في صحيحه – شرح صحيح مسلم – كتاب، باب جواز قتل النساء والصبيان حديث رقم(١٧٤٥) ج١٢، ص٤٨، جامع الإمام الترمذي – كتاب، باب ما جاء في النهي عن قتل النساءوالصبيان حديث رقم(١٥٧٠) ج٤، ص١٣٧، سنن الإمام أبي داود – كتاب الجهاد – باب في قتل النساء حديث رقم (٢٦٧٢) ج٣، ص ٥٤.

(٢) الرسالة حديث رقم (٨٢٤) ص ٢٩٧، وسنن الأمام أبي داود – كتاب الجهاد – باب في قتل النساء ، حديث رقم(٢٦٧٢) ج٣، ص٥٤.

(٣) الرسالة – حديث رقم (٨٢٥)، ص ٢٩٧.

(٤) المصدر السابق ص ٢٩٧ – ٣٠٠.

قلت: فالإمام الشافعي رجح جواز قتل ـ الولدان والنساء ـ، لأنه ناسخ للنهي، وهو نص متأخر عنه، وفسر معنى (النهي عن قتلهم) أي قصدهم بقتل وهم متميزون، وأنهم يجمعون خصلتين:

١ - أن ليس لهم حكم الإيمان الذي يمنع به الدم.

٢- ولا حكم دار الإيمان الذي يمنع به الإغارة على الدار.

ثم استدل بما ثبت في السنة، وهو أن رسول الله أغار على بني المصطلق [1] وإذا أبيح هذا فيباح قتل النساء والولدان، ثم محل النهي عن قتلهم إذا كانوا متميزين عارفاً بهم، والنهي عن قتل الولدان لأنهم لم يبلغوا كفراً فيعملوا به، والنهي عن قتل النساء لأنهن لسن من أهل القتال.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه – انظر فتح الباري – كتاب العتق – ١٣ –باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية – حديث رقم (٢٥٤١) ج ٥، ص ١٧٠.



الفصل الثالث

آراؤه في علوم الحديث

المبحث الأول

تعريفه للحديث

تطرق جولدتسيهر في كتابيه (دراسات محمدية) و(العقيدة والشريعة) إلى تعريف الحديث فقال: (بأنه حكاية، أو قصة أو سرد تاريخي، أو مرويات.. والمعلومات التاريخية سواء كانت دنيوية أو دينية، وسواء كانت أيضاً لوقت مضى طويل، أم لحوادث أكثر قرباً.. في نص الأساطير والأشعار البطولية والخرافات كلمة حديث أيضاً تطبق في هذه النصوص لموضوعات السرد، ومن هنا (يصبح هذا حديثاً)، (يصبح مثلاً) يسرد لأجيال قادمة من الاستخدام اللغوي المبكر المحفوظ لدينا، هذه الكلمة في الدوائر الدينية لنوع معين من الحكايات والمرويات دون إزالتها من نصها العام.) وعرفه في الاصطلاح قائلاً: (ومصطلح الحديث: تم تقييده بأقوال الرسول التي قالها، أو رد فيها على أسئلة، أبو هريرة يقول إنه سأل رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، من حرصك على الحديث؛ أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة؛ من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه)[(١)]

وقال: (يجب التمييز بين السنة والحديث، جرت محاولات لتحديد الفرق بين الاثنين، رغم أنه من جهة أخرى تم التأكيد أنهما متشابهان أو مترادفان.. ولكن إذا ما اعتبرت المعاني الأصلية للكلمتين فإنهما متشابهتان. والفرق الذي يجب أن يكون في الذهن هو الحديث كما تم بيانه هو اتصال شفوي مأخوذ من النبي، بينما السنة في الاستخدام السائد في المجتمع الإسلامي تشير إلى نقطة دينية أو قانونية دون النظر ما إذا كان هناك تراث شفوي أم لا بالنسبة له، السائد في الحديث هو بطبيعته كالسنة يقتبس أبو داود قول النبي في مناسبة موت مسلم في حالة إحرام، يعلق أحمد بن حنبل على هذا: في هذا الحديث خمس

(١) دراسات محمدية ص ١٧.

سنن، ولكن ليس من الضروري أن يكون للسنة حديث متطابق/ متماثل يعطيه الموافقة، من الممكن أن تناقض مكونات الحديث السنة، أو كما نستطيع أن نقول (عادة قانونية)، كما أن الفرق بين الحديث والسنة موجود في أدب الموضوع الأول هو نظام نظري، والآخر أحكام عملية، والمشترك الوحيد بينهما أن معرفة الاثنين معمقة في التراث. ويمكن أن يتبين هذا من المثال التالي: يميز عبد الرحمن بن مهدي الفقهاء الثلاثة سفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك بن أنس بقوله: إن الأول إمام في الحديث، ولكن ليس بإمام في السنة، والثاني إمام في السنة، وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما جميعاً. (حاشية رقم١: الزرقاني ج١، ص ٤) وهذا مثال من أدب الحديث يمكن أن يستخدم لتوضيح الفرق في نهاية حديث لأبي داود يعود إلى الصحابي أنس بن مالك، ولكنه ليس قولاً شفوياً عن النبي إذا قلت بأن الراوي قد رفعه إلى النبي فإني أقول الحقيقة ولكنه قال: (هكذا هي السنة) (حاشية رقم ٣، أبو داود ج١، ص٢١٠)، أي أنه لا يوجد حديث مرتبط بهذا، ولكن يجب أن يؤخذ كسنة، ومع هذا حقيقة أنه إذا كانت السنة تشهد على فقرات في الحديث تدعمها. هناك كتاب يحمل عنواناً (كتاب السنن بشواهد الحديث)؛ أي كتاب سنن مع فقرات مساندة من الحديث.)[1]

وقال: (هذه هي (السنة)، العادة المقدسة والأمر الأول، والشكل الذي وصلت به إلينا هو (الحديث)، فهما ليسا بمعنى واحد، وإنما السنة دليل الحديث؛ فهو عبارة عن: سلسلة الرواة المتصلة إلى رسول الله ﷺ. فهو عبارة عن سلسلة من المحدثين الذين يصلون هذه الأخبار والأعمال المشار إليها طبقة بعد طبقة، مما ثبت عند الصحابة على أنه قد حاز موافقة الرسول في أمور الدين والدنيا، وما ثبت أيضاً حسب هذا المعنى من المثل التي تحتذى كل يوم)[2]

قلت : قبل الرد عليه لا بد من تعريف معنى الحديث في اللغة والاصطلاح .

(تعريف الحديث لغة): قال ابن منظور: الحديث نقيض القديم. والحديث: ما يحدَث به المحدث تحديثاً والحديث: الجديد من الأشياء .[3]

---

(١) دراسات محمدية ص ٢٤-٢٥.

(٢) العقيدة والشريعة ص ٤٨- ٤٩.

(٣) لسان العرب ج١، ص ١٣١، تهذيب اللغة ج٤، ص٢٣٤.

(تعريف الحديث اصطلاحاً)

الحديث: ما أضيف إلى النبي من قول أو فعل أو تقرير، أو وصف خلقي أو خلقي، أو أضيف إلى الصحابة، أو التابعين. ويدخل في الحديث الإخبار عن عصر النبوة وعن حياتهﷺ وسائر الكلام عن أحوال البيئة النبوية [١]

لابد من الإشارة هنا إلى أن كثيراً من المحدثين ذهب إلى القول بالترادف بين معنى الحديث والسنة، وذهب الإمام ابن تيمية، ومن المعاصرين د. محمد عجاج الخطيب إلى التفريق بينهما وأن السنةأعم من الحديث، يقول ابن تيمية (والكتب التي فيها أخباره ﷺ منها كتب التفسير، ومنها كتب السيرة والمغازي، ومنها كتب الحديث. وكتب الحديث هي ما كان بعد النبوة أخص، وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوة، فإن تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرع فعله قبل النبوة بل قد أجمع المسلمون على أن الذي فرض على عباده الإيمان به والعمل هو ما جاء بعد النبوة.)[٢]، بينما ذهب د. همام سعيد إلى القول بأن الحديث أعم من السنة. [٣]

وبعد هذا العرض المختصر لمعنى الحديث في اللغة والاصطلاح؛ أجمل ملاحظاتي على تعريف ـ جولدتسيهر ـ للحديث بالنقاط التالية:

١- عرف جولدتسيهر الحديث: بأنه الطريق الموصل إلى السنة، أو سلسلة الرواة.

وهذا تعريف ناقص؛ لأنه عرف الحديث بمعنى السند، أو الإسناد، وإذا أطلق لفظ الحديث عند المحدثين فالمقصود به الإسناد والمتن، فالحديث يتكون من أمرين هما الإسناد (سلسة) الرواة، ومتن الحديث (نصه). وهو هنا عرف الحديث بشقه الأول.

٢- خص الحديث بأقوال الرسولﷺ، والسنة بالعادة التي اتفق عليها المسلمون في العصر الأول، سواء كانت عن رسول الله أو عن غيره، ولا يشترط أن يكون لها نقل عن رسول الله، وقد ناقشت ذلك في تعريف الاجماع. فرق جولدتسيهر بين الحديث والسنة، وذكر بأن الحديث نظام علمي نظري، والسنة نظام

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص٢٧، التمهيد في علوم الحديث ص ١١.

(٢) مجموع الفتاوى ج ١٨ ص١٠-١١، أصول الحديث ص ٢٧.

(٣) التمهيد في علوم الحديث ص ١١-١٣.

عملي، واستدل على ذلك بعدة أدلة منها:

أـ ما نقله عن الزرقاني في شرحه على الموطأ، حيث نقل عن عبد الرحمن بن مهدي قوله: (سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما جميعاً) بـ ما روى أبو داود في كتابه السنن ـ عن خالد (الحذاء)، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك قال: إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً قال خالد: ولو قلت إنه رفعه لصدق ولكنه قال: السنة كذلك.وفسر معنى قوله: (السنة كذلك)؛ أي أنه لا يوجد حديث مرتبط بهذا.

أما عن هذه الأدلة التي استدل بها، فلا بد من مناقشتها والنظر في مدى صحتها وحجيتها:

الدليل الأو ل: استدل بقول الإمام عبد الرحمن بن مهدي على التفريق بين معنى السنة والحديث، ونقل أقوال العلماء في ذلك، وأن منهم من يذهب إلى القول بالترادف بين المعنيين (السنة والحديث)، ومنهم من يفرق بينهما، ثم رجح التفريق بينهما. ولكن هل يتفق فهمه لهذا النص مع ما ذهب إليه؟ وهل كان فهمه واستنتاجه صحيحين؟

أـ دراسة الدليل الأول: قول عبد الرحمن بن مهدي: (سفيان الثوري إمام في الحديث، وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة، وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما جميعاً)

هذا القول ورد ذكره في كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم الرازي، في باب (ما ذكر في إمامة الثوري في السنة والحديث) قال: حدثنا عبد الرحمن، أخبرنا محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا زياد يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: الناس على وجوه، فمنهم من هو إمام في السنة إمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في الحديث ليس بإمام في السنة، فأما من هو إمام في السنة وإمام في الحديث فسفيان الثوري.[1]

قال المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي: قلت: ولشيخ مشايخنا العلامة المحدث الشيخ ولي الله الدهلوي كلام في شرح هذا القول لطيف جداً، وأوضح من كلام ابن الصلاح، يأتي مختصراً في دأب

(١) الجرح والتعديل ج١، ص ١١، ١١٨، ٢٠٣.

المصنف في الموطأ، وحاصله: أن للسلف في استنباط المسائل طريقين:

١- أحدهما: أن يحفظوا الآيات والروايات والآثار، ويستنبطوا المسائل من ذلك، وهذا طريق المحدثين.

٢- والثاني: أن ينقحوا الأصول والقواعد الكلية من كلام الأئمة، ويخرجوا المسائل من ذلك، وهذا طريق الفقهاء. فمعنى قول عبد الرحمن: إن الثوري إمام في نقل ألفاظ الحديث، وآثار الصحابة بأسانيد صحيحة. والأوزاعي إمام في معرفة الأصول والقواعد. ومالك إمام فيهما معاً. (١)

ولذا نراه يقول في الموطأ في أكثر الأبواب: (السنة التي لا اختلاف فيها عندنا وكذا وكذا.) وقال د. همام سعيد معلقاً على قول ابن مهدي:[يستفاد من هذه العبارة أن السنة مادة الفقهاء والأصوليين الذين يبحثون عن أقوال النبي، وأفعاله وتقريراته، التي تستمد منها الأحكام الشرعية، وتؤخذ منه الفرائض والنوافل والإباحات، ويعرف منها الحلال والحرام. وأما الحديث فهو مادة المحدث الذي يثبت النصوص كما جاءت، وقد لا يعنيه ما تحتويه هذه النصوص من أحكام دقيقة واستنباطات فقهية. وقد يجمع العالم بين الأمرين معاً، كما قال ابن مهدي عن الإمام مالك.(٢)

وفي الختام فإنني اتفق مع جولدتسيهر فيما ذهب إليه من التفريق بين معنى كل من السنة والحديث، وأخالفه في نتائجه التي توصل إليها، في تعريفه للحديث حيث عرف الحديث بأنه سلسلة الرواة، وأنه منحصر في قول الرسول ﷺ فقط، وعرف السنة بمعنى عرف المجتمع، أو العادة الدينية أو القانونية (الفقهية)، وأن السنة كالمشنا أو التلمود، عند اليهود، وهي من وضع الأجيال اللاحقة لعصر النبوة، وأن المسلمين سمحوا بدخول كثير من البدع في السنة من خلال ما عرف عندهم بمفهوم (الإجماع)، وهذه النتائج تخالف ما عليه علماء الحديث في تعريفهم للحديث أو السنة.

بـ الدليل الثاني: قول خالد الحذاء، الراوي عن أبي قلابة، عن أنس ولو قلت إنه رفعه لصدق ولكنه قال: (السنة كذلك)، فسر جولدتسيهر هذه العبارة بقوله:أي إنه لا يوجد حديث مرتبط بهذا.

---

(١) أوجز المسالك ج١، ص ٣٤.

(٢) التمهيد في علوم الحديث، ص ١٢.

قلت: هذا الحديث الذي استدل به جولدتسيهر، رواه أبو داود (١)، من طريق خالد (الحذاء)، عن أبي قلابه، عن أنس قال: إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعاً، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ولو قلت: إنه رفعه لصدق ولكنه قال: السنة كذلك.وهذا الحديث روي مرفوعاً، وموقوفاً، رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود موقوفاً من قول أنس، ورواه البيهقي، والدارمي مرفوعاً إلى رسول الله قال ابن حجر: قول أبي قلابة: ولو شئت لقلت إن أنساً رفعه إلى النبي. كأنه يشير أنه لو صرح برفعه إلى النبي ﷺ لكان صادقاً، ويكون روى بالمعنى وهو جائز عنده لكنه رأى المحافظة على اللفظ أولى.

قال ابن دقيق العيد: قول أبي قتادة يحتمل وجهين:

١- أحدهما: أن يكون ظن أنه سمعه عن أنس مرفوعاً لفظاً، فتحرز عنه تورعاً.

٢- والثاني: أن يكون قول أنس (من السنة) في حكم المرفوع، فلو عبر عنه بأنه مرفوع على حسب اعتقاده لصح أنه في حكم المرفوع. قال: والأول أقرب؛ لأن قوله (من السنة) يقتضي أن يكون مرفوعاً بطريق اجتهادي محتمل. وقوله (إنه رفعه) نص في رفعه وليس للراوي أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل.

قال ابن حجر: (كأن البخاري أراد أن يبين الرواية عن سفيان الثوري اختلفت في نسبة هذا القول هل هو قول أبي قلابة أو قول خالد. ويظهر لي – أي ابن حجر – أن هذه الزيادة في رواية خالد دون رواية أيوب)(٢).

قلت: (فما فهمه ـ جولدتسيهر ـ من هذه العبارة (السنة كذلك)، أنه لا يوجد حديث مرتبط بهذا غير صحيح؛ فالحديث روي مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، وروي موقوفاً على أنس، ومعنى قوله (السنة كذلك) أي هذا ما جاء عن رسول الله، لا كما قال بأنه لا يجد حديث مرتبط بهذا. ليستدل على أن السنة هي ما عليه المجتمع، أو عرف الناس، أو ما عليه الصدر الأول من الصحابة، حتى لو لم يكن لها دليل أو أصل عن رسول الله .)

---

(١) كتاب السنن – كتاب النكاح – باب في المقام عند البكر – حديث رقم (٢١٢٤) ج ٢، ص ٢٤٠.

(٢) فتح الباري– كتاب النكاح – باب إذا تزوج الثيب على البكر حديث رقم (٥٢١٤) ج٩، ص٣١٤-٣١٥.

المبحث الثاني

رأيه في تدوين الحديث وقوانين الرواية

عرض جولدتسيهر في كتابه (دراسات محمدية)، إلى مسألة تدوين الحديث والصحف، في أكثر من موضع من كتابه، فذكرهما في الفصل الأول من الباب الثاني بعنوان (الحديث والسنة)، وفي الفصل السابع (تدوين الحديث)، وفي الفصل الثامن (أدب الحديث).

المطلب الأول: تدوين الحديث

قال جولدتسيهر: (إن اختيار كلمة متن لوصف نص حديث فيما يتصل بتوثيقه من خلال سلسلة الرواة المسند إليهم، هذا الاختيار يمكن أن يعتبر ما يبطل افتراض أنه في نظر المسلمين لا يمكن للحديث في شكله الأصلي أن يكون قد دون وتم الاكتفاء فقط بالنقل اللفظي المحكي، ويفترض أن تدوين الحديث كان أسلوباً قديماً لحفظه، وأن الامتناع عن حفظه بشكل مكتوب مدوَن هو فقط نتيجة الاعتبارات اللاحقة، إن الأقسام القديمة لمادة الحديث هي تلك التي من المرجح أنها كما يقال قد حفظت بالتدوين خلال العقود الأولى، لا يوجد هناك ما يعارض افتراض أن الصحابة والتابعين رغبوا في حفظ أقوال النبي والأحكام من النسيان بتدوينها، كيف يمكن لمجتمعات حافظت على الأقوال الحكيمة (الحكمة) لأناس ميتين بالكتابة في الصحف، كيف يمكنها أن تترك بقاء أقوال النبي لصدف النقل الشفوي؟ كثير من الصحابة حملوا صحائفهم معهم واستخدموها لنشر تعاليم وتثقيف دوائرهم، كانت محتويات هذه الصحف تسمى متن الحديث، أولئك الذين قاموا بنشر هذه الصحف سموا بالتتابع مصادرهم فوجد الإسناد.

هناك بيانات واسعة حول هذه الصحف من الجيل الأول في الإسلام، لا يمكن التحقق ما إذا كانت تلك الصحف، أو الكتب تتفق مع الواقع، أو أنها اختراع أجيال لاحقة استخدمتها لتأمين تبرير لصحف لاحقة ضد معارضة عدائية لتدوين الحديث..) [1]

وقال: (نتحدث هنا عن كتابة الحديث، اعتقد خطأً لفترة طويلة أنه في الأجيال المتقدمة للإسلام كان

---

(١) دراسات محمدية ص ٢١-٢٢.

مقدراً كتابة القرآن فقط، وأن الحديث يتعايش مع القرآن لتعليم شفهي.. وقد حطم (سبرنجر) خرافة تتعلق بأن الحديث مصيره الأدب الشفهي. هذا التصور الخاطيء كان له مدافعون بين المسلمين أنفسهم، وفي هذه الدائرة اخترعت عدَة قصص أيضاً لدعم آرائهم.. هذه الرؤية لم تنشر ولم تقبل في كل الأوقات. وإلا ما قام المسلمون بنقل أخبار من الوقت المبكر فيها ما يثبت أن النبي نفسه دوَن بعض أقواله خارج القرآن، وأن أقوال غير القرآن للنبي قد بدأ مبكراً.. ونقل عن معاصري محمد أنهم بدأوا التدوين، قال أبو هريرة: عبد الله بن عمرو بن العاص كتب وأنا لم أكتب، وهكذا فإن أصحاب الحديث لا ينكرون أن الحديث قد دوَن، ونذكر هنا وجود صحف من الحديث للصحابة، لم يكن التدوين معارضاً حتى في القرن الأول) [1]

وقال: (كان لتدوين الحديث معارضوه بسبب التحيزات التي ظهرت فيها بعد، وكان التقليديون الذين تجنبوا الورق والكتاب.) (١)

قال في حاشية رقم (٦): ((مثال وكيع بن الجراح ت (١٩٩هـ) التهذيب ص٢١٥، اسحاق بن راهويه ت (٢٣٨ ه) تاريخ الطبري المجلد ٨، هم الاستثناء وليس القاعدة.... هناك موقفان حول هذا، قول الرسول (لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن)،.... (ثم سئل هل أقيد العلم ؟ فوافق النبي).... وطلب من الصحابي عمرو بن شعيب أن يكتب ما هو حق) (و طلب من أنصاري أن يدون حتى لا ينسى.) وخشي بعض العلماء من اختلاط القرآن بالأحاديث، أو أن يفضل الحديث على القرآن، وفي دوائر علمية اهتمت بالتدوين كان الخوف من النسيان والإضافات للنقل الشفهي، وكان الشعبي من أكثر المناصرين لتدوين الحديث)[2].

قال المترجم حاشية (٧) ص (١٩٧): التفريق بين السنن والمصنف، هذا التفريق كان واضحاً أحمد بن حنبل أشار إلى مصنف مبكر لوكيع بن الجراح ت (١٦٩هـ)، هذه النقطة أشار إليها جولدتسيهر بنفسه من مجلة الاستشراق الألمانية ص (٤٦٩ ـ ٤٧٠) ومؤخراً قد تم اكتشاف مجموعات مبكرة جداً.

---

(١) دراسات محمدية ص ١٨١ -١٨٢.

(٢) المصدر السابق ص ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥.

وقال: (كان جمع الحديث في زمن عمر بن عبد العزيز، وكان أوائل من دوّن الحديث الزهري، ونحن لا نستطيع أن نقبل تقرير الشيباني أن بداية الجمع بدأها عمر بن عبد العزيز، وعند ابن حنبل أن عبد الملك بن جريج ت (١٥٠ هـ)، في الحجاز، وسعيد بن أبي عروبه ت (١٥٦ ه)، هما أول من نظما المادة الموجودة في فصول. المعلومة المبكرة التي يقدمها الكتاب المسلمون فيما يتعلق بجمع الحديث هي من رواية محمد بن الحسن الشيباني ت (١٨٩)، الذي يقال إنه تعلم من مالك بن أنس، أن عمر الثاني أمر/ أوعز لأبي بكر بن عمرو بن حزم من كلامه أكتب السنة خشية اندثارها.. حقيقة أنا نسمع مزيداً من حماس عمر الثاني للسنة التي كان يأمل من خلالها أن يبادر إلى حقبة جديدة بعد فترة اللادين لمن كان قبله.. ومع ذلك وبسبب كثرة التناقضات التي تظهر في الروايات التي تنتشر من أطراف مختلفة نكون غير قادرين لنقبل تقرير الشيباني أن البداية المنظمة للجمع قد بدأها عمر. إن العمل الذي قام به أبو بكر الحزمي لا يذكر في الأدب، ومن المستحيل تجنب استخدامه إذا كان هذا العمل قد وجد، تجنب الفقهاء المسلمون هذه الصعوبة بافتراض أن عمر الثاني توفي قبل أن يتسلم العمل الذي أتمه أبو بكر بن حزم، ولذلك فإن المجموعة لم تنشر ولم تدخل الدوائر الدينية، مالك أو شيخه يحيى بن سعيد ت (١٤٣ هـ)، كان متمكناً جداً من تزوير معلومات حقيقية عن نشاطات عمر الثاني، الذي عاش نصف قرن قبلها، ولكن رواية مالك تثير الشك؛ لأنها لا تذكر في أي نسخ الموطأ باستثناء نسخة الشيباني، ومن هناك أخذت كرواية منفصلة من قبل دارسين في أوقات متأخرة كانوا يبحثون عن نقطة بداية أدب الحديث، وفي حدّ ذاتها ليست سوى تعبير عن رأي جيد أن الناس كانوا يحملونه للخليفة التقي وحبه للسنة.) [1]

أجمل آراء جولدتسيهر في مسألتي (تدوين الحديث) و(الصحف) بما يلي:

١ -اعترافه بتدوين الحديث في القرن الهجري الأول، وأن القول بعدم التدوين كان نتيجة لاعتبارات لاحقة.

---

(١) دراسات محمدية، ص ١٩٥، ١٩٦.

٢- تشكيكه في الأمر بتدوين السنة (التدوين الرسمي)، على عهد عمر بن عبد العزيز، لحكمه على رواية محمد بن الحسن، عن مالك، في أن الخليفة عمر بن عبد العزيز أمر أبا بكر بن عمرو بن حزم، أن يدون الحديث بالبطلان؛ لأنها لم تذكر في أية نسخة من نسخ الموطأ.

قلت: يعترف جولدتسيهر بتدوين الحديث في القرن الهجري الأول، إلا أنه يستنتج بأن النهي عن الكتابة، والأمر بها كان نتيجة للصراع بين مدرستي الرأي، والحديث.

يقول د. يوسف العش في الرد على هذه الشبهة: (ولما صنف جولدتسيهر المستشرق الكبير كتابه وعنوانه (الأبحاث المحمدية) سخر من القائلين بأن العرب امتنعوا عن الكتابة دهراً طويلاً. ولكنه بعد أن فعل ذلك، تأمل في الأخبار التي عرضها سلفه (سبرنجر)، نقلاً عن الخطيب البغدادي وغيره، فوجدها تارة تقول بأن الرسول أجاز كتابة العلم، وطوراً تدعي بأنه نهى عنها؛ وتذكر مرة أن الصحابة حضوا عليها، ثم لا تلبث أن تروى كراهتهم لها. وتعرض كتب بعض التابعين للعلم، ثم تذكر استنكاف بعضهم الآخر؛ رأى ذلك فظن بهذه الأخبار سوءاً، وأراد أن يرى خلالها يد الوضع والتزوير، فتصور حزبين متناضلين، اتخذا من هذه الأخبار سلاحاً، يذود كل منهما به عن رأيه، ويدفع خصمه، فقال: (إن أهل الرأي ـ الذين اعتمدوا في وضع فروع الشريعة على عقلهم وأهملوا شأن حديث رسول الله ﷺ كان من حججهم أن الحديث لم يكتب دهراً طويلاً، فغابت معالمه، وتشتت أمره. وأيدوا رأيهم بأخبار اختلقوها، تثبت أنه لم يكتب. ولم يقف خصومهم واجمين، بل فعلوا فعلتهم، واختلقوا الأخبار تأييداً لقولهم، فنسبوا إلى الرسول أحاديث في إباحة الكتابة. عرض جولدتسيهر ذلك مؤمناً مقتنعاً. غير أنه لم يسند رأيه ببرهان، بل ظنه أمراً بديهياً وحقاً ظاهراً.)(١)

ثم يتابع د. يوسف العش قائلاً: (على أنه لم يصب، حين قال: (إن من ادعى عدم جواز الكتابة هم أهل الرأي، وأن مخالفيهم هم أهل الحديث). فالخلاف لم يكن بين هاتين الفئتين؛ لأن من أهل الرأي من امتنع عن الكتاب كعيسى بن يونس ت (١٨٧)، وحماد بن زيد ت (١٧٩)، وعبد الله بن إدريس، وسفيان الثوري

---

(١) مقالة (نشأة تدوين العلم في الإسلام) ليوسف العش - مجلة الثقافة المصرية الأعداد ٣٥١ / المجلد ٧، ١٨/ ٩ / ١٩٤٥م، والعدد ٣٥٢/ المجلد ٧ / ٢٥/ ٩ / ١٩٤٥، والعدد ٣٥٣/ المجلد ٧ / ٢ / ١٠ / ١٩٤٥م.

(١٦١)، ومنهم من أقرها كحماد بن سلمة (١٦٧)، والليث بن سعد، ومن المحدثين من كره الكتابة كابن علية ت (٢٠٠)، وهشيم بن بشير ت (١٨٣)، وعاصم بن ضمرة ت (١٧٤)، ومنهم من أجازها كبقية الكلاعي ت (١٩٧)، وعكرمة بن عمار ت (١٥٩)، ومالك بن أنس ت (١٧٩)، وغيرهم وكذلك يبدو واضحاً أن تطور تقييد العلم درج بمراحل معقولة وافقت رغبات العصور وحاجاته، وأن الأخبار التي تفصله لم يدخل إليها الوضع رغم ظاهر تناقضها.[1]

قال د. محمد عجاج: (فعلماء المسلمين، وفقهاؤهم أرفع بكثير مما تصوره (جولدتسيهر)، وقد نهجوا جميعاً المنهج العلمي الدقيق في سبيل الحفاظ على الشريعة الإسلامية.)[2]

وقال د. الأعظمي: (والنظرة البسيطة، على قائمة المعارضين والموافقين كفيلة بإبطال ادعائه؛ لأن الذين اشتهروا بالشدة وعدم السماح بالكتابة مثل عبيدة، وابن سيرين هم من أهل الحديث، ومن الذين شجعوا الكتابة الزهري، والأعمش وأبو حنيفة، والثوري، ومالك، وهؤلاء من الفقهاء الأجلاء، ومن ناحية ثانية فإنه في تلك الأزمنة كان ممكناً أن يكون هناك محدثون غير فقهاء، لكنه لم يكن ممكناً أن يكون الرجل فقيهاً ولا يكون محدثاً.)[3]

ويقول د. فؤاد سزكين : (أما تصنيف الحديث، أي ترتيبه على الأبواب ـ أرخ جولدتسيهر بدايتهـ اعتماداً على استنتاجاته غير الصحيحة، فجعله بعد وقته الحقيقي بمائة عام.) واستدل على ذلك بنص ورد عن الإمام أحمد[4] في ترجمة (سعيد بن أبي عروبة)، قال أبو حاتم: سمعت أحمد بن حنبل يقول: (لم يكن لسعيد بن أبي عروبة كتاب إنما كان يحفظ ذلك كله.... هذا الخبر يسر إلينا بشك مبرر (في صحة ما يستنتج من نص ابن حنبل فيما يتعلق بتاريخ الكتب، إذا جاز لنا أن ننسب إلى تلك الفترة كتباً ذات تصنيف منهجي ليست مجموعات حديث ولكنها بروح عصرها كتب فقه انتظمت فيها الأبواب ـ كمحاولة أولى ـ وفق موضوعات الفقه، ولم تكن تخلو من السنة الخاصة بهذه الموضوعات ، ويعترض على هذا بما يأتي:

---

(١) مقدمة تقييد العلم ص٢١-٢٢.

(٢) السنة قبل التدوين ص ٣٨٢.

(٣) دراسات في الحديث النبوي ج١، ص ٨٢.

(٤) تهذيب التهذيب ج ٤، ص ٥٧، وتذكرة الحفاظ ج ١، ص ١٧٧.

١- لو أراد مريد أن يثبت بالخبر المذكور أن سعيد بن أبي عروبة لم يؤلف كتاباً، فإن هذا ينسحب على كتب الفقه.

٢- لم يعرف القرن الثاني للهجرة فرقاً جديراً بالذكر بين كتب الفقه، وكتب الحديث المصنف.

٣- هناك أمثلة كثيرة تظهر لنا بوضوح أن الخبر المذكور يعني أن ابن أبي عروبة كان ذا حافظة طيبة، ولم يكن يهتم كثيراً بما يدونه بنفسه، وهو ما أطلق عليه (حديث ابن أبي عروبة)

٤- هناك نصوص كثيرة قديمة وصلت إلينا حول عمله كمصنف.

ويتابع د. سزكين ردَه : أما فهمه لقول معاصر لوكيع - علي بن خشرم - (رأيت وكيعاً، وما رأيت بيده كتاباً قط وإنما هو يحفظ، فسألته عن دواء الحفظ فقال: ترك المعاصي، ما جربت مثله) [١]، .... وهنا نهتم اهتماماً خاصاً بدور الذاكرة، وهوما أدركه الباحثون المحدثون إدراكاً خاطئاً، كان له أثر حاسم في التصور غير الصحيح عن تطور كتب الحديث.. وإن كان ترجمة - جولدتسيهر - لذلك بأنه تجنب الكتاب والورق غير صحيحة؛ فالواقع أن وكيعاً كتب الكتب، وأن أحمد بن حنبل أوصى قائلاً (عليكم بمصنفات وكيع) [٢] ، ..... وهذه العبارة واردة في نفس الترجمة وفي نفس المصدر (دراسات محمديه ص ١٣٦- ١٣٧)، وفيما بعد عرف أيضاً جولدتسيهر أن أحمد بن حنبل أفاد من مصنف وكيع؛ حتى إن بعض أحاديثه وصلت إلينا ، .... لقد سادت فكرة خاطئة تماماً عن هذه الأسانيد التي تحمل أسماء مشتركة، كما يتضح من مصطلح (الإسناد الجماعي) في الدراسات الحديثة، إن الأسماء المشتركة تعني - وفق هذا الرأي - أن النص المصاحب قد اخترعته مدرسة معينة من مدارس الحديث.) ، .... وفي مجال الدراسات الحديثة تعتبر النتائج التي توصل إليها جولدتسيهر بصفة عامة نتائج حاسمة وكان بحسب الدارسين عند التعرض للقضايا الأساسية والتفصيلات الجزئية أن يرجعوا إليه، ولكننا نود هنا أن نتناول هذه النتائج بالبحث...... يبدو أن دراسات جولدتسيهر في علم الحديث قد تأثرت أساساً بأبحاث سبرنجر في هذا المجال، ويرى جولدتسيهر أن سبرنجر قد قضى على المعتقدات الخرافية الزاعمة أن كتب الحديث قد قامت على مصادر شفوية.

---

(١) تهذيب التهذيب ج ١١، ص ١١٣.

(٢) تهذيب التهذيب ج١١، ص ١٠٩ قال أحمد:(عليكم بمصنفات وكيع).

يبدو أن جولدتسيهر كان يرى أن التحرج الديني من جانب، والاهتمامات العقيدية (الفرق الإسلامية) من الجانب الآخر دفعا الناس في وقت تال إلى عدم الرغبة في كتابة الأحاديث؛ ولابد أن ننبه هنا إلى خطورة هذه الفكرة غير الصحيحة؛ لأنها أدّت بجولدتسيهر إلى آراء خاطئة حول تطور كتب الحديث.

أما رأيه الذي لا تؤيده نصوص الكتب العربية، فقد نشأ لعوامل مختلفة منها:

١- أن طريقة الرواية الإسلامية ذات شكل فريد يبدو ـ لأول وهلة ـ أمراً بالغ التعقيد.

٢- أنه وهو العالم باللغة العربية، قد فهم بعض الأخبار الواردة في كتب الحديث فهماً معكوساً، وهكذا فقد شق من البداية اتجاهاً خاطئاً، وعلى أساس المعلومات التي أثبتها سبرنجر في المصادر اعتبر جولدتسيهر كتابة الأحاديث في صحف أو أجزاء واقعة في العقود الأولى للإسلام.. وعلى كل حال فهذا الرأي الصحيح له عن صدر الإسلام، يقابله افتراضه الأقل صحة، ذلك أنه قد ظهر لدى القوم فيما تلا من هذا من زمن تحرج من الاحتفاظ بالحديث على شكل مَدون، وتبعاً لهذا فقد رفض صحة الأخبار المتعلقة بمواصلة تطور علم الحديث، فجعل زمن بداية جمع الحديث أواخر القرن الثاني والنصف الأول من القرن الثالث الهجري، ومجموعات الحديث هذه لاتعدَ في رأيه عملاً أنجز بمنهج علمي نقدي، أو وفق تصنيف منهجي، ولم يتمكن الجامعون من أن يختاروها من كتب ألفت قبلهم، وإنما كان عليهم أن يجمعوا الروايات الشفوية في رحلاتهم الطويلة، ويضعوها الرواية بجانب الرواية، وهذا هو حال كتب الفقه أيضاً، إذ يبدو أنها قد نشأت قبل أن تؤلف الكتب الجامعة المعتمدة ـ في القرن الثالث الهجري ـ على أساس الأخبار المستقاة بطريقة متفرقة حسب ظروف كل حالة، سواء كان ذلك من صحف مدونة، أو من مصادر شفوية. ونرى لزاماً علينا أن ننبه:

١- أنه كما يبدو ـ لم يستخدم كتب مصطلح الحديث التي كانت معروفة له ككل، والتي كان لا يزال قسم منها مخطوطاً في ذلك الوقت.

٢- أنه لم ينظر ـ على الرغم من كثرة مصادره ـ إلى بعض الأخبار في ترابطها بالأخبار الأخرى.

٣- أنه غفل عن الأخبار التي كان من شأنها أن تجعل للأخبار الأولى دلالة مختلفة تماماً عن المعنى الذي يقصده.

كان فون كريمر، وسبرنجر، وجولدتسيهر، على معرفة بالأخبار الخاصة بهذه المرحلة المبكرة، ولم يخامرهم الشك في صحتها، إلا أن جولدتسيهر الذي شغل نفسه بالمراحل التالية قد حاول على أساس تصوراته الخاطئة، أن ينقض الروايات الخاصة ببداية التدوين والتصنيف.وعندما يناقش الإنسان بحثه باستفاضة ويتناوله بالنقد الشامل، يشعر بأنه لم يتعمق في دراسة القضية، ويبدو لنا كذلك أنه لم يتنبه بصفة خاصة إلى الفرق الدقيق، بين تدوين الحديث، وتصنيفه، ولذا اختلطت عليه الروايات الخاصة اختلاطاً. فمن المعروف أن بعض الحكام الأمويين حثوا على جمع الأحاديث ومنهم عمر بن عبد العزيز، فكلف أبا بكر بن حزم وقال له: (أنظر ما كان من حديث رسول الله..) وهذا الخبر الذي استخدمه موير لأول مرّة في الدراسات الحديثة شك جولدتسيهر في صحته، ورأى فيه نزوع الأجيال المتأخرة إلى محاولة عقد صلة بين عمر بن عبد العزيز وكتب الحديث.[1]

(١) تاريخ التراث، ج١، ص ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١ بتصرف.

٢- تشكيكه في الأمر بتدوين السنة – التدوين الرسمي – على عهد عمر بن عبد العزيز.

شكك جولدتسيهر في صحة رواية محمد بن الحسن الشيباني، عن مالك، وطعن فيها بعدة أمور:

١- أنه لم يروها عن مالك إلا محمد بن الحسن الشيباني ولم ترد في بقية النسخ عن مالك.

٢- أنها لم تذكر في كتب الأدب ـ أدب الحديث النبوي ـ، ومن المستحيل تجنب استخدامه إذا كان هذا العمل قد وجد.

٣- أنها من وضع رواة متأخرين، عبروا عن حبهم لعمر بن عبد العزيز وتقواه.

٤- تناقض الروايات في هذا الأمر.

٥- الطعن في مالك وشيخه (يحيى بن سعيد)، وأنهما زورا معلومات عن عمر بن عبد العزيز.

قلت في الرد على هذه الطعون:

١-أما زعمه بأنه لم يروها عن مالك إلا محمد بن الحسن الشيباني ولم ترد في بقية النسخ عن مالك, قلت في الرد على هذه الشبهة ما يلي:

هذا الأثر روي من عدة طرق:

أ-رواه مالك في الموطأ، وأحمد في كتابه العلل عن يحيى بن سعيد، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم[1]، أن أنظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، أو سنته، أو حديث عمر – في رواية أحمد (أو حديث عمرة)- أو نحو هذا فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء.[2]

ب-ورواه ابن أبي حاتم الرازي في كتابه (الجرح والتعديل)، وابن عبدالبر في كتابه (التمهيد)، عن عبد الله بن وهب، عن مالك قال: (كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنة والفقه، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى، وأن يعلموا بما عندهم، ويكتب إلى أبي بكر بن عمرو

---

(١) قال ابن حجر: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري النجاري، المدني القاضي، اسمه وكنيته واحد، وقيل إنه يكنى أبا محمد، ثقة عابد، مات سنة عشرين مائة. تقريب التهذيب ج٢، ص ٣٩٩.

(٢) كتاب العلل ج١، ص ١٥٠.

ابن حزم أن يجمع السنن ويكتب بها إليه، فتوفي عمر وقد كتب ابن حزم كتباً، قبل أن يبعث بها إليهم. قال ابن وهب: وحدثني مالك قال: كان أبو بكر بن حزم على قضاء المدينة. (١)

ت-ورواه الإمام البخاري في صحيحه - تعليقاً وموصولاً - وابن سعد، والدارمي، والخطيب البغدادي، والبيهقي، عن عبد الله بن دينار قال: إن عمر بن عبد العزيز... روى الإمام البخاري قال: (وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم أنظر ما كان من حديث رسول الله فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل من حديث النبي، ولتفشو العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً. حدثنا العلاء بن عبد الجبار، قال: حدثنا عبد العزيز بن مسلم، عن عبد الله بن دينار بذلك. يعني حديث عمر بن عبد العزيز إلى قوله (ذهاب العلماء). (٢)

ث-ورواه الباغندي في (مسند عمر بن عبد العزيز) موصولة قال: حدثنا ابراهيم بن محمد، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثنا سليمان بن بلال، عن أسامة بن زيد، أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أخبره، أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه في خلافته أكتب إليَ بنسخة صدقة أصحاب رسول الله، وبنسخة ولاتها، وارفع في أنسابهم، واكتب إليَ الحديث الذي حدثتني عن عمرة. قال: قال أسامة: قلت لأبي بكر وكيف حديثه عنها؟ فقال أبو بكر: حدثتني عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة تقول..) (٣)

ج- ورواه الطحاوي في (مشكل الآثار) قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الرحمن بن أبي الموال، عن عبيد الله بن موهب قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم وهو أمير المدينة يومئذ، أن أكتب إليَ من حديث عمرة ابنة عبد الرحمن وكانت في حجر عائشة أم المؤمنين.

---

(١) الجرح والتعديل ج١، ص ٢١، والتمهيد ج١، ص ٨٠-٨١.

(٢) رواه البخاري في صحيحه- فتح الباري شرح صحيح البخاري - كتاب العلم- ٣٤-باب كيف يقبض العلم- ج١، ص١٩٤، تقييد العلم ص ١٠٥، والمدخل إلى سنن البيهقي - حديث رقم (٧٨٢) ص ٤٢٣-٤٢٤، وسنن الدارمي ج١، ص ١٢٥-١٢٦، والطبقات لابن سعد ج ٢، ص ٣٨٧.

(٣) مسند عمر بن عبد العزيز حديث رقم (٨٠) ص ١٢٥.

قال ابن موهب: فأرسلني أبو بكر بن حزم إلى عمرة ابنة عبد الرحمن وكان فيما أملت عليّ قالت حدثتني عائشة أن رسول الله قال: ستة ألعنهم لعنهم الله..

وقال: حدثنا إبراهيم بن أبي داود، قال: حدثنا إسحاق بن محمد الفروي، قال: حدثنا ابن أبي الموال، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن أبي بكر محمد، عن عمرة ابنة عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي أنها قالت سمعت رسول الله يقول ثم ذكر مثله. قال أبو جعفر: فكان في حديث يونس، عن ابن وهب سماع هذا الحديث من عمرة، وفي حديث ابن أبي داود عن الفروي سماعه من أبي بكر بن محمد، عن عمرة، وكان حديث يونس أولاهما عندنا؛ لأن فيه ذكر إملاء عمرة إيّاه عليه في مجيئه إليها برسالة أبي بكر إيّاه في ذلك[1].

٢-لم ينفرد محمد بن الحسن الشيباني بالرواية عن مالك ، بل تابعه عليها (عبد الله بن وهب) كما في رواية ابن أبي حاتم الرازي في (الجرح والتعديل) ، وابن عبد البر في (التمهيد). ويدل هذا على قصور جولدتسيهر في البحث ؛ فهو لم يطلع على كل نسخ الموطأحتى يصدر هذا الحكم، ومن المعروف عند المحدثين اختلاف الروايات للموطأ عن مالك، ففي بعض النسخ زيادات على بقية النسخ كما في نسخة (محمد بن الحسن الشيباني)، وهذه الزيادات أرجعها بعضهم إلى الإمام مالك نفسه ـ رحمه الله ـ حيث كان يزيد وينقص في كتابه. قال محمد بن الحسن الشيباني: (أقمت عند مالك ثلاث سنين وكسراً، وسمعت من لفظه أكثر من سبعمائة حديث، فكان محمد إذا حدث عن مالك امتلأ منزله، وإذا حدث عن غيره من الكوفيين، لم يجئه إلا اليسير.)[2]

وقال العلامة الشنقيطي: في (دليل السالك): (وتوجد الآن نسخة- يعني نسخة عبد الله بن وهب - بمكتبة فيض الله شيخ الاسلام بالأستانة العلية، كما أخبرني به بعض علماء الترك الأفاضل)[3].

---

(١) مشكل الآثار – باب مشكل ما روي عن رسول الله في الستة الذين لعنهم وأدخل فيهم المتسلطون بالجبروت ج٤، ص ٢٥٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ج ٨، ص ٦٧-٦٨، ج ٩، ص ١٣٥ .

(٣) انظر حاشية رقم (٢) ص ٢٨١ من كتاب الخطة.

٣-لم ينفرد الإمام مالك بهذه الرواية بل تابعه عليها سفيان بن عيينة في (يحيى بن سعيد) كما في العلل عند الإمام أحمد، ورُويت من غير طريقه كما رواها البخاري في صحيحه، والطحاوي في مشكل الآثار، والباغندي في (مسند عمر بن عبد العزيز).

٤-ورد في روايات أخرى بأن أول من دون الحديث هو الإمام الزهري، فروى ابن عبد البر، وأبو نعيم الأصبهاني، من طريق محمد بن الحسن، عن مالك قال: (أول من دون العلم ابن شهاب).

وروى ابن عبد البر قال: (حدثنا سعيد بن زياد مولى الزبير، قال: سمعت ابن شهاب يحدث سعد بن إبراهيم، أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً.) ([1])

وروى عن عبد الرزاق قال: حدثنا معمر، عن الزهري قال: (كنا نكره كتابة العلم، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء. فرأينا أن لا نمنعه أحداً من المسلمين.) أقول: أما رواية محمد بن الحسن، عن مالك قال: (أول من دون العلم ابن شهاب) فهي من رواية (محمد بن الحسن بن زبالة) وهو ضعيف ([2]).

٥-يدل مجموع الروايات على أن لهذا الأثر أصلاً، فهذا الخبر ذكر في كثير من كتب الحديث منها (كتاب البخاري في(صحيحه) تعليقاً، وكتاب (العلل) للإمام أحمد ابن حنبل، وكتاب (السنن) للدارمي، وكتاب (الجرح والتعديل) ابن أبي حاتم الرازي، وكتاب (الطبقات) لابن سعد، وكتاب (تقييد العلم) للخطيب البغدادي، وكتاب (التمهيد) لابن عبد البر، وكتاب (مشكل الآثار) للطحاوي، وكتاب (تاريخ أصبهان)، وكتاب (المحدث الفاصل) للرامهرمزي، وكتاب (مسند عمر ابن عبد العزيز) للباغندي. فهذا أحد عشر مصدراً من كتب السنة ذكرت هذا الخبر بالإضافة إلى موطأ الإمام مالك.

---

(١) جامع بيان العلم ج ١، ص ٧٦-٧٧.

(٢) محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي المديني، عن مالك وذويه، قال أبو داود: كذاب، وقال يحيى: ليس بثقة، وقال النسائي والأزدي: متروك، وقال أبو حاتم: واهي الحديث.) ميزان الاعتدال ج٣، ص ٥١٤.

٦-أجمع المسلمون على إمامة كل من مالك بن أنس (١) ، ويحيى بن سعيد الأنصاري. (٢)

٧-هذا الخبر ليس من وضع رواة متأخرين بسبب حبهم لعمر بن عبد العزيز ؛ لأن في ذلك طعناً في الرواة فهم يضعون الأخبار – حسب زعمه – ارضاء للأمراء ومحاباة لهم، وهذا بعيد كل البعد عن الرواة المتقدمين منهم والمتأخرين ؛ لما وصفوا به من التقوى.

يقول د. سزكين : (ولكن لا يجوز لنا أن نبادر فنزعم أن هذا الخبر الذي ورد في الموطأ برواية الشيباني ـ تلميذ مالك ـ لا يعكس حسن رأي المتأخرين في عمر، فليست كل روايات الموطأ بين أيدينا فنحكم في عدم ورود هذا الخبر إلا في رواية واحدة، وفوق هذا فجولد تسيهر يعلم أن هذا الخبر وارد كذلك في سنن الدارمي، هذا وقد ذكره كل من ابن سعد، والبخاري.) (٣) ، ..... ويروي كذلك عن راوية الخبر السابق وهو مالك، أن عمر بن عبد العزيز، قد توفي قبل أن يرى عمل أبي بكر بن حزم، غير أن أبا بكر بن حزم شكا لمالك من ضياع هذه المجموعات. وهكذا تؤكد لنا الأخبار الخاصة بالكتابات الأولى في مجالات مختلفة، وكذلك تطور الإسناد، وبحث سلاسل إسناد الحديث إن الوقت كان سانحاً لمثل هذا النشاط في التأليف، وأن للزهري دوراً كبيراً في تدوين الحديث (٤) ، ...وقد سبق إلى هذا القول المستشرقون (موير) في كتابه (حياة محمد)، و(غيوم روث)، (وشاخت) قال موير: (إنه لا توجد كتابة موثوقة قبل منتصف القرن الثاني) ويقول غيوم روث: (إن هذا الخبر ـ أي خبر الزهري ـ يجب أن يعتبر مختلقاً.) وقال شاخت: (بأن الأحاديث الفقهية لم توجد إلا بعد عمر بن عبد العزيز، لذلك نسبة التدوين إلى الزهري افتراء واختلاق). (٥)

---

(١) قال ابن حجر في تقريب التهذيب ج ٢، ص ٢٢٣: (مالك بن أنس، أبو عبد الله المدني، إمام دار الهجرة، رأس المتقين وكبير المتثبتين) .

(٢) قال ابن حجر في التهذيب ج ١١، ص ١٩٤-١٩٦: يحيى بن سعيد الأنصاري أبو سعيد المدني القاضي، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث حجة ثبتاً، وقال النسائي: ثقة مأمون، وفي موضع آخر ثقة ثبت.

(٣) تاريخ التراث المجلد الأول ج١، ص ١٢١ حاشية رقم (١١٩).

(٤) المصدر السابق ج١، ص ١٢١.

(٥) دراسات في الحديث النبوي ج١، ص ٧٢.

أما ابن حجر العسقلاني فقال : (ويستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي، وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ، فلما خاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة الأولى من ذهاب العلم، بموت العلماء، رأى أن في تدوينه ضبطاً له وإبقاء.). (١) ، وقال المحدث محمد زكريا الكاندهلوي: (والجملة أن الجمهور اختلفوا في واضع الحديث وأول مدونه على القولين وعصرهما واحد والترجيح بينهما عسير.) (٢)

---

(١) فتح الباري ج ١، ص ٢٠٤.

(٢) أوجز المسالك ج ١، ص ١٦.

المطلب الثاني: رأيه في الرحلة في طلب الحديث

قال جولدتسيهر: (لقد هبط نقل الأحاديث إلى مستوى التجارة في وقت مبكر، لقد ساندت رحلات طلب الحديث جشع أولئك الذين نجحوا في الادعاء بأنهم مصدر الحديث، ومع الطلب المتزايد نشأت الرغبة المتزايدة للدفع نقداً لتزوير الأحاديث وقد وصف شعبة مشهداً حول هذا في وقت مبكر من القرن الثاني (الحاشية ١: ابن قتيبة ص ٢٥٢)، لقد زعم يزيد بن سفيان أبو المهزم أنه أمضى عشر ة سنوات في صحبة أبي هريرة ؛ ليتمكن من نشر أحاديث النبي باسمه، وقد استاء أناس جادون من طمع الرواد الذين يأخذون مالاً مقابل رواية الحديث، وهناك أمثلة عديدة في التاريخ عن طرق غريبة في طلب الحديث.) [1] يرى جولدتسيهر بأن الرحلة في طلب الحديث كانت لوناً من ألوان المتاجرة به، وأن طلب المال والطمع فيه كان وراء رحلات المحدثين، ونشرهم له. واستدل على ذلك بقول الإمام شعبة: (رأيت أبا المهزم في مسجد ثابت البناني مطروحاً لو أعطاه رجل فلساً حدثه بسبعين حديثاً.)، وأن أبا المهزم صحب أبا هريرة ليتمكن من نشر أحاديث النبي باسمه، وأنه قد ساء بعض العلماء طمع الرواة الذين يأخذون أجرة على التحديث. قلت في الرد على هذه الشبهة:

١- لم يكن الدافع للرحلة عند المحدثين الطمع في المال، والمتاجرة بالحديث ؛ وإنما كان الدافع لذلك حبهم للعلم، وحرصهم على سنة نبيهم . وقد أوضح القرآن الكريم مكانة العلماء ومنزلتهم عند الله تعالى كما جاء في قوله تعالى: (إنما يخشى الله من عباده العلماء)، وما ورد في السنة من الترغيب في طلب العلم ونشره وتبليغه كما في الحديث (إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً بما يسمع) ، وحديث (ليبلغ الشاهد الغائب)، وحديث (بلغوا عني ولو آية).

٢-لم يكن الدافع المادي وراء الرحلة في طلب الحديث بل كان الحرص على العلم والتعلم هو الدافع على ذلك فقد تحمل المحدثون في رحلاتهم مشقة السفر والنفقة، وكان البعض منهم من يبيع ثيابه كما حدث مع الإمام البخاري، وهو يقوم في التجوال في البلدان لسماع حديث رسول الله ﷺ، وهذا ينطبق على الكثيرين منهم.

---

(١) دراسات محمدية ص ١٦٩-١٧٠

٣-أما استدلاله بما روى ابن سعد في طبقاته، وابن حبان في كتابه (المجروحون) وغيرهما، بقول شعبة: (رأيت أبا المهزم في مسجد ثابت البناني مطروحاً لو أعطاه رجل فلساً حدثه بسبعين حديثاً.) [١] وفي لفظ آخر قال: (رأيت أبا المهزم ولو يعطى درهما لوضع حديثاً.) [٢] فهذا الخبر لا يصلح للاستدلال ؛ لأن أبا المهزم كان ممن يكذب في الحديث ؛ ولذلك تركه شعبة ولم يرو عنه. وقال الإمام النسائي: (متروك)، وقال عمر بن الفلاس كذاب، وضعفه الدارقطني وغيره [٣].

٤-أما أن أبا المهزم صحب أبا هريرة ليروج أحاديث النبي - ﷺ - فهذا الخبر رواه الإمام الترمذي في جامعه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْمُهَزِّمِ، قَالَ: صَحِبْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَشْرَ سِنِينَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: يَقُولُ: مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً وَحَمَلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ مِنْ حَقِّهَا.)

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَأَبُو الْمُهَزِّمِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ سُفْيَانَ وَضَعَّفَهُ شُعْبَةُ.) [٤].قلت في الرد على هذه الشبهة:

أ.لايوجد في قول (أبي المهزم) ما يدل على أنه صحبه ليروج أحاديثه؛ وإنما الذي جاء فيه قوله: (صَحِبْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَشْرَ سِنِينَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: يَقُولُ....)

---

(١) طبقات ابن سعد ج٧، ص ٢٣٨، والمجروحون ج٣، ص ٩٩

(٢) ميزان الاعتدال ج٤، ص ٤٢٦

(٣) قال ابن حجر: (أبو المهزم بتشديد الزاي المكسورة التميمي البصري اسمه يزيد وقيل عبد الرحمن بن سفيان متروك) انظر تقريب التهذيب ج٢، ص٤٧٨، والتاريخ الكبير ج٨، ص٣٣٩، والجرح والتعديل ج١، ص ١٥٦، والمجروحون ج٣، ص ٩٩، الكامل ج٧، ص ٢٦٨، وجامع الترمذي كتاب الجنائز- باب آخر (٥١) حديث رقم (١٠٤١) ج٣، ص ٣٥٩، وكتاب الحج- باب مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ لِلْمُحْرِمِ- حديث رقم (٨٥٠) ج٣، ص ٢٠٧، وكتاب البيوع- باب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسِّنَّوْرِ حديث رقم (١٢٨١) ج ٣، ص ٥٧٨-٥٧٩، والموضوعات ج١، ص ١٠٦، ١٣١، وتهذيب الكمال ج٤، ص٣٢٧، وميزان الاعتدال ج٤، ص ٤٢٦، ونصب الراية ج٥، ص ٣٦٣

(٤) جامع الترمذي- كتاب الجنائز- باب رقم (٥٠) باب آخر حديث رقم (١٠٤١) ج٣، ص٣٥٩، ومصنف عبد الرزاق- حديث رقم (٦٥١٨) ج ٣، ص ٥١٢

ب.اختلف علماء الجرح والتعديل في أبي المهزم ، فمنهم من رماه بالكذب، ومنهم من ضعفه. [1]

٥-أما أخذ الأجرة على التحديث فقد اختلف العلماء في هذه المسألة ولهم فيها قولان أحدهما: كراهية أخذ الأجرة عليه وممن قال بذلك (الحسن البصري، وحماد بن سلمة، وأبو العالية، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي، وشعبة. الثاني: الجواز وممن قال بذلك (طاوس، ومجاهد، وأبو نعيم الفضل بن دكين)[2]

قلت: من خلال النصوص السابقة يتبين أن قول جمهور المحدثين هو كراهية أخذ الأجرة على التحديث، وما ورد عن بعضهم من جواز أخذ الأجرة محمول إما على الحاجة والفقر، وإما بسبب تفرغهم للعلم .

---

(١) قال ابن حبان في المجروحين ج٣، ص ٩٩ : (وكان شيخاً صالحاً لم يكن العلم صناعته، كان ممن يهم ويخطئ فيما يروى، فلما كثر في روايته مخالفة الأثبات خرج عن حد العدالة، قد تركه شعبة.)، وقال ابن عدي في الكامل ج٧، ص ٢٦٨: (ولأبي المهزم عن أبى هريرة من الحديث غير ما ذكرت وعامة ما يرويه ليس بمحفوظ)، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ج٤، ص ٤٢٦ : (يزيد بن سفيان أبو المهزم، صاحب أبى هريرة، ضعفوه، عداده في أهل البصرة وهو بكنيته أشهر، ويقال: اسمه عبدالرحمن بن سفيان.)

(٢) الكفاية في علم الرواي ص ١٥٦ ، الباعث الحثيث ص ة ١٠٠ .

المطلب الثالث: الصحف

قال جولدتسيهر: (كثير من الصحابة قد حملوا صحائفهم واستخدموها لنشر تعاليم وتثقيف دوائرهم، كانت محتويات هذه الصحف تسمى متن الحديث، أولئك الذين قاموا بنشر هذه الصحف سموا بالتتابع فوجد الإسناد، هناك بيانات واسعة متوافرة حول هذه الصحف من الجيل الأول في الإسلام، لا يمكن التحقق ما إذا كانت تلك الكتب تتفق مع الواقع، أو أنها من اختراع أجيال لاحقة استخدمتها لتأمين تبرير لصحف لاحقة ضد معارضة عدائية لتدوين الحديث.) [(١)]

قلت : اعترف جولدتسيهر بوجود عدة صحف على عهد الصحابة ، ثم عاد وشكك فيها من هذه الصحف :

١. صحيفة أسماء بنت عميس [(٢)] ت (٣٨)

٢. كتاب سعد بن عبادة [(٣)] ت (١٥)

٣-صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص ت (٦٥) (الصادقة). قال جولدتسيهر في (دراسات محمدية ص ٢٣ـ ٢٤):[ومن المرجح أن تكون هي الصحيفة التي أخذ منها حفيده عمرو بن شعيب ت (١٢٠) هـ، روى ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم) عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو قال:

---

(١) دراسات محمدية ص ٢٢ – ٢٣.

(٢) قال ابن حجر في التهذيب ج١٢، ص ٤٢٧: أسماء بنت عميس الخثعمية، أخت ميمونة بنت الحارث لأمها وكانت أولاً تحت جعفر بن أبي طالب، ثم تزوجها أبو بكر، ثم علي بن أبي طالب، وولدت لهم. روت عن النبي، روى عنها ابنها عبد الله ابن جعفر، وابن ابنها القاسم بن محمد بن أبي بكر وابن أختها عبد الله بن عباس، قال ابن إسحاق: هاجرت إلى الحبشة.

(٣) قال ابن حجر في التهذيب ج٣، ص٤١٢: سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي، أبو ثابت، ويقال أبو قيس، وقال ابن سعد: كان في الجاهلية يكتب بالعربية ويحسن العوم والرمي، وقال ابن عبد البر مات بحوران من أرض الشام سنة ١٥هـ. وذكر الإمام الترمذي في كتابه الجامع ج٣، ص ٦٢٧ – كتاب الأحكام – باب رقم (١٣) باب ما جاء في اليمين مع الشاهد حديث رقم (١٣٤٣) قال ربيعة: وأخبرني ابن لسعد بن عبادة قال: وجدنا في كتاب سعد أن النبي قضى باليمين مع الشاهد.

ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان الصادقة، والوهط، فأما الصادقة فصحيفة كتبتها عن رسول الله، وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها. [١]

٤-صحيفة سمرة بن جندب[٢] ت (٦٠)

٥- كتاب ابن سبرة، وقالوا سمير أو سميرة [٣]

٦- صحيفة جابر بن عبد الله (٧٨ هـ).

٧-صحيفة سليمان اليشكري، وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله.[٤]

(١) جامع بيان العلم ج١، ص ٧٢، والمحدث الفاصل ص ٣٦٦.

(٢) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ج٤، ص ٢٠٧: سمرة بن جندب بن هلال أبو سعيد الفزاري، ويقال أبو عبد الله، ويقال أبو عبد الرحمن، ويقال أبو محمد، ويقال أبو سليمان، قال ابن إسحاق: كان حليف الأنصار. روى عن النبي، وعنه ابناه سليمان، وسعد، وكان الحسن، وابن سيرين وفضلاء أهل البصرة يثنون عليه، وقال ابن سيرين: (وفي رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير) مات بالبصرة سنة (٥٨)، (٥٩)، (٦٠).

(٣) قال ابن حجر في التهذيب ج٦، ص ١٧٣: عبد الرحمن بن سمير، ويقال ابن سميرة، ويقال ابن أبي سمرة، ويقال ابن أبي سبرة، ويقال ابن سمية، روى عن عبد الله بن عمر، وعنه عون بن أبي جحيفة. ذكره ابن حبان في الثقات روى له أبو داود حديثاً واحداً في الاستسلام للقتل. قلت: ذكره ابن منده في الصحابة من أجل رواية أوردها من طريقه لم يذكر فيها ابن عمر، لكن الحديث واحد، أرسله بعض من رواته، وقال أبو نعيم: لا يصح، وقال ابن أبي حاتم: ابن أبي سميرة.وقال أبو داود في كتابه السنن -كتاب الفتن والملاحم - باب في النهي عن السعي في الفتنة حديث رقم (٤٢٦٠) ج٤، ص ١٠٠: (هو في كتاب أبي سبرة، وقالوا سمرة، وقالوا سميرة)..

(٤) قال الترمذي في جامعه، وسمعت محمداً يقول: سليمان اليشكري، يقال إنه مات في حياة جابر بن عبد الله.. وإنما يحدث قتادة، عن صحيفة سليمان اليشكري، وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله.) جامع الترمذي -كتاب البيوع - ٧١- باب ما جاء في أرض المشترك ج٣، ص ٦٠٣-٦٠٤.

قلت : يشكك جولدتسيهر في صحة هذه الصحف، رغم اعترافه بوجودها قائلاً: (وأن الامتناع عن حفظه بشكل مكتوب مدوّن هو فقط نتيجة الاعتبارات اللاحقة.. هناك بيانات واسعة متوافرة حول هذه الصحف من الجيل الأول في الإسلام، لا يمكن التحقق ما إذا كانت تلك الصحف، أو الكتب تتفق مع الواقع، أو أنه من اختراع أجيال لاحقة، استخدمتها لتأمين تبرير لصحف لاحقة ضد معارضة عدائية. ثم شكك في بعض هذه الصحف؛ فشكك في صحيفة أسماء بنت عميس فقال: تذكر الشيعة عدداً من الكتب تعود إلى الأوقات المبكرة، ولا يوجد أساس راسخ حقيقي لصحة هذه الكتب (أولئك المتشيعون من الشيعة أكثر ميلاً من أهل السنة للإشارة إلى الكتابات القديمة والوثائق التي تتضمن تبريرات لتعاليمهم) ولهذا أنتجوا أدباً في الحديث أكثر زيفاً له دليل من أهل السنة، ولهذا تنتمي صحيفة أسماء بنت عميس المذكورة أعلاه. ورد د. سزكين على هذا التشكيك بقوله: (وينبغي أن نناقش من طرق التحمل المذكورة طريقة (الكتابة)، أو (المكاتبة) لأنها كما يبدو كانت السبب الرئيس في ظهور تصور خاطيء في الدراسات الحديثة. وبحث جولدتسيهر صحيفة أحاديث الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص ثم قال: هذه هي الصحيفة التي روى عنها ابن حفيده عمرو بن شعيب ت (١٢٠ هـ) أحاديثه ؛ ولهذا السبب لم يعترف النقاد بعد ذلك بمروياته التي ترجع إلى جد أبيه اعترافاً كاملاً. وفي هذا الرأي أحد الأسباب التي جعلت جولدتسيهر يعتقد أنه قد ظهر في وقت متأخر تحرج من حفظ الحديث بالتدوين. فكان بعض النقاد يعارضون استخدام مرويات عمرو بن شعيب لا بسبب أنه كان يروي من صحيفة، بل لأنه لم يكن يروي إلا بطريق الكتابة أو الوجادة. حتى إن المصطلحات نفسها التي عارض بها المحدثون هذا الضرب، كانت سبباً في ضروب جديدة من الفهم الخاطيء. فنحن نسمع كثيراً في كتب الحديث عن أحكام سلبية مثل (وكان سعيد بن جبير يكره كتاب الحديث)، أو (نرى أنه كتاب) وبغض النظر عن التحديد الواضح للمصطلح في كتاب علم أصول الحديث، فمن المؤكد أن أصحاب هذه الأحكام كانوا يكتبون ويؤلفون الكتب، ولم تكن مؤلفات كبار المحدثين السابقة مجهولة لديهم. وواضح أنهم كانوا يقصدون بهذه العبارات نقد الرواية عن طريق الكتاب أو الكتابة، ولم يكن هدفهم الكتاب المعروف. وبدون أن يفهم جولدتسيهر المعنى الدقيق لمصطلح (كتاب)، أو (كتابة) فقد أخطأ في تفسيره لعبارة الزهري: (كنا نكره كتاب العلم، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء فرأينا ألا نمنعه أحداً من المسلمين). وقد فهم جولدتسيهر هذا النص أن الزهري اعترف بأنه على

هذا النحو ـ قد مكن الأمويين من الحصول على ذرائع دينية تخدم مصالح أسرتهم الحاكمة. أما يوسف هورفتس فلم يكن ـ مع الأسف ـ يعرف معنى هذا المصطلح في كتب الحديث، ومع هذا فقد جعله حسه الصادق يصل إلى تصور يكاد يكون دقيقاً في موضوع الكتابة. فقد حاول أن يجد تفسيراً مناسباً لهذه العبارة معارضاً بهذا زعم جولدتسيهر.)[1]

(١) تاريخ التراث ج١، ص ١٣٩ - ١٤١.

المطلب الرابع: رأيه في طرق الرواية

قال جولدتسيهر: (ويجب أن نقول كلمات عن نظام الإجازة في الإسلام..) ثم أشار إلى ثلاث طرق منها وهي (الإجازة، والمناولة، والوجادة). [(١)]

أشار جولدتسيهر إلى طرق الرواية، وذكر ثلاثاً منها فقط، وهي (الإجازة، والمناولة، والوجادة)، ورد عليه د. سزكين قائلاً: (أما جولدتسيهر الذي أحال في هذا الصدد ـ أساساً ـ إلى المادة التي جمعها سبرنجر، فلم يعرف إلا ثلاث طرق هي (الإجازة، والمناولة، والوجادة) دون أن يتضح لديه عمرها، أو دورها في كتب الحديث.فعلينا الآن أن نبحث هذه الحقيقة بحثاً أعمق، فطرق الرواية تعود في قسم منها إلى صدر الإسلام، وعلينا أن نثبت على أساس المعلومات الواردة في المصادر التي وصلت إلينا، أنه منذ البداية لم تستخدم في النقل إلا النصوص المدونة، وأن الأسانيد تتضمن أسماء المصنفين.. وكثيراً ما نرى في مصادرنا أنه في صدر الإسلام لم تكن طرق الرواية قد تحددت، فنحن نقرأ من ذلك العصر عن طريقة (المكاتبة)، التي لم تتخذ شكلاً ثابتاً إلا في القرنين التاليين فسميت ببساطة (كتاباً)، وهنا منطلق لترجمات خاطئة. ويبدو أن الفرق بينها وبين الوجادة لم يكن واضحاً، وغالباً ما رفضها قدامى التابعين.. ونود أن نورد هنا أحد الأمثلة الكثيرة الدالة على أن المكاتبة، أو الشكل المبكر للكتاب كانت أحدى طرق التحمل المألوفة بجانب السماع والقراءة في القرن الأول.) [(٢)]

---

(١) دراسات محمدية ص ١٧٥-١٧٩

(٢) تاريخ التراث العربي المجلد الأول ج١، ص ١٢٥-١٢٧

المطلب الخامس: رأيه في التدليس

قال جولدتسيهر: (وقد كان على النقاد (الجرح والتعديل)، أن يدلوا بشهاداتهم في مسألة التدليس، وكان النقاد يرون أن التدليس لم يؤثر في جوهر الحديث، وذكر يزيد بن هارون أنه خلال إقامته في الكوفة كان كل رواة الحديث كانوا مدلسين باستثناء واحد سماه (الحاشية ١: الخطيب البغدادي)، وإذا كان هذا التقييم قاسياً فيكفي لاعتبار رجال مثل السفيانين (ابن عيينة، والثوري) (الحاشية ١: التقريب). وآخرين كانوا يعتبرون ثقاة في الحديث، وسلوكهم تقي، ومع ذلك كانوا في قائمة المدلسين) (الحاشية ١: أبو المحاسن ج ١، ص ٥٠٧، وأيضاً ابن خلدون في المقدمة ص ٢٦٣، وأمثلة على التدليس (الترمذي ج١، ص ٢٤٢، ج٢، ص ٢٦٠)[1]

قلت: يفهم من كلام جولدتسيهر السابق، الطعن في رواة الحديث بسبب التدليس ووصفهم به، حتى إن الثقات منهم لم يسلموا من ذلك، واستدل على ذلك بما ذكره يزيد بن هارون بأنَ كل رواة الكوفة مدلسون باستثناء واحد منهم، وأن كلاً من الإمامين (سفيان الثوري، وابن عيينة) وصفا بالتدليس.

(تدليس أهل الكوفة)

نقل جولدتسيهر قول يزيد بن هارون ت (٢٠٦) قال (قدمت الكوفة فما رأيت بها أحداً إلا وهو يدلس إلا مسعر بن كدام، وشريكاً)[2]

قال أبو عبد الله (الحاكم): قد ذكرت في هذه الأجناس الستة أنواع التدليس ليتأمله طالب هذا العلم فيقيس بالأقل على الأكثر، ولم أستحسن ذكر أسامي من دلس من أئمة المسلمين صيانة للحديث ورواته غير أني أدل على جملة يهتدي إليها الباحث، عن الأئمة الذين دلسوا والذين تورعوا عن التدليس، وهو(أن أهل الحجاز والحرمين، ومصر والعوالي، ليس التدليس من مذهبهم)، وكذلك (أهل خراسان، والجبال وأصبهان، وبلاد فارس، وخوزستان وما وراء النهر)، لا يعلم أحد من أئمتهم دلس، وأكثر المحدثين تدليساً (أهل الكوفة، ونفر يسير من أهل البصرة)، فأما (مدينة السلام بغداد)، فلم يذكر عن أحد من أهلها

(١) دراسات محمدية ص ٥٥- ٥٦

(٢) المصدر السابق ص ٣٦١

التدليس، إلى أبي بكر محمد بن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي، فهو أول من أحدث التدليس.[1]

وقد قسم الحافظ ابن حجر المدلسين إلى خمس مراتب هي:

١ـ من لم يوصف بذلك إلا نادراً.

٢ـ من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة.

٣ـ من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم.

٤ـ من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل.

٥ـ من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً، وقد عني المحدثون بهذا الفن، وأفرد كثير منهم أسماء المدلسين بالتصنيف، منهم الإمام ابن حجر العسقلاني في كتابه (طبقات المدلسين) وقد بلغ مجموع ما احتواه مائة واثنين وخمسين مدلساً (١٥٢)[2]

(تدليس السفيانين)

أثار جولدتسيهر قضية التدليس ليتوصل من خلالها إلى الطعن في رواة الحديث، فقال بعد أن ذكر قول يزيد بن هارون بأن كل رواة أهل الكوفة مدلسون سوى واحد، قال: (وإذا كان هذا التقييم قاسياً، فيكفي لاعتبار رجال مثل، السفيانين (ابن عيينة، والثوري) وآخرين، كانوا يعتبرون ثقاة في الحديث، وسلوكهم تقي، ومع ذلك، كانوا في قائمة المدلسين.)

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١١١

(٢) طبقات المدلسين ص ٩، منهج النقد في علوم الحديث ص ١٣٩

إن كلامه هذا يحمل في طياته طعناً مبطناً في رواة الحديث، وإن كان كلامه في الظاهر يحتمل الأمرين معاً (المدح والذم)، ترى هل أراد المدح أو أراد الذم ؟ إن كلامه موهم، وكان ينبغي عليه أن يوضح ذلك، ومما يجعل الباحث يرجح الطعن على المدح، أنه كان ينبغي عليه أن يذكر أن تدليس هؤلاء العلماء مقبول، لأسباب ذكرها العلماء.

قال ابن الصلاح: وفي الصحيحين من حديث جماعة من هذا الضرب ـ أي تدليس الإسناد ـ كالسفيانين، والأعمش، وقتادة، وهشيم، وغيرهم. [1]، وقال الخطيب البغدادي: (والتدليس على ضربين، فإن كان تدليساً عن ثقة لم يحتج أن يوقف على شيء وقبل منه، ومن كان يدلس عن غير ثقة لم يقبل منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حدثني فلان، أو سمعت، فنحن نقبل تدليس ابن عيينة ونظرائه لأنه يحيل على مليء ثقة، ولا نقبل من الأعمش تدليسه لأنه يحيل على غير مليء، والأعمش إذا سألته: عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف، وعباية بن ربعي، وابن عيينة، إذا وقفته، قال: عن ابن جريج، ومعمر، ونظرائهما، فهذا الفرق بين التدليسين» [2]

وقال ابن حجر: المرتبة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة[3].

---

(١) الباعث الحثيث ص ٥١ -٥٢

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ٣٦٢

(٣) طبقات المدلسين ص ٧

المبحث الثالث: رأيه في المصنفات الحديثية

المطلب الأول: رأيه في الكتب الستة:

تطرق جولدتسيهر في كتبه إلى التعريف بالكتب الستة وغيرها من كتب السنة، فعرف بالصحيحين، والموطأ، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه، وسنن الدارمي، ومسند بقي بن مخلد، والمستدرك على الصحيحين.

وأما عن الكتب الستة فقد شكك في اعتمادها والاعتراف بها، فزعم أن الاعتراف بها كأصول كان في القرن السابع.

قال جولدتسيهر: (ومن السهل أن يفهم أن وجهات نظرهم في النقد، ليست كوجهات النظر عندنا، تلك التي تجد لها مجالاً كبيراً، في النظر في تلك الأحاديث التي اعتبرها النقد الإسلامي صحيحة غير مشكوك فيها، ووقف حيالها لا يحرك ساكناً. ولقد كان من نتائج هذه الأعمال النقدية الاعتراف بالكتب الستة أصولاً، وكان ذلك في القرن الهجري السابع، فقد جمع فيها علماء من رجال القرن الثالث الهجري أنواعاً من الأحاديث كانت مبعثرة، رأوها أحاديث صحيحة.

وقد أصبحت هذه الكتب مراجع مجزوماً بها لسنة النبي، ويعتبر في المقام الأول منها الصحيحان: صحيح البخاري ت(٢٥٦هـ)، وصحيح مسلم ت (٢٦١ هـ)، وهما المرجعان الصحيحان لسنة الرسول.

وقد ضم إليهما كمراجع معتبرة سنن أبي داود ت (٢٧٥هـ)، وسنن النسائي ت (٣٠٣)، والترمذي ت (٢٧٩ هـ)، وابن ماجه ت (٢٧٣ هـ)، وإن تكن لاقت في ذلك الاعتراضات، وكانت كتب مالك بن أنس التي بها عادات المدينة ـ وطن السنة ـ معتبرة، ولكن ليس من جهة الحديث.وهكذا قام بجانب القرآن مراجع أخرى، وكانت لها أهمية كبرى في المعرفة، وفي الحياة الإسلامية.) [1]

وقال: (من كل إنتاج القرن الثالث حققت الكتب الستة فقط التميز الشرعي، واستخدمت هذه الكتب كمرجع لمعرفة التعاليم التقليدية عن مسألة شرعية. يقول النووي: هو صحيح في مذهب الشافعي باتفاق

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٥٠.

المصنفين (الحاشية ٤: المنشورات)، لا نستطيع أن نحدد بالدقة الإجماع على هذه الكتب:

١- الاعتبار العام لها لم يهيمن إلا في النصف الأول من القرن الرابع.

٢- في نهاية القرن الخامس، أو بداية السادس كانت أعمال الترمذي، وابن ماجه موجودة في هذه المجموعة التي أشار إليها ابن السكن في مصر ت (في مصر ٣٥٣ هـ)، ومازال عند ابن حزم شكوك حول الترمذي، وكانت هناك شكوك حول ابن ماجه بسبب الأحاديث الضعيفة في كتابه. ونحو ذلك الوقت بذلت محاولات للاعتراف بتلك المجموعتين (الترمذي، وابن ماجه) وبقيت الشكوك حول ابن ماجه قرناً آخر.) [1]

يشكك جولدتسيهر في اعتماد الكتب الستة والاعتراف بها كأصول وأمهات ودواوين للحديث النبوي، وادعى بأن الاعتراف العام بهذه الكتب كان في منتصف القرن الرابع، أو نهاية القرن الخامس، أو بداية القرن السادس، وتم الاتفاق على اعتمادها والاعتراف بها بشكل قطعي في القرن الهجري السابع. وطعن في كل من كتابي (جامع الترمذي، وسنن ابن ماجه)، أما طعنه في جامع الترمذي فلعدم معرفة ابن حزم به، وأما طعنه في سنن ابن ماجه فلاشتماله على كثير من الأحاديث الضعيفة.

قلت في الرد على هذه الشبهة:

١- مرّ تدوين الحديث وجمعه بثلاث مراحل، مرحلة الكتابة في الصحف، ثم التدوين الرسمي له، ثم مرحلة ظهور المصنفات الحديثية كالموطأ، وكان هذا في منتصف القرن الثاني للهجرة، ثم ظهرت كتب الجوامع والمسانيد في القرن الثالث للهجرة، فظهرت كتب المسانيد والصحاح، كمسند الإمام أحمد، (وصحيحي البخاري، ومسلم، وكتب السنن (ككتاب سنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه)، وجامع الإمام الترمذي.

٢- إن الاعتراف بالكتب الستة (الصحيحين، وجامع الترمذي، والسنن الأربع)، لم يقع في القرنين الخامس أو السادس الهجريين، بل كان الاعتراف بها في القرن الثالث الهجري، ولا أدل على ذلك من أن

---

(١) دراسات محمدية ص ٢٣٩- ٢٤١.

بعضهم أو كثيراً منهم قد عرض كتبه على بعض شيوخه فاستحسنوها وأقروها، وبعضها وقع الاتفاق والإجماع على قبولها. قال الإمام النووي: (اتفق العلماء ـ رحمهم الله ـ على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز (الصحيحان) البخاري ومسلم، وتلقتها الأمة بالقبول، وكتاب البخاري وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة.) [1]، وقال مكي بن عبدان ـ أحد حفاظ نيسابور ـ سمعت مسلماً يقول: (عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكلما أشار أن له علة تركته، وكلما قال إنه: صحيح، وليس له علة خرّجته.) [2]

وهذا الإمام أبو داود لمّا صنف كتابه (السنن) قديماً عرضه على أحمد بن حنبل ت (٢٤١ هـ) فاستجاده واستحسنه. [3]، وقال الإمام الترمذي: (صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به.) [4]، وقال أبو الفضل طاهر بن محمد المقدسي: (سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه فقلت إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم) [5]، وقال ابن ماجه: (عرضت هذه السنن على أبي زرعة فنظر فيه وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت الجوامع أو أكثرها، ثم قال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً، مما في إسناده ضعف.) [6]

فمن هذه النصوص السابقة يتبين أن هذه الكتب ـ الكتب الستة ـ كان معترفاً بها في القرن الهجري الثالث، وأن مصنفيها عرضوها على شيوخهم فاستحسنوها وأشادوا بها، وأنها لاقت قبولاً واستحساناً عندهم.

قال الحافظ الذهبي: قال الحافظ السلفي: (الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب، وهذا محمول منه على ما سكتوا عن توهينه.) [7]

---

(١) مقدمة شرح صحيح مسلم ص١٤، قواعدالتحديث ص ٢٤١.

(٢) مقدمة شرح صحيح مسلم ج١، ص ١٥.

(٣) تهذيب التهذيب ج٤، ص ١٥١.

(٤) المصدر السابق ج٩، ص٣٤٥.

(٥) شروط الأئمة الستة ص ٢٦، وتهذيب الكمال ج١، ص ١٧٢.

(٦) تذكرة الحفاظ ج٢، ص٦٣٦، تاريخ الإسلام ج٢٠، ص ٤٦٢.

٣-مما يدل على الاهتمام بهذه الكتب والاعتراف بها ما لاقته من عناية من قبل العلماء في القرنين الرابع والخامس الهجريين، والقرنين السادس والسابع الهجريين أيضاً، حيث ظهرت مصنفات تعنى برجالها بدء من ابن عساكر (٤٩٩هـ ـ ٥٧١هـ) في كتابه (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل) الذي ترجم فيه لشيوخ أصحاب الكتب الستة، ومروراً بالحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (٥٤٤ هـ ـ ٦٠٠ هـ) في كتابه (الكمال في أسماء الرجال) ترجم فيه لرجال الكتب الستة، وانتهاء بالحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤هـ ـ ٧٤٢ هـ) في كتابه (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) هذب فيه كتاب (الكمال في أسماء الرجال)، ثم توالت بعده الكتب في اختصار هذا الكتاب وتهذيبه ككتابي الإمام الذهبي (٦٧٣هـ ـ ٧٤٨ هـ) (تذهيب التهذيب، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة)، وكتاب (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣هـ ـ ٨٥٢هـ). وظهرت مصنفات عنيت بمتون الكتب الستة وألفاظها، كأطراف الصحيحين للحميدي، جمع فيه أطراف أحاديث الصحيحين (البخاري، ومسلم)،) والكتب التي جمعت أطراف الكتب الخمسة، أو الكتب الستة، أو رتبت أحاديثها ككتاب (التجريد للصحاح والسنن) لأبي الحسن رزين بن معاوية العبدري السرقسطي الأندلسي ت(٥٣٥هـ) حيث جمع فيه بين كتاب (الموطأ) والكتب الخمسة (البخاري، ومسلم، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن أبي داود)، وكتاب (أبي السعادات المعروف بابن الأثير الجزري ت (٦٠٦هـ) في كتابه (جامع الأصول في أحاديث الرسول) جمع فيه بين هذه الكتب الستة مرتباً لها على الأبواب شارحاً للغريب.[1]، قال ابن الأثير الجزري ـ رحمه الله ـ: (ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة لم أجدها في الأصول التي قرأتها وسمعتها ونقلت منها، وذلك لاختلاف النسخ والطرق، ورأيته قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري، فذكر بعضها، وحذف بعضها. فناجتني نفسي أن أهذب كتابه، وأرتب أبوابه، وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول، وأتبعه شرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى وغير ذلك مما يزيده إيضاحاً وبياناً[2]

---

(١) مقدمة كتاب جامع الأصول من أحاديث الرسول ص٥٠، ٥١.

(٢) جامع الأصول ص ٥٠، وكتاب (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) للحافظ جمال الدين أبي الحجاج المزي (ت٧٤٢هـ) جمع فيه أحاديث الكتب الستة وغيرها، مرتباً لها على الأطراف – أي أول لفظة في الحديث – وعلى المسانيد. أنظر تحفة الأشراف ج١، ص٣.

٤- اشتهر بين العلماء أن هذه الكتب ـ الكتب الستة ـ دواوين الإسلام وقواعد الدين، حكي أن سعيد بن السكن اجتمع إليه قوم من أصحاب الحديث، فقالوا له: إن الكتب في الحديث قد كثرت علينا، فلو دلنا الشيخ على شيء نقتصر عليه منها. فسكت عنهم، ودخل إلى بيته، فأخرج أربع رزم، فوضع بعضها على بعض، فقال هذه قواعد الإسلام: كتاب البخاري، وكتاب مسلم، وكتاب أبي داود، وكتاب النسائي.[1] وقال الإمام النووي: (أول مصنف في الصحيح المجرد، صحيح البخاري، ثم مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن، والصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير أعني الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي.)[2]، وقال الحافظ المزي في مقدمة كتابه (تحفة الأشراف): أما بعد، فإني قد عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب - إن شاء الله - أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام وهي:(صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع أبي عيسى الترمذي، وسنن أبي عبد الرحمن النسائي، وسنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني.)[3]

٥- أما سبب اشتهارها ورواجها وتقديمها على غيرها من كتب الحديث ككتب الجوامع أو المسانيد، فنظراً لتلقي الأمة قبول بعضها كالصحيحن، أو تحريهم شروط الصحة فيما وضعوا في كتبهم، ومراعاتهم لحسن الترتيب والتبويب.قال أبو سليمان الخطابي: (وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم، وأمهات السنن، وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدما سبقه إليه، ولا متأخراً لحقه فيه.)[4]، وقال ابن الأثير: (وكتابه ـ أي الترمذي ـ هذا أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيباً وأقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث والحسن والغريب.)[5]

وأما كتاب السنن للإمام النسائي فقد قيل إن له شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم، يقول الإمام ابن الأثير الجزري: (وسأله بعض الأمراء عن كتابه (السنن الكبرى) أكله صحيح؟ فقال: لا، قال: فاكتب

(١) تهذيب الكمال ج١، ص ١٦٧.

(٢) تدريب الراوي ج ١، ص ٨٨، ٩٩.

(٣) تحفة الأشراف ج١، ص ٣.

(٤) تهذيب الكمال ج١، ص ١٧٠.

(٥) جامع الأصول ج١، ص٥٣، والحطة ص ٣٧٢.

لنا الصحيح منه مجرداً، فصنع (المجتبى) من السنن لخص فيه الصغيرة، ترك كل حديث أورده في الكبيرة مما تكلم في إسناده بالتعليل وسماه (المجتبى)، وإذا أطلق أهل الحديث على أن النسائي روى حديثاً فإنما يريدون (المجتبى) لا (السنن الكبرى) وهي أحدى الكتب الستة. قال البقاعي في شرح الألفية عن ابن كثير: إن في النسائي رجالاً مجهولين، إما عيناً أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة.) [١]

وقال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: (رأيت على ظهر جزء قديم بالري حكاية كتبها أبو حاتم الحافظ المعروف بخاموش - يعني أحمد بن الحسن بن محمد بن خاموش الرازي الواعظ- قال أبو زرعة الرازي: طالعت كتاب أبي عبد الله ابن ماجه فلم أجد فيه إلا قدراً يسيراً مما فيه شيء، وذكر قريب بضعة عشر أو كلاماً هذا معناه.) [٢]

وأما عن تقديمها على غيرها من الجوامع والمسانيد فقد قال الإمام النووي: (وأما مسند أحمد بن حنبل، وأبي داود الطيالسي وغيرهما من المسانيد، فلا تلتحق بالأصول الخمسة وما أشبهها في الاحتجاج بها والركون إلى ما فيها.) [٣]، قال أبو سليمان الخطابي: (وكان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود الجوامع والمسانيد ونحوهما، فتجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخباراً وقصصاً ومواعظ وآداباً. فأما السنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها ولم يقدر على تحصيلها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود، ولذلك حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل العجب.) [٤]، يقول د. عمر فلاته: (وقد اختلف العلماء في اعتبار سنن ابن ماجه من كتب أصول السنة أولاً، فذهب جماعة إلى عدم اعتباره، منهم الحازمي إذ لم يورده في كتابه شروط الأئمة الخمسة علماً بأنه اعتمد في كثير من كتابه على ابن طاهر المقدسي، الذي ألحق كتابه بالأصول الخمسة، فتركه على سبيل التعمد لا عن جهل، فاقتصر في كتابه على شروط الأئمة الخمسة. ومنهم ابن الأثيرجعل الأصل السادس هو موطأ الإمام مالك كما هو صنيعه في كتاب جامع الأصول، ورأى بعضهم استبدال

---

(١) جامع الأصول ج١، ص٥٣، والحطة ص ٣٩٦- ٣٩٧.

(٢) شروط الأئمة الستة ص ٢٤، تهذيب الكمال ج١، ص ١٧٣.

(٣) تدريب الراوي ج١، ص ١٧١-١٧٢.

(٤) تهذيب الكمال ج١، ص١٧٢.

كتاب ابن ماجه بسنن الدارمي. والذي يظهر لي والله أعلم أن أول من ألحق سنن ابن ماجه بكتب الأصول هو أبو الفضل ابن طاهر المقدسي في كتابه شروط الأئمة الستة، ثم تبعه الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه الكمال، فكل من جاء بعدهما سار على نهجهما حيث إن الأمر أصبح مفروضاً)[1] ، وقد علل الإمام ابن حجر العسقلاني تقديم سنن ابن ماجه على الموطأ فقال: (وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عد الموطأ إلى عد ابن ماجه لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جداً بخلاف ابن ماجه فإن زياداته أضعاف زيادات الموطأ، فأرادوا بضم كتاب ابن ماجه إلى الكتب الخمسة تكثير عدد الأحاديث المرفوعة)[2] . بالإضافة إلى أن الموطأ لم يكن في الحديث المجرد بل جمع إلى ذلك الفقه.

٦-أما طعنه في الإمام الترمذي وكتابه الجامع، فقد اعتمد على تجهيل ابن حزم له قال جولدتسيهر: (وما زال عند ابن حزم شكوك حول الترمذي.. ونحو ذلك الوقت بذلت محاولات للاعتراف بتلك المجموعتين (الترمذي، وابن ماجه)، وبقيت الشكوك حول ابن ماجه قرناً آخر.)

يشكك جولدتسيهر في الإمام الترمذي وكتابه (الجامع)، بناء على قول الإمام ابن حزم في كتابه (الإيصال) [3] قال: (محمد بن عيسى مجهول) [4]. لقد رد بعض العلماء على تجهيل ابن حزم للإمام الترمذي، ومنهم من التمس له العذر بأنه لم يعرفه ولم يطلع على كتبه بسبب أن كتاب الجامع للإمام الترمذي لم يدخل بلاد الأندلس إلا بعد موته. وممن ذهب إلى هذا الإمام الذهبي، والشيخ أحمد شاكر، يقول الإمام الذهبي: (ولا التفات إلى قول أبي محمد ابن حزم فيه، في الفرائض من كتاب الإيصال: إنه مجهول، فإنه ما

---

(١) الوضع في الحديث ج٢، ص ١٧٠.

(٢) النكت على ابن الصلاح ج١، ص٨٣.

(٣) هو كتاب (الإيصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام والحلال والحرام والسنة والإجماع) للإمام ابن حزم، أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم، والحجة لكل قول، وهو كتاب كبير جداً، قال ابن العربي: صحبت ابن حزم سبعة أعوام وسمعت منه جميع مصنفاته سوى المجلد الأخير من كتاب (الفصل) وقرأنا عليه من كتاب (الإيصال) سبع مجلدات في سنة ست وخمسين، وهو أربعة وعشرون مجلداً، تذكرة الحفاظ ج ٣، ص ١١٤٦-١١٥١.

(٤) تاريخ الإسلام ج٢٠، ص ٤٦١، وميزان الاعتدال ج ٣، ص ٦٧٨، البداية والنهاية ج١١، ص ٧٧، وتهذيب التهذيب ج٩، ٣٤٥.

عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له.)[1]، وقال أيضاً: (فقال ـ أي ابن حزم ـ: بل أولى الكتب بالتعظيم صحيحا (البخاري ومسلم) وصحيح ابن السكن، ومنتقى ابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ، ثم بعدها كتاب أبي دواد، وكتاب النسائي، والمصنف لقاسم بن أصبغ، ومصنف أبي جعفر. قلت ـ أي الذهبي ـ: ما ذكر سنن ابن ماجه، ولا جامع أبي عيسى فإنه ما رآهما، ولا أدخلا إلى الأندلس إلا بعد موته.)[2]، وقال الشيخ أحمد محمد شاكر ـ معقباً على كلام الحافظ ابن حجر ـ: (وأنا أظن أن هذا تحامل شديد من الحافظ ابن حجر على ابن حزم، ولعله لم يعرف الترمذي ولا كتابه، بل لعل الحافظ الذهبي أخطأ نظره حين نقل ما نقل من كتاب الإيصال، وما أظن ابن حجر رأى الكتاب الإيصال ونقل منه، وإنما أرجح أنه نقل من الذهبي.)[3] وذهب (ابن القطان، وابن كثير، وابن حجر، ود. نور الدين العتر) إلى القول بأن ابن حزم أطلق هذا الحكم في كثير من المشهورين، وهي عادة ابن حزم. قال أبو الفتح اليعمري: (قال أبو الحسن القطان في (بيان الوهم والإيهام) عقيب قول ابن حزم: هذا كلام من لم يبحث عنه، وقد شهد له بالإمامة والشهرة الدارقطني، والحاكم. وذكره أيضاً الأمير أبو نصر الفرضي، والخطابي)[4] وقال الإمام ابن كثير: (وجهالة ابن حزم] لأبي عيسى الترمذي لا تضره حيث قال في محلاه: (ومن محمد بن عيسى بن سورة؟) فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ، وكيف يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل)[5] وقال الإمام ابن حجر العسقلاني: (وأما ابن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع فقال في كتاب الفرائض من (الإيصال): (محمد بن عيسى مجهول) ولا يقول قائل ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبي العباس الأصم

---

(١) ميزان الاعتدال ج٣، ص٦٧٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ج١٨، ص٢٠٢.

(٣) مقدمة جامع الترمذي ج١، ص ٨٥- ٨٦.

(٤) تاريخ الإسلام ج٢٠، ص ٤٦١، وعلم علل الحديث من خلال كتاب (الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) ج١، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٥) البداية والنهاية ج ١١، ص ٧٧.

وغيرهم، والعجب أن الحافظ ابن الفرضي ذكره في كتابه (المؤتلف والمختلف) ونبه على قدره فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه)[1] ، يقول الأستاذ د. نور الدين العتر: (وقد حاول بعض علماء العصر- يقصد الشيخ أحمد شاكر- الدفاع عن ابن حزم بأنه:

أ- لعل الذهبي قد أخطأ نظره في قراءته كتاب ابن حزم المذكور فأخطأ في النقل.

ب- وادعى أن ابن حجر- على ما يظن -نقل عن الذهبي واعتمد عليه، ولم يقرأ كتاب الإيصال. وهذه محاولة في الدفاع قائمة على تشكيك باطل وذلك:

١- لأنه قد عرف احتياط المحدثين، وخاصة كبار حفاظهم كالذهبي فدعوى خطأ النظر، ناشئة عن ضعف النظر.

٢- إن عبارة ابن حجر مغايرة للفظ الذهبي، فالظاهر أنه نقل من أصل الكتاب.

٣- هب الذهبي أخطأ نظره، فما تقول في نقل ابن كثير عن المحلى لابن حزم؟

الحقيقة أن هذا تسرع من ابن حزم، وعدم مبالاته في الزراية على العلماء، وكتبه فيها الكثير من ذلك)[2] .

بعد هذا العرض لأقوال العلماء في هذه المسألة أرجح ما ذهب إليه الإمام الذهبي، وهو أن كتب الإمام الترمذي لم تدخل بلاد الأندلس إلا بعد موت ابن حزم. وأن ابن حزم اطلق هذا الحكم في حق كثير من الأئمة الثقات المشهورين منهم (أبو العباس الأصم، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبو القاسم البغوي) وغيرهم، قال ابن حزمفي المحلى ج٩، ص ٢٩٦ : (وفيه (وأقرأهم أبي) قال أبو محمد: هذه أسانيد مظلمة؛ لأن أحمد بن أبي عمران، وأبا حامد بن حسنويه مجهولان، وإسماعيل الصفار[3] مثلهم)

---

(١) تهذيب التهذيب ج٩، ٣٤٥.

(٢) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص ٣٢.

(٣) إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح الصفار، الثقة الإمام النحوي المشهور، حدث عن الحسن بن عرفة، روى عنه الدارقطني، وابن منده، والحاكم، ووثقوه. ولم يعرفه ابن حزم فقال في المحلى:[إنه مجهول]، وهذا هو رمز ابن حزم يلزم منه أن لايقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم:[لا نعرفه، أو لانعرف حاله وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف =

وقال أيضاً: (وقال بعضهم: قد روى هذا الخبر عبد الباقي بن قانع، عن أحمد بن مسلم، عن محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن قتادة، عن عبد الرحمن بن سلمة، عن عمه، قال: أتيت النبي يعني في عاشوراء..) وأحمد بن علي بن مسلم مجهول [(1)] قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: (ومن أولئك المجهولين الذين جهلهم ابن حزم: ابن ماجه (صاحب السنن) فقد كان ابن حزم يجهله ويجهل كتابه، كما سمعته من شيخنا الكوثري - رحمه الله تعالى - غير مرة، وقلت له مرة، لعل ابن حزم حين يقول في الترمذي (من أبو عيسى ؟) يريد أنه لا يعتد به، لا جهالة عينه عنده، وكذلك قوله في ابن ماجه ؟ فكان جواب الشيخ لي: ما رأى ابن حزم (سنن الترمذي) ولا (سنن ابن ماجه). ويشهد لما قاله شيخنا الكوثري، أن ابن حزم سئل عن أجل المصنفات في الحديث الشريف، فذكرها مرتبة بحسب علمه ورأيه فيها، كما ترى ذلك في ترجمته عند الذهبي. قال عبد الفتاح: (وقع لابن حزم - رحمه الله تعالى - ألوان من تجهيل من لم يعرفهم ! فجهل بعض الصحابة، وضعف بعض الصحابة، وجهل بعض التابعين وتابعيهم، وجهل بعض الحفاظ المعروفين،

=مات الصفار سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة. لسان الميزان ج١، ١٨٠.

(١) هو الحافظ الإمام أبو العباس أحمد بن علي بن مسلم الأبّار، محدث بغداد. قال الخطيب: كان ثقة حافظاً حسن المذهب مات سنة تسعين ومائتين. طبقات الحفاظ- السيوطي ص (٢٤٨)، الأبار: بفتح الألف وتشديد الباء الموحدة وفي آخرهما الراء نسبة إلى عمل الإبر، وهي جمع إبرة يخاط بها الثياب. انظر اللباب في تهذيب الأنساب ج ١، ص ٢٣، وترجم له ابن حجر في لسان الميزان ج١، ص٩٢ قال: (أحمد بن علي الخيوطي، وهذا رجل من كبار الحفاظ وهو المعروف بالأبّار سمع منه دعلج، والنجار، والصفار، قال الخطيب: كان ثقة حافظاً متقناً حسن المذهب، قال ابن ماكولا: الخيوطي بضم المعجمة والتحتانية أحمد بن علي بن مسلم يعرف بالخيوطي) وقال في لسان الميزان ج١، ص ٩٥: (أحمد بن علي بن أسلم، قال ابن حزم(مجهول)، وهو الأبّار الحافظ المتقدم، وهذه عادة ابن حزم إذا لم يعرف الراوي يجهله ولو عبر بقوله: (لا أعرفه لكان أنصف، ولكن التوفيق عزيز). قال الشيخ أحمد شاكر: وقع اسمه في لسان الميزان (أحمد بن علي بن أسلم) وهو خطأ إما من الناسخ وإما من الطبع، والصواب (ابن مسلم). كتابه المحلى - كتاب الصيام - مَسْأَلَةٌ نَسِيَ أَنْ يَنْوِيَ مِنْ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ ج٦، ص١٦٨: (وَأَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُسْلِمٍ مَجْهُولٌ.)

وبعض الرواة غير المجهولين، وأسوق هنا ما وقفت عليه من ذلك، إضافة إلى ما سبق ذكرهم.....)[1]

المطلب الثاني: رأيه في الموطأ

قال جولدتسيهر: (لم يكن مالك (كما سنرى) المعلم الحجازي الكبير قادراً على كتابة كتاب فقهي دون رأي إذ كان عليه أن يتجنب التزويرات وقد ذكر ربيعة بن فروخ كمثال بارز، وقد أخذ بعضاً من أحاديثه وتعاليمه، وقد بين مالك قيمة ربيعة عندما قال: (مات الفقه بموت ربيعة.) وبقي مالك وفياً للمدرسة الحجازية، أكثر من تقديره للأحاديث المخترعة للمبدأ الجديد[2] وحتى بالنسبة لمالك بن أنس فإن الاستخدام العملي هو الاعتبار الأول، ثم هو يهتم بالرجال اهتماماً قليلاً.[3] ولم ينل موطأ مالك قيمته، وباستثناء المدارس المغربية، لم يكن لهذا العمل مكان ضمن الكتب الستة، إنه عمل تشريعي، ولم يكن غرضه جمع الأحاديث الصحيحة، ولكن لبيان الشرع والمناسك، الممارسة الدينية بالإجماع، المميز في المدينة والسنة السائدة في المدينة.[4] وكانت كتب مالك بن أنس التي بها عادات ـ المدينة ـ وطن السنة معتبرة ولكن ليس من جهة الحديث.[5] وباعتبار الروايات للموطأ المختلفة هناك شك بأن مالكاً قد عمل نصاً ثابتاً. وفي هذه الحال فإن نسختين من نفس الكتاب لا يمكن أن تكونا مختلفتين تماماً، ويميل المرء إلى الاعتقاد بالتقارير التي تبين أن مالكاً أثبت نسبة نصوص الموطأ له. يقرأ النص من النسخ لتلاميذ مالك الذي يستمع ويقدم تصحيحات ثم يعطي الإذن لنشر النص كأنه منه.)[6]

زعم جولدتسيهر بأن كتاب الموطأ كتاب فقه، وأن الإمام مالكاً قدم فيه الرأي على الحديث، فروى فيه عن شيخه ربيعة الرأي، وقدم عمل أهل المدينة على الأحاديث؛ لأنها لم تكن جديرة بالثقة، لظهور الكذب فيها بسبب الخلافات المذهبية. وأن غرضه من كتابه الفقه بالدرجة الأولى، ولذلك لم تكن له مكانة بين

(١) الرفع والتكميل ص ٢٩٦.

(٢) دراسات محمدية ص٨٣.

(٣) المصدر السابق ص١٣٥.

(٤) المصدر السابق ص ١٩٨.

(٥) العقيدة والشريعة ٥٠.

(٦) دراسات محمدية ص ٢٠٥.

الكتب الستة، وأشار إلى أسباب الاختلافات في رواية الموطأ. وأنه ناشيء عن تساهله في الإجازة. قلت في الرد على هذه الشبهات:

١- إن ما زعمه جولدتسيهر بأن مالكاً لم يكن محدثاً، ولم يكن كتابه كتاب حديث بل هو كتاب فقه، يدل إما على جهله بعلم الحديث، أو تجاهله لذلك ، فمن المعروف بأن الإمام مالكاً كان محدثاً وفقيهاً، كما شهد له بذلك الأئمة، قال الإمام الذهبي: (مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبد الله، المدني الفقيه، طلب العلم وهو حدث، بعيد موت القاسم وسالم، أخذ عن نافع، وسعيد المقبري، وابن المنكدر، والزهري، حدث عنه من شيوخه الزهري، ويحيى بن أبي كثير، ومن أقرانه معمر، وابن جريج، وأبو حنيفة، والليث، والوليد بن مسلم، مات سنة تسع وسبعين)[1]، وأما عن إمامته في الحديث، فقد شهد له بذلك أئمة الجرح والتعديل منهم يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وابن مهدي، وغيرهم، قال يحيى القطان: (ما في القوم أصح حديثاً من مالك كان إماماً في الحديث)، وذكر الإمام أحمد بن حنبل مالكاً فقال: (هو إمام في الحديث وفي الفقه، وقد كان إماماً في نقد الرجال، حافظاً مجوداً متقناً)، وقال عبد الرحمن بن مهدي: (لا أقدم على مالك في صحة الحديث أحداً)، وقال أبو العباس السراج: (سمعت البخاري يقول: (أصح الأسانيد مالك، عن نافع، عن ابن عمر)، وقال معن: (كان مالك يتقي في حديث رسول الله الباء والتاء ونحوهما]، وقال مالك: (ربما جلس إلينا الشيخ فيحدث جلَ نهاره ما نأخذ عنه حديثاً واحداً، وما بنا أن نتهمه ولكن لم يكن من أهل الحديث.)[2]

وقد ذكر الإمام ابن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه (الجرح والتعديل)، أبواباً في ذكر إمامة الإمام مالك في الحديث والآثار فقال: (باب ما ذكر من صحة حديث مالك، وعلمه بالآثار)، وباب (ما ذكر من معرفة مالك برواة الآثار وناقلتهم)، وباب (ما ذكر من إمامة مالك بن أنس في العلم) نقل فيها أقوال الأئمة في إمامته في الحديث، منها قال عبد الرحمن بن مهدي: (أئمة الناس في زماننا أربعة:سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة.) وقال علي بن المديني: (كان مالك صحيح

---

(١) سير أعلام النبلاء ج ٧، ٣٦١، تقريب التهذيب ج٢، ص٢٢٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ج ٧، ص ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٩١، ٣٩٨، ٤٠١.

الحديث)، وقال الشافعي: (إذا جاء الحديث فمالك النجم)، وقال الشافعي: (إذا جاء الحديث عن مالك فشد به)، وقال: (مالك بن أنس ثقة، إمام الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري، وإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز حكم لمالك، ومالك نقي الحديث، وهو أنقى حديثاً من الثوري، والأوزاعي)

وقال الإمام أحمد بن حنبل: (كان مالك بن أنس من أثبت الناس في الحديث، ولاتبالي أن تسأل عن رجل روى عنه مالك بن أنس، ولا سيما مدني)، وقال يحيى بن معين: أتريد أن تسأل عن رجال مالك؟ كل من حدث عنه ثقة إلا رجلاً أو رجلين)[1]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: (سفيان الثوري إمام في الحديث، وليس إماماً في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس إماماً في الحديث، ومالك بن أنس إمام فيهما جميعاً)[2]، ولا ننسى علو إسناده، وأنه من أصح الأسانيد (مالك، عن نافع، عن ابن عمر)، وهو ما يسمى عند المحدثين بسلسلة الذهب، وانتقائه للرجال الذين يخرج عنهم في كتابه، وأنه كان يقدم الأسانيد المدنية فقد قال الرشيد لمالك: لم نر في كتابك ذكراً لعلي، وابن عباس؟ فقال: لم يكونا ببلدي، ولم ألق رجالهما.[3]. ومما يدل على حفظه فقد جاء أنه روى مائة ألف حديث، جمع منها في الموطأ عشرة آلاف حديث، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة، ويختبرها بالآثار، حتى رجعت إلى خمسمائة.[4] قال مالك: (ساء حفظ الناس، لقد كنت آتي سعيد بن المسيب، وعروة، والقاسم، وأبا سلمة، وحميداً، وسالماً ـ وعد جماعة ـ فأدور عليهم أسمع من كل واحد الخمسين حديثاً إلى المائة، ثم أنصرف، وقد حفظته كله من غير أن أخلط حديث هذا بحديث هذا)[5]

٢-أما أن كتابه ليس بكتاب حديث؛ لترتيبه كتابه على أبواب الفقه وذكره لآراء الصحابة والتابعين فهذا لايخرجه عن أن يكون كتاب حديث كما صنع الترمذي وغيره، ولايلزم من ذكر رأي الصحابي أو التابعي أن يخرج الكتاب عن كتب الحديث؛ خصوصاً عند من يرى إطلاق الحديث على كل ما أثر عن الرسول، أو

---

(١) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ج ١، ص١٠، ١٤، ١٦، ٢٣، ٣٠.

(٢) تنوير الحوالك ج١، ص ٤.

(٣) أوجز المسالك ج١، ص ٢٥، والفكر المنهجي عند المحدثين ص ١١١ – ١١٨.

(٤) الحطة ص ٢٤، وأوجز المسالك ج١، ص ٤٢.

(٥) أوجز المسالك إلى موطأ مالك ج١، ٢٥.

الصحابة، أو التابعين.[1]

٣-أما عن إمامته في الحديث فقد تقدمت الإشارة إلى ذلك، وأما عن إمامته في الفقه فقد ظهرت من خلال مزجه بين الحديث والفقه، واستنباطه بعض القواعد الفقهية من أقوال الأئمة كقوله (السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا)، وأنه كان كثيراً ما يذكر في الباب المسائل الفقهية المناسبة دون خبر أو أثر. مثال على ذلك قوله في موطئه: (أنه سمع غير واحد من علمائهم يقولون: لم يكن في الفطر والأضحى نداء ولا إقامة على عهد رسول الله ﷺ إلى اليوم. قال مالك: وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا.)[2]

يقول د. همام سعيد: (إن الموطأ كتاب البيئة الحديثية أكثر مما هو كتاب المعرفة الحديثية، أو هو كتاب الثقافة الحديثية؛ لأن الثقافة لا تقتصر على المعارف بل تحتوي على عناصر نفسية وبيئية.)[3]

٤-أما روايته عن شيخه (ربيعة) المعروف بربيعة الرأي فقد زعم ـ جولدتسيهر ـ أن مالكاً روى عنه في موطئه، تجنباً منه للأحاديث المخترعة؛ وهو زعم مردود فربيعة كان محدثاً وفقيهاً قال ابن حجر: (ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي، مولاهم، أبو عثمان المدني المعروف بربيعة الرأي، روى عن أنس، والسائب بن يزيد، والقاسم بن محمد، وروى عنه يحيى بن سعيد، ومالك وشعبة، والسفيانان، قال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت أحد مفتي المدينة، وقال مصعب الزبيري: أدرك بعض الصحابة والأكابر من التابعين، وكان صاحب الفتوى بالمدينة، وعنه أخذ مالك. وقال عبد العزيز بن أبي سلمة: يا أهل العراق تقولون ربيعة الرأي، والله ما رأيت أحداً أحفظ لسنة منه. وكان كثير الحديث، وكانوا يتقونه لموضع الرأي، وقال أبو داود، قال أحمد: وأيش عند ربيعة من الرأي.)[4]

٥-أما تقديمه لعمل أهل المدينة على غيره من الأدلة، فيقول الشيخ العلامة محمد أبو زهرة ـ رحمه الله: (ولننتقل إلى المسألة التي أثارها مالك واستمسك بها أشد الاستمساك، وهي مسألة (عمل أهل المدينة)، فقد

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع ص ٤٣٦- ٤٣٧.

(٢) الاستذكار كتاب العيدين ـ باب العمل في غسل العيدين والنداء فيهما والإقامة ج٢، ص ٣٧٧.

(٣) الفكر المنهجي عند المحدثين ص ١١١ – ١١٨.

(٤) تهذيب التهذيب ج٣، ص ٢٢٣ – ٢٢٤.

أخذ بعلمهم؛ لأن الناس تبع لأهل المدينة، وبها نزل القرآن، كما جاء في رسالة مالك إلى الليث، ورد الليث عليه، وقد كانت هذه المسألة مثار جدل كبير بين فقهاء هذا العصر، ولقد ذكر ابن القيم أن أخذ مالك بعمل أهل المدينة لم يكن منه إلزاماً لغيرهم، من أهل الأمصار ولا على أنه حجة في الدين لا تصح مخالفته بحال بل على أنه اختيار منه. قال في أعلام الموقعين: (ومالك نفسه منع من حمل الناس على العمل بمذهبه، وقد عزم عليه، وقال: (قد تفرق أصحاب رسول الله ﷺ في البلاد، وصار عند كل طائفة منهم علم ليس عند غيرهم، وهذا يدل على أن عمل أهل المدينة ليس عنده حجة لازمة لجميع الأمة، وإنما هو اختيار منه لما رأى عليه العمل، ولم يقل قط في موطئه ولا غيره لا يجوز العمل بغيره، بل هو يخبر إخباراً مجرداً أن هذا عمل أهل بلده، وادعى إجماع أهل المدينة في نيف وأربعين مسألة، ثم هي على ثلاثة أنواع:

أ- لا يعلم أن أهل المدينة خالفهم فيه غيرهم.

ب- ما خالف فيه أهل المدينة غيرهم، وإن لم يعلم اختلافهم فيه.

ت- ما فيه الخلاف بين أهل المدينة أنفسهم.

ومن ورعه أنه لم يقل إن هذا إجماع الأمة التي لا يحل خلافه، وقد جعل القسم الأول، مقدماً على الحديث الصحيح، وجعل القسم الثاني مقدماً على خبر الواحد، وذلك في الأمور النقلية، أي الأمور التي لا تكون بالاجتهاد) [1].

٦- أما إعماله للعقل والرأي في الفقه والاستنباط فقد علق الشيخ أبو زهرة ـ رحمه الله ـ قائلاً: (يجب أن نقرر هنا أن مالكاً وفقهاء الحجاز قد كانوا يكثرون من الرأي وإن لم يكونوا فيه كأهل العراق، وكانوا كما يقرره الشاطبي وغيره، يردون بعض الأحاديث لمعارضتها القرآن الكريم، أو لحديث آخر، أو لأصل كلي علم من تتبع أحكام الشريعة، ولقد عقد الشاطبي في الموافقات فصلاً قيماً ذكر فيه أن عائشة وابن عباس، وعمر بن الخطاب ردوا أحاديث لمخالفتها بعض الأصول الإسلامية كقاعدة رفع الحرج. وذكر أن مالكاً اعتمد ذلك الأصل وهو رد الحديث إذا خالف القرآن، أو القطعي، أو الأصل العام. ويستفاد من ذلك النقل أن فقهاء الحجاز كانوا يردون بعض الأحاديث ويضعفونها إذا خالفت أصلاً إسلامياً استفاض

---

(١) الشافعي (حياته وعصره) ص٧٣- ٧٤.

عندهم، وهذا مالك مع أخذه بالأحاديث المرسلة، والآثار المنقطعة يخالف الحديث إن خالف قاعدة معلومة من الكتاب أو السنة، وإنما يأخذون بالحديث ويغلبونه على الرأي إذا لم تكن ثمة قاعدة.)[1]

٧-أما قوله بأن الموطأ لم ينل مكانة بين الكتب الستة، ولم يعدّه العلماء من بينها، وأن رتبته دونها فأقول في الرد على هذه الشبهة : بأن كتاب الموطأ من أوائل المصنفات الحديثية يقول الإمام السيوطي: (وقد كانت الكتب قبله - أي صحيح البخاري- مجموعة ممزوجاً فيها الصحيح بغيره، وكانت الآثار في عصر الصحابة وكبار التابعين غير مدونة ولا مرتبة لسيلان أذهانهم وسعة حفظهم؛ ولأنهم كانوا نهوا أولاً عن كتابتها؛ فلما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض دوّنت ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين وغيرهم، فأول من جمع ذلك ابن جريج بمكة، وابن إسحاق أو مالك بالمدينة، والربيع بن صبيح بالبصرة، وسفيان الثوري بالكوفة، والأوزاعي بالشام.)[2] ، وكتابه الموطأ أول ما صنف في الحديث الصحيح لما عرف عنه من تحريه في اختيار أحاديثه، وقد شهد له بالصحة الإمام الشافعي فقال: (ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله تعالى أصح من موطأ مالك.) واعترض على هذا بأنه لم يخص كتابه بالحديث الصحيح، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات. وأجاب د. نور الدين العتر قائلاً: (الموطأ أول كتب الصحيح وجوداً بالنظر إلى مطلق الجمع للحديث الصحيح ممزوجاً بغير المرفوع من أقوال الصحابة والتابعين؛ فإنه جمع في الباب بعض ما ورد فيه من الحديث المرفوع، ومن أقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وكثيراً ما يعقب عليها ببيان العمل بها وما يتفرع عليها من مسائل الفقه. فلم يكن الموطأ مجرداً للحديث المرفوع بل ممزوجاً بغيره، أما الجامع الصحيح للإمام البخاري فهو أول مصنف للحديث الصحيح المجرد؛ لأن البخاري ميز أقوال الصحابة والتابعين فلم يوردها في

---

(١) الشافعي (حياته وعصره) ص ٦٦- ٦٧.

(٢) تدريب الراوي ج ١، ص ٨٨.

سياق واحد مع الحديث المرفوع، بل أورد منها أشياء في تراجم الأبواب.)[1]

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر -رحمه الله -: (إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء غير صحيح، والحق أن في الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله صحاح كلها، بل هي في الصحة كأحاديث الصحيحين، وأن ما فيه من المراسيل، والبلاغات وغيرها يعتبر فيها ما يعتبر في أمثالها مما تحويه الكتب الأخرى.)[2]، وقال الإمام ابن حجر: (كتاب مالك صحيح عنده، وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره في الاحتجاج بالمرسل، والمنقطع وغيرهما، لا على الشرط الذي تقدم التعريف به. فظهر بهذا أن الذي في البخاري لا يخرجه عن كونه جرد فيه الصحيح، بخلاف الموطأ.)[3] وأما عن درجة الموطأ بين كتب الحديث فقد اختلف فيه العلماء على النحو التالي :

١- فمنهم من قدمه على الصحيحين؛ لمكانة مالك وشدّة تحريه، وهذا رأي ابن العربي وجمهور المالكية[4].

٢- ومنهم من جعله هو والصحيحين في مرتبة واحدة كالإمام (الإمام الذهبي) و(ولي الله الدهلوي).

قال الإمام الذهبي في كتابه (تذكرة الحفاظ): (وقد ذكر لابن حزم من يقول: أجل المصنفات الموطأ، فقال: أولى الكتب بالتعظيم الصحيحان، وصحيح سعيد بن السكن، والمنتقى لابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ، ثم بعد هذه الكتب كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، ومصنف قاسم بن أصبغ، ومصنف الطحاوي، ومسند البزار، ومسند ابن أبي شيبة، ومسند أحمد بن حنبل وما جرى مجرى هذه الكتب التي أفردت لكلام

(١) منهج النقد عند المحدثين ص ٢٥٠.

(٢) الباعث الحثيث ص ٢٨.

(٣) تدريب الراوي ج ١، ص ٩٠- ٩٢، أوجز المسالك ج١، ص ٤٢- ٤٣.

(٤) السنة ومكانتها في التشريع ص ٤٣٢.

رسول الله، ثم بعدها التي فيها كلامه وكلام غيره مثل مصنف عبد الرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومصنف بقي بن مخلد، ثم مصنف حماد بن سلمة، ومصنف سعيد بن منصور، ومصنف وكيع، ومصنف الفريابي، وموطأ مالك بن أنس، وموطأ ابن أبي ذئب، وموطأ ابن وهب، ومسائل أحمد بن حنبل، وفقه أبي عبيد، وفقه أبي ثور.

قال الذهبي معقباً على قول ابن حزم: (وما أنصف ابن حزم بل رتبة الموطأ أن يذكر تلو الصحيحين، مع سنن أبي داود، ولكنه تأدب وقدم المسندات النبوية الصرفة، وإن للموطأ في النفوس ومهابة في القلوب لا يوازنها شيء، وما ذكر (سنن ابن ماجه)، ولا (جامع الترمذي) أبي عيسى، فإنه ما رآهما، ولا دخلا إلى الأندلس إلا بعد موته.)[1]

وقال المحدث الكاندهلوي: (إعلم أن الجمهور عدوا الموطأ في الطبقة الأولى من طبقات كتب الحديث، واختاره الشيخ عبد العزيز الدهلوي، وسبقه في ذلك والده الشيخ ولي الله الدهلوي، وصاحب (مفتاح السعادة) عدَ ترتيب كتب الحديث هكذا: البخاري، ثم مسلم، ثم أبو داود، ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم قال: واعلم أن الإمام النووي عدَ كتب الأصول خمسة، وهي التي ذكرتها، إلا أن الجمهور جعلها ستة، وعدَ منها موطأ الإمام مالك، ويجعلوه بعد الترمذي، وقبل النسائي، والحق أنه بعد مسلم في الرتبة.)[2]

وقال القنوجي: (وإنما قدمته في الذكر على (صحيح البخاري) مع علو شأنه ورفعة مكانه؛ لتقدم مالك عليه زماناً وتأليفاً، فإن الموطأ كتاب قديم مبارك مجمع عليه بالصحة والشهرة والقبول، وأول مصنف في الحديث، وكل من جمع صحيحاً فقد سلك نهجه وأخذ طريقه، وأن الكتب المصنفة في السنن (كصحيح مسلم)، وسنن (أبي داود، والنسائي)، وما يتعلق بالفقه من (صحيح البخاري)، و(جامع الترمذي) مستخرجات على (الموطأ) تحوم حومه، ومطمح نظرهم فيها وصل ما أرسله ورفع ما أوقفه واستدراك ما

(١) تذكرة الحفاظ ج٣، ص ١١٥٣، والأجوبة الفاضلة ص ٩٤، وسير أعلام النبلاء ج١٨، ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) أوجز المسالك ج١، ٣٢.

فاته، وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده.)[1]

٣ـ وذهب (جمهور المحدثين) إلى أن مرتبته دون مرتبة الصحيحين لما فيه من البلاغات والمراسيل، وادعى ابن حزم في كتابه (مراتب الديانة) وجود أحاديث ضعيفة فيه .

قال ابن حزم: (أحصيت ما في موطأ مالك فوجدت فيه من المسند خمسمائة ونيفاً، وفيه ثلاثمائة ونيف مرسلاً، وفيه نيف وسبعون حديثا، قد ترك مالك نفسه العمل بها وفيه أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء.)[2]

وقال الإمام ابن عبد البر: (وجميع ما فيه من قوله (بلغني)، ومن قوله (عن الثقة) عنده، مما لم يسنده واحد وستون حديثاً (٦١) حديثاً، كلها مسندة إلا أربعة لاتعرف.)[3]

وقال الأبهري أبو بكر: (جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي والصحابة والتابعين (١٧٢٠) حديثاً، المسند منها (٦٠٠)، والمرسل (٢٢٨)، الموقوف (٦١٣)، ومن قول التابعين (٢٨٥)، قال السيوطي في تقريبه نقلاً عن ابن حزم: (أحصيت ما في موطأ مالك، وفيه نيف وسبعون حديثاً، ترك مالك نفسه العمل بها، وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء).)[4]

وأما زعمه أن الموطأ لم يكن له أهمية أو مكانة بين الكتب الستة، باستثناء المدرسة المغربية، فما زعمه غير صحيح بدليل ما ذكر فيما سبق من بيان مكانته ومرتبته عند المحدثين، فمنهم من جعله في مرتبة الصحيحين، ومنهم من عدّه مع الأصول الستة، (الصحيحين، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي) وكان أول من أضافه إلى الكتب الستة، أبو الحسن رزين بن معاوية السرقسطي ت (٥٣٥ هـ)، ثم

---

(١) الحطة ص ٢٧٥- ٢٧٦.

(٢) وتنوير الحوالك ج١، ص ١٦، والسنة ومكانتها ص ٤٣٢.

(٣) التمهيد ج ٢٤، ص ١٦.

(٤) مفتاح السنة ص ٢٤.

جاء بعده الأمام ابن الأثير الجزري ت (٦٠٦هـ)، وتابعه على ذلك بإضافته إلى الكتب الستة في كتابه الشهير (جامع الأصول في أحاديث الرسول)، وهذه مسألة خلافية بين العلماء في تحديد كتب الأصول فمنهم من عدّ (سنن ابن ماجه) سادس هذه الكتب، ومنهم من عدّ (سنن الدارمي)، ومنهم من عدّ (الموطأ) سادسها، وسبب الاختلاف في ذلك يرجع إلى اعتبارات؛ منها ما له علاقة بشروط هذه الكتب، ومنها ما يرجع إلى محتوياتها وترتيبها، فمن نظر إلى صحة أسانيد الروايات في الكتاب جعله مقدماً، ومن نظر إلى اختلاط الأحاديث بالفروع جعله مؤخراً.

وعلل الشيخ أحمد شاكر تأخر رتبة (الموطأ) عن كتب الصحاح؛ لكثرة ما فيه من المراسيل والبلاغات، وكثرة الآراء الفقهية لمالك وغيره.[1]، وأما عن اهتمام المدرسة المغربية به، فإن الاهتمام بالموطأ كان من أهل المغرب وأهل المشرق أيضاً على السواء، لكن المدرسة المغربية اعتنت به أكثر من غيرها نظراً لانتشار مذهبه فيها.

٨-يثير جولدتسيهر شكوكاً أيضاً حول اختلاف نسخ الموطأ المروية عن الإمام مالك ، ويعزو ذلك إلى تساهله في الإجازة. قلت في الرد على هذه الشبهة : هذه قضية جديرة بالاهتمام -اختلاف نسخ الموطأ -، فقد اشتهر عن الموطأ كثرة الرواة له عن الإمام مالك. قال الشيخ الكاندهلوي: قال شيخنا الدهلوي في كتاب البستان: (اعلم أنه روى نحو ألف رجل في زمان الإمام مالك موطأه عنه، وحصّل طبقات الناس من المحدثين والصوفية والفقهاء والأمراء والملوك والخلفاء سنده عن الإمام تبركاً به. ونسخه كثيرة والميسرة منها اليوم في ديار العرب عدة نسخ.) وقال الحافظ صلاح الدين العلائي: (روى الموطأ عن الإمام مالك جماعات كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص.)[2] ، وقد ذكر العلماء أن نسخه بلغت ثلاثين نسخة أو عشرين، وذكر عبد العزيز الدهلوي أن النسخ الموجودة في ديار العرب ست عشرة نسخة. وأما سبب اختلاف نسخ الموطأ، فقد أرجعها العلماء إلى أسباب منها: اختلاف الزمن الذي رويت فيه، وتنقيحه لكتابه

---

(١) أوجز المسالك ج١، ص ٣٢، والباعث الحثيث ص ٢٨.

(٢) أوجز المسالك ج١، ٣٥، الحطة ص ٢٧٩-٢٨٠.

(زيادة ونقصاً). روى الخطيب قال: قال الرشيد لمالك: لم نر في كتابك ذكر لعلي وابن عباس؟ فقال: يا أمير المؤمنين، لم يكونا ببلدي ولم ألق رجالهما)، فإن صح هذا فكأنه أراد ذكراً كثيراً، وإلا ففي الموطأ أحاديث عنهما (قاله الزرقاني)، قلت الأوجه عندي: أنه ذكر روايتهما بعد ذلك، فإنه كان ينقيه ويختبره عاماً فعاماً؛ ولذا ترى الاختلاف في النسخ من الزيادة والنقصان.[1]

قال الشيخ الدهلوي (كان الإمام مالك جمع في الموطأ قريباً من عشرة آلاف حديث، فما زال ينقيه حتى بقي فيه ما بقي. وذكر ابن الهياب: أن مالكاً روى مائة ألف حديث جمع منها في الموطأ عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار، والأخبار، حتى رجعت إلى خمسمائة.[2]، وروى ابن عبد البر: (عن عمر بن عبد الواحد ـ صاحب الأوزاعي ـ قال عرضنا على مالك الموطأ أربعين يوماً، فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً، قلما تفقهون.[3] ويرى ـ جولدتسيهر ـ أن سبب اختلاف نسخ الموطأ ناشيء عن تساهل الإمام مالك في الإجازة للرواة عنه دون تدقيق، فكأنه يتهم الإمام مالكاً بالتزوير في الأحاديث أولاً، ثم يتهم الرواة عنه بالكذب والتزوير ثانياً. والذي يظهر أن الذي أوقعه في هذا إما عدم فهمه لمعنى الإجازة عند المحدثين، أو أنه علم ثم تعامى.ولتوضيح المسألة لا بدَ من بيان طرق التحمل للحديث كما جاءت في كتب المصطلح، ذكرالإمام ابن الصلاح في(النوع الرابع والعشرين) (معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه) نوعين من السماع هما:

الأول: القراءة على الشيخ (أو عرض القراءة): هذا النوع ذكره – ابن الصلاح – في القسم الثاني من أقسام التحمل والسماع. قال: (من أقسام الأخذ والتحمل القراءة على الشيخ، وأكثر المحدثين يسمونها عرضاً، من حيث إن القاريء يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على القاريء، وسواء كنت أنت القاريء، أو قرأ غيرك وأنت تسمع، أو كان الشيخ يحفظ ما قرأ عليه أو لا يحفظ لكن يمسك أصله هو

---

(١) أوجز المسالك ج١، ص٣١، ٣٦، السنة ومكانتها ص ٤٣٤.

(٢) أوجز المسالك ج ١، ٤٢.

(٣) الاستذكار ج ١، ص٢١، والبداية والنهاية ج١، ص ١٣.

أو ثقة، ولا خلاف أنها رواية صحيحة إلا ما حكي عن بعض من لا يعتد بخلافه. واختلفوا في أنها مثل السماع من لفظ الشيخ في المرتبة أو دونه أو فوقه، فنقل عن أبي حنيفة، وابن أبي ذئب، وغيرهما ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه، وروي ذلك عن مالك أيضاً، وروي عن مالك وغيرهما أنهما سواء، وقد قيل إن التسوية بينهما مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة، ومذهب مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة، ومذهب البخاري وغيرهم. والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ، والحكم بأن القراءة عليه مرتبة ثانية.)[1]

النوع الثاني: (عرض المناولة) : هذا النوع ذكره – ابن الصلاح– في القسم الرابع من أقسام طرق تحمل الحديث (المناولة) قال: (وهي على نوعين: أحدهما:ـ المناولة المقرونة بالإجازة وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق ولها صور: منها أن يجيء الطالب إلى الشيخ بكتاب أو جزء من حديثه فيعرضه عليه فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يعيده إليه ويقول له وقفت على ما فيه وهو حديثي عن فلان أو روايتي عن شيوخي فيه فأروه عني أو أجزت لك روايته عني. وهذا قد سماه غير واحد من أئمة الحديث عرضاً. وهذه المناولة المقترنة بالإجازة حالة محل السماع عند مالك وجماعة من أئمة أصحاب الحديث.. ثم قال: حكى عن قوم من المتقدمين ومن بعدهم أنهم جوزوا إطلاق حدثنا، وأخبرنا في الرواية والمناولة، حكي ذلك عن الزهري، ومالك وغيرهما، وهو لائق بمذهب جميع من سبقت الحكاية عنهم أنهم جعلوا عرض المناولة المقترنة بالإجازة سماعاً.)[2] وقال العراقي:(فقد حكى القاضي عياض في كتاب الإلماع عن كافة أهل النقل والآراء والتحقيق من أهل النظر القول بصحة المناولة المعروفة بالإجازة.)[3]، بعد هذا العرض لمعنى الإجازة والمناولة عند المحدثين أقول بأن العرض على الشيخ، أو القراءة عليه، هي من وسائل طرق التحمل والسماع للحديث، وأنهما تأتيان في المرتبة الثانية بعد السماع، وهذا ما ذهب إليه الإمام مالك وغيره من العلماء، وأما المناولة المقرونة بالإجازة فإنها تلحق بالسماع، وهو مذهب مالك أيضاً، وجماعة من أئمة

(١) التقييد والإيضاح ص ١٤٢، والإلماع ص ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٤.

(٢) التقييد والإيضاح ص ١٦٠، ١٦٣، الإلماع ص ٧٩-٨٠.

(٣) المصدر السابق، ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٢١٧، ٢١٨.

أصحاب الحديث، وقد حكى القاضي عياض الإجماع على ذلك، وهذاهو المذهب المشهور عند المحدثين فأين

التساهل في ذلك ؟

المطلب الثالث: رأيه في صحيح البخاري

(الأحاديث المنتقدة في الصحيحين)

قال ـ جولدتسيهر ـ: (الدارقطني رغم اعتبار الصحيحين مجمع على صحتهما، فلم يسلما من النقد، هناك كم لا بأس به من أدب النقد الموجه للصحيحين.. كتب الدارقطني ت (٣٨٥هـ) كتاب (الاستدراك والتتبع)، أثبت فيه وجود (٢٠٠) حديث فيها ضعف.. نشير إلى حديث في البخاري (الحاشية ٥: وضوء رقم (٥٠) مسح الخفين) والحنابلة يقرون بصلاحيته (الصفدي: رحمة الأمة ص٨)، قال الأصيلي (قاضي سرجوسا) ت (٣٩٠) عن هذا الحديث: (إنه تقرير خاطيء لا يذكر عند الرواة الموثوق بهم (الحاشية ٦: القسطلاني ج١، ص ٣٢٥) وأقل دهشة أن فلاسفة مثل الأشعري الباقلاني يتبعه إمام الحرمين الجويني والغزالي، يرفضون حديثاً عند البخاري (الحاشية ١: تفسير رقم ١٥٥، سورة ٩، آية ٨١)، وقالوا عنه: غير صحيح (الحاشية ٢: القسطلاني ج٧، ١٧٣) هذا الموقف المتحرر نحو محتويات الصحيحين قد استمر إلى وقت كان فيه احترام صحيح البخاري لا يجاري احترام الأعمال الأخرى، ولم يتردد ابن الملقن (٨٠٤هـ) في أن يقول عن نص في البخاري:ـ هذا قول غريب لو أن البخاري لم يذكره لكان أفضل (الحاشية ٤: القسطلاني ج٨، ص ٤٠)، كان الاحترام للكتاب ككل ولكن ليس لسطوره المنفردة وفقراته، ولهذا الاحترام جذور في إجماع الأمة (الحاشية٥: مقدمة ابن خلدون ص ٢٦٠، يقول الشيخ ابن الصلاح ت (٦٤٣ هـ) بأن ما رواه الشيخان أو أحدهما هو صحيح (مقطوع بصحته)، وأن العلم القاطع يتبع منه، ولكن باحثين عن الحقيقة ومعظم الدارسين يناقضون (الشيخ) في الأمر؛ ويقولون: إن الظن هو الأصل، طالما أن التواتر لم يتأكد، هذه الكلمات للنووي (الحاشية ٧: تقريب).)[1]

قلت : يعترف جولدتسيهر بوجود دراسات نقدية ـ للأحاديث النبوية ـ من قبل العلماء وبخاصة المحدثون منهم، فقد انتقدوا أحاديث في أصح الكتب عندهم كالصحيحين. وأشار إلى تضعيف الدارقطني إلى (٢٠٠) مئتي حديث فيهما وذكر عن الأصيلي، والباقلاني، والجويني، والغزالي، وابن الملقن تضعيفهم

(١) دراسات محمدية ص ٢٣٦-٢٣٧.

لأحاديث في الصحيحين، وأن الاعتبار بصحة الكتاب ككل ولكن ليس لسطوره المنفردة وفقراته، ونقل قول الإمام النووي في استدراكه على ابن الصلاح ـ بأن ما رواه الشيخان أو أحدهما مقطوع بصحته ـ بأنه لا يستفاد القطع بالصحة من ذلك. وسوف أقوم بدراسة هذه القضية ـ الأحاديث المنتقدة في الصحيحين – التي أشار إليها جولدتسيهر هنا، لمعرفة أقوال العلماء فيها، وماذا كان يقصد بقوله: (إن الإمام الدارقطني ضعف مائتي حديث في الصحيحين) ترى فهل أراد الطعن في الصحيحين؟ أو أراد أنها أحاديث انتقدت عليهما؟ أو أنه أخطأ في فهم العبارة؟ أو أن هذا الأمر يعود إلى المترجم الذي ترجم الكتاب؟ ولابد قبل إصدار الحكم عليه في هذه القضية من دراستها، ومعرفة أقوال العلماء فيها.

اشتهر عند العلماء صحة ما في الصحيحين؛ حتى إن منهم من نقل الإجماع على ذلك وعلى صحة تلقي الأمة لهما بالقبول، وخالف في ذلك بعض العلماء فأعلوا أحاديث فيهما منهم (أبو الفضل محمد بن الحسين ابن محمد بن عمارالهروي الشهيد ت (٣١٧ هـ) في كتابه (علل الأحاديث في كتاب الصحيح)، والحافظ الدارقطني ت(٣٨٥ هـ) في كتابيه (الإلزامات والتتبع)، وأبو مسعود الدمشقي ت (٤٠٠هـ) في كتابه (الاستدراك)، وأبو علي حسين بن محمد بن أحمد الغساني ويعرف بالجياني ت (٤٩٨هـ) في كتابه (تقييد المهمل وتمييز المشكل) وخصص القسم الثاني من كتابه (قسم العلل في الصحيحين)، وأبو عبد الله الحاكم في كتابه (المستدرك على الصحيحين)، والحافظ أبو محمد عبد الحق الإشبيلي ت (٥٨١هـ) في كتابه (الأحكام الوسطى)، وأبو الحسن القطان ت (٦٢٨هـ) في كتابه (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) وغيرهم من العلماء.

تضعيف الدارقطني لمئتي (٢٠٠) حديث في الصحيحين

انتقد الإمام الدارقطني أحاديث في الصحيحين وقد اختلف في عددها فقيل مائتا حديث كالإمام النووي، وقيل مائتا وسبعة أحاديث (٢٠٧) كالحافظ السلفي[1]

(١) شرح صحيح مسلم ج ١، ص ٢٧، والإلزامات والتتبع ص ٣٧٨.

قال الحافظ العراقي في ألفيته (وفي الصحيح بعض شيء قد روي مضعف) بالرفع صفة لبعض، وفي نسخة (مضعَفاً) بالنصب على الحالية [1] ، ومنهم من ذكر: بأن الدارقطني ضعفها قال ابن الوزير: (قال البقاعي في (النكت الوفية): قال شيخنا: إن الدارقطني ضعف من أحاديثهما مائتين وعشرة يختص البخاري بثمانين (٨٠)، واشتركا في ثلاثين (٣٠)، وانفرد مسلم بمائة (١٠٠)، قال: وقد ضعف غيره أيضاً غير هذه الأحاديث، وقد قدمنا كلام الحافظ ابن حجر في عدة ذلك.) [2]

قال الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي: (وأما كتاب التتبع فإن الحافظ الدارقطني انتقد من أحاديث الصحيحين مائتي حديث مما يرى أن له علة. وقد بلغت أحاديثه بالعدد ثمانية عشر حديثاً ومائتين، منها عشرة مكررة تقدم التنبيه عليها في مواضعها من التتبع، وسبعة ذكرها لإلزام من لم يخرجها من الشيخين والحديث الأخير ليس في الصحيحين. وقد تقدم التنبيه على جميع ذلك من مواضعه.) [3] ، وقال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي: (بعد أن نقل قول ابن حجر- إن عدد أحاديث التتبع مائتا وعشرة أحاديث.. وانفرد مسلم بمائة حديث. قال- والذي وجدته في التتبعات خاصاً بمسلم مائة وثلاثة أحاديث. غير أنه قد اتضح لي أن الصحيح إنما هو خمسة وتسعون حديثاً، والباقي إما منسوب إلى مسلم من باب الغلط وهو ثلاثة أحاديث، وإما جاء مكرراً وهو خمسة أحاديث.. ويبقى خمسة وتسعون حديثاً.) [4]

موقف العلماء من الأحاديث المنتقدة في الصحيحين

تباينت آراء العلماء في هذه المسألة، فذهب كل من الأئمة (العقيلي، والنووي، وأبو عمرو بن الصلاح، وابن كثير، والعراقي، وابن حجر العسقلاني، والسخاوي) ومن المعاصرين (الشيخ أحمد شاكر، ود. محمود الطحان) إلى أنها علل غير قادحة. وذهب كل من الأئمة (الدارقطني، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو علي الجياني، وابن حزم، وأبو الحسن القطان) إلى أنها علل قادحة، وذهب ابن حزم إلى الحكم بالوضع على حديث في صحيح مسلم.

---

(١) فتح الباقي على ألفية العراقي ج١، ص٧٠، فتح المغيث ج١، ص ٥٢.

(٢) توضيح الأفكار ج١، ص ١٢٨.

(٣) الإلزامات والتتبع ص ٣٨٢.

(٤) بين الإمامين مسلم والدارقطني ص ٣١- ٣٢.

قلت : إن ما وجه إلى أحاديث الصحيحين من نقد ؛ حمله العلماء على أنه نقد للطرق لا للأحاديث ؛ لأنها ثابتة من طرق أخرى، وقد تلقتهما الأمة بالقبول، وأما بالنسبة للدارقطني فإنه لم يضعف المائتي حديث، بل أعلها لأنها لم تتوافر فيها أعلى شروط الصحة. فهي مقطوع بصحة أصولها ومتونها. وإذا كان هذا النقد قد وجه إلى أصح الكتب بعد كتاب الله فإنه يدل على الأمانة العلمية التي يتصف بها المسلمون.

المقحمات في صحيح البخاري

قال جولدتسيهر: (نذكر كذلك الدس في صحيح البخاري، فمن ذلك رواية عن الجاهلية ذكرها أبو مسعود الدمشقي ت (٤٠٠هـ) من البخاري، وقد ذكر ذلك الحميدي ت (٤٨٨هـ) في كتابه (الجمع بين الصحيحين)، وقد بحثنا الأمر ووجدناه في بعض النسخ (فيما يتعلق بأيام الجاهلية)، وليس في كل النسخ إنه من الممكن أن يكون لتلك الفقرات التي دست على نص البخاري (المقحمات)، الحاشية: الدميري القرد ج٢، ص ٢٩٠) [1] وقال: (ظهر التصحيف في كتب الحديث، كان هو الأكثر استمراراً، إذ إن الرواة ينقلون ما سمعوه، وهذا عرضة للأخطاء، وما تم تسليمه بخطئه يبقى دون تغيير، رغم أن من حق المرء (من واجبه) أن يشير إلى الخطأ حسب علمه.) [2] ، وقال: (هناك ظواهر كثيرة حدثت أثناء نقل نص البخاري، عناوين الأبواب هي الأقل أمناً في التصحيف.. في كتاب الفتن، باب (التعرب) أي الحياة في الصحراء مثل البادية عند البخاري (التغرب)، الحياة في الخارج بعيداً عن الوطن، أو كلمة (التعزب)، وهي غير مناسبة في هذا المعنى، ولكن يمكن أن تكون مرادفة لها، هذه الأمثلة تحدث جزئياً كفساد حقيقي في النصوص، ولكن في تنوعها تبين أنها محاولات لتقديم شيء أفضل، أو أكثر قبولاً، ونشارك رأي ناقد مسلم أن الناسخين الجاهلين يتحملون المسؤلية العظمى لحقيقة أن المرء غالباً ما كان يجب عليه أن يفسر النص بطريقة ملتوية/ مشوهة، (الحاشية: ١، القسطلاني ج٩، ٥٠٩) [3]

(١) دراسات محمدية ص ٢٢٦.

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٣.

(٣) المصدر السابق ص ٢٢٥- ٢٢٦.

وقال: (ويميل النساخ المتحيزون في عدم اهتمامهم بقضايا السلالة والنسب إلى رغبتهم في ترك الأسماء، وشيخ البخاري قال عندما وصل إلى الكلمة الناقصة في نص محمد بن جعفر، أي نصه يوجد بياض، وقد زود البخاري هذه الكلمات (كلمات شيخه)، في نصه ولكن المفسر للحديث فهم هذا كما لو أن كلمة (بياض) تأتي بعد أبي، وبذلك يجعل النبي يلعن عائلة أبي بياض (الحاشية: ٤ القسطلاني، ج ٩، ص ١٤)](١)

وقال: (رغم أن البخاري كان أميناً في تدوين نصه ؛ فإنه من جهة أخرى قام بأكثر من مجرد تصنيف مادته، كان دافعه تدوين ليس فقط ما كان يراه ضعيفاً؛ وإنما كتاباً ذا نفع للأغراض عملية لأعضاء أصحاب الحديث، كما أنه بذر بذرة التعليق على أحاديثه، وعلى خلاف مسلم، فإنه لم يتوقف عن شرح بعض الصعوبات في النصوص عن طريق التعليقات، وكانت تحفظ خارج نص الحديث وكان في آخر النص الطويل يكتب قال (أبو عبد الله) وهذه ملحوظة لفظية، لها علاقة ببناء وتركيب الجمل والمعاني، له علاقة بتأليف المعاجم (الحاشية: ١، ٢ البخاري مناقب ٢، جهاد ١٩٧، جزية ٣٦، ٣٧، وصايا ٦٩، زكاة ٥٣، مظالم ٣٢، التفسير رقم ٢٦٣، وملحوظات تتعلق بكلمات مقررة، أو شبه جمل في النص. ومن المميز أنه بعد أن يروي حديثاً يضيف (وهذا لا دليل عليه للقدريين) (الحاشية: ٣، تفسير ٢٦٥).. كان دائماً يفكر بالتطبيقات النظرية التي يجب أن تستخدم فيه مادته. لقد روى صحيح البخاري كثير من آلآف السامعين وتلامذتهم، ومنهم وصلت إلينانحو (١٢) نصاً، وهذه تبين تغيرات في العناوين ومحتويات الفقرات، والنص المستخدم الآن هو نص اليونيني ت (٦٥٨ هـ)، الذي اعتمد أساساً على نسخة محفوظة في مدرسة اقبغا في القاهرة التي بدورها تعتمد على نصوص متقدمة.)(٢)

قلت : يدعي جولدتسيهر عدم سلامة النص في صحيح البخاري، وأنه كان عرضة للتحريف والتصحيف واستدل على ذلك بحديثين، هما حديث (رأيت قردة زنت)، وحديث (إن آل أبي.... ليسوا بأوليائي) .

(١) دراسات محمدية ص ٢١٩.

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٠، ٢٢١.

الحديث الأول: روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا هشيم، عن حصين، عن عمرو بن ميمون قال: رأيت في الجاهلية قردة، اجتمع عليها قردة قد زنت، فرجموها فرجمتها معهم. [1]

انتقد جولدتسيهر هذا الحديث وزعم بأنه حديث مكذوب مقحم في صحيح الإمام البخاري، معتمداً على طعن (الإمام الحميدي) في كتابه (الجمع بين الصحيحين) في هذ الحديث. وأجمل طعونه في هذا الحديث بما يلي:

١- أنه لم يذكر في جميع نسخ صحيح البخاري ؛ وإنما ذكر في بعضها، ولعله من الأحاديث المقحمة فيه. يقول الإمام الحميدي: (هذا الحديث وقع في بعض نسخ البخاري، وإن أبا مسعود -أي الدمشقي - وحده ذكره في الأطراف. وليس في نسخ البخاري فلعله من الأحاديث المقحمة.)[2]

٢- أنه روي من طريق عبد الملك بن مسلم، عن عيسى بن حطان. وأن رواتها مجهولون، والقصة تدور على عبد الملك بن مسلم، عن عيسى بن حطان، وهما وليسا ممن يحتج بهما، قاله الإمام ابن عبد البر. [3]

٣- الاضطراب في متنه. فقد روي بلفظ (رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة فرجموها ورجمتها معهم.) ، وليس فيه (قد زنت) فلئن صحت هذه الرواية فإنما أخرجها البخاري عليلاً. [4]

---

(١) رواه البخاري في صحيحه -انظر فتح الباري- كتاب مناقب الأنصار- باب رقم (٢٧) باب القسامة في الجاهلية حديث رقم (٣٨٤٩) ج ٧، ص ١٥٦، التاريخ الكبير ج٦، ص ٣٦٧، والتاريخ الصغير ج١، ص ١٨٢ حياة الحيوان - الدميري ج٢، ص ١٠٣، الاستيعاب ج٢، ص٥٤٣.

(٢) قال الحميدي: (حكى أبو مسعود أن له في الصحيح حكاية من رواية حصين عنه قال: - رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة، قد زنت فرجمتها معهم. كذا حكاه أبو مسعود، ولم يذكر في أي موضع أخرجه البخاري من كتابه، فبحثنا فوجدناه في بعض النسخ لا في كلها، قد ذكر في أيام الجاهلية وليس في رواية النعيمي عن الفربري أصلاً شيء من هذا الخبر في القردة، ولعلها من المقحمات التي أقحمت في كتاب البخاري.) انظر الجمع بين الصحيحين ج ٣، ص ٤٩٠، وفتح الباري- كتاب مناقب الأنصار- باب رقم (٢٧) باب القسامة في الجاهلية حديث رقم (٣٨٤٩) ج ٧، ص١٦٠

(٣) الاستيعاب ج٢، ص ٥٤٣.

(٤) حياة الحيوان ج٢، ١٠٣.

٤- النكارة في لفظه. قال ابن عبد البر: (وهذا عند جماعة أهل العلم منكر إضافة الزنا إلى غير مكلف وإقامة الحدود في البهائم ولو صح لكانوا من الجن لأن العبادات في الجن والإنس دون غيرهما، وقد كان الرجم في التوراة.) [١]

(الكلام على إسناده)

أما إسناده فالحديث قد روي من عدة طرق هي:

١- رواه البخاري في صحيحه قال: حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا هشيم، عن حصين، عن عمرو بن ميمون قال: رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة قد زنت فرجموها فرجمتها معهم.

٢ـ ورواه البخاري في تاريخه قال: قال نعيم بن حماد، حدثنا هشيم، عن أبى بلج وحصين:عن عمرو بن ميمون: رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قرود فرجموها فرجمتها معهم.و في حياة الحيوان (عن أبي المليح)، والصواب ما أثبتناه. [٢]

٣ـ وروي من طريق شبابة بن سوار، عن عبدالملك بن مسلم، عن عيسى بن حطان قال: دخلت مسجد الكوفة فإذا عمرو بن ميمون الأودي جالس وعنده ناس، فقال له رجل: حدثنا بأعجب شئ رأيته في الجاهلية.قال:..) [٣]

---

(١) الاستيعاب ج٢، ص ٥٤٣، وحياة الحيوان ج٢، ص١٠٣.

(٢) قال ابن حجر: أبو بلج بفتح أوله وسكون اللام بعدها جيم ها الكوفي، ثم الواسطي الكبير اسمه يحيى بن سليم، أو بن أبي سليم أو بن أبي الأسود، صدوق ربما أخطأ. تقريب التهذيب ج٢، ص ٤٠١-٤٠٢.

(٣)وأما عمرو بن ميمون الأودي فهو: عمرو بن ميمون الأودي، أبو عبد الله، ويقال: أبويحيى الكوفي من أود بن صعب بن سعد العشيرة من مذحج: أدرك الجاهلية، ولم يلق النبي ﷺ.ذكره محمد بن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة. وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة. وكذلك قال النسائي. وقال العجلي: كوفي، تابعي، ثقة، جاهلي ، وقال أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق: كان أصحاب النبي ﷺ يرضون بعمرو بن ميمون. وقال يونس بن أبي إسحاق عن أبيه: كان عمرو بن ميمون، إذا دخل المسجد فرؤي ذكر الله- عزوجل- وقال شعبة، عن أبي إسحاق: حج عمرو بن ميمون ستين من بين حجة وعمرة. وقال إسرائيل، عن أبي إسحاق: حج مئة حجة وعمرة، وقال هارون بن حاتم: حدثنا أصحابنا قالوا: مات عمرو بن ميمون الأودي سنة أربع وسبعين. انظر التاريخ الكبير ج٦، ص ٣٦٧، والاستيعاب ج٢، ص ٥٤٣، وتهذيب الكمال ج٢٢، ص ٢٦٧

٤ـ ورواه عبدالله بن أبي جعفر الرازي، عن أبي سلام وهو عبدالملك بن مسلم، عن عيسى بن حطان، عن عمرو بن ميمون.)[١]

٥ـ سَاقَ الْإِسْمَاعِيلِيّ هَذِهِ الْقِصَّة مِنْ وَجْه آخَر مُطَوَّلَة مِنْ طَرِيق عِيسَى بْن حِطَّان، عَنْ عَمْرو بْن مَيْمُون قَالَ:ـ " كُنْت فِي الْيَمَن فِي غَنَم لِأَهْلِي وَأَنَا عَلَى شَرَف، فَجَاءَ قِرْد.....)[٢]

وأجمل الكلام على أسانيد هذا الخبر بما يلي:

الطريقة الأولى رواها الإمام البخاري في صحيحه، وفي كتابه (التاريخ الكبير)، من طريق نعيم بن حماد، حدثنا هشيم، عن أبى بلج وحصين، عن عمرو بن ميمون قال: رأيت..) وهذه الطريقة فيها العلل التالية:

١ـ هذه الطريقة رواه البخاري عن شيخه (نعيم بن حماد)، بصيغتين أولاهما: في صحيحه قال: (حدثنا) والثانية في التاريخ الكبير (قال) فالأولى موصولة، والثانية تعليقاً. فالحديث بالصيغة الأولى موصول ففي هذه النسخة (حدثنا) وفي التاريخ الكبير (قال). قال ابن حجر: (وَقَلَّ أَنْ يُخَرِّج لَهُ الْبُخَارِيّ مَوْصُولًا بَلْ عَادَتُهُ أَنْ يَذْكُر عَنْهُ بِصِيغَةِ التَّعْلِيق. وَوَقَعَ فِي رِوَايَة الْقَابِسِيّ "حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْم" وَصَوَّبَهُ بَعْضهمْ وَهُوَ غَلَط.)[٣] فإن كانت الطريقة الثانية ثابتة (تعليقاً)، فالمعلق ليس على شرطه.

٢ـ الحديث من رواية البخاري عن شيخه (نعيم بن حماد) قال ابن حجر: (صدوق يخطيء كثيراً)[٤]، وقال: (روى له البخاري مقروناً)[٥].

---

(١) تهذيب الكمال ج٢٢، ص ٢٦٧

(٢) فتح الباري – كتاب مناقب الأنصار – ٢٧ – باب القسامة في الجاهلية ج٧، ص ١٦٠

(٣) رواه البخاري في صحيحه – انظرفتح الباري – كتاب مناقب الأنصار – ٢٧ – باب القسامة في الجاهلية – حديث رقم (٣٨٤٩) ج ٧، ص ١٦٠.

(٤) تقريب التهذيب ج ٢، ص ٣٠٥.

(٥) تهذيب التهذيب ج ١٠، ص٤٠٩، روى له مقروناً في صحيحه – كتاب الأحكام – باب إذا قضى الحاكم بجور – حديث رقم (٧١٨٩) ج١٣، ص ١٨١.

٣ـ فيه تدليس هشيم بن بشير، قال محمد بن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، ثبتاً، يدلس كثيراً، فما قال في حديثه أخبرنا فهو حجة، وما لم يقل فيه أخبرنا فليس بشيء).[1]، وقال ابن حجر: قَوْله: (عَنْ حُصَيْنٍ)

فِي رِوَايَة الْبُخَارِيّ فِي "التَّارِيخ " فِي هَذَا الْحَدِيث " حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ " فَأَمِنَ بِذَلِكَ مَا يُخْشَى مِنْ تَدْلِيس هُشَيْم الرَّاوِي عَنْهُ، وَقَرَنَ فِيهِ أَيْضًا مَعَ حُصَيْنٍ أَبَا الْمَلِيح.ويستدرك الباحث على الإمام ابن حجر ـ رحمه الله ـ بأن الرواية المخرجة في التاريخ الكبير معلقة لا كما قال. وقوله (وَقَرَنَ فِيهِ أَيْضًا مَعَ حُصَيْنٍ أَبَا الْمَلِيح.)الذي في التاريخ الكبير(أبو بلج) [2] قال نعيم: حدثنا هشيم، عن أبي بلج، وحصين، عن عمرو بن ميمون) [3]

الطريقة الثانية: من طريق شبابة بن سوار، وعبد الله بن أبي جعفر الرازي كلاهما، عن عبد الملك بن مسلم، عن عيسى بن حطان، عن عمرو بن ميمون.

أقول: هذه الطريق ضعيفة للأسباب التالية:

١- في إسنادها (عبد الملك بن مسلم أبو سلام) ضعيف الحديث [4]

٢- وفي إسنادها (عيسى بن حطان) وهو ضعيف أيضاً. [5]

(الكلام على متنه)

١- روى البخاري هذا الحديث بلفظ عن عمرو بن ميمون قال: (رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة قد زنت فرجموها فرجمتها معهم.) [6]

٢ـ وورد عند الإسماعيلي مِنْ طَرِيق عِيسَى بْن حِطَّان، عَنْ عَمْرو بْن مَيْمُون قَالَ: " كُنْت فِي الْيَمَن فِي

---

(١) تهذيب الكمال ج٣٠، ص ٢٨٠.

(٢) سبقت ترجمته ١٢٨ حاشية رقم ٢

(٣) التاريخ الكبير ج٦، ٣٦٧.

(٤) قال ابن حجر في التقريب ج ٢، ص ٢٦٠: (لين الحديث).

(٥) ميزان الاعتدال ج٣، ص ٣١١.

(٦) رواه البخاري في صحيحه انظر فتح الباري – كتاب مناقب الأنصار – ٢٧- باب القسامة في الجاهلية- حديث رقم (٣٨٤٩) ج ٧، ص ١٥٦.

غَنَم لِأَهْلِي وَأَنَا عَلَى شَرَف، فَجَاءَ قِرْد مِنْ قِرَدَة فَتَوَسَّدَ يَدهَا، فَجَاءَ قِرْد أَصْغَر مِنْهُ فَغَمَزَهَا، فَسَلَّتْ يَدهَا مِنْ تَحت رَأْس الْقِرْد الْأَوَّل سَلًّا رَفِيقًا وَتَبِعَتْهُ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا وَأَنَا أَنْظُر، ثُمَّ رَجَعَتْ فَجَعَلَتْ تُدْخِل يَدهَا تَحت خَدّ الْأَوَّل بِرِفْقٍ، فَاسْتَيْقَظَ فَزِعًا، فَشَمَّهَا فَصَاحَ، فَاجْتَمَعَتْ الْقُرُود، فَجَعَلَ يَصِيح وَيُومِئ إِلَيْهَا بِيَدِهِ، فَذَهَبَ الْقُرُود يَمْنَة وَيَسْرَة، فَجَاءُوا بِذَلِكَ الْقِرْد أَعْرِفهُ، فَحَفَرُوا لَهُمَا حُفْرَة فَرَجَمُوهُمَا، فَلَقَدْ رَأَيْت الرَّجْم فِي غَيْر بَنِي آدَم " [1]

٣ـ ومن طريق شبابة بن سوار، عن عبدالملك بن مسلم، عن عيسى بن حطان: دخلت مسجد الكوفة فإذا عمرو بن ميمون الأودي جالس وعنده ناس فقال له رجل: حدثنا بأعجب شئ رأيته في الجاهلية. قال: كنت في حرث لأهل اليمن، فرأيت قروداً كثيرة قد اجتمعن، قال: فرأيت قردا وقردة اضطجعا، ثم أدخلت القردة يدها تحت عنق القرد واعتنقتها، ثم ناما، فجاء قرد فغمزها من تحت رأسها، فاستلت يدها من تحت رأس القرد، ثم انطلقت معه غير بعيد فنكحها، وأنا أنظر، ثم رجعت إلى مضجعها. فذهبت تدخل يدها تحت عنق القرد كما كانت فانتبه القرد، فقام إليها فشم دبرها، فاجتمعت القردة فجعل يسير إليها، فتفرقت القردة، فلم ألبث أن جئ بذلك القرد بعينه، أعرفه، فانطلقوا بها وبالقرد إلى موضع كثير الرمل، فحفروا لهما حفيرة، فجعلوهما فيها، ثم رجموهما حتى قتلوهما، والله لقد رأيت الرجم، قبل أن يبعث الله محمدا ﷺ. [2]

٤ـ ورواه عبدالله بن أبي جعفر الرازي، عن أبي سلام وهو عبدالملك بن مسلم، عن عيسى بن حطان، عن عمرو بن ميمون. قال: قيل له: أخبرنا بأعجب شئ رأيته في الجاهلية. قال: رأيت الرجم في غير بني آدم؛ إن أهلي أرسلوني في نخل لهم أحفظها من القرود، فبينا أنا يوما في البستان إذ جاء القرود، فصعدت نخلة، فتفرقت القرود واضطجعوا، فجاء قرد وقردة، فاضطجعا فأدخلت القردة يدها تحت القرد فاستثقلا نوما، فجاء قرد فغمز القردة إلى القرد، وفذهبت تدخل يدها في المكان الذي كانت فيه، فانتبه القرد، فقام فشم دبرها، فصاح صيحة، فاجتمعت القرود، فقام واحد منهم كهيئة الخطيب، فوجهوا في طلب القرد،

---

(١) فتح الباري ج ٧، ص ١٥٦.

(٢) تهذيب الكمال ج٢٢، ص٢٦٥.

فجاؤا به بعينه، وأنا أعرفه، فحفروا لهما فرجموهما.[1]

(الرد على العلل الواردة في هذا الخبر)

علل الإمام الحميدي هذا الخبر بما يلي:

١ـ قول: (إن هذه الرواية لم تذكر في جميع نسخ البخاري.)

قال ابن الجوزي: (وقد حكى أبو مسعود صاحب التعليقة أن البخاري أخرج من حديث عمرو بن ميمون، قال: رأيت في الجاهلية قردة زنت فرجموها، وهذا في بعض النسخ بالبخاري لا في كلها، وليس في رواية النعيمي عن الفربري. قال الحميدي: ولعل هذا من المقحمات التي أقحمت في كتاب البخاري، وقد أوهم أبو مسعود بترجمة عمرو بن ميمون، أنه من الصحابة الذين انفرد بالإخراج عنهم البخاري. وليس كذلك فإنه ليس من الصحابة ولا له في الصحيح مسند.)[2]

يقول الإمام ابن حجر في الرد عليه: (وَأَغْرَبَ الْحُمَيْدِيّ فِي الْجَمْع بَيْن الصَّحِيحَيْنِ فَزَعَمَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيث وَقَعَ فِي بَعْض نُسَخ الْبُخَارِيّ، وَأَنَّ أَبَا مَسْعُود وَحْده ذَكَرَهُ فِي " الْأَطْرَاف " قَالَ: وَلَيْسَ فِي نُسَخ الْبُخَارِيّ أَصْلًا فَلَعَلَّهُ مِنْ الْأَحَادِيث الْمُقْحَمَة فِي كِتَاب الْبُخَارِيّ. وَمَا قَالَهُ مَرْدُود، فَإِنَّ الْحَدِيث مذكرو فِي مُعْظَم الْأُصُول الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا، وَكَفَى بِإِيرَادِ أَبِي ذَرّ الْحَافِظ لَهُ عَنْ شُيُوخه الثَّلَاثَة الْأَئِمَّة الْمُتْقِنِينَ عَنْ الْفَرَبْرِيّ حُجَّة، وَكَذَا إِيرَاد الْإِسْمَاعِيلِيّ وَأَبِي نُعَيْم فِي مُسْتَخْرَجَيْهِمَا وَأَبِي مَسْعُود لَهُ فِي أَطْرَافه، نَعَمْ سَقَطَ مِنْ رِوَايَة النَّسَفِيّ وَكَذَا الْحَدِيث الَّذِي بَعْده، وَلَا يَلْزَم مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُون فِي رِوَايَة الْفَرَبْرِيّ، فَإِنَّ رِوَايَته تَزِيد عَلَى رِوَايَة النَّسَفِيّ عِدَّة أَحَادِيث قَدْ نَبَّهْت عَلَى كَثِير مِنْهَا فِيمَا مَضَى وَفِيمَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.)[3]

٢ـ قال: إنه من الأحاديث المقحمة في الصحيح.

قال ابن حجر في الرد عليه: (وَأَمَّا تَجْوِيزه أَنْ يُزَاد فِي صَحِيح الْبُخَارِيّ مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهَذَا يُنَافِي مَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاء مِنْ الْحُكْم بِتَصْحِيحِ جَمِيع مَا أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيّ فِي كِتَابه، وَمِنْ اِتِّفَاقهمْ عَلَى أَنَّهُ مَقْطُوع بِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ، وَهَذَا

---

(١) تهذيب الكمال ج٢٢، ص٢٦٥.

(٢) الجمع بين الصحيحين ج ٣، ص ٤٩٠، وكشف المشكل من حديث الصحيحين ج١، ص ١١٢٥.

(٣) انظر فتح الباري ج ٧، ص ١٥٦ -١٦٠، ١٦١.

الَّذِي قَالَهُ تَخَيُّل فَاسِد يَتَطَرَّق مِنْهُ عَدَم الْوُثُوق بِجَمِيعِ مَا فِي الصَّحِيح، لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ فِي وَاحِد لَا بِعَيْنِهِ جَازَ فِي كُلّ فَرْد فَرْد، فَلَا يَبْقَى لِأَحَدٍ الْوُثُوق بِمَا فِي الْكِتَاب الْمَذْكُور، وَاتِّفَاق الْعُلَمَاء يُنَافِي ذَلِكَ)[1]

٣ـ تضعيف ابن عبد البر للرواية التي أخرجها الإسماعيلي، من غير طريق البخاري. قال الإمام ابن حجر: (وَالطَّرِيق الَّتِي أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيّ دَافِعَة لِتَضْعِيفِ اِبْن عَبْد الْبَرّ لِلطَّرِيقِ الَّتِي أَخْرَجَهَا الْإِسْمَاعِيلِيّ)[2]

٤ـ نكارة لفظ الحديث

قال ابن حجر: (وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَم مِنْ كَوْن صُورَة الْوَاقِعَة صُورَة الزِّنَا وَالرَّجْم أَنْ يَكُون ذَلِكَ زِنًا حَقِيقَة وَلَا حَدًّا، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِشَبَهِهِ بِهِ، فَلَا يَسْتَلْزِم ذَلِكَ إِيقَاع التَّكْلِيف عَلَى الْحَيَوَان.)[3]

٥ـ الإضطراب في متنه

لا يوجد اضطراب في الرواية، بل تكاد الروايات تتفق على لفظه، ففي رواية البخاري (قد زنت)، وفي الروايات الأخرى (فوقع عليها)، (واضطجعوا)، وليس المراد هنا الزنا الحقيقي، بل المراد شبهه.

وأقول في الرد على جولدتسيهر ما يلي:

١ – لو كان جولدتسيهر أميناً في النقل لذكر ما قاله القسطلاني في الرد على المضعفين لهذا الخبر – مع العلم بأنه نقل من كتاب إرشاد الساري – إلا أنه أخذ من النص ما يخدم أغراضه من الطعن في صحيح البخاري.

٢ –هذا الخبر ليس حديثاً عن رسول اللهﷺ وإنما هو خبر عن عمرو بن ميمون من قوله أنه رأى في زمن جاهليته قبل إسلامه قردة.... الحديث.

٣ –إن ترجح أن الخبر رواه البخاري تعليقاً فلا اعتراض عليه ؛ لأن المعلق ليس على شرطه.

٤ –أراد البخاري من ذكر هذا الخبر إثبات أن (عمرو بن ميمون) من المخضرمين، وليس صحابياً.

---

(١) فتح الباري ج ٧، ص١٦١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق .

الحديث الثاني: حديث (إِنَّ آلَ أَبِي... لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي.)

روى البخاري في صحيحه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ جِهَارًا غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ: إِنَّ آلَ أَبِي قَالَ عَمْرٌو: فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بَيَاضٌ لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ، زَادَ عَنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ بَيَانٍ عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَلَكِنْ لَهُمْ رَحِمٌ أَبُلُّهَا بِبَلَاهَا يَعْنِي أَصِلُهَا بِصِلَتِهَا، قَالَ أَبُو عَبْد اللهِ: بِبَلَاهَا كَذَا وَقَعَ وَبِبَلَالِهَا أَجْوَدُ وَأَصَحُّ، وَبِبَلَاهَا لَا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا)[1]

(الكلام على إسناده)

أما إسناده فقد رواه البخاري قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَر، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ)

وقد طعن فيه بعض العلماء لأن في إسناده (قيس بن أبي حازم) ([2]) ، وهو متهم بالنصب. قال الإمام ابن

---

(١) رواه البخاري في صحيحه -انظر فتح الباري- كتاب الأدب – باب رقم (١٤) باب تبل الرحم ببلالها حديث رقم (٥٩٩٠) ج١٠، ص ٤١٩، ورواه مسلم في صحيحه- انظر شرح صحيح مسلم- كتاب الإيمان- باب مولاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم حديث رقم (٢١٥) ج٣، ص٨٧.

(٢) قال ابن حجر في التقريب ج٢، ص ٣٢: (قيس بن أبي حازم أبو عبد الله الكوفي، ثقة من الثانية مخضرم، ويقال: له رؤية وهو الذي يقال: إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة. مات بعد التسعين أو قبلها وقد جاز المائة وتغير.) وقال في تهذيب الكمال ج ٢٤، ص ١٥: (وقد تكلم أصحابنا فيه، فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد، ومنهم من حمل عليه وقال:له أحاديث مناكير.والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير، وقالوا: هي غرائب، ومنهم من لم يحمل عليه في شيء من الحديث وحمل عليه في مذهبه، وقالوا: كان يحمل على علي- رحمة الله عليه وعلى جميع الصحابة- والمشهور عنه أنه كان يقدم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه. ومنهم من قال: إنه مع شهرته لم يرو عنه كبير أحد وليس الأمر عندنا كما قال هؤلاء، وقد روى عنه جماعة منهم: إسماعيل بن أبي خالد، وهو أرواهم عنه، وكان ثقة ثبتاً، وبيان بن بشر وكان ثقة ثبتاً – وذكر آخرين- ثم قال: كل هؤلاء قد روى عنه.وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: قيس بن أبي حازم كوفي جليل =

حجر: (وَقَدْ إِسْتَشْكَلَ بَعْض النَّاس صِحَّة هَذَا الْحَدِيث لِمَا نُسِبَ إِلَى بَعْض رُوَاته مِنْ النَّصْب وَهُوَ الإِنْحِرَاف عَنْ عَلِيّ وَآل بَيْته، قُلْت: أَمَّا قَيْس بْن أَبِي حَازِم فَقَالَ يَعْقُوب بْن شَيْبَة: تَكَلَّمَ أَصْحَابنَا فِي قَيْس، فَمِنْهُمْ مَنْ رَفَعَ قَدْره وَعَظَّمَهُ، وَجَعَلَ الْحَدِيث عَنْهُ، مِنْ أَصَحّ الأَسَانِيد. حَتَّى قَالَ اِبْن مَعِين: هُوَ أَوْثَق مِنْ الزُّهْرِيّ. وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَهُ أَحَادِيث مَنَاكِير، وَأَجَابَ مَنْ أَطْرَاهُ بِأَنَّهَا غَرَائِب، وَإِفْرَاده لَا يَقْدَح فِيهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ عَلَيْهِ فِي مَذْهَبه، وَقَالَ: كَانَ يَحْمِل عَلَى عَلِيّ؛ وَلِذَلِكَ تَجَنَّبَ الرِّوَايَة عَنْهُ كَثِير مِنْ قُدَمَاء الْكُوفِيِّينَ، وَأَجَابَ مَنْ أَطْرَاهُ، بِأَنَّهُ كَانَ يُقَدِّم عُثْمَان عَلَى عَلِيّ. قُلْت: وَالْمُعْتَمَد عَلَيْهِ أَنَّهُ ثِقَة ثَبْت مَقْبُول الرِّوَايَة، وَهُوَ مِنْ كِبَار التَّابِعِينَ، سَمِعَ مِنْ أَبِي بَكْر الصِّدِّيق فَمَنْ دُونه، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ حَدِيث الْبَاب إِسْمَاعِيل بْن أَبِي خَالِد، وَبَيَان بْن بِشْر، وَهُمَا كُوفِيَّانِ، وَلَمْ يُنْسَبَا إِلَى النَّصْب، لَكِنَّ الرَّاوِي عَنْ بَيَان وَهُوَ عَنْبَسَةُ بْن عَبْد الْوَاحِد أُمَوِيّ، قَدْ نُسِبَ إِلَى شَيْء مِنْ النَّصْب، وَأَمَّا عَمْرو بْن الْعَاصِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَه وَبَيْنَ عَلِيّ مَا كَانَ فَحَاشَاهُ أَنْ يُتَّهَم.)[1]

والحديث أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيّ مِنْ رِوَايَة وَهْب بْن حَفْص، عَنْ عَبْد الْمَلِك بْن إِبْرَاهِيم الْجُعْدِيّ، عَنْ شُعْبَة، وَوَهْب بْن حَفْص كَذَّبُوهُ.[2]، وقال ابن حجر: (وَلَيْسَ لِقَيْسِ بْن أَبِي حَازِم فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَمْرو ابْن الْعَاصِ غَيْر هَذَا الْحَدِيث.)[3]

= وليس في التابعين أحد روى عن العشرة، إلاقيس بن أبي حازم وقال معاوية بن صالح، عن يحيى بن معين: قيس بن أبي حازم أوثق من الزهري، ومن السائب بن يزيد.وقال علي بن المديني: قال لي يحيى بن سعيد: قيس بن أبي حازم منكر الحديث- ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير، منها حديث كلاب الحوأب- وقال أبو سعيد الأشج: سمعت أبا خالد الأحمر يقول لعبدالله بن نمير:يا أبا هشام أما تذكر إسماعيل بن أبي خالد وهو يقول: حدثنا قيس بن أبي حازم هذه الأسطوانة يعني أنه في الثقة مثل الأسطوانة.وقال يحيى بن أبي غنية: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، قال: كبر قيس بن أبي حازم حتى جاز المائة بسنين كثيرة حتى خرف وذهب عقله.)

(١) فتح الباري ج١٠، ص٤٢٠.

(٢) المصدر السابق ج١٠، ص٤١٩.

(٣) المصدر السابق.

(الكلام على متنه)

استشكل جولدتسيهر متن الحديث حيث زعم وقوع التصحيف في هذا الحديث من قبل أحد رواته وهو (إن آل أبي ـ قال عمرو في كتاب محمد بن جعفر بياضـ ليسوا بأوليائي وأصبح معناه أن النبي ﷺ يلعن عائلة أبي بياض. قال عبد الحق الإشبيلي في كتابه (الجمع بين الصحيحين): (إِنَّ الصَّوَاب فِي ضَبْط هَذِهِ الْكَلِمَة بِالرَّفْعِ، أَيْ وَقَعَ فِي كِتَاب مُحَمَّد بْن جَعْفَر مَوْضِع أَبْيَض يَعْنِي بِغَيْرِ كِتَابَة، وَفَهِمَ مِنْهُ بَعْضهمْ أَنَّهُ الِاسْم الْمُكَنَّى عَنْهُ فِي الرِّوَايَة فَقَرَأَهُ بِالْجَرِّ عَلَى أَنَّهُ فِي كِتَاب مُحَمَّد بْن جَعْفَر إِنَّ آل أَبِي بَيَاض، وَهُوَ فَهْم سَيِّئ مِمَّنْ فَهِمَهُ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَف فِي الْعَرَب قَبِيلَة يُقَال لَهَا آل أَبِي بَيَاض، فَضْلًا عَنْ قُرَيْش، وَسِيَاق الْحَدِيث مُشْعِر بِأَنَّهُمْ مِنْ قَبِيلَة النَّبِيّ ﷺ وَهِيَ قُرَيْش، بَلْ فِيهِ إِشْعَار بِأَنَّهُمْ أَخَصّ مِنْ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: " إِنَّ لَهُمْ رَحِمًا " وَأَبْعَدَ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى بَنِي بَيَاضَة وَهُمْ بَطْن مِنْ الْأَنْصَار لِمَا فِيهِ مِنْ التَّغْيِير أَوْ التَّرْخِيم عَلَى رَأْي، وَلَا يُنَاسِب السِّيَاق أَيْضًا.)[1]

(ألفاظه)

أما ألفاظ هذا الحديث فقد رواه البخاري بلفظ (إِنَّ آلَ أَبِي) ، ورواه الإمام مسلم في صحيحه ولفظه (إِنَّ آلَ أَبِي يَعْنِي فُلَانًا) لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ)، وورد بلفظ (أَنَّ آل بَنِي) عند الإسماعيلي[2] .

قال ابن حجر: (وَلِلْحَدِيثِ مَحَلّ صَحِيح لَا يَسْتَلْزِم نَقْصًا فِي مُؤْمِنِي آلِ أَبِي طَالِب، وَهُوَ أَنَّ الْمُرَاد بِالنَّفْيِ الْمَجْمُوع كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَحْتَمِل أَنْ يَكُون الْمُرَاد بِآلِ أَبِي طَالِب أَبُو طَالِب نَفْسه وَهُوَ إِطْلَاق سَائِغ كَقَوْلِهِ فِي أَبِي مُوسَى: " إِنَّهُ أُوتِيَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِير آلِ دَاوُدَ " وَقَوْله ﷺ: "آل أَبِي أَوْفَى" وَخَصَّهُ بِالذِّكْرِ مُبَالَغَة فِي الِانْتِفَاء مِمَّنْ لَمْ يُسْلِم لِكَوْنِهِ عَمّه وَشَقِيق أَبِيهِ وَكَانَ الْقَيِّم بِأَمْرِهِ وَنَصْره وَحِمَايَته، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمَّا لَمْ يُتَابِعهُ عَلَى دِينه اِنْتَفَى مِنْ مُوَالَاته.)[3] ، وقال القسطلاني: (قال عمرو ـ هو ابن عباس شيخ البخاري فيه ـ (في كتاب محمد بن

---

(١) فتح الباري ج١٠، ص٤٢٠.

(٢) المصدر السابق ص ٤١٩-٤٢٠.

(٣) المصدر السابق.

جعفر) يعني غندر (بياض) بالرفع على الصواب، أي موضع أبيض بغير كتابة، وضعف الجر إذ يكون المعنى في كتاب محمد بن جعفر أن آل أبي بياض؛ لأنه لا يعرف في العرب قبيلة يقال لها أبو بياض فضلاً عن قريش، وسياق الحديث يشعر بأنهم من قبيلته وهي قريش.) [١]

قلت في الرد على هذه الشبهة:

١-لو كان جولدتسيهر منصفاً لفهم من هذا النص الأمانة العلمية التي يتصف بها المحدثون ؛حيث أدى الراوي الرواية كما سمعها.

٢-يحاول جولدتسيهر التشكيك في صحيح البخاري من خلال إثبات التحريف فيه؛ وبالتالي عدم اعتماده، وعدم الوثوق بأحاديثه.

٣-لو كان جولدتسيهر أميناً في النقل لنقل كلام الإمام القسطلاني في ترجيح رواية الرفع (بياض) على الجر، وإنكار الحميدي لرواية الجر.

(التصحيفات في صحيح البخاري)

قال جولدتسيهر: (ظهر التصحيف في كتب الحديث، كان هو الأكثر استمراراً، إذ إن الرواة ينقلون ما سمعوه وهذا عرضة للأخطاء، وما تم تسليمه بخطئه يبقى دون تغيير، رغم أن من حق المرء (من واجبه) أن يشير إلى الخطأ بحسب علمه.. هناك ظواهر كثيرة حدثت أثناء نقل نص البخاري، عناوين الأبواب هي الأقل أمناً في التصحيف. في كتاب الفتن، باب التعرب، أي الحياة في الصحراء مثل الأعراب، عند البخاري التغرب، الحياة في الخارج بعيداً عن الوطن، أو كلمة التعزب، وهي غير مناسبة في هذا المعنى، ولكن يمكن أن تكون مرادفة لها، وهذه الأمثلة تحدث جزئياً كفساد حقيقي في النصوص، ولكن في تنوعها تبين أنها محاولات لتقديم شيء أفضل أو أكثر قبولاً، ونشارك رأي ناقد مسلم الناسخون الجاهلون، يتحملون

(١) إرشاد الساري ج ٩، ص ١٣.

المسؤلية العظمى لحقيقة أن المرء غالباً ما كان يجب عليه أن يفسر النص بطريقة ملتوية / مشوهة. (الحاشية: ١، القسطلاني ج٩، ص ٥٠٩)) [١]

قلت : ذهب جولدتسيهر إلى القول بعدم سلامة النص في صحيح البخاري، وبأن النساخ والرواة ينقلون الخطأ ويبقون عليه ويقبلون به، وأن تراجم صحيح البخاري كانت الأكثر عرضة لمثل هذا التغيير. واستدل على ذلك بما وقع في باب (التغرب) من كتاب الفتن في صحيح البخاري. وسوف أناقش هذه القضية على النحو التالي:

١-لقد نسي جولدتسيهر أو تناسى عناية الأمة الإسلامية بصحيح البخاري سماعاً ورواية وضبطاً وشرحاً. أما من حيث روايته فقد ذكر الفربري [٢] - راوي الصحيح - أنه سمع الصحيح من الإمام البخاري، سبعون أو تسعون ألف راوٍ. قال الإمام النووي في شرح البخاري: (اعلم أن صحيح البخاري متواتر عنه. من رواية الفربري. ورواه عن الفربري خلائق منهم: أبو محمد الحَمَوي، وأبو زيد المروزي، وأبو إسحاق المستملي، وأبو سعيد أحمد بن محمد، وأبو الحسن علي بن أحمد بن عبد العزيز الجرجاني، وأبو الهيثم محمد بن مكي الكشميهني، وأبو بكر إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاطب الكشاني، ومحمد بن أحمد بن متّ (بفتح الميم وتشديد التاء)، وآخرون.) [٣]، وقال الإمام ابن حجر: (تقدم ذكر الجامع الصحيح وذكر الفربري أنه سمعه منه تسعون ألفاً، وأنه لم يبق من يرويه غيره، وأطلق ذلك بناء على ما في علمه، وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قريبة البزدوي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، ذكر ذلك من كونه روى الجامع الصحيح عن البخاري أبو نصر ابن ماكولا وغيره، ومن رواة الجامع أيضاً ممن اتصلت لنا روايته بالإجازة إبراهيم بن معقل النسفي، وفاته منه قطعة من آخره

---

(١) دراسات محمدية ص ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) هو محمد بن يوسف بن مطر الفربري راوية صحيح البخاري عنه، رحل إليه الناس، وسمعوا منه هذا الكتاب. وكانت ولادته في سنة إحدى وثلاثين ومائتين؛ وتوفي في ثالث شوال سنة عشرين وثلثمائة، رحمه الله تعالى. ونسبته إلى فربر: بفتح الفاء والراء وسكون الباء الموحدة وفي آخرها راء ثانية، وهي بلدة على طرف جيحون مما يلي بخارى، وهو آخر من روى الجامع الصحيح عن البخاري. تذكرة الحفاظ ج٣، ص٧٩٨، وفيات الأعيان ج٤، ص ٢٩٠.

(٣) الإمام البخاري وصحيحه ص١٨٣، ٢٢٨، ٢٢٩.

رواها بالإجازة، وكذلك حماد بن شاكر النسوي، والرواية التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها، هي روايةمحمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري.) [1] ، وقد أشار د. عبد الغني عبد الخالق إلى نسخ الجامع الصحيح المطبوعة، وأنه في سنة (١٣١١هـ)، أصدر السلطان عبد الحميد الثاني أمره بطبع صحيح البخاري، على أن يعتمد في تصحيحه على النسخة اليونينية ـ المعول عليها عند المتأخرين في جميع رواياته – وعلى نسخ أخرى: عرفت بالصحة، وشهرت الضبط. فطبع في بولاق (١٣١١-١٣١٣) بالشكل الكامل، وبهامشه تقييدات بفروق تلك النسخ. ثم ذكر أشهر رواة الصحيح وهم الحمَوي، الكشميهني،الأصيلي، المستملي، الجرجاني، القابسي، الهروي، كريمة، أبو الوقت، ابن السمعاني، ابن عساكر، اليونيني.[2]

٢-أما استدلاله بوقوع التحريف في تراجم الكتاب وأنها كانت الأكثر عرضة للتغيير، مستدلاً على ذلك ب(باب التعرب) من كتاب الفتن. حيث ذكر أوجهاً في ضبطها وأحال إلى كتاب (إرشاد الساري) فإنه بالرجوع إلى الكتاب المذكور يتبين للباحث بأن القسطلاني ذكر ثلاثة أوجه في ضبط (التعرب) ومعناها، (فالتعرب)[3] بالراء تعني الإقامة بالبادية والتكلف في صيرورته أعرابياً، ولأبي ذر (التغرب)[4] بالغين المعجمة، ولكريمة (التعزب)[5] بالزاي ومعناه يعزب عن الجماعة والجهات ويسكن البادية. قال

---

(١) هدي الساري ص ٤٩١-٤٩٢.

(٢) الإمام البخاري وصحيحه ص ٢٤٦ ، وقال القسطلاني: (وقد اعتنى الحافظ شرف الدين أبو الحسن علي بن شيخ الإسلام ومحدث الشام تقي الدين ابن محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد الله اليونيني الحنبلي بضبط رواية الجامع الصحيح. وقابل أصله الموقوف بمدرسة اقبغا آص بسويقة العز بخارج باب زويلة من القاهرة بظاهر بعض نسخ البخاري.) إرشاد الساري ج ١، ص٤٠

(٣) التعرب: قال في القاموس المحيط ص١٤٥: والأَعْرابُ منهم: سُكَّانُ البادِيةِ لا واحدَ له.

(٤) التغرب: قال في القاموس المحيط ص١٥٣:– والنَّوَى والبُعْدُ كالغَرْبَةِ وقد تَغَرَّبَ. وبالضم: النُّزُوحُ عنِ الوَطَنِ كالغُرْبَة والاغْترابِ والتَّغَرُّبِ.

(٥) التعزب: قال في القاموس المحيط ص ١٤٧:– العَزَبُ محركةً: مَنْ لا أهْلَ له تَعَزَّبَ: تَرَكَ النكاحَ. والعُزُوبُ: الغَيْبَةُ يَعْزُبُ ويَعْزِبُ والذَّهابُ.

صاحب المطالع: وجدته بخطي في البخاري بالزاي وأخشى أن يكون وهماً.)[1] فالمعاني التي ذكرها للفظ (التعرب) تأتي بمعنى واحد في اللغة، سواء قصد البعد، أو العزلة، أو ترك الناس، وكلها من متعلقات الفتن فأين الإضطراب في هذا؟

٣-قد يكون قصده ما وقع في تراجم البخاري من اختلاف بين مطابقة الحديث للترجمة، وترجمته أحياناً بتراجم مرسلة كقوله (باب) دون أن يذكر شيئاً فيها. وفي الجواب على ذلك يقول الباحث: لما كان الفقه أحد مقاصد الإمام البخاري في صحيحه، عنى بالفوائد الفقهية فاستخرج من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب، ولما كانت تراجم الأبواب تمثل الأقوال الفقهية حتى قيل (فقه البخاري في تراجمه)[2]، ونظراً لدقة مسلكه في استنباط الأحكام طعن بعضهم في ذلك. يقول ابن المنيّر الإسكندراني: (والمقصود بهذه المقدمة أن الإمام أبا عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري لما أودع كتابه من الفقه الذي اشتملت عليه التراجم ما أودع، ورصّع في عقود تلك الأبواب من جواهر المعاني والحق اللباب ما رصّع، ظهرت من تلك المقاصد فوائد، وخفيت فوائد، واضطربت الأفهام فيها خفي، فمن محوِّم وشارد.فقائل يقول: اخْتُرِم ولم يُهذب الكتاب، ولم يرتب الأبواب.وقائل يقول: جاء الخلل من النساخ وتجذيفهم والنقلة وتحريفهم.وقائل يقول: أبعد المنجع في الاستدال، فأوهم ذلك أن في المطابقة نوعاً من الاعتدال.وبلغني عن الإمام أبي الوليد الباجي أنه كان يقول: "يسلم للبخاري في علم الحديث، ولا يسلم له في علم الفقه"! ويعلل ذلك بأن أدلته عن تراجمه متقاطعة، ويحمل الأمر على أن ذلك لقصور في فكرته وتجاوز عن حد فطرته، وربما يجدون الترجمة ومعها حديث يتكلف في مطابقته لها جداً، ويجدون حديثاً في غيرها هو بالمطابقة أولى وأجدى. فيحملون الأمر على أنه كان يضع الترجمة ويفكر في حديث يطابقها، فلا يعن له ذكر الجلي فيعدل إلى الخفي، إلى غير ذلك من التقارير التي فرضوها في التراجم التي انتقدوها فاعترضوها. ويقابل هذه الأقاويل ما أثرته عن جدي رحمه الله سمعته يقول: كتابان فقهها في ترجمها: كتاب البخاري في الحديث، و"كتاب سيبويه" في النحو.)[3] فأشار إلى أجوبة بعض العلماء أن المنية اخترمته قبل أن يكمل كتابه فلم يرتب كتابه ولا أبوابه،

---

(١) إرشاد الساري ج١٠، ص١٨٦.

(٢) هدي الساري ص ١٣.

(٣) المتواري على تراجم أبواب البخاري ص ٣٦-٣٧.

ومنهم من عزا ذلك إلى النساخ. قال ابن حجر: (وبعضها ـ أي التراجم ـ لا شيء فيه البتة. وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمداً وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه ومن ثمة وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب فأشكل فهمه على الناظر فيه وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري فقال: أخبرني الحافظ أبو ذر عبد الرحيم بن أحمد الهروي قال: حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملى قال: انتسخت كتاب البخاري، من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض، قال أبو الوليد الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملى، ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشمهينى، ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع إنهم انتسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث. قال الباجي: وإنما أوردت هذا هنا؛ لما عنى به أهل بلدنا، من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ. انتهى قلت: وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جداً ستظهر كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.)[1]، قال د. نور الدين العتر: (وربما احتال بعضهم في الاعتذار له ـ بزعمهم ـ فزعموا أنه ترك الكتاب بلا تبييض وقد رد عليهم الحافظ فقال: (وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض.) وتلطف بعض آخر فادعى أنه (وقع من بعض نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب، فأشكل فهمه على الناظر فيه.) وهذه دعوى قديمة نقل ابن حجر عن أبي الوليد الباجي القول بها. وأياً ما كان قائلها فإنها وادعاء ترك الكتاب مسودة على حد سواء في البطلان عندنا وقد أبطلها من قبل الإمام بدر الدين بن جماعة، واستدل على ذلك بما فيه شفاء وكفاء فقال في كتابه مناسبات تراجم البخاري: (وضمن تراجم بعض الأبواب ما يبعد فهمه من حديث ذلك الباب، وأوقع ذلك بعض التباس على كثير من الناس: فبعضهم مصوب له ومتعجب من حسن فهمه. وبعض

---

(١) هدي الساري ص ٨.

نسبه إلى التقصير في فهمه وعلمه، وهؤلاء ما أنصفوا لأنهم لم يعرفوه. وبعض قال: لم يبيض الكتاب، وهو قول مردود فإنه أسمع الكتاب مراراً على طريقة أهل هذا الشأن، وأخذه عنه الأئمة الأكابر من البلدان. وبعض ما قال: جاء ذلك من تحريف النساخ وهو مردود، فإنه لم يزل مروياً من أئمة الحديث على شرطهم. من تصحيحهم له وضبطهم.)[1]

(١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص ٢٩٧-٢٩٨.

(البخاري وبنو أمية)

قال جولدتسيهر: (في زمن العباسيين عمل التأثير الرسمي جهده لمنع تعظيم ذكر ابن هند (معاوية).. وكان هناك ضغط رسمي لإزالة أشياء مثل هذه، فعلى سبيل المثال أن البخاري، لم يكن يقدم مناقب معاوية كأحاديث صحيحة، ولكن هذه وكل ما يتصل بمدح الأمويين كان يقمع ويتلف، وبالمقابل تم الترويج والنشر لعدد كبير من الأحاديث التي تذم رجال بني أمية.) (١)

يرى جولدتسيهر بأن الإمام البخاري لم يذكر في صحيحه مناقب معاوية- رضي الله عنه – وأن هذا كان ناشئاً عن استجابته لضغوط العباسيين. وأجمل طعون جولدتسيهر في الإمام البخاري والأمويين والعباسيين بما يلي:

أ- خضوعه لرغبات الحكام العباسيين، حيث لم يذكر في صحيحه حديثاً في فضائل معاوية ـ رضي الله عنه ـ، وأنه روج لأحاديث في ذم الأمويين.

ب- طعنه في كل من الأمويين والعباسيين، أما طعنه في الأمويين، فإن البخاري لم يرو في فضائلهم شيئاً، وأما طعنه في العباسيين فلأنهم منعوا العلماء من التحديث بأحاديث في فضائل الأمويين، وسوف أناقش هذه الطعون على النحو التالي:

١- أما طعنه في الإمام البخاري وأنه كان خاضعاً لرغبات الحكام العباسيين، فإن الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ أجل من ذلك وأرفع، وهو إمام مجمع على إمامته وفضله وتقواه وورعه.

قال النووي: (وروينا عن عبد الله بن محمد المسندى بفتح النون، قال: محمد بن إسماعيل إمام، فمن لم يجعله إمامًا فاتهمه. وروينا عن الإمام أبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى، قال: رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق، فما رأيت فيهم أجمع من أبى عبد الله البخارى.) (٢)

٢-وأما (ورعه وزهده) فقد روى قال الحاكم: سمعت محمد بن العباس الضبي يقول: سمعت أبا بكر

---

(١) دراسات محمدية ص ٥٤.

(٢) تهذيب الأسماء ج١، ص٦٧-٧٦.

ابن أبي عمرو الحافظ البخاري يقول: كتب إلى أبي عبدالله بعض السلاطين في حاجة له، ودعا له دعاء كثيراً. فكتب إليه أبو عبد الله: سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: وصل إلي كتابك وفهمته، وفي بيته يؤتى الحكم والسلام. [١] وهذا موقفه من الأمراء عندما طلب منه (الأمير خالد بن يحيى الذهلي) - والي بخارى - أن يحمل إليه صحيح البخاري ليقرأ عليه وعلى أولاده فامتنع وقال: (إني لاأذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب السلاطين) [٢]

إذا كان هذا موقفه مع الأمير فكيف يستجيب إلى رغبات العباسيين؟ ومن أجل أي شيء؛ حتى يكذب على رسول الله ﷺ أو أن يكتم علماً شرعياً! وقد غاب عن ذهنه قول الله عز وجل (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون)، وقوله ﷺ (أيما رجل آتاه الله علماً فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار)

(الإمام البخاري وأحاديث فضائل معاوية)

أما زعمه بأن البخاري لم يذكر أحاديث في فضائل معاوية - رضي الله عنه - تلبية لرغبات العباسيين، وخوفاً منهم فإن هذه القضية تحتاج إلى شيء من التوضيح على النحو التالي:

١- إن معاوية تعرض إلى كثير من الطعن والذم من قبل كثير من المستشرقين والمستغربين، فكان لزاماً أن أبين مكانته وفضله ، فأقول: لا يخفى على أحد أنه كان صحابياً، وابن صحابي، وكان أميراً للمؤمنين، ومن كتبة الوحي، وكان صهر النبي ﷺ وأول من ركب البحر مجاهداً في سبيل الله، وفي عهده فتحت جزيرة قبرص، وغزا المسلمون الهند.

٢-أما أن البخاري لم يذكر أحاديث في فضائله ومناقبه - رضي الله عنه- فليس هذا انتقاصاً منه. وقد روى البخاري في صحيحه قال: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا الْمُعَافَى، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: أَوْتَرَ مُعَاوِيَةُ بَعْدَ الْعِشَاءِ بِرَكْعَةٍ، وَعِنْدَهُ مَوْلًى لِابْنِ عَبَّاسٍ، فَأَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: دَعْهُ فَإِنَّهُ قَدْ صَحِبَ رَسُولَ اللهِ ﷺ).

---

(١) سير أعلام النبلاء ج١٢، ص٤٠٦-٤٠٧.

(٢) هدي الساري ٤٩٣، سير أعلام النبلاء ج١٢، ص٤٦٤.

ولفظه: (قيل لابن عباس: هل لك في أمير المؤمنين معاوية، فإنه ما أوتر إلا بواحدة، فقال: إنه فقيه). [1]
فهذا يدل على علمه وفقهه، وهي منقبة من مناقبه وفضائله.

٣-أما عدول البخاري عن ذكر فضل معاوية إلى (باب ذكر معاوية)، فيبدو أن البخاري أخذ بقول شيخه(إسحاق بن راهويه) عندما قال: لا يصح عن النبي ﷺ في فضل معاوية بن أبي سفيان شيء. قال ابن الجوزي: (قد تعصب قوم ممن يدعى السنة، فوضعوا في فضله أحاديث ليغضبوا الرافضة، وتعصب قوم من الرافضة فوضعوا في ذمه أحاديث، وكلا الفريقين على الخطأ القبيح.) [2]

قال ابن قيم الجوزية: (قال إسحاق بن راهويه: لا يصح في فضل معاوية بن أبي سفيان عن النبيﷺ شيء. قلت: ومراده ومراد من قال ذلك من أهل الحديث: أنه لم يصح حديث في مناقبه بخصوصه، وإلا فما صحَ عندهم في مناقب الصحابة على العموم، ومناقب قريش، فمعاوية ـ رضي الله عنه ـ داخل فيه.) [3]
وقال أيضاً (كل حديث في ذمه فهو كذب) [4]

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني: (تَنْبِيه) عَبَّرَ الْبُخَارِيّ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَة بِقَوْلِهِ(ذِكْر) وَلَمْ يَقُلْ (فَضِيلَة وَلَا مَنْقَبَة)؛ لِكَوْنِ الْفَضِيلَة لَا تُؤْخَذ مِنْ حَدِيث الْبَاب، لِأَنَّ ظَاهِر شَهَادَة اِبْن عَبَّاس لَهُ بِالْفِقْهِ وَالصُّحْبَة دَالَّة عَلَى الْفَضْل الْكَثِير، وَقَدْ صَنَّفَ اِبْن أَبِي عَاصِم جُزْءًا فِي مَنَاقِبه، وَكَذَلِكَ أَبُو عُمَر غُلَام ثَعْلَب، وَأَبُو بَكْر النَّقَّاش وَأَوْرَدَ اِبْن الْجَوْزِيّ فِي الْمَوْضُوعَات بَعْض الْأَحَادِيث الَّتِي ذَكَرُوهَا ثُمَّ سَاقَ عَنْ إِسْحَاق بْن رَاهْوَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَصِحّ فِي فَضَائِل مُعَاوِيَة شَيْء، فَهَذِهِ النُّكْتَة فِي عُدُول الْبُخَارِيّ عَنْ التَّصْرِيح بِلَفْظِ مَنْقَبَة اِعْتِمَادًا عَلَى قَوْل شَيْخه، لَكِنْ بِدَقِيقِ نَظَره اِسْتَنْبَطَ مَا يَدْفَع بِهِ رُءُوس الرَّوَافِض.. فَأَشَارَ بِهَذَا إِلَى مَا اِخْتَلَقُوهُ لِمُعَاوِيَةَ مِنْ الْفَضَائِل مِمَّا لَا أَصْل لَهُ.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه -انظرفتح الباري كتاب فضائل الصحابة- باب رقم (٢٨) (باب ذكر معاوية بن أبي سفيان - رضي الله تعالى عنهما -) حديث رقم (٣٧٦٤)، وحديث رقم (٣٧٦٥) ج٧، ص ١٠٣.

(٢) الموضوعات ج٢، ص ١٥.

(٣) المنار المنيف ص١١٦.

(٤) المصدر السابق ص ١١٧.

وَقَدْ وَرَدَ فِي فَضَائِلِ مُعَاوِيَةَ أَحَادِيث كَثِيرَة لَكِنْ لَيْسَ فِيهَا مَا يَصِحّ مِنْ طَرِيق الْإِسْنَاد، وَبِذَلِكَ جَزَمَ إِسْحَاق بْن رَاهْوَيْهِ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرهمَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.)[1]

وأوضح الإمام ابن حجر الهيتمي قول (إسحاق ابن راهويه): (في أنه لم يصح في فضائل معاوية شيء) بقوله: (ولك أن تقول: إن كان المراد من هذه العبارة أنه لم يصح منها شيء على وفق شرط البخاري فأكثر الصحابة كذلك إذا لم يصح شيء، وإن لم يعتبر ذلك القيد فلا يضره ذلك؛ لما يأتي من أن من فضائله ما حديثه حسن حتى عند الترمذي كما صرح به في جامعه. والحديث الحسن لذاته كما هنا حجة إجماعاً بل الضعيف في المناقب حجة أيضاً، وحينئذ فما ذكره ابن راهويه بتقدير صحته لا يخدش في فضائل معاوية لوجوه:

١ـ أنه من أشرف الصحابة نسباً جاهلية وإسلاماً؛ فإنه من أكابر قريش، ومن أقرب بطونهم إلى النبي؛ لأنه يجتمع معه في عبد مناف، وكان لعبد مناف أربعة أولاد هاشم جد النبي، والمطلب جد الشافعي، وعبد شمس جد عثمان، ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ، ونوفل، والثلاثة الأول أشقاء لكن بنو الأولين لم يفترقوا جاهلية ولا إسلاماً، كما قال النبي (نحن بنو هاشم وبنو المطلب لم نفترق جاهلية ولا إسلاماً.

٢- أنه كان أحد كتاب الوحي لرسول الله كما صح في مسلم[2].

٣- روى الترمذي قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عُمَيْرَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا وَاهْدِ بِهِ.) قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ[3]، وقال المباركفوري: وَقِيلَ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ: لَهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي ذِكْرِ مُعَاوِيَةَ. لَهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي ذِكْرِ مُعَاوِيَةَ. قَالَ الْحَافِظُ: قَالَ اِبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا تَصِحُّ صُحْبَتُهُ وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُ حَدِيثِهِ اِنْتَهَى.

---

(١) فتح الباري- كتاب فضائل الصحابة – ٢٨ – باب ذكر معاوية ج٧، ص ١٠٣ – ١٠٤.

(٢) رواه مسلم في صحيحه –انظر شرح صحيح مسلم– كتاب فضائل الصحابة– باب فضائل أبي سفيان صخر بن حرب– رضي الله عنه– حديث رقم (٢٥٠١) ج١٦، ص ٦٢

(٣) رواه الترمذي في كتابه الجامع كتاب المناقب ٤٨ـ بَاب مَنَاقِبِ لِمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حديث رقم(٣٨٤٢)، ج٥، ص٦٨٧.

قَالَ الْحَافِظُ: إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ كَمَا عَرَفْتَ آنِفًا فِي تَرْجَمَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمِيرَةَ. [1]، والحديث صححه الشيخ الألباني [2]

٤ـ فوزه بمصاهرته ـ ﷺ ـ فإن أم حبيبه ـ رضي الله عنها ـ أخته.

٥ـ مدح عمر له وثناؤه عليه وتليته دمشق الشام مدة خلافته وكذلك عثمان، وناهيك بهذه منقبة عظيمة، من مناقب معاوية. [3] ولئن عبر الإمام البخاري بقوله (باب ذكر معاوية)، بدل قوله (باب فضل معاوية) فهذا لا يضيره فقد صنع مثل هذا في فضل العباس وغيره من الصحابة فذكر في صحيحه في كتاب المناقب (باب ذكر العباس بن عبد المطلب) وفي كتاب فضائل الصحابة (باب ذكر ابن عباس) . [4]

(البخاري والعباسيون)

أما أن العباسيين قد منعوا المحدثين من التحديث بفضائل الأمويين، فإن هذه القضية تحتاج إلى بيان وتوضيح على النحو التالي:

١-لم يخضع البخاري والمحدثون لرغبات الحكام وغيرهم من الناس، بل عملوا على نشر السنة وتبليغها للناس.

٢-روى البخاري في صحيحه ما يدل على فقه معاوية ـ رضي الله عنه ـ.

---

(١) تحفة الأحوذي – كتاب المناقب – باب مناقب لمعاوية ج١٠، ص٣٤٠-٣٤١، وقال ابن حجر العسقلاني في التقريب ج ١، ص ٥٨٥: عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني ويقال الأزدي مختلف في صحبته سكن حمص، والإصابة ج٢، ص ٢٠٤.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم (١٩٦٩) ج٤، ص ٦١٥-٦١٨.

(٣) تطهير الجنان واللسان عن الخطورة والتفوه بثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان ص٣٠٨-٣١٨.

(٤) فتح الباري – كتاب المناقب -١١- بَاب ذِكْرِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- حديث رقم (٣٧١٠) ج٧، ص٧٧، وكتاب فضائل الصحابة -٢٤- بَاب ذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- حديث رقم (٣٧٥٦) ج٧، ص١٠٠.

٣- وروى في صحيحه أيضاً عن كثير من الأمويين كأبي سفيان، ومعاوية بن أبي سفيان، وعثمان بن عفان، - رضي الله عنهم-، وعمر بن عبد العزيز، ومروان بن الحكم، وعبد الملك بن مروان، وسعيد بن عمرو بن العاص الأموي، وإسحاق بن سعيد بن العاص، وعنبسة بن سعيد بن العاص، وهؤلاء كلهم أمويون، فمن روايته عن أبي سفيان ما رواه في صحيحه عن خبره مع (هرقل) [1]

٤- وروى مبايعة ابن عمر - رضي الله عنه - لعبد الملك بن مروان، قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَار، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ يُبَايِعُهُ وَأُقِرُّ لَكَ بِذَلِكَ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ فِيمَا اسْتَطَعْتُ). [2]

٥-أما أنه روى في صحيحه أحاديث في ذم الأمويين فهذا أمر صحيح، لكنه يحتاج إلى توضيح ؛ فمما روى في ذمهم: روى البخاري في صحيحه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأُمَوِيُّ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ مَرْوَانَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَسَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ:سَمِعْتُ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ يَقُولُ هَلاَكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ. فَقَالَ مَرْوَانُ: غِلْمَةٌ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَمِّيَهُمْ بَنِي فُلاَنٍ وَبَنِي فُلاَنٍ). [3]

---

(١)رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري - كتاب بدء الوحي - باب- حديث رقم (٦) ج١، ص ٣١-٣٢.

(٢)رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة -باب- حديث رقم (٧٢٧٢) ج١٣، ص ٢٤٥، وكتاب الحكام -٤٣-باب كيف يبايع الناس الإمام حديث رقم (٧٢٠٥) ج١٣، ص ١٩٣.

(٣)رواه البخاري في صحيحه انظرفتح الباري - كتاب المناقب - ٢٥- باب علامات النبوة في الإسلام حديث رقم (٣٥٧١)ج٦، ص٥٨٠.

ورواه البخاري أيضاً في موضع آخر من صحيحه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَدِّي قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، وَمَعَنَا مَرْوَانُ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ يَقُولُ هَلَكَةُ أُمَّتِي، عَلَى يَدَيْ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ. فَقَالَ مَرْوَانُ: لَعْنَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ غِلْمَةً ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ بَنِي فُلَانٍ وَبَنِي فُلَانٍ لَفَعَلْتُ. كُنْتُ أَخْرُجُ مَعَ جَدِّي إِلَى بَنِي مَرْوَانَ حِينَ مُلِّكُوا بِالشَّأْمِ فَإِذَا رَآهُمْ غِلْمَانًا أَحْدَاثًا قَالَ لَنَا: عَسَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنْهُمْ. قُلْنَا: أَنْتَ أَعْلَمُ) (١)

و رواه الإمام مسلم في صحيحه من طريق آخر عن أبي هريرة ولفظه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يُهْلِكُ أُمَّتِي هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ. قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ.

وقال: وحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ فِي مَعْنَاهُ) (٢)

وبعد هذا العرض لتلك الروايات، وتخريجها لا بد من توضيح بعض الأمور المتعلقة بها وهي:

أ- أن هذه الأحاديث من علامات النبوة، وأن فيها إخباراً عن إفساد بعض الولاة من الأمويين، وأن هذا الفساد سيكون على يدي أمراء سفهاء من بني أمية، يتصفون بضعف الرأي والتدبير، قال ابن حجر: (وَقَدْ يُطْلَق الصَّبِيّ وَالْغُلَيِّم بِالتَّصْغِيرِ عَلَى الضَّعِيف الْعَقْل وَالتَّدْبِير وَالدِّين وَلَوْ كَانَ مُحْتَلِمًا وَهُوَ الْمُرَاد هُنَا، فَإِنَّ الْخُلَفَاء مِنْ بَنِي أُمَيَّة لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ اُسْتُخْلِفَ وَهُوَ دُونَ الْبُلُوغ وَكَذَلِكَ مَنْ أَمَّرُوهُ عَلَى الْأَعْمَال، إِلَّا أَنْ يَكُون الْمُرَاد بِالْأُغَيْلِمَةِ أَوْلَاد بَعْض مَنْ اُسْتُخْلِفَ فَوَقَعَ الْفَسَاد بِسَبَبِهِمْ فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ، وَالْأَوْلَى الْحَمْل عَلَى أَعَمّ مِنْ ذَلِكَ.) (٣)، وأشار ابن حجر إلى أن أول الأغيلمة كان في سنة ستين (٦٠)؛ فإن يزيد بن معاوية استخلف

---

(١) رواه البخاري في صحيحه- انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري - كتاب الفتن -٣- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ أُغَيْلِمَةٍ سُفَهَاءَ) حديث رقم (٧٠٥٨) ج١٣، ص ٩.

(٢) رواه مسلم في صحيحه -انظرشرح صحيح مسلم - كتاب الفتن - حديث رقم (٢٩١٧) ج١٨، ص٤١.

(٣) فتح الباري كتاب الفتن- ٣- بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ هَلَاكُ أُمَّتِي ج ١٣، ص٩.

فيها، قال: (وَفِي هَذَا[1] قال:حدثنا وكيع، عن كامل أبي العلاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: تعوذوا بالله من رأس السبعين ومن إمرة الصبيان. وروى ابن أبي شيبة قال: حدثنا غندر، عن شعبة، عن سماك، عن أبي ربيع، عن أبي هريرة قال: (ويل للعرب من شر قد اقترب: إمارة الصبيان، إن أطاعوهم أدخلوهم النار، وإن عصوهم ضربوا أعناقهم.)[2] إِشَارَة إِلَى أَنَّ أَوَّل الْأُغَيْلِمَة كَانَ فِي سَنَة سِتِّينَ وَهُوَ كَذَلِكَ فَإِنَّ يَزِيد بْن مُعَاوِيَة اُسْتُخْلِفَ فِيهَا وَبَقِيَ إِلَى سَنَة أَرْبَع وَسِتِّينَ فَمَاتَ ثُمَّ وَلِيَ وَلَده مُعَاوِيَة وَمَاتَ بَعْدَ أَشْهُر، وَهَذِهِ الرِّوَايَة تُخَصِّص رِوَايَة أَبِي زُرْعَة عَنْ أَبِي هُرَيْرَة الْمَاضِيَة فِي عَلَامَات النُّبُوَّة بِلَفْظِ " يُهْلِك النَّاس هَذَا الْحَيّ مِنْ قُرَيْش " وَإِنَّ الْمُرَاد بَعْض قُرَيْش وَهُمْ الْأَحْدَاث مِنْهُمْ لَا كُلّهمْ، وَالْمُرَاد أَنَّهُمْ يُهْلِكُونَ نَاس بِسَبَبِ طَلَبهمْ الْمُلْك وَالْقِتَال لِأَجْلِهِ فَتَفْسُد أَحْوَال النَّاس وَيَكْثُر الْخَبْط بِتَوَالِي الْفِتَن، وَقَدْ وَقَعَ الْأَمْر كَمَا أَخْبَرَ ﷺ.)[3] وهذا مما كان يعلمه أبو هريرة ـ رضي الله عنه- قال: (إن شِئْتُ أَنْ أسميهم بَنِي فُلَانٍ وَبَنِي فُلَانٍ لَفَعَلْتُ)

ب-أن هذه الأحاديث من رواية أمويين، لم يروها البخاري عن خصومهم العباسيين أو غيرهم، بل هي من روايته عنهم. روى عمرو[4] بن يحيى بن سعيد بن العاص، عن جده[5]، قال: كنت مع مروان[6] وأبي هريرة فسمعت أبا هريرة يقول: فكيف تصلح دليلاً إلى ما ذهب إليه ؟ هذا يصلح لو كان الحديث من غير طريقهم.

---

(١) يقصد ابن حجر ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه.

(٢) مصنف بن أبي شيبة حديث رقم (١٢٧) و(١٢٨) ج ٨، ص ٦١١.

(٣) فتح الباري –كتاب الفتن –٣– بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ أُغَيْلِمَةٍ سُفَهَاءَ حديث رقم (٧٠٥٨) ج ١٣، ص ١٠.

(٤)هو: عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي أبوأمية السعيدي المكي ثقة من السابع، تقريب التهذيب ج ١، ص٧٤٩، وتهذيب الكمال ج ٢٣، ص ٢٩٤، رقم الترجمة (٤٤٧٤).

(٥) وهو: سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي المدني ثم الدمشقي ثم الكوفي ثقة من صغار الثالثة مات بعد العشرين ومائة تقريب التهذيب ج١، ص ٣٦.

(٦) هو: مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبو عبد الملك الأموي المدني ولي الخلافة في آخر سنة أربع وستين ومات سنة خمس في رمضان وله ثلاث أو إحدى وستون سنة لا تثبت له صحبة من الثانية. تقريب التهذيب ج٢، ١٧١، تهذيب الكمال رقم الترجمة (٥٨٧٠) ج٢٧، ص ٣٨٧-٣٨٩.

ث- لا يمل جولدتسيهر من ترديد هذه النغمة، من الطعن في الإسلام والمسلمين، والصحابة، والأمويين، والعباسيين، وإنني لا أرى العصمة للأمويين أو لغيرهم فهم بشر يصيبون ويخطئون، لهم وعليهم، لكن لا يجوز أن نجعلهم مشجباً نعلق عليه كل ما حدث من انحراف أو فساد في تاريخ الإسلام والمسلمين. وقد روى الإمام البخاري في صحيحه ما يدل على اتباعهم للسنة، فروى أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَى الْحَجَّاجِ أَنْ يَأْتَمَّ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي الْحَجِّ (١) ، ففي هذين الخبرين دليل على اهتمام عبد الملك بن مروان بالسنة، حيث يأمر واليه الحجاج باتباع ابن عمر، والحجاج نفسه يسأل عن سنة النبي ﷺ من أجل تطبيقها، فالشاهد أن إتباع السنة كان رائدهم، وإن حدث منهم بعض المخالفات والمنكرات والفساد. قال ابن كثير – رحمه الله -: (قلت: الناس في يزيد بن معاوية أقسام، فمنهم من يحبه ويتولاه، وهم طائفة من أهل الشام، من النواصب، وأما الروافض فيشنعون عليه، ويفترون عليه أشياء كثيرة ليست فيه، ويتهمه كثير منهم بالزندقة، ولم يكن كذلك، وطائفة أخرى لا يحبونه ولا يسبونه لما يعلمون من أنه لم يكن زنديقاً كما تقوله الرافضة، ولما وقع في زمانه من الحوادث الفظيعة، والأمور المستنكرة البشعة الشنيعة، فمن أنكرها قتل الحسين بن علي بكربلاء، ولكن لم يكن ذلك من علم منه، ولعله لم يرض به ولم يسؤه، وذلك من الأمور المنكرة جداً ووقعة الحرة [٢] كانت من الأمور القبيحة بالمدينة النبوية على ما سنورده إذا انتهينا إليه في التاريخ إن شاء الله تعالى.

---

(١). رواه البخاري في صحيحه -انظر فتح الباري - كتاب الحج -٨٩- باب الجمع بين الصلاتين بعرفة حديث رقم (١٦٦٢) ج٣، ص٥١٣. وحديث رقم (١٦٦٣) ج٣، ص٥١٤

(٢) الحرة قال في معجم البلدان ج٢، ص٤٥٢:الحرة أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار والجمع الحرات الأرض التي البستها الحجارة السود فإن كان فيها نجوة الأحجار فهي الصخرة وجمعها صخر فإن استقدم منها شيء فهو كراع. وكان سبب وقعة الحرة أن وفداً من أهل المدينة، قدموا على يزيد بن معاوية بدمشق، فأكرمهم وأحسن جائزتهم، وأطلق لأميرهم- وهو عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر- قريباً من مائة ألف فلما رجعوا ذكروا لأهليهم عن يزيد ما كان يقع منه من القبائح في شربه الخمر، وما يتبع ذلك من الفواحش التي من أكبرها ترك الصلاة عن وقتها، بسبب السكر، فاجتمعوا على خلعه، فخلعوه عند المنبر النبوي، فلما بلغه ذلك بعث إليهم سرية، يقدمها رجل يقال له مسلم بن عقبة، وإنما يسميه السلف: مسرف بن عقبة، فلما ورد المدينة استباحها ثلاثة أيام، فقتل في غضون هذه الايام بشراً كثيراً حتى كاد لا يفلت أحد من أهلها، وكانت وقعة الحرة يوم الأربعاء لثلاث بقين من الحجة سنة ثلاث وستين. البداية والنهاية ج٦، ص ٢٦٢.

قال جولدتسيهر: (كان لنقد الحديث نقطتان: صحة الرجال، والأساس الداخلي للإسناد. وفيما يتعلق بالنقطة الأخرى فإن الموضوعية كانت ممكنة بالتأكيد، فيمكن التحقق من التاريخ الزمنية للرجال. أما النقطة الأولى فكانت خاضعة للذوق والحكم الذاتي للناقد، وفي حالات نادرة فقط كان من الممكن الوصول إلى اتفاق حول درجة ثقة الرجل. وغالباً ما كانت هناك المواصفات المتناقضة المطبقة على رأي واحد، ويذكر ابن سعيد الدارمي أنه سأل يحيى بن معين مرّة عن جسر بن الحسن [1] فأخبره أنه (ليس بشيء)، وقال أبو حاتم: (لا أرى بحديثه بأساً)، (وضعفه النسائي)، وكانت الأحكام عادة تتذبذب وكانت مصطلحات أهل النقد (النقاد) مرنة لتسمح تجنب حكم قاطع، وكان من المستحيل إيجاد قانون ثابت لتلك الأمور، وقال النقاد أنفسهم: إن قابلية نقد الأحاديث يمكن أن تكتسب بطول التعامل معها (بطول المجالسة والمناظرة والمذاكرة)، وفي غياب القواعد الحازمة كان العنصر الذاتي للرجل وإحساسه بالنقد هو الحاسم (ذوق المحدثين) في التعريف بين الصحيح والضعيف، وأحياناً كان النقاد يشيرون إلى نقد المضمون، وفي مجال فحص ثقة الإسناد وجد أن بعض الرواة الموثوقين عادة ما يروون المنكر، وحتى تلك التقسيمات كانت في ظروف الدوافع الرسمية) . [2]

وقال: (وجد أن بعض الرواة الموثوقين عادة ما يروون المنكر) الحاشية رقم ٤، الترمذي ج١، ص ٢٨) . [3]

قلت: أثار جولدتسيهر عدة شبهات هي :

١ -الشبهة الأولى: زعمه بأن الجرح والتعديل يخضع لمعايير ذاتية.

قلت : لا يخفى على أحد من الدارسين أو الباحثين عناية المسلمين بما روي عن نبيهم ﷺفقد عملوا على حفظه في الصدور والسطور، وعنوا بالكلام على الرواة تجريحاً وتعديلاً، من باب المحافظة عليه، ومن باب

---

(١) ضبطه جولدتسيهر(جبير بن الحسن)، وكذلك في نسختنا المترجمة عن الأصل باللغة الإنجليزية، وكذلك ترجمه د. ساسي عن اللغة الفرنسية)، والصواب ما أثبتناه.

(٢) دراسات محمدية، ص ١٤٣- ١٤٤.

(٣) المصدر السابق ص١٤٤.

ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: (جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ: (يا شيخ لا تغتب العلماء)، فالتفت أبي إليه فقال له: ويحك هذا نصيحة، ليس هذا غيبة.)[1]، وقال أبو بكر بن خلاد ليحيى بن سعيد: (أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله؟ فقال: لأن يكونوا خصمائي أحبَ إليَ من أن يكون خصمي رسول الله. يقول: لم لم تذب الكذب عن حديثي)[2].

ثم تطور هذا العلم فيما بعد، وأصبح له قواعد وأصول، وصنفت مصنفات في الرواة، فمنها ما هو خاص في الثقات، ومنها ما هو خاص في الضعفاء، ومنها ما جمع بينهما، ومنها مصنفات في الأسماء والكنى، والبلدان، والطبقات. ولاشك أن لعلماء الحديث قواعدهم وضوابطهم في الحكم على الرواة، وما أشار إليه أنه يخضع إلى ذوق المحدثين، فهذا القول صحيح ؛ فإن المحدثين نظرة لكثرة معرفتهم بالرواة وإدمانهم للطلب يصبح لديهم ملكة في حكمهم على الرجال ، حتى إن بعضهم ذهب إلى القول بأن علم العلل، أو تعليل الأحاديث نوع من الكهانة. والأمر ليس كذلك بل له قواعد منضبطة، ولكن لكثرة الطلب والمعرفة يصبح عند المحدث ذوق في نقد الحديث كقولهم (وهذا أشبه بالصواب) في تعليل بعض الأحاديث، وقولهم (ولقد حيرني والله جودة إسناده غير أنه منكر) وهكذا.

٢-الشبهة الثانية: زعمه بأن علماء الجرح والتعديل كانوا متناقضين في أحكامهم على الرواة، واستدلاله على ذلك باختلافهم في(جسر بن الحسن) كمثال على هذا التناقض ؛ فإن هذا يستدعي معرفة أقوال علماء الجرح والتعديل في (جسر بن الحسن)، وهل وقع في كلامهم تناقض ؟

(ترجمة جسر بن الحسن)

هو جسر بن الحسن اليمامي، ويقال الكوفي، ويقال البصري، يقال كنيته أبو عثمان. روى عن الحسن البصري، ورجاء بن حيوة، وعطاء، وعنه أبو إسحاق الفزاري، والأوزاعي وعكرمة.

نقل الإمام ابن حجر العسقلاني أقوال علماء الجرح والتعديل فيه على النحو التالي:

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص٤٥.

(٢) المصدر السابق ص٤٤.

١- قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عنه فقال: ليس بشيء.

٢- وقال أبو حاتم الرازي: ما أرى بحديث بأساً.

٣- وقال الجوزجاني: واهي الحديث.

٤- وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر جسر ليس بثقة، ولا يكتب حديثه.

٥- وقال ابن عدي: لا أعرف له كثير رواية.

٦- وقال الدارقطني: ليس بالقوي.[١]

وذكر ابن معين جسراً في تاريخه في المسألة رقم (٢١٧) من سؤالات الدارمي له قال: سألته عن جسر فقال: ليس بشيء، قال أبو سعيد: هو جسر بن الحسن)[٢]، وترجم له ابن أبي حاتم الرازي ترجمة رقم (٢٢٣٧): جسر بن الحسن، روى عن نافع، ويعلى بن شداد، وعطاء، روى عنه الأوزاعي، وعكرمة بن عمار، وأبو إسحاق الفزاري، سمعت أبي يقول ذلك، وسمعته يقول: هو يمامي لا أرى بحديث بأساً.[٣]، وقال ابن حجر: (مقبول) ([٤]) . والخلاصة أن علماء الجرح والتعديلقد اختلفوا فيه، فمنهم من ضعفه (كالنسائي، وابن عدي، والجوزجاني، والدارقطني)، ومنهم من قبله (كابن حجر). فتعارضت أقوال الجرح والتعديل فيه، وهذه مسألة مشهورة عند علماء الجرح والتعديل، الراجح فيها تقديم الجرح على التعديل. أو يحمل قولهم على أنه ليس كثير الرواية كما قال ابن عدي، ولذلك قال ابن حجر (مقبول).وكثيراً ما تذكر كتب الرجال الأقوال الكثيرة في الراوي، والتي تبدوفي ظاهرها متناقضة، وهذا يستدعي الكشف عن حقيقة الاختلاف لبيان أمر الراوي.قال الإمام الذهبي:لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة.)[٥]

---

(١) تهذيب التهذيب ج ٢، ص ٦٨.

(٢) التاريخ – يحيى بن معين ج١، ص ٨٦.

(٣) الجرح والتعديل ج٢، ص ٥٣٨.

(٤) تقريب التهذيب ج ١، ص ١٢٨.

(٥) الرفع والتكميل ص ٢٤٨.

الشبهة الثالثة: توثيق علماء الحديث لمن يروي المنكر.

١-أطلق العلماء المنكر على عدّة معان:

أ-ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة.

ب-ما تفرد به راويه، خالف أو لم يخالف، ولو كان ثقة. (١)

ويرى د. نور الدين العتر أن معنى المنكر عند الإمام الترمذي في كتابه الجامع: هو الحديث الذي تفرد به الراوي الضعيف من غير أن يكون ثمة ثقة خالفه. (٢)

قال الإمام مسلم: (علامة المنكر في حديث المحدث إذا عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإن كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله.) (٣)

أما ابن الصلاح، والنووي، والعراقي فجعلوه ضمن الحديث الشاذ. (٤)

وقال السخاوي: (تفرد الراوي الضعيف وجعله قسمين: ما تفرد به المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعف في بعض مشايخه خاصة ـ ولا متابع له ولا شاهد- وهو الذي يوجد إطلاق المنكر عليه لكثير من المحدثين كأحمد والنسائي. ما انفرد به وخالف.) (٥)

٢-أمااستدلاله بقول الإمام البخاري (منكر الحديث). فقد ورد ذكر هذا القول في جامع الترمذي في أكثر من موضع (٦).

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٣٠.

(٢) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص١٩٢.

(٣) مقدمة شرح صحيح مسلم ص ٥.

(٤) شرح ألفية العراقي ج١، ص ١٩٧، جامع الترمذي والموازنة ص ١٩٢- ١٩٣.

(٥) جامع الترمذي والموازنة ص١٩٣، نقلاً عن فتح المغيث ص٨٤.

(٦) جامع الترمذي- كتاب الطهارة - باب ماجاء في النضح بعد الوضوء حديث رقم(٥٠)، ج١، ص ٧١. جامع الترمذي - كتاب اللباس- باب ما جاء في ترقيع الثوب- حديث رقم (١٧٨٠)، ج٤، ص ٢٤٥ =

٣- يبدو أن جولدتسيهر لم يميز بين قول المحدثين منكر الحديث، وبين قولهم يروي المناكير، أو في حديثه نكارة. ولم يميز بين قول المتقد مين والمتأخرين في معنى (المنكر) فاختلطت عليه الأمور.

قال اللكنوي: قال: (بين قولهم: هذا حديث منكر، وبين قولهم: هذا الراوي منكر الحديث، وبين قولهم: يروي المناكير، فرق ومن لم يطلع عليه زلّ وأضل وابتلي بالغرق.ولا تظنن من قولهم: هذا حديث منكر أن راويه غير ثقة فكثيراً ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد، وإن اصطلح المتأخرون على أن المنكر هو الحديث الذي رواه ضعيف مخالفاً لثقة، وأما إذا خالف الثقة غيره من الثقات فشاذ. وكذا لاتظنن من قولهم: فلان روى المناكير، أو حديثه هذا منكر، ونحو ذلك أنه ضعيف.قال الزين العراقي في (تخريج إحياء علوم الدين): (وكثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثاً واحداً. قال السخاوي في فتح المغيث: وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء، قال الحاكم: قلت للدارقطني: فسليمان بن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، أما هو فثقة. قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح: عند ذكر (محمد بن إبراهيم التيمي) وتوثيقه مع قول أحمد فيه يروي أحاديث مناكير. قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة.وقال السخاوي في فتح المغيث: قال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام قولهم: روى المناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لإن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في (محمد بن إبراهيم التيمي) يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث (إنما الأعمال بالنيات).

= و كتاب الزهد – باب ما جاء في الزهادة في الدنيا حديث رقم(٢٣٤٠)، ج٤، ص ٥٧١، قال ابن حجر: (عمرو بن واقد القرشي، قال أبو حاتم: ضعيف منكر الحديث، وقال البخاري والترمذي: منكر الحديث، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه مع ضعفه) تهذيب التهذيب ج٨، ص ١٠١-١٠٢. و كتاب الاستئذان– باب ما جاء في السلام قبل الكلام– حديث رقم (٢٦٩٩) ج ٥، ص٥٩.

قال الذهبي: إن البخاري قال: كل من قلت فيه: منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه. قلت: فعليك يا من ينتفع من (ميزان الاعتدال) وغيره من كتب أسماء الرجال ألا تغتر بلفظ الإنكار الذي تجده منقولاً من أهل النقد في الأسفار بل يجب عليك أن تتثبت وتفهم أن المنكر إذا أطلقه البخاري على الراوي فهو ممن لاتحل الرواية عنه، وأما ما أطلقه أحمد ومن يحذو حذوه فلا يلزم أن يكون الراوي ممن لايحتج به، وأن تفرق بين (روى المناكير، أو يروي المناكير)، أو في حديثه (نكارة) ونحو ذلك، وبين قولهم (منكر الحديث) ونحو ذلك، فإن العبارات الأولى لاتقدح قدحاً يعتد به، والأخرى تجرحه جرحاً معتداً به. وأن تفرق بين قول القدماء: هذا حديث منكر، وبين قول المتأخرين: هذا حديث منكر، فإن القدماء كثيراً ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه، وإن كان من الأثبات، والمتأخرون يطلقونه على رواية راو ضعيف خالف الثقات.) [1]

الشبهة الرابعة: إساءته فهم عبارات علماء الجرح والتعديل

قال جولدتسيهر: (وتبين قراءة لنقد هذه الأحاديث بسهولة الرأي السائد فيما يتعلق بصحة الأقوال والتعاليم التي انتقلت من الورعين قال أبو عاصم النبيل ت (٢١٢) هـ في البصرة:[لا يكذب الورع إلا في مسائل الحديث] الحاشية ٤: الخطيب البغدادي: قال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث، ويقول وكيع: إن زياد بن عبد الله يكذب في الأحاديث رغم شرفه.) [2]

قلت: لا يزال جولدتسيهر يكيل التهم لرواة الحديث، فيصفهم بالكذب، وأنهم ينسبون كل شيء إلى رسول الله ﷺ لدعم وجهات نظرهم، ويحرف الكلم عن مواضعه، ويستدل على ذلك بما ورد عن بعض أئمة الجرح والتعديل من أقوال في بعض الرواة، كقولهم (ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث). فما مدى صحة استدلاله ؟ وما معنى هذه العبارات الصادرة عنهم؟

١ - قول الإمام يحيى بن سعيد القطان: (لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث.)

أما قول يحيى بن سعيد القطان فقد رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بإسناده.. عن محمد بن يحيى بن سعيد القطان، عن أبيه قال: (لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث) .

---

(١) الرفع والتكميل ص ١٩٩ - ٢١١.

(٢) دراسات محمدية ص ٥٥.

قال ابن أبي عتاب فلقيت أنا محمد بن يحيى بن سعيد القطان فسألته عنه فقال: عن أبيه: لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث. قال مسلم: يقول: يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب.) [١]

ورواه الخطيب البغدادي: في كتابه الكفاية (باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية وإن عرف بالصلاح والعبادة) ، روى بإسناده.....عن يحيى بن سعيد القطان قال: (ما رأيت الصالحين في شيء أشدّ فتنة منهم في الحديث.) [٢]

ورواه ابن عدي في الكامل بإسناده.. عن يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت الصالحين في شيء أشد فتنة منهم في الحديث. وفي رواية أخرى عنه (ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن نسب إلى الخير)، وفي رواية عنه (ما رأيت الصالح أكثر منهم في الحديث) [٣]

٢-قول أبي عاصم النبيل (الضحاك بن مخلد): (ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث)

أما قول أبي عاصم النبيل فقد رواه ابن عدي بإسناده.. قال أبو عاصم النبيل: (ما رأيت الصالح يكذب في شيء، أكثر من الحديث). [٤]

٣- قول وكيع في زياد بن عبد الله: إنه يكذب في الأحاديث مع شرفه.

أما قول وكيع في (زياد بن عبد الله): إنه يكذب في الأحاديث مع شرفه)، فهذا القول روي بألفاظ مختلفة عن وكيع وهي على النحو التالي:

أ- فرواه الإمام البخاري في كتابه (التاريخ الكبير) في ترجمة (زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي الكوفي). وقال ابن عقبة السدوسي: عن وكيع: هو أشرف من أن يكذب. [٥]

---

(١) مقدمة شرح صحيح مسلم ص ٩٤- ٩٥.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ١٥٨.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ج١، ص١٤٤.

(٤) الكامل في الضعفاء ج١، ص ١٤٤، شرح علل الترمذي ج١، ص ٣٨٨.

(٥) التاريخ الكبير ج٣، ص ٣٦٠ ترجمة رقم (١٢١٨).

ب-ورواه الإمام الترمذي في كتابه الجامع قال: حدثنا محمد بن موسى البصري، حدثنا زياد بن عبد الله، حدثنا عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ (طعام أول يوم حق، وطعام يوم الثاني سنّة، وطعام يوم الثالث سمعة، ومن سمّع سمّع الله به).

قال أبو عيسى: حديث ابن مسعود لانعرفه مرفوعاً إلا من حديث زياد بن عبد الله، وزياد بن عبد الله كثير الغرائب والمناكير قال: وسمعت محمد بن إسماعيل يذكر محمد بن عقبة قال: قال وكيع: زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب في الحديث.)[1]

(لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث.)

أقول: ما المقصود بتلك العبارة الصادرة عن كل من الأئمة (يحيى بن سعيد القطان، وأبي عاصم النبيل، ووكيع) (لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث.) ؟ وهل يفهم منها مافهمه جولدتسيهر؟

لقد أجاب العلماء على هذا السؤال بقولهم: إن الصلاح شيء والرواية والحفظ شيء آخر، فقد يكون الرجل صالحاً ورعاً إلا أنه ليس أهلاً للرواية والعلم، وفيما يلي ذكر لبعض أقوال العلماء في توضيح هذا المعنى.

١-عنون الخطيب البغدادي في كتابه (الكفاية) (باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط، وإن عرف بالصلاح والعبادة). وروى بإسناده عن مالك بن أنس قال: (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد رسول الله يقولون: (قال رسول الله) فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت مال لكان أميناً إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقدم علينا محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب وهو شاب فنزدحم على بابه.)

---

(١) جامع الترمذي- كتاب النكاح- باب ما جاء في الوليمة- حديث رقم ١٠٩٧، ج٣، ص ٤٠٣- ٤٠٤.

وروى عن مالك بن أنس قال: (لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لايؤخذ من رجل صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه معلن بالسفه، وإن كان من أروى الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لاتتهمه أن يكذب على رسول الله، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة لا يعرف ما يحدث.) (١)

٢-و روى مسلم في مقدمة صحيحه قال: حدثني محمد بن أبي عتاب، قال: حدثني عفان، عن محمد ابن يحيى بن أبي سعيد القطان، عن أبيه قال: (لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث.) قال ابن أبي عتاب: فلقيت أنا محمد بن يحيى ابن سعيد بن القطان فسألته عنه فقال عن أبيه: لم تر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث.قال مسلم: يقول: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب، وقال النووي: ومعناه ما قاله مسلم إنه يجري الكذب على ألسنتهم ولا يتعمدون ذلك لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه، ويروون الكذب ولا يعلمون أنه كذب، وقد قدمنا أن مذهب أهل الحق أن الكذب هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عمداً كان أو سهواً أو غلطاً. (٢)

٣- قال ابن رجب: في المسألة الثالثة: ذكر الترمذي أنه رب رجل صالح مجتهد في العبادة، ولا يقيم الشهادة ولا يحفظها، وكذلك الحديث لسوء حفظه، وكثرة غفلته. وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن أبي أسامة قال: إن الرجل يكون صالحاً، ويكون كذاباً، يعني يحدث بها لا يحفظ.وقال الجوزجاني: سمعت أبا قدامة، يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: رب رجل صالح لو لم يحدث لكان خيراً له، إنما هو أمانة، تأدية الأمانة من الذهب والفضة أيسر منه في الحديث. وروى عمرو الناقد سمعت وكيعاً يقول: وذكر له حديث وهب بن إسماعيل فقال: ذاك رجل صالح، وللحديث رجال.وروى أبو نعيم بإسناده عن ابن مهدي قال: فتنة الحديث أشد من فتنة المال وفتنة الولد، لا تشبه فتنته فتنة. كم من رجل يظن به الخير، قد حمله فتنة الحديث على الكذب. يشير إلى أن من حدث من الصالحين من غير إتقان وحفظ فإنما

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ١٥٩- ١٦٠.

(٢) مقدمة شرح صحيح مسلم ص ٩٣، ٩٥.

حمله على ذلك حب الحديث، والتشبه بالحفاظ، فوقع في الكذب على النبي وهو لا يعلم، ولو تورع واتقى الله لكف عن ذلك فسلم.قال أبو قلابة: عن علي بن المديني، سئل يحيى بن سعيد، عن مالك بن دينار، ومحمد بن واسع، وحسان بن أبي سنان، فقال: ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث؛ لأنهم يكتبون عن كل من يلقون لا تمييز لهم فيه.

ويروى عن أبي عبد الله بن منده قال: إذا رأيت في حديث حدثنا فلان الزاهد فاغسل يدك منه. وهؤلاء المشتغلون بالتعبد الذين يترك حديثهم على قسمين:

أ- الأول: منهم من شغلته العبادة عن الحفظ، فكثر الوهم في حديثه، فرفع الموقوف، ووصل المرسل، وهؤلاء مثل أبان بن أبي عياش، ويزيد الرقاشي.

ب- ومنهم من كان يتعمد الوضع، ويتعبد ذلك، كما ذكر عن أحمد بن محمد بن غالب غلام خليل. (١)

وقد ذكر الإمام ابن رجب في كتابه (شرح العلل) قاعدة في العلل منها:

القاعدة الأولى: الصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط، وقد قال أبو عبد الله بن منده: إذا رأيت في حديث (فلان الزاهد) فاغسل يدك منه، وقال يحيى بن سعيد: ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث. والحفاظ منهم قليل. فإذا جاء الحديث من جهة أحد منهم، فليتوقف فيه حتى يتبين أمره. (٢)

وعلق عليه أستاذنا الدكتور همام سعيد - حفظه الله -: بقوله: (هذا كلام ليس على إطلاقه، بل من الصالحين غير العلماء من يحفظ ويضبط، وإنما المقصود به أهل الغفلة منهم الذين يحدثون بكل ما يسمعون، وقد يأتي الخطأ من عدم درايتهم بالحديث فلا يميزون بين صحيحه وموضوعه.) (٣)

٥- يزيد القول السابق وضوحاً قول الإمام مالك: (أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استسقي بهم المطر لسقوا، وقد سمعوا العلم والحديث كثيراً، ما حدثت عن أحد منهم شيئاً؛ لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله، وهذا الشأن (يعني الحديث والفتيا) يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة، وإتقان وعلم

---

(١) شرح علل الترمذي ج١، ص ٣٨٧- ٣٩٠.

(٢) المصدر السابق ج٢، ص٨٣٣.

(٣) المصدر السابق.

وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه، ويصل إليه، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به ولا هو حجة ولا يؤخذ عنه.)[1]

وأما ثالثة الأثافي التي استدل بها جولدتسيهر على رأيه في الطعن في رواة الحديث، فقول وكيع في زياد ابن عبد الله: (إنه يكذب في الأحاديث مع شرفه.)، وهذا القول روي بلفظين:

أ- اللفظ الأول: رواه البخاري في التاريخ الكبير، عن ابن عقبة السدوسي، عن وكيع ولفظه: قال - أي وكيع- هو - أي زياد بن عبد الله - أشرف من أن يكذب).

فأي جرح في هذا؟ وقول وكيع ينفي عن زياد بن عبد الله تهمة الكذب، (هو أشرف من أن يكذب)، وترجم له ابن حجر: (زياد بن عبد الله بن الطفيل العامري، البكائي، أبو محمد الكوفي، صدوق ثبت في المغازي، وفي حديث عن غير ابن إسحاق لين، من الثالثة، مات سنة١٨٣هـ، وله في البخاري موضع واحد متابعة.)[2]

وقال ابن حجر: زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي العامري الكوفي، راوي المغازي، عن ابن إسحاق، قال يحيى بن آدم، عن عبد الله بن إدريس: ما أحد أثبت في ابن إسحاق منه؛ لأنه أملى عليه إملاء مرتين، وقال صالح جزرة: زياد في نفسه ضعيف، ولكنه (أثبت الناس في كتاب المغازي)، وكذا قال عثمان الدارمي وغيره عن ابن معين: قال وكيع هو مع شرفه لا يكذب، وقال أحمد بن حنبل، أبو داود: حديثه حديث أهل الصدق، وضعفه علي بن المديني، والنسائي، وابن سعد، وأفرط ابن حبان فقال: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. قلت: ليس له عند البخاري سوى حديثه عن حميد، عن أنس في الجهاد عن عمرو بن زرارة، عنه مقروناً بحديث عبد الأعلى، وروى له مسلم والترمذي وابن ماجه)[3]

بـ- اللفظ الثاني: ما ذكره الإمام الترمذي في جامعه ([4])، قال أبو عيسى: (وزياد بن عبد الله كثير الغرائب

---

(١) مالك حياته ص٢٣١.

(٢) تقريب التهذيب ج١، ص ٢٦٨.

(٣) هدي الساري ص ٤٠٣-٤٠٤.

(٤) جامع الترمذي - كتاب النكاح- حديث رقم ١٠٩٧ - ج٣، ص ٤٠٣ - ٤٠٤.

والمناكير، قال: وسمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن محمد بن عقبة قال: قال وكيع: زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب في الحديث.

فيتضح من هذه الروايات مايلي:

١- أن كلاً من الأئمة (البخاري، وابن معين، وأبو أحمد الحاكم) قد رووا عن وكيع، قوله في زياد بن عبد الله: (هو أشرف من أن يكذب) أو (مع شرفه لا يكذب في الحديث).

٢- أما رواية الترمذي عن شيخه البخاري، عن محمد بن عقبة، عن وكيع قال: (زياد مع شرفه يكذب في الحديث).

فقد قال الإمام ابن حجر معقباً عليها: (ووقع في جامع الترمذي في النكاح عن البخاري، عن محمد بن عقبة، عن وكيع قال: زياد مع شرفه يكذب في الحديث، والذي في تاريخ البخاري عن عقبة، عن وكيع زياد أشرف من أن يكذب في الحديث، وكذا ساقه الحاكم أبو أحمد في الكنى بإسناده إلى وكيع وهو الصواب ولعله سقط من رواية الترمذي (لا) وكان فيه مع شرفه لا يكذب في الحديث فتتفق مع الروايات.[1]

فيتضح مما سبق أن رواية الإمام البخاري في تاريخه، وابن معين في تاريخه أيضاً، وأبو أحمد الحاكم في كتابه الكنى رووا عن وكيع قوله في زياد بن عبد الله (إنه أشرف من أن يكذب)، وجاءت رواية عن البخاري في جامع الترمذي بلفظ (هو مع شرفه يكذب في الحديث). فالروايات الثلاثة عن الأئمة السابقين (البخاري، وابن معين، وأبي أحمد الحاكم) تقدم على رواية الترمذي عن البخاري، خاصة أن رواية البخاري في تاريخه وافقت ما جاء عن الإمامين يحيى بن معين، وأبو أحمد الحاكم، ولذلك قال ابن حجر:(ولعله سقط من رواية الترمذي (لا) وكان مع شرفه لا يكذب في الحديث فتتفق مع الروايات.)

فأي تناقض في هذا، ولعل جولدتسيهر قصر في بحثه، أو عرف ذلك وأراد أن يموه على القارىء بهذه الرواية، وتغافل عن الروايات الأخرى، فهل هذا هو المنهج العلمي الذي ينادي به جولدتسيهر؟

---

(١) تهذيب التهذيب ج٣، ٣٢٣-٣٢٤.

(طعنه في أحكام الإمام الذهبي)

قال جولدتسيهر: (فالذهبي المتعصب في أحكامه الحزبية، قال في كتابه عن طبقات المحدثين ـ المعروف بأحكامه الصارمة ـ عن العالم الكبير سعيد [1] بن إسماعيل السمان الرازي المتوفى (سنة ٤٤٣ هـ) أحد شيوخ المعتزلة المعروفين، مثل أبي هاشم والجبائي (إنه كان زاهداً عابداً إماماً، بلا مدافعة، في القراءات والحديث والرجال والشروط، عالماً بفقه أبي حنيفة، وبالخلاف بينه وبين الشافعي، وبفقه الزيدية)، وقال عنه أيضاً (إنه كان تاريخ الزمان وشيخ الإسلام)، ولكنه قال في الوقت نفسه، لم يقف عند هذا المدح، بل أضاف إليه محذراً من موقفه فقال مستدركاً (بل شيخ الاعتزال، ومثل هذا عبرة؛ فإنه مع براعته في علوم الدين ما تخلص بذلك من بدعته.) [2]

يطعن جولدتسيهر في أحكام الإمام الذهبي على الرجال، حيث يصفه بالتعصب والتشدد في أحكامه، وإثبات التناقض في أحكامه، ويضرب على ذلك مثلاً، من كتابه (تذكرة الحفاظ) في ترجمته، للحافظ (أبي سعيد إسماعيل بن علي بن الحسين الرازي السمان)، حيث أثنى عليه، ووصفه بالبدعة. قلت : في الرد على هذه الفرية :

١-ذكر الإمام الذهبي في كتابه تذكرة الحفاظ ترجمة (أبي سعيد إسماعيل بن علي بن الحسين الرازي السمان) ونقل أقوال علماء الجرح والتعديل فمنهم من وصفه بالحفظ والإتقان، ومنهم من وصفه بالابتداع (بدعة الاعتزال) فأين التعصب في هذا؟

٢-لم يكن هذا هو رأي الإمام الذهبي فيه، بل هو رأي الذهبي وغيره من العلماء قال الإمام الذهبي: الحافظ الكبير المتقن أبو سعد، إسماعيل بن علي بن الحسين بن زنجويه الرازي، سمع عبد الرحمن بن يحيى بن فضالة، وأبا طاهر المخلص، وروى عنه أبو بكر الخطيب، وعبد العزيز الكتاني.

---

(١) هكذا ورد في كلا الترجمتين والصواب (أبو سعد إسماعيل بن علي بن الحسين بن زنجويه الرازي السمان)، فالخطأ إما من المترجمين أو من جولدتسيهر، والصواب ما أثبتناه أنظر تذكرة الحفاظ ج٣، ص ١١٢١، والمعين في طبقات المحدثين ص ١٢٨ رقم الترجمة (١٤٢٥).

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي– ترجمة د. عبد الحليم النجار ص ١٤١ – ١٤٢، وترجمة د. علي حسن عبد القادر ص ١١٨.

قال المطهر بن علي العلوي: سمعت أبا سعد السمان إمام المعتزلة يقول: من لم يكتب الحديث لم يتغرغر بحلاوة الإيمان، وقال الكتاني: كان السمان من الحفاظ الكبار زاهداً عابداً، يذهب إلى الاعتزال.

قال عمر العليمي: وجدت على ظهر جزء: مات الزاهد أبو سعد السمان شيخ العدلية وعالمهم ومحدثهم في شعبان سنة خمس وأربعين وأربع مائة، وكان إماماً بلا مدافعة، في القراءات والحديث، والرجال، والفرائض، والشروط، عالماً بفقه أبي حنيفه، وبالخلاف بينه وبين الشافعي، وعالماً بفقه الزيدية، وكان يذهب مذهب أبي هاشم الجبائي، دخل الشام والحجاز والمغرب، وقرأ على ثلاثة آلاف شيخ. قال: وكان يقال في مدحه إنه ما شاهد مثل نفسه، وكان تاريخ الزمان، وشيخ الإسلام. [(١)]

قلت - أي الذهبي -: بل شيخ الاعتزال، ومثل هذا عبرة فإنه مع براعته، في علوم الدين، ما تخلص بذلك من بدعته.

فيتضح من الترجمة أن الإمام الذهبي وصف الرجل بالعلم والحفظ والإتقان، وذكر مذهبه العقدي والفكري وهو الاعتزال. ثم إن الإمام الذهبي لم ينفرد بهذا الحكم عليه، بل وافق غيره من الأئمة، فأين التناقض في قوله؟

٣-أما وصف الإمام الذهبي بالتعصب والإزراء بأهل السنة، وإكثاره الوقيعة في الصوفية، فقد وصفه بذلك الإمامان السبكي في كتابه (طبقات الشافعية الكبرى) (٢)، واللكنوي في كتابه (الرفع والتكميل) (٣)، أما ما ذكره السبكي فإن السخاوي رد عليه بقوله (وقع هذا في أفراد مما وقع التاج في أقبح منه) (٤)، واما قول اللكنوي فقد رد عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بقوله: (فيه نظر - أي كلام اللكنوي- وهو يحب الصوفية والصالحين)(٥) ، وعلق أ.د. بشار عواد معروف على هذا بأن الذهبي كان منصفاً إلى درجة غير قليلة في نقده لكثير من الناس، وأما كلام الذهبي على الصوفية فصحيح ما قاله السبكي، ولكن في القليل

---

(١) تذكرة الحفاظ ج٣، ص ١١٢١ -١١٢٢.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ج٩، ص ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤.

(٣) الرفع والتكميل ص ٣١٠.

(٤) الإعلان بالتوبيخ ص ٩١، ٩٢، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١١١.

(٥) الرفع والتكميل ص ٣١٠.

النادر منهم، وقد ميز بين طائفتين أولاهما كانت متمسكة بالدين القويم، متبعة للسنة احترمهم الذهبي الاحترام كله، بل لبس هو خرقة التصوف، والثانية فقد اعتبرهم الذهبي ما رقين عن الدين مشعوذين، بهم مس من الجنون.) [1] قلت: لم يكن الإمام الذهبي محباً لطريق التصوف بل كان محذراً من طريقهم، إلا أنه مع ذلك كان منصفاً في الحكم عليهم، حيث نقل في تراجمهم كل ما قيل فيهم، وحاول أن يلتمس لهم الأعذار، وهذا شأن العلماء المنصفين، وانظر في ذلك ترجمته لكل من (ابن عربي)، و(الحارث المحاسبي)[2].

---

(١) الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام ص ٤٦٢، ٤٦٣، الرفع والتكميل ص ٣١١- ٣١٢.

(٢)ميزان الاعتدال ج٣، ص ٦٥٩-٦٦٠، ج١، ص ٤٣٠-٤٣١


دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الفصل الرابع

آراؤه في الحديث وصناعة الإسناد

وفيه ثلاثة مباحث...

المبحث الأول

رأيه في الإسناد

قال جولدتسيهر: (وكان العمل أو الحكم يعدَ سلبياً عندما يمكن إثبات أنه متصل في سلسلة، بمرجع أخير من الصحابة شهد ذلك وسمعه من الرسول. وبهذه الأحاديث صارت التقاليد سواء في العبادة، أو القانون محلاً للتقديس، بعد أن بحثت قيمتها، كأنها قد استعملت تحت عين الرسول ووافق عليها ـ بما له من الحق في ذلك ـ هو والمؤمنون الأولون.هذه هي (السنة)، العادة المقدسة والأمر الأول، والشكل الذي وصلت به إلينا هو (الحديث)، فهما ليسا بمعنى واحد، وإنما السنة دليل الحديث؛ فهو عبارة عن سلسلة من المحدثين الذين يوصلون إلينا هذه الأخبار والأعمال المشار إليها طبقة بعد طبقة، مما ثبت عند الصحابة على أنه قد حازموافقة الرسول في أمور الدين أو الدنيا، وما ثبت أيضاً حسب هذا المعنى من المثل التي تحتذي كل يوم؛ وهنا يرى أنه، حتى في الإسلام، أخذت هذه الفكرة مكاناً أيضاً أعني اتخاذ قانون مقدس وراء القرآن مكتوباً أو مسموعاً كما هو الحال عند اليهود.) [1]

وقال: (وإذاً فالذي يعد في نطاق علوم الدين في الإسلام علماً حقيقياً هو ما يرجع إلى أقدم الثقات الذين هم أهل للعلم عن طريق سند الرواية الشفوية الصحيح فحسب. وكذلك في فروع أخرى للعلم كان المعوَل في الزمن الأول على هذا القالب من الرواية فقط، من حيث عدَها أمارة على اليقين. وهذا أيضاً في التاريخ على وجه الخصوص. فمعرفة حدث تاريخي يمكن أن تكون جديرة بالتصديق فقط إذا قررت بوساطة سلسة من السند بشاهد عيان جدير أن يوثق به. وبهذه وحدها كان يمكن أن تدعى بحق من الاعتداد بها. وبدهي أن هذه الروايات أيضاً كان لها نصيب من كل تلك النقاط التي يعتورها النقد، والتي تكسب

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٤٨-٤٩

الحديث الديني سقماً وتجريحاً، ولم تزل ـ على الرغم مما بذله علم الرواية الإسلامي من جهود ناقدة ـ تفسح للعمل الفاحص حقلاً عظيم الخصب: حشد الرواة في سلاسل السند دون حيطة ولا تورع، والميل السياسي الحزبي في أخبار قد تتناقض أحياناً تناقضاً تاماً في موضوع واحد، إلى غير ذلك. والنتائج التي تم الوصل إليها عن طريق منهج البحث الناقد في العصر الحديث ترينا بوضوح مطرد كيف أن أخبار الروايات التي تبدو في قالب أبعد ما يكون عن الريبة، حتى في سيرة الرسول ومغازيه، وفي تاريخ الإسلام القديم، تواري في طياتها ميول الأحزاب والاتجاهات المختلفة، وآمال الطبقات المحلية المتنوعة في الأمة الإسلامية الناشئة. وكلما صيغ تصوير الأحداث صياغة مخالفة، مع ظهورها دائماً في قالب الحديث الذي هو شرط التصديق، واصطحابها دائماً بسلاسل الرواة الذين لا يتطرق إليهم الشك في الظاهر، اختلفت بناء على ذلك الدوائر التي يصدر عنها ذلك التصوير: بين المدينة، وسورية، والعراق. وبهذا نزل الحديث الديني القديم إلى مرتبة المغازي، التي أثارت ـ كما رأينا ـ نفور المدرسة الإسلامية نفسها.)[1]

وقال: (وهكذا يعتبر العلم الحقيقي عند علماء الدين في الإسلام، فقط ذلك الذي يجيء في صورة صحيحة من الإسناد الشفوي المتصل بالرجال الثقات القدامى، كما أنه لم يعتبر كأمر موثوق به في فروع العلوم الأخرى إلا هذا الشكل من الحديث. والمعارف المتصلة بالسير التاريخية يمكن أن تكون مصدقاً بها إذا ما ارتبطت بإسناد متصل بمن شاهدها بنفسه، وبهذا الشكل فقط يمكن أن تكون معتبرة. ومما لا شك فيه أن هذه الروايات تخضع لكل أنواع الجرح التي أثارها نقدة الحديث. وبالرغم من الجهود النقدية التي قام بها علماء الحديث، فهي لاتزال ـ في نظرنا النقدي ـ دائماً قابلة للبحث، كما نجد ذلك ـ مثلاً ـ في الأحاديث الموضوعة التي وضعها أناس لا ضمائر لهم، وأتوا بها مسندة إلى رجال ثقات عدول؛ لتكون في صورة الأحاديث الصحيحة؛ وكذلك الأحاديث السياسية الحزبية التي يناقض بعضها بعضاً في إخبارها عن حقيقة واحدة، وغير ذلك. وطريقة البحث النقدي في العصر الحاضر، قد وصلت إلى نتائج نتبين منها ـ بوضوح ـ كيف أن بعض الأخبار جاءت عن طريق الحديث، ولكنها ظهرت في شكل يدعو إلى الريبة، حتى فيما يتعلق بسيرة الرسول وغزواته في العصر الأول. وهكذا فإنه ـ دائماً كلما كانت الأحاديث الموثوق بها المسندة إلى

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ص ٨٠-٨١

رجال لا يتطرق إليهم الشك، تختلف في تصويرها للوقائع، وترويها بأشكال مختلفة، كلما كان ذلك يرجع إلى اختلاف الأقاليم التي ترجع إليها، كالمدينة والعراق والشام. والحديث التاريخي القديم يصاغ بهذا المعنى كما تصاغ المغازي، الأمر الذي أقض مضاجع العلماء المسلمين.)[١]

وقال: (كانت دراسة التراث (الحديث) في دوائرهم مثار سخرية، استخدم الشعراء الظرفاء شكل الحديث لأفكار طائشة وفاحشة (الحاشية ٢: الأغاني ج١٧، ص ٢٨)، وفي مناسبة أخرى جعل إسحاق الموصلي فكرة الإسناد ملحة (نكتة) من خلال إشارة إلى كلمة مرسلات (الحاشية ٣: الأغاني ج٥، ص ١١٠، سورة ٧٧ آية ١)[٢]

وقال: (كان على المدافعين عن الحديث من التزويرات أن يولوا عناية خاصة بشخصية الرواة، والأحاديث الصحيحة هي رواتها أمناء ثقة بكل معنى الكلمة، ولا يقولون على النبي ما يعارض التعاليم العامة، وهناك اهتمام أقل للمضمون، فإن الاعتقاد بصحة الحديث يعتمد على مصداقية الرواة ومدى الاعتماد على صدقهم.بينما لم يدرك الخطر الذي كان يهدد الحديث من خلال المحدثين الرواة، الناقلين ذوي النزعات، فقد تم الاهتمام قليلاً بالإسناد، حتى بالنسبة لمالك بن أنس فإن الاستخدام العملي هو الاعتبار الأول، ثم يهتم بالرجال اهتماماً قليلاً، ويأخذ مالك دون تردد ربما بدافع التعاطف مع المغني الفاحش عروة بن أذينة (الحاشية ٣: الأغاني ج١، ص ١٦٢)، ومهنته، فقد كان مالك يمارس هذه المهنة في شبابه.)[٣]

وقال: (ومما ذكر يتضح مدى الحجية التي يمكن الاعتراف بها في إسناد رأي إلى ابن عباس، وما يجري على ابن عباس وعلى الأقوال الراجعة إليه عن طريق الرواية، يمكن أن نجده في التفسير المأثور على طول الخط. فالأقوال المتعاضة بعضها مع بعض يمكن دائماً أن تعتمد على سلاسل من الإسناد المؤيد لها في نسق جيد، تنتهي كلها إلى نفس المصدر وستضاءل الثقة بسلاسل الإسناد المؤيدة هذه إلى حد كبير، إذا أتاحت لنا بين حين وآخر فرصة النظر في تاريخ نشأة الأسانيد. وفي هذا يقدم لنا بعض أهل الصدق من العلماء

---

(١) المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن ص ٦٠-٦١

(٢) دراسات محمدية ص ١٢٨ - ١٢٩

(٣) المصدر السابق ص ١٣٤ - ١٣٥

الإسلاميين أنفسهم فرصة مواتية أحياناً. فقد أورد الطبري - الذي سنتناول عما قليل تفسيره الكبير - خبراً بمناسبة الآية (١٠) من سورة الدخان (فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين). وهو خبر متصل بالبعث، يقترن باسم حذيفة بن اليمان، الذي روى أن النبي أخبره بأمور لم يخبر بها أحداً غيره. بيد أن الرواية لم تتركه دائماً يحتفظ بهذه الأخبار لنفسه، بل حرصت، من أجل تلك تلك الصلة له بالنبي، على ربط اسمه بكثير من الأحلام البالغة منتهى التطرف عن اليوم الآخر، والتي يروى أن حذيفة لم يبخل بالحديث عنها. ومن أخباره المحوطة بالغموض حديثه عن (الدخان الذي تتفتح عنه السماء). وليس يعنينا هنا موضوع ذلك، بل يهمنا ما يمكن أن يلاحظ على إسناده، فأحد رواة هذا الحديث هو سفيان بن عيينة ت(١٦١هـ)، العظيم الشهير في الأدب الديني الإسلامي. ويحدّث عنه روّاد بن الجراح، وعن هذا ابنه عصام. وعن طريق هذه السلسلة يستند الحديث إلى حذيفة صاحب النبي. وهنا يستطيع الطبري أن يروي عن محمد بن خلف العسقلاني (أنه سأل روّاداً عن هذا الحديث هل سمعه من سفيان (بإسناد متصل بحذيفة)؟ فنفى روّاد ذلك، ثم سأله هل قرأه على سفيان فأقر به؟ (وهذا أيضاً نوع من الرواية)، فقال روّاد: لا، فقال له: فكيف انتشرت رواية هذا الحديث بالإسناد إليك؟ فقال: جاءني قوم فعرضوه عليّ وقالوا اسمعه منا فقرؤه عليّ، ثم ذهبوا فحدثوا به عني وهذا نوع من التلاعب يمثل صورة من الصور الكثيرة لتزوير السند التي يريد قناص الحديث المكرة أن يتفاخروا بها على الجمهور الساذج التقي بفضيلة أنهم (حملة) قسم من السنة المقدسة. والظاهر أيضاً أن مثل هذا حدث في أحاديث أخر لحذيفة، ولغير حذيفة من صحابة الرسول.) [1]

طرح جولدتسيهر عدّة قضايا في حديثه عن الإسناد، فذهب إلى القول بأنه لا قيمة للإسناد في دراسة الحديث ونقده، وأن الأخبار عند المحدثين تقبل بمجرد وجود سلسلة الإسناد الشفوي المتصل إلى الرسول، أو إلى الجيل الأول. وأن الإسناد كان مثار سخرية في دوائر السابقين كالشعراء وغيرهم، وأن علماء الجرح والتعديل في حكمهم على الرواة - أغفلوا جانب النزعة المذهبية عندهم، وأن الإمام مالكاً كان ممن عني بالمتن، أكثر من عنايته بالإسناد. قلت في الرد على هذه الشبهة:

١-لا يخفى على أحد من الباحثين أو الدارسين، أو ممن له عناية بعلم الحديث؛ بأن المحدثين عنوا

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ص ١٠٢-١٠٤

بالإسناد أيما عناية، وقد وردت نصوص في ذلك، فمنها قولهم (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)، وقد عني المسلمون منذ اليوم الأول بالحديث، واشتد الاهتمام به بعد ظهور الفتن بين المسلمين، وبدأت عملية التحري والتثبت، والبحث عن عدالة الرواة، وظهر ما يسمى بعلم الجرح التعديل، وكان ظهور هذا العلم من باب مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وأصبح البحث عن الرواة واجباً؛ صيانة للدين، ومحافظة على الشرع، وظهرت فيما بعد كتب في تراجم الرواة، فمنها كتب مرتبة على سني الوفاة، ومنها كتاب خاصة ببلدان معينة، ومنها كتب خاصة بالضعفاء أو بالثقات أو بهما جميعاً، ومنها كتب في الأسماء والكنى، ومنها كتب في الطبقات، ويكفي إلقاء نظرة واحدة، على هذه الكتب التي عرّفت وترجمت لهؤلاء الرواة، من خلال سبر مروياتهم، ومقارنتها بروايات غيرهم، وبالتالي ترتيبهم في درجات متفاوتة من حيث العدالة والضبط، لتظهر للناظر دقة هؤلاء المحدثين في إصدارأحكامهم ودراستهم للرواة، وقد عنى المحدثون بدراسة الراوي والمروي، كما هو مشهور عند علماء الحديث، أو ما يسمى بعلم الرواية وعلم الدراية، ودرس في الحديث جانباه الإسناد والمتن، وكانت العناية بالأسانيد أكثر كما قال، ولكن لم يكن هذا على حساب المتن كما زعم، لأن الحديث عبارة عن خبر، وأي خبر ينقل لا بد من البحث فيه أولاً عن صدق ناقليه وأمانتهم، وهذا ما فعله المحدثون، حيث قاموا بدراسة الرواة، دراسة دقيقة، بل بلغوا من شدة تحريهم وسؤالهم عن الراوي حتى قيل: هل تريدون أن تزوجوه؟

٢-أما زعمه بأن المحدثين يقبلون الحديث، بمجرد وجود سلسلة الإسناد المتصلة، فهذا غير صحيح؛ لأن المحدثين اشترطوا شروطاً في صحة الحديث، منها ما له تعلق بالإسناد، ومنها ما له تعلق بالمتن، ولا تلازم بين صحة السند، وصحة الإسناد. وأنه لا بد من توافر شروط الصحة في الحديث كالاتصال والعدالة والضبط والحفظ، وعدم النكارة والشذوذ، والسلامة من والعلل القادحة، وقد غفل أو تغافل عن طرق التحمل للحديث، حيث ادعى بأن الحديث المقبول هو ما كان مسلسلاً بالرواة، وبالسماع الشفوي فقط، والأمر ليس كذلك، فإن من طرق التحمل أيضاً ما يسمى بالعرض، أو الرواية من الصحف أو الكتب.

٣-أما أن المحدثين قد أغفلوا جانب النزعة المذهبية في دراستهم للرواة فيكفى إلقاء نظرة عابرة في كتبهم لترى مثل قولهم: (فلان متهم بالنصب، أو فلان من القدرية، أو من المعتزلة، أو فلان شيعي محترق،

أو من الخوارج، أو فلان يقول بالإرجاء، أو يقول بالرجعة، أو من الرافضة.) فهل في هذا إغفال للميول والنزعات المذهبية والحزبية في الحكم على الرواة ؟ وقد ذكر الإمام تاج الدين السبكي ([1]) قاعدة في الجرح والتعديل، قال: (من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر ما دحوه على مزكوه، وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه، من تعصب مذهبي، أو غيره فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، وإلا لو فتحنا هذا الباب، أو أخذنا تقديم الجرح على إطلاقه، لما سلم أحد من الأئمة؛ إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون.

ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه، وإليه أشار الرافعي بقوله: وينبغي أن يكون المزكون برءاء من الشحناء والعصبية في المذهب؛ خوفاً من أن يحملهم ذلك على جرح عدل أو تزكية فاسق، وقد وقع هذا لكثير من الأئمة، جرحوا بناء على معتقدهم وهم المخطئون، والمجرح معيب).

٤-أما زعمه بأن المحدثين أغفلوا جانب نقد المتن أو (المضمون) في دراساتهم للحديث النبوي، فهذا أمر شاع بين المستشرقين، وتابعهم عليه بعض المستغربين، وهذا ما سوف تتم مناقشته فيما سيأتي في الفصل الخامس (آراؤه في نقد المتن) المبحث الأول (منهجه في نقد المتن).

٥- أما أن الإسناد كان مثار سخرية في دوائر المتقدمين، وأن الإمام مالكاً كان مغنياً في صغره، وأنه روى عن شيخه المغني عروة بن أذينة تضامناً معه، فهذا أمر يحتاج إلى بيان وإيضاح على النحو التالي:

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ج ٢، ص ١٢-١٢

زعم جولدتسيهر بأن السابقين ممن أطلق عليهم مصطلح (المتقين) نظروا إلى الإسناد نظرة سخرية واستهزاء، وأطلق على الحديث لفظ (التراث)، ومعروف أن التراث مختلف عن الحديث، فالتراث هو(ما تركته الأجيال السابقة)، بينما الحديث: ما أثر عن النبي ﷺ ويجب علينا أن لا نخلط بين ما جاء عن رسول الله ﷺ وبين ما ورد عن غيره إلا على رأي جولدتسيهر الذي يصف الحديث بالتراث. واستدل على ذلك بما يلي:

النص الأول: روى أبو الفرج الأصفهاني قال: حدثني الصولي، قال حدثني ميمون بن هارون، عن إسحاق[1] أنه كان يقول: الإسناد قيد الحديث، فتحدث مرة بحديث لا إسناد له، فسئل عن إسناده، فقال: هذا من المرسلات عرفاً.[2] وهذا النص الذي استدل به عليه الملاحظات التالية:

١- في إسناده (إسحاق بن إبراهيم المصلي) صاحب كتاب الأغاني الكبير قال عنه الإمام النووي: -(مَعْرُوف بِالسُّخْفِ وَالْخَلَاعَة، ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا وَضَعَ كِتَابه فِي الْأَغَانِي، وَأَمْكَنَ فِي تِلْكَ الْأَبَاطِيل لَمْ يَرْضَ بِمَا تَزَوَّدَ مِنْ إِثْمهَا حَتَّى صَدَّرَ كِتَابه بِذَمِّ أَصْحَاب الْحَدِيث، وَزَعَمَ أَنَّهُمْ يَرْوُونَ مَا لَا يَدْرُونَ.)[3]

وقال ياقوت الحموي: (قال محمد بن إسحاق النديم: وحدثني أبو الفرج الأصبهاني قال: أخبرني أبو

---

(١) هو أبو محمد إسحاق بن إبراهيم (ولد سنة ١٥٠هـ- ومات سنة ٢٣٥ هـ) بن ماهان بن بهمن بن نسك التميمي بالولاء الأرجاني الأصل المعروف بابن النديم الموصلي الإخباري، صاحب الموسيقى، والشعر الرائق، والتصانيف الأدبية مع الفقه واللغة، وأيام الناس، والبصر بالحديث، وعلو المرتبة، كان من ندماء الخلفاء وله الظرف المشهور والخلاعة والغناء اللذان تفرد بهما. وكان من العلماء باللغة والأشعار وأخبار الشعراء وأيام الناس، وكتب الحديث عن سفيان بن عيينة، وهشيم بن بشير، وأبي معاوية الضرير، وطبقتهم وأخذ الأدب عن أبي سعيد الأصمعي، وأبي عبيدة ونحوهما، وبرع في علم الغناء، وغلب عليه فنسب إليه، وكان حسن المعرفة حلو النادرة، مليح المحاضرة، جيد الشعر، مذكوراً بالسخاء، معظماً عند الخلفاء وهو صاحب كتاب الأغاني الذي يرويه عنه ابنه حماد وقد روى عنه أيضاً الزبير بن بكار، وأبو العيناء، وميمون بن هارون وغيرهم. وكان له يد طولى في الحديث والفقه وعلم الكلام.انظر وفيات الأعيان ج١، ص٢٠٢، رقم الترجمة (٨٧)، تاريخ بغداد ج٦، ص٣٣٨، سير أعلام النبلاء ج٩، ص ٤٠٣

(٢) كتاب الأغاني ج٥، ص٣٩٢

(٣) شرح صحيح مسلم- كتاب الوصية- باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ج١٢، ص٩١-٩٢

بكر محمد بن خلف وكيع - أي المعروف بوكيع - قال: سمعت حماد بن إسحاق يقول: ما ألف أبى هذا الكتاب قط، يعنى كتاب الأغانى الكبير، ولا رآه، والدليل على ذلك، أن أكثر أشعاره المنسوبة، إنما جمعت لما ذكر معها من الأخبار، وما غنى فيها إلى وقتنا هذا، وأن أكثر نسبة المغنين خطأ، والذى ألفه أبى من دواوين غنائهم، يدل على بطلان هذا الكتاب، وإنما وضعه وراق كان لأبى بعد وفاته، سوى الرخصة التى هى أول الكتاب، فإن أبى ألفها، إلا أن أخباره كلها من روايتنا. وقال لى أبو الفرج: هذا سمعته من أبى بكر وكيع، واللفظ يزيد وينقص. قال: وأخبرنى جحظة أنه يعرف الوراق الذى وضعه، وكان يسمى سندى بن على، وحانوته فى طاق الزبل، وكان يورق لإسحاق، فاتفق هو وشريك له على وضعه، وهذا الكتاب يعرف فى القديم بكتاب السراة، وهو أحد عشر جزءاً، ولكل جزء أول يعرف به، فالجزء الأول من الكتاب:الرخصة، هو من تأليف إسحاق، لاشك فيه ولاخلف.) [1]

٢-لا يدل هذا النص على الاستهزاء بالحديث بل يدل على أهمية الإسناد وأنه كان يقول (الإسناد قيد الحديث) فلما روى حديثاً ذات يوم دون إسناد فسئل عن ذلك فأجاب هذا من المرسلات، مستحضراً قول الله تعالى (والمرسلات عرفاً) سورة المرسلات آية رقم (١)، والإرسال هنا بمعنى الإطلاق، كما هومعروف في اللغة وعند المحدثين.

النص الثاني: روى أبو الفرج، أن محمد بن مناذر، كتب رقعة فيها شعر لغلام في مسجد البصرة قال أبو الفرج: أخبرني عيسى بن الحسين الوراق، عن حماد بن إسحاق، عن أبيه قال: نظر محمد بن مناذر إلى غلام حسن الوجه في مسجد البصرة، فكتب إليه بهذه الأبيات:

وجدت في الآثار في بعض ما	حدثنا الأشياخ في المسند
مما روى الأعمش عن جابرٍ	وعامر الشعبي والأسود
وما روى شعبة عن عاصمٍ	وقاله حماد عن فرقد
وصيةً جاءت إلى كل ذي خد	خلا من شعرٍ أسود

(١) معجم الأدباء ج٥، ص٥٥-٥٦

أن يقبلوا الراغب في وصلهم فاقبل فإني فيك لم أزهد

فلما قرأها الفتى ضحك، وقلب الرقعة وكتب على ظهرها: لست شاعراً فأجيبك، ولا فاتكاً فأساعدك، وأنا أعوذ بالله ربك من شرك.

قلت: أما النص الثاني فهو نص مردود غير مقبول للأسباب التالية:

(١) ـ أن في إسناده إسحاق بن إبراهيم الموصلي، وقد سبقت الإشارة إلي ترجمته (١)، وكتابه الأغاني قد دس عليه فيه من قبل وراقه، فلا يعتد به.

(٢) ـ أنه من رواية (محمد بن مناذر الشاعر) وهو من أهل المجون والخلاعة، وقد نقل الخطيب البغدادي في كتابه (الكفاية)ـ باب كراهة الرواية عن أهل المجون والخلاعة ـ قول الإمام يحيى بن معين فيه. قال الخطيب البغدادي: أخبرنا محمد بن عبد الواحد الأكبر، أنا محمد بن العباس الخزاز، أنا أحمد بن سعيد بن مرابة، ثنا العباس بن محمد، قال: سمعت يحيى بن معين وذكرت له شيخاً كان يلزم سفيان بن عيينة يقال له ابن مناذر، فقال: « أعرفه، كان صاحب حديث، وكان يتعشق ابن عبد الوهاب الثقفي، ويقول فيه الأشعار، ويشبب بالنساء، وطردوه من البصرة، وكان يرسل العقارب في المسجد الحرام حتى تلسع الناس، وكان يصب المداد بالليل في المواضع التي يتوضأ منها حتى تسود وجوه الناس، ليس يروي عنه رجل فيه خير ».

وقال الخطيب البغدادي: أخبرنا الحسن بن علي بن محمد الجوهري، أنا محمد بن العباس الخزاز، أنا أبو الطيب محمد بن القاسم بن جعفر الكوكبي، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، قال: سألت يحيى بن معين عن محمد بن مناذر الشاعر، فقال: « لم يكن بثقة ولا مأمون، رجل سوء، نفي من البصرة، وذكر منه مجوناً وغير ذلك، قلت: إنما يكتب عنه شعر وحكايات عن الخليل بن أحمد، فقال: هذا نعم، كأنه لم ير بهذا بأساً، ولم يره موضعا للحديث » (٢).

---

(١) انظر صفحة رقم ١٧٤.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ١٥٦ – ١٥٧

وقد ترجم له أيضاً أبو الفرج الأصفهاني في كتابه الأغاني قائلا: ومحمد بن مناذر شاعر فصيح، مقدم في العلم باللغة وإمام فيها، وقد أخذ عنه أكابر أهلها، وكان في أول أمره يتأله، ثم عدل عن ذلك، فهجا الناس، وتهتك وخلع وقذف أعراض أهل البصرة، حتى نفي عنها إلى الحجاز فمات هناك. وهذه الأبيات يرثي بها ابن مناذر عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي، وكان عبد الوهاب محدثاً جليلاً، وقد روى عنه وجوه المحدثين، وكبراء الرواة، وكان ابن مناذر يهوى عبد المجيد هذا. فكان في أيام حياته مستوراً متألهاً جميل الأمر فلما مات عبد المجيد، حال عن جميع ما كان عليه وأخبارهما تذكر في مواضعهما..... كان ابن مناذر مولى صبير بن يربوع وكان إماماً في علم اللغة وكلام العرب، وكان في أول أمره ناسكاً ملازماً للمسجد كثير النوافل، جميل الأمر إلى أن فتن بعبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي، فتهتك بعد ستره، وفتك بعد نسكه ثم ترامى به الأمر بعد موت عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي إلى أن شتم الأعراض، وأظهر البذاء وقذف المحصنات، ووجبت عليه حدودٌ، فهرب إلى مكة وبقي بها حتى مات.[1]

(٣) ـ أن أبا الفرج الأصفهاني نقل قول يحيى بن معين في (محمد بن مناذر) وأنه لم يكن ثقة. قال أبو الفرج الأصفهاني: سئل عنه يحيى بن معين فذمه. أخبرني الحسن بن علي قال: حدثنا ابن مهرويه قال: حدثنا إبراهيم بن الجنيد قال: سألت يحيى بن معين عن محمد بن مناذر الشاعر فقال: لم يكن بثقةٍ ولا مأمون رجل سوء نفي من البصرة ووصفه بالمجون والخلاعة فقلت: إنما تكتب شعره وحكاياتٍ عن الخليل بن أحمد فقال: هذا نعم. وأما الحديث فلست أراه موضعاً له.[2]

وترجم له الإمام الذهبي فقال: محمد بن مناذر الشاعر.قال يحيى بن معين: لا يروى عنه من فيه خير.وروى عباس، عن يحيى ابن معين وذكرت له شيخاً كان يلزم ابن عيينة، يقال له ابن مناذر، فقال: أعرفه، كان يرسل العقارب في المسجد الحرام حتى تلسع الناس، وكان يصب المداد بالليل في أماكن الوضوء حتى يسود وجوههم.[3]

(١) كتاب الأغاني ج١٨، ص٢٠٧

(٢) المصدر السابق ج١٨، ص٢٠٨

(٣) ميزان الاعتدال رقم الترجمة ٨٢٠٥، ج٤، ص ٤٧

وقال إبراهيم بن الجنيد: سمعت يحيى يقول: وذكرت له شيخاً كان يلزم سفيان بن عيينة يقال له بن مناذر؟ فقال أعرفه كان صاحب شعر ولم يكن من أصحاب الحديث وكان يرسل العقارب في مسجد الحرام حتى تلسع الناس وكان يصب المداد في المواضع التي يتوضى منها حتى تسود وجوه الناس ليس يروي عنه رجل فيه خير.سمعت العباس يقول: سمعت بعض أصحابنا يقول: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: كان ابن مناذر زنديقاً.[1]

النص الثالث: دراسة رواية الإمام الطبري في تفسيره لقوله تعالى (فارتقب يوم..)

استدل جولدتسيهر برواية في تفسير الإمام الطبري على عدم الثقة بالأسانيد. وهي أن قوماً جاءوا (روّاداً) بأحاديث عرضوها عليه، ثم رووها عنه. ثم قال: (وهذا نوع من التلاعب يمثل صورة من الصور الكثيرة لتزوير السند التي يريد قناص الحديث المكرة أن يتفاخروا بها على الجمهور الساذج التقي بفضيلة أنهم (حملة) قسم من السنة المقدسة. والظاهر أيضاً أن مثل هذا حدث في أحاديث أخر لحذيفة، ولغير حذيفة من صحابة الرسول.)

روى الطبريَ قال: حدثني عصام بن روّاد بن الجراح، قال: ثني أبي، قال: ثنا سفيان بن سعيد الثوري، قال: ثنا منصور بن المعتمر، عن رِبْعِيِّ بن حَرَاش، قال: سمعت حُذيفة بن اليمان يقول: قال رسول الله ﷺ: "أوَّلُ الآياتِ الدَّجالُ، وَنزول عِيسى بن مَرْيَمَ، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدْنِ أَبْيَنَ تَسُوقُ النَّاسَ إلى المَحْشَر تَقِيلُ مَعَهُمْ إذَا قالوا، والدُّخان"، قال حُذيفة: يا رسول الله وما الدخان؟ فتلا رسول الله ﷺ الآية (يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ) يَملأ ما بَيْنَ المَشْرِقِ والمَغْرِب يَمْكُثُ أرْبَعِينَ يَوْما وَلَيْلَةً أمَّا المُؤْمِنُ فَيُصِيبُهُ مِنْهُ كَهَيْئَةِ الزُّكامِ. وأمَّا الكَافِرُ فَيَكُونُ بِمَنزلَةِ السَّكْرانِ يَخْرُجُ مِنْ مَنْخِرِيهِ وأُذُنَيْهِ ودُبُرِه". قال الطبري: (وأولى القولين بالصواب في ذلك ما رُوي عن ابن مسعود من أن الدخان الذي أمر الله نبيه ﷺ أن يرتقبه، هو ما أصاب قومه من الجهد بدعائه عليهم، على ما وصفه ابن مسعود من ذلك إن لم يكن خبر حُذيفة الذي ذكرناه عنه عن رسول الله ﷺ صحيحاً، وإن كان صحيحاً فرسول الله ﷺ أعلم بما أنزل الله عليه، وليس لأحد مع قوله الذي يصح عنه قول. وإنما لم أشهد له بالصحة، لأن محمد بن خلف العسقلانيّ حدثني أنه

(١) التاريخ – يحيى بن معين – ترجمة رقم (٣٠٩) ج٣، ص٧٧

سأل روّادا عن هذا الحديث، هل سمعه من سفيان؟ فقال له: لا فقلت له: فقرأته عليه، فقال: لا فقلت له: فقرئ عليه وأنت حاضر فأقرّ به، فقال: لا فقلت: فمن أين جئت به؟ قال: جاءني به قوم فعرضوه عليّ وقالوا لي: اسمعه منا فقرءوه عليّ، ثم ذهبوا، فحدّثوا به عني، أو كما قال؛ فلما ذكرت من ذلك لم أشهد له بالصحة، وإنما قلت: القول الذي قاله عبد الله بن مسعود هو أولى بتأويل الآية، لأن اللهـ جلّ ثناؤهـ توعّد بالدخان مشركي قريش وأن قوله لنبيه ﷺ (فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ) في سياق خطاب الله كفار قريش وتقريعه إياهم بشركهم بقوله (لا إِلَهَ إِلا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ). [1]

قلت في الرد على هذه الشبهة :

١-أما استدلاله بهذا الخبر على عدم الثقة بالأسانيد فهو استدلال باطل؛ لأن الخبر الذي نقله غير صحيح.

٢-لو كان جولدتسيهر أميناً في النقل لذكر تضعيف الطبري له قال: (وأولى القولين بالصواب في ذلك ما رُوي عن ابن مسعود من أن الدخان الذي أمر الله نبيهﷺ أن يرتقبه، هو ما أصاب قومه من الجهد بدعائه عليهم، على ما وصفه ابن مسعود من ذلك إن لم يكن خبر حُذيفة الذي ذكرناه عنه عن رسول الله ﷺ صحيحاً، وإن كان صحيحاً، فرسول الله ﷺ أعلم بما أنزل الله عليه، وليس لأحد مع قوله الذي يصح عنه قول.وإنما لم أشهد له بالصحة، لأن محمد بن خلف العسقلاني حدثني....)

٣-حكم العلماء على هذه الرواية بعدم الصحة، منهم الإمام الطبري نفسه.

٤-الحديث من رواية (روّاد بن الجراح)، وهو رجل مختلف فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، وقال عنه الإمام أحمد: صاحب سنة، إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخاً صالحاً، وفي حديث بعض الصالحين نكرة، وضعفه الدارقطني. [2]،

---

(١) تفسير الطبري ج٢٢، ص١٨، سورة الدخان– آية (١٠)، وسورة سبأ –آية (٥١)

(٢) الكامل في الضعفاء ج٣، ص ١٧٦، ميزان الاعتدال ج ٢، ص ٥٥، وتهذيب التهذيب ج٣، ص٢٤٩، وديوان الضعفاء ج١، ص ٢٩٣

وقال ابن حجر: (رواد بتشديد الواو بن الجراح أبو عصام العسقلاني أصله من خراسان صدوق اختلط بأخرة فترك وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد من التاسعة.) [1]

(الإمام مالك والإسناد، وروايته عن المغني عروة بن أذينة)

زعم جولدتسيهر بأن الإمام مالكاً كانت عنايته بالمضمون فقط (أي المتن أو الفقه)، ولم يعن بالإسناد. وهذا الأمر سبقت الإشارة إليه في مبحث (رأيه في الموطأ). وأما رواية الإمام مالك عن شيخه المغني (عروة بن أذينة)، فإنه زعم بأن مالكاً روى عن شيخه (عروة بن أذينة) تضامناً معه؛ لأنه كان مغنياً مثله وهو في صغره.

قلت في الرد على هذه الشبهة:

١-ذكر جولدتسيهر في كتابه (دراسات محمدية) ناقلاً عن كتاب (الأغاني) لأبي الفرج الأصفهاني بأن الإمام مالكاً روى عن شيخه المغني عروة بن أذينة. وبالرجوع إلى الكتاب المذكور تبين لي بأن أبا الفرج الأصفهاني ترجم لعروة بن أذينة، وذكر أثناء ترجمته رواية مالك عنه، إلا أنه لم يذكر فيها بأنه كان مغنياً بل ذكر أنه كان شاعراً، وفقيهاً، ومحدثاً، وكان شاعراً غزلاً- يقول الغزل في النساء - هذا الذي يؤخذ عليه، وغنى ابن عائشة بشعره.

قال أبو الفرج الأصفهاني: (هو عروة بن أذينة، وأذينة لقبه، واسمه: يحيى بن مالك، بن الحارث بن عمرو بن عبد الله بن زحل بن يعمر وهو الشداخ بن عوف بن كعب بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار. وسمي يعمر بالشداخ لأنه تحمل ديات قتلى كانت بين قريش وخزاعة وقال: قد شدخت هذه الدماء تحت قدمي فسمي الشداخ.قال ابن الكلبي: الشداخ بضم الشين.ويكنى عروة بن أذينة أبا عامر، وهو شاعر غزل مقدم، من شعراء أهل المدينة، وهو معدودٌ في الفقهاء والمحدثين، روى عنه مالك بن أنس، وعبيد الله بن عمر العدوي، وفد على هشام فذكره بشعره في القناعة ولامه ثم ندم فأرسل إليه جائزة، غنى ابن عائشة بشعره.) [2].

---

(١) تقريب التهذيب ج١، ص٢٥٣

(٢) كتاب الأغاني ج١٨، ص٣٢٢، ٣٢٦

٢-أما رواية مالك عنه فقد روى الإمام مالك ـ رحمه الله ـ في موطأه ـ قال: (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أُذَيْنَةَ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ جَدَّةٍ لِي، عَلَيْهَا مَشْيٌ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عَجَزَتْ، فَأَرْسَلَتْ مَوْلًى لَهَا، يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَسَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: مُرْهَا فَلْتَرْكَبْ ثُمَّ لْتَمْشِ مِنْ حَيْثُ عَجَزَتْ. قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْت قَوْله تَعَالَى يَقُولُ وَنَرَى عَلَيْهَا مَعَ ذَلِكَ الْهَدْيَ. وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَا يَقُولَانِ مِثْلَ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.)[1]. قال أبو عمر- ابن عبد البر-: (ليس لعروة بن أذينة في الموطأ سوى هذا الخبر وهو عروة بن أذينة وأذينة لقب واسمه يحيى بن مالك بن الحارث بن عمر الليثي من بني ليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة، قال كان شاعراً رقيق الشعر غزلاً، وكان مع ذلك صاحب فقه خيراً عندهم. وروى عنه مالك، وعبيد الله بن عمر، وجده مالك بن الحارث رواية عن علي بن أبي طالب.)[2]، قال الحافظ الذهبي: عروة بن أذينة عن ابن عمر، وأبي ثعلبة فصدوق. روى عنه مالك.)[3]، وترجم له الإمامان البخاري، وابن أبي حاتم الرازي، ولم يذكرا فيه جرحاً، ولا تعديلاً.[4]

مالك والغناء

ذكر جولدتسيهر بأن الإمام مالكاً كان مغنياً في صغره واستدل على ذلك برواية أبي الفرج الأصفهاني في كتابه (الأغاني).

قلت في الرد على هذه الشبهة:

١- روى هذا الخبر أبو الفرج الأصفهاني في كتابه الأغاني، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، وابن النجار في (ذيل تاريخ بغداد)، وإليك ذكر هذه الروايات كما وردت في تلك المصادر:

١) موطأ الإمام مالك- كتاب النذور والأيمان – باب ما جاء فيمن نذر مشياً إلى الله فعجز حديث رقم (٤) ص ٣٨١

(٢) الاستذكار ج٥، ص ١٧٤

(٣) ميزان الاعتدال ج٣، ص ٦٣

(٤) التاريخ الكبير ج٧، ص ٣٣، الجرح والتعديل ج٦، ص٣٩٦

(رواية أبي الفرج الأصفهاني). قال: أخبرني محمد بن عمرو العتابي، قال حدثنا محمد بن خلف بن المرزبان ـ ولم أسمعه أنا من محمد بن خلف ـ قال: حدثني إسحاق بن محمد بن أبان الكوفي، قال حدثني حسين ابن دحمان الأشقر قال: كنت بالمدينة، فخلا لي الطريق وسط النهار، فجعلت أتغنى:

ما بال أهلك يا رباب... خزراً كأنهم غضاب

قال: فإذا خوخةٌ قد فتحت، وإذا وجهٌ قد بدا تتبعه لحيةٌ حمراء، فقال: يا فاسق أسأت التأدية، ومنعت القائلة، وأذعت الفاحشة؛ ثم اندفع يغنيه، فظننت أن طويساً قد نشر بعينه، فقلت له: أصلحك الله! من أين لك هذا الغناء؟ فقال: نشأت وأنا غلامٌ حدثٌ أتبع المغنين وآخذ عنهم، فقالت لي أمي: يا بني إن المغني إذا كان قبيح الوجه لم يلتفت إلى غنائه، فدع الغناء واطلب الفقه؛ فإنه لا يضر معه قبح الوجه. فتركت المغنين واتبعت الفقهاء، فبلغ الله عز وجل ما ترى. فقلت له: فأعد جعلت فداءك! قال: لا ولا كرامة! أتريد أن تقول: أخذته عن مالك بن أنسٍ! وإذا هو مالك بن أنس ولم أعلم.[1]

قلت: هذا الخبر مردود للأسباب التالية:

١- أنه من رواية (أبي الفرج الأصفهاني) وهو: علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم بن عبد الرحمن بن مروان بن محمد بن مروان بن الحكم الأموي. ولد سنة (٢٨٤ هـ) ومات سنة (٣٥٦ هـ) ضعفه ابن تيمية، وابن الجوزي، وقال ابن حجر: (شيعي وهذا نادر في أموي كان إليه المنتهى في معرفة الأخبار وأيام الناس والشعر والغناء والمحاضرات يأتي بأعاجيب بحدثنا وأخبرنا، وكان طلبه في حدود الثلاث مائة فكتب مالا يوصف كثيرة حتى لقد اتهم والظاهر أنه صدوق وقد قال أبو الفتح بن أبي الفوارس: خلط قبل موته. قال الخطيب: حدثني أبو عبد الله الحسين بن محمد بن طباطبا العلوي، سمعت أبا محمد الحسن بن الحسين النوبختي يقول: كان أبو الفرج الأصبهاني، أكذب الناس، كان يشتري شيئاً كثيراً من الصحف، ثم تكون رواياته كلها منها، ثم قال العلوي: وكان أبو الحسين البتي يقول: لم يكن أحد أوثق من أبي الفرج الأصبهاني انتهى. وقد روى الدارقطني في غرائب مالك عدة أحاديث عن أبي الفرج الأصبهاني ولم يتعرض له.

---

(١) كتاب الأغاني ج٤، ص٢٢١-٢٢٢

وقال أبو علي التنوخي كان يحفظ من الشعر والأغاني والأخبار المسندات والأنساب ما لم أر قط من يحفظ مثله إلى ما يحفظ من اللغة والمغازي والنحو والسير وله تصانيف عديدة.[1]

وقال الذهبي: رأيت شيخنا ابن تيمية يضعفه ويتّهمه في نقله ويستهول ما يأتي به، وما علمت فيه جرحاً إلا قول ابن أبي الفوارس: خلط قبل أن يموت وقد أثنى على كتابه الأغاني، ومن تواليفه كتاب "أخبار الطفيليين"، كتاب "أخبار جحظة"، كتاب "أدب السماع"، كتاب " الخمارين ".

وقال ابن الجوزي: ومثله لا يوثق به، فإنه يصرح في كتبه بما يوجب العشق ويهون شرب الخمر، وربما حكى ذلك عن نفسه، ومن تأمل كتاب الاغاني رأى فيه كل قبيح ومنكر، وقد روى الحديث عن محمد بن عبد الله بن بطين وخلق، وروى عنه الدار قطني، وأما الإمام الذهبي فقد اختلف قوله فيه فتارة قال فيه: شيعي فيه كلام، كما في ديوان الضعفاء، وتارة قواه كما في ميزان الاعتدال قال: والظاهر أنه صدوق.[2]

٢- يرد الخبر دراية؛ وذلك أنه يخالف ما كان عليه الأمام مالك من جمال الصورة. قال الذهبي في (السير)[3]: (.. عن عيسى بن عمر قال: ما رأيت قط بياضاً ولا حمرة أحسن من وجه مالك، ولا أشد بياض ثوب من مالك.ونقل غير واحد أنه كان طوالاً، جسيماً، عظيم الهامة، أشقر، أبيض الرأس واللحية، عظيم اللحية، أصلع، وكان لا يحفي شاربه، ويراه مثلة.وقال أبو عاصم: ما رأيت محدثاً أحسن وجهاً من مالك. وقيل: كان شديد البياض إلى صفرة، أعين، أشم.وقال ابن وهب: رأيت مالكاً خضب بحناء مرة.وقال أبو مصعب: كان مالك من أحسن الناس وجهاً، وأجلاهم عيناً، وأنقاهم بياضاً، وأتمهم طولاً، في جودة بدن.وقد ساق القاضي عياض من وجوه، حسن بزة الامام ووفور تجمله. وقال ابن خلكان: (وكانت وفاته بالمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، ودفن بالبقيع جوار إبراهيم ولد النبي ﷺ وكان شديد البياض إلى الشقرة، طويلاً عظيم الهامة أصلع، يلبس الثياب العدنية الجياد، ويكره حلق الشارب ويعيبه ويراه من المثلة، ولا يغير شيبه.

---

(١) لسان الميزان ج٤، ص٢٢١

(٢) ديوان الضعفاء ج ٢، ص ١٧٠، ميزان الاعتدال ج٣، ص ١٢٣، البداية والنهاية ج ١١، ص ٢٩٨، وتاريخ الإسلام ج٦، ص ١٧

٣) سير أعلام النبلاء ج ٧، ص ٣٧٤-٣٧٥

٣- تردُ القصة أيضاً بأنه طلب العلم وهو حدث صغير السن. [1] قال الذهبي: (مولد مالك على الأصح في سنة ثلاث وتسعين عام موت أنس خادم رسول الله ﷺ ونشأ في صون ورفاهية وتجمل. وطلب العلم وهو حدث بعيد موت القاسم، وسالم. وطلب مالك العلم، وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو حي شاب طري، وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفر المنصور وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد، وإلى أن مات.) [2]

٤- ولوسلمنا بصحة الخبر، فلا يصلح للطعن في الإمام مالك، كل ما فيه أنه كان مغنياً في صغره، ثم ترك الغناء، وتحول إلى طلب العلم والفقه، وأصبح إماماً من أئمة المسلمين.

(رواية ابن النجار). روى ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد في ترجمة (عبيد الله بن محمد بن إبراهيم أبو الحسين) قال: أنبأنا أبو القاسم الأزجي، عن أبي الرجاء أحمد بن محمد بن الكسائي قال:كتب إلى أبو نصر عبد الكريم بن محمد بن أحمد الشيرازي قال: حدثنا أبو سعد أحمد بن محمد الماليني قال: حدثنا أبو الحسين عبيد الله بن محمد بن إبراهيم ببغداد، حدثنا أبو عيسى عبيد الله بن الفضل بن هلال، حدثنا الحسن بن علي بن الحسن بن الحسين السامري، حدثنا إسحاق بن إبراهيم الموصلي، عن إبراهيم بن سعد الزهري قال: قال لي الرشيد أمير المؤمنين من بالمدينة ممن يحرم الغنا؟ فقلت: من قنعه الله بحزبه فقال: بلغني أن مالك بن أنس يحرمه قلت: ولمالك بن أنس يا أمير المؤمنين أن يحلل أو يحرم؟ والله! ما كان هذا لابن عمك النبي ﷺ وهو أكرم الخلق على الله عز وجل إلا على وحي من ربه تعالى فمن جعل هذا لمالك بن أنس؟ وسماعي من أبي أنه سمع مالك ابن أنس في عرس حنظلة الغسيل يتغنى:

سليمي أزمعت بينا........ فأين يقولها أينا

قال: فتبسم الرشيد.). [3]

---

١) وفيات الأعيان ج ٤، ص ١٣٨

٢) سير أعلام النبلاء ج ٧، ص ٣٦١-٣٦٥

(٣) ذيل تاريخ بغداد ج ١٧، ص ١٠٩ رقم الترجمة (٣٥٣)

قلت: أما هذا الخبر فهو خبر مردود من رواية (إسحاق بن إبراهيم الموصلي)، قال عنه النووي: (معروف بالسخف والخلاعة).[1]

(رواية الخطيب البغدادي). قال: أخبرنا علي بن أبي علي المعدل، حدثنا أبو بكر محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد بن مهران الصفار الضرير، حدثنا علي بن الحسن بن خلف بن قديد أبو القاسم ـ بمصر ـ حدثنا عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير، عن أبيه قال: قدم إبراهيم بن سعد الزهري العراق سنة أربع وثمانين ومائة فأكرمه الرشيد وأظهر بره، وسئل عن الغناء فأفتي بتحليله، وأتاه بعض أصحاب الحديث ليسمع منه أحاديث الزهري فسمعه يتغنى فقال: لقد كنت حريصاً على أن أسمع منك فأما الآن فلا سمعت منك حديثا أبداً. فقال: إذاً لا أفقد إلا شخصك عليّ وعليّ أن حدثت ببغداد ما أقمت حديثاً حتى أغني قبله وشاعت هذه عنه ببغداد فبلغت الرشيد فدعا به فسأله عن حديث المخزومية التي قطعها النبي ﷺ في سرقة الحلي فدعا بعود فقال الرشيد: أعود المجمر قال لا ولكن عود الطرب فتبسم ففهمها إبراهيم بن سعد فقال لعله بلغك يا أمير المؤمنين حديث السفيه الذي آذاني بالأمس وألجأني إلى أن حلفت قال نعم ودعا له الرشيد بعود فغناه.

يا أم طلحة إن البين قد أفدا... قل الثواء لئن كان الرحيل غدا

فقال الرشيد من كان من فقهائكم يكره السماع قال من ربطه الله قال فهل بلغك عن مالك بن أنس في هذا شيء قال لا والله إلا أن أبي أخبرني أنهم اجتمعوا في مدعاة كانت في بني يربوع وهم يومئذ جلة ومالك أقلهم من فقهه وقدره ومعهم دفوف ومعازف وعيدان يغنون ويلعبون ومع مالك دف مربع وهو يغنيهم:

سليمى أجمعت بينا... فأين لقاؤها أينا

وقد قالت لأتراب... لها زهر تلاقينا

تعالين فقد طاب... لنا العيش تعالينا

---

(١) شرح صحيح مسلم– كتاب الوصية– باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ج١١، ص٩١-٩٢، وانظر ص ٢٨٩

فضحك الرشيد ووصله بمال عظيم وفي هذه السنة مات إبراهيم بن سعد وهو بن خمس وسبعين سنة يكني أبا إسحاق.قلت قد اختلف في وقت وفاته)[1].

قلت: إسناد هذا الخبر ضعيف، لضعف (عبيد الله بن سعيد بن كثير)[2].

(١) تاريخ بغداد ج ٦، ص ٨٤.

(٢) قال ابن حبان: يروي عن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به)، وقال الذهبي: (تكلم فيه). ميزان الاعتدال ج٣، ص٩، وديوان الضعفاء ج٢، ص ١٣٦.

المبحث الثاني

طعنه في رواة الأحاديث

المطلب الأول: طعنه في المسلمين (القرن الهجري الأول).

قال جولدتسيهر: (ومن هذه الأمثلة نستطيع بسهولة أن نخمن الجهل السائد في القرن الأول فيما يتعلق بالمناسك التي تأسست والعقيدة الدينية التي كانت متطورة، ونخمن مدى الشك والتذبذب اللذين نراهما بدل شريعة كان يرغب كثير من واضعي الأنظمة في أن تكون قانون العالم الإسلامي منذ البداية. عندما طلب ابن عباس أهل البصرة أن يؤدوا زكاة الفطر عقدوا اجتماعاً وسعوا لأخذ الأمر من المدنيين الذين يمكن أن يعلموهم عن هذه الفريضة التي كانت غير معروفة لديهم (الحاشية ٣: أبو داود ج١، ص ١٦٢، النسائي ج١، ص ١٤٣). والمجتمع في سنوات وجوده الأولى لم يكن عنده أدنى فكرة عن أداء الصلاة، وكان على مالك بن الحويرث ت (٩٤) أن يقدم لهم عرضاً عملياً في المسجد مرافقاً للمنسك (الحاشية ٤: النسائي ج١، ص ١٠٠)، وكل واحد كان يعلم أن الفتوحات كانت باسم الإسلام، وأن الفاتحين شيدوا المساجد (الحاشية ٥: أبو حنيفة الدينوري ص ١٢٥)، ولم يكن هذا يمنع أن يكونوا جهلة جهلاً كاملاً بالإسلام. في سوريا في الأوقات القديمة لم يكن معروفاً أن هناك خمس صلوات مفروضة، وللتأكد من هذا كان من الضروري إيجاد صحابي ما زال حياً يسأل عن المسألة (الحاشية ٦: الدارمي ص ١٩٥، أبو داود ج١، ص ١٤٢، النسائي ج١، ص ٤٢) وليس من المدهش أن قبيلة بني عبد الأشهل العربية لم يجدوا بينهم أي شخص ليؤمهم في الصلاة باستثناء عبد من القبيلة اسمه (أبو سفيان) (الحاشية ٧: تهذيب ص ٧٢٦).

فقد كان من المحتمل أنه يملك إحساساً بملاحظات الدين من العرب الذين بصورة خاصة في الأوقات المبكرة أظهروا ذوقاً قليلاً لهذا المظهر من نمط حياتهم الجديدة (الحاشية ١: ج١، ص ٣٩) كان يجب أن يعرفوا أن المرء لا يمكن أن يقول السلام على الله (الحاشية ٢: النسائي ج١، ص ١٠٢) ما إذا كان من الممكن للناس أن يقفوا على المنبر ويقولوا أبيات من الشعر معتبرين أنها من القرآن (الحاشية ٣: الفهرست ص ٩١) (ابن الجوزي أخبار الحاروجة ص ٧٠).)[1]

---

(١) دراسات محمدية ص ٣٩-٤٠.

طعن جولدتسيهر في جيل الصحابة والتابعين ـ رضوان الله تعالى عليهم ـ فوصفهم بالجهل بأحكام دينهم، كجهلهم بأحكام الصلاة، وصدقة الفطر، وأنهم لم يكونوا يميزون بين القرآن الكريم والشعر.

أـ جهل المسلمين بأحكام الصلاة

استدل جولدتسيهر على جهل المسلمين في القرن الأول بأحكام الصلاة، بما رواه أبو داود والنسائي في كتابيهما (السنن):

١ـ روى أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ يَعْنِي - ابْنَ إِبْرَاهِيم - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: جَاءَنَا أَبُو سُلَيْمَانَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ إِلَى مَسْجِدِنَا فَقَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لَأُصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ وَلَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَالَ قُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: كَيْفَ صَلَّى قَالَ مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا يَعْنِي عَمْرَو بْنَ سَلَمَةَ إِمَامَهُمْ وَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى قَعَدَ ثُمَّ قَامَ.

٢ـ ورواه أيضاً من طريق آخر قال: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: جَاءَنَا أَبُو سُلَيْمَانَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ إِلَى مَسْجِدِنَا فَقَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لَأُصَلِّي وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ وَلَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَالَ فَقَعَدَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ.[١]

الكلام على الحديث

قلت: هذا حديث صحيح، رواه الإمام البخاري في صحيحه، ولكن هل يفهم منه جهل المسلمين بأحكام الصلاة؟ أم يفهم منه أن مالك بن الحويرث كان يعلم المسلمين صفة صلاة رسول الله، لأنه كان أحد رواة حديث (صلوا كما رأيتموني أصلي)، لذلك ترجم له الإمام البخاري بهذه الترجمة (باب من صلى

---

(١) سنن أبي داود– كتاب الصلاة– باب النهوض في الفرض– حديث رقم (٨٤٢) ج١، ص٢٢٢، ورواه الإمام النسائي– كتاب الصلاة– باب الاستواء للجلوس عند الرفع من السجدتين ج٢، ص٢٣٣-٢٣٤، ورواه الإمام البخاري في صحيحه– انظر فتح الباري – كتاب الصلاة– باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي حديث رقم (٦٧٧) ج٢، ١٦٣، وباب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع حديث رقم (٨٠٢) ج٢، ص ٢٨٨

بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم الصلاة)، ورأى مالك بن الحويرث أن التعليم بالتطبيق أولى وأسهل.[1]

ب ـ جهل أهل الشام بالصلوات الخمس

واستدل أيضاً بما رواه الدارمي في كتابه السنن، قال الإمام الدارمي: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ مُحَيْرِيزٍ[2] الْقُرَشِيَّ ثُمَّ الْجُمَحِيَّ أَخْبَرَهُ ـ وَكَانَ يَسْكُنُ بِالشَّامِ وَكَانَ أَدْرَكَ مُعَاوِيَةَ ـ أَنَّ الْمُخْدَجِيَّ[3] ـ رَجُلٌ مِنْ بَنِى كِنَانَةَ ـ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ يُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْوِتْرَ وَاجِبٌ. فَرَاحَ الْمُخْدَجِيُّ إِلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عُبَادَةُ: كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، مَنْ أَتَى بِهِنَّ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْ حَقِّهِنَّ شَيْئاً اسْتِخْفَافاً بِحَقِّهِنَّ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ جَاءَ وَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ».[4] روى هذا الحديث كل من الأئمة أحمد ابن حنبل، وأبو داود، والنسائي، والدارمي.[5]

---

(١) فتح الباري – كتاب الصلاة – باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم الصلاة حديث رقم (٦٧٧) ج ٢، ص ١٦٣، وعون المعبود كتاب الصلاة – باب النهوض في الفرض ج٣، ص٧٥-٧٦.

(٢) ابن محيريز: هو عبد الله بن محيريز بمهملة وراء آخره زاي مصغر بن جنادة بن وهب الجمحي بضم الجيم وفتح الميم بعدها الركعة المكي كان يتيما في حجر أبي محذورة بمكة ثم نزل بيت المقدس ثقة عابد من الثالثة مات سنة تسع وتسعين وقيل قبلها. تقريب التهذيب ج١، ص ٤٤٩.

(٣) المخدجي: هو أبو رفيع بالتصغير المخدجي بالخاء المعجمة ثم جيم ويقال اسمه رفيع مقبول من الثالثة، راوي حديث الوتر عن عبادة بن الصامت قيل اسمه رفيع وقيل غير ذلك. تقريب التهذيب ج٢، ص ٥٤٤، وتهذيب التهذيب ج١٢، ص٨٦.

(٤) سنن الدارمي – باب الوتر ج١، ص٣٧٠.

(٥) رواه الإمام أحمد في المسند حديث رقم (٢٢٦٩٣) ج ٣٧، ص ٣٦٦ قال الشيخ شعيب: هذا حديث صحيح، وهذا الإسناد رجاله ثقات، رجال الشيخين غير المخدجي. وحديث رقم (٢٢٧٠٤) ج ٣٧، ص ٣٧٧، وحديث رقم (٢٢٧٥٢) ج٣٧، ص ٤١٤، ورواه الإمام أبو داود في كتابه السنن– كتاب الصلاة– باب فيمن لم يوتر حديث رقم (١٤٢٠) ج٢، ص٦٢، والإمام النسائي– كتاب الصلاة– باب المحافظة على الصلوات الخمس ج١، ص٢٣٠، والإمام الدارمي في كتابه السنن – كتاب الصلاة – باب في الوتر ج١، ص٣٧٠.

قلت: هذا حديث صحيح، صححه الشيخ الألباني [١]، والحديث في مسألة وجوب الوتر هل هو واجب أم لا؟ فمن السلف من قال بوجوبه، وهو رأي (أبي محمد الأنصاري صحابي) [٢]، ومذهب (أبي حنيفة) وأصحابه، ومن السلف من قال: بأنه ليس واجباً وهذا رأي عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ من الصحابة، ولذلك لما سأل عن ذلك أجاب (كذب أبو محمد) [٣]، وكذب هنا بمعنى أخطأ، واستدل بحديث (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ، مَنْ أَتَى بِهِنَّ لَمْ يُضِيِّعْ مِنْ حَقِّهِنَّ شَيْئاً اسْتِخْفَافاً بِحَقِّهِنَّ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ جَاءَ وَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ».

فالحديث يدل على أن الوتر ليس واجباً، والواجب هو الصلوات الخمس التي فرضهن الله على العباد، فما علاقة هذا الحديث بجهل المسلمين بالصلوات الخمس؟، وما العيب في الرجوع إلى صحابي يسأل عن حكم شرعي؟

ويتابع جولدتسيهر هجومه على المسلمين، ووصفه لهم بالجهل، وفساد الذوق، مستغرباً أن يؤم قبيلة

---

(١) صحيح الجامع حديث رقم (٣٢٤٣) ج ١، ص ٦١٧.

(٢) أبو محمد الأنصاري صحابي قيل اسمه مسعود بن زيد أو بن أوس وقيل اسمه قيس بن عبابه فأما مسعود فشهد بدرا وفتح مصر قيل مات في خلافة عمر وقيل بعد ذلك وهو صاحب حديث الوتر ورد ذلك عبادة بن الصامت. تقريب التهذيب ج٢، ص ٤٦٩، وقال ابن حجر العسقلاني: مسعود بن زيد: بن سبيع الأنصاري. قال ابن حبان: له صحبة وهو أبو محمد الذي قال: إن الوتر واجب وقد تقدم في مسعود بن أوس وهذا أقوى. وقال البغوي: مسعود بن زيد أبو محمد الأنصاري شهد بدراً وهو صاحب حديث الوتر ثم ساقه من طرق في بعضها عن المخدجي رجل من بني مدلج قال: قلت لعبادة: إن أبا محمد شيخ من الأنصار. وفي ترجمة أخرى عن رجل من بني كنانة – أن رجلاً من الأنصار كان بالشام يكنى أبا محمد وكانت له صحبة. الإصابة ج٧، ص٣٦٦.

(٣) قَالَ الْخَطَّابِيُّ يُرِيد أَخطأَ أَبُو مُحَمَّد، وَلَمْ يُرِدْ بِهِ تَعَمُّدَ الْكَذِب الَّذِي هُوَ ضِدّ الصِّدْق لِأَنَّ الْكَذِب إِنَّمَا يَجْرِي فِي الْإِخْبَار وَأَبُو مُحَمَّد هَذَا إِنَّمَا أَفْتَى فُتْيَا وَرَأَى رَأْيًا فَأَخْطَأَ فِيمَا أَفْتَى بِهِ وَهُوَ رَجُل مِنْ الْأَنْصَار لَهُ صُحْبَة وَالْكَذِب عَلَيْهِ فِي الْإِخْبَار غَيْر جَائِز، وَالْعَرَب تَضَع الْكَذِب مَوْضِع الْخَطَأ فِي كَلَامهَا فَتَقُول: كَذَبَ سَمْعِي وَكَذَبَ بَصَرِي، وَمِنْ هَذَا قَوْل النَّبِيّ ﷺ: لِلرَّجُلِ الَّذِي وَصَفَ لَهُ الْعَسَل: " صَدَقَ اللهُ وَكَذَبَ بَطْن أَخِيك " وَإِنَّمَا أَنْكَرَ عُبَادَةُ أَنْ يَكُون الْوِتْر وَاجِبًا وُجُوب فَرْض كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْس دُون أَنْ يَكُون وَاجِبًا فِي السُّنَّة، وَلِذَلِكَ اِسْتَشْهَدَ بِذِكْرِ الصَّلَوَات الْخَمْس الْمَفْرُوضَات فِي الْيَوْم. عون المعبود– كتاب الصلاة – باب في المحافظة على أوقات الصلوات ج٢، ص٩٣، الاستذكار– باب الوتر ج٢، ص١١٤.

(بني عبد الأشهل) رجل يدعى (أبو سفيان)[1] مولى لهذه القبيلة. وأي شيء في هذا، وهو رجل مسلم ثقة، وقد قال الله تعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، وأي شيء في أن يقدم للصلاة رجل مفضول مع وجود الفاضل؟ وقد فعل ذلك رسول الله في الصلاة حيث قدم أبا بكر، وائتم به.

وأما مازعمه نهي النبي ﷺ للعرب أن يقولوا (السلام على الله) فهذا كان قبل أن يفرض التشهد، ورواية النسائي توضح ذلك. روى الإمام النسائي قال: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو عُبَيْدِ اللَّهِ الْمَخْزُومِيُّ، قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٌ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ التَّشَهُّدُ السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقُولُوا هَكَذَا فَإِنَّ اللَّهَ – عَزَّ وَجَلَّ – هُوَ السَّلَامُ وَلَكِنْ قُولُوا التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.[2]

ت- جهل المسلمين بأحكام صدقة الفطر

وصف جولدتسيهر المسلمين بالجهل بأحكام الصدقة، واستدل على ذلك بما رواه الإمام أبو داود، والنسائي في كتابيهما (السنن) أن ابن عباس - رضي الله عنهما - عندما طلب من أهل البصرة أن يؤدوا زكاة الفطر عقدوا اجتماعاً، وطلبوا من أهل المدينة أن يعلموهم حكم هذه الفريضة.

روى هذا الحديث أبو داود في كتابه السنن قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ

---

(١) هو أبو سفيان الأسدي مولى عبد الله بن أبي أحمد بن جحش، وقيل: كان مولى بني عبد الاشهل، وانقطع إلى ابن أبي أحمد، فنسب إليه. قال الدارقطني: اسمه وهب وقال غيره: اسمه قزمان روى عن أبي هريرة وأبي سعيد وعبد الله بن زيد بن عاصم وعبد الله بن حنظلة بن الراهب ومروان بن الحكم وجماعة. وعنه ابنه عبد الله بن الحصين وخالد بن رباح الهذلي وروى حبيب بن أبي ثابت عن وهب مولى أبي أحمد عن أم سلمة في الاختمار فيحتمل أنه أبو سفيان هذا. قال إبراهيم بن أبي حبيب عن داود بن الحصين: كان أبو سفيان يؤم بني عبد الاشهل وفيهم ناس من الصحابة وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث وذكره ابن حبان في الثقات. قلت: وقال الدارقطني: ثقة وقال ابن عبد البر قيل اسمه قزمان ولا يصح له اسم غير كنيته. تهذيب التهذيب ج١٢، ص١٠١.

(٢) سنن النسائي– كتاب الصلاة– باب إيجاب التشهد ج ٢، ص ٤٠، وباب كيف التشهد الأول ج٢، ص ٤١.

حُمَيْدٌ أَخْبَرَنَا، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: خَطَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ رَمَضَانَ عَلَى مِنْبَرِ الْبَصْرَةِ فَقَالَ: أَخْرِجُوا صَدَقَةَ صَوْمِكُمْ، فَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَعْلَمُوا فَقَالَ: مَنْ هَاهُنَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قُومُوا إِلَى إِخْوَانِكُمْ فَعَلِّمُوهُمْ، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ فَلَمَّا قَدِمَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى رُخْصَ السِّعْرِ قَالَ قَدْ أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَلَوْ جَعَلْتُمُوهُ صَاعًا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَالَ حُمَيْدٌ وَكَانَ الْحَسَنُ يَرَى صَدَقَةَ رَمَضَانَ عَلَى مَنْ صَامَ. (١)

(الكلام على الحديث)

قلت: أعل أئمة الحديث هذا الحديث بالإنقطاع، فالحسن البصري، لم يسمع من ابن عباس، وهو رأي كل من الأئمة (ابن المديني (٢)، ويحيى بن معين (٣)، وابن أبي حاتم الرازي (٤)، والترمذي (٥)، و(ابن عبد الهادي) (٦).

ثـ المسلمون لا يفرقون بين والقرآن الكريم والشعر

وأما زعمه بأن المسلمين من شدة جهلهم، لم يكونوا يفرقون بين الشعر والقرآن، فقد استدل على ذلك برواية ذكرها ابن النديم في كتابه (الفهرست). قال: أخبار عوانة هو عوانة بن الحكم بن عياض بن وزر بن

---

(١) رواه أبو داود في كتابه السنن– كتاب الزكاة– باب من روى نصف صاع من قمح حديث رقم(١٦٢٢) ج٢، ص١١٤– ١١٥، والنسائي في كتابه السنن– باب حث الإمام على الصدقة في الخطبة ج٣، ص١٩٠، والبيهقي في كتابه السنن الكبرى – كتاب الزكاة – ١١٠– باب من قال يخرج من الحنطة في صدقة الفطر نصف صاع حديث رقم (٧٥٠١) ج٤، ص ١٦٨.

(٢) سنن البيهقي – كتاب الزكاة – ١١٠ –باب من قال يخرج من الحنطة في صدقة الفطر نصف صاع حديث رقم (٧٠٥٢) ج٤، ص ١٦٨.

(٣) التاريخ يحيى بن معين رقم الترجمة (٤٥٩٩) ج٤، ص ٣٢٢.

(٤) المراسيل ص ٣٣.

(٥) علل الترمذي الكبير– كتاب – باب رقم (١٠٧) باب ما جاء في صدقة الفطر ج١، ص٣٢٦.

(٦) تَنْقِيحُ التَّحْقِيقِ فِي أَحَادِيثِ التَّعْلِيقِ حديث رقم (١٠٩٠) ج٢، ص ١٦٥.

عبد الحارث الكلبي ويكنى أبا الحكم. من علماء الكوفيين راوية للأخبار عالم بالشعر والنسب وكان فصيحاً ضريراً. قال عوانة فيما رواه عنه هشام بن الكلبي. قال: خطبنا عتبة النهاش العجلي فقال: ما أحسن شيئاً قاله اللهـ جل وعلاـ في كتابه.

ليس حيٌ على المنون بباق............ غير وجه المسبح الخلاق

قال: فقمت إليه فقلت: اللهـ عزوجلـ لم يقل هذا وإنما قاله عدى بن زيد. فقال: والله ما ظننته إلا من كتاب الله. ولنعم ما قاله عدى بن زيد، ثم نزل عن المنبر. وأتى بامرأة من الخوارج، فقال: يا عدوة الله ما خروجك على أمير المؤمنين ألم تسمعى إلى قول الله -عزوجل -:

كتب القتل والقتال علينا........... وعلى الغانيات جر الذيول

فقالت: يا عدو الله، حملني على الخروج جهلكم بكتاب الله وإضاعتكم لحق الله. وتوفى عوانة في سنة سبع وأربعين ومائة وله من الكتب، كتاب التاريخ. (١)

الكلام على الخبر

قلت: هذا الخبر لا يصلح للاستدلال؛ من رواية هشام الكلبي، عن عوانة بن الحكم. وهشام الكلبي رجل متروك عند المحدثين. قال الإمام الذهبي: (.. قال الإمام أحمد بن حنبل: إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أن أحداً يحدث عنهـ أي هشام الكلبيـ، وقال الدارقطني وغيره: متروك، وقال ابن عساكر: رافضي ليس بثقة، وقيل إن تصانيفه أزيد من مائة وخمسين مصنفاً، وقال الذهبي: هشام بن محمد الكلبي، وتركوه كأبيه، وكانا رافضيين) (٢)

وفي الختام أنقل رد د. محمد مصطفى الأعظمي على هذه الافتراءات بقوله: (هذه هي الصورة التي رسمها جولدتسيهر للمجتمع الإسلامي، من شرقه إلى غربه، في القرن الأول، من الناحية الدينية والعلمية والخلقية والعملية، وأول ما يلاحظ في كتاباته، أنه لايشير من قريب ولا من بعيد إلى النشاط التعليمي في

---

(١) الفهرست ص١٨١-١٨٢.

(٢) ميزان الاعتدال رقم الترجمة (٩٢٣٧) ج ٤، ص ٣٠٤- ٣٠٥، وديوان الضعفاء رقم الترجمة (٤٤٧٣) ج٢، ص ٤١٩.

مجال القرن الأول، مع أن هذا يلقي بعض الأضواء على الحقيقة التي تكون مخالفة بل مناقضة لتصوير جولدتسيهر.)[1]

(١) دراسات في الحديث النبوي ج١، ص ٦٣.

المطلب الثاني: طعن جولدتسيهر في الصحابة

لم يكتف جولدتسيهر في الطعن بالمسلمين عامة، بل أضاف إلى ذلك الطعن في صحابة مخصوصين بأعيانهم مثل (معاوية بن أبي سفيان، وأبي هريرة، وابن عباس، وحذيفة بن اليمان، وغيرهم).

طعنه في معاوية بن أبي سفيان

طعن جولدتسيهر في الدولة الأموية والأمويين بصفة عامة، وفي خلفائها وأمرائها بصفة خاصة، وممن طعن فيه بصفة خاصة الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه – فقد طعن فيه بأنه لم يصح في مناقبه شيء، وفي إجباره المحدثين على وضع أحاديث في دعم سلطة الأمويين، ومحاولته نقل المنبر النبوي إلى الشام، وتحويله الحكم إلى ملك. قال جولدتسيهر: (لقد بدأ التأثير الرسمي على اختراع الحديث ونشره وقمع التراث مبكراً، كان معاوية يوصي الوالي المغيرة بعدم التوقف عن شتم علي، والدعاء بالرحمة لعثمان، وتقريب فرقة عثمان والاستماع إليها (الحاشية ١: الطبري ج٢، ص ١١٢) وهذا تشجيع رسمي لتعزيز ونشر الأحاديث الموجهة ضد علي، وقمع الأحاديث المساندة لعلي، لم يكن عند الأمويين أي شك في ترويج الأكاذيب في قالب ديني، وكانوا مهتمين في إيجاد سلطات ذات تقوى مستعدة لتغطية هذه التحريفات، والأكاذيب بسلطتها التي لا شك فيها.. هذا التفضيل للشام هو بتأثير الأمويين، سمى الأمويون مدينة النبي الخبيثة، وسماها والي يزيد الأول النتنة (الحاشية ٤: المسعودي)) [١]، وقال: (مؤسس الدولة كان أول من سمى نفسه الملك، وعلق سعيد بن المسيب على هذا بحرارة (فعل الله بمعاوية وفعل، فإنه أول من أعاد هذا الأمر ملكاً. (الحاشية ٢: اليعقوبي ٢، ص ٢٦٧.) [٢] ، وقال: (الحاشية ٣: رغب الحكام الأمويون ابتداء من معاوية، أن يحولوا منبر النبي من المدينة إلى الشام، وفي وقت متقدم، إحباط هذه المحاولة المدنسة، كانت تعزى إلى حوادث مختلفة ذات معجزات (الطبري ج٢، ص ٩٢، ابن الفقيه الهمذاني ص.٢٤، اليعقوبي ج٢، ص ٩٢، المسعودي ج٥، ص ٦٦). [٣]

---

(١) دراسات محمدية ص٤٣، ٤٤، ٤٦.

(٢) المصدر السابق ص ٣٨، ٣٩، ٤١.

(٣) المصدر السابق ص ٤٦.

معاوية وتحويل الحكم إلى ملك

قال جولدتسيهر: (مؤسس الدولة كان أول من سمى نفسه الملك، وعلق سعيد بن المسيب على هذا بحرارة (فعل الله بمعاوية وفعل، فإنه أول من أعاد هذا الأمر ملكاً. (الحاشية ٢: اليعقوبي ٢، ص ٢٦٧.)[١]

وقال: (وأن يقوم رهبان أهل الكتاب بالقول إن في كتبهم وصفاً لمعاوية (الحاشية: ٣، المبرد ص ٥٧٤، ابن بدرون ص ٢٠٠، ٢٠٢) (٢)

طعن جولدتسيهر في معاويةبسبب تسميته نفسه ملكاً، وجعله الحكم وراثياً، ونقل عن سعيد بن المسيب قوله في معاوية (فعل الله بمعاوية وفعل فإنه أول من أعاد هذا الأمر ملكاً)، وأنه كان يقول: (أنا أول الملوك)، وأحال إلى كتاب (تاريخ اليعقوبي)[٣]

قلت في الرد على هذه الشبهة:

١- استدل جولدتسيهر بقول سعيد بن المسيب المذكور في تاريخ اليعقوبي قال:(فعل الله بمعاوية وفعل فإنه أول من أعاد هذا الأمر ملكاً)، وهو خبرمردود من راويه (اليعقوبي)، واليعقوبي شيعي.

٢- تفرد اليعقوبي بذكر هذا الخبر من بين المؤرخين، فلم يذكره أحد منهم كالطبري، أوالمسعودي، أوابن سعد، أوالذهبي.

٣- نقل أبو نعيم في الحلية عن ابن حرملة، ما يعارض هذا القول عن ابن المسيب نفسه حيث قال: ما سمعت سعيد بن المسيب سب أحداً من الأئمة قط.)[٤] ـ رغم ما عرف عنه من شدته في الحق وجرأته به – وقال أبو نعيم: (فأما أبو محمد سعيد ابن المسيب بن حزن المخزومي؛ كان من الممتحنين، امتحن فلم تأخذه في الله لومة لائم، صاحب عبادة وجماعة وعفة وقناعة،

---

(١) دراسات محمدية ص ٣٨، ٣٩، ٤١.

(٢) المصدر السابق ص ١٤٢.

(٣) تاريخ اليعقوبي ج٢، ص٢٣٢.

(٤) حلية الأولياء ج٢، ص ١٦٧.

وكان كاسمه بالطاعات سعيداً، ومن المعاصي والجهالات بعيداً.)، ولذلك تعرض للأذى من قبل بعض الولاة، فضرب بالسوط في عهد ابن الزبير، وعبد الملك بن مروان. (١)

٤- أما قوله (وكان معاوية يقول: أنا أول الملوك) فإن هذا القول ورد من عدّة طرق وهي:

رواه ابن أبي شيبة في مصنفه قال:

أ- حدثنا الفضل بن دكين، قال حدثنا ابن أبي عتبة، عن شيخ من أهل المدينة، قال: قال معاوية: أنا أول الملوك. (٢) قال: أي إنه لم يكن خليفة ولم تكن بيعته بيعة صحيحة، وإنما هي ملك.

ب-حدثنا الفضل، عن ابن أبي غنية، عن شيخ من أهل المدينة، قال: قال معاوية: أنا أول الملوك. (٣)

ت- وقال حنبل بن إسحاق، حدثنا أبو نعيم، حدثنا ابن أبي عتيبة، عن شيخ من أهل المدينة، قال: قال معاوية: أنا أول الملوك. (٤)

ث- حدثنا الفضل، حدثنا حشرج بن نباته، قال حدثني سعيد بن جمهان قلت لسفينة: إن بني أمية يزعمون أن الخلافة فيهم، قال: كذب بنو الزرقاء، بل هم ملوك من شر الملوك، وأول الملوك معاوية. (٥)

ج-وقال ابن أبي خيثمة: حدثنا هارون بن معروف، حدثنا حمزة(٦)، عن ابن شوذب، قال: كان معاوية يقول: أنا أول الملوك وآخر خليفة. (٧)

قلت: أما الطرق الثلاثة الأولى ففي إسنادها مجهول (عن شيخ من أهل المدينة)، وأما الطريق الرابعة فهي من رواية حشرج بن نباته، عن سعيد بن جمهان، قلت لسفينة..) وحشرج بن نباته، قال الإمام ابن

(١) حلية الأولياء ج ٢، ص ١٦٧، وسير أعلام النبلاء ج٢، ص٢٢٩ وتاريخ الإسلام ج ٢، ص ٧٦، ٧٧.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة- كتاب الأمراء حديث رقم (١٨١) ج٧، ص ٢٧٩.

(٣) مصنف ا بن أبي شيبة – حديث رقم (١٥٩) ج٨، ص ٣٤٣.

(٤) البداية والنهاية ج٨، ص١٤٤.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة حديث رقم (٢٧٣) ج٨، ص ٣٥٥.

(٦) هكذا وقع في الكتاب والصواب (ضمرة) وهو(ضمرة بن ربيعة).

(٧) البداية والنهاية ج٨، ص١٤٤، المدخل إلى السنن الكبرى حديث رقم (٥٢) ص ١١٦-١١٧.

حجر العسقلاني: (صدوق يهم)، وقد اختلف أئمة الجرح والتعديل فيه فمنهم من وثقه، ومنهم من جرحه وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا يحتج به. [1]، وقال الساجي: ضعيف وقال ابن حبان: كان قليل الحديث منكر الرواية لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. [2]، وأما (سعيد بن جمهان) فقد اختلفوا فيه أيضاً، فمنهم من وثقه، ومنهم من جرحه. [3] ،قال الألباني:وزاد الترمذي: "قال سعيد: فقلت له: إن بني أمية يزعمون أن الخلافة فيهم، قال: كذبوا بنو الزرقاء، بل هم ملوك من شر الملوك" .... وهذه الزيادة تفرد بها حشرج بن نباتة عن سعيد بن جمهان، فهي ضعيفة لأن حشرجاً هذا فيه ضعف، أورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "قال النسائي: ليس بالقوي". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم". [4]

وأما الطريق الخامسة فهي من طريق ضمرة بن ربيعة[5]، عن ابن شوذب (هو عبد الله بن شوذب)[6]، وهي طريق ضعيفة أيضاً، في إسنادها ضمرة بن ربيعة، قال ابن حجر: صدوق يهم . قال أبو بكر بن العربي: (فآلت الوساطة إلى أن تخلى – الحسن بن علي –عن الأمر صيانة لحقن دماء الأمة، وتصديقًا لقول نبي الملحمة حيث قال على المنبر: «ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» فنفذ الميعاد، وصحت البيعة لمعاوية، وذلك لتحقيق رجاء النبي ﷺ، فمعاوية خليفة، وليس بملك. فإن قيل: فقد روي عن سفينة أن النبي ﷺقال: « الخلافة ثلاثون سنة، ثم تعود ملكًا» فإذا عددنا من ولاية أبي بكر إلى تسليم الحسن كانت ثلاثين سنة لا تزيد ولا تنقص يومًا، قلنا:

خُذْ مَا تَرَاهُ وَدَعْ شَيْئًا سَمِعْتَ بِهِ........ فِي طَلْعَةِ الْبَدْرِ مَا يُغْنِيكَ عَنْ زُحَلِ

---

(١) تقريب التهذيب ج ١، ص ١٨١، وميزان الاعتدال ج٢، ص ١٣١.

(٢) تهذيب الكمال ج٢، ص ٣٢٥.

(٣) الجرح والتعديل ج٤، ص١٠، وتهذيب التهذيب ج ٤، ص١٣.

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم (٤٥٩) ج ١، ص ٤٥٨.

(٥) هوضمرة بن ربيعة الفلسطيني أبو عبد الله أصله دمشقي صدوق يهم قليلاً من التاسعة مات سنة اثنتين ومائتين. انظر تقريب التهذيب ج١، ص٣٧٤.

(٦) هو عبد الله بن شوذب الخراساني أبو عبد الرحمن سكن البصرة ثم الشام صدوق عابد من السابعة مات سنة ست أو سبع وخمسين. تقريب التهذيب ج١، ص٤٢٣.

هذا الحديث في ذكر الحسن بالبشارة له والثناء عليه، لجريان الصلح بين يديه، وتسليم الأمر لمعاوية، عقد منه له.وهذا حديث لا يصح[1]. ولو صح فهو معارض لهذا الصلح المتفق عليه، فوجب الرجوع إليه.

فإن قيل: ألم يكن في الصحابة أقعد بالأمر من معاوية ؟ قلنا: كثير ولكن معاوية اجتمعت فيه خصال: وهي أن عمر جمع له الشامات كلها وأفرده بها، لما رأى من حسن سيرته، وقيامه بحماية البيضة وسد الثغور، وإصلاح الجند والظهور على العدو، وسياسة الخلق.وقد شهد له في صحيح الحديث بالفقه، وشهد بخلافته في حديث أم حرام أن ناسًا من أمته يركبون ثبج البحر الأخضر ملوكًا على الأسرة، أو مثل الملوك على الأسرة، وكان ذلك في ولايته.ويحتمل أن تكون مراتب في الولاية: خلافة، ثم ملك. فتكون ولاية الخلافة للأربعة، وتكون ولاية الملك لابتداء معاوية. وقد قال الله في داود- وهو خير من معاوية-: {وَآتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ }. (البقرة: من الآية (٢٥١) فجعل النبوة ملكًا. فلا تلتفتوا إلى أحاديث ضعف سندها ومتنها.)[2]

قلت: هذا الحديث قد اختلف فيه العلماء، فمنهم من صححه (كالإمام أحمد، والترمذي، وابن حجر) والشيخ الألباني[3]، ومنهم من ضعفه (كابن خلدون في تاريخه، وأبي بكر بن العربي، ومحب الدين الخطيب.[4]

---

(١) يقصد الإمام أبو بكر بن العربي حديث (الخلافة ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً) وهو حديث رواه الإمام الترمذي في جامعه قال: - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَشْرَجُ بْنُ نُبَاتَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمْهَانَ، قَالَ حَدَّثَنِي سَفِينَةُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ- ﷺ-: الْخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ مُلْكٌ بَعْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ لِي سَفِينَةُ: أَمْسِكْ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ وَخِلَافَةَ عُمَرَ، وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ، ثُمَّ قَالَ لِي: أَمْسِكْ خِلَافَةَ عَلِيٍّ. قَالَ: فَوَجَدْنَاهَا ثَلَاثِينَ سَنَةً. قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْخِلَافَةَ فِيهِمْ. قَالَ: كَذَبُوا بَنُو الزَّرْقَاءِ، بَلْ هُمْ مُلُوكٌ مِنْ شَرِّ الْمُلُوكِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ قَالَا: لَمْ يَعْهَدْ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْخِلَافَةِ شَيْئًا. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمْهَانَ وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ جُمْهَانَ. جامع الترمذي- كتاب الفتن- ما جاء في الخلافة حديث رقم (٢٢٢٦) ج٤، ص٥٠٣.

(٢) العواصم من القواصم ص ١٤٨-١٥٧.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحية حديث رقم (٤٥٩) ج١، ص٤٥٨.

(٤) العواصم من القواصم ص١٤٨-١٥٧.

خبر المبرد في معاوية

ذكر المبرد في كتابه (الكامل في اللغة والأدب) ([1]) قال: (حديث ابن جعدبة للمنصور- وفود رجل من أهل الكتاب على معاوية- قال: (وتزعم الرواة أن رجلاً من أهل الكتاب وفد على معاوية، وكان موصوفاً بقراءة الكتب، فقال له معاوية: أتجد نعتي في شيء من كتب الله؟ قال: إي والله، لو كنت في أمة لوضعت يدي عليك من بينهم. قال: فكيف تجدني؟ قال: أجدك أول من يحول الخلافة ملكاً، والخشنة ليناً، ثم إن ربك من بعدها لغفور رحيم، قال معاوية: فسري عني، ثم قال: لا تقبل هذا مني، ولكن من نفسك، فاجتب هذا الخبر. قال: ثم يكون ماذا؟ قال: ثم يكون منك رجل شراب للخمر، سفاك للدماء، يحتجن الأموال، ويصطنع الرجال، ويجنب الخيول، ويبيح حرمة الرسول، قال: ثم ماذا؟ قال: ثم تكون فتنة تتشعب بأقوام حتى يفضى الأمر بها إلى رجل أعرف نعته، يبيع الآخرة الدائمة بحظ من الدنيا مخسوس، فيجتمع عليه من آلك وليس منك، لا يزال لعدوه قاهراً، وعلى من ناوأه ظاهراً، ويكون له قرين مبير لعين قال: أفتعرفه إن رأيته؟ قل: شد ما. فأراه من بالشام من بني أمية، فقال: ما أراه ههنا، فوجه به إلى المدينة مع ثقات من رسله، فإذا عبد الملك بن مروان يسعى مؤتزراً في يده طائر، فقال للرسل: ها هو ذا! ثم صاح به: إلي أبو من؟ قال: أبو الوليد، قال: يا أبا الوليد، إن بشرتك ببشارة تسرك ما تجعل لي؟ قال: وما مقدارها من السرور حتى نعلم مقدارها من الجعل؟ قال: أن تملك الأرض، قال: ما لي من مال، ولكن أرأيت إن تكلفت لك جعلاً، أأنال ذلك قبل وقته؟ قال: لا، قال: فإن حرمتك، أتؤخره عن وقته؟ قال: لا، قال فحسبك ما سمعت. فذكروا أن معاوية كان يكرم عبد الملك ليجعلها يداً عنده يجازيه بها في مخلفته في وقته.وكان عبد الملك من أكثر الناس علماً، وأبرعهم أدباً، وأحسنهم في شبيبته والمصحف في حجره، فأطبقه وقال: "هذا فراق بيني وبينك" " الكهف: ٧٨ ".)

قلت: أما زعم جولدتسيهر بأن المسلمين قبلوا وصدقوا قول الرهبان بأن معاوية كان مكتوباً في كتبهم فيرد على هذه الفرية بما يلي:

---

(١) الكامل ج ٣، ص ١١٥٩.

١ -هذا الخبر مردود من رواية يزيد بن جعدبة ([1]) كذبه البخاري والإمام مالك.

٢- والخبر فيه نزعة التشيع.

محاولته نقل منبر المسجدالنبوي إلى الشام

أما الطعن الآخر في معاويةو الأمويين فقد زعم أن الأمويين بدءاً من معاوية رغبوا في نقل منبر المسجد النبوي إلى الشام، إلا أن الذي منع ذلك وقوع بعض المعجزات أو الخوارق. وأحال كعادته إلى كتب اليعقوبي، والطبري، والمسعودي، وهذا الخبر ذكر في أحداث سنة خمسين للهجرة (٥٠ هـ)، فذكره اليعقوبي بقوله: وحج بالناس، في جميع سني ولايته، حجتين سنة أربع وأربعين وسنة خمسين، وأراد أن يحمل منبر رسول الله ﷺ فنال المنبر زلزلة، حتى ظن أنه آخر الدنيا، فتركه ثم زاد فيه خمس مراق من أسفله، واعتمر عمرة رجب في سنة ست وخمسين. وكان أول من كسا الكعبة الديباج، واشترى لها العبيد. [٢]

وقال المسعودي: (وقد كان معاوية حجَّ في سنة خمسين، وأمر بحمل منبر النبي ﷺ من المدينة إلى الشام، فلما حمل كسفت الشمس ورؤيت الكواكب بالنهار، فجزع من ذلك وأعْظَمَه، وردّه، إلى موضعه، وزاد فيه ستة مراقي.) [٣]

أما الإمام الطبري فقد ذكر الخبر في أحداث سنة ٥٠ هـ وروى الخبر بقوله: ثم دخلت سنة خمسين ذكر ما كان فيها من الأحداث. وفى هذه السنة أمر معاوية بمنبر رسول الله ﷺ أن يحمل إلى الشأم فحرك فكسفت الشمس حتى رئيت النجوم باديةً يومئذ فأعظم الناس ذلك فقال لم أرد حمله إنما خفت أن يكون قد أرض فنظرت إليه ثم كساه يومئذ. وذكر محمد بن عمر أنه حدثه بذلك خالد بن القاسم، عن شعيب بن عمرو الأموى. قال محمد بن عمر: حدثنى يحيى بن سعيد بن دينار، عن أبيه قال: قال معاوية: إنى رأيت أن منبر رسول الله ﷺ وعصاه لا يتركان بالمدينة، وهم قتلة أمير المؤمنين عثمان وأعداؤه، فلما قدم طلب العصا، وهى عند سعد القرظ، فجاءه أبو هريرة، وجابر بن عبد الله فقالا: يا أمير المؤمنين نذكرك اللهـ عز وجلـ أن

---

(١) قال الذهبي: يزيد بن عياض بن جعدبة قال البخاري: متروك. ميزان الاعتدال ج٤، ص٤٣٧.

(٢) تاريخ اليعقوبي ج٢، ص٢٣٨.

(٣) مروج الذهب ج٣، ص ٣٢.

لا تفعل هذا فإن هذا لا يصلح تخرج منبر رسول الله ﷺ من موضع وضعه، وتخرج عصاه إلى الشأم فانقل المسجد فأقصر، وزاد فيه ست درجات، فهو اليوم ثماني درجات فاعتذر إلى الناس مما صنع. قال محمد بن عمر: حدثني سويد بن عبد العزيز، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن أبان بن صالح، عن قبيصة بن ذؤيب قال: كان عبد الملك قد همّ بالمنبر، فقال له قبيصة بن ذؤيب: أذكرك الله عز وجل أن لاتفعل هذا، وأن تحوله إن أمير المؤمنين معاوية حركه فكسفت الشمس وقال رسول الله ﷺ من حلف على منبري آثماً فليتبوأ مقعده من النار فتخرجه من المدينة وهو مقطع الحقوق بينهم بالمدينة فأقصر عبد الملك عن ذلك، وكف عن أن يذكره. فلما كان الوليد وحج همّ بذلك وقال: خبراني عنه وما أراني إلا سأفعل فأرسل سعيد بن المسيب إلى عمر ابن عبد العزيز فقال كلم صاحبك يتق اللهـ عز وجلـ ولا يتعرض لله سبحانه ولسخطه فكلمه عمر بن عبد العزيز فأقصر وكف عن ذكره فلما حج سليمان بن عبد الملك أخبره عمر بن عبد العزيز بما كان الوليد هم به وإرسال سعيد بن المسيب إليه فقال سليمان ما كنت أحب أن يذكر هذا عن أمير المؤمنين عبد الملك ولا عن الوليد هذا مكابرة وما لنا ولهذا أخذنا الدنيا فهي في أيدينا ونريد أن نعمد إلى علم من أعلام الاسلام يوفد إليها فنحمله إلى ما قبلنا هذا ما لا يصلح.[1]

قلت: هذا الخبر غير صحيح للأسباب التالية:

١ـ الخبر مصادره شيعية حيث ذكره اليعقوبي في تاريخه، والمسعودي في كتابه (مروج الذهب) وكلاهما معروف بالتشيع.

٢ـ الخبر رواه الإمام الطبري في تاريخه من عدّة طرق هي:

أـ محمد بن عمر (الواقدي)، عن خالد بن القاسم، عن شعيب بن عمرو الأموي.

بـ محمد بن عمر، حدثني يحيى بن سعيد بن دينار، عن أبيه قال: قال معاوية: إني رأيت أن منبر رسول الله ﷺ وعصاه لا يتركان.

تـ محمد بن عمر، حدثني سويد بن عبد العزيز، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن أبان بن

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج ٤، ص ١٧٧ -١٧٨.

صالح، عن قبيصة بن ذؤيب قال: كان عبد الملك قد هم بالمنبرفقال له قبيصة بن ذؤيب: أذكرك اللهـ عز وجلـ أن لا تفعل هذا.

قلت: هذه الطرق كلها طرق ضعيفة للأسباب التالية:

١ - أما الطريق الأولى ففيها الواقدي وهو ضعيف[١]، وخالد بن القاسم متروك[٢]

٢-وأما الطريق الثانية فهي من رواية الواقدي، عن يحيى بن سعيد بن دينار، عن أبيه، قال معاوية.. وهذا الإسناد من طريق الواقدي أيضاً، وقد سبقت ترجمته، وفيه سعيد بن دينار مجهول[٣]

٣-وأما الطريق الثالثة فهي من طريق محمد بن عمر، حدثني سويد بن عبد العزيز، عن إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة، عن أبان بن صالح، عن قبيصة بن ذؤيب.. وهي أيضاً ضعيفة، في إسنادها (إسحاق ابن عبد الله بن أبى فروة) متروك[٤]

٣-أما مفاد الخبر، فهو أقرب إلى الخرافات والأساطير، فقد جاء في خبر اليعقوبي أن معاوية أراد حمله فنال المنبر زلزلة، وأما المسعودي والطبري فقال: لما حمل كسفت الشمس، ورؤيت الكواكب بالنهار فجزع من ذلك وأعظمه، ورده إلى موضعه، وهذا كلام أشبه بالخرافات، فمن المعلوم كما جاء في الحديث بأن الشمس والقمر لا يكسفان لموت أحد، وهما من آيات الله، ولا علاقة لهما بالأحداث التي تجري في الدنيا.

---

(١) قال الإمام الذهبي: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، مولاهم الواقدي المدنى القاضي، صاحب التصانيف، وأحد أوعية العلم على ضعفه.قال ابن ماجة: حدثنا ابن أبي شيبة، حدثنا شيخ لنا، حدثنا عبدالحميد بن جعفر، قال أحمد بن حنبل: هو كذاب، يقلب الأحاديث، وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال- مرة: لا يكتب حديثه. وقال البخاري وأبو حاتم: متروك. وقال أبو حاتم أيضا والنسائي: يضع الحديث. وقال الدار قطني: فيه ضعف.وقال أبو غالب بن بنت معاوية بن عمرو: سمعت ابن المديني يقول: الواقدي يضع الحديث.) ميزان الاعتدال ج٣، ص ٦٦٣.

(٢) قال الذهبي: قال البخاري: تركه علي والناس.وقال ابن راهويه: كان كذاباً.وقال الأزدي: أجمعوا على تركه.ميزان الاعتدال ج١، ص ٦٣٨.

(٣) قال الذهبي: سعيد بن ديناردمشقي. عن الربيع بن صبيح. مجهول. ميزان الاعتدال ج٢، ص ١٣٤.

(٤) قال ابن حجر: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي مولاهم المدني متروك من الرابعة مات سنة أربع وأربعين. تقريب التهذيب ج١، ص٥٩.

وأختم بكلام للإمام ابن قيم الجوزية -رحمه الله - قال: (من الموضوع: ما وضعه بعض جهلة أهل السنة في فضائل معاوية بن أبي سفيان، ومن ذلك الأحاديث في ذم معاوية، وكل حديث في ذمه فهو كذب، وكل حديث في ذم بني أمية فهو كذب، وكذلك أحاديث ذم الوليد، وذم مروان بن الحكم.) [1]

طعنه في أبي هريرة

قال جولدتسيهر: (في تكذيب أبي هريرة في حديث (كلب المزرعة) (أخبر ابن عمر أن أبا هريرة قد صرح أيضاً بكلمات (ما عدا كلب حقل أيضاً)، فقال ابن عمر معلقاً على هذا: أبو هريرة يملك حقول ذرة أو قمح.. وهذه الملحوظة من ابن عمر تثير الشك، حول الإيمان الطيب للرواة، حتى في الفترة المبكرة لتكوين الحديث (الحاشية ٦: لم يكن أبو هريرة ثقة، يعتبر به.) [2]

ثم قال: (بل كذلك البخاري المتثبت لم يعدل عن أن يدرج في صحيحه تصريحاً، لأبي هريرة في هذا المعنى (حفظت وعاءين فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر: فلو بثثته قطع هذا الحلقوم).

ثم علق في الحاشية قائلاً: (والسياق الذي ساق فيه ابن سعد الحديث، يدل على أن الأسرار التي احتفظ بها تتعلق بتنبؤات المستقبل.) [3]

قلت : يشكك جولدتسيهر في النصين السابقين في راوية الإسلام الصحابي الجليل (أبي هريرة) - رضي الله عنه- فيصفه بالكذب في الحديث، واستدل على ذلك بحديثين حديث (أو كلب زرع)، وحديث (الوعاءين) .

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص ١١٦-١١٧.

(٢) دراسات محمدية ص ٥٦.

(٣) مذاهب التفسير الإسلامي ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

حديث أو كلب زرع

رمى جولدتسيهر أباهريرة بالكذب، وأنه كذب على رسول الله ﷺ؛ لأنه كان صاحب مزرعة، ونقل الدليل على ذلك وهو قول ابن عمر - رضي الله عنهما - في تعليقه على حديث أبي هريرة بقوله: (إن لأبي هريرة زرعاً).

أما حديث أبي هريرة، فقد رواه الإمام البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ. قَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَأَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: إِلَّا كَلْبَ غَنَمٍ، أَوْ حَرْثٍ، أَوْ صَيْدٍ. وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: كَلْبَ صَيْدٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ.[1]، وقال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ يَحْيَى، قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- حَدَّثَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ، أَوْ كَلْبَ مَاشِيَةٍ.[2]، ورواه مسلم في صحيحه قال: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ. حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَقَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَه.[3]

---

(١) رواه البخاري في صحيحه -انظرفتح الباري - كتاب الحرث والمزارعة -٣- باب اقتناء الكلب للحرث حديث رقم (٢٣٢٢) ج٥، ص٥.

(٢)رواه البخاري في صحيحه -انظر فتح الباري- كتاب بدء الخلق- باب رقم (١٧) باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في أحد جناحيه داء وفي الأخرى شفاء حديث رقم (٣٣٢٤، ٣٣٢٥) ج٦، ص٣٦٠.

(٣)راوه مسلم في صحيحه-انظر شرح صحيح مسلم - كتاب المساقاة- بَاب الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ وَبَيَانِ نَسْخِهِ وَبَيَانِ تَحْرِيمِ اقْتِنَائِهَا إِلَّا لِصَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ مَاشِيَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ حديث رقم (١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥) ج١٠، ص٢٣٤-٢٤٠.

الكلام على الحديث

قلت: هذا الحديث حديث صحيح، رواه كل من الأئمة (البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه وغيرهم). ولم ينفرد أبو هريرة بروايته ؛ بل رواه من الصحابة (عبد الله بن عمر، وعبد الله بن المغفل، وسفيان بن أبي زهير) عن رسول الله ﷺ، وفيما يلي ذكر لرواياتهم:

(١) رواية ابن عمر فرواها الإمام البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ مَاشِيَةٍ، أَوْ ضَارِيَةٍ نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطَانِ.[١]

(٢) رواية سفيان بن أبي زهير، فقد رواها البخاري في صحيحه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ- رَجُلًا مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ؟ قَالَ إِي وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ.[٢]

(٣) رواية عبد الله بن المغفل، فقد رواه مسلم في صحيحه قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، سَمِعَ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، عَنْ ابْنِ الْمُغَفَّلِ قَالَ أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: مَا بَالُهُمْ وَبَالُ الْكِلَابِ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ. وحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ح وحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى: وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ

---

(١)رواه البخاري في صحيحه–انظر فتح الباري – كتاب الذبائح والصيد–٦– باب من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية حديث رقم (٥٤٨٠) ج٩، ص٦٠٨.

(٢)رواه البخاري في صحيحه–انظرفتح الباري – كتاب الحرث والمزارعة– ٣– باب اقتناء الكلب للحرث حديث رقم (٢٣٢٣) ج٥، ص٥.

وَالزَّرْعِ. [1] وبعد سوق ألفاظ هذا الحديث ورواياته، يتبين أن أبا هريرة روى هذا الحديث بعدة ألفاظ، فرواه بلفظ (إلا كلب حرث أو ماشية)، ووافقه على هذا اللفظ أبو سفيان ابن أبي زهير، ورواه بلفظ (إلا كلب غنم، أو حرث، أو صيد)، ووافقه ابن عمر ولفظه (إلا كلب ماشية، أو ضارية)، وعبدالله بن المغفل ولفظه (إلا كلب الصيد، وكلب الغنم). فأبو هريرة لم ينفرد بلفظه.

ب- إنكار ابن عمر للفظة (أو كلب زرع)

استدل جولدتسيهر على رأيه بقول ابن عمر - رضي الله عنهما - لما ذكر له قول أبي هريرة (إلا كلب زرع)، قال: يرحم الله أبا هريرة، كان صاحب زرع. فهل هذا توهين لرواية أبي هريرة؟ أو شك فيها؟ أو دليل على علمه ومكانته ؟ للإجابة على ذلك لا بد من تخريج رواية ابن عمر، ثم بيان معناها.

رواية ابن عمر

روى مسلم في صحيحه رواية(ابن عمر)، من عدة طرق فرواها من طريق:

أبي الحكم (عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي)، وسالم، عن ابن عمر بلفظ (مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ زَرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ.)

قال:حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ زَرْعٍ، أَوْ غَنَمٍ، أَوْ صَيْدٍ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ.

وقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ- ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ- عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ كَلْبَ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ.

---

(١)رواه مسلم في صحيحه-انظرشرح صحيح مسلم - كتاب المساقاة- بَاب الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ وَبَيَانِ نَسْخِهِ وَبَيَانِ تَحْرِيمِ اقْتِنَائِهَا إِلَّا لِصَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ مَاشِيَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ حديث رقم (١٥٧٣) ج١٠، ص٢٣٧.

وقال: حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ ضَارٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ. قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ، وَكَانَ صَاحِبَ حَرْثٍ.

ورواها الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن رسول الله، ورواها مسلم تعليقاً قال الزهري: فَذُكِرَ لِابْنِ عُمَرَ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: يَرْحَمُ اللهُ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ.

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ صَيْدٍ، أَوْ زَرْعٍ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ. قَالَ الزُّهْرِيُّ فَذُكِرَ لِابْنِ عُمَرَ، قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: يَرْحَمُ اللهُ أَبَا هُرَيْرَةَ، كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ.

ورواها مسلم من طريق:

نافع، وعبد الله بن دينار، وسالم، وعمرو بن دينار كلهم عن ابن عمر بلفظ (مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ ضَارِي، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ.)

١ـ قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ (نَافِعٍ) عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ـ

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ ضَارِي، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ.

٢ـ قال: وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ (سَالِمٍ)، عَنْ أَبِيهِ

عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ.

٣ـ قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ وَهُوَ ـ ابْنُ جَعْفَرٍ ـ عَنْ (عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ)، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارِيَةٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ.

٤ـ قال: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَيُّمَا أَهْلِ دَارٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ

كَلْبَ صَائِدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ.

٥ـ قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ، أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ. فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعًا.

وفي الختام فإن ابن عمر ـ رضي الله عنهـ، قد روى الحديث بلفظين الأول (إلا كلب زرع، أو غنم، أو صيد) وهذا يوافق لفظ رواية أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، والثاني بلفظ (إلا كلب صيد، أو ماشية)، ووفق الإمام النووي بين هاتين الروايتين بقوله: (فَيَحْتَمِل أَنَّ اِبْن عُمَر لَمَّا سَمِعَهَا مِنْ أَبِي هُرَيْرَة، وَتَحَقَّقَهَا عَنْ النَّبِيّ ﷺ رَوَاهَا عَنْهُ بَعْد ذَلِكَ، وَزَادَهَا فِي حَدِيثه الَّذِي كَانَ يَرْوِيه بِدُونِهَا، وَيُحْتَمَل أَنَّهُ تَذَكَّرَ فِي وَقْت أَنَّهُ سَمِعَهَا مِنْ النَّبِيّ ﷺ فَرَوَاهَا، وَنَسِيَهَا فِي وَقْت فَتَرَكَهَا.)

قال الإمام النووي: (قَوْله: (قَالَ اِبْن عُمَر إِنَّ لِأَبِي هُرَيْرَة زَرْعًا) وَقَالَ سَالِم فِي الرِّوَايَة الْأُخْرَى: (وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَة يَقُول: أَوْ كَلْب حَرْث، وَكَانَ صَاحِب حَرْث) قَالَ الْعُلَمَاء: لَيْسَ هَذَا تَوْهِينًا لِرِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَة، وَلَا شَكًّا فِيهَا، بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ صَاحِب زَرْع وَحَرْث اِعْتَنَى بِذَلِكَ وَحَفِظَهُ وَأَتْقَنَهُ، وَالْعَادَة أَنَّ الْمُبْتَلَى بِشَيْءٍ يُتْقِنهُ مَا لَا يُتْقِنهُ غَيْره، وَيَتَعَرَّف مِنْ أَحْكَامه مَا لَا يَعْرِفهُ غَيْره، وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِم هَذِهِ الزِّيَادَة وَهِيَ اِتِّخَاذه لِلزَّرْعِ مِنْ رِوَايَة اِبْن الْمُغَفَّل، وَمِنْ رِوَايَة سُفْيَان بْن أَبِي زُهَيْر عَنْ النَّبِيّ ﷺ وَذَكَرَهَا أَيْضًا مُسْلِم مِنْ رِوَايَة اِبْن الْحَكَم، وَاسْمه عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي نُعْم الْبَجَلِيّ عَنْ اِبْن عُمَر.) (1)

يقول د. محمد عجاج الخطيب:(لقد تبين مما عرضناه أن أبا هريرة لم يكن محل تكذيب من الصحابة والتابعين، ولم يثبت قط أن أحداً اتهمه بالكذب والوضع واختلاق الأحاديث على رسول الله ﷺ بخلاف ما ادعاه أهل الأهواء وبعض المستشرقين أمثال جولدتسيهر وسبرنجر، وكل من بينه وبين بعض الصحابة لم يعد باب التحقيق العلمي.) (٢)

---

(١) شرح صحيح مسلم – كتاب المساقاة– باب بَاب الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ وَبَيَانِ نَسْخِهِ وَبَيَانِ تَحْرِيمِ اقْتِنَائِهَا إِلَّا لِصَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ مَاشِيَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ج ١٠، ص٢٣٦.

(٢) أبو هريرة راوية الإسلام ص٣٠٣.

قول ابن عباس: لو ذكرت تفسيره لرجمتموني

أما النص الآخر الذي استدل به للطعن في أبي هريرة، فقد جاء في سياق حديثه عن التفسير الباطني للقرآن الكريم، وذكر في سياق ذلك قولين، أحدهما لابن عباس في تفسير قوله تعالى (الله الذي خلق سبع سماوات ومن الأرض مثلهن يتنزل الأمر بينهن لتعلموا أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً)، قال ابن عباس: (لو ذكرت تفسيره لرجمتموني)، وفي لفظ آخر (لقلتم إنه كافر)، والآخر قول لعلي بن أبي طالب قاله لأولاده، وساقه الغزالي وفي قالب من الشعر.

يارب جوهر علم لو أبوح به...... لقيل لي أنت من يعبد الوثنا

ولاستحل رجال مسلمون دمي..... يرون أقبح ما يأتونه حسناً

ثم ذكر حديث أبي هريرة الذي رواه البخاري في صحيحه، وهو قوله: (حفظت وعاءين فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر: فلو بثثته قطع هذا الحلقوم). وزعم أن هذا الحديث يوافق ما ذكر من أقوال في صحة التفسير الباطني الذي تقول به بعض الفرق.

أقول في الرد على هذه الشبهة:

١ – قول ابن عباس: (لو ذكرت تفسيره لرجمتموني)، وفي لفظ آخر (لقلتم إنه كافر)، رواه الطبري عن ابن عباس في موضعين من تفسيره. قال الإمام الطبري: حدثنا عمرو بن عليّ، قال: ثنا وكيع، قال: ثنا الأعمش، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن ابن عباس، في قوله: (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ) قال– أي ابن عباس –: لو حدثتكم بتفسيرها لكفرتم وكفركم تكذيبكم بها.

وقال: حدثنا ابن حُمَيد، قال: ثنا يعقوب بن عبد الله بن سعد القُمي الأشعري، عن جعفر بن أبي المُغيرة الخزاعي، عن سعيد بن جبَير، قال: قال رجل لابن عباس (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ).. الآية، فقال ابن عباس: ما يؤمنك أن أخبرك بها فُتكفر.[1]

٢ –أما الرواية الأولى فهي رواية ضعيفة، في إسنادها (إبراهيم بن مهاجر) ضعفه يحيى بن معين، وأحمد

---

(١) تفسير الطبري ج٢٣، ص ٤٦٩، ٤٧٠.

ابن حنبل، ويحيى بن سعيد القطان، وقال يعقوب البسوي: (له شرف ونبالة، وحديثه لين كوفي) [1]، وحتى لو قلنا بصحة ما قاله ابن عباس فإنه يقصد بقوله (لكفرتم) بمعنى لكذبتم بها كما قال ابن عباس في الرواية الأولى، لا بمعنى العلم الباطني أو اللدني.

٣-أما الرواية الثانية عن ابن عباس فهي رواية ضعيفة أيضاً، ففي إسنادها(يعقوب بن عبد الله بن سعيد القمي) [2]، و(جعفر بن أبي المغيرة) [3]، وهما ضعيفان أيضاً.

٤-أما ما ذكره من شعر قاله الغزالي، فهذا الشعر منسوب إلى أهل البيت، قال السبكي في كتابه طبقات الشافعية الكبرى ج٢، ص ٢٣١: ويعجبني ما أنشده الغزالي في منهاج العابدين لبعض أهل البيت:

إني لأكتم من علمي جواهره.......كي لا يرى الحق ذو جهل فيفتتنا

يا رب جوهر علم لو أبوح به..... لقيل لي أنت ممن يعبد الوثنا

ولاستحل رجال صالحون دمي...... يروا أقبح ما يأتونه حسناً

وقد تقدم في هذا أبو حسن........ إلى الحسين ووصى قبله الحسنا

هذا قول منسوب إلى أهل البيت، ومن المعروف عند أهل العلم - خاصة أهل الحديث - بأن الشيعة نسبوا كثيراً من الأقوال التي لا تصح إلى رسول الله وإلى أهل بيته، وهم أكذب الناس في الحديث، ولو

---

(١) ميزان الاعتدال ج١، ص ٦٧، الكامل لابن عدي ج١، ص ٢١٦، ديوان الضعفاء ج١، ص ٥٩، وتهذيب التهذيب ج١، ص ١٤٦، والجرح والتعديل ج٢، ص ١٣٢، المعرفة والتاريخ ج٣، ص ٩٣، وتقريب التهذيب ج١، ص ٦٧.

(٢) يعقوب بن عبد الله بن سعد الأشعري أبو الحسن القمي بضم القاف وتشديد الميم صدوق يهم من الثامنة مات سنة أربع وسبعين خت ٤. تقريب التهذيب ج٢، ٣٣٨، وقال الذهبي: (قال الدارقطني: ليس بالقوي، قال النسائي وغيره: ليس به بأس. قلت-أي الذهبي-: خرج له البخاري تعليقا.) ميزان الاعتدال ج٤، ص ٤٥٢.

(٣) جعفر بن أبى المغيرة القمى، صاحب سعيد بن جبير. رأى ابن عمر، وكان صدوقاً. روى عنه يعقوب القمى، ومندل بن على، وجماعة. وذكره ابن أبى حاتم وما نقل توثيقه، بل سكت، قال ابن مندة: ليس هو بالقوى في سعيد بن جبير.
قلت: روى هشيم عن مطرف، عنه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: وسع كرسيه السموات والارض - قال: علمه. قال ابن مندة: لم يتابع عليه. قلت: قد روى عمار الدهنى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: كرسيه موضع قدمه. والعرش لا يقدر قدره. ميزان الاعتدال ج١، ص ٤١٧.

صحت هذه الأبيات لكان من الممكن حملها على معنى عدم الخوض في أمور قد تفضي إلى محذور، كما ورد عن عَلِيٍّ قال: (حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ.)[1]

حديث الوعاءين

طعن جولدتسيهر في أبي هريرة من خلال اتهامه بكتمانه للعلم الشرعي، وتفسيره للعلم الذي كتمه بأنه علم الباطن. وأقول في الرد عليه ما يلي:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وِعَاءَيْنِ فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ.)[2]

ورواه ابن سعد في كتابه الطبقات بعدة ألفاظ هي:

١ـ قال ابن سعد: أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وإسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، وخالد بن مخلد البجلي، قالوا: حدثنا محمد بن هلال، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنه كان يقول: لو أنبأتكم بكل ما أعلم لرماني الناس بالخزف[3] وقالوا: أبو هريرة مجنون.

٢ـ وقال ابن سعد: أخبرنا سليمان بن حرب قال: حدثنا أبو هلال، قال: الحسن قال أبو هريرة: لو حدثتكم بكل ما في جوفي لرميتموني بالبعر. قال الحسن: صدق والله، لو أخبرنا أن بيت الله يهدم أو يحرق ما صدقه الناس.

٣ـ وقال ابن سعد: أخبرنا كثير بن هشام، قال: حدثنا جعفر بن برقان، قال: سمعت يزيد بن الأصم يقول أبو هريرة: يقولون أكثرت يا أبا هريرة، والذي نفسي بيده أن لو حدثتكم بكل شيء سمعته

---

(١) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري -كتاب العلم- بَاب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةَ أَنْ لَا يَفْهَمُوا حديث رقم (١٢٧) ج١، ص٢٢٥.

(٢) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري - كتاب العلم -٤٢- باب حفظ العلم، حديث رقم (١٢٠) ج١، ص٢١٦.

(٣) الخَزَفُ ما عُمِلَ من الطين وشُوِيَ بالنار فصار فَخَّاراً واحدته خَزَفةٌ. لسان العرب ج٩، ص ٦٧.

من رسول الله لرميتموني بالقشع [1]، يعني بالمزابل، ثم ناظرتموني.

٤- ورواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل قال: حدثنا عبدان، ثنا ضاهر بن نوح، ثنا عمر بن عبد الله البصري، حدثني أبي أن أبا هريرة، حفظ عن رسول الله ﷺ خمس جرب [2] أحاديث، وقال: «إني أخرجت منها جرابين، ولو أخرجت الثالث لرميتموني بالحجارة.)

(الكلام على الحديث)

قلت في الرد على هذه الشبهة:

١-هذا الحديث حديث صحيح رواه الإمام البخاري في صحيحه، كما مر تخريجه، والحديث روي بعدة ألفاظ منها (ثلاثة أجربة)، و(خمسة أجربة).

٢-لم يكن أبو هريرة ممن يرغب في التحديث لولا خوفه من كتمان العلم، روى البخاري في صحيحيه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا ثُمَّ يَتْلُو {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى إِلَى قَوْلِهِ الرَّحِيمُ} إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنْ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمْ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنْ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمْ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِشِبَعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ.) [3]

٣-العلم الذي لم يبثه هو ما يتعلق بأسماء أمراء السوء، أو بالفتن وأشراط الساعة، أو أخبار المستقبل، كما اعترف جولدتسيهر نفسه بذلك. قال ابن بطال: (قال المهلب، وأبو الزناد: يعنى أنها كانت أحاديث

---

(١) الطبقات الكبرى ج٤، ص ٣٣١، ٣٣٢، والرامهرمزي في المحدث الفاصل حديث رقم (٧٤٩) ص٥٥٦، قال ابن منظور في لسان العرب ج٨، ص٢٧٣ وقيل: القِشْعةُ النُّخامة التي يَقْتَلِعُها الإِنسان من صدره ويُخْرِجُها بالتنخم أَي لبصقتم في وجهي استخفافاً بي وتكذيباً لقولي ويروى لرميتموني بالقَشْعِ على الإِفراد وهو الجِلْد أَو من القَشْعِ الأَحمق أَي لجعلتموني أَحمَق وقال أَبو منصور عقيب إِيراد هذا الحديث القِشْعُ الجُلودِ اليابسة وقال: قال بعض أَهل اللغة: القَشْعةُ ما تَقَلَّفَ من يابِس الطينِ إِذا نَشَّتِ الغُدْرانُ وجفّت وجمعها قِشَعٌ.

(٢) قال في لسان العرب ج١، ص ٢٥٩ والجِرابُ وِعاءٌ من إِهاب الشَّاءِ لا يُوعَى فيه إِلا يابس.

(٣) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري - كتاب العلم - ٤٢ - باب حفظ العلم - ج١، ص٢١٦.

أشراط الساعة، وما عرف به ﷺ من فساد الدين، وتغيير الأحوال، والتضييع لحقوق الله تعالى، كقوله ﷺ: يكون فساد هذا الدين على يدى أغيلمة سفهاء من قريش، وكان أبو هريرة يقول: لو شئت أن أسميهم بأسمائهم، فخشى على نفسه، فلم يُصَرِّح. وكذلك ينبغى لكل من أمر بمعروف إذا خاف على نفسه فى التصريح أن يُعَرِّض. ولو كانت الأحاديث التى لم يحدث بها من الحلال والحرام ما وَسِعَهُ تركها، لأنه قال: لولا آيتان فى كتاب الله ما حدثتكم، ثم يتلو: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى}[البقرة: ١٥٩]. [١]، وقال الإمام ابن كثير: (وهذا الوعاء الذي كان لا يتظاهر به هو الفتن والملاحم وما وقع بين الناس من الحروب والقتال، وما سيقع التي لو أخبر بها قبل كونها لبادر كثير من الناس إلى تكذيبه، وردوا ما أخبر به من الحق، كما قال: لو أخبرتكم أنكم تقتلون إمامكم وتقتتلون فيها بينكم بالسيوف لما صدقتموني.)[٢]

٤-أما حمل جولتسيهر للحديث على معنى علم الباطن، أو العلم اللدني فغير صحيح، فقد فسره هو نفسه بأنه أخبار المستقبل من الزمان، فكيف يعود ويقرر بأنه علم الباطن ؟ يقول ابن حجر: (قَالَ اِبْن الْمُنِير: جَعَلَ الْبَاطِنِيَّة هَذَا الْحَدِيث ذَرِيعَة إِلَى تَصْحِيح بَاطِلهمْ حَيْثُ اِعْتَقَدُوا أَنَّ لِلشَّرِيعَةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَذَلِكَ الْبَاطِن إِنَّمَا حَاصِله الِانْحِلَال مِنْ الدِّين.)[٣]، وقال الإمام العيني: (وقالت المتصوفة المراد بالأول علم الأحكام والأخلاق وبالثاني علم الأسرار المصون عن الأغيار المختص بالعلماء بالله من أهل العرفان وقال آخرون منهم العلم المكنون والسر المصون علمنا وهو نتيجة الخدمة وثمرة الحكمة لا يظفر بها إلا الغواصون في بحار المجاهدات ولا يسعد بها إلا المصطفون بأنوار المجاهدات والمشاهدات إذ هي أسرار متمكنة في القلوب لا تظهر إلا بالرياضة وأنوار لامعة في الغيوب لا تنكشف إلا للأنفس المرتاضة قلت نعم ما قال لكن بشرط أن لا تدفعه القواعد الإسلامية ولا تنفيه القوانين الإيمانية إذ ما بعد الحق إلا الضلال.)[٤]، وقال الإمام الغزالي: فمن قال: إن الحقيقة تخالف الشريعة، أو الباطن يناقض الظاهر، فهو إلى

---

(١) شرح ابن بطال كتاب العلم – باب حفظ العلم ج١، ص ١٩٥.

(٢) البداية والنهاية ج٨، ص ١١٤.

(٣) فتح الباري – كتاب العلم – ٤٢ – باب حفظ العلم – ج ١، ص ٢١٦.

(٤) عمدة القاري ج٢، ص١٨٥.

الكفر أقرب منه للإيمان.)[1]، وقال الإمام ابن كثير: (وقد يتمسك بهذا الحديث طوائف من أهل الأهواء والبدع الباطلة، والأعمال الفاسدة، ويسندون ذلك إلى هذا الجواب الذي لم يقله أبو هريرة، ويعتقدون أن ما هم عليه كان في هذا الجواب الذي لم يخبر به أبو هريرة، وما من مبطل مع تضاد أقوالهم إلا وهو يدعي هذا وكلهم يكذبون، فإذا لم يكن أبو هريرة قد أخبر به فمن علمه بعده؟ وإنما كان الذي فيه شئ من الفتن والملاحم كما أخبر بها هو وغيره من الصحابة، مما ذكرناه ومما سنذكره في كتاب الفتن والملاحم.)[2]

طعنه في ابن عباس

قال جولدتسيهر: (والروايات الإسلامية تجعله ـ أي ابن عباس ـ من جهة اتصاله اتصالاً مباشراً موثوقاً به بالرسول، المفسر الوحيد الموثوق به، ولم يعيروا اهتماماً لهذه الحالة ـ مثل غيرها من الحالات الأخرى ـ وهي أن ابن عباس كانت سنه عند وفاة النبي بين العاشرة، والثالثة عشرة على الأكثر.)

وقال في حاشية الصفحة المذكورة: (وقد لاحظ النقدة المسلمون شيئاً من الأخبار المكية المروية عن النبي، المروية عن ابن عباس، وذلك لأنه كان في هذا الوقت طفلاً، ويحتمل أنه لم يكن ولد بعد، وأن اتصاله بالنبي، كان هو دون سن البلوغ، وقد حدث ابن عباس أن النبي في إحدى الجنائز صف صبياناً، كان هو من بينهم، وفيما يتعلق بشبابه يقول ابن مسعود: لو بلغ ابن عباس أسناننا ما عاشره منا أحد ـ أي لو كان في السن مثلنا ما بلغ أحد منا عشر علمه.)[3]

وقال: (كانت هناك تعبيرات شديدة الندرة في لغة القرآن، تبدو أحياناً غير مفهومة للمثقفين، أيضاً من الأمة، الذين كانوا يطلبون تفسيرها عند من هم أعلم بها منهم. ومن مثل هذه المسائل كان دأب ابن عباس أن يحيل على الشعراء القدامى، الذين كان يرى الاعتداد باستعمالهم اللغوي في التفسير، فهو يصرح في مناسبة تفسيره للفظ حرج في الآية (٧٨) من سورة الحج، بهذا المبدأ (إذا تعاجم شيء من القرآن فانظروا في الشعر فإن الشعر عربي) حقاً نسبت إليه تفسيرات، ذكر فيها عن كلمات قرآنية أنها من الدخيل المأخوذ من

---

(١) إحياء علوم الدين ج١، ص ١٠٦.

(٢) البداية والنهاية ج ٨، ص ١١٤.

(٣) دراسات محمدية ص (٦٤) الحاشية رقم (٣).

لغات أجنبية. وعلى أساس هذه الأقوال، يبدو أنه كان لا يرى بأساً بافتراض اشتمال القرآن على مادة لغوية غير عربية. وبذلك المبدأ المنهجي المنسوب إلى ابن عباس، اقترنت على النمط العربي أسطورة مدرسية عظيمة الإفادة، وجدت مدخلاً إلى المعجم الكبير ـ للطبراني (ت٣٦٠هـ)، وذلك أن الزعيم نافع بن الأزرق، سأل ابن عباس عن عدد كبير من مفردات القرآن، طالباً إليه أن يستشهد على معانيها من الشعر العربي القديم، فجاء في جواب ابن عباس على مسائل نافع بن الزرق الاستشهاد على تفسير نحو مائتي كلمة بشواهد الشعر القديم. وهذه مبايعة من عالم اللغويين المتأخرين، لأبي التفسير الذي نمّى الطريقة اللغوية في تفسير القرآن.) .[1]، وقال: (وفي كل مشكلات التفسير، يبدو ابن عباس، كأنه منبيء بأخبار الغيب، وأحياناً كأنه مظهر إلهي.) [2]، وقال: (وتعد أجدر المجموعات بالتصديق، مجموعة روى محصولها عن ابن عباس، علي بن أبي طلحة الهاشمي، يقول فيها أحمد بن حنبل: (إن في مصر تفسيراً، عن ابن عباس، رواه علي بن أبي طلحة، وليس بكثير أن يرحل إلى مصر من أجله). ويرجع الفضل في وجود هذه المجموعة، إلى نسخة كتبها لنفسه ابن صالح، أحد كتاب العالم المصري، (الليث بن سعد ٩٤هـ ـ ١٧٥ هـ). ومن هذه المجموعة يستمد البخاري، والطبري، ورواة آخرون ما انتفعوا به من تفسير ابن عباس. بيد أن نقدة الحديث الإسلامية أنفسهم، يقررون أن على بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس أقوال التفسير التي أوردوها في كتابه على أنها سماع مباشر عنه. هكذا يتقرر في حكم النقد الإسلامي، حتى بالنظر إلى حجية ما هو أوفى الأجزاء حظاً في الحكم بالقبول، من محصول التفسير الغزير المنسوب إلى ابن عباس الكبير. على أن المجموعة الكبيرة من المادة المأثورة تسهل مهمة اتخاذ موقف ناقد منها. ولا نستطيع على الرغم من كثرة الزيف القليل الفائدة، أن نقدر حق القدر ذلك النشاط الذي حفظ به الرواة المعلومات الهائلة الفياضة بالأقوال المتعارضة دون مبالاة ولا اكتراث، وأول ما يتبادر للنظر في ذلك النطاق هو تلك الظاهرة الغريبة، حيث تسند إلى ابن عباس أقوال تصور آراء شديدة التناقض لا تقبل توفيقاً ولا تسوية.) [3]

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ص ٨٩-٩٠.

(٢) المصدر السابق ص ٩٣.

(٣) المصدر السابق ص ٩٨-٩٩.

طعن جولدتسيهر في الصحابي عبد الله بن عباس بما يلي :

١ـ تشكيكه فيما رواه ابن عباس، عن رسول الله؛ لأن سنه لا تحتمل ذلك، حيث كان سنه إذ ذاك بين العاشرة والثالثة عشرة، وأشار إلى أن بعض النقاد المسلمين فطن لهذا الأمر ونبه إليه، خاصة فيما يتعلق بمروياته المكية.

٢ـ انكاره عليه رجوعه إلى الشعر العربي في تفسير القرآن الكريم.

٣ـ استغرابه رواية الطبراني في معجمه الكبير لأسئلة (نافع بن الأزرق لابن عباس).

٤ـ اعتقاد الألوهية في ابن عباس.

٥ـ تشكيكه في نسخة علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس.

٦ـ كثرة الروايات المتناقضة المنسوبة إليه في تفسيره للقرآن الكريم.

قلت في الرد على هذه الطعون ما يلي:

١ - لا يخفى على أحد من الناس، مكانة ابن عباس [1] وفضله، فقد كان يلقب بالبحر والحبر. وهو أحد المكثرين من الصحابة عن رسول الله. ومما جاء في فضله وبيان علمه ما رواه ابن سعد قال:

قال: أخبرنا أبو أسامة حماد بن أسامة قال الأعمش: حدثنا عن مجاهد قال: كان ابن عباس يسمى البحر من كثرة علمه. وأخبرت عن ابن جريج عن عطاء قال: كان ابن عباس يقال له البحر؛ قال: وكان عطاء يقول قال: البحر وفعل البحر. أخبرنا محمد بن عبد الله الأسدي، أخبرنا سفيان، عن ليث، عن طاوس، وأخبرنا قبيصة بن عقبة، عن سفيان عن ابن جريج، عن طاوس قال: ما رأيت رجلا أعلم من ابن عباس.

.وقال: أخبرنا إسماعيل بن أبي مسعود، عن عبد الله بن إدريس عن ليث بن أبي سليم قال: قلت

(١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو العباس المدني، ابن عم رسول الله ﷺ ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله ﷺ بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر والحبر؛ لسعة علمه. وقال عمر: لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عشره منا أحد. مات سنة ثمان وستين (٦٨هـ) بالطائف، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة. تقريب التهذيب ج١، ص٥٠٤، وتهذيب الكمال ج١٥، ص ١٥٤.

لطاووس لزمت هذا الغلام، يعني ابن عباس، وتركت الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ فقال: إني رأيت سبعين من أصحاب رسول الله ﷺ إذا تدارؤوا في شيء صاروا إلى قول ابن عباس.[1]

وقال: أخبرنا أبو معاوية الضرير، والنضر بن إسماعيل قالا: أخبرنا الأعمش، عن مسلم بن صبيح، عن مسروق قال: قال عبد الله: لو أن ابن عباس أدرك أسناننا ما عشَره[2] منا رجل، وزاد النضر في هذا الحديث: نعم ترجمان القرآن ابن عباس![3]

٢-أما تشكيكه في صحة سماعه من رسول الله، فلا يخفى أن ابن عباس من صغار الصحابة، فقد كان له من العمر يوم وفاة رسول الله ثلاث عشرة سنة، أو عشر سنين، وصحح ابن عبد البر أنه كان له من العمر ثلاث عشرة سنة ، قال ابن عبد البر: (وولد عبد الله بن عباس- رضي الله عنه- في الشعب قبل خروج بني هاشم منه وقيل إنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وكان ابن ثلاث عشرة سنة يوم مات رسول الله ﷺ). وقال أبو إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن خمس عشرة سنة. قال أحمد بن حنبل: وهذا الصواب.[4]، وقد أجاب العلماء على هذا الإشكال – صحة سماع- بأن هذا من باب (مرسل الصحابة)، وجهالة الصحابي لا تضر، ثم إن ابن عباس نفسه صرح بأنه أخذ علمه وروايته عن أصحاب رسول الله.

روى ابن سعد قال: أخبرنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا جرير بن حازم، عن يعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: لما قبض رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب رسول الله ﷺ فإنهم اليوم كثير، قال فقال: واعجباً لك يا ابن عباس! أترى الناس يفتقرون إليك وفي الناس من

---

(١) الطبقات الكبرى ج٢، ص ٣٦٧-٣٦٨.

(٢) هكذا ضبطها المترجم وفسرها بأنه لم يبلغ منا أحد عشر علمه، قال ابن الأثير في النهاية: (وفي حديث عبد الله[لو بَلَغ ابنُ عباس أَسْنَانَنا ما عاشَرَه منَّا رجُل] أي لو كانَ في السِّن مِثْلَنا ما بَلغ أحدٌ منا عُشْرَ عِلْمه؛ النهاية في غريب الحديث[عشر] ج٣، ص٢٤٠، وتهذيب التهذيب ج٥، ص٢٤٤ ، وضبطها محقق أعلام الموقعين:[ما عسره منا أحد] ومعناها- أي ما خالفه منا أحد- إعلام الموقعين عن رب العالمين ج١، ص ١٩.

(٣) الطبقات الكبرى ج ٢، ص ٣٦٦.

(٤) الاستيعاب ج ٢، ص٩٣٣-٩٣٩، تهذيب الكمال ج ١٥، ص ١٦١.

أصحاب رسول الله ﷺ، من فيهم؟ قال: فتركت ذلك وأقبلت أسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن الحديث فإن كان ليبلغني الحديث، عن الرجل فآتي بابه وهو قائل فأتوسد ردائي على بابه تسفي الريح علي التراب فيخرج فيراني فيقول لي: يا ابن عم رسول الله ما جاء بك؟ ألا أرسلت إلي فآتيك؟ فأقول: لا، أنا أحق أن آتيك! فأسأله عن الحديث، فعاش ذلك الرجل الأنصاري حتى رآني وقد اجتمع الناس حولي ليسألوني فيقول: هذا الفتى كان أعقل مني!.)[1]، وروى ابن سعد قال: أخبرت عن محمد بن عمر، عن أبي سلمة، عن ابن عباس، قال: وجدت عامة حديث رسول الله ﷺ عند الأنصار فإن كنت لآتي الرجل فأجده نائماً لو شئت أن يوقظ لي لأوقظ فأجلس على بابه تسفي على وجهي الريح حتى يستيقظ متى ما استيقظ وأسأله عما أريد ثم أنصرف.[2]

وروى ابن سعد قال: أخبرنا محمد بن عمر، حدثني موسى بن عبيدة، عن أبي معبد، قال: سمعت ابن عباس يقول: ما حدثني أحد قط حديثاً فاستفهمته، فلقد كنت آتي باب أبي بن كعب وهو نائم فأقيل على بابه، ولو علم بمكاني لأحب أن يوقظ لي لمكاني من رسول الله ﷺ ولكني أكره أن أمله.

وروى ابن سعد قال: أخبرنا محمد بن عمر، حدثني فائد مولى عبيد الله بن علي، عن عبيد الله بن علي، عن جدته سلمى قالت: رأيت عبد الله بن عباس، معه ألواح يكتب عليها، عن أبي رافع شيئاً من فعل رسول الله ﷺ.

وروى الخطيب البغدادي قال: أخبرنا أبو علي الحسن بن الحسين بن العباس بن دوما النعالي، أخبرنا علي بن هارون السمسار الحربي، حدثنا موسى بن هارون، حدثنا أحمد بن عبدة، حدثنا فضيل بن سليمان، حدثنا فايد، مولى عبيد الله بن أبي رافع، عن عبيد الله بن أبي رافع، قال: كان ابن عباس يأتي أبا رافع فيقول: ما صنع رسول ﷺ يوم كذا، ومع ابن عباس ألواح يكتب فيها.[3]

٣-من المعروف عند علماء الحديث أن الصحابة لم يسمع كل واحد منهم كل ما حدث به رسول الله، بل

---

(١) الطبقات الكبرى ج ٢، ص ٣٦٧-٣٦٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تقييد العلم ص ٩١، ٩٢.

كانوا متفاوتين في السماع، وكان يروي بعضهم عن بعض، فمنهم من كان يشتغل بالزراعة أو التجارة، او رعي الغنم. روى الحاكم قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله السعدي، حدثنا معاوية بن هشام، ثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، قال: ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺكان يحدثنا أصحابنا، وكنا مشتغلين في رعاية الإبل وأصحاب رسول الله ﷺكانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ فيسمعونه من أقرانهم، وممن هو أحفظ منهم، وكانوا يشددون على من يسمعون منه.)[١]

وقال ابن الصلاح قال: (ثم أنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه: مرسل الصحابي، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺولم يسمعوه منه، لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول، والله أعلم.)[٢]

وقال الإمام النووي: (وأما مرسل الصحابي وهو روايته مالم يدركه، أو يحضره كقول عائشة ـ رضي الله عنها ـ أول ما بديء رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة، فمذهب الشافعي والجماهير أنه يحتج به، وقال الأستاذ الإمام أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي: لا يحتج به، إلا أن يقول إنه لا يروي إلا عن صحابي، والصواب الأول.)[٣]

٤ -أما زعمه بأن ابن عباس كان مظهراً من مظاهر الألوهية، فهذا لم يقل به أحد من المسلمين غير الباطنية.

٥ -أما انكاره على الإمام الطبراني روايته في ـ معجمه الكبيرـ لأسئلة نافع بن الأزرق، عن ابن عباس، فهذا أمر يحتاج إلى بيان وإيضاح من خلال تخريج هذه الرواية والحكم عليها:

روى الطبراني قال: حَدَّثَنَا أَبُوخَلِيفَةَ الْفَضْلُ بن الْحُبَابِ الْجُمَحِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بن بَشَّارٍ الرَّمَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُوعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَرَّانِيُّ وَهُوَ عُثْمَانُ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّرَائِفِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بن عَيَّاشٍ، وَمُوسَى بن يَزِيدَ الْحَرَّانِيَّانِ، قَالا: حَدَّثَنَا جُوَيْبِرٌ، عَنِ الضَّحَّاكِ بن مُزَاحِمٍ الْهِلالِيِّ، قَالَ:خَرَجَ نَافِعُ بن الأَزْرَقِ، وَنَجْدَةُ بن

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٤.

(٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٥٩-٦١.

(٣) مقدمة شرح صحيح مسلم ج١، ص ٣٠.

عُوَيْمِرٍ فِي نَفَرٍ مِنْ رُؤُوسِ الْخَوَارِجِ لِيَنْقُرُونَ عَنِ الْعِلْمِ وَيَطْلُبُونَهُ، حَتَّى قَدِمُوا مَكَّةَ، فَإِذَا هُمْ بِعَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَاعِدًا قَرِيبًا مِنْ زَمْزَمَ، وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ أَحْمَرُ وَقَمِيصٌ، وَإِذَا نَاسٌ قِيَامٌ يَسْأَلُونَهُ عَنِ التَّفْسِيرِ، يَقُولُونَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ مَا تَقُولُ فِي كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ:كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ لَهُ نَافِعُ الأَزْرَقُ: مَا أَجْرَأَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ عَلَى مَا تُجْرِيهِ الْيَوْمَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ:ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا نَافِعُ وَعَدِمَتْكَ.. "[1]

قلت : هذه الرواية رواية ضعيفة في إسنادها (جويبر بن سعيد أبو القاسم)[2] الأزدي البلخى المفسر، صاحب الضحاك ـ ضعفه النسائي والدارقطني وغيرهما ـ وهي من رواية الضحاك بن مزاحم[3]، عن ابن عباس، وإن وثقه نفر من العلماء، فروايته عن ابن عباس مرسلة. وعلماء الحديث يروون في كتبهم كل ما ورد في المسألة من أخبار صحت أو لم تصح، وقد قالوا من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد ضمن، ثم إن الطبراني قد روى هذا الخبر في أمر يتعلق بالتفسير من طريق (جويبر)، (والضحاك)، وهما وإن تكلم فيهما، إلا أن العلماء رووا عنهما ما يتعلق بالتفسير. قال د. محمد حسين الذهبي: (طريق الضحاك بن مزاحم

---

(١) المعجم الكبير حديث رقم (١٠٥٩٧) ج١٠، ص٣٠٤.

(٢) جويبر بن سعيد (أبو القاسم) الأزدي البلخى المفسر، صاحب الضحاك. قال ابن معين: ليس بشيء.وقال الجوزجاني: لا يشتغل به. وقال النسائي والدارقطني وغيرهما: متروك الحديث قال أبو قدامة السرخسي: قال يحيى القطان: تساهلوا في أخذ التفسير عن القوم لا تولعوهم في الحديث.ثم ذكر ليث بن أبى سليم وجويبر، والضحاك، ومحمد بن السائب، وقال: هؤلاء لا يحمد حديثهم، ويكتب التفسير عنهم وقال الإمام الذهبي: متروك الحديث وقال ابن حجر العسقلاني: جويبر تصغير جابر ويقال اسمه جابر وجويبر لقب ا بن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي نزيل الكوفة راوي التفسيرضعيف جداً من الخامسة مات بعد الأربعين. تقريب التهذيب ج١، ١٣٦، ميزان الاعتدال ج١، ٤٢٧، وديوان الضعفاء والمتروكين ج١، ١٥٩.

(٣) الضحاك بن مزاحم البلخى المفسر، أبو القاسم.، أو أبو محمد الخراساني، صدوق كثير الإرسال. قال يحيى القطان: كان شعبة ينكر أن يكون الضحاك لقى ابن عباس قط. وقال الطيالسي: حدثنا شعبة سمعت عبدالملك بن ميسرة يقول: الضحاك لم يلق ابن عباس، إنما لقى سعيد بن جبير بالرى، فأخذ عنه التفسير.سلم بن قتيبة، حدثنا شعبة، قال: قلت لمشاش: سمع الضحاك من ابن عباس؟ قال: ما رآه قط.وقال يحيى بن سعيد: الضحاك ضعيف عندنا. ووثقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة.قال ابن عدى: الضحاك بن مزاحم إنما عرف بالتفسير، فأما رواياته عن ابن عباس وأبى هريرة، وجميع من روى عنه ففى ذلك كله نظر. وأما عبدالله بن أحمد فقال: سمعت أبى يقول: الضحاك بن مزاحم ثقة مأمون.ميزان الاعتدال ج٢، ٣٢٦، وتقريب التهذيب ج١، ص٣٧٣.

الهلالى، عن ابن عباس، وهى غير مرضية، لأنه وإن وَثَّقه نفر فطريقه إلى ابن عباس منقطعة، لأنه روى عنه ولم يلقه، فإن انضم إلى ذلك رواية بشر بن عمارة، عن أبى روق، عن الضحَّاك، فضعيفه لضعف بشر، وقد أخرج من هذه النسخة كثيراً ابن جرير وابن أبى حاتم. وإن كان من رواية جويبر عن الضحاك فأشد ضعفاً، لأن جويبر شديد الضعف متروك، ولم يُخَرِّج ابن جرير، ولا ابن أبى حاتم من هذه الطريق شيئاً، إنما خرَّجها ابن مردويه، وأبو الشيخ ابن حبان.)[1]

٦-أما انكاره على ابن عباس رجوعه إلى الشعر العربي في تفسير غريب القرآن، فهو انكار غير صحيح أيضاً ؛ فابن عباس لم يبتدع هذا الأمر، بل كان متبعاً وله فيه سلف، فعمر فعل هذا من قبل، حيث رجع إلى الشعر في تفسير بعض آي القرآن الكريم. قال السيوطي (٢) : فصل قال أبو بكر الأنباري: قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيراً الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر، وأنكر جماعة لا علم لهم على النحويين ذلك. وقالوا: إذا فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلاً للقرآن. قالوا: وكيف يجوز أن يحتج بالشعر على القرآن وهومذموم في القرآن والحديث. قال: وليس الأمر كما زعموه من أنا جعلنا الشعر أصلاً للقرآن، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر، لأن الله تعالى قالـ إنا جعلناه قرآناً عربياًـ وقالـ بلسان عربي مبينـ وقال ابن عباس: الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه. ثم أخرج من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب، وقال أبو عبيد في فضائله: حدثنا هشيم، عن حصين بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عتبة، عن ابن عباس، أنه كان يسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر. قال أبو عبيد:يعني كان يستشهد به على التفسير قلت: قد روينا عن ابن عباس كثيراً من ذلك، وأوعب ما رويناه عن مسائل نافع بن الأزرق(٣) .

---

(١) التفسير والمفسرون ج١، ص٨٠.

(٢) الإتقان في علوم القرآن ج٢، ص ٢٤٣-١٦٤

(٣) نافع بن الازرق الحروري من رءوس الخوارج، ذكره الجوزجاني في كتاب الضعفاء. وقال الزركلي:نافع بن الازرق بن قيس الحنفي، البكري الوائلي، الحروري، أبو راشد: رأس الازارقة، وإليه نسبتهم.كان أمير قومه وفقيههم.من أهل البصرة.وله (أسئلة) رواها عن ابن عباس، قال الذهبي: مجموعة في (جزء) أخرج الطبراني بعضها في مسند ابن عباس من المعجم الكبير.وكان هو وأصحاب له من أنصار الثورة على (عثمان) ووالوا علياً، إلى أن كانت قضية (التحكيم) بين علي=

٧-أما تشكيكه في صحة نسخة على بن أبي طلحة، عن ابن عباس.

أ-ذكر علماء الحديث، هذه النسخة وممن ذكرها الإمام أحمد ابن حنبل قال:(بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة لورحل فيها رجل إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً.) أسنده أبو جعفر النحاس في ناسخه. قال ابن حجر:وهذه النسخة كانت عند أبي صالح(١) كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح(٢)، عن علي بن أبي طلحة(٣)، عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه

=ومعاوية، فاجتمعوا في (حروراء) وهى قرية من ضواحي الكوفة، ونادوا بالخروج على علي وعرفوا لذلك هم ومن تبع رأيهم، بالخوارج وكان نافع (صاحب الترجمة) يذهب إلى سوق الأهواز ويعترض الناس بما يحير العقل (كما يقول الذهبي) ولما ولي عبيد الله بن زياد إمارة البصرة (سنة ٥٥ ه) في عهد معاوية، اشتد على (الحروريين) وقتل (سنة ٦١ هـ) زعيمهم أبا بلال: مرداس بن حدير، وعلموا بثورة عبد الله بن الزبير على الأمويين (بمكة) فتوجهوا إليه، مع نافع. الأعلام-الزركلي ج٧، ٣٥١، ميزان الاعتدال ج٤، ٢٤١.

(١) قال ابن حجر: عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني أبو صالح المصري كاتب الليث صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة من العاشرة مات سنة اثنتين وعشرين وله خمس وثمانون سنة. تقريب التهذيب ج١، ص ٤٢٣.

(٢) معاوية بن صالح: هو معاوية بن صالح بن حدير بالمهملة مصغر الحضرمي أبو عمرو وأبو عبد الرحمن الحمصي قاضي الأندلس صدوق له أوهام من السابعة مات سنة ثمان وخمسين وقيل بعد السبعين وقال حميد ابن زنجويه قلت لعلي بن المديني إنك تطلب الغرائب فأت عبدالله بن صالح فاكتب عنه كتاب معاوية بن صالح تستفيد منه مائتي حديث.تهذيب التهذيب ج١٠، ص ١٩٠، تقريب التهذيب ج٢، ص٢٥٩.

(٣) علي بن أبي طلحة، واسمه سالم بن المخراق الهاشمي، يكنى أبا الحسن، وقيل غير ذلك، أصله من الجزيرة وانتقل إلى حمص مولى بني العباس، أرسل عن ابن عباس ولم يره، روى عن مجاهد، وأبي الوداك، وراشد بن سعد، وعنه الحكم بن عتيبة وهو أكبر منه، وداود بن أبي هند، ومعاوية بن صالح الحضرمي، وأبو بكر بن أبي مريم، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وسفيان الثوري، وصفوان بن عمرو السكسكي، وعبد الله بن سالم الأشعري، والحسن بن صالح بن حي، وثور بن يزيد الرحبي. قال أحمد: له أشياء منكرات، وقال أبو داود: كان يرى السيف. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن حجر: صدوق قد يخطىء. له عند مسلم حديث واحد في ذكر العزل وروى له الباقون حديثاً آخر في الفرائض. قلت- أي ابن حجر-: ونقل البخاري من تفسيره رواية معاوية بن صالح عنه، عن ابن عباس، شيئاً كثيراً في التراجم وغيرها، ولكنه لا يسميه يقول قال: ابن عباس، أو يذكر عن ابن عباس وقد وقفت على السبب الذي قال فيه أبو داود يرى السيف وترجم ابن أبي حاتم لرجلين باسم (علي بن أبي طلحة)، أحدهما شامي، والآخر كوفي، ورجح ابن حجر أنهما واحد، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة. تهذيب التهذيب ج٧، ص ٢٩٨، تقريب التهذيب ج٢، ص٣٩، ميزان الاعتدال ج٣، ص ١٣٤، العلل للإمام أحمد ج٣، ص٢٧٧، سؤلات أبو عبيد الآجري(١٧٩٨) ص ٢٦٥، الضعفاء الكبير ج٣، ص٢٣٤=

كثيراً في التراجم وغيرها، ولكنه لا يسميه يقول: قال: ابن عباس، أو يذكر عن ابن عباس ، وهي عند الطبراني، وابن أبي حاتم، وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح. وقال قوم:- لم يسمع ابن أبي طلحة، من ابن عباس التفسير، وإنما أخذه عن مجاهد، أوسعيد بن جبير. قال ابن حجر: بعد أن عرفت الواسطة وهوثقة فلا ضير في ذلك. وقال الخليلي في الإرشاد: تفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس، عن عليّ بن أبي طلحة عن ابن عباس، رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث، عن معاوية، وأجمع الحفاظ على أن ابن أبي طلحة لم يسمعه، من ابن عباس.[1]

ب-أما تشكيكه في هذه النسخة، فقد ذكر أن علي بن أبي طلحة لم يسمعها، من ابن عباس. وما ذكره صحيح، فقد ذكرت كتب التراجم، أنه لم يسمع من ابن عباس، وإنما روى عنه بوساطة مجاهد، أوسعيد بن جبير، قال ابن حجر: (وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث بن سعد، رواها عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، وهي عند البخاري، عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيراً، في التراجم وغيرها، ولكنه لا يسميه يقول: قال ابن عباس، أو يذكر عن ابن عباس، وهي عند الطبراني، وابن أبي حاتم، وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح.)، وقال الخليلي في الإرشاد: (تفسير معاوية بن صالح قاضي الأندلس، عن على بن أبي طلحة، عن ابن عباس، رواه الكبار عن أبي صالح كاتب الليث، عن معاوية، وأجمع الحفاظ على أن ابن ابي طلحة لم يسمعه من ابن عباس)، وقد ردّ د. محمد حسين الذهبي على جولدتسيهر بقوله: (تفنيد هذا الطعن: ويظهر لنا أن الأستاذ "جولدزيهر"، جهل أو تجاهل ما رَدَّ به النقاد المعتبرون على هذا الظن الذى لا قيمة له، فقد فنَّد ابن حجر هذا النقد بقوله: "بعد أن عرفت الواسطة وهو ثقة فلا ضير فى ذلك". وقال صاحب إيثار الحق: "وقال الذهبى فى الميزان: وقد روى يعني- عليّ بن أبى طلحة عن ابن عباس- تفسيراً كثيراً ممتعاً، والصحيح عندهم أن روايته عن مجاهد عن ابن عباس، وإن كان يرسلها عن ابن عباس فمجاهد ثقة يُقبل". وجملة القول:

=الإرشاد في معرفة علماء الحديث ج١، ص٣٨٩- ٣٩٨، تهذيب الكمال ج٢٠، ص٤٩٠، الجرح والتعديل ج٦، ص١٨٨، موضح أوهام الجمع والتفريق ج١، ص ٣٥٤-٣٥٧، التاريخ الكبير ج ٦، ص ٢٨١.

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ج١، ص ٣٨٩-٣٩٨، الإتقان ج٢، ص٤٩٦.

فهذه أصح الطرق فى التفسير عن ابن عباس، وكفى بتوثيق البخارى لها واعتماده عليها شاهداً على صحتها.)[1]

ت- في الختام أقول: إن عدم اعتماد البخاري على هذه النسخة في صحيحه، يرجع إلى أن علي بن أبي طلحة ـ راويها ـ كان يرى السيف ـ أي إباحة الخروج على السلطان الجائر بالسيف ـ ، وليس لأنه لم يسمع ابن عباس. وقد ذكرها البخاري في تعليقاته في كتاب التفسير، وقد أحصيتها فبلغت خمسة وخمسين تعليقاً — علقها في تراجم الأبواب — من الكتاب المذكور، ثلاثة وخمسون منها بصيغة الجزم وهي (قال ابن عباس)، واثنتان بصيغة التمريض (يذكر)، ومن المعروف عند علماء الحديث أن ما رواه البخاري بصيغة الجزم فإنه صحيح إلى من علقه عنه، وأما ما ذكر بصيغة التمريض فيحتمل أن يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً. فالحديث صحيح إلى ابن عباس.[2]

٨- كثرة الروايات المنسوبة إليه في تفسيره لآي القرآن الكريم.

قال د. محمد حسين الذهبي: (روِى عن ابن عباس - رضى الله عنه - فى التفسير ما لا يُحصَى كثرة، وتعددت الروايات عنه، واختلفت طرقها، فلا تكاد تجد آية من كتاب الله - تعالى - إلا ولابن عباس فيها قول أو أقوال، الأمر الذى جعل نُقَّاد الأثر ورواة الحديث يقفون إزاء هذه الروايات التى جاوزت الحد وقفة المرتاب، فتتبعوا سلسلة الرواة فعدَّلوا العُدول، وجرَّحوا الضُعفاء، وكشفوا للناس عن مقدار هذه الروايات قوة وضعفاً.[3]

---

(١) التفسير والمفسرون ج١، ص٧٨-٧٩.

(٢) تهذيب التهذيب ج٧، ص ٢٩٨، وفتح الباري- كتاب التفسير- بَاب { كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا}، وَقَالَ ابْن عَبَّاس (إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ) ج ٨، ص٤٣٨-٤٣٩، وميزان الاعتدال ج٣، ص ١٣٤.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ج١، ص٣٠٥، ج ٢، ص ٤٩٦، والتفسير والمفسرون ج١، ص٧٩-٨١.

المطلب الثالث: طعنه في أئمة الحديث ورواته

لم يسلم أئمة الحديث ورواته ـ رحمة الله تعالى عليهم ـ من طعنه فيهم، فقد طعن جولدتسيهر في جيل الصحابة (القرن الأول) عامة، وفي صحابة مخصوصين (كمعاوية بن أبي سفيان، وأبي هريرة)، وفي بعض الأئمة كالإمام البخاري، وبعض رواة الحديث كوكيع بن الجراح، وشريك القاضي.

طعنه في الإمام البخاري

قال جولدتسيهر: (من هذا يمكن أن نرى أن المتوسطين، لم يستطيعوا، أن يكونوا متحدين، فيما بينهم. أهل السنة يسيرون بناء على هذا، موسعين في غير اعتدال الدائرة التي تنحصر فيهل فكرة كلام الله غير المخلوق، وصيغة (لفظي بالقرآن مخلوق)، تعتبر في رأيهم زندقة، ورجل تقي ورع مثل البخاري، الذي يعتبر صحيحه في الحديث أصح كتاب بعد القرآن، في نظر المؤمنين حقاً، كان نفسه فريسة لكثير من الإعنات؛ لأنه رأى هذه الصيغة وأمثالها من الجائز) [1]

تطرق جولدتسيهر في كتابه (العقيدة والشريعة) إلى مسألة (القول بخلق القرآن)، حيث ذكرها في القسم الثالث من كتابه تحت عنوان (نمو العقيدة وتطورها)، وكان قد أشار إلى آراء الفرق الإسلامية فيها (المعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية) وغيرهم، ونسب إلى الإمام البخاري قوله (لفظي بالقرآن مخلوق). قلت في الرد على هذه الشبهة:

١-عنون جولدتسيهر لهذه المسألة بعنوان (نمو العقيدة وتطورها) – قلت: لاأوافقه على هذا العنوان – ؛ لأنه مشعر بأن العقيدة تتطور، فمن المعروف لدى المسلمين ثبات العقيدة. وهذه الفكرة يرددها جولدتسيهر كثيراً في كتبه (تطور الحديث، وتطور الفقه، والعقيدة). وسوف يخصص الباحث فصلاً لمناقشتها فيما بعد في مبحث (أثر التطور الديني والاجتماعي في الحديث).

٢-هذه المسألة – القول بخلق القرآن – ليست من باب التطور، بل هي مسألة غريبة عن طبيعة هذا الدين، ولم تعرف هذه المسألة في زمن الصحابة ولا التابعين؛ وإنما ظهرت في مرحلة لاحقة عند ظهور المعتزلة فلا

---

(١) العقيدة والشريعة في الإسلام ص ١١٧.

يجوز أن نقول: إنها من باب التطور في العقيدة. وإن مسألة القول بخلق القرآن جاءتنا عبر الثقافة الوافدة، بعد عملية الترجمة التي قام بها علماء المسلمين، ثم تبنت المعتزلة هذا الرأي وتبنت الدولة في عهد المأمون، رأي المعتزلة في هذه المسألة، وفتن بسببها العلماء، وكان ممن فتن بسببها الإمام أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، والشافعي، وغيرهم، ثم انقشعت هذه السحابة السوداء من سماء المسلمين، بثبات العلماء المخلصين كالإمام أحمد - رحمه الله تعالى -

٣-يريد جولدتسيهر أن يعيد الكرّة من جديد، لإثارة الشبه حول هذه المسألة وغيرها من المسائل، فيعرض لها في كتابه، ويبين آراء الفرق فيها، بين موسع ومضيق، ثم ينسب إلى الإمام البخاري قوله (لفظي بالقرآن مخلوق). فهل قال البخاري بهذا القول أو لا ؟ للإجابة على هذا السؤال أقول:

أ-نسب كل من (الإمام الذهلي) -شيخ البخاري-، و(مسلمة بن القاسم)، و(أبو بكر بن الأعين) - ومن المعاصرين (جولدتسيهر) - إلى البخاري القول ب (لفظي بالقرآن مخلوق). أماجولدتسيهر فذكر هذا القول في كتابه (العقيدة والشريعة)، وأحال إلى مقالة له في هذا الموضوع في (مجلة الاستشراق الألمانية) المجلد ٦٢، ص ٨. [١]، وأما مسلمة بن قاسم [٢] فقال: (كان ثقة جليل القدر ـ أي البخاري ـ، عالماً

(١) العقيدة والشريعة ص (١١٧)، والحاشية رقم (٥٧) من القسم الثالث ص ٢٣٤.

(٢) هو مسلمة بن القاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن حاتم، من أهل قرطبة يكنى أبا القاسم، كان في أيام المستنصر الأموي، ضعيف وقيل كان من المشبهة روى عن أبي جعفر الطحاوي، وأحمد بن خالد بن الحباب انتهى. قلت- أي ابن حجر-: هذا رجل كبير القدر ما نسبه إلى التشبيه إلا من عاداه وله تصانيف في الفن وكانت له رحلة لقي فيها الأكابر، جمع تاريخاً في الرجال شرط فيه أن لا يذكر إلا من أغفله البخاري في تاريخه وهو كثير الفوائد في مجلد واحد وقال أبو محمد بن حزم: يكنى أباالقاسم كان أحد المكثرين من الرواية والحديث، سمع الكثير بقرطبة، ثم رحل إلى المشرق قبل العشرين وثلاثمائة، فسمع بالقيروان وطرابلس والإسكندرية واقريطش ومصر والقلزم وجدة ومكة واليمن والبصرة وواسط والأيلة وبغداد والمدائن وبلاد الشام وجمع علما كثيراً ثم رجع إلى الأندلس فكف بصره. وكان قوم بالأندلس يتحاملون عليه وربما كذبوه. وسئل القاضي محمد بن يحيى بن مفرج عنه فقال: لم يكن كذاباً ولكن كان ضعيف العقل وقال عبد الله بن يوسف الأزدي يعني- ابن الفرضي-: كان مسلمة صاحب رأي، وسر وكتاب وحفظ، عليه كلام سوء في التشبيهات، وتوفي يوم الإثنين لثمان بقين من جمادى الأولى سنة ثلاث وخمسين وهو ابن ستين سنة ومن تصانيفه (التاريخ الكبير، والحلية وما روى الكبار عن الصغار، وكتاب في الخط في التراب ضرب من القرعة.)، (والصلة) =

بالحديث، وكان يقول بخلق القرآن، فأنكر ذلك عليه علماء خراسان، فهرب ومات وهو مستخف)،[1] وأما الإمام الذهلي (محمد بن يحيى) شيخ البخاري، فروى الحاكم قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الأخرم، سمعت ابن علي المخلدي، سمعت محمد بن يحيى يقول: قد أظهر البخاري قول اللفظية، واللفظية عندي شر من الجهمية.[2] وأماأبو بكر الأعين (محمد بن أبي عتاب البغدادي) فقال:مشايخ خراسان ثلاثة: قتيبة، وعلي بن حجر، ومحمد بن مهران الرازي.ورجالها أربعة:عبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي، ومحمد ابن إسماعيل البخاري، قبل أن يظهر منه (ما) ظهر، ومحمد بن يحيى، وأبو زرعة.[3]

ب-ذكر الإمام البخاري هذه المسألة في كتابيه (خلق أفعال العباد)، و(كتابه الصحيح - كتاب التوحيد - باب (باب الماهر بالقرآن مع سفرة الكرام البررة، وزينوا القرآن بأصواتكم)[4]. فروى في كتابه (خلق أفعال العباد قال: (حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا أبو مالك عن ربعي بن حراش، عن حذيفة- رضي الله عنه- قال النبي ﷺ: «إن الله يصنع كل صانع وصنعته» وتلا بعضهم عند ذلك: (والله خلقكم وما تعملون)، فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة.)[5]، وروى البخاري أيضاً قال: (سمعت عبيد الله بن سعيد يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما زلت أسمع من أصحابنا يقولون: «إن أفعال العباد مخلوقة» قال أبو عبد الله: «حركاتهم وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة، فأما القرآن المتلو المبين المثبت في المصحف المسطور المكتوب الموعى في القلوب فهو كلام الله ليس بخلق، قال الله: (بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم) » وقال إسحاق بن إبراهيم: «فأما الأوعية فمن يشك في خلقها؟» قال

=وقد أكثر الحافظ ابن حجر في كتبه (التهذيب، ولسان الميزان)، من النقل عن هذا الكتاب في تراجم الرواة، انظر على سبيل المثال تهذيب التهذيب ج٩، ص ٤٦ ، ولسان الميزان ج١، ص٩٥ قال في ترجمة (إبراهيم بن محمد بن هارون التميمي همداني) وكان ضعيفاً متشيعاً يجالس أهل البدع وكان صدوقاً قاله مسلمة بن قاسم في (كتاب الصلة.) لسان الميزان ج٦، ص٣٥، تاريخ علماء الأندلس ترجمة رقم (١٤٢٣) ص ١٢٨--١٣٠.

(١) تهذيب التهذيب ج ٩، ص ٤٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ج ١٠، ص ٣١٥.

(٣) المصدر السابق ج١١، ص٥٠٩.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري- كتاب التوحيد- باب الماهر بالقرآن ج ١٣، ص ٥١٨.

(٥) خلق أفعال العباد ص٤٦، الأسماء والصفات - حديث رقم (٥٧٠) ج٢، ص ٦، ٧.

الله تعالى: (وكتاب مسطور في رق منشور)، وقال: (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) «، فذكر أنه يحفظ ويسطر». قال: (وما يسطرون)[1]

ت-لم يثبت أن الإمام البخاري قال (لفظي بالقرآن مخلوق)، وإنما الذي ثبت عنه قوله (أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا)، قال ابن حجر: (وقال أبو أحمد بن عدي: ذكر لي جماعة من المشايخ، أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور واجتمع الناس عنده، حسده بعض شيوخ الوقت فقال لأصحاب الحديث: إن محمد بن إسماعيل يقول لفظي بالقرآن مخلوق، فلما حضر المجلس قام إليه رجل، فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري، ولم يجبه ثلاثاً. فألح عليه، فقال البخاري: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة، فشغب الرجل وقال: قد قال لفظي بالقرآن مخلوق.)

ث-تابع كل من الأئمة (مسلم بن الحجاج، والذهبي، وابن حجر، والسبكي) الإمام البخاري فيما ذهب إليه، فالإمام مسلم ترك مجلس شيخه الذهلي، نصرة للإمام البخاري، وأما الذهبي فقال: (وأما البخاري فكان من كبار الائمة الأذكياء، فقال: ما قلت: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وإنما حركاتهم، وأصواتهم وأفعالهم مخلوقة، والقرآن. المسموع المتلو الملفوظ المكتوب في المصاحف كلام الله غير مخلوق. وصنف في ذلك كتاب "أفعال العباد" مجلد، فأنكر عليه طائفة، وما فهموا مرامه كالذهلي، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي بكر الاعين، وغيرهم.)[2]، وقال أيضاً (المسألة هي أن اللفظ مخلوق، سئل عنها البخاري، فوقف فيها، فلما وقف واحتج بأن أفعالنا مخلوقة، واستدل لذلك، فهم منه الذهلي أنه يوجه مسألة اللفظ، فتكلم فيه، وأخذه بلازم قوله هو وغيره.)[3]، وأما السبكي فقال: ((وإنما أراد ـ أي الذهليـ، وأحمد وغيرهما، من الأئمة، النهي عن الخوض في مسائل علم الكلام، وكلام البخاري عندنا محمول على ذكر ذلك عند الاحتياج إليه، فالكلام في الكلام عند الاحتياج واجب، والسكوت عنه عند عدم الاحتياج سنة.. وكيف يظن بالبخاري لأن يذهب إلى شيء من أقوال المعتزلة، وقد صح عنه أنه قال: إني لأستجهل من لا يكفر

(١) خلق أفعال العباد ص٤٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ج١٠، ص٥١٠-٥١١.

(٣) المصدر السابق ج١٢، ص٤٥٧.

الجهمية.. ومن أمثلة ما قدمنا قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة، وأبو حاتم، من أجل مسألة اللفظ. أيجوز لأحد أن يقول البخاري متروك! وهو حامل لواء الصناعة، ومقدم أهل السنة والجماعة! ثم بالله أتجعل ممادحه مذامَ! فإن الحق في مسألة اللفظ معه، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أن تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى، وإنما أنكرها الإمام أحمد ـ رضي الله عنه ـ لبشاعة لفظها)(1)

ج-كذّب الإمام البخاري كل من نسب إليه هذا القول بقوله: (من زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب، فإني لم أقله.فقلت له: يا أبا عبدالله، قد خاض الناس في هذا وأكثروا فيه. فقال: ليس إلا ما أقول. قال أبو عمرو الخفاف: فأتيت البخاري، فناظرته في شئ من الأحاديث حتى طابت نفسه، فقلت: يا أبا عبدالله، ها هنا أحد يحكي عنك أنك قلت هذه المقالة.فقال: يا أبا عمرو، احفظ ما أقول لك: من زعم من أهل نيسابور، وقومس والري، وهمذان، وحلوان وبغداد، والكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، أني قلت: (لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب. فإني لم أقله، إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة). (2)

عبدالله بن مسعود وإباحته شرب النبيذ

قال جولدتسيهر: (وقد جاءت تدقيقات الفقهاء الكوفيين في القرن الثاني بهذه النظرية من رأي ابن مسعود؛ وأنه إذا لم يكن التحلل من ماء العنب ممكناً، فقد حاولوا إيجاد تسهيلات كثيرة للإنسان تطميناً لضميره الديني، حتى يستطيع ذوو النفوس الطيبة أن ينالوا منها. (الحاشية ٧٤: ابن سعد ج٦، ص ٦٧)

وليس من النادر أن نجد في التراجم مثل هذه القصة، وهي أن وكيع بن الجراح أحد الفقهاء الكوفيين المشهورين بالزهد (١٢٩ـ ١٩٧) كان يداوم على شرب نبيذ الكوفيين، وأنه طرد عن نفسه ما قد يوسوس له به الشيطان من أنه بذلك قد شرب الخمر. (الحاشية ٧٥: تذكرة الحفاظ ج١، ص ٢٨١)

وهذا خلف بن هشام، أحد قراء الكوفة المشهورين (٢٢٩ هـ) كان يشرب الشراب، وإن لم يسمه باسمه الحقيقي (على التأويل)، وأضافت الترجمة إلى ذلك أنه في آخر حياته أعاد الصلاة عن أربعين سنة؛ لأنه لم يترك فيها شرب النبيذ، وصلاة شارب النبيذ غير مقبولة، ويجب قضاؤها. (الحاشية ٧٦: وفيات الأعيان

(١) طبقات الشافعية الكبرى ج٢، ص١٢، ١٣، ٢٣٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ج١٢، ٤٥٨.

رقم ٢١٧) ، وشريك قاضي الكوفة، في عصر الخليفة المهدي، كان يحدث بحديث الرسول ويشم من فمه رائحة النبيذ (الحاشية ٧٧: وفيات الأعيان رقم ٢٩٠).)[1]

يتهم جولدتسيهر المسلمين بالكذب على رسول الله، وبمحاولتهم التحايل على أحكام الشرع، وذلك بإباحتهم الحرام، فقد فعل ذلك ابن مسعود بإيجاده تسهيلات في تحليل النبيذ، ثم ذكر ثلاثة من أعلام أهل الكوفة ممن كانوا يشربون النبيذ المحرم يقصد- الخمر-. قلت في الرد على هذه الشبهة :

أشار جولدتسيهر إلى ابن مسعود - إمام مدرسة الكوفة - وإباحته النبيذ، وأن هذا كان مذهب الكوفيين، بسبب عدم استطاعتهم إباحة الخمر، وأحال إلى كتاب الطبقات لابن سعد، وبالرجوع إلى الكتاب المذكور، نجد بأن ابن سعد ذكر هـ في ترجمة (أبي زيد) [2] قال: (أبو زيد سمع عبد الله يقول: كنت مع النبي ﷺ ليلة الجن.)، يقصد - الحديث الذي رواه ابن مسعود ليلة الجن - وهو حديث رواه كل من الأئمة (الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه)، أما ابن ماجة فرواه من طريقين قال: (حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ حَنَشٍ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ لَيْلَةَ الْجِنِّ: مَعَكَ مَاءٌ؟ قَالَ: لَا إِلَّا نَبِيذًا فِي سَطِيحَةٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ، وَمَاءٌ طَهُورٌ صُبَّ عَلَيَّ، قَالَ: فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ بِهِ.

وقال ابن ماجة: (وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أَبِيهِ ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي فَزَارَةَ الْعَبْسِيِّ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ لَيْلَةَ الْجِنِّ: عِنْدَكَ طَهُورٌ؟ قَالَ: لَا إِلَّا شَيْءٌ مِنْ نَبِيذٍ فِي إِدَاوَةٍ قَالَ: تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ، وَمَاءٌ طَهُورٌ، فَتَوَضَّأَ. هَذَا حَدِيثُ وَكِيعٍ.[3]

قلت: هذا حديث ضعيف ضعفه كل من(الإمام الترمذي، وابن عدي، وابن عبد البر، والشيخ

(١) العقيدة والشريعة ص ٧٢.

(٢) الطبقات الكبرى ج ٦، ص ٢٠٣.

(٣) رواه ابن ماجه في كتابه السنن- كتاب الطهارة وسننها- باب الوضوء بالنبيذ حديث رقم (٣٨٤) و(٣٨٥) ج١، ص١٣٥، ١٣٦، وأبو داود في كتابه السنن- كتاب الطهارة- باب الوضوء بالنبيذ- حديث رقم (٨٤) ج١، ص٣١، والترمذي في كتابه الجامع- الطهارة- باب ما جاء في الوضوء بالنبيذ- حديث رقم (٨٨) ج١، ص١٤٧.

الألباني.) فلا يصلح للاستدلال، قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبُو زَيْدٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لَا تُعْرَفُ لَهُ رِوَايَةٌ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ).[1]

---

(١) كتاب جامع الترمذي- كتاب الطهارة- باب ما جاء في الوضوء بالنبيذ ج١، ص١٤٧، وانظر ضعيف سنن ابن ماجه حديث رقم (٣٨٤) ج١، ص ٣٢.

(شريك القاضي، ووكيع بن الجراح، وخلف بن هشام) وشربهم النبيذ

ذكر جولدتسيهر بأن كلاً من (شريك القاضي[1]، ووكيع بن الجراح[2]، وخلف بن هشام[3]) كانوا

---

(١) هو شريك بن عبدالله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي. صدوق يخطىء كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء. ولد سنة (٩٠هـ) ومات سنة (٧٧ هـ). قال ابن المبارك: شريك أعلم بحديث الكوفيين من الثوري، وقال ابن المديني: شريك أعلم من إسرائيل، وإسرائيل أقل خطأ منه. ولي القضاء بواسط سنة (١٥٥هـ) ثم ولي الكوفة، وكان في آخر أمره يخطىء فيما روى، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين منه ليس فيه تخليط، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة. وقال العجلي بعد ما ذكر أنه ثقة إلى آخره: وكان صحيح القضاء، ومن سمع منه قديماً، فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ما ولي القضاء، ففي سماعه بعض الاختلاط. وقال ابراهيم الحربي: كان ثقة، وقال محمد بن يحيى الذهلي: كان نبيلاً، وقال صالح جزرة: صدوق ولما ولي القضاء اضطرب حفظه. وقال أبو نعيم: لو لم يكن عنده علم لكان يؤتى لعقله. وقال ابن القطان وكان مشهوراً بالتدليس، وخرج شريك يوماً إلى أصحاب الحديث ليسمعوا عليه، فشموا منه رائحة النبيذ، فقالوا له: لو كانت هذه الرائحة منا لاستحيينا، فقال: لأنكم أهل ريبة. واجتمع شريك ويحيى بن عبد الله ابن الحسن البصري في دار الرشيد، فقال يحيى لشريك: ما تقول في النبيذ قال: حلال، قال: شربه خير أم تركه قال: بل شربه، قال: قليله خير أم كثيره قال: بل قليله؛ قال يحيى: ما رأيت خيراً قط إلا والازدياد منه خير إلا خيرك هذا، فإن قليله خير من كثيره. تهذيب التهذيب ج٤، ص٢٩٣-٢٩٦، وتقريب التهذيب ج١، ص٣٥١، ووفيات الأعيان ج٢، ص ٤٦٤، وتذكرة الحفاظ ج١، ص٢٣٢.

(٢) وكيع بن الجراح: هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي بضم الراء وهمزة ثم مهملة أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد، ولد سنة (١٢٩ هـ) ومات سنة (١٩٧ هـ) قال يحيى بن معين: وكيع في زمانه كالاوزاعي في زمانه. وقال أحمد: ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع وقال يحيى: ما رأيت أفضل منه يقوم الليل ويسرد الصوم ويفتي بقول أبي حنيفة، وكان يحيى القطان يفتي بقول أبي حنيفة أيضاً وقال ابن المبارك: رجل المصريين اليوم ابن الجراح. قال سلم بن جنادة: جالست وكيعاً سبع سنين، فما رأيته بزق، ولا مس حصاة، ولا جلس مجلسه فتحرك، ولا رأيته إلا مستقبل القبلة، وما رأيته يحلف بالله. قلت- أي الذهبي- ما فيه إلا شربه لنبيذ الكوفيين وملازمته له جاء ذلك من غير وجه عنه. قال يحيى بن معين: سأل رجل وكيعاً أنه شرب نبيذاً فرأى في النوم كأن من يقول له: إنك شربت خمراً، فقال وكيع: ذلك شيطان. تذكرة الحفاظ ج١، ص ٣٠٦، وتقريب التهذيب ج٢، ص٣٣١.

(٣) خلف بن هشام: هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب، ويقال: هشام بن طالب، بن غراب البزار المقرئ؛ سمع مالك ابن أنس وحماد بن زيد، وأبا عوانة وغيرهم؛ روى عنه عباس الدوري، ومحمد بن الجهم وأحمد ابن أبي خيثمة وغيرهم. وذكر لأبي جعفر النفيلي خلف بن هشام البزار فقال: كان من أصحاب السنة لولا بلية كانت فيه، يشرب النبيذ؛ قال عبد الكريم بن الحداد: وكان خلف، يشرب من الشراب على التأويل، فكان ابن أخته يوماً يقرأ عليه سورة الأنفال حتى بلغ=

يشربون النبيذ، وهو يقصد - شراب الخمر المحرم -.

قلت في الرد على هذه الشبهة ما يلي:

١- لابد من بيان معنى النبيذ، وحكم شربه. قال ابن منظور في لسان العرب: (نبذ) النَّبْذُ طرحك الشيء من يدك أمامك أو وراءك نَبَذْتُ الشيء أَنْبِذُه نَبْذاً إِذا أَلقيته من يدك ونَبَّذته شدد للكثرة ونبذت الشيء أَيضاً إِذا رميته وأَبعدته، ومنه الحديث(فنبذ خاتمه فنبذ الناس خواتيمهم) أي ألقاها من يدهـ، وكلُّ طرحٍ نَبْذٌ، نَبَذه يَنْبِذُه نَبْذاً والنبيذ: معروف واحد الأَنبذة، والنبيذ الشيء المنبوذ، والنبيذ: ما نُبِذَ من عصير ونحوه، وقد نبذ النبيذ وأَنبذه وانتبَذه ونَبَّذَه ونَبَذْتُ نبيذاً إِذا اتخذته والعامة تقول: أَنْبَذْتُ، وفي الحديث نَبِّذوا وانْتَبِذُوا، وحكى اللحياني نبذ تمراً جعله نبيذاً، وحكى أَيضاً أَنبذ فلان تمراً قال: وهي قليلة. وإِنما سمي نبيذاً؛ (لأَن الذي يتخذه يأْخذ تمراً أَو زبيباً فينبذه في وعاء، أَو سقاء، عليه الماء، ويتركه حتى يفور ؛ فيصير مسكراً)، والنبذ: الطرح وهو ما لم يسكر حلال، فإِذا أَسكر حرم، وقد تكرر في الحديث ذكر النبيذ: وهو ما يعمل من الأَشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك. يقال: نبذت التمر والعنب إِذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً. فصرف من مفعول إِلى فعيل وانتبذته اتخذته نبيذاً وسواء كان مسكراً، أَو غير مسكر فإِنه يقال له: نبيذ. ويقال للخمر المعتصَرة من العنب نبيذ كما يقال للنبيذ خمر.[1]

فمعنى النبيذ إذن هو: طرح التمر، أو العنب، أو غيرهما، في الماء بحيث يصبح شراباً حلواً، ويطلق النبيذ أيضاً، على المسكر وغيره.

٢- تطرق الفقهاء إلى هذه المسألة عند حديثهم عن الوضوء بالنبيذ، وقد اختلف العلماء في جواز

=قوله تعالى: " ليميز الله الخبيث من الطيب " الأنفال فقال: يا خال إذا ميز الله الخبيث من الطيب أين يكون الشراب قال: فنكس رأسه طويلاً ثم قال: مع الخبيث، قال: فترضى أن تكون مع أصحاب الخبيث قال: يا بني امض إلى المنزل فاصبب كل شيء فيه، فتركه فأعقبه الله تعالى الصوم، فصام الدهر إلى أن مات، وقيل إنه أعاد صلاة الأربعين سنة التي كان يتناول فيها الشراب على مذهب الكوفيين. مات سنة (٢٢٩ هـ) وفيات الأعيان ج٢، ص ٢٤١، تاريخ بغداد ج٨، ص٣٢٢.

(١) لسان العرب ج٣، ص ٥١١.

الطهارة بالنبيذ على أقوال فذهب الشافعية إلى عدم الجواز، قال الإمام النووي: (أما النبيذ فلا يجوز الطهارة به عندنا على أي صفة كان من عسل، أو تمر، أو زبيب، أو غيرها، مطبوخاً كان أو غيره، فإن نش وأسكر فهو نجس يحرم شربه، وعلى شاربه الحد. وإن لم ينش فطاهر لا يحرم شربه، ولكن لا تجوز الطهارة به. هذا تفصيل مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف والجمهور. أما الأحناف فقد اختلفوا في جواز الطهارة به على عدة أقوال: يجوز الوضوء بنبيذ التمر المطبوخ إذا كان في سفر وعدم الماء، يجوز الجمع بينه وبين التيمم وبه قال محمد بن الحسن، يستحب الجمع بينهما، يتيمم وهو الذي استقر عليه مذهبه (أبو حنيفة). [(١)]

٣- أما حكم شرب النبيذ فيقول الإمام النووي: (وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاء فِي مَنْ شَرِبَ النَّبِيذ، وَهُوَ مَا سِوَى عَصِير الْعِنَب مِنْ الْأَنْبِذَة الْمُسْكِرَة، فَقَالَ الشَّافِعِيّ وَمَالِك وَأَحْمَد - رَحِمَهُمْ اللَّه تَعَالَى - وَجَمَاهِير الْعُلَمَاء مِنْ السَّلَف وَالْخَلَف: هُوَ حَرَام يُجْلَد فِيهِ كَجَلْدِ شَارِب الْخَمْر الَّذِي هُوَ عَصِير الْعِنَب، سَوَاء كَانَ يَعْتَقِد إِبَاحَته أَوْ تَحْرِيمه. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَة وَالْكُوفِيُّونَ - رَحِمَهُمْ اللَّه تَعَالَى -: لَا يَحْرُم، وَلَا يُحَدّ شَارِبه، وَقَالَ أَبُو ثَوْر: هُوَ حَرَام يُجْلَد بِشُرْبِهِ مَنْ يَعْتَقِد تَحْرِيمه، دُون مَنْ يَعْتَقِد إِبَاحَته. وَاللَّه أَعْلَم.)[(٢)]، وقال في الاختيار: (ونبيذ التمر والزبيب إذا طبخ أدنى طبخة حلال، وإن اشتد إذا شرب ما لم يسكر من غير لهو.) [(٣)]

وقال المباركفوري: (وَالنَّبِيذُ حَلَالٌ اِتِّفَاقًا مَا دَامَ حُلْوًا وَلَمْ يَنْتَهِ إِلَى حَدِّ الْإِسْكَارِ لِقَوْلِهِ ﷺ: " كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ".) [(٤)]، وممن كان على مذهب أهل الكوفة، الإمام الراشد عمر بن عبد العزيز، وعلي بن الحسين، روى ابن سعد في طبقاته قال: أخبرنا أحمد بن عبد الله بن يونس، قال: حدثني أبو العلاء بياع المشاجب، قال: قرئ علينا كتاب عمر بن عبد العزيز، رحمه الله، في مسجد الكوفة وأنا أسمع: من كانت عليه أمانة لا يقدر على أدائها فأعطوه من مال الله

---

(١) المجموع شرح المهذب ج٣، ص ٥١١.

(٢) شرح صحيح مسلم- كتاب الحدود- باب حد الخمر ج١١، ص٢١٨.

(٣) الاختيار لتعليل المختار - كتاب الأشربة ج٤، ص ٩٩-١٠٠.

(٤) تحفة الأحوذي ج٦، ص٦٠٨.

ومن تزوج امرأة فلم يقدر أن يسوق إليها صداقها فأعطوه من مال الله، والنبيذ حلال فاشربوه في السعن[1]. قال فشربه الناس أجمعون.[2]

وروى ابن سعد قال: أخبرنا مالك بن إسماعيل قال: حدثنا حسين بن زيد بن علي، عن عمه عمر بن علي، عن علي بن حسين، أنه كان يشتري كساء الخز بخمسين ديناراً، فيشتو فيه، ثم يبيعه ويتصدق بثمنه، ويصيف في ثوبين من ثياب مصر أشمونيين بدينار، ويلبس ما بين ذا وذا من اللبوس ويقول: من حرم زينة الله التي أخرج لعباده. ويعتم وينبذ له في السعن في العيدين بغير عسكر، وكان يدهن أو يتطيب بعد الغسل إذا أراد أن يحرم.[3]، والخلاصة أن شراب النبيذ حلال ما لم يسكر، وهذا هو مذهب أهل الكوفة.

وكيع بن الجراح وشرب النبيذ

قال جولدتسيهر: (وليس من النادر أن نجد في التراجم مثل هذه القصة، وهي أن وكيع بن الجراح أحد الفقهاء الكوفيين المشهورين بالزهد (١٢٩ ـ ١٩٧) كان يداوم على شرب نبيذ الكوفيين، وأنه طرد عن نفسه ما قد يوسوس له به الشيطان من أنه بذلك قد شرب الخمر.)[4]

يطعن جولدتسيهر هنا في وكيع بن الجراح ؛ بسبب شربه الشراب المحرم (الخمر)، واستدل بخبر عن رجل رأى رؤيا في النوم، فأجابه بأن ذلك كان شيطاناً. قلت في الرد على هذه الشبهة:

أ-أما ما ذكره عن وكيع ومداومته على شرب النبيذ، فإن وكيعاً كان من أهل الكوفة وهو على مذهب في جواز شربه.

ب-أما الخبر الذي استدل به، فهو خبر ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ: (قال يحيى بن معين: سأل رجل وكيعاً أنه شرب نبيذاً، فرأى في النوم كأن من يقول له: (إنك شربت خمراً، فقال وكيع: ذلك شيطان.)، قال يحيى: ما رأيت أفضل منه يقوم الليل، ويسرد الصوم، ويفتي بقول أبي حنيفة ـ أي إباحة النبيذ ـ

---

(١) السعن: قربة تقطع من نصفها، وينبذ فيها، وقد يستقى بها، وربما جعلت المرأة فيها غزلها وقطنها. المعجم الوسيط ج١، ص٨٩٤.

(٢) الطبقات الكبرى ج٥، ص ٣٧٤.

(٣) المصدر السابق ج٥، ص ٢١٨.

(٤) العقيدة والشريعة ص٧٢.

وكان يحيى القطان يفتى بقول أبي حنيفة أيضاً، وقال ابن المبارك: رجل المصريين اليوم ابن الجراح.)[1]، فكل ما في الخبر أن وكيعاً بين له أن ما رآه كان من الشيطان، وأن شرب النبيذ من الحلال.

خلف بن هشام وشرب النبيذ

قال جولدتسيهر: (وهذا خلف بن هشام، أحد قراء الكوفة المشهورين (٢٢٩) كان يشرب الشراب، وإن لم يسمه باسمه الحقيقي (على التأويل) وأضافت الترجمة إلى ذلك أنه في آخر حياته أعاد الصلاة عن أربعين سنة ؛ لأنه لم يترك فيها شرب النبيذ، وصلاة شارب النبيذ غير مقبولة، ويجب قضاؤها. (الحاشية ٧٦: وفيات الأعيان رقم ٢١٧).)[2]

يطعن جولدتسيهر في هذا النص أيضاً في إمام من أئمة القراء، وهو خلف بن هشام، وأنه كان يشرب النبيذ على التأويل، وأنه أعاد الصلاة أربعين سنة، بسبب شربه للنبيذ، وأحال إلى كتاب وفيات الأعيان ، قلت في الرد على هذه الشبهة:

أ-أما استدلاله بأنه كان يشرب النبيذ، وأنه أعاد الصلاة أربعين سنة، فهذا الخبر رواه كل من الخطيب البغدادي في كتابه (تاريخ بغداد)، وابن خلكان في كتابه(وفيات الأعيان). روى الخطيب البغدادي بإسناده..... ذكر أبو جعفر النفيلي خلف بن هشام البزار، فقال: كان من أصحاب السنة لو لا بلية كانت فيه شرب النبيذ.)، وروى الخطيب بإسناده قال: (......... قال سمعت إدريس بن عبد الكريم الحداد، يقول: كان خلف بن هشام يشرب من الشراب على التأويل فكان ابن أخته يوماً يقرأ عليه سورة الأنفال حتى بلغ "ليميز الله الخبيث من الطيب". الأنفال ٣٧ فقال يا خال: إذا ميز الله الخبيث من الطيب أين يكون الشراب؟ قال: فنكس رأسه طويلاً، ثم قال: مع الخبيث، قال: فترضى أن تكون مع أصحاب الخبيث؟ قال يا بني امض إلى المنزل فاصبب كل شيء فيه وتركه فأعقبه الله الصوم فكان يصوم الدهر إلى أن مات.)

قال ابن خلكان : (.... أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار المقرىء، كان عابداً فاضلاً وآخر من

---

(١) تذكرة الحفاظ ج١، ص ٣٠٦.

(٢) العقيدة والشريعة ص ٧٢.

حدث عنه ابن منيع وقال: أعدت صلاة أربعين سنة كنت أتناول فيها الشراب على مذهب الكوفيين.) [1]

ب-لا التفات إلى قول جولدتسيهر في محاولته الطعن في خلف بن هشام، فهو إمام من أئمة القراء، وثقه كل من الإمام أحمد بن حنبل، والنسائي وغيرهما، وأما شربه للنبيذ فكان على رأي أهل الكوفة، في إباحته، ثم تغير اجتهاده فيما بعد وترك شربه، سئل عنه الإمام أحمد فوثقه وزكاه، روى الخطيب البغدادي بإسناده سمعت عباساً الدوري، وسئل عن حكاية عن أحمد بن حنبل، في خلف فقال: لم أسمعها من أحمد، ولكن حدثني أصحابنا، أنهم ذكروا خلفاً البزار عند أحمد، فقيل: يا أبا عبد الله إنه يشرب، فقال: قد انتهى إلينا علم هذا عنه، ولكن هو والله عندنا الثقة الأمين، شرب أو لم يشرب. [2]

شريك القاضي وشرب النبيذ

قال جولدتسيهر: (وشريك قاضي الكوفة، في عصر الخليفة المهدي، كان يحدث بحديث الرسول ويشم من فمه رائحة النبيذ (الحاشية ٧٧: وفيات الأعيان رقم ٢٩٠).) [3]

يطعن جولدتسيهر في شريك القاضي بأنه كان يحدث بحديث الرسول، ويشم من فمه رائحة النبيذ، وأحال إلى ورود هذا الخبر في كتاب (وفيات الأعيان) لابن خلكان. قلت في الرد على هذه الشبهة:

١-أما الخبر الذي استدل به، فهو خبر ذكره ابن خلكان قال: (وخرج شريك يوماً إلى أصحاب الحديث ليسمعوا عليه، فشموا منه رائحة النبيذ، فقالوا له: لو كانت هذه الرائحة منا لاستحيينا، فقال: لأنكم أهل ريبة.)، واجتمع شريك، ويحيى بن عبد الله بن الحسن البصري، في دار الرشيد، فقال يحيى لشريك: ما تقول في النبيذ قال: حلال، قال: شربه خير أم تركه قال: بل شربه، قال: قليله خير أم كثيره قال: بل قليله؟ قال يحيى ما رأيت خيراً قط إلا والازدياد منه خير إلا خيرك هذا، فإن قليله خير من كثيره [4]

---

(١) تاريخ بغداد ج ٤، ص١٤، وفيات الأعيان ج٢، ص ٢٤١.

(٢) تاريخ بغداد ج٨، ص٣٢٦.

(٣) العقيدة والشريعة ص ٧٢.

(٤) وفيات الأعيان ج٢، ص ٤٦٤.

٢-انظر كيف يريد جولدتسيهر رسم صورة المحدثين، ورواة الحديث أنهم يشربون الخمر، وتفوح منهم رائحته، وهم يحدثون عن رسول الله.

طعنه في الإمام ابن الصلاح [1]

عرض جولدتسيهر في بحثه الموسوم (موقف أهل السنة القدماء بإزاء علوم الأوائل - يقصد بعلوم الأوائل علم المنطق والفلسفة -) إلى موقف علماء المسلمين من هذه العلوم، وأشار إلى حكم تعلمها حتى القرن السابع الهجري، وأشار إلى الفتوى الشهيرة الصادرة عن ابن الصلاح في تحريم تعلم علم المنطق والفلسفة. قال جولدتسيهر: (ارتحل ابن الصلاح إلى الموصل كي يتلقى على (كمال الدين بن يونس الموصلي) هذا دروساً في المنطق سراً إلا أنه على الرغم من تردده عليه مدة من الزمان طويلة وعلى الرغم مما أظهره الشيخ من حسن استعداد لإفادته، لم يستطع هذا العلم أن ينفذ إلى دماغ هذا الطالب الشاب الذي كان اتجاه عقله اتجاهاً دينياً خالصاً. فلم يكن في وسع كمال الدين إلا أن يقول له: (يا فقيه، المصلحة عندي أن تترك الاشتغال بهذا الفن).... أما ابن الصلاح فلم يكتف بترك الاشتغال بهذا العلم الذي لم يتسع له أفقه وكان خارجاً عن نطاقه ـ هنا طعن في مقدرة ابن الصلاح وطعن في عقله ـ بل صار خصماً لدوداً له باسم الدين. في تلك الإجابة التي أجاب بها على من سأله (ولعل هذا السؤال أن يكون من وضعه هو نفسه): هل الشارع قد أباح الاشتغال بالمنطق تعلماً أو تعليماً ؟.....) [2]

قلت في الرد على هذه الفرية:

يطعن جولدتسيهر في علماء المسلمين كعادته ، وهو هنا يطعن في إمام من أئمة المسلمين (الإمام أبو عمر ابن الصلاح)، ووصفه بضعف العقل، وعدم القدرة على فهم العلوم العقلية كعلم الفلسفة والمنطق،

---

(١) هو الامام الحافظ العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن المفتي صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الموصلي الشافعي، صاحب (علوم الحديث). (٥٧١-٦٤٣هـ)، درس بالمدرسة الصلاحية ببيت المقدس مديدة، وأفتى، وجمع وألف، تخرج به الاصحاب، وكان من كبار الائمة.قال الذهبي: (كان ذا جلالة عجيبة، ووقار وهيبة، وفصاحة، وعلم نافع، وكان متين الديانة، سلفي الجملة، صحيح النحلة، كافاً عن الخوض في مزلات الاقدام، مؤمناً بالله، وبما جاء عن الله من أسمائه ونعوته، حسن البزة، وافر الحرمة، معظماً عند السلطان. وكان مع تبحره في الفقه مجوداً لما ينقله، قوي المادة من اللغة والعربية، متفنناً في الحديث متصوناً، مكباً على العلم، عديم النظير في زمانه.) سير أعلام النبلاء ج٢٣، ص ١٤٠-١٤٣.

(٢) التراث اليوناني – بحث موقف أهل السنة القدماء بإزاء علوم الأوائل ص ١٥٨-١٥٩.

ووصفه بالكذب بسبب فتواه في تحريم الاشتغال بعلم المنطق، وهذه شنشنة نعرفها من أخزم، فالإمام أبي عمر بن الصلاح، مشهور بالعلم والإمامة، صنف الكتاب الشهير في علوم الحديث، المعروف بالمقدمة، وغيرها من الكتب. ولم يكن عقله ضيقاً، وإنما حرم الاشتغال بالفلسفة لما قد تفضي إليه من الانحراف والضلال.

طعنه في الإمام ابن تيمية[1]

قال جولدتسيهر: (وكذلك الشيخ الحنبلي الشهير تقي الدين بن تيمية، المتوفى سنة (٧٢٨هـ - ١٣٢٨م)، روى أنه ذكر في عظة من عظاته نصاً يتعلق بنزول الله، فعمل على نفي أن يكون النص من المتشابه، وعلى أن يشهر عياناً فهمه لنزول الله، فنزل بعض درجات المنبر قائلاً: (كنزولي هذا). إنه إذاً ضد أشياع مذهب التجسيم أو التشبيه القديم هذا.)[2].

يطعن جولدتسيهر هنا في الإمام ابن تيمية فينسبه إلى المجسمة، مستدلاً على ذلك بنزول ابن تيمية عن درجات المنبر. قلت في الرد على هذه الفرية:

أ- لم يذكر جولدتسيهر مصدره في هذا الخبر.

ب- ذكر الرحالة ابن بطوطة هذا الخبر في كتابه (رحلات ابن بطوطة) ، وفيه أنه كان بدمشق وحضر خطبة للإمام ابن تيمية، وهو يعظ الناس على المنبر الجامع ويذكرهم، فكان من جملة قوله: (إنَّ الله ينزل إلى السماء الدنيا كنزولي هذا، ونزل درجة من درج المنبر). (٣)

ت- فند الشيخ محمد بهجت البيطار الخبر المذكور، وحكم ببطلانه للأسباب التالية:

---

(١) هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد الفقيه المجتهد المفسر البارع شيخ الاسلام علم الزهاد نادرة العصر تقى الدين أبو العباس أحمد(٦٦١هـ-٧٢٨هـ) ابن المفتى شهاب الدين عبد الحليم ابن الإمام المجتهد شيخ الاسلام مجد الدين عبد السلام ابن عبد الله بن ابى القاسم الحرانى أحد الاعلام، وكان من بحور العلم ومن الاذكياء المعدودين والزهاد الأفراد والشجعان الكبار والكرماء الاجواد أثنى عليه الموافق والمخالف وسارت بتصانيفه الركبان لعلها ثلاثمائة مجلد.) تذكرة الحفاظ ج٤، ص١٤٩٧.

(٢) العقيدة والشريعة ص ١٠٩.

(٣) رحلة ابن بطوطة ص ١١٢-١١٣.

١ـ أن ابن بطوطه لم يسمع من ابن تيمية ولم يجتمع به، إذ كان وصوله إلى دمشق يوم الخميس التاسع عشر من شهر رمضان المبارك عام (٧٢٦هـ) ستة وعشرين وسبعمائة هجرية، وكان سجن ابن تيمية في قلعة دمشق أوائل شهر رمضان من ذلك العام، ولبث فيه إلى أن توفاه الله تعالى ليلة الاثنين لعشرين من ذي القعدة

عام (٧٢٨هـ) ثمانية عشرين وسبعمائة هجرية، فكيف رآه ابن بطوطة يعظ الناس على منبر الجامع وسمعه يقول: ينزل.

٢ـ أن رحلة ابن بطوطة مملؤة بالروايات والحكايات الغريبة، ومنها ما لا يصح عقلاً ولا نقلاً، وهو يلقي ما ينقله على عواهنه ولا يتعقبه بشيء.

٣ـ لم يكن ابن تيمية يعظ الناس على منبر الجامع كما زعم ابن بطوطة، وإنما كان مدرساً وواعظاً لا خطيباً، وكان يلقي درسه في التفسير صبيحة كل جمعة، وهو جالس على كرسي في الجامع الأموي لا على منبر فينزل درجة عنه.

٤ـ يظهر من كلام الحافظ ابن حجر أن الشيخ نصراً المنبجي الذي كان مقدماً في الدولة هو الذي أشاع مسألة النزول عن الدرج بسبب كتاب ورده من الإمام ابن تيمية ينكر عليه فيه أقوالاً في وحدة الوجود.

٥ـ وجملة القول: إن هذه الروايات مختلقة على ابن تيمية سواء صحت عن ابن بطوطة أم لم تصح فهو لم يره ولم يسمع منه، ومؤلفاته جميعها ترد عنه هذه الكلمة الشاذة[1].

(١) حياة شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٣٦-٤٤.

المبحث الثالث

آراؤه الخاصة في الوضع وأسبابه

يشكك جولتسيهر في دراساته بصحة الأحاديث النبوية ، ويدعي بأنها من صنع أجيال متأخرة، وأنها كانت مظهراً من مظاهر الصراع السياسي والمذهبي والتطور في الحديث النبوي.

تعريف بالحديث الموضوع

عرف علماء الحديث (الحديث الموضوع): بأنه ما نسب إلى الرسول اختلاقاً وكذباً مما لم يقله، أو يفعله، أو يقره، وقال بعضهم: هو المختلق المصنوع. ولم يظهر الكذب في الحديث إلا بعد وقوع الفتنة التي جرت بين الصحابة – رضي الله عنهم – وكان هذا قبيل منتصف القرن الهجري الأول بقليل، مما تسبب في ظهور الفرق والكذب في الحديث، فظهرت الشيعة، والخوارج، والنواصب، والمرجئة، والقدرية، ولقد عني المحثون ببيان تلك الأحاديث حيث بلغت مصنفاتهم فيها أربعين كتاباً. (١)

المطلب الأول: السياسة والوضع في الحديث

يرى جولدتسيهر بأنه كان للسياسة أثر بارز في وضع الحديث ، وأنه ظهرت أحاديث في تأييد كل من الأمويين، والعباسيين، والشيعة. وأن كلاً من الدولة الأموية والعباسية عملتا على إجبار المحدثين على وضع أحاديث في فضل كل منهما، وطعن في كل من الدولتين الأموية والعباسية، أما الدولة الأموية فطعن فيها ببعدها عن الدين، وتأخير أمرائها للصلاة، وتسميتهم المدينة بالنتنة، وأمرهم بشتم علي، وبنائهم قبة الصخرة لتحل محل مكة، ومنعهم للحج، وإبرازهم مكانة بيت المقدس في مقابل الكعبة، وإجبارهم للعلماء على وضع أحاديث في فضائلهم وفضائل بيت المقدس والشام. وأما الدولة العباسية فطعن فيها بإجبارها العلماء على وضع أحاديث في فضائلها.

الدولة الأموية والوضع في الحديث

يرى جولدتسيهر بأن الدولة الأموية أجبرت المحدثين على وضع أحاديث في تأييدها، وأن أحزاب

(١) أصول الحديث ص ٤١٥-٤٣٧

المعارضة قابلوا ذلك بوضع أحاديث في ذمها، كالأحاديث التي تخبر عن أمرائهم بأنهم يؤخرون الصلاة عن أوقاتها، وتسميتهم المدينة بالنتنة. وفيها يلي مناقشة ذلك على النحو التالي:

تسمية الأمويين المدينة (بالنتنة).

قال جولدتسيهر: (.. لم يكن عند الأمويين أي شك في ترويج الأكاذيب في قالب ديني، وكانوا مهتمين في إيجاد سلطات ذات تقوى مستعدة لتغطية هذه التحريفات، والأكاذيب بسلطتها التي لا شك فيها.. هذا التفضيل للشام هو بتأثير الأمويين، سمى الأمويون مدينة النبي الخبيثة، وسماها والي يزيد الأول النتنة (الحاشية ٤: المسعودي.)[1]

يذهب جولدتسيهر إلى القول بأثر الدولة الأموية على الحديث والمحدثين ، فيدعي بأنهم وقعوا تحت تأثيرها، وأنها أجبرتهم على التحديث بفضائلهم، وأنه كانت هنالك معارضة صامة للأمويين في الطرف المقابل حيث أطلق عليهم مصطلح (العلماء المتقون)، وهؤلاء المعارضون وضعوا أحاديث ضد الأمويين.ويرد الباحث على هذه الشبهة بأن جولدتسيهر يريد بهذا القول رسم صورة قبيحة للمجتمع المسلم في القرن الأول، وأن كلاً منهم يمارس الكذب تأييداً لرأيه أولحزبه. وهذا أمر يناقض مع عرف به أهل القرن الأول من الورع والتقوى والخشية لله.

أما بخصوص تسمية الأمويين للمدينة بـ (النتنة) فقد أحال إلى كتاب (مروج الذهب) للمسعودي في إثبات ذلك وبالرجوع إلى الكتاب المذكور يتبين للباحث بأن هذا الخبر مذكور في كتابه بعنوان (أهل المدينة وعمال يزيد) وهذا نصه قال: (شمل الناس جَوْرُ يزيد وعماله، وعمّهم ظلمه، وما ظهر من فسقه: من قتله ابن بنت رسول الله ﷺ وأنصاره، وما أظهر من شرب الخمور، وسيره سيرة فرعون، بل كان فرعون أعْدَلَ منه في رعيته، وأنصف منه لخاصته وعامته، أخرج أهلُ المدينة عامله عليهم وهو عثمان بن محمد بن أبي سفيانـ ومروان بن الحكم، وسائر بني أمية، وذلك عند تنسك ابن الزبير وتألُّهه، وإظهار الدعوة لنفسه، وذلك في سنة ثلاث وستين، وكان إخراجهم لما ذكرنا من بني أُمية وعامل يزيد عن إذن ابن الزبير، فاغتنمها مروان منهم، إذ لم يقبضوا عليهم ويحملوهم إلى ابن الزبير، فحثوا السير نحو الشام، ونمى فعل أهل المدينة

---

(١) دراسات محمدية ٤٣، ٤٤، ٤٦.

ببني أُمية وعامل يزيد إلى يزيد، فسيَّرَ إليهم بالجيوش من أهل الشام عليهم (مسلم بن عقبة المري) [1] الذي أخاف المدينة ونهبها، وقتل أهلها، وبايعه أهلها على أنهم عبيد ليزيد، وسماها (نتنة)، وقد سماها رسول الله ﷺ طَيْبة، وقال: مَنْ أخاف المدينة أخاف الله فسمى مسلم هذا لعنه الله بمجرم ومسرف، لما كان من فعله.. ولما انتهى الجيش من المدينة إلى الموضع المعروف بالحرَّة ([2]) وعليهم مُسرف خرج إلى حربه أهلُها عليهم عبد الله بن مطيع العدويَ، وعبد الله بن حنظَلة الغسيل الأنصاري، وكانت وقعة عظيمة قتل فيها خلق كثير من الناس من بني هاشم وسائر قريش والأنصار وغيرهم من سائر الناس؟ ولما نزل بأهل المدينة ما وصفنا من القتل والنهب والرق والسبي وغير ذلك مما عنه أعرضنا من مُسْرِفٍ خرج عنها يريد مكة في جيوشه من أهل الشام، ليوقع بابن الزبير وأهل مكة، بأمر يزيد، وذلك في سنة أربع وستين. وليزيد وغيره أخبار عجيبة، ومَثَالبَ كثيرة: من شرب الخمر، وقتل ابن بنت الرسول، ـ ولَعْن الوصِيَ، وهدم البيت وإحراقه، وسفك الدماء، والفسق والفجور، وغير ذلك مما قد ورد فيه الوعيد باليأس من غفرانه، كورده فيمن جحد توحيده وخالف رسله، وقد أتينا على الغرر من ذلك فيما تقدم وسلف من كتبنا، والله ولي التوفيق. [3]

قلت: هذا الخبر ذكره المسعودي في كتابه (مروج الذهب)، وابن كثير في كتابه (البداية والنهاية)، والذهبي في كتابه (تاريخ الإسلام) وابن عساكر في (تاريخ دمشق)، وابن حزم في كتابه (جوامع السيرة)، والطبري في كتابه (تاريخ الأمم والملوك). ومفاده أن يزيد سمى المدين بالنتنة، وما حدث من مسلم بن عقبة من تقتيل لأهل المدينة في وقعة الحرة.

---

(١) هو أمير جيش يزيد بن معاوية في وقعة الحرة المشهورة المسمى بالمسرف لقبيح صنعه. مروج الذهب ج٣، ص٨٤ دلائل النبوة ج ٦، ص ٤٧٥، جوامع السيرة ص ٣٥٧-٣٥٨.

(٢) الحرة أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار والجمع الحرات الأرض التي ألبستها الحجارة السود. والحرار في بلاد العرب كثيرة وأكثرها حوالي المدينة إلى الشام.والمراد بالحرة هنا: (حرةُ واقِم) إحدى حرَتي المدينة، وهي الشرقية.سميت برجلٍ من العماليق اسمه واقم، وفي هذه الحرة كانت وقعة الحرة المشهورة- بين أهل الشام، وأهل المدينة- في أيام يزيد بن معاوية، وكانت في يوم الأربعاء لثلاث بقين من ذي الحجة سنة ٦٣هـ وأمير الجيش من قبل يزيد مسلم بن عقبة المري وسموه لقبيح صنيعه مسرفاً. فأباح المدينة ثلاثة أيام، وقتل ونهب. معجم البلدان ج ٢، ص٢٤٥، البداية والنهاية ج٦، ص ٢٦٢.

(٣) مروج الذهب ج٣، ص٨٤.

قلت: هذا الخبر ذكره الإمام الطبري في تاريخه ـ وهوأقدم مصدر ذكر فيه الخبرـ حيث قال: (ذكر هشام ابن محمد، عن أبي مخنف، عن عبد الملك بن نوفل بن مساحق، عن حبيب بن كرة، أن أهل المدينة لما بايعوا عبد الله بن حنظلة الغسيل، على خلع يزيد بن معاوية، وثبوا على عثمان بن محمد بن أبي سفيان، ومن بالمدينة من بني أمية ومواليهم، ومن رأى رأيهم، من قريش فكانوا نحواً من ألف رجل، فخرجوا بجماعتهم حتى نزلوا دار مروان بن الحكم، فحاصرهم الناس فيها حصاراً ضعيفاً. قال: فدعت بنو أمية حبيب بن كرة، وكان الذي بعث إليه منهم، مروان بن الحكم، وعمرو بن عثمان بن عفان، وكان مروان هو يدبر أمرهم، فأما عثمان بن محمد بن أبي سفيان، فإنما كان غلاماً حدثاً لم يكن له رأي. قال عبد الملك بن نوفل، فحدثني حبيب بن كرة، قال: كنت مع مروان، فكتب معي هو وجماعة من بني أمية كتاباً إلى يزيد بن معاوية، فأخذ الكتاب عبد الملك بن مروان، حتى خرج معي إلى ثنية الوداع، فدفع إلى الكتاب، وقال: قد أجلتك اثنتي عشرة ليلة ذاهباً واثنتي عشر ليلة مقبلاً، فوافني لأربع وعشرين ليلة في هذا المكان تجدني إن شاء الله في هذه الساعة جالساً أنتظرك، وكان الكتاب (بسم الله الرحمن الرحيم) أما بعد؛ فإنه قد حصرنا في دار مروان بن الحكم، ومنعنا العذاب ورمينا بالجبوب، فيا غوثاه يا غوثاه. قال: فأخذت الكتاب، ومضيت به، حتى قدمت على يزيد، وهو جالس على كرسي، واضع قدميه في ماء طست، من وجع كان يجده فيهما ويقال كان به النقرس.....)[1]. وهذا الخبر لا يصلح للاستدلال للأسباب التالية:

أ- أنه خبر ضعيف؛ فهومن رواية هشام بن محمد الكلبي، عن (أبي مخنف)، وكلاهما ضعيف[2]، عن عبد الملك بن نوفل بن مساحق[3]، عن حبيب بن كرة[4] أن أهل المدينة لما بايعوا...).

---

(١) تاريخ الطبري ج٤، ص ٣٧٠.

(٢) هو لوط بن يحيى، أبو مخنف، أخباري تالف، لا يوثق به. انظر ميزان الاعتدال ج٣، ص ٤١٩، وقال ابن كثير في البداية والنهاية ج٨، ص٢٢٠: وقد كان شيعياً- أي لوط (أبو مخنف)- وهو ضعيف الحديث عند الائمة، ولكنه أخباري حافظ، عنده من هذه الأشياء ما ليس عند غيره، ولهذا يترامى عليه كثير من المصنفين في هذا الشأن ممن بعده والله أعلم.

(٣) عبد الملك بن نوفل بن مساحق أبو نوفل القرشي أحد بني مالك بن حسل، يعد في أهل الحجاز، سمع ابن عصام المزني، سمع منه ابن عيينة. وترجم له الإمامان البخاري في التاريخ الكبير ج ٥، ص ٤٣٤، وابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل ج٥، ص ٣٧٢، ولم يذكرا فيه جرحاً، أو تعديلاً.

(٤) حبيب بن كرة لم أجد له ترجمة.

ب- لم يرد لفظ تسمية المدينة (بالنتنة) في أي مصدر من المصادر السابقة التي ذكرت القصة، سوى رواية المسعودي- علماً بأنه لم يذكر لها إسناداً- قال المسعودي(.. فسيَّرَ إليهم بالجيوش من أهل الشام عليهم مسلم ابن عقبة المري الذي أخاف المدينة ونهبها، وقتل أهلها، وبايعه أهلها على أنهم عبيد ليزيد، (وسماها نتنة)، وقد سماها رسول الله ﷺ طَيْبة.) [1]

ت- لم يذكر المسعودي للخبر إسناداً.

ث-الرواية فيها آثار التشيع، فالمسعودي راويها مشهور بتشيعه. [2]

ج- لم يرض يزيد بن معاوية بفعل قائده (مسلم بن عقبة)، وكان قد أمره أن يعرض على أهل المدينة الرجوع إلى الطاعة والبيعة، وأن يمهلهم ثلاثة أيام فإن أبوا فقاتلهم [3]، وأن بعض الصحابة - رضي الله عنهم - لم يخلع بيعة يزيد كابن عمر - رضي الله عنهما- قال ابن كثير: (واعتزل الناس علي بن الحسين "زين العابدين" وكذلك عبد الله بن عمر بن الخطاب لم يخلعا يزيد، ولا أحد من بيت ابن عمر، وقد قال ابن عمر لأهله: لا يخلعن أحد منكم يزيد فتكون الفيصل [4] ويروى الصيلم بيني وبينه.. وأنكر على أهل المدينة في مبايعتهم لابن مطيع، وابن حنظلة على الموت، وقال: إنما كنا نبايع رسول الله ﷺ على أن لا نفر، وكذلك لم يخلع يزيد، أحد من بني عبد المطلب، وقد سئل محمد بن الحنفية في ذلك فامتنع عن ذلك أشد الامتناع، وناظرهم وجادلهم في يزيد ورد عليهما اتهموا يزيد به من شرب الخمر وتركه بعض الصلوات:....) [5]

---

(١) مروج الذهب ج٣، ص٨٤.

(٢) المسعودي: هو علي بن الحسين بن علي أبو الحسن صاحب "مروج الذهب" وغيره من التواريخ، بغدادي المولد، ونزل مصر ومات بها سنة خمس وأربعيت وثلاثمائة، وكان أخبارياً، صاحب ملح وغرائب وعجائب وفنون. وكتبه طافحة بأنه كان شيعياً متعزلياً. سير أعلام النبلاء ج١٥، ص٥٦٩، والأعلام ج٤، ٢٧٧.

(٣) البداية والنهاية ج٨، ص٢٣٨.

(٤) رواه البخاري في صحيحه -انظر فتح الباري - كتاب الفتن - ٢١- باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه حديث رقم (٧١١١) ج١٣، ص ٦٨.

(٥) البداية والنهاية ج٨، ص ٢٣٨.

فموقف عبد الله بن عمر، يدل على أن ما وقع فتنة، ويجب على المسلمين أن يجتنبوا الفتن، لما يترتب على الخروج من فتن وسفك للدماء، ولذلك كان رأي يزيد، أن هؤلاء قد خرجوا عليه، بعزلهم واليه على المدينة، وخلعهم بيعة يزيد، وليس هذا دفاعاً عن الأمويين، أو تبريراً لبعض أفعالهم المخالفة للشرع، فالدولة الأموية كغيرها من الدول لها محاسن ولها أخطاء، وكذلك أمراؤها منهم المحسن، ومنهم المسيء، ولكن يجب أن لا نصدر الأحكام العامة عليهم، كما زعم جولدتسيهر وغيره من المستشرقين والمستغربين. ويزيد بن معاوية، كان فاسقاً فاجراً كما ذكر بعض المؤرخين، ومن العلماء من رخص في لعنه ومنهم من منع.

تأخير الأمراء الأمويين للصلاة

قال جولدتسيهر: (.. في وقت الحجاج وعمر الثاني لم يكن عند الناس فكرة عن الأوقات الصحيحة للصلاة، لم يكن المسلمون الأكثر تقوى واثقين من المباديء الأساسية (الحاشية ٤: النسائي ج١، ص ٤٦ ـ ٤٧)، وجاهد المتقون للمطالبة بالتمسك بسنة ثابتة باسم النبي، وعندما وجدوا أن الحكومة لا تساندهم في جهود بدت غير مهمة للحكومة، فقد انتجوا بنبؤة محمد (سيأتي بعدي أفراد يميتون الصلاة)، الحاشية ٥: ص٣٣، (ويستمرون في الصلاة في أوقاتها مع ذلك (الحاشية ٦: الترمذي ص ٣٧). افترض المتأخرون الذين لم يستطيعوا أن يتخيلوا هذه الحال أن الأمويين غير الدينيين قد غيروا عن عمد أوقات الصلاة (الحاشية ٧: المقريزي ص ٦) الحقيقة أنه خلال الفترة الأموية فهم الناس الذين كانوا تحت تأثير حكامهم بحماسة قليلة للدين،.. تميز اتجاه الحكم الأموي، كان دنيوياً، مظهراً اهتماماً قليلاً مع الشريعة.. مؤسس الدولة كان أول من سمى نفسه الملك، وعلق سعيد بن المسيب على هذا بحرارة (فليغفر الله لمعاوية الذي حول هذا الأمر إلى ملك (الحاشية ٢: اليعقوبي ٢، ص ٢٦٧، أو ل من ادعى هذا الأمر ملكاً.)[1]

ذكر جولدتسيهر في هذا الموضوع قضيتن هما:

القضية الأولى: اتهامه المسلمين بالجهل بمواقيت الصلاة.

القضية الثانية: تأخير الأمراء الأمويين للصلاة عن أوقاتها.

---

(١) دراسات محمدية ص ٣٨، ٣٩، ٤٠.

القضية الأولى: وهي (اتهامه المسلمين بالجهل لأحكام الصلاة) فقد سبقت الإشارة إليها، في مبحث (الطعن في جيل الصحابة)، وهو اتهام باطل وغير صحيح ؛ فلا يعقل أن يجهل المسلمون أوقات الصلاة التي يؤدونها خمس مرات في اليوم والليلة، والتي أمر الله تعالى بالمحافظة عليها في كتابه العزيز، قال الله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين)، وقوله (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً)، وقوله (اقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً). وقد حدد لهم النبي ﷺ أوقات الصلاة وصلى بهم سنين وأياماً، فكيف يجهل المسلمون هذا الأمر؟ ثم كيف يجهل المسلمون هذا الأمر في زمن كانوا قريبي عهد من رسول الله، والصحابة فيه متوافرون؟ وقد حرص الصحابة على نقل كل ما جاء عن رسول الله، من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

القضية الثانية: وهي تأخير الأمويين للصلاة.

وردت أحاديث صحيحة عن رسول الله تخبر بأن بعض الأمراء سوف يؤخرون الصلاة عن مواقيتها رواها كل من الصحابة أبي ذر (١) ، وعبادة بن الصامت (٢) ، وعبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك (٣) ، وقبيصة بن هانيء، وشداد بن أوس، وعبد الله بن عمرو .

ورويت كتب السنة والتاريخ، روايات وأخباراً أخرى، تخبر عن تأخير بعض الأمراء الأمويين للصلاة

---

(١) رواه مسلم في صحيحه – انظر شرح صحيح مسلم – كتاب كتاب المساجد – بَاب كَرَاهِيَةِ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ وَمَا يَفْعَلُهُ الْمَأْمُومُ إِذَا أَخَّرَهَا الْإِمَامُ حديث رقم (٦٤٨) ج ٥، ص ١٤٧، رواه أبو داود في كتابه السنن – كتاب الصلاة – بَاب إِذَا أَخَّرَ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ عَنْ الْوَقْتِ حديث رقم (٤٣١) ج١، ص١١٧، ورواه الإمام أحمد – مسند (أبي ذر) حديث رقم (٢١٤١٧) ج ٣٥، ص ٣٣٠ وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: –حديث صحيح وهذا إسناد حسن، وحديث رقم (٢١٤٧٨) ج٣٥، ص ٣٧٩، وحديث رقم (٢١٤٩٠) ج ٣٥، ص ٣٨٧، وحديث رقم (٢١٣٢٤) ج ٧، ص ٣٩٤.

(٢) رواه الإمام مسلم في صحيحه – انظرشرح صحيح مسلم – كتاب المساجد – بَاب كَرَاهِيَةِ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ وَمَا يَفْعَلُهُ الْمَأْمُومُ إِذَا أَخَّرَهَا الْإِمَامُ ج٥، ص١٥٠

(٣)) رواه البخاري في صحيحه – انظر فتح الباري ـ كتاب ـ باب تضييع الصلاة عن وقتها حديث رقم (٥٣٠)، ج٢، ص١٣، ورواه الترمذي في جامعه ـ كتاب صفة القيامة ـ باب مَا جَاءَ فِي صِفَةِ أَوَانِي الْحَوْضِ حديث رقم (٢٤٤٧)، ج٤، ص ٦٣٢.

عن مواقيتها، منهم عمر بن عبد العزيز (١) ، والحجاج (٢)، والوليد بن عقبة بن أبي معيط(٣) والوليد بن عبد الملك (٤) . قلت في الرد على هذه الشبهة:

١-الأحاديث الواردة في تأخير الأمراء الأمويين للصلاة أحاديث صحيحة وليست بموضوعة كما ادعى، بل منها ما هو في صحيح البخاري، ومنها ما هو في صحيح مسلم، ورواها أكثر من صحابي عن رسول الله، فكيف تكون مخترعة مكذوبة؟ وكيف تكون نشأت كردة فعل لتأخير بعض الأمراء للصلاة؟ وسيرد لاحقاً أن بعض الصحابة أنكر على هؤلاء الأمراء تأخيرهم الصلاة، كأنس بن مالك وغيره من الصحابة، فكيف يتهم هؤلاء الصحابة بالكذب على رسول الله في حين أنهم كانوا يصدعون بالحق، ولا يخشون في الله لومة لائم؟

٢-معنى التأخير الوارد في هذه الأحاديث تأخيرها عن وقتها المستحب، لا أنهم كانو يؤخرونها حتى يخرج وقتها، وممن قال بذلك الإمام النووي، قال: (مَعْنَى يُمِيتُونَ الصَّلَاة: يُؤَخِّرُونَهَا؛ فَيَجْعَلُونَهَا كَالْمَيِّتِ الَّذِي خَرَجَتْ رُوحه، وَالْمُرَاد بِتَأْخِيرِهَا عَنْ وَقْتهَا، أَيْ عَنْ وَقْتهَا الْمُخْتَار لَا عَنْ جَمِيع وَقْتهَا، فَإِنَّ الْمَنْقُول عَنْ الْأُمَرَاء الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ إِنَّمَا هُوَ تَأْخِيرهَا عَنْ وَقْتهَا الْمُخْتَار، وَلَمْ يُؤَخِّرهَا أَحَد مِنْهُمْ عَنْ جَمِيع وَقْتهَا، فَوَجَبَ حَمْل هَذِهِ الْأَخْبَار عَلَى مَا هُوَ الْوَاقِع.)(٥). غير أن الإمام ابن حجر خالفه في ذلك، وذكر أن بعض الأمراء الأمويين، كانوا يؤخرون الصلاة حتى يخرج وقتها(٦).

---

(١) ورواه الإمام البخاري في صحيحه- انظر فتح الباري - كِتَاب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ- بَاب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا وَقَوْلِهِ {إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا}، مُوَقَّتًا وَقَّتَهُ عَلَيْهِمْ حديث رقم (٥٢١) ج٢، ص ١، ورواه مسلم في صحيحه- انظر شرح صحيح مسلم – كتاب المساجد ومواضع الصلاة- باب أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حديث رقم (٦١٠)، ج٥، ص١٠٧، ورواه الإمام مالك في الموطأ- وقوت الصلاة حديث رقم (١) ص ٢٥.

(٢) مصنف عبد الرزاق ج ٢، ص٣٨٥، ٣٨٦.

(٣) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ج ٣٩، ٦٣، ٦٧، ج٦٣، ص ٢٤٠، ٢٤١.

(٤) رواه عبد ارزاق في مصنفه حديث رقم (٣٧٩٥، ٣٧٩٦) ج ٢، ص ٣٨٥.

(٥) شرح صحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة- باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار وما يفعله المأموم ج٥، ص١٤٧.

(٦) فتح الباري ج٢، ص١٤.

٣-أجاب بعض العلماء على تأخير بعض الأمراء الأمويين للصلاة بأجوبة منها:

أ-تأخير عمر بن عبد العزيز للصلاة، أما تأخيره للصلاة فأجابوا عليه بأنه لم يكن يعلم بحديث مواقيت الصلاة، وأنه رجع عن رأيه في جواز التأخير عن وقتها المستحب، وأنه أصبح يعلم للصلاة علامات حتى مات – رضي الله عنه –، أوأن ذلك كان مرّة واحدة ولم تكن عادة عنده، أو أن ذلك كان قبل أن يصبح خليفة للمسلمين، ولما صار خليفة لم يفعل ذلك (١)

ب- أما تأخير الوليد بن عقبة(٢) فيحمل على تأخيره للصلاة، عن وقتها المستحب، والرواية الواردة تدل على ذلك، وفيها إنكار عبد الله بن مسعود عليه، روى ابن عساكر بإسناده..... عن (القاسم بن عبد الرحمن، أن أباه أخبره، أن الوليد بن عقبة، أخر الصلاة بالكوفة، وأنا جالس مع أبي في المسجد، فقام عبد الله فثوب بالصلاة فصلى بالناس، فأرسل إليه الوليد، ما حملك على ما صنعت؟ أجاءك من أمير المؤمنين أمر؟ فسمع وطاعة. أم ابتدعت الذي صنعت؟ قال: لم يأتنا من أمير المؤمنين أمر، ومعاذ الله أن أكون ابتدعت، أبى الله علينا ورسوله أن ننتظرك بصلاتنا ونتبع حاجتك.)(٣)

ت- أما تأخير الوليد بن عبد الملك، والحجاج للصلاة، فيحمل على تأخيرها عن وقتها المستحب، وقد أنكر أنس بن مالك وغيره، على الحجاج تأخيره للصلاة عن وقتها، وشكاه إلى الوليد بن عبد الملك، كما في رواية البخاري في صحيحه، وورد أيضاً أن الحجاج، والوليد بن عبد الملك، كانا يؤخران صلاة الجمعة حتى المساء، وكان بعض الحاضرين يصلون إيماء، ثم يصلون معهما. روى عبد الرزاق قال: عن الثوري، عن محمد بن أبي إسماعيل، قال: رأيت سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح قال: وأخر الوليد مرة الصلاة، فرأيتهما يومئان إيماءاً وهما قاعدان.(٤)

(١) التمهيد ج٨، ص ٦٧-٧٠.

(٢) هو الوليد بن عقبة بن أبى معيط، أبو وهب أحد بنى امية بن عبد شمس، كان والي الكوفة، ومات بالرقة فولده بها إلى اليوم، وكانت له صحبة روى عنه أبو موسى الهمداني المسمى عبد الله. التاريخ الكبير ج ٨، ص ١٤٠، الجرح والتعديل ج ٩، ص ٨.

(٣) تاريخ دمشق ج ٦٣، ص ٢٤٠.

(٤) مصنف عبد الرزاق حديث رقم (٣٧٩٦) ج٢، ص ٣٨٥.

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن تأخير الوليد بن عبدالملك، والحجاج بن يوسف الثقفي للصلاة، يوم الجمعة، كان على رأي لهما بجواز تأخير الصلاة عن وقتها المستحب، فكانا يؤخران الصلاة يوم الجمعة إلى المساء. وهذا الرأي الذي قالا به أخذ به المالكية. قال ابن وهب: قُلْت لِابْنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيْت لَوْ أَنَّ إمَامًا لَمْ يُصَلِّ بِالنَّاسِ الْجُمُعَةَ حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ؟ قَالَ: يُصَلِّي بِهِمْ الْجُمُعَةَ مَا لَمْ تَغِبْ الشَّمْسُ، وَأَنْ لَا يُدْرِكَ بَعْضَ الْعَصْرِ إلَّا بَعْدَ الْغُرُوبِ.[1] وقال في مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: (وَهَلْ إنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ الْعَصْرِ وَصُحِّحَ أَوْ لَا) ش: يَعْنِي أَنَّ قَوْلَنَا إنَّ وَقْتَ الْجُمُعَةِ مُمْتَدٌّ لِلْغُرُوبِ اُخْتُلِفَ فِيهِ هَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِأَنْ يَخْطُبَ وَيُصَلِّيَ وَيَبْقَى مِنْ الْوَقْتِ مَا يُدْرِكُ فِيهِ رَكْعَةً مِنْ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ، أَوْ لَا يُعْتَبَرُ بَقَاءُ مَا يُدْرِكُ فِيهِ رَكْعَةً مِنْ الْعَصْرِ فَيُصَلِّي الْجُمُعَةَ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُدْرِكُ الْعَصْرَ إلَّا بَعْدَ الْغُرُوبِ؟ قَوْلَانِ رُوِيَتْ الْمُدَوَّنَةُ عَلَيْهِمَا، فَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَتَّابٍ وَإِذَا أَخَّرَ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ فَلْيُصَلِّ الْجُمُعَةَ بِهِمْ مَا لَمْ يَغِبْ الشَّمْسُ، وَإِنْ كَانَ لَا يُدْرِكُ الْعَصْرَ إلَّا بَعْدَ الْغُرُوبِ. وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِ ابْنِ عَتَّابٍ وَإِنْ كَانَ لَا يُدْرِكُ بَعْضَ الْعَصْرِ إلَّا بَعْدَ الْغُرُوبِ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ أَصَحُّ وَأَشْبَهُ بِرِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَأَشَارَ إلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَصُحِّحَ.[2]

قال ابن كثير منوهاً بفضل الأمويين ـ خاصة في أيام الوليد بن عبد الملكـ: (وفيها فتح الله على الإسلام فتوحات عظيمة في دولة الوليد بن عبد الملك، على يدي أولاده وأقربائه وأمرائه حتى عاد الجهاد شبيهاً بأيام عمر بن الخطابـ رضي الله عنهـ. وفيها افتتح القاسم بن محمد الثقفي أرض الهند، وغنم أموالاً لا تعد ولا توصف، وفيها غزا قتيبة بن مسلم الشاش، وفرغانة، حتى بلغ خجندة وكشان مدينتي فرغانة، وذلك بعد فراغه من الصغد وفتح سمرقند، ثم خاض تلك البلاد يفتح فيها حتى وصل إلى كابل فحاصرها وافتتحها، وقد لقيه المشركون في جموع هائلة من الترك فقاتلهم قتيبة عند خجندة فكسرهم مراراً وظفر بهم، وأخذ البلاد منهم، وقتل منهم خلقاً وأسر آخرين، وغنم أموالاً كثيرة جداً.)[3]

(١) المدونة ج١، ص ١٦٠-١٦١.

(٢) مواهب الجليل ج ٢، ص ١٥٩.

(٣) البداية والنهاية ج٩، ص ١١٣.

وصية معاوية شتم علي

قال جولدتسيهر: (لقد بدأ التأثير الرسمي، على اختراع الحديث ونشره، وقمع التراث مبكراً، كان معاوية يوحي إلى المغيرة بعدم التوقف عن شتم علي، والدعاء بالرحمة لعثمان، وتقريب فرقة عثمان والاستماع إليها (الحاشية ١: الطبري ج٢، ص ١١٢)، وهذا تشجيع رسمي لتعزيز، ونشر الأحاديث الموجهة ضد علي، وقمع الأحاديث المساندة لعلي، لم يكن عند الأمويين أي شك في ترويج الأكاذيب في قالب ديني، وكانوا مهتمين في إيجاد سلطات ذات تقوى مستعدة لتغطية هذه التحريفات، والأكاذيب بسلطتها التي لا شك فيها.) [١]

يدعي جولدتسيهربأن الأمويين أجبروا المحدثين على رواية أحاديث في ذم على بن أبي طالب – رضي الله عنه –، وأنهم أذنوا لهم بسبه وشتمه. واستدل بما رواه الطبري في تاريخه قال: (ثم دخلت سنة إحدى وخمسين)، (ذكر ما كان فيها من الأحداث)، فمما كان فيها مشتى فضالة بن عبيد بأرض الروم، وغزوة بسر بن أبي أرطاة الصائفة، ومقتل حجر بن عدى وأصحابه. ذكر سبب مقتلهـ حجر بن عدي[٢] _ قال هشام بن محمد، عن أبى مخنف، عن المجالد بن سعيد، والصقعب بن زهير، وفضيل ابن حديج، والحسين ابن عقبة المرادى، قال: كل قد حدثنى بعض هذا الحديث فاجتمع حديثهم، فيما سقت من حديث حجر بن عدى الكندى وأصحابه، أن معاوية بن أبى سفيان، لما ولى المغيرة بن شعبة الكوفة في جمادى سنة ٤١، دعاه فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد فإن لذى الحلم قبل اليوم ما تقرع العصا، وقد قال المتلمس لذى الحلم قبل

---

(١) دراسات محمدية ص ٤٤.

(٢) هو حجر بضم أوله وسكون الجيم- ابن عدي بن معاوية بن جبلة بن عدي بن ربيعة بن معاوية الأكرمين الكندي المعروف بحجر بن الأدبر حجر الخير. وذكر ابن سعد ومصعب الزبيري فيما رواه الحاكم عنه أنه وفد على النبي- صلى الله عليه وآله وسلم- هو وأخوه هانئ بن عدي، وأن حجر بن عدي شهد القادسية، وأنه شهد بعد ذلك الجمل وصفين وصحب علياً فكان من شيعته، وقتل بمرج عذراء بأمر معاوية، وكان حجر هو الذي افتتحها فقدر أن قتل بها.وقد ذكر ابن الكلبي جميع ذلك، وذكره يعقوب بن سفيان في أمراء علي يوم صفين. أما البخاري، وابن أبي حاتم عن أبيه، وخليفة ابن خياط، وابن حبان فذكروه في التابعين. وكذا ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة، فإما أن يكون ظنه آخر، وإما أن يكون ذهل. الإصابة ج٢، ص٣٧، سير أعلام النبلاء ج٣، ص٤٦٢، وقال اليعقوبي: (وكان حجر بن عدي الكندي، وعمرو بن الحمق الخزاعي وأصحابهما من شيعة علي بن أبي طالب، إذا سمعوا المغيرة وغيره من أصحاب معاوية، وهم يلعنون علياً على المنبر، يقومون فيردون اللعن عليهم، ويتكلمون في ذلك.) تاريخ اليعقوبي ج٢، ص٢٣٠.

اليوم ما تقرع العصا وما علم الانسان إلا ليعلما وقد يجزى عنك الحكيم بغير التعلم وقد أردت إيصاءك بأشياء كثيرة فأنا تاركها اعتماداً على بصرك بما يرضيني ويسعد سلطاني ويصلح به رعيتي ولست تاركا إيصاءك بخصلة (لا تتحم[1] عن شتم علي وذمه، والترحم على عثمان والاستغفار له، والعيب على أصحاب علي، والإقصاء لهم وترك الاستماع منهم، وبإطراء شيعة عثمان رضوان الله عليه والادناء لهم والاستماع منهم.) فقال المغيرة: قد جربت وجربت وعملت قبلك لغيرك فلم يذمم بي دفع ولا رفع ولا وضع فستبلو فتحمد أو تذم ثم قال بل نحمد إن شاء الله قال أبو مخنف: قال الصقعب بن زهير: سمعت الشعبي يقول: ما ولينا والٍ بعده مثله، وإن كان لاحقاً بصالح من كان قبله من العمال، وأقام المغيرة على الكوفة عاملاً لمعاوية سبع سنين وأشهراً، وهو من أحسن شئ سيرة وأشده حباً للعافية غير أنه لا يدع ذم علي والوقوع فيه، والعيب لقتلة عثمان، واللعن لهم والدعاء لعثمان بالرحمة والاستغفار له والتزكية لأصحابه.)[2]، قلت: سبق أن تناول الرد على هذه الفرية كل من العالمين الجليلين (د. مصطفى السباعي، ود. ومحمد مصطفى الأعظمي)، قال د. مصطفى السباعي: (كل ما فيه – أي الخبر- أن معاوية طلب من واليه على الكوفة (المغيرة بن شعبة) ألا يقرب إليه أحداً من أتباع علي، وأن يقرب أنصاره من الأمويين، وأنه قام بتحريف النص، فحرف قوله (الإقصاء لهم)، إلى (وتضطهد من أحاديثهم)، فإن كلمة أحاديثهم لا توجد في أصل النص، ولو كانت واردة فيه، فلا معنى لأحاديثهم هنا إلا كلامهم ومحاوراتهم في مجالسهم، لا الأحاديث بمعنى الأقوال المنسوبة إلى رسول الله.[3] أما د. محمد الأعظمي فقال: (إن الخلاف حدث بين علي ومعاوية - رضي الله عنهما-، وهذا أمر مشهور في التاريخ، وأن الدول في كل عصر تقرب الموالين لها، دون الثائرين عليها، وهذا ما عمل به الأمويون. وليس هناك ما له أدنى صلة باختلاق الحديث، سواء كان رسمياً أو غير رسمي. كل ما في الأمر أن معاوية يوصي المغيرة أن لايسمع لأتباع علي، وأن لا يتورع عن شتمه - إن صح ذلك-)

(١) (حمى) الشيء فلاناً حمياً وحماية منعه ودفع عنه، ويقال حماه من الشيء وحماه الشيء، والمريض حمية منعه ما يضره، ويقال حمى المريض ما يضره. المعجم الوسيط ج١، ص٤١٨.

(٢) تاريخ الطبري ج٤، ص١٨٨

(٣) السنة ومكانتها في التشريع ص ٢٠٤-٢٠٥.

قلت: غير أنني استدرك عليهما – جزاهما الله خيراً- بأن ما ذكراه لا يزيل الإشكال، فقول معاوية في وصيته للمغيرة: (لاتتحم عن شتم علي)، مشعر بأن معاوية أذن لهم في سبه. ولدفع هذه الشبهة أقول:

١ – هذا الخبر رواه الطبري من طريق هشام بن محمد، عن أبي مخنف، عن المجالد بن سعيد، والصقعب بن زهير [١]، وفضيل بن حديج، والحسين بن عقبة المرادى [٢]، قال كل قد حدثني بعض هذا الحديث، فاجتمع حديثهم، فيما سقت من حديث حجر بن عدى الكندى وأصحابه، أن معاوية بن أبى سفيان، لما ولى المغيرة..) وهو خبر مردود للأسباب التالية:

أ-الخبر من رواية (هشام بن محمد بن السائب الكلبي)(٣)، وهوكذاب، وكان رافضياً.

ب-في إسناده (أبو مخنف) (٤)، وهو رافضي.

ت-في إسناده (مجالد بن سعيد) (٥)، ضعيف.

ث-في إسناده (فضيل بن حديج) (٦)، مجهول.

---

(١) هو الصقعب بقاف بوزن جعفر بن زهير بن عبد الله بن زهير الأزدي الكوفي ثقة من السادسة. تقريب التهذيب ج ١، ص ٣٦٩.

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) هو هشام بن محمد بن السائب الكلبي، أبو المنذر الاخباري النسابة العلامة. روى عن أبيه أبى النضر الكلبى المفسر، وعن مجاهد، وحدث عنه جماعة.قال أحمد بن حنبل: إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أن أحداً يحدث عنه. وقال الدارقطني وغيره: متروك.وقال ابن عساكر: رافضي، ليس بثقة. ميزان الاعتدال ج ٤، ص ٣٠٤.

(٤) قال ابن كثير: وأكثره من رواية أبي مخنف لوط بن يحيى، وقد كان شيعياً، وهو ضعيف الحديث عند الأئمة، ولكنه أخباري حافظ، عنده من هذه الاشياء ما ليس عند غيره. البداية والنهاية ج٨، ص ٢٢٠.

(٥) مجالد بن سعيد الهمداني. مشهور صاحب حديث، على لين فيه. روى عن قيس بن أبي حازم، والشعبى. وعنه يحيى القطان، وأبو أسامة، وجماعة.قال ابن معين وغيره: لا يحتج به. وقال أحمد: يرفع كثيراً مما لا يرفعه الناس، ليس بشيءوقال النسائي: ليس بالقوى. وذكر الأشج أنه شيعي.وقال الدار قطني: ضعيف. وقال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعفه، وكان ابن مهدى لا يروى عنه. ومات مجالد سنة ثلاث وأربعين ومائة أو نحوها.ميزان الاعتدال ج٣، ص ٤٣٩

(٦) هو فضيل بن حديج، عن مولى الأشتر مجهول، ديوان الضعفاء ج٢، ص ٢٤١.

ج-يرد الخبر لما يظهر عليه من التشيع والرفض.

ح- ذكر الخبر ابن أبي الحديد في كتابه (شرح نهج البلاغة) بعنوان (فصل فيما روي من سب معاوية وحزبه لعلي). وهو كتاب لا يوثق به عند العلماء، ونسب كذباً إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال الإمام الذهبي: (على بن الحسين[العلوى] الحسينى الشريف المرتضى المتكلم الرافضى المعتزلي، صاحب التصانيف.حدث عن سهل الديباجي، والمرزباني، وغيرهم، وولى نقابة العلوية، ومات سنة ست وثلاثين وأربعمائة، عن إحدى وثمانين سنة، وهو المتهم بوضع كتاب نهج البلاغة، وله مشاركة قوية في العلوم، ومن طالع كتابه نهج البلاغة جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين على رضى الله عنه، ففيه السب الصراح والحط على السيدين: أبي بكر، وعمر رضى الله عنهما، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة وبنفس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل.) (١)، وهذا يؤكد ضعف الخبر ؛ لأنه خبر شيعي رافضي.

الإمام الزهري والأمويون

يدعي جولدتسيهر بأن الدولةالأموية عملت على إجبار العلماء على وضع أحاديث تأييداً لها ، ومن هؤلاء العلماء الذين استجابوا لهذه الضغوط الإمام الزهري. وأجمل الأفكار التي طرحها جولدتسيهرحول الإمام الزهري، وعلاقته بالأمويين بما يلي:

١ - استغلال الأمراء الأمويين له، ووضعه حديث (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد..) إرضاء لهم، وإضفاء للشرعية عليهم.

٢-اعترافه بإجبار الأمويين له على الكذب بقوله: هؤلاء الأمراء أكرهوا الناس على كتابة أحاديث.

٣- تساهله في الإجازة لهم، إجازته لـ (إبراهيم بن الوليد)

٤-توليه منصب القضاء في الدولة، وتقربه من الحكام.

٥--حجه مع الحجاج

---

(١) ميزان الاعتدال ج٣، ص١٢٤.

٦- تعليمه لأولاد هشام بن عبد الملك

٧-سكوته على منكرات بعض أمرائهم.

قبل الخوض في مناقشته، والرد على شبهاته لا بد من مقدمة تعريفية بالإمام الزهري، وبيان صلته بالأمويين.

ترجمة (محمد بن شهاب الزهري)

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، وكنيته أبو بكر ، الفقيه الحافظ المتفق على جلالته واتقانه . مات بأداما- وهي خلف شغب وبدا- وهي أول عمل فلسطين وآخر عمل الحجاز، وبها ضيعة الزهري التي كان فيها، سنة (١٢٣هـ) أو (١٢٤هـ)[1]

(صلته بالأمويين)

ذكر ابن عساكر في تاريخه خبر صلة الإمام الزهري بالأمويين، فذكر بأن الزهري خرج من المدينة ـ وكان فقيراً- إلى دمشق، ولما وصل إليها، دخل مسجد دمشق، فوجد فيها حلقة لقبيصة بن ذؤيب، فسألوه عن مسألة (أمهات الأولاد)، فأخبرهم بقول عمر بن الخطاب فيها، فأدخله قبيصه إلى أمير المؤمنين ـ عبد الملك بن مروان ـ وكان أمير المؤمنين قد شغلته هذه المسألة، فسأله عنها، وأخبره بقول عمر بن الخطاب فيها، واتخذه صاحباً له من تلك الفترة، وبقي ملازماً عبد الملك، حتى مات، ثم لزم الوليد بن عبد الملك، ثم سليمان بن عبد الملك، وعمر بن عبد العزيز، ويزيد بن عبد الملك، حتى استقضى يزيد بن عبد الملك على قضائه الزهري، وسليمان بن المحاربي جميعاً، ثم لزم هشام بن عبد الملك، وحج معه سنة ست ومائة، فصيره هشام مع ولده يعلمهم ويفقههم، ويحدثهم، ويحج معهم، فلم يفارقهم حتى مات بالمدينة.[2]

---

(١) انظر ترجمته في (تهذيب الكمال ج٢٦، ص٤١٩، وتهذيب التهذيب ج٩، ص ٣٩٥، وتقريب التهذيب ج٢، ص٢٠٧) وترجم له د. شكر الله بن نعمة الله قوجاني ترجمة ضافية، في مقدمة الجزء الخاص في ترجمته من تاريخ دمشق ص٩-١٣.

(٢) تاريخ دمشق- ترجمة الزهري ص ٦٥-٧٣.

بعد هذه المقدمة التعريفية بالإمام الزهري، أناقش طروحات جولدتسيهر وشبهاته حول الإمام الزهري وعلاقته بالأمويين على النحو التالي:

قول الإمام الزهري: (هؤلاء الأمراء أكرهوا الناس على كتابة أحاديث)

قال جولدتسيهر: (معمر الذي ذكر قبل قليل حفظ قولاً مميزاً للزهري: (هؤلاء الأمراء أكرهوا الناس على كتابة أحاديث)، (الحاشية ٣: نحن نستنتج أن هؤلاء الأمراء (الذين لم يذكروا) لم يوافقوا عليه، ومما جاء والأمر بين من هؤلاء الأمراء، شرح سبرنجر يعتمد على قراءة خاطئة، (أكرهنا)، بدل كلمة (أكرهنا): كتاب موير: حياة محمد.) [(١)]

استدل جولدتسيهر بهذا الأثر على إجبار الدولة الأموية للعلماء على الكذب في الحديث، وقال بأن ممن استجاب لهذه الدعوة الإمام الزهري باعترافه: (هؤلاء الأمراء أكرهوا الناس على كتابة أحاديث). قلت في الرد على هذه الشبهة:

١ -روى هذا النص عن الإمام الزهري كل من (ابن سعد في كتابه الطبقات، والدارمي في كتابه السنن، وابن عساكر في تاريخه، وابن عبد البر في جامع بيان العلم). وفيما يلي ذكر لهذه الروايات:

أ-(ابن سعد)، روى ابن سعد قال: (وأخبرت عن عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري قال: (كنا نكره كتاب العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء فرأينا أن لا نمنعه أحداً من المسلمين.) [(٢)]

ب-(الدارمي)، روى الدارمي قال: (: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: (كُنَّا نَكْرَهُ كِتَابَةَ الْعِلْمِ حَتَّى أَكْرَهَنَا عَلَيْهِ السُّلْطَانُ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَمْنَعَهُ أَحَداً.) [(٣)]

ت-(ابن عساكر)، روى ابن عساكر قال: (أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنبأنا أحمد بن علي بن الحسن بن أبي عثمان، أنبأنا أبو عبد الله محمد بن بكران بن عمران الرازي، أنبأنا محمد بن مخلد بن حفص،

(١) دراسات محمدية ص ٤٧.

(٢) الطبقات الكبرى ج٢، ص ٣٨٩، تقييد العلم ص ١٧٠، جامع بيان العلم وفضله ج١، ص ٧٧، تاريخ دمشق ج ٥٥، ص ٣٢٠، ٣٣٤، مصنف عبد الرزاق ج١١، ص ٢٥٨.

(٣) سنن الدارمي ج ١، ص ٤٤٨.

حدثني أبو بكر بن ابي سعيد، حدثني أحمد بن أبي الحواري قال: (سمعت الوليد بن مسلم قال: خرج الزهري من الخضراء فجلس ذلك العمود من عند عبد الملك فقال يا أيها الناس إنا قد كنا منعناكم شيئاً قد بذلناه لهؤلاء فتعالوا حتى أحدثكم قال فسمعهم يقولون قال رسول الله ﷺ قال: فقال: يا أهل الشام ما لي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولا خطم.) قال الوليد: وقبض يده، وقال تمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ.

وروى أيضاً فقال: أخبرنا أبو بكر وجيه بن طاهر الشحامي، أنبأنا أبو حامد أحمد بن الحسن الأزهري، أنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون، أنا أبو حامد أحمد بن محمد ابن الحسن بن الشرقي، ثنا محمد بن يحيى، حدثني محمد بن وهب بن عطية، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا مرزوق بن أبي الهذيل قال: (كان الزهري لا يترك أحداً يكتب بين يديه، قال: فأكرهه هشام بن عبد الملك، فأملى على بنيه، فلما خرج من عنده، دخل المسجد، فأسند إلى عمود من عمده، ثم نادى يا طلبة الحديث قال فلما اجتمعوا إليه قال: إني كنت منعتكم أمراً بذلته لأمير المؤمنين آنفا، هلم فاكتبوا. قال: فكتب عنه الناس من يومئذ.)[1]

أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنبأنا أبو بكر بن الطبري، أنبأنا أبو الحسين بن الفضل أنبأنا عبد الله ابن جعفر، حدثنا يعقوب، حدثنا هشام بن خالد السلامي، ثنا الوليد بن مسلم، عن سعيد، أن هشام بن عبد الملك سأل الزهري أن يملي على بعض ولده فدعا بكاتب فأملى عليه أربع مائة حديث ثم خرج الزهري من عند هشام قال أين أنتم يا أصحاب الحديث فحدثهم بتلك الأربعمائة الحديث ثم أقام هشام شهراً أو نحوه ثم قال للزهري إن ذلك الكتاب الذي أمليت علينا قد ضاع قال فلا عليك ادع بكاتب، فدعا بكاتب، فحدثه بالأربعمائة الحديث ثم قابل هشام بالكتاب الأول فإذا هو لا يغادر حرفاً واحداً.[2]

ث-(ابن عبد البر)، وروى ابن عبد البر قال: (وحدثنا عبد الوارث، نا قاسم، نا أحمد بن زهير، نا الوليد بن شجاع، نا روح بن عبادة، نا سعيد بن عبد الرحمن أخو أبي حرة، عن أيوب بن أبي تميمة، عن

(١) تاريخ دمشق ج٥٥، ٣٣٣.

(٢) المصدر السابق ج ٥٥، ص ٣٣٢.

الزهري قال: «استكتبني الملوك فأكتبتهم، فاستحييت الله إذ كتبتها الملوك ألا أكتبها لغيرهم»[1]

٢-رد على هذه الشبهة كل من د. السباعي، د. سزكين، ود. حارث الضاري، ود. إمتياز أحمد. وإليك ردودهم:

أ -د. السباعي. ذهب السباعي إلى أن جولدتسيهر قام بتحريف النص فحرفه عن عمد، حيث إن النص الأصلي (أكرهونا على كتابة الأحاديث) فحرفه إلى (كتابة أحاديث)، فقلب المعنى رأساً على عقب، قال:حيث كان النص الأصلي يدل على أمانة الزهري وإخلاصه في نشر العلم، فلم يرض أن يبذل للأمراء ما منعه عن عامة الناس إلا أن يبذله للناس جميعاً، فإذا أمانة هذا المستشرق تجعله ينسب للزهري أنه وضع للأمراء أحاديث أكرهوه عليها، فأين هذا من ذاك؟[2]

ب- د. سزكين. قال: (بأن جولدتسيهر لم يفهم المعنى الدقيق لمصطلح (كتاب) أو (كتابة)، فقد أخطأ في تفسيره لعبارة الزهري (كنا نكره كتابة العلم، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء فرأينا ألا نمنعه أحداً من المسلمين)، وقد فهم منه أن الزهري اعترف بأنه ـ على هذا النحو ـ قد مكن الأمويين من الحصول على ذرائع دينية تخدم مصالح أسرتهم الحاكمة. أما د. يوسف هورفيتس فلم يكن مع الأسف يعرف هذا المصطلح في كتب الحديث، ومع هذا فقد جعله حسه الصادق يصل إلى تصور يكاد يكون دقيقاً في موضوع الكتابة، فقد حاول أن يجد تفسيراً مناسباً لهذه العبارة معارضاً بهذا مزاعم جولدتسيهر.)[3]

ت- د. حارث الضاري.رد عليه بما يلي:

١- مخالفة ما ذكره لجميع الروايات التي نقلت إلينا قول الزهري في هذه المسألة، فليس في هذه الروايات كما ترى لفظ (أحاديث)، أو (الأحاديث)

٢- أنه لا يفهم من قوله هذا استعداده لتلبية رغبة الحكومة، إذ كل ما يفهم منه هو امتناعه أولاً عن كتابة العلم، ثم موافقته على ذلك بعد إلحاح من هشام بن عبد الملك.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ج١، ص ٧٧.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع ص ٢٢١-٢٢٢.

(٣) تاريخ التراث ج١، ص ١٤٢.

٣- أنه لو كان مستعداً لإكساء رغبة الحكومة بالمعنى الذي عناه جولدتسيهر، لما كانت له هذه المكانة، ولكان مجروحاً متهماً في أمانته ودينه.

٤-أن نداءه لطلبة العلم وقوله لهم:ـ إني كنت منعتكم أمس ما بذلته لأمير المؤمنين، لدليل على أمانته، وعلى أنه كان قد أملى لهم عين ما أملاه للأمراء، خلاف ما زعمه جولدتسيهر.[1]

ث-د. إمتياز أحمد.قال: ((هذه المقولة السابقة قادت (جولدتسيهر) ومن بعده (**Guillame**) غيلوم، وغيرهما إلى نتائج خاطئة، فجولدتسيهر الذي أخذ كلمة كتاب (كتابة) بمعنى الوضع، استنتج أن عدم موافقة الزهري على كتابة الحديث، يشير إلى ضغط الأمويين على وضع الأحاديث بما يخدم أهدافهم. وعلى سبيل المثال، علق (**Guillame**) قائلاً (إذا كنا نحتاج إلى دليل خارجي على وضع الأحاديث في عصر الأمويين، فيكفينا مقولة الزهري الذي قال: (الأمراء أكرهونا على أن ندون الأحاديث). والنتيجة التي توصل إليها جولدتسيهر و(**Guillame**) مبنية على أساس أن هذا الحديث فنده علماء آخرون في حين أن (**A. A.Duri**) اعتبر هذه الرواية نفسها كاذبة، واستبعدها تماماً قائلاً (إنها أثر من آثار بعض أئمة الحديث). أما العالمة المعاصرة (نبيهة عبود) فأصدرت الحكم التالي على هذا الموضوع: (إن الرأي المتسرع الذي توصل إليه سبرنجر (**Spreneger**)، وموير ((**Muire** وتبعهم غيلوم (**Guillame**)، وآخرون بأن ضغط الأمويين أجبر الزهري للقيام بأكبر عملية وضع للأحاديث يجب أن يتخلى عنها نهائياً). وبالرغم من هذا الرأي الحاسم، فإن الرواية يمكن تناولها وشرحها بطرق مختلفة ؛ إذ يبدو من مقولة الزهري أنه لم يفعل أي شيء بالنسبة لتلفيق الأحاديث بما يخدم الأمويين، ولكن هذه الرواية تشير إلى مسألة فنية بحتة تتعلق بنقل الحديث، ألا وهي قضية الموافقة أو عدم الموافقة على طريقة المكاتبة في نقل الحديث؛ فالزهري مثله مثل العديد من أصحابه كان مصراً للغاية على أن الأحاديث يجب أن يقرأها الشيخ قبل نقلها إلى تلاميذ آخرين، وبمعنى آخر ما لم يوافق على إعطاء الحديث لطلابه بشكل مكتوب، ولكن عندما أكرهه الخليفة الأموي على عمل مجموعة ضخمة من الأحاديث تصبح معرفة الحديث متيسرة للغاية من الناس، غيّر سياسته ووافق على كل طرق النقل بما فيها المكاتبة لينشر معرفة الحديث، ولهذا لم نر

---

(١) الإمام الزهري وأثره في السنة ص٤٥٧-٤٥٨.

الخليفة الحاكم يجبر الزهري على وضع الأحاديث، ولكن أجبره على التخلي عن الخط التقليدي، وهو حبس المعرفة عن العامة، وهذا ما قصده الزهري بهذا الضغط من الأمراء في روايته السابقة. وعلاوة على هذا فكلمة (أكرهنا) والضمير الملحق بها (نا) بصفة خاصة مهم للغاية في مقولة الزهري السابقة، فلأنه استخدم صيغة الجمع، فهو بالتالي يقصد مجموعة من علماء الحديث، لا الزهري فقط.. فهو لا يشير إلى الزهري باعتباره أداة طيعة في يد الحكام الأمويين الذي يقال أنهم استغلوه إما في تلفيق الأحاديث أو تشريع وتبرير أفعال معينة لهم.. ويبدو أن الزهري في هذه المقولة يشير إلى أمر عمر بن عبد العزيز الذي صدر إليه أيضاً.. أما بالنسبة لرسالة عمر بن عبد العزيز فيبدو أن الزهري يشير في مقولته إلى أن هؤلاء الأمراء أجبرونا على تدوين العلم، ولأن الزهري لم يكن مستعداً أن يعطي معرفة جاهزة في شكل مخطوطة مكتوبة كما طلبها الخليفة، فعبر عن مشاعره الداخلية بكلمات (هؤلاء الأمراء أكرهونا)، ولكن تحفظ الزهري هذا لم يستمر طويلاً.)[1]

وبعد هذا العرض لردود العلماء عليه، فإنني أستدرك عليهم ما يلي:

١-أما ما ذكره د. السباعي من أن النص الأصلي لهذه العبارة (هؤلاء الأمراء أكرهوا الناس على كتابة الأحاديث)، وحرفه جولدتسيهر إلى (هؤلاء الأمراء أكرهوا الناس على كتابة أحاديث). فصحيح ما قاله من تحريف جولدتسيهر لهذه الكلمة، غير أن النص الصحيح الوارد فيها هو (هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة العلم). والمقصود ب (العلم) عند السلف، هو (الحديث).

٢- وأما قول د. حارث الضاري بأن جولدتسيهر خالف بقوله جميع الروايات الواردة عن الزهري، فليس في هذه الروايات لفظة (أحاديث)، أو (الأحاديث) فصحيح ما قاله، إلا أن الذي يظهر أن جولدتسيهر فسر معنى كلمة (كتابة العلم) الواردة عن الزهري بمعنى (الأحاديث) ؛ لأن الحديث هو العلم عندهم.

٤-أما قول د. إمتياز أحمد بأن المقصود بـ (أكرهونا) يعني ضمير الجمع، فقد يكون هذا صحيحاً، وقد يكون المراد به شخص واحد كما هو معروف في أساليب اللغة العربية.

(١) دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث ص ٤٨٤.

٥-إنني أرجح ما ذهب إليه د. سزكين بأن جولدتسيهر لم يفهم المعنى الدقيق لمصطلح (كتاب) أو (كتابة). فالإمام الزهري كان يرى كراهية الكتابة في الصحف، فلما أكرهه هشام على الكتابة نادى على طلبة العلم فأملى عليهم. ويزيد المعنى وضوحاً قول الإمام الزهري: (استكتبني الملوك فأكتبتهم، فاستحييت الله إذ كتبتها الملوك ألا أكتبها لغيرهم)[١]

تساهله في الإجازة

قال جولدتسيهر: (رواية الخطيب البغدادي، الأموي إبراهيم بن الوليد ـ لم يصرح ما إذا كان هو الحاكم (ت ١٢٦) (الحاشية ١: النص: رأيت رجلاً من بني أمية)، (لا يمكن أن تطلق على أمير، ومن جهة أخرى، فإن إبراهيم يذكر بين أولئك الذين أخذوا الحديث عن الزهري: ابن عساكر، في السيوطي في (تاريخ الخلفاء) ص ٩٩، ينظر ابن عساكر، وفيها القصة أيضاً)، الأموي إبراهيم هذا جاء إلى الزهري مع (مدونة / كتاب) كتبه وطلب الإذن بنشر الأحاديث الموجودة فيه، على أنها من رواية الزهري، الزهري أعطى الموافقة بسهولة. (الحاشية ٢: الخطيب البغدادي، طبعة حيدر آباد ص ٢٦٦) هكذا تمكن الأموي من نشر محتويات كتابه/ مخطوطه، كنصوص علمه إياها الزهري، هذه الرواية تؤكد على رغبة الزهري لترويج اهتمامات الدولة الأموية الحاكمة بأساليب دينية، إن تقواه جعلت ضميره يؤنبه بين وقت وآخر، ولكنه لم يقدر أن يقاوم إلى الأبد ضغط الدوائر الحاكمه.)[٢]

يطعن جولدتسيهر في الإمام الزهري بتساهله في رواية الحديث ؛ فيدعي بأن إبراهيم بن الوليد، جاء الزهري بكتاب أوصحيفة فيها أحاديث، وقدمها إلى الزهري، ثم طلب منه أن يسمح له بروايتها عنه، ووافقه على ذلك، وأنه وقع تحت ضغط دوائر الدولة الحاكمة. قلت في الرد عى هذه الشبهة ما يلي:

١-روى كل من (البسنوي في المعرفة والتاريخ، وابن عساكر في تاريخ دمشق، وابن عبد البر في جامع بيان العلم) هذا الخبر ومفاده أن إبراهيم بن الوليد جاء إلى الإمام الزهري بكتاب وعرضه عليه، ثم استأذنه أن يرويه عنه. وفيما يلي ذكر الخبر في مصادره ومظانه:

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ج١، ص ٧٧.

(٢) دراسات محمدية ص ٤٧- ٤٩.

أ- روى ابن عساكر قال: أخبرنا أبو محمد طاهر بن سهل بن بشر، نا أبو بكر الخطيب، أنا عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري، أنا إسماعيل بن محمد الصفار، نا أحمد بن منصور الرمادي، نا عبد الرزاق، أنا معمر، قال: رأيت رجلاً من بني أمية، يقال له إبراهيم بن الوليد جاء إلى الزهري بكتاب فعرضه عليه، ثم قال: أحدث بهذا عنك يا أبا بكر؟ قال: أي لعمري فمن يحدثكموه غيري؟ قال: ونا أبو بكر الخطيب، أنا محمد بن أحمد بن رزق، أنا عثمان بن أحمد، نا حنبل، حدثني عبد الرزاق، أنا معمر، قال: سمعت إبراهيم بن الوليد رجلاً من بني أمية يسأل الزهري وعرض عليه كتاباً من علم فقال: أحدث عنك بهذا يا أبا بكر؟ قال: نعم فمن غيري يحدثكموه غيري؟ قال معمر: ورأيت أيوب يعرض عليه العلم فيجيزه. [١]

ب- وروى ابن عبد البر قال: حدثنا عبد الوارث بن سفيان، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا أحمد بن زهير، ثنا أحمد بن حنبل، ثنا عبد الرزاق، قال: أنبأ معمر، قال: سمعت إبراهيم بن الوليد رجلاً من بني أمية «يسأل الزهري وعرض عليه كتاباً من علمه فقال: أحدث بهذا عنك يا أبا بكر؟ قال: نعم، فمن يحدثكموه غيري؟» قال معمر: ورأيت أيوب يعرض على الزهري وقال: أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق، قال معمر: «كان منصور لا يرى بالعرض بأساً» [٢]

وروى ابن عبد البر قال: أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا أحمد بن سليمان، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، قال: سمعت إبراهيم بن الوليد- رجلاً من بني أمية- يسأل الزهري، وعرض عليه كتاباً من علم، فقال : أحدث بهذا عنك يا أبا بكر؟، قال: فمن يحدثكموه غيري؟. قال معمر: ورأيت أيوب يعرض عليه العلم فيجيزه. [٣]

وروى ابن عبد البر قال: أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا أحمد بن سليمان، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، قال: سمعت إبراهيم بن الوليد، رجلاً من بني أمية، يسأل الزهري، وعرض عليه كتاباً من علم، فقال: أحدث بهذا عنك يا أبا بكر؟، قال: فمن يحدثكموه

---

(١) تاريخ دمشق ج٧، ص٢٤٦.

(٢) جامع بيان العلم - باب في العرض على العالم وقول: أخبرنا وحدثنا واختلافهم في ذلك وفي الإجازة والمناولة ج ٢، ص١٧٧.

(٣)المصدر السابق .

غيري؟. قال معمر: ورأيت أيوب يعرض عليه العلم فيجيزه.[1]

ت-وروى البسوي قال: حدثنا هشام، حدثنا الوليد بن مسلم، عن سعيد، أن هشام بن عبد الملك، سأل الزهري أن يملي على بعض ولده، فدعا بكاتب فأملى عليه أربع مائة حديث، ثم خرج الزهري من عند هشام قال: أين أنتم يا أصحاب الحديث: فحدثهم بتلك الأربع مائة حديث، ثم أقام هشام شهراً أو نحوه، ثم قال للزهري: إن ذلك الكتاب الذي أمليت علينا قد ضاع. قال: فلا عليك ادع بكاتب. فدعا بكاتب فحدثه بالأربع مائة حديث، ثم قابل هشام بالكتاب الأول فإذا هو لا يغادر حرفاً واحداً.[2]

٢-ليس في النص ما يدل على تساهله في الرواية، كل ما فيه أن إبراهيم بن الوليد، عرض عليه كتاباً من مروياته، واستأذنه في الرواية عنه، وأذن له بذلك، وهذه المسألة تسمى بعرض المناولة (٣) ، وكان الزهري على مذهب الإجازة لها. نقل الدوري عن ابن معين قال: (كان الزهري يؤتى بالكتاب ما قرأه، ولا قرئ عليه، فيقال نرويه عنك فيقول: نعم.)[4]

توليه منصب القضاء، وتقربه إلى السلطان

قال جولدتسيهر: (.. إن تقواه جعلت ضميره يؤنبه بين وقت وآخر، ولكنه لم يقدر أن يقاوم إلى الأبد ضغط الدوائر الحاكمه. لم يتجنب الزهري القصر (البلاط)، ولكنه تحرك دون تردد في حاشية الحاكم (الحاشية ٤: العقد ج٢، ص ٣١٠). لم يكن الزهري ينتمي إلى دائرة الرفض، ولكن لأولئك الذين يعتقدون بالتسوية، وأن الحياة/ العيش مع الحاكم مرغوبة، ونراه كذلك خلال حج مع الحجاج بين أتباع ذلك التقي (الحاشية ٥: الخطيب، تقييد ص ١٤٠)، وعين من قبل هشام بن عبد الملك، معلماً للأمير (الحاشية ٦:

---

(١) جامع بيان العلم - باب في العرض على العالم وقول: أخبرنا وحدثنا واختلافهم في ذلك وفي الإجازة والمناولة ج ٢، ص١٧٧

(٢) المعرفة والتاريخ ج١، ص٣٥٥.

(٣) وصورتها أن يجيء الطالب إلى الشيخ بكتاب أو جزء من حديثه فيعرضه عليه فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يعيده إليه ويقول له: وقفت على ما فيه وهو حديثي عن فلان أو روايتي عن شيوخي فيه فأروه عني أو أجزت لك روايته عني. وهذا قد سماه غير واحد من أئمة الحديث عرضاً. وهذه المناولة المقترنة بالإجازة حالة محل السماع عند مالك وجماعة من أئمة أصحاب الحديث. انظر السنة ومكانتها في التشريع ص ٢٢٠-٢٢١، والإمام الزهري وأثره في السنة ص ٤٥٧-٤٥٨.

(٤) التاريخ - يحيى بن معين ج ٢، ص ٣٥٦.

١٨٥٦ ص ٢١٠)، وتحت حكم يزيد الثاني وافق على قبول منصب القضاء (الحاشية ٧: ابن قتيبة ص ٢٣٩). وفي ظروف كهذه كان يملك موهبة التغاضي عن بعض الإجراءات التي لا تلتزم بالدين، وبالكاد كان ينتمي إلى الدوائر التي عارضت معارضة سلبية، خلفاء الجور/ أو الظلمة (الحاشية ١: ا/ ١٧٨) كما سمّى الأتقياء الحكام الذين امتلأ العالم بظلمهم (الحاشية ٢: أبو المحاسن ١ / ٢٤٣)، والعمل مع أولئك كان محظوراً وفق اتجاه (من اتبع السلطان افتتن) (الحاشية ٤: النسائي ٢/ ١٣٩) وكان يعتبر غير مسموح به، ومرفوض دخول الخدمة الحكومية، وأي منصب يعتمد عليها، خاصة منصب القاضي (الحاشية ٥: ابن قتلبغا ص ٤)، وبما أن الدولة لا الحكومة كانت تدرك تماماً أن رفضاً كهذا، كان يعتمد على بغض الحكم، فإن رفض منصب، كان يعاقب بشدة، أو يجبر قبول المنصب (الحاشية ٦: الأغاني ج٥، ص ١٣٧). وهروباً من هذا الإلزام لبس عامر الشعبي (ت ١٠٣-١١٠) ثياباً ملونة، وانخرط في ألعاب سطحية، واختلط مع الصغار في الشوارع، رغبة منه ليظهر بأنه غير مستحق لمنصب القاضي (الحاشية ٧: السرخسي، شرح كتاب السير الكبير)، لم تكن عند الزهري، شكوك حول قبوله مناصب عامة، تحت حكم الأمويين (الحاشية ١٣: مقدمة كتاب أدب القضاء للخصاف (ت ٢٦١ ﻫ)، كان يمارس القضاء، بسبب أنه كان دائماً يظهر رغبة للتعاون مع القوى الحاكمه.)[1]

يطعن جولدتسيهر في الإمام الزهري بسبب علاقته بالأمويين فقد تولى لهم منصب القضاء ، وتقرب إليهم. قلت في الرد على هذه الشبهة:

١ - إن تولي القضاء في الدولة الإسلامية، ليس محرماً، وليس مسقطاً للعدالة، بل يكون واجباً أحياناً، وتعتريه الأحكام الخمسة قال المرغناني: (وَيَجُوزُ التَّقَلُّدُ مِنْ السُّلْطَانِ الْجَائِرِ كَمَا يَجُوزُ مِنْ الْعَادِلِ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ- تَقَلَّدُوهُ مِنْ مُعَاوِيَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وَالْحَقُّ كَانَ بِيَدِ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فِي نَوْبَتِهِ، وَالتَّابِعِينَ تَقَلَّدُوا مِنْ الْحَجَّاجِ.)[2]، وقد تولى كثير من الصحابة والتابعين القضاء كمعاذ بن جبل، وشريح وغيرهم.

يقول د. حارث الضاري: (إن تردد العلماء على مجالس الخلفاء لا يطعن في أُمانتهم ودينهم، وقديماً تردد

---

(١) دراسات محمدية ص ٤٧-٤٩.

(٢) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٥، ص ٨٤-٨٥.

الصحابة على معاوية، وتردد التابعون على الأمويين، وتردد أبو حنيفة على المنصور، وكان أبو يوسف من أشد الناس ملازمة لهارون الرشيد، ومع ذلك لم يطعن فيهم أحد، ولم ينزلهم من مرتبة العدالة ؛ لأنهم خالطوا السلاطين أو جالسوهم.) [١]

٢-أما استدلاله بحديث ابن عباس، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:(مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ جَفَا وَمَنْ اتَّبَعَ الصَّيْدَ غَفَلَ وَمَنْ اتَّبَعَ السُّلْطَانَ افْتُتِنَ.) [٢]، على ترك تولي القضاء، فهذا الحديث مختلف فيه، فمنهم من صححه، كالترمذي، والألباني [٣]، ومنهم من ضعفه كالمنذري [٤]. ولو صح فإنه لا يعني تحريم تولي القضاء، بل إن من ترك منهم تولي القضاء، كان من باب الورع والزهد، لا من باب التحريم. كما فعل الشعبي [٥] بلبسه المعصفر، ولعبه مع الصبيان فراراً من القضاء. [٦]

---

(١) الإمام الزهري وأثره في السنة ص٤٥٧-٤٥٨.

(٢) رواه الإمام النسائي في كتابه السنن- كِتَاب الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ- اتِّبَاعُ الصَّيْدِ- ج٤، ص١٩٥، والإمام الترمذي في كتابه الجامع- كتاب الفتن-بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الرِّيَاحِ -حديث رقم (٢٢٥٦) ج٤، ص٥٢٣.

(٣) قال أبو عيسى الترمذي: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ. ج ٤، ص ٥٢٣.

وقال الألباني:صحيح، انظر صحيح الجامع حديث رقم (٦٢٩٦) ج٢، ص ١٠٧٩.

(٤) قَالَ الْمُنْذِرِيُّ بَعْدَ نَقْلِ كَلَامِ التِّرْمِذِيِّ هَذَا وَفِي إِسْنَادِهِ أَبُو مُوسَى عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، وَلَا نَعْرِفُهُ. قَالَهُ الْحَافِظُ أَحْمَدُ الْكَرَابِيسِيُّ حَدِيثُهُ لَيْسَ بِالْقَائِمِ هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا وَرُوِيَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَتَفَرَّدَ بِهِ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِيمَا قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَشَرِيكٌ فِيهِ مَقَالٌ اِنْتَهَى كَلَامُ الْمُنْذِرِيِّ. تحفة الأحوذي ج٦، ص٥٣٢.

(٥) السير الكبير ج١، ص ١٥، قال د. السباعي: أما أن الشعبي كان يهرب من القضاء، وأنه حارب الحجاج مع ابن الأشعث، فها هنا مغالطة منكرة، إذ الواقع أن الشعبي بعد أن حارب الحجاج تولى القضاء في عهد الحجاج ليزيد بن عبد الملك، بعد خمود فتنة بن الأشعث، فلماذا تجاهل آخر الأمر الذي كان عليه الشعبي، وهو الأولى بالاحتجاج.) السنة ومكانتها ص ٢٢٤.

(٦) السنة ومكانتها ص ٢٢٣-٢٢٥.

حجه مع الحجاج

قال جولدتسيهر: (.. ولكنه تحرك دون تردد في حاشية الحاكم (الحاشية ٤: العقد ج٢، ص ٣١٠). لم يكن الزهري ينتمي إلى دائرة الرفض، ولكن لأولئك الذين يعتقدون بالتسوية، وأن الحياة/ العيش مع الحاكم مرغوبة، ونراه كذلك خلال حج مع الحجاج بين أتباع ذلك التقي (الحاشية ٥: الخطيب، تقييد ص ١٤٠).)[1]

يطعن جولدتسيهر في الإمام الزهري بأنه كان خاضعاً لرغبات الأمويين، وأنه كان يتردد عليهم ويؤمن بالعيش معهم، والأمر الآخر هو حجه مع الحجاج. قلت في الرد على هاتين الشبهتين ما يلي:

١-أما تردده على الحكام وإيمانه بالعيش معهم، فأي شيء في ذلك؟ خاصة إذا علمنا أن تردده لم يكن لأمر دنيوي، وإذا علمنا أن الخلفاء كانوا حريصين على مشورة العلماء، ولو كان منصفاً لنقل للقاريء ما عزاه إلى العقد الفريد، فمما جاء فيه الحوار الذي جرى بين الزهري، والوليد بن عبد الملك. (دخل الزهري على الوليد بن عبد الملك، فقال له:ـ ما حديث يحدثنا به أهل الشام؟ قال: يحدثوننا أن الله إذا استرعى عبداً رعيته كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات. قال: باطل يا أمير المؤمنين، أنبي خليفة أكرم على الله أم خليفة غير نبي؟ قل: بل نبي خليفة. قال: فإن الله تعالى يقول لنبيه داور عليه السلام: "يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله. إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب". فهذا وعيد يا أمير المؤمنين لنبي خليفة، فما ظنك بخليفة غير نبي؟ قال: إن الناس ليغووننا عن ديننا.)[2]، وفي لقاء آخر مع عبد الملك، نراه ينصح الزهري بأن يأخذ العلم عن عروة بن الزبير، هذه هي العلاقة بين العلماء والحكام، في تلك الفترة. (قال ابن شهاب الزهري:دخلت على عبد الملك بن مروان في رجال من أهل المدينة، فرآني أحدثهم سناً، فقال لي: من أنت؟ فانتسبت له؛ فقال: لقد كان أبوك وعمك نعاقين في فتنة ابن الأشعث؛ فقلت: يا أمير المؤمنين، إن مثلك إذا عفا لم يعدد، وإذا صفح لم يثرب. فأعجبه ذلك، وقال: أين نشأت؟ قلت: بالمدينة؛ قال: عند من طلبت؟

---

(١) دراسات محمدية ص ٤٧-٤٩.

(٢) العقد الفريد ج١، ص ٧٨.

قلت: سعيد بن المسيب؛ وسليان بن يسار، وقبيصة بن ذؤيب؛ قال: فأين أنت من عروة بن الزبير؟ فإنه بحر لا تكدره الدلاء. فلما انصرفت من عنده لم أبارح عروة بن الزبير حتى مات.)[1]

٢-أما حجه مع الحجاج فأي شيء في ذلك؟ وقد ائتم ابن عمر بالحجاج، وصلى خلفه، والحج ركن من أركان الإسلام، وشعيرة من شعائره، فما المانع أن يكون في رفقته، خاصة أنه في طاعة الله لا في معصية؟ وقد حاول د. السباعي ـ رحمه الله ـ أن يدفع هذه الشبهة عن الإمام الزهري بقوله:(فالزهري، إنما كان مع عبد الله بن عمر، حين اجتمعا بالحجاج في الحج، لا في معية الحجاج)، ونقل عن كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر قال:ـ (قلت: رواية معمر التى أشار إليها أخرجها عبد الرزاق في مصنفه عنه، ولفظه كتب عبدالملك إلى الحجاج أن اقتد بابن عمر في المناسك فأرسل إليه الحجاج يوم عرفة إذا أردت أن تروح فآذنا فراح هو وسالم وأنا معهما وقال في آخره قال ابن شهاب:وكنت صائماً فلقيت من الحر شدة.)[2]

قلت: إن ما ذكره الدكتور السباعي - رحمه الله- من أن الزهري كان في معية ابن عمر، يوم التقيا في الحج، ولم يكن في معية الحجاج، يجانب الصواب للأسباب التالية:

أـ الرواية التي ذكرها الإمام الخطيب البغدادي، في كتابه (تقييد العلم)، تثبت أنه كان في صحبة الحجاج. قال الخطيب البغدادي: (أخبرنا الحسن بن محمد الخلال، حدثنا أحمد بن إبراهيم بن الحسن، حدثنا أحمد بن محمد بن أبي شيبة، حدثنا الزبير بن بكار، حدثني عمر بن أبي بكر الموملي، وكان، قاضياً بالأردن قال:ـ أخبرني زكريا بن عيسى، عن ابن شهاب، قال: خرجنا مع الحجاج بن يوسف إلى الحج، فلما كنا بالشجرة قال: تبصروا الهلال فإن في بصري عهدة، فقال: له نوفل بن مساحق: أتدري مم ذاك؟ ذاك من كثرة نظرك في الدفاتر، قلت: وينبغي لمتحفظ ما يقرأه أن يصرف عنايته إلى إتقان ما يسأل عنه، إن كان ممن ينتصب للسؤال.)[3]

بـ اختلاف العلماء في الرواية التي رواها عبد الرزاق في مصنفه قال: عن الزهري قال: (كتب عبدالملك

---

(١) العقد الفريد ج٢، ص ٢٠٥.

(٢) تهذيب التهذيب ج٩، ص٣٩٩، والسنة ومكانتها ص ٢٢٣.

(٣) تقييد العلم ص١٤٠.

إلى الحجاج أن اقتد بابن عمر في المناسك فأرسل إليه الحجاج يوم عرفة إذا أردت أن تروح فآذنا فراح هو وسالم وأنا معهما وقال في آخره: قال ابن شهاب: وكنت صائماً فلقيت من الحر شدة.)

ففي هذه الرواية أن الزهري كان حاضراً، لتلك الحادثة، ورواية البخاري في صحيحه تخالف الرواية السابقة، روى البخاري في صحيحه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ أَخْبَرَنَا، مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَى الْحَجَّاجِ أَنْ يَأْتَمَّ بِعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ فِي الْحَجِّ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ جَاءَ ابْنُ عُمَرَ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- وَأَنَا مَعَهُ حِينَ زَاغَتْ الشَّمْسُ أَوْ زَالَتْ، فَصَاحَ عِنْدَ فُسْطَاطِهِ أَيْنَ هَذَا؟ فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: الرَّوَاحَ فَقَالَ: الْآنَ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَنْظِرْنِي أُفِيضُ عَلَيَّ مَاءً فَنَزَلَ ابْنُ عُمَرَ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- حَتَّى خَرَجَ فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي فَقُلْتُ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السُّنَّةَ الْيَوْمَ فَاقْصُرْ الْخُطْبَةَ، وَعَجِّلْ الْوُقُوفَ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: صَدَقَ.)[1].

قال الذهبي في ترجمة الزهري:(سمع عبدالله بن عمربن الخطاب، يقال: سمع منه حديثين، وقال الذهلي، عن عبد الرزاق: قلت لمعمر:هل سمع الزهري من ابن عمر؟ قال: نعم سمع منه حديثين.)[2]

وما رجحه ابن حجر هو الصواب ـ والله أعلم ـ قال ابن أبي حاتم الرازي: (حدثنا محمد بن البراء، قال: قال علي بن المديني: قد سمع الزهري من ابن عمر حديثين. فيما حدثنا به عبد الرزاق. ولم يحفظهما عبد الرزاق. إلا أنه ذكر عن الزهري أنه شهد ابن عمر مع الحجاج بعرفات. فروى مالك، فأدخل بين الزهري، وبين ابن عمر في هذا الحديث سالم. وقال: حدثنا محمد بن حمويه بن الحسن قال: سمعت أبا طالب أحمد بن حميد قال: قلت لأحمد بن حنبل: الزهري، سمع من ابن عمر ؟ قال: لا. وقال: سمعت أبي يقول الزهري لم يصح سماعه من ابن عمر، رآه ولم يسمع منه، ورأى عبد الله بن جعفر ولم يسمع منه.)[3].

---

(١)رواه البخاري في صحيحه -انظرفتح الباري -كتاب الحج- ٨٧- التهجير بالرواح يوم عرفةحديث رقم (١٦٦٠) ج٣، ص ٥١١.

(٢) تهذيب الكمال ج ٢٦، ص ٤٢٣، ٤٣٢.

(٣) كتاب المراسيل ص ١٩٠-١٩٢.

تعليمه لأولاد هشام بن عبد الملك

قال جولدتسيهر: (وعين من قبل هشام بن عبد الملك، معلماً للأمير (الحاشية ٦: ١٨٦ ص ٢١٠).[١]

يطعن جولدتسيهر في الإمام الزهري، بسبب قربه من السلطان، وتوليه تربية وتعليم أولاد هشام بن عبد الملك. قلت في الرد على هذه الشبهة ما يلي:

١-ذكر البسوي في كتابه (المعرفة والتاريخ)، خبر تكليف الإمام الزهري بتربية أولاد هشام بن عبد الملك قال: حدثنا الجعفي قال: قال سفيان بن عيينة: وقدم علينا ابن شهاب سنة ثلاث وعشرين ومائة، قال:ـ فسمعته يقول: إن أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك بعثنا مع هذا الغلام ليقيم من أوده، ثم انتظراه من قابل فجاءنا نعيه، وحج ابنه ابن لهشام بن عبد الملك.[٢]

٢- رد الدكتور السباعي على هذه الشبهة بقوله: (فإنا لا ندري أي ريب يلحق بالزهري إذا ربى أولاد هشام؟ أليس ذلك خير من أن يتولى تهذيبهم الخلعاء والماجنون، وأعداء الله، وأعداء رسوله؟ على أن التاريخ يحدثنا أن أولاد هشام كانت لهم عزوات في بلاد الروم.)[٣] وقال: (.... وإن كان يقصد جعله مربياً لولي عهده، فهذا يناقض الأخبار التاريخية، فإن ولي عهد هشام، هو ابن أخيه الوليد بن يزيد، وقد كان هذا ماجناً، وبينه وبين الزهري من العداوة والجفاء.[٤]

يقول الدكتور أكرم العمري: (وقد وصل بعض فقهاء المدينة إلى وظائف كبيرة في الدولة الأموية، فكان قبيصة بن ذؤيب على خاتم عبد الملك، وكان البريد إليه، فكان يقرأ الكتب إذا وردت، ثم يدخلها على عبد الملك فيخبره فيها.. وعمل اثنان من الفقهاء هما (محمد بن مسلم بن شهاب الزهري)، (وصالح بن كيسان) كمؤدبين لأولاد الخلفاء، في حين اشتغل اثنان من الفقهاء كتاباً للخراج ـ هما (أبو الزناد عبد الله بن

---

(١) دراسات محمدية ص ٤٧-٤٩.

(٢) المعرفة والتاريخ ج١، ص ٥٣.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع ص ٢٢٣.

(٤) السنة ومكانتها ص ٢٢٣، والإمام الزهري وأثره في السنة ص٢٤٩-٢٥٠.

ذكوان)، (وإبراهيم بن محمد بن طلحة التيمي).. وينبغي أن لا ننسى أن عدداً من الخلفاء الأمويين نشأوا في المدينة وتلقوا العلم عن شيوخها، وبلغ بعضهم من الفقه شأواً عالياً، فمعاوية بن أبي سفيان كان صحابياً عالماً، وعبد الملك بن مروان كان فقيهاً، وعمر بن عبد العزيز كان عالماً. ثم إن الحكم الأموي إسلامي لا مندوحة له عن الاستعانة بعلماء المدينة، وغيرهم لمعرفة أحكام الإسلام فيما يستجد من أقضية، والعلم يومئذ أولاً عند أهل المدينة وفقهائها ومحدثيها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معرفة الإمام الزهري بحكم شرعي في مسألة أمهات الأولاد كفلت له اللقاء بالخليفة عبد الملك بن مروانم، مما أدى إلى توثيق صلته بالخلفاء الأمويين حتى وفاته عام ١٢٤هـ، وكذلك فإنه لاغناء للدولة عن استعمال الفقهاء في وظائف القضاء والحسبة.)[١]

وإن كان يقصد جعله مربياً لولي عهده، فهذا يناقض الأخبار التاريخية، فإن ولي عهد هشام، هو ابن أخيه الوليد بن يزيد، وقد كان هذا ماجناً، وبينه وبين الزهري من العداوة والجفاء.[٢]

سكوته عن منكرات الأمراء

قال جولدتسيهر (.. وفي ظروف كهذه كان يملك موهبة التغاضي عن بعض الإجراءات التي لا تلتزم بالدين، وبالكاد كان ينتمي إلى الدوائر التي عارضت معارضة سلبية، خلفاء الجور/ أو الظلمة (الحاشية ١: ا/ ١٧٨) كما سمى الأتقياء الحكام الذين امتلأ العالم بظلمهم (الحاشية ٢: أبو المحاسن ١ / ٢٤٣)[٣]

يطعن جولدتسيهر في ديانة وعدالة الإمام الزهري، ويصفه بالتغاضي عن المنكرات التي وقعت من الحكام، بسبب قربه منهم، وطمعه لما في أيديهم وأنه بالكاد ينتمي إلى الدوائر التي عارضت خلفاء الجور معارضة صامتة أو سلبية. قلت في الرد على هذه الشبهة:

١-إن جولدتسيهر أراد أن يهدم السنة، وأن ينقض بنيانها من القواعد، ذلك بزعمه بأن السنة مختلقة، وأنها من صنع أجيال لاحقة لعصر النبوة، ومن خلال تعرضه لأبرز شخصيتين في علم الحديث، وهما

---

(١) قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي ج٢، ص٥٩-٦٣.

(٢) السنة ومكانتها ص ٢٢٣، والإمام الزهري وأثره في السنة ص٢٤٩-٢٥٠.

(٣) دراسات محمدية ص ٤٧-٤٩.

الصحابي الجليل (أبو هريرة) ـ رضي الله عنهـ، حيث وصفه بالكذب، والإمام الزهريـ وهو تابعيـ، وصفه أيضاً بالكذب في الحديث طمعاً في المال وتقرباً إلى الحكام، وأنه كان يروج أحاديث في تأمين الطاعة لهؤلاء الحكام. وسكوته أيضاً على منكراتهم.

٢- يدعي جولدتسيهر سكوت الإمام الزهري على بعض المنكرات الواقعة من قبل بغض الأمراء الأمويين مداهنة لهم، وطمعاً لمافي أيديهم من الأموال، فهل كان الزهري كذلك؟ إن كتب التواريخ والتراجم تخبر أنه كان ثقة عدلاً، مجمعاً على إمامته وعدالته، وينقل صاحب كتاب العقد الفريد حواراً جرى بين الزهري، والوليد بن عبد الملك، يظهر من خلاله كيف الزهري صادعاً بالحق، غير مداهن ولا مجامل فيه. قال في العقد الفريد: (دخل الزهري على الوليد بن عبد الملك، فقال له: ما حديث يحدثنا به أهل الشام؟ قال: يحدثوننا أن الله إذا استرعى عبداً رعيته كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات. قال: باطل يا أمير المؤمنين، أنبي خليفة أكرم على الله أم خليفة غير نبي؟ قل: بل نبي خليفة. قال: فإن الله تعالى يقول لنبيه داودـ عليه السلامـ (يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله. إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب). فهذا وعيد يا أمير المؤمنين لنبي خليفة، فما ظنك بخليفة غير نبي؟ قال: إن الناس ليغووننا عن ديننا.) [(١)]

ومما يدل على صدقه، وعدم مداهنته لأحد من الحكام أو الأمراء ما ذكره ابن عساكر عن الأوزاعي قال: قال ما ادهن [(٢)] ابن شهاب قط لملك دخل عليه، ولا أدركت خلافة هشام أحداً من التابعين أفقه منه. [(٣)] ونقل أيضاً عن أيوب قوله: لو كنت كاتباً الحديث عن أحد، كنت كاتبه عن الزهري، من رجل أحيا علم تلك البلدة، من رجل يصحب السلطان. [(٤)]

وقال ابن عساكر: أخبرنا أبو محمد بن طاووس، أنبأنا أبو الغنائم الهمذاني، ثنا أبو عمر الفارسي، أنبأنا

---

(١) العقد الفريد ج٢، ص ٧٨.

(٢) قال في المعجم الوسيط ج١، ص ٦٢٤:- (أدهن) أظهر خلاف ما أضمر وخدع وغش ولين في القول وقارب فيه ويقال أدهن في الأمر لان وعليه أبقى والجلد لينه بالدهن وفلاناً داراه ولاينه.

(٣) تاريخ دمشق -- ترجمة الزهري -- تحقيق شكر الله ص١٦١.

(٤) المصدر السابق

محمد بن أحمد بن يعقوب، ثنا جدي، ثنى الحسن بن علي الحلواني، ثنا محمد بن إدريس الشافعي، ثنا عمر، قال دخل سليمان بن يسار، على هشام فقال له: يا سليمان[من] الذي تولى كبره منهم؟ فقال له: عبد الله بن أبي سلول، فقال له: كذبت هو علي بن أبي طالب، قال: أمير المؤمنين أعلم بما يقول، فدخل ابن شهاب، فقال يا ابن شهاب: من الذي تولى كبره منهم؟ فقال له: عبد الله بن أبي، فقال له: كذبت هو علي بن أبي طالب، فقال له: أنا أكذب لا أبا لك، فوالله لو ناداني مناد من السماء، إن الله أحل الكذب ما كذبت.[وقال ابن شهاب]: حدثني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعبيد الله بن عبد الله، وعلقمة بن وقاص، كلهم عن عائشة، أن الذي تولى كبره منهم عبد الله بن أبي، فلم يزل القوم يغرون به، فقال له هشام:ـ ارحل فوالله ما كان ينبغي لنا أن نحمل على مثلك، فقال له ابن شهاب: ولم ذاك أنا اغتصبتك على نفسي أو أنت اغتصبتني على نفسي ؟ فخل عني، فقال له: لا ولكنك استدنت ألفي ألف، فقال:ـ قد علمت وأبوك قبلك أني ما استدنت هذا المال عليك ولا على أبيك، فقال هشام: إنا إن نهيج الشيخ فأمر فقضى عنه من دينه ألف ألف. [1]

٤-يسقط جولدتسيهر ما كان عليه أحبارهم ورهبانهم من تحليلهم الحرام، وتحريمهم الحلال كما قال الله تعالى: (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) على أئمة المسلمين وعلمائهم، ومما يؤسف له أن بعض المعاصرين تابعه على ذلك وتأثر به، منهم د. شكر الله بن نعمة قوجاني قال في تقدمته في ترجمة الإمام الزهري من تاريخ دمشق ـ لابن عساكر، قال: ومن هذه المآخذ (كثرة استدانته بسبب سخائه، فكان يستدين من الخدم والعبيد، ولجوؤه للسلطان في سداد هذه الديون. وصحبته للسلطان، وتوليه القضاء، وهو أمر كان الفقهاء والمحدثون الورعون يتجنبونه لما في ذلك من الفتنة، الأمر الذي قد يدفعه إلى مجاراتهم والتساهل معهم في أمور الدين.) [2]

---

(١)تاريخ دمشق – ترجمة الزهري – تحقيق شكر الله ص١٦١-١٦٣.

(٢) المصدر السابق ص١٥٨-١٦٠.

قال جولدتسيهر: (بناء مسجد الصخرة ليحل محل الكعبة (الحاشية ٢: أبو داود ج١، ص ١٨٦)، (الحاشية ٣: الطبري ج٢، ص ٩٢ أ ابن الفقيه الهمذاني ص ٢٤، اليعقوبي ج٢، ص ٢٨٣، ٣١١، المسعودي ج٥، ص ٦٦، الدميري لفظ الشاة ـ ياقوت الحموي ج٣، ص ٧٢٦)، عدد كبير من الأحاديث، كان له غرض بيان مكانة بيت المقدس، عندما رغب الخليفة الأموي عبد الملك، أن يوقف الحج إلى مكة، كان يخشى أن يقوم منافسه عبد الله بن الزبير، بإجبار السوريين بالحج إلى الأماكن المقدسة في الحجاز، ليقدموا الطاعة والولاء، لذلك كان عنده الملاذ لحيلة أو ذريعة بديلة في العقيدة بإيجاد قبة الصخرة في بيت المقدس. (الحاشية ٢: خلال الحرب فإن الحج إلى الحرم من الشمال كان مستحيلاً، بسبب حصار السوريين الذي منع أي حاج من المرور، أبو داود ج١، ص ١٨٦

(الحاشية ٣: رغب الحكام الأمويون ابتداء من معاوية، أن يحولوا منبر النبي من المدينة إلى الشام، وفي وقت متقدم، إحباط هذه المحاولة المدنسة، كانت تعزى إلى حوادث مختلفة ذات معجزات (الطبري ج٢، ص ٩٢، ابن الفقيه الهمذاني ص ٢٤، اليعقوبي ج٢، ص ٩٢، المسعودي ج٥، ص ٦٦) أصدر ـ عبد الملك بن مروان ـ مرسوماً، بأن الطواف يمكن أن يكون في بيت المقدس، بنفس صلاحية الطواف حول الكعبة. الفقيه التقي الزهري قد أعطى مهمة تبرير هذا الإصلاح الديني والسياسي، من خلال نشر أحاديث تعود إلى النبي، بموجب هذه الأحاديث توجد ثلاثة مساجد يمكن للمسلمين، أن يحجوا إليها (مكة، المدينة، بيت المقدس) حديث (لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد)، (الحاشية: اليعقوبي ج٢، ص ٣١١، الدميري ـ الشاة ج٢، ص ٥١).. ومع ذلك فإن للأمويين دوراً في تزوير أحاديث تدعم قدسية بيت المقدس. (صلاة في بيت المقدس، أفضل من ألف صلاة فيما سواه من أماكن مقدسة) (الحاشية: ابن ماجه ص ١٠٢، ابن فقيه الهمذاني ص ٩٥)

السوريون لم يتعبوا من اختراع أحاديث شريفة في زيارات الأماكن السورية المقدسة، ومساواتها بالأماكن المقدسة في الحجاز، المسلمون أيضاً يطلب منهم أو يوصى إليهم، على سبيل المثال، أن يربطوا الحج

إلى مكة مع الحج إلى الخليل، وخرافة زيارة زمزم، تقابلها خرافة ينابيع سلوان خلال أيام عرفات. وهذه أيضاً تبين إعطاء بيت المقدس مكانة تعادل ماء زمزم، ماء زمزم هناك، وماء سلوه هنا، عدد كبير من الأحاديث كان غرضه إظهار المكانة الخاصة لبيت المقدس، الذي أصبح في المقدمة خلال حكم الدولة الأموية.) [1]

وقال: (هذا التفضيل للشام هو بتأثير الأمويين، سمى الأمويون مدينة النبي الخبيثة، وسماها والي يزيد الأول النتة (الحاشية ٤: المسعودي).) [2]

زعم جولدتسيهر أن الأمويين أجبروا المحدثين، على رواية أحاديث في فضل الشام وبيت المقدس ؛ لإعطائهم الشرعية في الحكم، وأن عبد الملك بن مروان، أراد منع الحج خوفاً من بيعة ابن الزبير، فأمر ببناء قبة الصخرة، لتحل محل الكعبة، وأصدر مرسوماً بأن الطواف يمكن أن يكون في بيت المقدس، بنفس صلاحية الطواف حول الكعبة. واستدل على ذلك بالخبر الذي ذكره كل من اليعقوبي في كتابه (التاريخ)، والدميري في (حياة الحيوان) ، قلت في الرد على هذه الافتراءات:

١-هذا الخبر ذكره اليعقوبي في (تاريخه)، وسبط ابن الجوزي في كتابه (مرآة الزمان)، ومجير الدين الحنبلي في كتابه (الأنس الجليل) ، وابن خلكان في (وفيات الأعيان). قال اليعقوبي: (ومنع عبد الملك أهل الشام من الحج، وذلك أن ابن الزبير كان يأخذهم، إذا حجوا، بالبيعة، فلما رأى عبد الملك ذلك منعهم من الخروج إلى مكة، فضج الناس، وقالوا: تمنعنا من حج بيت الله الحرام، وهو فرض من الله علينا! فقال لهم: هذا ابن شهاب الزهري يحدثكم أن رسول الله قال: لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي، ومسجد بيت المقدس وهو يقوم لكم مقام المسجد الحرام، وهذه الصخرة التي يروى أن رسول الله ﷺ وضع قدمه عليها، لما صعد إلى السماء، تقوم لكم مقام الكعبة، فبنى على الصخرة قبة، وعلق عليها ستور الديباج، وأقام لها سدنة، وأخذ الناس بأن يطوفوا حولها كما يطوفون حول الكعبة، وأقام بذلك

(١) دراسات محمدية ٤٥.

(٢) المصدر السابق ص٤٦.

أيام بني أمية.)[1]

وتابعه على ذلك سبط ابن الجوزي في كتابه (مرآة الزمان) فقال: (وفيها ابتدأ عبد الملك بن مروان ببناء القبة على صخرة بيت المقدس وعمارة الجامع الأقصى، وكملت عمارته في سنة ثلاث وسبعين، وكان السبب في ذلك أن عبد الله بن الزبير كان قد استولى على مكة، وكان يخطب في أيام منى وعرفة، ومقام الناس بمكة، وينال من عبد الملك ويذكر مساوئ بني مروان، ويقول:إن النبي ﷺ لعن الحكم وما نسل، وأنه طريد رسول الله ﷺ ولعينه، وكان يدعو إلى نفسه، وكان فصيحاً، فمال معظم أهل الشام إليه، وبلغ ذلك عبد الملك فمنع الناس من الحج فضجوا، فبنى القبة على الصخرة والجامع الأقصى ليشغلهم بذلك عن الحج ويستعطف قلوبهم، وكانوا يقفون عند الصخرة ويطوفون حولها كما يطوفون حول الكعبة. وينحرون يوم العيد ويحلقون رؤوسهم، ففتح بذلك على نفسه بأن شنع ابن الزبير عليه، وكاد يشنع عليه بمكة ويقول:- ضاهى بها فعل الأكاسرة في إيوان كسرى، والخضراء، كما فعل معاوية.)[2].

وأما مجير الدين الحنبلي فقال: (فلما دخلت سنة ست وستين (٦٦هـ) ابتدأ ببناء قبة الصخرة الشريفة وعمارة المسجد الأقصى؛ وذلك لأنه منع الناس عن الحج لئلا يميلوا مع ابن الزبير فضجوا. فقصد أن يشغل الناس بعمارة هذا المسجد. فكان ابن الزبير يشنع على عبد الملك بذلك.)[3] إلى أن الذي بناها هو عبد الملك بن مروان، وأما الإمام ابن كثير فقد ذكر قولين أحدهما أن الذي بناها هو الوليد بن عبد الملك[4] والثاني أنها بنيت سنة اثنين وستين للهجرة في عهد عبد الملك بن مروان، قال ابن كثير: ولما كمل البناء كتب على القبة مما يلي الباب القبلي: أمر ببنائه بعد تشعيثه أمير المؤمنين عبد الملك سنة اثنتين وستين من الهجرة النبوية[5]، فهذا الخبر فيه أن الذي بنى قبة الصخرة هو عبد الملك بن مروان، وأنه أراد بذلك صرف الناس عن الحج إلى الكعبة، وكان ذلك أيام فتنة عبد الله بن الزبير، لمّا تغلب على مكة.

---

(١) تاريخ اليعقوبي ج٢، ص ٢٦١.

(٢) وفيات الأعيان ج ٣، ص ٧١-٧٢.

(٣) الأنس الجليل ج ١، ص ٢٧٢-٢٧٣، واتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى ج ٢، ص٢٠٢.

(٤) البداية والنهاية ج ٩، ص ١٨٧.

(٥) المصدر السابق ج٨، ص ٣٠٨-٣٠٩.

٢-اختلف المؤرخون فيمن بنى قبة الصخرة ، فذهب كل من (اليعقوبي)، و(سبط ابن الجوزي)، و(مجير الدين الحنبلي) أن الذي بنى قبة الصخرة هو عبد الملك بن مروان، بينما ذكر الإمام ابن كثير () قولين أحدهما الوليد بن عبد الملك، والآخر عبد الملك بن مروان.

يقول شفيق جاسر : (وتؤكد معظم المصادر كابن الجوزي، وأحمد المقدسي، والأنس الجليل، وعارف العارف اعتماداً على المصادر السابقة أن عبد الملك هو الذي بناه. أما ابن البطريق، والأب مرمرجي الدمنيكاني فيقولان: إن الوليد هو الذي بنى مسجد قبة الصخرة، ويبدو أنهما نقلا عن الحسن بن أحمد المهلبي في كتابه (العزيزي) فقال: (إن الوليد بن عبد الملك لما بنى القبة على الصخرة ببيت المقدس بنى هناك عدة قباب وسمى كل واحدة باسم). وذكر كليرمنت غانو أن ابن البطريق نسب خطأ للوليد أنه بنى الصخرة وذلك لأنه نقل عن الأنس الجليل بأن الوليد أمر بإجراء ترميمات كثيرة وهامة في الحائط الشرقي من الحرم.) [1]

٣-رد كل من د. مصطفى السباعي، ود. عبد العزيز الدوري، ود. مصطفى الأعظمي، على تلك الفرية.

أ - د. عبد العزيز الدوري قال: (وهناك اختلاف في تفسير دوافع هذا العمل بين الكتاب لأن الروايات تتضارب. يذكر اليعقوبي وهو شيعي، أن عبد الملك أراد ببناء قبة الصخرة أن يحول الحج إلى قبة الصخرة ليواجه دعوة منافسه ابن الزبير، وأنه رد على اعتراض الناس بالاستشهاد بالزهري، الذي يروي الحديث الذي يحصر الزيارات بالمساجد الثلاثة. وقد ردد ابن البطريق وبعض المؤرخين التالين الخبر. ولكن المهلبي وهو جغرافي ذو ميول شيعية، نسب هذا الإجراء إلى الوليد الذي اتخذه خوفاً على أهل الشام أن يعرفوا فضل بن أمية (إذا هم دخلوا الحجاز للحج) ويذكر اليعقوبي والمهلبي أن المنع من الحج إلى مكة استمر طيلة العهد الأموي. وقد أخذ جولدتسيهر، وبعده كرزويل برواية اليعقوبي. ورفض غويتين وغربارهذه الرواية على أساس أن الحج إلى مكة استمر أيام عبد الملك، كما يفهم من الروايات التاريخية، وأن المصادر المبكرة

---

(١) تاريخ القدس والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين في نهاية الحروب الصليبية ص ٢٠٢-٢٠٣.

الأخرى لا تذكر إجراء كهذا، وأن مثل هذا العمل بالغ الخطورة على عبد الملك، وأخيراً أن هيئة القبة ونطاق الموقع لا تلائم مثل هذه الفكرة.

ويمكن أن نضيف أن الزهري جاء إلى دمشق لأول مرة سنة(٨٢هـ / ٧٠١) وأنه دعي صدفة إلى مجلس عبد الملك. وربما أراد عبد الملك أن يعبر عن روعة الإسلام بعمل عمراني فذ في مدينة الكنائس الفخمة، كما أشار المقدسي. ولعل الأهم من ذلك أن عبد الملك أراد بهذا العمل أن يؤكد حرمة الحرم وأن يكسب نفوذاً بين المسلمين.) [١]

ب-د. مصطفى السباعي قال: (إن الذي بنى قبة الصخرة هو الوليد بن عبد الملك، لا عبد الملك بن مروان، وهذا ما أجمع عليه المؤرخون الثقات، كابن عساكر، والطبري، وابن الأثير، وابن خلدون [٢]، وهؤلاء مؤرخون أثبات في كتابة التاريخ، نعم جاء في كتاب حياة الحيوان ـ للدميري نقلاً عن ابن خلكان، أن عبد الملك، هو الذي بنى القبة، وعبارته (بناها عبد الملك، وكان الناس يقفون عندها يوم عرفة)، وهذا مخالف لما عليه رواية الثقات، وهذا النص ليس فيه ما يدل على أنه بناها ليفعل الناس ذلك؛ بل ظاهره أنهم كانوا يفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم، وليس في ذكر الحج عند القبة بدلاً من الكعبة، بل فيه الوقوف عنها يوم عرفة، وهذه العادة كانت شائعة في كثير من أمصار الإسلام نص الفقهاء على كراهيتها. [٣]

وقال: ((إن نص الحادثة بين البطلان؛ لأن بناء شيء، ليحج الناس إليه كفر صريح، فكيف يقدم عبد الملك عليه؟ على أن خصومه طعنوا فيه بأشياء كثيرة، ولم نجدهم اتهموه بالكفر، ولا شنعوا عليه ببناء القبة، ولو كان الأمر ثابتاً لجعلوها في أول ما يشهرونه به.) وقال أيضاً: (إن نصوص التاريخ قاطعة بأن الزهري في عهد بن الزبير لم يكن يعرف عبد الملك ولا رآه بعد، فالذهبي يذكر أن الزهري وفد لأول مرّة على عبد الملك في حدود سنة (٨٠ هـ) ثمانين، وابن عساكر روى أن ذلك كان سنة(٨٢) اثنتين وثمانين، فمعرفة الزهري لعبد الملك بن مروان إنما كانت بعد مقتل ابن الزبير ببضع سنوات، وقد كان يومئذ شاباً بحيث امتحنه عبد

---

(١) القدس في التاريخ ص ١٣٦-١٣٧.

(٢) رجعت إلى المصادر التي أحال إليها د.السباعي، فلم أعثر فيها على أن الذي بنى قبة الصخرة الوليد بن عبد الملك، حاشا ابن خلدون في تاريخه ج١، ص ٣٥٥.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع ص ٢١٧.

الملك، ثم نصحه أن يطلب العلم من دور الأنصار فكيف يصح الزعم بأن الزهري أجاب رغبة صديقه عبد الملك فوضع له حديث بيت المقدس ليحج الناس إلى القبة في عهد ابن الزبير؟[1]

ت. أما د. محمد مصطفى الأعظمي فقد رد هذه الفرية بما يلي:

١ - هل كان في وسع الزهري أو عبد الملك بن مروان إلغاء الحج وإيجاد بديل عنه ؟ الحقائق التاريخية لا تؤيد هذا الادعاء بل تعارضه معارضة تامة.

٢ـ لم يلتق الزهري بعبد الملك قبل سنة ٨١ه، وكانت فلسطين سنة ٦٧ه خارجة عن سيطرة عبد الملك ابن مروان، وكان الأمويون في عام ٦٨ه بمكة في موسم الحج. وفي ضوء هذه الحقائق نستطيع أن نقول إن عبد الملك بن مروان لابد أنه فكر في بناء قبة الصخرة كبديل عن الكعبة بعد سنة ٦٨ه. وتشير المراجع التاريخية فعلاً إلى أنه بدأ بالبناء عام ٦٩ه. ولعل هذا هو الوقت المناسب لاستشهاده بحديث الزهري. وكان الزهري في ذلك الوقت ما بين عشرة وثمانية عشرة من عمره وليس من المعقول أن يصبح طفل أو شاب في هذا العمر مشهوراً في الأوساط العلمية في بيئة غير بيئته وموطن غير موطنه حيث تخضع له القلوب ليتمكن من إلغء فريضة الحج المبين في القرآن الكريم والأحاديث النبوية مئات المرات. ولقد كان هناك عدد من الصحابة وكبار التابعين في الشام، ما كان يمكنهم أن يسكتوا على هذا التزوير.ثم اليعقوبي نفسه يذكر أن الحج أصبح في يد الأمويين من عام ٧٢هوما بعده، وذهب عبد الملك بنفسه للحج في عام ٧٥ه. وعمارة الصخرة لم تكمل إلا في عام ٧٢ه، وفي هذه السنة وما بعدها كانت مكة في يد الأمويين، لذلك لم يكونوا في حاجة إلى ايجاد بديل للحج، ولا داعي للطواف حول الصخرة، ولم يكن الأمويون مغفلين ليمنحوا أعداءهم سلاحاً ضدهم بحيث يقوموا بالدعاية ضدهم إذ أنهم غيروا حج بيت الله الحرام إلى زيارة الصخرة بالقدس.

٣-الكلمات المنقولة عن الزهري لا تشير من قريب ولا من بعيد إلى إيجاد بديل للحج، كما أنها لا توحي بتقديس الصخرة، ولا بتحبيذ الطواف حولها. كل ما هنالك أنها تعطي منزلة خاصة للمسجد الأقصى.

---

(١)السنة ومكانتها في التشريع ص ٢١٨.

ومن البدهي أن المسجد الأقصى قبلة المسلمين الأولى ومسرى الرسول الأعظم. والزهري ليس هو الراوي الوحيد لهذا الحديث بل هناك رواة عديدون.[1]

وأعقب على الردود السابقة بما يلي:

١ - يظهر أن د. السباعي - رحمه الله - لم يقف على رواية اليعقوبي في تاريخه. قال اليعقوبي: (ومنع عبد الملك أهل الشام من الحج، وذلك أن ابن الزبير كان يأخذهم، إذا حجوا بالبيعة، فلما رأى عبد الملك ذلك منعهم من الخروج إلى مكة، فضج الناس، وقالوا: تمنعنا من حج بيت الله الحرام، وهو فرض من الله علينا! فقال لهم: هذا ابن شهاب الزهري يحدثكم أن رسول الله قال: لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي، ومسجد بيت المقدس وهو يقوم لكم مقام المسجد الحرام، وهذه الصخرة التي يروى أن رسول الله ﷺ وضع قدمه عليها، لما صعد إلى السماء، تقوم لكم مقام الكعبة، فبنى على الصخرة قبة، وعلق عليها ستور الديباج، وأقام لها سدنة، وأخذ الناس بأن يطوفوا حولها كما يطوفون حول الكعبة، وأقام بذلك أيام بني أمية.)[2]، أما ابن خلكان فقد ذكر في كتابه (وفيات الأعيان) بأن بناء الصخرة كان بسبب منع عبد الملك أهل الشام من الذهاب إلى الحج، وكان الناس يقفون عندها يوم عرفة، وهو ما يسمى بالتعريف[3]. قال ابن خلكان: (فلما ولي عبد الملك منع أهل الشام من الحج من أجل ابن الزبير: كان يأخذ الناس بالبيعة

---

(١) منهج النقد عند المحدثين ص ١٢٨-١٣٠.

(٢) تاريخ اليعقوبي ج٢، ص٢٦١.

(٣) التعريف: أي الوقوف في المساجد يوم عرفة، تشبهاً بأهل عرفة، وقيل: إن أول من سن التعريف بالبصرة عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما، وبمصر عبد العزيز بن مران، وببيت المقدس عبد الملك بن مران. انظر تفسير القرطبي ج٢، ٤١٩.

قال الإمام القرطبي في تفسيره ج٢، ص٤١٩ قوله تعالى (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ) آية رقم (١٩٨) من سورة البقرة: (الثامنة) ولا بأس بالتعريف في المساجد يوم عرفة بغير عرفة، تشبيها بأهل عرفة، روى شعبة عن قتادة عن الحسن قال: أول من صنع ذلك ابن عباس بالبصرة. يعني اجتماع الناس يوم عرفة في المسجد بالبصرة. وقال موسى بن أبي عائشة: رأيت عمر بن حريث يخطب يوم عرفة وقد اجتمع الناس إليه. وقال الاثرم: سألت أحمد بن حنبل عن التعريف في الأمصار، يجتمعون يوم عرفة، فقال: أرجو ألا يكون به بأس، قد فعله غير واحد: الحسن وبكر وثابت ومحمد بن واسع، كانوا يشهدون المسجد يوم عرفة.

له إذا حجوا، فضج الناس لما منعوا الحج، فبنى عبد الملك في بيت المقدس الصخرة، فكان الناس يحضرونها يوم عرفة ويقفون عندها، ويقال إن ذلك سبب التعريف من مسجد بيت المقدس ومساجد الأمصار.)[1]،

فأفاد خبر اليعقوبي بأن عبد الملك بن مروان بنى قبة الصخرة من أجل أن يصرف الناس عن بيعة ابن الزبير، وأن الناس كانوا يطوفون حولها. بينما أفاد خبر الدميري وابن خلكان بأن بناء عبد الملك للقبة، كان لصرف الناس عن الذهاب إلى مكة، وأنهم كانوا يقفون عندها يوم عرفة.

٢- اعتمد جولدتسيهر على خبر اليعقوبي[2]، وهو أقدم مصدرله، وتابعه عليه سبط بن الجوزي.[3] وغيره من المؤرخين. قلت: هذا الخبر مردود للأسباب التالية:

أ-لم يذكر اليعقوبي إسناداً له.

ب-تفرد اليعقوبي به من بين المؤرخين.

ت-التشيع فاليعقوبي معروف بتشيعه.

---

(١) وفيات الأعيان ج٣، ص٧٢.

(٢) هوأحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي: مؤرخ جغرافي كثير الأسفار، من أهل بغداد.كان جده من موالي المنصور العباسي.رحل إلى المغرب وأقام مدة في أرمينية. ودخل الهند.وزار الأقطارالعربية.وصنف كتباً جيدة منها (تاريخ اليعقوبي - ط) انتهى به إلى خلافة المعتمد على الله العباسي، وكتاب (البلدان - ط) و(أخبار الأمم السالفة) صغير، و(مشاكلة الناس لزمانهم - ط)) رسالة. واختلف المؤرخون في سنة وفاته، فقال ياقوت: سنة ٢٨٤ ونقل غيره ٢٨٢ وقيل ٢٧٨ أو بعدها، وكان يجلس في كل يوم اثنين وخميس مجلساً عاما للناس.وكان أبيض كث اللحية طويلها كبيرها، يخضب بالسواد.وهو من علماء الخلفاء، صنف كتاباً في (الأصول) كان يقرأ كل جمعة في حلقة أصحاب الحديث بجامع المهدي، وفيه فضائل عمر بن عبد العزيز وتكفيرالمعتزلة والقائلين بخلق القرآن.وكان كثيراً ما يلبس لباس العامة ويخرج يتجول في بغداد متفقداً أمور أهلها. تاريخ بغداد ج٤، ص ٣٧، الكامل ج٩، ص ٢٨، ٢٤٣، الأعلام ج١، ص ٩

(٣) هو يوسف بن قزغلي الواعظ المؤرخ شمس الدين، أبو المظفر، سبط ابن الجوزى. قال الذهبي: (روى عن جده وطائفة، وألف كتاب (مرآة الزمان)، فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقل بل يجنف ويجازف، ثم إنه ترفض. وله مؤلف في ذلك.نسأل الله العافية.مات سنة أربع وخمسين وستمائة بدمشق. قال الشيخ محيى الدين السوسى: لما بلغ جدى موت سبط ابن الجوزى قال: لا رحمه الله، كان رافضياً. قلت- أي الذهبي -: كان بارعاً في الوعظ ومدرساً للحنفية. ميزان الاعتدال ج٤، ص٤٧١.

يقول إبراهيم علي شعوط: (ونحن أمام هذه التهمة الجريئة، التي لا سند لها من النقل والعقل، ـ لا يسعنا إلا أن نقول: إن تلك التهمة التافهة، أملاها على اليعقوبي، حقده على بني أمية ـ وبصفة خاصة ـ على عبد الملك، لأن اليعقوبي شيعي متطرف، يعمل دائماً على طمس كل مكرمة لبني أمية.)[1]

ويعلق د.حسن زكي: على رواية اليعقوبي بقوله: (يبدو أن هذه الرواية من وضع خصوم بني أمية لأن عبد الملك بن مروان كان من التابعين الورعين، وغير محتمل أن يقوم مثله على تغيير شعائر الدين بتحويل الحجيج عن الكعبة. والمنصف من المؤرخين يرى أن السبب في بناء قبة الصخرة هو رغبة عبد الملك بن مروان بناء مسجد للمسلمين يضاهي في جماله وروعته وحسن تنسيقه ما لكنائس النصارى من الروعة ولا سيما كنيسة القيامة التي تقع كذلك في الحرم القدسي.)[2]

٣- استدل جولدتسيهرعلى منع الأمويين للحج بحديث رواه أبو داود في سننه قال أبو داود: حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَاضِرٍ الْحِمْيَرِيَّ، يُحَدِّثُ عن أَبِي مَيْمُونَ بْنَ مِهْرَانَ قَالَ: خَرَجْتُ مُعْتَمِرًا عَامَ حَاصَرَ أَهْلُ الشَّامِ ابْنَ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ وَبَعَثَ مَعِي رِجَالٌ مِنْ قَوْمِي بِهَدْيٍ فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى أَهْلِ الشَّامِ مَنَعُونَا أَنْ نَدْخُلَ الْحَرَمَ فَنَحَرْتُ الْهَدْيَ مَكَانِي ثُمَّ أَحْلَلْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ خَرَجْتُ لِأَقْضِيَ عُمْرَتِي فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ أَبْدِلْ الْهَدْيَ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُبَدِّلُوا الْهَدْيَ الَّذِي نَحَرُوا عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ.[3]

قلت: هذا الحديث حكم عليه الشيخ الألباني بالضعف[4].قال في عون المعبود: (قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَفِعْله إِنْ

---

(١) كتاب أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ ص ٣١٢-٣١٣.

(٢) أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ ص ٣١٢-٣١٣، وانظر اتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى ج٢، ص٢٠٢، ومثير الغرام ص ١٧١-١٧٢.

(٣) رواه أبو داود في كتابه السنن – كتاب المناسك- باب الإحصار حديث رقم (١٨٦٤) ج٢، ص١٧٣، وروى النسائي بإسناده... عن نافع، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ فَقِيلَ لَهُ إِنَّهُ كَائِنٌ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ وَأَنَا أَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ قَالَ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ إِذًا أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. إِنِّي أُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً....) السنن النسائي –كتاب مناسك الحج – باب إذا أهل بعمرة هل يجعل معها حجاً ج٥، ص ١٥٨.

(٤) ضعيف سنن أبي داوود حديث رقم (١٨٦٤) ج ٤، ص٣٦٤

صَحَّ الْحَدِيث اُسْتُحِبَّ الْإِبْدَال وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، كَمَا اُسْتُحِبَّ الْإِتْيَان بِالْعُمْرَةِ، وَلَمْ يَكُنْ قَضَاء مَا أُحْصِرَ عَنْهُ وَاجِبًا بِالتَّحَلُّلِ اِنْتَهَى قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَالْحَدِيث فِي إِسْنَاده مُحَمَّد بْن إِسْحَاق.[(١)]

الأمويون وحديث (لا تشد الرحال)

قال جولدتسيهر: (.. الفقيه التقي الزهري قد أعطى مهمة تبرير هذا الإصلاح الديني والسياسي، من خلال نشر أحاديث تعود إلى النبي، بموجب هذه الأحاديث توجد ثلاثة مساجد يمكن للمسلمين، أن يحجوا إليها (مكة، المدينة، بيت المقدس) حديث (لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد)، (الحاشية: اليعقوبي ج٢، ص ٣١١، الدميري ـ الشاة ج٢، ص ٥١).. ومع ذلك فإن للأمويين دوراً في تزوير أحاديث تدعم قدسية بيت المقدس. (صلاة في بيت المقدس، أفضل من ألف صلاة فيما سواه من أماكن مقدسة) (الحاشية: ابن ماجه ص ١٠٢، ابن فقيه الهمذاني ص ٩٥)، السوريون لم يتعبوا من اختراع أحاديث شريفة في زيارات الأماكن السورية المقدسة، ومساواتها بالأماكن المقدسة في الحجاز، المسلمون أيضاً يطلب منهم أو يوصى إليهم، على سبيل المثال، أن يربطوا الحج إلى مكة مع الحج إلى الخليل، وخرافة زيارة زمزم، تقابلها خرافة ينابيع سلوة خلال أيام عرفات. وهذه أيضاً تبين إعطاء بيت المقدس مكانة تعادل ماء زمزم، ماء زمزم هناك، وماء سلوان هنا، عدد كبير من الأحاديث كان غرضه إظهار المكانة الخاصة لبيت المقدس، الذي أصبح في المقدمة خلال حكم الدولة الأموية.)[(٢)]

يرى جولدتسيهر بأنه كان للأمويين دور في تزوير أحاديث تدعم قدسية بيت المقدس، وأن الفقيه التقي الزهري، قد أعطى مهمة تبرير هذا الإصلاح الديني الساسي، بوضعه لحديث (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد..)، وظهور أحاديث أخرى في فضائل بيت المقدس وبلاد الشام، تحت ضغط الأمراء الأمويين. وأناقش هذه القضية على النحو التالي:

١-هذا الحديث- حديث لاتشد الرحال - حديث صحيح، اتفق أئمة الحديث على روايته وصحته منهم (الإمام البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.)، رواه البخاري في صحيحه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ-رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- عَنْ النَّبِيِّ ﷺقَالَ: لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ،

---

(١) عون المعبود ج٥، ص٣١٤-٣١٦.

(٢) دراسات محمدية ص٤٥، ٤٦.

الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى.[1]

٢- لم ينفرد الإمام الزهري بروايته، بل روي من غير طريقه عن أبي هريرة.

أ- فروي من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ كما في (صحيح البخاري)، و(صحيح مسلم)، ورواه مسلم من طريق قال (حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ أَبِي أَنَسٍ، حَدَّثَهُ أَنَّ سَلْمَانَ الْأَغَرَّ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:..)

ب- وروي من طريق يحيى بن أبي كثير، ومحمد بن إبراهيم، ومحمد بن عمرو ثلاثتهم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن أبي بصرة الغفاري، عن النبي .[2]

ت- وروي من طريق قزعة، عن أبي سعيد الجدري كما في (صحيح البخاري)، (صحيح مسلم)، وعن عبد الله بن عمر بن العاص، عن النبي - صلى الله وسلم - كما عند (أحمد، ابن حبان، الترمذي، وابن ماجه) والطحاوي في (مشكل الآثار).

---

(١) رواه البخاري في صحيحه - انظر فتح الباري - كتاب فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ - ١ -بَاب فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ حديث رقم (١١٨٩) ج ٣، ص ٦٣، ومسلم في صحيحه -انظرشرح صحيح مسلم - كتاب الحج- بَاب فضل المساجد الثلاثة - حديث رقم (١٣٩٧) ج٩، ص١٦٧ والنسائي في سننه- كتاب المساجد باب مَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَيْهِ مِنْ الْمَسَاجِدِ حديث ج٢، ص٣٧، والترمذي في جامعه- كتاب الصلاة- بَاب مَا جَاءَ فِي أَيِّ الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ حديث رقم (٣٢٦) ج٢، ص١٤٨، وأبوداود في كتابه السنن كتاب المناسك- بَاب فِي إِتْيَانِ الْمَدِينَةِ حديث رقم (٢٠٣٣)ج٢، ص٢١٦، وابن ماجه في كتابه السنن- كتاب إقامةالصلاة والسنة فيها- بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ= بَيْتِ الْمَقْدِس حديث رقم (١٤٠٩)ج١، ص٤٥٢، وابن حبان في صحيحه - كتابالصلاة- باب المساجد حديث رقم (١٦١٩) ج٤، ص٤٩٨، والإمام أحمد في مسنده - حديث رقم (٧١٩١) ج ١٢، ص ١١٦، وحديث رقم (٧٢٤٩) ج١٢، ص ١٩١، وحديث رقم (١٠٥٠٧) ج ١٦، ص ٣٠٢، وحديث رقم (١١٠٤٠) ج ١٧، ص ٩١، وحديث رقم (١١٢٩٤) ج١٧، ص ٣٩٥، وحديث رقم (١١٤١٧) ج ١٨، ص ١٤، وحديث رقم (١١٤٨٣) ج ١٨، ص ٦٠، وحديث رقم (١١٥٠٥)ج ١٨، ص ٧٣، وحديث رقم (١١٨٨٣) ج١٨، ص ٣٨٣، وحديث رقم (٢٣٨٥٠)ج ٣٩، ص ٢٧٠، وحديث رقم (٢٧٢٣٠) ج ٤٥، ص ٢٠٦.

(٢) مشكل الآثار حديث رقم (٦٣) ج١، ص ٢٣-٢٤.

ث-لم ينفرد أبو هريرة بروايته عن رسول الله، وإنما شاركه أيضاً غيره من الصحابة فرواه أبو سعيد الخدري، وأبو بصرة الغفاري، وعبد الله بن عمرو بن العاص.

٣- رد د. السباعي على هذه الفرية بقوله: (إن هذا الحديث رواه الزهري عن شيخه (سعيد بن المسيب)، ومن المعلوم أن سعيداً ما كان ليسكت عن الزهري لو أنه وضع هذا الحديث على لسانه إرضاء لأهواء الأمويين، وهو الذي أوذي من قبلهم وضرب، وقد توفي سعيد سنة (٩٣ هـ) أي بعد مقتل ابن الزبير بعشرين سنة، فكيف سكت سعيد عن هذا كل هذه المدة، وقد كان جبلاً شامخاً من جبال القوة في الحق لا يبالي في الله لومة لائم؟)[١]

٤- أشار د. حارث الضاري إلى تكذيب المستشرق جوزيف هوروفتس لجولدتسيهر بقوله: (ولا نصدق أنه اخترعه بنفسه، كما قال بعضهم، إذ لم يكن من الصعب على الناس في دمشق أن يتحققوا من معرفة علماء المدينة المعروفين بالحديث، ومن الشاق أن يهمل أي إنسان له شكوكه في البحث عنه، ومهما ظن المرء في صحة الحديث، فإنه لا يوجد ما يدعو إلى الشك في أن الزهري سمعه من سعيد بن المسيب.)[٢]

قلت: صحيح ما قاله د. حارث الضاري إلا أن المستشرق هورفتس أيضاً طعن بخبث ودهاء في الزهري وفي عبد الملك، وهاك نصه كما جاء في كتابه قال:

(ولكن الزهري كان في الثالثة والعشرين في عام ٧٣هـ، وربما كان أصغر بكثير، وليس من الممكن أن يكون لاسمه كعالم بالحديث من الفضل، ما يجعل عبد الملك يؤمل فائدة خاصة من ذكره وحده. فإذا كان خبر اليعقوبي يستحق أي تصديق، فإننا يجب أن نأخذه على أن الزهري اندفع إلى عبد الملك من المدينة، ليبلغه حديثاً سمعه من الرواة في المدينة، ويرجو أنه سيساعد الخليفة في أغراضه السياسية. ولا نصدق أنه اخترعه بنفسه، كما يقول بعضهم، إذ لم يكن من الصعب على الناس في دمشق من أن يتحققوا من معرفة علماء المدينة المعروفين بالحديث، ومن الشاق أن يهمل أيَ إنسان له شكوكه، في البحث عنه. ومهما ذهب ظن المرء في

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع ص ٢١٩، والإمام الزهري وأثره في السنة ص ٤٥٧-٤٥٨.

(٢) الإمام الزهري وأثره في السنة ص ٤٧٠.

صحة الحديث، فإنه لا يوجد ما يدعو إلى الشك في أن الزهري سمعه من فم سعيد بن المسيب.)[1]

فقوله: (فإذا كان خبر اليعقوبي يستحق أي تصديق، فإننايجب أن نأخذه على أن الزهري اندفع إلى عبد الملك من المدينة، ليبلغه حديثاً سمعه من الرواة في المدينة، ويرجو أنه سيساعد الخليفة في أغراضه السياسية.) ففي قوله هذا طعن في الزهري، في أنه يقدم أحاديث للحاكم، تعطيه الشرعية، وتلبي رغباته، وطعن في عبد الملك بن مروان، في أنه أيضاً يبحث عن شرعية من خلال الحديث.

٥-إذا كان الحديث مكذوباً، فماذا يقول جولدتسيهر في قوله تعالى(سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله)[2]، هل هي أيضاً مكذوبة ؟

٦-يريد جولدتسيهر من خلال اعتماده على رواية اليعقوبي – وهي رواية شيعية – نفي مكانة المسجد الأقصى، والتشكيك في مكان وجوده، وهذا ما يلتقي مع الأطماع اليهودية في فلسطين، ويلتقي مع فريق من الشيعة يرى بأن المسجد الأقصى ليس هو المسجد الموجود في بيت المقدس، وإنما هو مسجد في السماء، وأن المسجد الأقصى في فلسطين لا يعد من المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال، وأن وجوده كان في عهد الأمويين، وهم الذين أشاعوا قداسته، وأمروا الناس بالحج إليه، ووضعوا الأحاديث لترغيب الناس بزيارته !! (٣)

الأمويون وأحاديث فضائل بيت المقدس

قال جولدتسيهر: (.. ومع ذلك فإن للأمويين دوراً في تزوير أحاديث تدعم قدسية بيت المقدس. (صلاة في بيت المقدس، أفضل من ألف صلاة فيما سواه من أماكن مقدسة) (الحاشية: ابن ماجه ص ١٠٢، ابن فقيه الهمذاني ص ٩٥)، السوريون لم يتعبوا من اختراع أحاديث شريفة في زيارات الأماكن السورية المقدسة، ومساواتها بالأماكن المقدسة في الحجاز، المسلمون أيضاً يطلب منهم أو يوصى إليهم، على سبيل المثال، أن يربطوا الحج إلى مكة مع الحج إلى الخليل، وخرافة زيارة زمزم، تقابلها خرافة ينابيع سلوة خلال

---

(١) المغازي الأولى ومؤلفوها ص ٥٢.

(٢) الحديث والمحدثون ص ٣٠٧.

(٣) الشيعة والمسجد الأقصى ص ٦٤.

أيام عرفات. وهذه أيضاً تبين إعطاء بيت المقدس مكانة تعادل ماء زمزم، ماء زمزم هناك، وماء سلوان هنا، عدد كبير من الأحاديث كان غرضه إظهار المكانة الخاصة لبيت المقدس، الذي أصبح في المقدمة خلال حكم الدولة الأموية.) [1]

يرى جولدتسيهر بأنه كان للأمويين دور بارز، في تزوير أحاديث تدعم قدسية بيت المقدس، وأن عدداً كبيراً من الأحاديث كان غرضها إظهار مكانة بيت المقدس الذي أصبح في المقدمة خلال حكم الدولة الأموية. وذكر منها حديث (صلاة في بيت المقدس أفضل من ألف صلاة فيما سواه)، وبيت المقدس من مدن الجنة، وفضل زيارة قبر إبراهيم الخليل، وفضل عين سلون.

قلت في الرد على هذه الفرية:

١- هذا الحديث – صلاة في بيت المقدس كألف صلاة في غيره – رواه ابن ماجه، وأبو داود، والإمام أحمد من حديث (ميمونة بنت سعد) ولفظ ابن ماجه (فإن صلاة فيه كألف صلاة في غيره) (٢)، وللحديث شاهد عند الطبراني ولفظه (صلاة ها هنا، خير من ألف صلاة) (٣) ، وحديث ابن ماجه ضعفه الشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرنؤوط (٤)، أما شاهد الطبراني فقال عنه الهيثمي: (رواه أحمد، والطبراني في الكبير، ورجال الطبراني ثقات.ورجال أحمد فيهم يحيى بن عمران جهله أبو حاتم.) [5]

٢- ما ورد من أحاديث في فضائل بيت المقدس، والصخرة، وأنها من مدن الجنة، وأن المياه العذبة

---

(١) دراسات محمدية ص٤٥، ٤٦.

(٢) رواه ابن ماجه في كتابه السنن- كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها – ١٩٦- بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ حديث رقم (١٤٠٧) ج١، ص ٤٥١، ورواه أبو داود في كتابه السنن- كتاب الصلاة- بَاب فِي السُّرُجِ فِي الْمَسَاجِدِ حديث رقم (٤٥٧) ج١، ص١٢٥، ورواه أحمد في المسند حديث رقم (٢٧٦٢٦) ج ٤٥، ص ٥٩٧-٥٩٨ وقال الشيخ شعيب: إسناده ضعيف.

(٣) معجم الطبراني الكبير ج١، ص ٣٠٦ حديث رقم (٩٠٧).

(٤) ضعيف الجامع حديث رقم (٢٣٤٤) ج ٦، ص ١٢، ومسند الإمام حديث رقم (٢٧٦٦٧)ج٦، ص ٤٧٨.

(٥) مجمع الزوائد ج ٤، ص٥.

والرياح اللواقح من تحت الصخرة. أحاديث حكم عليها علماء الحديث بالوضع والكذب. روى ابن عساكر عن أبي هريرة، عن رسول الله قال (أربع مدائن من الجنة... فأما مدائن الجنة فمكة والمدينة وبيت المقدس، ودمشق...) (١)، قال ابن الجوزي في الحكم علي:: هذا حديث لا أصل له.قال أحمد بن حنبل: الوليد ليس بشيء. (٢) قال ابن عراق: (حديث الصخرة صخرة بيت المقدس على نخلة والنخلة على نهر من أنهار الجنة وتحت النخلة آسية امرأة فرعون ومريم ابنة عمران ينظمان سموط أهل الجنة إلى يوم القيامة (أبو بكر الواسطي) في فضائل بيت المقدس من حديث عبادة بن الصامت. قال الذهبي في الميزان:هذا كذب ظاهر، وفيه محمد بن مخلد الرعيني الحمصي: يحدث بالأباطيل والإسناد إليه مظلم. (٣)

قال ابن القيم الجوزية في المنار المنيف: (وكل حديث في الصخرة فهو كذب مفترى، والقدم الذي فيها كذب موضوع مما عملته أيدي المزورين الذين يروجون لها ليكثر سواد الزائرين.) وقال (وكل حديث فيه: (أن مدينة كذا وكذا من مدن الجنة، أو من مدن النار فهو كذب.) (٤)

يقول د. السباعي في تعليقه على حديث (لا تشد الرحال) قال: وقالوا: لم يصح في فضل بيت المقدس إلا ثلاثة أحاديث: حديث (لا تشد الرحال)، وحديث (سئل عن أول بيت وضع في الأرض قال:المسجد الحرام، قيل ثم ماذا؟ فقال: المسجد الأقصى)، وحديث (إن الصلاة تعدل سبعمائة (٥) صلاة في غيره) (٦)

---

(١) تاريخ دمشق ج١، ص ٢١٩، ٢٢٠.

(٢) الموضوعات ج٢، ص٥١، وانظر الكامل في الضعفاء ج٧، ص ٧٣.

(٣) تنزيه الشريعة ج ١، ص ٢١٣، تذكرة الموضوعات ج ١، ص ٧٦ وقال ابن حجر في لسان الميزان ج٢، ص ٤٧٨: (محمد ابن مخلد أبو أسلم الرعيني الحمصي: عن مالك وغيره. قال ابن عدي: حدث بالأباطيل.) وقال الهيثمي في المجمع ج ٩، ص ٢١٨: (رواه الطبراني وفيه محمد بن مخلد الرعينى، وهذا الحديث من منكراته.) قلت: عزاه إلى الطبراني غير أني لم أجده في معاجمه الثلاث.

(٤) المنار المنيف ص ٨٧، ١١٧.

(٥) الذي جاء في الحديث بخمسمائة صلاة فلعله خطأ مطبعي، أو من باب السهو.

(٦) السنة ومكانتها ومكانتها في التشريع ص ٢١٩.

الأمويون وزيارة قبر إبراهيم الخليل

ذكر جولدتسيهر: بأن السوريين اخترعوا أحاديث شريفة في فضل زيارات لأماكن سورية مقدسة، ومساواتها بالأماكن المقدسة في الحجاز، وزيارة قبر إبراهيم الخليل ـ عليه السلام ـ، وينابيع سلوة.

قلت في الرد على فريته:

١ - أما ما ورد في فضل زيارة قبر إبراهيم الخليل، وينابيع سلوان، فقد روى ابن الجوزي قال: باب ما روى أن الله تعالى عرج إلى السماء تعالى عن ذلك. أنبأنا أبو منصور بن خيرون، قال: أنبأنا أبو محمد الحسين بن على بن الجوهرى، عن أبى الحسن عن أبى عمر الدارقطني، عن أبى حاتم بن حبان الحافظ، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن إبراهيم، قال: حدثنا عبدالله بن سليمان بن عميرة قال: حدثنا بكر بن زياد الباهلى، قال: حدثنا ابن المبارك، عن سعيد بن أبى عروة، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "لما أسرى بى إلى بيت المقدس مر بى جبريل بقبر أبى إبراهيم فقال يا محمد: إنزل فصل هنا ركعتين، ثم مر بى ببيت لحم. فقال: انزل فصل هنا ركعتين، فإن هاهنا ولد أخوك عيسى، ثم أتى بى إلى الصخرة فقال: يا محمد من ها هنا عرج ربك إلى السماء، وذكر كلاماً طويلاً أكره ذكره". [١]

قلت: هذا حديث موضوع كما قال الإمام ابن الجوزي في كتابه الموضوعات قال: ". قال أبو حاتم: هذا حديث لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع، فكيف بالبزل في هذا الشأن.وكان بكر بن زياد [٢]

---

(١) الموضوعات ج ١، ص ١١٣ - ١١٤، وفضائل القدس ص ١٢٠.

(٢) قال ابن حجر في لسان الميزان ج١، ص ٥٠: عن ابن المبارك قال ابن حبان: دجال يضع الحديث، ثم ساق عنه عن ابن المبارك، عن سعيد، عن قتادة، عن زرارة، عن أبي هريرة- رضي الله عنه- مرفوعاً: "مر بي جبرائيل ببيت لحم فقال: انزل فصل هاهنا ركعتين، فإن هنا ولد أخوك عيسى، ثم أتى بي قبر إبراهيم فقال: صل هنا، ثم أتى بي الصخرة فقال: من هنا عرج ربك إلى السماء " الحديث. وهذا شيء لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع فكيف البزل في هذا الشأن قلت: صدق ابن حبان. والموضوع منه من قوله (أتى بي الصخرة) وأما باقيه فقد جاء في طرق أخرى فيها الصلاة في بيت لحم وردت من حديث شداد بن أوس، وذكر الطوسي في رجال الشيعة بكر بن زياد الحنفي مولاهم الكوفي من الرواة عن جعفر الصادق- رضي الله عنه- فلا أدري أهما واحد أم اثنان.

دجالا يضع الحديث على الثقاة."[1] وقال ابن عراق: وفيه بكر بن زياد الباهلي قال الحافظ ابن حجر فى لسان الميزان: (والموضوع منه من قوله (ثم أتى بى إلى الصخرة)، وأما باقيه فقد جاء فى طرق أخرى منها الصلاة فى بيت لحم وردت فى حديث شداد بن أوس (قلت): وقال القاضى بدر الدين ابن جماعة فى كتابه التنزيه فى إبطال حجج التشبيه: وقد ذكر هذا الحديث، وحديث وج مقدس، عرج منه الرب إلى السماء. هذان حديثان ضعيفان جداً ولو ثبتا كان معناهما القصد إلى السماء بالتسوية بعد خلق الأرض والله أعلم.)[2]

٢-ذكر ابن الجوزي في كتابه تاريخ بيت المقدس، بعض الآثار في فضل زيارة قبر إبراهيم الخليل، عن عبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه وهي:

أ. عن وهب بن منبة قال: إذا كان آخر الزمان حيل بين الناس بين الحج، فمن لم يصل إلى الحج، فعليه بقبر إبراهيمـ عليه الصلاة والسلامـ وعلى نبينا أفضلـ الصلاة والسلامـ فإن زيارته تعدل حجة.

ب.عن وهب أيضا أنه قال: من زار قبر إبراهيمـ عليه السلامـ لا يعنيه إلا ذلك يحشر يوم القيامة أمن من الفزع الأكبر، ووقار فتأتي القبر وكان حقاً على الله تعالى أن يجمع بينه وبين إبراهيمـ عليه السلامـ.

ت. عن كعب: من زار بيت المقدس، وإبراهيمـ عليه السلامـ، وصلى فيه خمس ركعات، ثم سأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه. وأيضاً: من زار إبراهيم وإسحاق ويعقوب وسارة وربعة ولبقة أعطى بتلك الزيارة الكرامة الدائمة والرزق الدائم الواسع في دنياه ويبلغه اللهـعز وجلـ منازل الأبرار ولا يرجع إلى منزله إلا وقد غفرت له ذنوبه ولا يخرج من الدنيا حتى يرى الخليل ويبشره أن الله قد غفر له.

ث. عن عبد الله بن سلام قال: إن الزيارة إلى قبر الخليلـ عليه السلامـ عنده حج الفقر، أو درجات الأنبياء، فيستحب لمن أراد الزيارة أن يخلص النية، ويسأل الله تعالى التوفيق والمعونة، ويصلى ركعتين ولا يسوء أدبه في زيارته، فإن الأنبياء أحياء في قبورهم ثم يقصد المكان بوقار وسكينة وذكر واستغفار، ثم يدخل المسجد ويبدأ بإدخال رجله اليمني ويقول بسم الله الرحمن الرحيم أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، اللهم اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتك، وفي كل مسجد

---

(١) الموضوعات ج١، ص ١١٣ - ١١٤.

(٢) تنزيه الشريعة ج١، ص ١٣٩.

يقول هذا ويصلي ركعتين تحية المسجد، ثم يدخل إلى قبر الخليل يستقبله من أي نواحيه شاء، ثم يسلم على النبي ﷺ هذا وهو واقف، وذكر أن يضع يده على القبر، وأن يعانقه ويقف، ويسلم كما يسلم على الحي بوقار وسكينة، كان يشاهده ﷺ ويستحب أن يكثر الدعاء عنده ويتوسل، فما توسل به أحدإلا إجابه الله تعالى، فإذا فرغ من ذلك يمضي إلى قبر سيدنا يعقوب ويفعل كما فعل.....) (١)

قلت: هذه الآثار رويت من طريق رواة عرفوا بالرواية عن أهل الكتاب، والرواية المنسوبة إلى عبد الله بن سلام فيها دعوة صريحة للشرك، ففيها الحث على التمسح بالقبور، والتوسل بإبراهيم، وهذا مناف لتعاليم الإسلام.

٣-أما ما ورد في فضل عين سلوان (٢) ، فقد رويت عدة أحاديث في ذلك هي:

أ.روى ابن عساكر في تاريخ دمشق بإسناده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: (.....واختار من العيون أربعة، يقول في محكم كتابه: "فيهما عينان تجريان"، وقال: "فيهما عينان نضاختان"، فأما التي تجريان فعين بيسان وعين سلوان، وأما النضاختان فعين زمزم وعين عكا...) قال ابن عساكر:هذا حديث منكر بمرة وأبو الفضل والمراغي مجهولان. (٣)

ب. ذكر ابن أبي حاتم الرازي في تفسيره قال:عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ العزيز، قَالَ: "كَانَ في زمان بني إسرائيل

---

(١) فضائل القدس ص ٩٧

(٢) قال في معجم البلدان باب السين واللام وما يليها ج٣، ص٢٤١: وإنما عينُ سُلوَانَ عين نضاخة يتبرك بها ويستشفى منها بالبيت المقدس. قال ابن البناء البشاري سلوان محلة في ربض بيت المقدس تحتها عين عذبة تسقي جناناً عظيمة وقفها عثمان بن عفان -رضي الله عنه -على ضعفاء بيت المقدس تحت بئر أيوب -عليه السلام- ويزعمون أن ماء زمزم يزور ماء سلوان كل ليلة عَرَفة. وقال ياقوت الحموي ج٤، ص١٧٨: قال أبو عبد الله البشاري المقدسي سلوان محلة في ربض مدينة بيت المقدس تحتها عين عذبة تسقي جناناً عظيمة وقفها عثمان بن عفان رضي اللهَ عنه على ضعفاء البلد تحتها بئر أيوب ويزعمون أن ماء زمزم يزور ماء هذه العين ليلة عرفة. وانظر أحسن التقاسيم ص ١٧١، قال عبيد الله الفقير ليس من هذا الوصف اليوم شيء لأن عين سلوان محلة في وادي جهنم في ظاهر البيت المقدس لا عمارة عندها ألبتة إلا أن يكون مسجداً أو ما يشابهه وليس هناك جنان ولا ربض ولعل هذا كان قديماً والله أعلم.

(٣) تاريخ دمشق ج١، ص ٢٢١، ٢٢٢، فضائل القدس ص ٩٧.

في بيت المقدس عند عين سلوان عين، فكَانَتِ المرأة إِذَا قارفت، أتوها بها فشربت منها، فإن كانت بريئة لَمْ تضرها، وإلا ماتت، فلما حملت مريم أتوها بها عَلَى بغلة فعثرت بها فدعت الله إِنَّ يعقم رحمها، فعقم مِنْ يومئذ، فلما أتتها شربت منها، فلم تزدد إلا خيراً، ثُمَّ دعت الله إِنَّ لا يفضح بها إمرأة مؤمنة، فغارت العين". [1]

قلت: هذا أثر موقوف على سعيد بن عبد العزيز، وهو أيضاً من الأخبار الإسرائيلية، فقد ورد ذكر الخبر في الكتاب المقدس جاء في إنجيل يوحنا (الفصل التاسع: ٨) رأى يسوع رجلاً أعمى منذ مولده.... وقال: اذهب واغتسل في بركة سلوام.. فمضى واغتسل وعاد بصيراً).

وفي الختام فإن ما ادعاه جولدتسيهر من أنه كان للأمويين دور في تزوير أحاديث تدعم قدسية بيت المقدس، وزيارة أماكن مقدسة فيها كعين سلوان، والحج إلى قبر إبراهيم ـ عليه السلام ـ، في مقابل الحج إلى مكة لا تصح بحمد الله وهو محض كذب وافتراء ؛ فالأحاديث أو الآثار التي استدل بها، فهي إما موضوعة أو ضعيفة، أو روايات عن أهل الكتاب.

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم الرازي حديث رقم(١٣١١٦) ج٧، ص٢٤٠٧.

الدولة العباسية والوضع في الحديث

قال جولدتسيهر: (الحكم الأموي كان دنيوياً باستثناء فترة خلافة عمر بن عبد العزيز، بينما حمل الحكم العباسي المؤسسة الدينية، كان الحكم العباسي يثبت نفسه كإمام، وكان يرى نفسه خليفة النبي، في القيادة الروحية للمجتمع.. ظهور الدولة العباسية هو وقت تأسيس حركة السنة كعلم ومعيار حياة، قد لاقى قبولاً رسمياً. في زمن الأمويين عاش أهل العلم، وأهل المدينة، ومن لهم الاتجاه نفسه منعزلين.. حقيقة أنا نسمع مزيداً من حماس عمر الثاني للسنة التي كان يأمل من خلالها أن يبادر إلى حقبة جديدة بعد فترة اللادين لمن كان قبله) [(١)]

وقال: (إن تكوين الأحاديث في تقدمه الكبير زمن العباسيين خدم الأحاديث التي تدعم مبادىء اعتمد عليها سلالة العباس في دعوتهم، فليس هناك دهشة أنه في ذلك الوقت أحاديث متحيزة، دعمت قضية السلالة الحاكمة، بطرق مباشرة، وبالمقابل قام أتباع علي، بنشر تزويراتهم الحديثية، بين الناس من أجل أن يجردوا منافسيهم من أرضيتهم الدينية، وقام الأمويون بدعوة فقهاء البلاط لانتاج أسلحة دينية ضد ادعاءات عليٍ فيما سبق. من الطبيعي أن يساء إلى أقارب المشركين والكفرة/ الوثنيين مثل أبي طالب، وقابل هذا فقهاء من أتباع علي قاموا باختراع أحاديث تمجد أبا طالب، أوجد العباسيون أحاديث تعظم من شأن العباس، مثلما ذكر عمر بن الخطاب عنه، أنه استسقى للمسلمين بابن عباس، كما فعلوا زمن الرسول، وهي خرافة لجعل العباسيين مشهورين، في زمن العباسيين تم ترويج الأحاديث في ذم الأمويين والتشنيع بهم، وقد شجع العباسييون هذا.) [(٢)]

يرى جولدتسيهر بأنه كان للدولة العباسية أثر بارز في إزدهار السنة وأن هذا الإزدهار كان ناشئاً عن الاهتمام بالأحاديث التي تدعم العباسيين في دعوتهم، وأنهم أوجدوا أحاديث تعظم من شأن العباس، كاستسقاء عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - بالعباس، زاعماً أنها خرافة لجعل العباسيين مشهورين، وأنهم شجعوا على نشر أحاديث في ذم الأمويين، والتشنيع بهم.

---

(١) دراسات محمدية ٦٠، ٧٥، ١٩٥.

(٢)المصدر السابق ص ١٠٥-١٠٦.

قلت: انتهت الدولة الأموية بموت مروان بن محمد بن الحكم، الذي يكنى بأبي عبد الملك، سنة اثنتين وثلاثين ومائة هـ (١٣٢ هـ)، وامتد حكمهم إلى سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، على الضعف من حكم الأمويين (٣٣٢ هـ) [١]، وبدأت الدولة العباسية، وهي تنتسب إلى العباس بن عبد المطلب، عم النبي ﷺ وبويع لأبي العباس السفاح ـ وهو عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم ـ بالخلافة [٢]، في سنة اثنتين وثلاثين ومائة (١٣٢هـ).

ويعتبر العصر العباسي، من أزهى عصور السنة النبوية، وفي هذا العصر شاع التدوين، وظهرت المصنفات الحديثية، قال الإمام الذهبي: أحداث سنة ثلاث وأربعين ومائة (١٤٣ هـ) وفي هذا العصر شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه والتفسير، فصنف ابن جريج التصانيف بمكة، وصنف سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة وغيرهما بالبصرة، وصنف الأوزاعي بالشام، وصنف مالك الموطأ بالمدينة، وصنف ابن إسحاق المغازي، وصنف معمر باليمن، وصنف أبو حنيفة وغيره الفقه والرأي بالكوفة، وصنف سفيان الثوري كتاب الجامع، ثم بعد يسير صنف هشيم كتبه، وصنف الليث بمصر وابن لهيعة ثم ابن المبارك وأبو يوسف وابن وهب. وكثر تدوين العلم وتبويبه، ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس. وقبل هذا العصر كان سائر الأئمة يتكلمون عن حفظهم أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة. فسهل ولله الحمد تناول العلم، وأخذ الحفظ يتناقص، فلله الأمر كله. [٣]

وكان الحديث في هذه الكتب ممزوجاً بغيره من أقوال الصحابة والتابعين كما في موطأ الإمام مالك، ثم ظهرت المسانيد كمسند الإمام أحمد بن حنبل، ثم جاء الإمامان البخاري ومسلم فجردا الأحاديث الصحيحة، ثم ظهرت الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية كالكتب الستة. [٤]

وتكلم في أواخر عصر التابعين، في حدود سنة الخمسين ومائة (١٥٠هـ)، في التعديل والتجريح طائفة من الأئمة، فضعف الأعمش (ت ١٢٨هـ) جماعة ووثق آخرين، ونظر في الرجال شعبة (ت ١٦٠ هـ)،

---

(١) مروج الذهب ج٣، ص٢٨٥.

(٢) تاريخ الخلفاء لابن ماجه ص ٣٥-٣٦.

(٣) تاريخ الإسلام ج٣، ص ٣٤، وتاريخ الخلفاء– السيوطي ص٢٦١.

(٤) الحديث والمحدثون ص ٢٤٥، تاريخ التشريع الإسلامي ص ١٣٣-١٣٥.

وسفيان الثوري (ت١٦١)، والليث بن سعد (ت ١٧٥)، وبعد هؤلاء طبقة منهم ابن المبارك (١٨١هـ)، وابن عيينة (ت ١٩٣) ووكيع الجراح (١٩٧ هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (ت١٨٩ هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨)، ثم ظهرت بعدهم طبقة أخرى منهم يزيد بن هارون (ت٢٠٦)، وعبد الرزاق (ت ٢١١هـ).[١]

ونمت الحركة العلمية نمواً عظيماً، في شتى أنواع العلوم والمعارف، وظهرت ترجمة الكتب من الفارسية، واليونانية إلى العربية، في عهد أبي جعفر المنصور ثاني خلفاء العباسيين، إلى عهد المأمون في أوائل القرن الثالث.[٢]

لقد قامت الدولة العباسي، على أنقاض الدولة الأموية، فكان هذا العصر عصر انتقال سياسي خطير، انتقلت فيه الخلافة من بيت إلى بيت، وقد اشتد العباسيون في معاملة بني أمية شدَة أدت إلى خروج بعضهم إلى بلاد الأندلس، وتأسيس مملكة لهم فيها، ولم يرق هذا التحول في أعين بني عمهم من أولاد علي بن أبي طالب الذين يرون أنفسهم أحق بالخلافة من أي بيت آخر فقاموا بعدَة محاولات للإنقلاب على الحكم العباسي إلا أنها باءت بالفشل.[٣]، وأجمل طعون وشبهات جولدتسيهر بما يلي:

١- أن العباسيين اهتموا بالأحاديث من أجل دعم سلطتهم في الحكم ؛ ولذلك أوجدوا أحاديث تعظم من شأن العباس.

٢- أنهم شجعوا على نشر أحاديث تطعن في الأمويين.

قلت في الرد على هاتين الشبهتين:

أ. أما قوله بأن العباسيين شجعوا على نشر أحاديث في ذم الأمويين فإنه لا يخفى على أحدمن الباحثين أو الدارسين ماكان بين الأمويين والعباسيين من خلاف، وأنه ظهرت أحاديث في ذم الأمويين وأحاديث في ذم العباسيين. ولكن من الذي كان وراء هذه الأحاديث؟ هل هي الدولة

---

(١) الحديث والمحدثون ص٢٧٠-٢٧١.

(٢) تاريخ التشريع ص١٣٠-١٣١.

(٣) المصدر السابق ص ١٢٦-١٢٧.

العباسية؟ أو أنصار الأمويين؟ وهل هذه الأحاديث صحيحة يحتج بها أو لا؟ وللإجابة على هذا السؤال لا بد من الرجوع إلى كتب الحديث والتاريخ لمعرفة هذا الأمر. إنه وبالرجوع إلى بعض كتب الحديث (كالكتب الستة)، وكتب التاريخ ككتاب (أنساب الأشراف للبلاذري) ، (وتاريخ دمشق) لابن عساكر، وكتب التراجم (كسير أعلام النبلاء) للذهبي، (وتهذيب الكمال للمزي)، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر، وكتاب (الموضوعات) لابن الجوزي، وكتاب (المنار المنيف) لابن القيم الجوزية، يتبين الباحث بأن هذه الكتب ذكرت فيها أحاديث في فضائل العباس بن عبد المطلب وولده، والخلفاء العباسيين. ولكن ما درجة هذه الأحاديث من حيث الصحة؟ من ذلك على سبيل المثال ما رواه البخاري في صحيحه في فضل العباس، واستسقاء عمر بن الخطاب به، ذكر هذا الحديث تحت باب (باب ذكر العباس بن عبد المطلب). وروى الترمذي في جامعه أحاديث في مناقب العباس، وعنون لهذه الأحاديث بـ (باب مناقب العباس بن عبد المطلب)، وكذلك فعل الإمام ابن ماجه في كتابه السنن، وروى البلاذري في كتابه (أنساب الأشراف) أيضاً فذكر أحاديث في مناقب العباس وولده، وعنون لهذه الأحاديث ب (أمر العباس بن عبد المطلب بن هاشم وولده)، و(في ذكر ملك أولاده ولبسهم السواد)، و(باب في زيادة ولاية بني العباس على ولاية بني أمية)، وأحاديث في ذم ولايتهم. وأما الإمام ابن الجوزي فقد أفرد باباً في كتابه الموضوعات، خاصاً بهذه الأحاديث المروية في فضل العباسيين، فقال: (باب فضل العباس وأولاده وفيه أحاديث) واستغرق هذا الباب عشر صفحات من صفحة رقم ثلاثين إلى صفحة رقم أربعين (٣٠-٤٠)، وكذلك فعل الإمام السيوطي في كتابه تاريخ الخلفاء، فعقد باباً بعنوان (الأحاديث المنذرة بخلافة بني أمية)، و(الأحاديث المبشرة بخلافة بني العباس).

قلت: هذه الأحاديث المذكورة في فضل العباسيين؛ منها ما هو صحيح [1] ،

---

(١) رواه البخاري في صحيحه -انظر فتح الباري - كتاب فضائل الصحابة ١١ - بَاب ذِكْرِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -حديث رقم (٣٧١٠) ج٧، ص٧٧. والإمام الترمذي في جامعه - كتاب المناقب عن رسول الله - بَاب مَنَاقِبِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - حديث رقم (٣٧٥٨) ج٥، ص٦٥٢.

ومنها ما هو ضعيف[1] من طرق(ضعفاء، أو مجاهيل)، ومنها ما هو موضوع [2]، ولا يستطيع أحد أن يدعي بأنها كانت من اختراع الخلفاء العباسيين أو من علماء أجبرهم العباسيون على التحديث بها، ومع ذلك لايدعي الباحث العصمة للعباسيين؛ فهم بشر يصيبون ويخطؤن، ولكن لايصل بهم الأمر إلى الكذب على رسول الله ﷺ ولا أن يجبروا أحداً من العلماء على التحديث بفضائلهم، ويعتبر عصرهم من أبهى عصور السنة النبوية المطهرة، بل هو العصر الذهبي لها، حيث شهدت حركة التأليف والتصنيف نشاطاً ملحوظاً في تلك الفترة، حيث ظهرت المصنفات الحديثية ككتب الصحاح، والمسانيد، والسنن وغيرها، وكان العلماء متوافرين في تلك الفترة، وتكلموا على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً. وهذه الأحاديث الصحيحة في فضل العباس، أو في فضل غيرهم من الصحابة، لم تكن وليدة هذا العصر بل كانت قبل عصرهم بكثير رواها العلماء بأسانيدهم الصحيحة المتصلة إلى رسول الله ﷺ وقد يكون للسياسة أثر على بعض الأفراد من الحكام أو غيرهم، إلا أنه لايصل الأمر بهم إلى أن يكذبوا على رسول الله ﷺ أو يجبروا أحداً على ذلك. لكن قد يفهم من كلام البلاذري ذلك حيث نقل عن الوليد بن مسلم قوله قال: (قرئ علينا كتاب أبي جعفر أمير المؤمنين يذكر فيه سابقة جده العباس فقال فيه: ومن ذلك أنه جهز في جيش العسرة بثمانين ألف درهم.)[3]

قلت: يفهم من هذا الكلام فخر أبي جعفر المنصور أمير المؤمنين بجده العباس - رضي الله عنه - في مشاركته بتجهيز جيش العسرة.

إن جولدتسيهر ما زال يكرر مثل هذه الاستنتاجات الخاطئة في كثير من كتبه وأبحاثه، ويتابعه على ذلك نفر من المستشرقين والمستغربين من أبناء جلدتنا، وينصح الباحث هؤلاء جميعاً، بالرجوع إلى المصنفات الحديثية التي صنفها علماء الحديث في (الموضوعات)؛ ليروا الجهود التي بذلت في تمحيص الأحاديث الصحيحة، وكيف أنهم أيضاً قد أفردوا كتباً في الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ حتى إنهم قد وضعوا قواعد لذلك منها ما ذكره الإمام ابن القيم الجوزية في كتابه (المنار المنيف) قال: (وكل حديث في تحريم ولد

---

(١) حلية الأولياء ج١، ص٣١٦. ومسند الإمام أحمد بن حنبل حديث رقم (١١٧٥٧) ج ١٨، ص ٢٧٩، وحديث رقم (٢٢٣٨٧) ج ٣٧، ص ٧٠. وضعيف الجامع حديث رقم (٦٠٥) ج١، ص١٨٣.

(٢) كتاب الموضوعات ج٢، ص٣١.

(٣) انظر أنساب الأشراف ج٤، ص١٣-١٤، والإصابة ج٤، ص ١١٥-١١٩.

العباس على النار فهو كذب.) و(وكذا كل حديث في ذكر الخلافة في ولد العباس فهو كذب.) و(وكل حديث في مدح أهل خراسان الخارجين مع عبد الله بن علي ولد العباس فهو كذب و(وحديث عدد الخلفاء من ولد العباس).[١]

أ. أما حديث (استسقاء عمر بن الخطاب - رضي الله عنه بالعباس) وأنه من وضع العباسيين، وأنه خرافة لجعلهم مشهورين.أقوم بدراسته على النحو التالي:

روى البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ﷺ فَتَسْقِينَا وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا. قَالَ: فَيُسْقَوْنَ.[٢]

قلت: هذا حديث صحيح رواه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب المناقب (باب ذكر العباس بن عبد المطلب) -رضي الله عنه - وفيه أن عمر بن الخطاب أمير المؤمنين، طلب منه الدعاء ليستسقي للمسلمين، كما كانوا يطلبون الدعاء من رسول الله ﷺ ويدل الحديث على فضل آل بيته وهذا أمر لا ينكره أحد. وقد وردت أحاديث صحيحة في فضل العباس - رضي الله عنه، كما وردت أحاديث في فضائل غيره من الصحابة. فهل العباسيون هم من اخترعوا هذه الأحاديث؟ وهل الاستسقاء خرافة كما زعم؟ لقد نسي جولدتسيهر أو تناسى بأن الاستسقاء سنة من السنن في الإسلام، وقد استسقى الرسول والخلفاء من بعده، ولا زال المسلمون يستسقون فيسقيهم الله، وهذا مشاهد ملموس. يقدمون أهل الصلاح منهم في الاستسقاء وطلب الغيث.

---

(١) المنار المنيف، ص ١١٧.

(٢) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري كِتَاب فضائل الصحابة - ١١- بَاب ذِكْرِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديث رقم (٣٧١٠) ج٧، ص٧٧ ورواه عبد الرزاق في مصنفه حديث رقم ٤٩١٣، ج٣، ص ٩٢-٩٣، وأبو الفرج الأصفهاني في كتابه الأغاني ج١٢، ص٢٨٢، وأنساب الأشراف ج٤، ص١٣-١٤.

قال جولدتسيهر: (.. وإذ نجد سنن أبي داود تسترسل كثيراً في أبواب الفتن، والملاحم، والمهدي، نرى سنن الترمذي أكثر اعتدالاً، ثم إن أحوال الدولة والثورات والحركات، داخل الأمبراطورية، حتى القرن الثالث الهجري مذكورة، في شكل رؤى نبوية، وما فيها من غموض في التأويل، شغل الشراح المسلمين إلى حد بعيد. وقد تكون النبوءات أحياناً، واضحة جلية، في هذه الأحاديث، فلا يصعب على المرء، أن يعرف معناها، ويكفي قليل من الفطنة لمعرفة، أن قيام الدولة العباسية، هي المقصودة بقول النبي (يخرج من خراسان رايات سود، فلا يردها شيء حتى تنصب بإيلياء)، والأكثر ملاءمة لنقل هذه النبوات، هو الصحابي حذيفة بن اليمان، النصير المتحمس للدعوة العلوية، والذي قيل عنه في الصحاح: إن النبي قد أودعه أسرار المستقبل، وكان حذيفة يلمح لها بحذر شديد، أو يصمت عنها، كلية ولا يصرح بها..)[1]

طرح جولدتسيهر هنا عدّة قضايا تتعلق بأحاديث الفتن وهي على النحو التالي:

١ـ قوله بأن الإمام أبا داود في كتابه السنن أكثر من ذكر هذه الأحاديث في كتابه السنن، بينما كان الحديث عنها في جامع الترمذي بصورة أقل. وبالرجوع إلى الكتابين المذكورين، وجد الباحث أن عدد الأحاديث في الكتابين متقارب، حيث بلغت عدد أحاديث الفتن في كتاب الترمذي (كتاب الفتن) مائة وأحد عشر حديثاً (١١١)، وعددها عند أبي داود (١١٠) مائة وعشرة أحاديث، وأما عدد الأبواب عند الترمذي فهي تسعة وسبعون باباً (٧٩)، بينما عند أبي داود خمسة وعشرون باباً.

٢ـ علاقة أحاديث الفتن بالسياسة، وأن أحوال الدولة والثورات والحركات داخل الأمبراطورية حتى القرن الثالث الهجري مذكورة في شكل رؤى نبوية. وسوف أناقش هاتين القضيتين على النحو التالي:

(١) دراسات محمدية ص ١٢٢-١٢٤.

التعريف بأحاديث الفتن[1] والملاحم[2]

أحاديث الفتن والملاحم هي الأحاديث التي تخبر عن المحن والابتلاءات التي سوف يتعرض لها الناسـ وهذه الفتن منها ما هو ابتلاء من الله، ومنها ما هوابتلاء من العبادـ وما سيقع من أحداث في المستقبل من الزمان ككثرة القتل والاختلاف، وما سيقع من أحداث قبل قيام الساعة، كأشراط الساعة وعلاماتها. ولقد عني المحدثون بأحاديث الفتن والملاحم، فجعلوها في كتبهم ومصنفاتهم، وذكروها تحت عنوان (كتاب الفتن) كما في صحيح البخاري، والترمذي، وابن ماجه، و(كتاب الفتن والملاحم) عند أبي داود، و(الفتن وأشراط الساعة) عند مسلم. ومنهم من أفردها يالتصنيف ككتاب(الفتن) لنعيم بن حماد شيخ البخاري، كما عني بها المؤرخون.

درجة أحاديث الفتن

لقد حذر النبي ﷺ المسلمين من الفتن، وأخبرهم عما سيقع من أخبار الفتن، والأحداث التي ستقع، إلى قيام الساعة، ولقد ذكر الإمام ابن كثير في كتابه (الفتن والملاحم)، جملة من الأخبار التي أخبر بها رسول الله، ووقعت كما أخبر كفتح المسلمين مصر، روى الإمام مسلم في صحيحه، عن أبي ذر، عن رسول الله ﷺ:

---

(١) الفتن جمع فتنة، قال الراغب الأصفهاني: أصل الفتن إدخال الذهب النار لتظهر جودته من رداءته، واستعمل في إدخال الإنسان النار قال تعالى (يوم هم على النار يفتنون)، وجعلت الفتنة كالبلاء في أنهما يستعملان فيما يدفع إليه الإنسان من شدة ورخاء وهما في الشدة أظهر معنى وأكثر استعمالا وقد قال فيهما (ونبلوكم بالشر والخير فتنة)، الفتنة من الأفعال التي تكون من الله تعالى ومن العبد كالبليّة والمصيبة والقتل والعذاب وغير ذلك من الأفعال الكريهة، ومتى كان من الله يكون على وجه الحكمة، ومتى كان من الإنسان بغير أمر الله يكون بضد ذلك، ولهذا يذم الله الإنسان بأنواع الفتنة في كل مكان نحو قوله (والفتنة أشد من القتل). المفردات في غريب القرآن ص٣٧١-٣٧٢وقال في قاموس المحيط ص ١٥٧٥ :- الفَتْنُ ، الإِحْراقُ، ومنه: "على النَّارِ يُفْتَنُون". والفِتْنَةُ، بالكسر: الخِبْرَةُ، كالمفْتُونِ، ومنه: "بأَيِّكُمُ المَفْتُونُ"، وإِعْجابُكَ بالشيءِ، وفَتَنَه يَفْتِنُه فَتْناً وفُتوناً وأَفْتَنَه، والضلالُ، والإِثْمُ، والكُفْرُ، والفَضِيحَةُ، والعذَابُ، وإِذابَةُ الذَّهَبِ والفِضَّةِ، والإِضْلالُ، والجُنونُ، والمِحْنَةُ، والمالُ، والأَوْلادُ، واخْتِلافُ الناسِ في الآراء. وفَتَنَه يَفْتِنُهُ: أوْقَعَهُ في الفِتْنَةِ، كفَتَّنَه وأَفْتَنَه، فهو مُفْتَنٌ ومَفْتُونٌ، ووَقَعَ فيها، لازِمٌ مُتَعَدٍّ، كافْتَتَنَ فيهما، وإلى النساءِ فُتوناً، وفُتِنَ إليهِنَّ بالضم: أرادَ الفُجُورَ بِهِنَّ.

(٢) وَالمَلَاحِم جَمْع مَلْحَمَة، والملحمة: الوقعة العظيمة القتل، وقيل موضع القتال. لسان العرب ج ١٣، ص ١٨٢.

"إنكم سَتَفتَحُونَ أرضاً يذْكَر فيها القيراطُ فاستَوصوا بأهلها خيراً فإن لهم ذمةً ورحماً"[1]. وقد افتتحها عمرو بن العاص في سنة عشرين أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه[2]، وأخبر أن عمر سيقتل، كما في الصحيحين من حديث الأعمش، وجامع بن راشد، عن شقيق بن سلمة، عن حذيفة قال: كنا جلوساً عند عمر فقال: أيكم يحفظ حديث رسول الله ﷺ في الفتنة؟ قلت: أنا. قال: هات إنك لجريء، فقلت: ذكر فتنة الرجل في أهله وماله ونفسه وولده وجاره تكفرها الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقال: ليس هذا أعني إنما أعني التي تموج موج البحر فقلت يا أمير المؤمنين إن بينك وبينها باباً مغلقاً فقال: "وَيْحَك أيفتح الباب أمْ يكسر؟ فقلت بل يكسر قال إذا لا يغلقُ أبداً قلت أجَلْ فقلنا لحذيفة فكَانَّ عمرَ يعلم مِنَ الباب؟". قال: نعم إني حدثته حديثاً ليس بالأغاليط فقال: فهبنا أن نسأل حذيفة من الباب، فأمرنا مسروقاً فَسَأَلَهُ فَقَالَ الْبَابُ عُمَر.[3]

وأشار إلى أن المسلمين سوف يقاتلون الترك كما في صحيح البخاري، حدثنا أبو اليمان، وأخبرنا أبو شعيب، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "لا تقوم الساعةُ حتى تقاتلوا قوماً نعالُهم الشعرُ، وحتى تُقَاتِلوا التركَ صغِارَ الأعين حُمْرَ الوجوه ذلفَ الأنوفِ، كأنَّ وُجُوهَهم المَجَانُّ المُطَرَّقَةُ، وتجدون خيْرَ الناس أشدَّهم كراهةً لهذا الأمرِ حتى يدخلَ فيه والناسُ معادنُ خِيارُهم في الجاهلية خيارُهم في الإِسلام وليأتِيَنَّ على أحدِكم زمانٌ لأنْ يراني أحب إليهِ من أن يكونَ له مثلُ أهله وماله "[4]، وأشار إلى ما سيكون من تولي بعض الصبية لأمر المسلمين وما سيكون في ذلك من فساد وإفساد، يقصد ـ تولي بعض أمراء بني أمية ـ[5] وإشارات نبوية إلى الأحداث الماضية والمستقبلة حتى قيام الساعة وقال

(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه – انظر شرح صحيح مسلم – كتاب فضائل الصحابة- بَاب وَصِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَهْلِ مِصْر، حديث رقم (٢٥٤٣)، ج١٦، ص٩٦.

(٢) النهاية في الفتن والملاحم ج١، ص١٣.

(٣)رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري – كتاب مواقيت الصلاة- بَاب الصَّلَاةُ كَفَّارَةٌ حديث رقم (٥٢٥) ج٢، ص٨.

(٤) رواه البخاري في صحيحه-انظرفتح الباري – كتاب المناقب- بَاب عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَام حديث رقم (٣٥٨٧)، ج٦، ص٦٠٤.

(٥) الفتن والملاحم ج١، ص ٢٠-٢١.

البخاري في كتاب بدء الخلق من صحيحه، وروى عيسى، عن رقبة، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً. "فَأَخْبَرَنَا عَنْ بدء الْخَلْق حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ وأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُم حَفِظَ ذَلِكَ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَه" [١]

وذكر الإمام ابن كثير باباً بعنوان (باب ذكر الفتن جملة) [٢] و(ذكر المهدي) الذي يكون في آخر الزمان وهو أحد الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين وليس بالمنتظر الذي تزعم الروافض وترتجي ظهوره من سرداب في سامراء فإن ذاك ما لا حقيقة له ولا عين ولا أثر. وإخبار الرسول عليه السلام بما ستتفجر عنه الأرض العربية من ثروات هائلة وما سيكون لهذه الثروات من إثارة الشقاق وأسباب النزاع والقتال بين الناس، وعلامات بين يدي الساعة روى البخاري قال:حدثنا عبد الله بن سعيد الكندي، عن عقبة بن خالد، حدثنا عبيد الله عن حبيب بن عبد الرحمن، عن جده حفص بن عاصم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "يُوشِكُ الفراتُ أن يَحْسِر عن كنز من ذهب فمن حَضَر فلا يأخُذْ منه شيئاً" [٣] وَقَالَ أَنَسٌ:قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ نَارٌ تَحْشُرُ النَّاسَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِب [٤]

وروى الإمام أحمد قال: حدثنا أبو المغيرة، حدثنا صفوان، حدثنا عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك الأشجعي قال: أتيت النبي ﷺ فسلمت عليه فقال: "عَوْف؟ فقلت: نَعَمْ. فقال أدخُلْ: قال: قلْتُ: كلِّي أوْ بَعْضِي؟ فقال: كُلُّكَ، فقال: اعْدُدْ يَا عَوْفُ سِتّاً بَيْنَ يَدَي السّاعَةِ أَوَّلهُنَّ مَوْتِي قال فاسْتَبْكَيْتُ حتّى جعل رسول الله ﷺ يُسْكِتُنِي قال: قل: واحدة. قلت: واحدةً، والثانية فتحُ بيتِ الْمَقْدِس قال: قل: اثْنَتَيْن قلت: اثْنَتَيْن، والثالثَة مُوتَان يكون في أمّتي يأخذهم كقعَاص الغنم قل: ثلاثاً، والرابعة فتنة تكون في أمّتي أعْظَمُها قل: أربعاً، والخامسة يَفيضُ المال فِيكم حتى إنَّ الرجل ليُعْطَى مائَةَ دينارٍ فَيَسْخَطها

---

(١) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري – كتاب بدء الخلق- بَاب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى { وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ }، حديث رقم (٣١٩٢)، ج٦، ص٢٨٦.

(٢) الفتن والملاحم ج١، ص ٢٠، ٢١.

(٣) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري – كتاب الفتن- باب خُرُوجِ النَّارِحديث رقم (٧١١٩) ج ١٣، ص ٧٨-٧٩.

(٤) رواه البخاري في صحيحه-انظرفتح الباري – كتاب أحاديث الأنبياء – حديث رقم (٣٣٢٩)، ج٦، ص٣٦٢.

قل: خمساً، والسادسة هُدْنةٌ تكون بينكم وبين بني الأصفر فيسيرون إليكم على ثمانين غايةً. قلت: وما الغايةُ: قال: الرايةُ تحت كل غايةٍ اثنا عشر ألفاً وفُسْطَاط المسلمين يومئذ في أرض يقال لها الغُوطَة في مدينة يقال لها دِمَشْقُ" [1]

قلت: بعد هذا العرض الموجز لبعض الأخبار الواردة في الفتن والملاحم التي وقعت والتي ستقع، لابد من الإشارة إلى أن هذه الأخبار تدخل فيما يسمى بدلائل النبوة، وهي من باب الإخبار بالغيب، قال الله تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)، وأما عن درجة هذه الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف، فقد صح منها الشيء الكثير، أما أحاديث الملاحم فلم يصح منها إلا اليسير كما نقل الميموني، عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: ثلاثة كتب ليس لها أصول المغازي والملاحم والتفسير. قال الخطيب في (جامعه): هذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة، غير معتمد عليها، لعدم عدالة ناقليها، وزيادة القصاص فيها. فأما كتب الملاحم فجميعها بهذه الصفة، وليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة. [2]

وعلق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ رحمه الله ـ على قول الإمام أحمد ابن حنبل (ليس لها أصول) قائلاً: (أي ليس لها أسانيد. قال الشيخ ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في (منهاج السنة النبوية): (أحاديث سبب النزول غالبها مرسل ليس بمسند. ولهذا قال الإمام أحمد: ثلاثة علوم لا إسناد لها، وفي لفظ: ليس لها أصل: التفسير، والمغازي، والملاحم، يعني أنها أحاديث مرسلة. والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها، وحسب الأقوال إن منها المقبول، ومنها المردود، ومنها الموقوف. فمن علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة: قبل مرسله. ومن عرف أنه يرسل عن ثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عمن لا يعرف حاله: فهذا موقوف. وما كان من المراسيل مخالفاً لما رواه الثقات كان مردوداً. وإذا جاء المرسل من وجهين كل من الراويين أخذ العلم عن شيوخ الآخر فهذا مما يدل على صدقه، فان مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثل الخطأ

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند حديث رقم (٢٣٩٧١) ج ٣٩، ص ٣٩٢، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم، وحديث رقم (٢٣٩٩٦) ج ٣٩، ص ٤٢٣.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ج ٢، ص ٢٣١.

فيه وتعمد الكذب.[١] وعلق أيضاً على قوله (ثلاثة كتب ليس لها أصول..) قائلاً: ويمكن أن يفهم قوله على معنى أن كتب المغازي، وكتب الملاحم، وكتب التفسير، يشيع فيها الضعيف والموضوع، إذ لم تحظ بعناية أئمة المحدثين والجهابذة النقاد، كما حظيت كتب الحديث والأحكام. ولعل كلام ابن حجر يشير إلى هذا الفهم والتوجيه. قال في مقدمة كتابه (لسان الميزان): (قال الإمام أحمد: ثلاثة كتب ليس لها أصول، وهي المغازي، والتفسير، والملاحم. قلت- أي ابن حجر-: ينبغي أن يضاف إليها (الفضائل) فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة، إذ كانت العمدة في (المغازي) على مثل الواقدي، وفي (التفسير)، على مثل مقاتل والكلبي، وفي (الملاحم) على الإسرائيليات. وأما (الفضائل) فلا يحصى كم وضع الرافضة في فضل أهل البيت، وعارضهم جهلة أهل السنة بفضائل معاوية، بل وبفضائل الشيخين، وقد أغناهما الله وأعلى مرتبتهما عنها.)[٢]

الصحابي حذيفة بن اليمان وأحاديث الفتن

قال جولدتسيهر (.. ثم إن أحوال الدولة والثورات والحركات، داخل الأمبراطورية، حتى القرن الثالث الهجري مذكورة، في شكل رؤى نبوية، وما فيها من غموض في التأويل، شغل الشراح المسلمين إلى حد بعيد. وقد تكون النبوءات أحياناً، واضحة جلية، في هذه الأحاديث، فلا يصعب على المرء، أن يعرف معناها، ويكفي قليل من الفطنة لمعرفة، أن قيام الدولة العباسية، هي المقصودة بقول النبي (يخرج من خراسان رايات سود، فلا يردها شيء حتى تنصب بإيلياء)، والأكثر ملاءمة لنقل هذه النبوات، هو الصحابي حذيفة بن اليمان، النصير المتحمس للدعوة العلوية، والذي قيل عنه في الصحاح: إن النبي قد أو دعه أسرار المستقبل، وكان حذيفة يلمح لها بحذر شديد، أو يصمت عنها، كلية ولا يصرح بها..) (٣)

يشكك جولدتسيهر كعادته في أخبار الفتن والملاحم، التي تخبر عن الأحداث والاضطرابات التي ستقع، وأن هذه الأحداث جاء ذكرها في الأحاديث النبوية، على هيئة رؤى نبوية، حتى نهاية القرن الثالث

---

(١) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ص ٢٢١.

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٢.

(٣) دراسات محمدية ص ١٢٢-١٢٤.

الهجري، وأن الصحابي حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ هو الأكثر ملاءمة لنقل مثل هذه الأخبار.

قلت في الرد على هذه الشبهة:

يعتبر الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان (١) من الصحابة المشهورين في رواية أحاديث الفتن والملاحم، فقد حفظ هذا النوع من الأحاديث، وتميز على أقرانه بها، فقد روى الإمام البخاري عنه أنه قال: (كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنْ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي.) (٢)، كما ولقب بصاحب السر ـ أي بسبب علمه بأسماء المنافقين وأحوالهم، والأخبار الآتية في المستقبل من الزمانـ. ولقد ثبت في الأحاديث الصحيحة بأن الرسول أخبره بما هو كائن إلى يوم القيامة. (٣).

---

(١) حذيفة بن اليمان، واسم اليمان حسيل وأسلم هو وأبوه، وأرادا حضور بدر فأخذهما المشركون فاستحلفوهما فحلفا لهم أن لا يشهدا فقال لهما النبي ﷺ: نفي لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم وشهد أحداً فقتل اليمان بها. سكن الكوفة، من نجباء أصحاب محمد وكان صاحب سر رسول الله ﷺ ومناقبه كثيرة مشهورة. ولي حذيفة إمرة المدائن لعمر، فبقي عليها إلى بعد مقتل عثمان، وتوفي بعد عثمان بأربعين ليلة. قال حذيفة: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، مخافة أن يدركني. الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة، قال: قام فينا رسول الله مقاماً، فحدثنا بما هو كائن إلى قيام الساعة، فحفظه من حفظه، ونسيه من نسيه. قلت ـ أي الذهبيـ: قد كان يرتل كلامه ويفسره؛ فلعله قال في مجلسه ذلك ما يكتب في جزء؛ فذكر أكبر الكوائن، ولو ذكر أكثر ما هو كائن في الوجود، لما تهيأ أن يقوله في سنة، بل ولا في أعوام، ففكر في هذا.وكانت له فتوحات سنة (٢٢) في الدينور وماسبذان وهمدان والري وغيرها، مات حذيفة بالمدائن سنة ست وثلاثين(٣٦ هـ). انظر سير أعلام النبلاء ج٢، ص ٣٦١، تهذيب التهذيب ج٢، ص ١٩٣، تاريخ الإسلام ج١، ص ٤٥٧

(٢) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري – كتاب المناقب- علامات النبوة في الإسلام حديث رقم (٣٥٧١) ج٦، ص٥٨٠، ورواه مسلم في صحيحه- انظر شرح صحيح مسلم -كتاب الإمارة- بَاب وُجُوبِ مُلَازَمَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وَفِي كُلِّ حَالٍ وَتَحْرِيمِ الْخُرُوجِ عَلَى الطَّاعَةِ وَمُفَارَقَةِ الْجَمَاعَةِ حديث رقم (١٨٤٧) ج ١٢، ص ٣٣٦.

(٣) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري – كتاب المناقب- مناقب عمار وحذيفة حديث رقم (٣٧٤٢)ج٧، ص٩٠. رواه مسلم في صحيحه-انظر شرح صحيح مسلم- كتاب الفتن وأشراط الساعة- بَاب إِخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ حديث رقم (٢٨٩١) ج١٦، ص١٥-١٦. تهذيب الكمال ج٥، ص ٥٠٥.

يشكك جولدتسيهر في صحة أحاديث الفتن، ويصف بعضها بالغموض وبعضها بالوضوح، كحديث (يخرج من خراسان رايات سود، فلا يردها شيء حتى تنصب بإيلياء)، وأن المقصود به قيام الدولة العباسية، وأن الرجل المناسب لترويج مثل هذه الأحاديث، هو حذيفة بن اليمان، وهو النصير المتحمس للدعوة العلوية.

قلت في الرد على هذه الشبهة:

١- إن أحاديث الفتن تنقسم إلى أقسام، منها ما هو صحيح، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما هو موضوع. وليس كلها متصفاً بالغموض كما يعترف هو بذلك.

٢-ما استدل به على أن المقصود بحديث (يخرج من خراسان رايات سود، فلا يردها شيء حتى تنصب بإيلياء) [١] هم العباسيون غير صحيح ؛ فالحديث ضعيف أولاً ومختلف في تفسيره ثانياً، ومنهم من فسر الرايات السود القادمة من المشرق بأنه (خليفة المهدي)، كما في البداية والنهاية [٢] ولفظه (فإن فيها خليفة الله المهدي) وليس المقصود بها رايات العباسيين.

---

(١) الحديث رواه الإمام الترمذي في جامعه عن أبي هريرة، عن رسول الله- ﷺ-، وقال الترمذي: حديث غريب- كتاب الفتن- بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الرِّيَاحِ حديث رقم (٢٢٦٩) ج٤، ص٥٣١، ورواه أحمد في المسند- انظر المسند- تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط حديث رقم (٨٧٦٠)، ج٢، ص٤٣٤٩ وقال: ((إسناده ضعيف جداً) ورواه الطبراني في المعجم الأوسط حديث رقم (٣٥٣٦) ج٢، ص٣٥٩ وقال: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري، إلا يونس، تفرد به: رشدين»، ورواه البيهقي في دلائل النبوة ج٦، ص٥١٦، وقال: تفرد به رشدين بن سعد، عن يونس بن يزيد. ويروى قريب من هذا اللفظ، عن كعب الأحبار، ولعله أشبه، والله أعلم، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ج٣٢، ص ٢٨١، وقال الشيخ الألباني: (ضعيف) انظر صحيح وضعيف الجامع الصغيرحديث رقم (٦٤٣٧) ج٦، ص١١٣ قال ابن حجر في التقريب ج١، ص٢٥١: (رشدين بكسر الراء وسكون المعجمة، ابن سعد بن مفلح المهري: بفتح الميم وسكون الهاء: أبوالحجاج المصري، ضعيف، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة، وقال ابن يونس: كان صالحاً في دينه، فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث، من السابعة مات سنة ثمان وثمانين- أي ومائة- وله ثمان وسبعون سنة.).

(٢) النهاية في الفتن والملاحم ج١، ص٥٤، والبداية والنهاية ج٦، ص ٢٧٨.

٣-أما طعنه في الصحابي حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنهـ، فهذا شأنه وديدنه، في الطعن في صحابة رسول الله ـ ﷺ ـ فهو يدعي بأن حذيفة هو من روج لهذه الأحاديث ـ أحاديث الفتن والملاحمـ، وليس الأمر كما زعم، فإن حذيفة رغم تخصصحه في هذا النوع من الأحاديث، فقد روى غيره من الصحابة أيضاً أحاديث في الفتن والملاحم، فحذيفة لم ينفرد بهذا النوع من الأحاديث.

٤-أما ادعاؤه بأنه كان نصيراً للعلويين، فهذا الخبر لم يذكره أحد من ثقات المؤرخين كابن سعد، والطبري، وابن كثير، وإنما ذكره المسعودي فقط قال: (وقد كان حذيفة عليلاً بالكوفة في سنة ست وثلاثين، فبلغه قتل عثمان وبيعة الناس لعلي فقال: أخرجوني وادعوا الصلاة جامعةً فوضع على المنبر، فحمد اللهّ وأثنى عليه وصلّى على النبي وعلى آله، ثم قَال: أيها الناس، إن الناس قد بايعوا عليّاً فعليكم بتقوى اللهّ وانصروا عليّاً ووازروه؛ فواللهّ إنه لعلى الحق أخراً وأولاً، وإنه لخير من مضى بعد نبيكم ومن بقي إلى يوم القيامة، ثم أطبق يمينه على يساره ثم قال: اللهم أشهد، إني قد بايعت عليّاً، وقال: الحمد للهّ الذي أبقاني إلى هذا اليوم، وقال لابنيه صفوان وسعد، احملاني وكونا معه، فستكون له حروب كثيرة فيهلك فيها خلق من الناس، فاجتهدا أن تستشهدا معه، فإنه واللهّ عَلَى الحق، ومن خالفه عَلَى البَاطل، ومَات حذيفة بعد هذا اليوم بسبعة أيام.)

قلت: هذا خبر مردود للأسباب التالية:

أ-هذا الخبر رواه المسعودي دون إسناد.

ب- تفرد المسعودي بروايته.

ت- الأحاديث التي رواها حذيفة ليس فيها ما يؤيد العلويين، وقد تقدمت وفاته. حيث توفي سنة ست وثلاثين (٣٦ هـ) ولم تظهر الدولة العباسية بعد.

٥-الخبر مخالف لما عرف به الصحابة من حبهم للعلم ونشره .

قال جولدتسيهر: (أسد بن كرز (جد خالد المفترض)، أسلم برفقة رجل من قبيلة ثقيف، قدَم للنبي قوساً، فسأله النبي، من أين حصلت على خشب هذا القوس؟ ثم دعا لأسد بأن تكون ذريته تنصر الإسلام، الكلمات الأخيرة تبين دون شك سبب فبركة/ تلفيق هذا الحديث إن أعمال خالد ووقوفه ضد أتباع علي، وعمله ضد الأتقياء المسلمين، لها ما يبررها لقضية الإسلام، وعلى هذه القصص أن تختفي في زمن العباسيين.) [1]

وقال: (إن تكوين الأحاديث في تقدمه الكبير زمن العباسيين خدم الأحاديث التي تدعم مباديء اعتمد عليها سلالة العباس في دعوتهم، فليس هناك دهشة أنه في ذلك الوقت أحاديث متحيزة، دعمت قضية السلالة الحاكمة، بطرق مباشرة، وبالمقابل قام أتباع علي، بنشر تزويراتهم الحديثية، بين الناس من أجل أن يجردوا منافسيهم من أرضيتهم الدينية، وقام الأمويون بدعوة فقهاء البلاط لانتاج أسلحة دينية ضد ادعاءات عليَ فيما سبق. من الطبيعي أن يساء إلى أقارب المشركين والكفرة/ الوثنيين مثل أبي طالب، وقابل هذا فقهاء من أتباع علي قاموا باختراع أحاديث تمجد أبا طالب، أوجد العباسيون أحاديث تعظم من شأن العباس، مثلما ذكر عمر بن الخطاب عنه، أنه استسقى للمسلمين بابن عباس، كما فعلوا زمن الرسول، وهي خرافة لجعل العباسيين مشهورين، في زمن العباسيين تم ترويج الأحاديث في ذم الأمويين والتشنيع بهم، وقد شجع العباسييون هذا.) [2]

يرى جولدتسيهر بأن للأحزاب السياسية أثراً في وضع الحديث، وأن كثيراً منها كان نتيجة لهذا الصراع. وأن كل حزب أو فرقة اخترعت أحاديث في تأييد مذهبها، ؛كأحاديث تمجيد أبي طالب وأحاديث ذمه، وتغيير الشيعة للفظة (لا نورث) في حديث (لا نورث ما تركناه صدقة).

---

(١) دراسات محمدية ص ٥٣- ٥٤.

(٢) المصدر السابقص ١٠٥-١٠٦.

أحاديث تمجيد أبي طالب (١) وذمه.

قلت: وردت أحاديث في تمجيد أبي طالب (٢)، وذمه (٣) لكن ما درجة هذه الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف، وهل تصلح للاستدلال أو لا ؟

١ ـ أما رواية ابن إسحاق (روى ابْنُ إِسْحَاقَ قال: فَحَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ بن (عبّاسٍ)، عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ قَالَ: مَشَوْا إِلَى أَبِي طَالِبٍ فَكَلَّمُوهُ، وَهُمْ أَشْرَافُ قَوْمِهِ عُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَأَبُو جَهْلِ بْنُ هِشَامٍ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ، وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ، فِي رِجَالٍ مِنْ أَشْرَافِهِمْ فَقَالُوا: يَا أَبَا طَالِبٍ إِنَّكَ مِنَّا حَيْثُ قَدْ عَلِمْت، وَقَدْ حَضَرَكَ مَا تَرَى، وَتَخَوَّفْنَا عَلَيْكَ، وَقَدْ عَلِمْتَ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَ ابْنِ أَخِيك، فَادْعُهُ فَخُذْ لَهُ مِنَّا، وَخُذْ لَنَا مِنْهُ لِيَكُفَّ عَنَّا، وَنَكُفَّ عَنْهُ وَلِيَدَعَنَا وَدِينَنَا، وَنَدَعَهُ وَدِينَهُ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ أَبُو طَالِبٍ، فَجَاءَهُ فَقَالَ

---

(١) أبو طالب: اشتهر بكنيته واسمه عبد مناف على المشهور، وقيل عمران، وقال الحاكم: أكثر المتقدمين على أن اسمه كنيته. ولد قبل النبي بخمس وثلاثين سنة ولما مات عبد المطلب أوصى بمحمد ﷺ إلى أبي طالب فكفله وأحسن تربيته وسافر به صحبته إلى الشام وهو شاب ولما بعث قام في نصرته وذب عنه من عاداه. أبو طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي عم رسول الله ﷺ شقيق أبيه، أمهما فاطمة بنت عمرو بن عائذ المخزومية.

(٢) السيرة النبوية- ابن هشام- طَمَعُ الرَّسُولِ فِي إِسْلَامِ أَبِي طَالِبٍ وَحَدِيثُ ذَلِكَ ج١، ص ٤١٨، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ح ٦٦، ص ٣٣٠، والروض الأنف -وَفَاةُ أَبِي طَالِبٍ وَوَصِيَّتُهُ ج٢، ص ٢٢٣، والإصابة ج ٤، ص ١١٥- ١١٩. و تاريخ دمشق ج ٦٦، ص ٣٣٠-٣٣١.

(٣) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري – كتاب الجنائز- بَاب إِذَا قَالَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ الْمَوْتِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حديث رقم (١٣٦٠)، ج٣، ص٢٢. وكتاب مناقب الأنصار- بَاب قِصَّةِ أَبِي طَالِبٍ حديث رقم (٣٨٨٣) ج٧، ص١٩٣، وكتاب تفسير القرآن- بَاب قَوْلِهِ {إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ} حديث رقم (٤٧٧٢) ج٨، ص٥٠٦، ورواه الإمام مسلم في صحيحه- انظر شرح صحيح مسلم - كتاب الإيمان- بَاب الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ إِسْلَامِ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ مَا لَمْ يَشْرَعْ فِي النَّزْعِ وَهُوَ الْغَرْغَرَةُ وَنَسْخِ جَوَازِ الِاسْتِغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ وَالدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الشِّرْكِ فَهُوَ فِي أَصْحَابِ الْجَحِيمِ وَلَا يُنْقِذُهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنْ الْوَسَائِلِ حديث رقم (٢٤)، ج١، ص٢١٣. وحديث رقم (٢٠٩) ج٣/ ص٨٤، وحديث رقم (٢١٢) ج٣، ص ٨٥، وسنن النسائي -كتاب الجنائز -باب مواراة المشرك ج١، ص ١١٠، وصحيح سنن النسائي حديث رقم (١٨٤) ج١، ص٤١.

يَا ابْنَ أَخِي: هَؤُلَاءِ أَشْرَافُ قَوْمِك، قَدْ اجْتَمَعُوا لَك، لِيُعْطُوك، وَلِيَأْخُذُوا مِنْك. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: نَعَمْ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ تُعْطُونِيهَا تَمْلِكُونَ بِهَا الْعَرَبَ، وَتَدِينُ لَكُمْ بِهَا الْعَجَمُ.....) فهي رواية ضعيفة للأسباب التالية:

أـ أنها من رواية محمد بن إسحق، وهو متهم بالتشيع.

بـ في إسنادها مجهول (عن بعض أهله)، قال ابْنُ إسْحَاقَ: فَحَدّثَنِي الْعَبّاسُ [1] بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْبَدِ بن عَبّاسٍ، عن بعض أهله، عن العباس بن عبد المطلب)، وقال ابن عساكر: هذا الحديث في بعض إسناده من يجهل. [2]

تـ معارضتها للأحاديث الصحيحة الواردة في الصحيحين، أنه مات على الكفر. قال ابن عساكر: والأحاديث الصحيحة تدل على موته كافراً. [3] وقال ابن حجر: فهذا الصحيح يرد الرواية التي ذكرها ابن إسحاق؛ إذ لو كان قال كلمة التوحيد ما نهى الله تعالى نبيه عن الاستغفار. وهذا الجواب أولى من قول من أجاب: بأن العباس ما أدى هذه الشهادة وهو مسلم، وإنما ذكرها قبل أن يسلم فلا يعتد بها. وقد أجاب الرافضي المذكور عن قوله: وهو على ملة عبد المطلب، بأن عبد المطلب مات على الإسلام واستدل بأثر مقطوع عن جعفر الصادق وسأذكره بعد ولا حجة فيه لانقطاعه وضعف رجاله. [4]

٢ـ وأما قول الرافضة: إنه مات مسلماً وتمسكهم بما نسب إليه من قوله:

ودعوتني وعلمت أنك صادق.. ولقد صدقت فكنت قبل أمينا

ولقد علمت بأن دين محمد.. من خير أديان البرية دين.

---

(١) هو: عباس بن عبد الله بن معبد بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي المديني أخو ابراهيم، سمع عكرمة، روى عنه محمد بن عجلان ووهيب، قال ابن عيينة وكان رجلا صالحا، وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس، وقال يحيى بن معين: عباس ثقة. التاريخ الكبير ج٧، ص ٨، الجرح والتعديل ج ٦، ص ٢١٢.

(٢) تاريخ دمشق ج ٦٦، ص ٣٣٠-٣٣١.

(٣) المصدر السابق ج ٦٦، ص ٣٣٠-٣٣١.

(٤) الإصابة ج ٤، ص ١١٥-١١٩.

فقد أجاب عليه الحافظ ابن حجر بقوله: (وأما شهادة أبي طالب بتصديق النبي ﷺ فالجواب عنه وعما ورد من شعر أبي طالب في ذلك أنه نظير ما حكى الله تعالى عن كفار قريش: "وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلوا" فكان كفرهم عناداً ومنشؤه من الأنفة والكبر وإلى ذلك أشار أبو طالب قوله لولا أن تعيرني قريش.) [١]

٣ـ أما ما ذكره الحافظ ابن حجر: بأنه وقف على تصنيف لبعض الشيعة يثبت فيه إسلام أبي طالب، فقد عقب عليها ابن حجر بقوله: (وأسانيد هذه الأحاديث واهية، ثم فندها حديثاً حديثاً، ثم قال: ذكر الرافضي من طريق راشد الحماني قال:سئل أبو عبد الله يعنيـ جعفر بن محمد الصادقـ من أهل الجنة؟ فقال: الأنبياء في الجنة، والصالحون في الجنة، والأسباط في الجنة، وأجل العالمين مجداً محمد ﷺ يقدم آدم فمن بعده من آبائه، وهذه الأصناف يحدثون به ويحشر عبد المطلب به نور الأنبياء، وجمال الملوك، ويحشر أبو طالب في زمرته فإذا ساروا بحضرة الحساب وتبوأ أهل الجنة منازلهم ودحر أهل النار ارتفع شهاب عظيم لا يشك من رآه أنه غيم من النار فيحضر كل من عرف ربه من جميع الملل ولم يعرف نبيه ومن حشر أمة وحده والشيخ الفاني والطفل فيقال لهم: إن الجبار - تبارك وتعالى - يأمركم أن تدخلوا هذه النار فكل من اقتحمها خلص إلى أعلى الجنة ومن كع عنها غشيته.

أخرجه عن أبي بشر أحمد بن إبراهيم بن يعلى بن أسد، عن أبي صالح الحمادي، عن أبيه، عن جده: سمعت راشد الحماني.. فذكره.

قال ابن حجرـ معقباً على خبر الرافضي -: وهذه سلسلة شيعية غلاة في رفضهم، والحديث الأخير ورد من عدة طرق في حق الشيخ الهرم، ومن مات في الفترة، ومن ولد أكمه أعمى أصم، ومن ولد مجنوناً، أو طرأ عليه الجنون قبل أن يبلغ، ونحو ذلك وأن كلاً منهم يدلي بحجة ويقول: لو عقلت أو ذكرت لآمنت، فترفع لهم نار ويقال لهم: ادخلوها فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً، ومن امتنع أدخلها كرهاً. هذا معنى ما ورد من ذلك وقد جمعت طرقه في جزء مفرد.

ونحن نرجو أن يدخل عبد المطلب، وآل بيته في جملة من يدخلها طائعاً فينجو، لكن ورد في أبي طالب

---

(١)الإصابة ج ٤، ص ١١٥-١١٩.

ما يدفع ذلك، وهو ما تقدم من آية براءة وما ورد في الصحيح عن العباس بن عبد المطلب أنه قال للنبي ﷺ: ما أغنيت عن عمك أبي طالب! فإنه كان يحوطك ويغضب لك فقال: هو في ضحضاح من النار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل ". فهذا شأن من مات على الكفر، فلو كان مات على التوحيد لنجا من النار أصلاً. والأحاديث الصحيحة والأخبار المتكاثرة طافحة بذلك. وأخرج الرافضي أيضاً في تصنيفه قصة وفاة أبي طالب من طريق علي بن محمد بن متيم، سمعت أبي يقول: سمعت جدي، يقول سمعت علي بن أبي طالب يقول: تبع أبو طالب عبد المطلب في كل أحواله حتى خرج من الدنيا وهو على ملته، وأوصاني أن أدفنه في قبره، فأخبرت رسول الله ﷺفقال: اذهب فواره، وأتيته لما أنزل به فغسلته وكفنته وحملته إلى الحجون فنبشت عن قبر عبد المطلب فوجدته متوجهاً إلى القبلة فدفنته معه قال متيم: ما عبد علي ولا أحد من آبائه إلا الله، إلى أن ماتوا. أخرجه عن أبي بشر المتقدم ذكره عن، أبي بردة السلمي، عن الحسن بن ما شاء الله، عن أبيه، عن علي بن محمد بن متيم. وهذه سلسلة شيعية من الغلاة في الرفض فلا يفرح به. وقد عارضه ما هو أصح منه مما تقدم فهو المعتمد. ثم استدل الرافضي بقول الله تعالى: "فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون" قال: وقد عزره أبو طالب بما اشتهر وعلم، ونابذ قريشاً وعاداهم بسببه مما لا يدفعه أحد من نقلة الأخبار، فيكون من المفلحين انتهى.وهذا مبلغهم من العلم وإنا نسلم أنه نصره وبالغ في ذلك، لكنه لم يتبع النور الذي أنزل معه، وهو الكتاب العزيز الداعي إلى التوحيد ولا يحصل الفلاح إلا بحصول ما رتب عليه من الصفات كلها.[1]

(١) الإصابة ج ٤، ص ١١٥- ١١٩.

حديث لا نورث ما تركنا صدقةٌ

قال جولدتسيهر: (غيّر الشيعة حديث (لا نورث)، إلى (لا يورث)، وبذلك يكون غير الصدقة قابل للميراث، وحتى يضعف أهل السنة إمكانيات هذا التغيير الذي أراده الشيعة، فقد أضافوا كلمة (فهو)، قبل الكلمة الأخيرة في الحديث (الحاشية ١: الموطأ ج ٤، ص ٢٣١)، وكل من يعرف بتركيب اللغة العربية، يجب أن يدرك أن هذه الإضافة (فهو) تجعل تغير المعنى مستحيلاً، بالطريقة التي أرادها الشيعة (الحاشية ٢: المسعودي ج٣، ص ٥٦.)[١].

وقال: (في وادي خم بين مكة والمدينةعلى بعد ثلاثة أميال من الجحفة توجد بركة (غدير) محاط بالأشجار، تستخدم سقاية من مياه الأمطار، تحت إحدى الأشجار حدث مشهد بناء على رواية (البراء بن عازب قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فنزلنا بغدير خم فنودي فينا الصلاة جامعة وكسح لرسول الله ﷺ تحت شجرتين فصلى الظهر وأخذ بيد علي ـرضي الله تعالى عنهـ فقال: ألستم تعلمون أنى أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ قالوا: بلى قال: ألستم تعلمون أنى أولى بكل مؤمن من نفسه ؟ قالوا: (بلى قال فأخذ بيد على فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه قال: فلقيه عمر بعد ذلك فقال: هنيئاً يابن أبي طالب، أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة.)[٢]، (الحاشية ١: ينظر حديثاً يساند هذا في التهذيب ص ٤٣٩) وفيه أحاديث في الترمذي، والنسائي. ويميل النسائي إلى علي كذلك ضمن الترمذي في مجموعته أحاديث متحيزة لصالح علي مثل (حديث الطير)[٣] عندما أنهى النبي هذا الحديث تقدم الخليفة

---

(١) دراسات محمدية ص ١١٣-١١٤ .

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند حديث رقم (١٨٤٧٩) ج٣٠، ص٤٣٠ قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: (صحيح لغيره وهذا إسناد ضعيف من أجل علي بن زيد)، والحديث صححه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة المجلد الرابع حديث رقم (١٧٥٠)، ص ٣٣٠ وروى مسلم في صحيحه من حديث زيد بن أرقم قال: (قام فينا رسول الله يوماً خطيباً بماء يدعى خماً بين مكة والمدينة فحمد الله واثنى عليه ووعظ وذكر...) انظر شرح صحيح مسلم - كتاب فضائل الصحابة - باب فضائل علي بن أبي طالب - حديث رقم (٢٤٠٨) ج ١٥، ص١٧٩.

(٣) رواه الترمذي في جامعه - كتاب المناقب - باب مناقب علي - حديث رقم (٣٧٢١) ج ٥، ص ٦٣٦، ولفظه (كان عند النبي طير فقال: (اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه) قال أبو عيسى: (هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه)، وحكم الشيخ الألباني عليه بالضعف. انظر مشكاة=

عمرنحو علي وقال: (أتمنى لك حظاً يا ابن أبي طالب من هذه الساعة عينت سيداً لكل المسلمين)، ومن الواضح أن الشيعة يعلقون أهمية عظمى لهذا الحديث ويعتبرونه أقوى دعم لمبدئهم، وهناك احتفال سنوي يقيمه البويهيون حتى تبقى ذكرى غدير خم حية (الحاشية ٢: ينظر ابن الأثير ج٩، ص ٥٨، وهناك احتفال على شرف أبي بكر بدأ عام (٣٨٩ ه) تنافس لاحتفال علي وهو يشير إلى سورة ٩، آية ٤٠، فالصاحب المذكور هناك هو أبو بكر، ينظر عن غدير خم في موسوعة الإسلام لجولدتسيهر) هناك حديث آخر في علي أقل قبولاً في الدوائر التقليدية هو رواية يرويها الشيعة من حياة النبي تحت اسم حديث الطير (يحط القدر يزدري) النية لإعلان عائلة علي مرتبط بتفضيل غير مهم، ومن الروايات المختلفة نقدم تلك التي تبين الموقف المتحيز بوضوح، وهناك جدل في مختلف الروايات حول نوع الطير، أكله النبي ووجد طعمه لذيذاً.... عن مطر الوراق، قال:ـ أهدي للنبي ﷺ طير يقال له: النحام فأكله واستطابه، وقال:ـ " اللهم أدخل إلي أحب خلقك إليك " وأنس رضي الله تعالى عنه بالباب، فجاء علي ـرضي الله تعالى عنهـ، فقال: يا أنس استأذن لي على رسول الله ﷺ فقال: إنه على حاجة، فدفع صدره ودخل، فقال ـرضي الله عنه: يوشك أن يحال بيننا وبين رسول الله ﷺ فلما رآه ﷺ قال: " اللهم وال من والاه ". (الحاشية ١: الدميري ج٢، ص ٤٠٠، الترمذي ج٢، ص ٢٩٩ قال عنه: غريب كما قال آخرون. ينظر الحاشية ١: ص ١١٣، والجاحظ العثمانية ص ١٤٩ـ١٥٠، كذلك قام الموالون / المشايعون لعلي برواية عدد من أحاديث أخرى تهدف لإثبات أن النبي أعطى أمراً مباشراً لعلي ليكون خليفته.)[1]

يذهب جولدتسيهر إلى أن كلاً من السنة والشيعة، مارسوا الكذب في الحديث، فعملوا على التلاعب بألفاظ الأحاديث؛ نصرة لمذهبهم. واستدل في إثبات ذلك بحديثين هما حديث (لا نورث ما تركنا صدقةٌ) حيث غير الشيعة لفظه إلى (لا يورث ما تركنا صدقةً) ؛ ليستدلوا على أن الخلافة والولاية تورث، بينما

=المصابيح حديث رقم (٦٠٨٥) ج٣، ص٢٢٤ ، يقول الباحث: وحتى لو قلنا بصحته فإن هذا لايدل على ماذهب إليه جولدتسيهر؛ فقد ذكر الترمذي أيضاً باباً في مناقب معاوية – رضي الله عنه – في جامعه حديث رقم (٣٨٤٢) ج ٥، ص ٦٨٧، فهل كان الترمذي متحيزاً أيضاً إلى معاوية ؟

(١) دراسات محمدية ص ١١٣– ١١٤، قال الزيلعي في نصب الراية ج١، ص ٣٥٩–٣٦٠: (وَكَمْ مِنْ حَدِيثٍ كَثُرَتْ رُوَاتُهُ وَتَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ؟ كَحَدِيثِ: الطَّيْرِ، وَحَدِيثِ: الْحَاجِمِ وَالْمَحْجُومِ. وَحَدِيثِ: مَنْ كُنْت مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، بَلْ قَدْ لَا يُزِيدُ الْحَدِيثَ كَثْرَةُ الطُّرُقِ إلَّا ضَعْفًا، وإنما ترجح بكثرة الرواة إذا كانت الرواة محتجاً بهم من الطرفين).

أضاف أهل السنة كلمة (فهو) للحديث لنفي ذلك. وأناقش هذه القضية على النحو التالي:

١-هذا حديث صحيح متفق عليه- **حديث لا نورث ما تركنا صدقةٌ** - رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ورواه عدد من الصحابة كعائشة -رضي الله عنها- وأبي هريرة -رضي الله عنه- وغيرهما.[1]

٢-روي هذا الحديث بعدة ألفاظ فروي بلفظ (لا نورث ما تركناه صدقة) كما في رواية البخاري، وبلفظ (لا نورث ما تركنا فهو صدقة) كما في رواية البخاري ومسلم والموطأ. وروي (إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ مَا تَرَكْتُ بَعْدَ مَئُونَةِ عَامِلِي وَنَفَقَةِ نِسَائِي صَدَقَةٌ) كما في المسند للإمام أحمد. [2] وورد في سببه أن فاطمة سألت أبا بكر ميراثها من أبيها وفي لفظ أنها قالت لأبي بكر: من يرثك؟ قال: أهلي ومالي، قالت:- فمالي لا أرث أبي؟ فقال أبو بكر: سمعت رسول الله يقول: لا نورث ولكني أعول من كان رسول الله يعوله، وأنفق على من كان رسول الله ينفق عليه، وفي لفظ آخر أنها سألت أبا بكر أن يقسم ميراثها مما ترك رسول الله مما أفاء الله عليه، ونصيبها من خيبر، وفدك، وصدقته بالمدينة، وأن أبا بكر احتج عليها بهذا الحديث،

---

(١) رواه البخاري في صحيحه - انظرفتح الباري - كتاب فَرْضِ الْخُمُسِ- باب حديث رقم (٣٠٩٢) ج٦، ص١٩٦-١٩٧ وأطرافه (٣٠٩٣، ٣٧١١، ٤٠٣٥، ٦٧٢٥) وباب نَفَقَةِ نِسَاءِ النَّبِيِّ -ﷺ- بَعْدَ وَفَاتِهِ حديث رقم (٣٠٩٦) ج ٦، ص ٢٠٩، وكتاب فضائل الصحابة - باب مَنَاقِبِ قَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺوَمَنْقَبَةِ فَاطِمَةَ -عَلَيْهَا السَّلَام -بِنْتِ النَّبِيِّ- ﷺ- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حديث رقم (٣٧١١) ج٧، ص٧٧، وكتاب الفرائض-٣- بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ- ﷺ- لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ حديث رقم (٦٧٢٦)، ج١٢، ص٥، ٦، ورواه الإمام مسلم في صحيحه- انظر شرح صحيح مسلم - كتاب الجهاد والسير- ج١٢، ص ٦٩ حديث رقم (١٧٥٧) وج١٢، ص ٧٦ حديث رقم (١٧٥٨)، وج ١٢، ص ٨٠حديث رقم (١٧٥٩)، ورواه أحمد في المسند ج١، ص ١٨٨ حديث رقم (٩)، وج١، ص ٢٠٤ حديث رقم (٢٥)، وج ١، ص ٢٢٢ حديث رقم (٥٥) وج ١، ص ٢٢٥، حديث رقم (٥٨)، وج ١، ص ٤١٦، حديث رقم (٣٣٣)، وج ١، ص ٤٢٥، حديث رقم (٣٤٩)، وج ١، ص ٤٨٢، حديث رقم (٤٢٥)، وج ٣، ص ٣٠٠، حديث رقم (١٧٨١)، وج ٣، ص٣٠٠، حديث رقم (١٧٨٢)، وج ٤٢، ص ٥٩حديث رقم (٢٥١٢٥)، وج ٤٣ص ٣٠٢ حديث رقم (٢٦٢٦٠)، ورواه مالك في الموطأ- كتاب الجامع- بَاب مَا جَاءَ فِي تَرِكَةِ النَّبِيِّ ﷺ حديث رقم (٢٠٨)، ص ٨٤٤ ورواه الترمذي في جامعه- كتاب السير عن رسول الله- بَاب مَا جَاءَ فِي تَرِكَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺحديث رقم (١٦٠٨) ج٤، ص١٥٧، ورواه أبو داود- الخراج والإمارة والفيء -بَاب فِي صَفَايَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى ﷺ مِنْ الْأَمْوَالِ حديث رقم (٢٩٦٣)، ج٣، ص١٣٩.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند حديث رقم (٩٩٧٢) ج ١٦، ص ٤٧ وقال الشيخ شعيب: إسناده على شرط الشيخين.

وأنها غضبت فهجرته، حتى ماتت، وورد أن أزواج النبي أردا أن يبعثن عثمان بن عفان، إلى أبي بكر فيسألنه ميراثهن من رسول الله، فقالت لهن عائشة: أليس قد قال رسول الله لا نورث ما تركنا فهو صدقة)، وورد أن فاطمة والعباس سألا أبا بكر فدك وسهمهما من خيبر، وورد أن عليًا والعباس تخاصما في هذا فجاءا إلى عمر بن الخطاب، وكان عنده طلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، واحتج عليهما بالحديث. قَالَ أَبُو دَاوُد: إِنَّمَا سَأَلَاهُ أَنْ يَكُونَ يُصَيِّرُهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ لَا أَنَّهُمَا جَهِلَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ، فَإِنَّهُمَا كَانَا لَا يَطْلُبَانِ إِلَّا الصَّوَابَ فَقَالَ عُمَرُ: لَا أُوقِعُ عَلَيْهِ اسْمَ الْقَسْمِ أَدَعُهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَوْسٍ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ: وَهُمَا يَعْنِي – عَلِيًّا وَالْعَبَّاسَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- يَخْتَصِمَانِ فِيمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ قَالَ أَبُو دَاوُد: أَرَادَ أَنْ لَا يُوقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ قَسْمٍ. [1]

٣- التصحيف والتحريف في حديث (لا نورث)

وصف جولدتسيهر أهل السنة بأنهم كذبوا في هذا الحديث حيث أضافوا كلمة (فهو) فيه، أما الشيعة فقد حرفوه إلى (لا يورث) بدلاً من كلمة (لا نورث).فهل حقاً زعمه ؟ إنه قد أحال إلى رواية الموطأ في إضافة كلمة (فهو) للحديث عند أهل السنة، وإلى كتاب مروج الذهب للمسعودي في تحريف الشيعة لكلمة (لانورث) إلى (لايورث). قلت في الرد على هذه الفرية ما يلي:

١ـ أما زعمه بأن أهل السنة أضافوا إلى الحديث ما ليس منه فليس بصحيح، فالحديث ورد بهذا اللفظ في الصحيحين والموطأ.

٢ـ أما رواية المسعودي للخبر فمفاده مخاصمة فاطمة ـ رضي الله عنها- لأبي بكر- رضي الله عنه ـ في ميراثها من رسول الله واحتجاجه عليها بقول ﷺ: (نحن معاشر الأنبياء نَرث ولا نورث)، واحتجاجها

(١) سنن أبي داود- كتاب الخراج والإمارة والفيء- بَاب فِي صَفَايَا رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ الْأَمْوَالِ حديث رقم (٢٩٦٣)، ج٣، ص١٣٩.

عليه بقوله تعالى: "وورث سليمان داوُد" على أن النبوة لا تورث، فلم يبق إلا التوارث.[1]

٣ـ نسب كل من الإمامين -النووي، وابن حجر- التحريف إلى الشيعة في هذا الحديث. قال الإمام النووي: (قَوْله ﷺ: (لَا نُورَث مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ)هُوَ بِرَفْعِ صَدَقَة و(مَا) بِمَعْنَى: الَّذِي أَيْ: الَّذِي تَرَكْنَاهُ فَهُوَ صَدَقَة، وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِم بَعْد حَدِيث يَحْيَى بْن يَحْيَى، عَنْ مَالِك، مِنْ حَدِيث عَائِشَة رَفَعْته (لَا نُورَث مَا تَرَكْنَاهُ فَهُوَ صَدَقَةٌ) وَإِنَّمَا نَبَّهْت عَلَى هَذَا لِأَنَّ بَعْض جَهَلَة الشِّيعَة يُصَحِّفهُ. قَالَ الْعُلَمَاء: وَالْحِكْمَة فِي أَنَّ الْأَنْبِيَاء- صَلَوَات اللَّهُ عَلَيْهِمْ- لَا يُورَثُونَ أَنَّهُ لَا يُؤْمَن أَنْ يَكُون فِي الْوَرَثَة مَنْ يَتَمَنَّى مَوْته فَيَهْلِك، وَلِئَلَّا يُظَنّ بِهِمْ الرَّغْبَة فِي الدُّنْيَا لِوَارِثِهِ فَيَهْلِك الظَّانّ، وَيَنْفِر النَّاس عَنْهُ.)[2]

وقال ابن حجر: (وَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَرَأَ قَوْله " لَا يُورَثُ " بِالتَّحْتَانِيَّةِ أَوَّله وَ"صَدَقَةً " بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، وَهِيَ دَعْوَى مِنْ بَعْضِ الرَّافِضَةِ فَادَّعَى أَنَّ الصَّوَاب فِي قِرَاءَةِ هَذَا الْحَدِيثِ هَكَذَا، وَالَّذِي تَوَارَدَ عَلَيْهِ أَهْل الْحَدِيثِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ" لَا نُورَثُ "بِالنُّونِ وَ" صَدَقَةٌ " بِالرَّفْعِ وَأَنَّ لِلْكَلَامِ جُمْلَتَيْنِ وَ" مَا تَرَكْنَا " فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ بِالِابْتِدَاءِ وَ" صَدَقَة " خَبَرُهُ، وَيُؤَيِّدُهُ وُرُوده فِي بَعْضِ طُرُقِ الصَّحِيحِ "مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَة"، وَقَدْ اِحْتَجَّ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى بَعْضِ الْإِمَامِيَّةِ بِأَنَّ أَبَا بَكْر اِحْتَجَّ بِهَذَا الْكَلَامِ عَلَى فَاطِمَة- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِيمَا اِلْتَمَسَتْ مِنْهُ مِنْ الَّذِي خَلَفَهُ رَسُول اللَّهِ ﷺ مِنْ الْأَرَاضِي وَهُمَا مِنْ أَفْصَح الْفُصَحَاءِ وَأَعْلَمهمْ بِمَدْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا يَقْرَؤُهُ الرَّافِضِيّ لَمْ يَكُنْ فِيمَا اِحْتَجَّ بِهِ أَبُو بَكْر حُجَّة، وَلَا كَانَ جَوَابه مُطَابِقًا لِسُؤَالِهَا، وَهَذَا وَاضِح لِمَنْ أَنْصَفَ.)[3]

قلت: قال الإمام ابن حجر في الرد على الشيعة: أجمع المحدثون في القديم والحديث على ضبط الكلمة الواردة في الحديث بـ (لا نورث)، و(صدقةٌ) بالرفع، أما الشيعة فضبطوها بـ (لا يورث)، و(صدقةً) بالنصب على الحال، والمعنى أن ما تركه صدقة لا يورث وما عداه يورث، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى

(١) مروج الذهب ج٣، ص٢٨٧-٢٨٨.

(٢) شرح صحيح مسلم- كتاب الجهاد والسير- حكم الفيء ج١٢، ص٧٤.

(٣) فتح الباري- كتاب فرض الخمس ج٦، ص ٢٠٢.

(وورث سليمان داود) [1]، وقوله (يرثني ويرث من آل يعقوب) [2]، وقد فسر ابن عبد البر الحديث بقوله:

(أن هذا خاص بنبينا ﷺ زيادة في فضله كما خص بما خص به من نكاح فوق الأربع بالموهوبة من غير صداق إلى أشياء خصه الله بها زيادة في فضائله ﷺ. وممن قال بهذا القول أهل البصرة، ومنهم إسماعيل بن علية. وأن هذا حكم عام لجميع الأنبياء فهم لا يورثون، وما تركوا فهو صدقة.... فعلى هذين القولين جماعة علماء السلف، إلا الروافض وهم لا يعدون خلافاً لشذوذهم فيما ذهبوا إليه في هذا الباب عن سبيل المؤمنين، ولا حجة لهم في قول الله تعالى (وورث سليمن داود) [3] وقوله (يرثني ويرث من آل يعقوب) لأن سليمان إنما ورث من داود النبوة والعلم والحكمة، كذلك قال جماعة العلماء بتأويل القرآن، وكذلك قالوا في قوله تعالى (يرثنى ويرث من ءال يعقوب) إلا الحسن فإنه قال: يرثني ويرث من آل يعقوب النبوة والحكمة، وكيف يسوغ لمسلم أن يظن أن أبا بكر- رضي الله عنه- منع فاطمة ميراثها من أبيها ﷺ ومعلوم عند جماعة العلماء أن أبا بكر- رضي الله عنه- كان يعطي الأحمر والأسود، ويسوي بين الناس في العطاء، ولم يستأثر لنفسه بشيء، ويستحيل في العقل أن يمنع فاطمة ويرده على سائر المسلمين، وقد أمر بنيه أن يردوا ما زاد في ماله منذ ولي، أمر المسلمين إلى بيت المال وقال: إنما كان لنا من أموالهم ما لبسنا على ظهورنا، وما أكلنا من طعامهم. قال أبو عمر: لم ير أبو بكر مما يخلفه رسول الله ﷺ من بني النضير، وفدك وسهمه بخيبر، وغير ذلك مما أفاء الله عليه إلا أن يليه بما كان رسول الله ﷺ عليه فينفق منه على عيال رسول الله ﷺ ويأخذ منه لهم كل عام قوت العام ويجعل ما فضل في الكراع والسلاح كما كان رسول الله ﷺ يفعل، وفي هذه الولاية تخاصم إليه علي والعباس ليليها كل واحد منهما بما كان رسول الله ﷺ يليها به. [4]

---

(١) سورة النحل آية ١٦.

(٢) سورة النساء آية رقم ٦.

(٣) سورة النمل ١٦.

(٤) الاستذكار ج٨، ص ٥٩٠-٥٩٢.

المطلب الثاني: المذاهب الفقهية والوضع في الحديث

قال جولدتسيهر: (يكون المؤرخ أكثر اهتماماً بالجانب الموضوعي من الجانب الذاتي لهذه الظاهرة (عن الرواة) وتأثيراتها (هذه الفبركات ـ وضع الحديث ـ) على الدوائر المعنية. يبدو أن التعاليم المقدمة على أنها أحاديث محمد، يتم تلقيها كما هي دون فحص وتوثيق لأوراق الاعتماد (مصداقيتها) التي تثبت أنها تعاليم النبي الشفهية. إن لا مبالاة وسرعة تصديق الناس في تلك الأيام وفي تلك الدوائر يظهران في ظاهرة مرتبطة لمسائل في الحديث تعرضت بصورة كبيرة تحديداً السهولة التي تم بها أخذ شهادة الاقتباس في الأوقات المتقدمة. ومن أجل تثبيت بعض المعايير القانونية (الشرعية) فإن اللجوء إليها كان (صعباً / شاقاً) ليس فقط لوضع الأحاديث الشفهية، ولكن أيضاً لإنتاج وثائق مكتوبة كان يجب أن تعتبر كتعبير عن رغبات النبي. مثل تلك الوثائق كانت تلقى مصداقية في ذلك الوقت. وفي حالة نسخة لم يكن أحد ليفكر بالسؤال عن الأصل، ناهيك عن التحقق من صحتها (الحاشية ١: ليس من الممكن معرفة ما إذا كانت معاهدات النبي المقتبسة كوثائق مكتوبة تعتبر استثناء. لقد دعَم موير Muir افتراضه بحقيقتها بمحاولات مقنعة: (محمد ج١، ص ٨٢) وفي القصة التالية يظهر كيف تجرأ المزورون (الوضاعون) وذهبوا بعيداً. خلال حكم قبل آخر خلفاء بني أمية أنتج (وضع) أناس نسخة من وثيقة حلف في محاولة للتوفيق فرق الشمال والجنوب: ويقال بأنها وثيقة مسجلة في مناسبة حلف بين اليمانيين وعرب ربيعة وقت تبع بن ملكي يكرب، بعيداً في عصر الجاهلية، وادعي بأنها حفظت بسليل من آخر أمراء حمير يعيش في الكوفة (الحاشية ٢: أبو حان دين ص ٣٥٢، وفيها تصديق الحلف: المتحالفون يخرجون دماءهم ويضيفون إليها الخمر ويشربونها، ويقصون جدائلهم وأظافرهم ويرميها الملك في البحر في طرد ص ٣٥٣)، ولم يكن من الصعب ايجاد تصديق لوثائق أكثر تأخراً عند أناس كانوا يتأثرون بهذه الانتاجات. وقد حدث مثلاً أن يجب تحديد أنصبة الصدقة للمواشي الكبيرة والصغيرة. وكانت هناك أحاديث مختلفة حول هذا. ولكن لم يكن من المناسب اشتقاق مخصوص تؤدي فيها الأرقام دوراً حاسماً، من الأحاديث الشفوية لجامعين متحمسين. وأحدهم اقتبس حتى من زمان متقدم تعليمات مكتوبة لأنصبة الزكاة، ونصيب المال الذي أعطاه النبي لعماله في أرجاء الجزيرة (الحاشية ١: أنصبة الزكاة لمعاذ بن جبل، كتاب الخراج ص ٣١، وأنصبة المال المخصصة كتابة عمرو ابن حزم، الموطأ ج٤، ص ٣٠، وفي أحاديث أقل شهرة هناك اتصالات عن النبي مكتوبة، مثال الترمذي

ج٢، ص ٢٦٨، عبد الله بن عمرو بن العاص أظهر صحيفة كتب فيها الرسول دعاء لأبي بكر. تحدث ابن سعد عن وثائق لمحمد بن أبي بكر ما تزال محفوظة في عهده في عائلات كتب لهم (ابن سعد ج٢، ص ٣٨) أحفاد أبي ضميرة بينوا هذه الوثيقة عن إطلاق السراح قدمها لأجدادهم، وكذلك الخليفة المهدي (الطبري ج١، ص ١٧٨١) وفي تلك الوثائق فإن الأحاديث مروية شفاهة.ولكن في اهتمامات دقة الأحاديث فإن ذلك لم يكن كافياً يجب على الوثائق نفسها أن تظهر وعدّة يبدو أنها قد أنتجت. لقد حفظت عائلة عمر الأول وثيقة كهذه. يملك فيها عمر الثاني نسخة صنعت له، وهو الذي سعى جاهداً لتتبع سنة الخلفاء عندما كان خليفة. وقد ذكر ابن شهاب الزهري أن هذه هي وثيقة أصلية (الحاشية ٢: أبو داود ج١، ص ١٥٦). وأنتج حماد بن أسامة، مولى قبيلة من قريش من الكوفة (١٢١ـ ٢٠١هـ)الذي كان كاتباً غزيراً للأحاديث (الحاشية ٣: الطبري ج٦، رقم ٧١)، وثيقة عليها ختم النبي. وقال إنه حصل عليها من ثمامة بن عبد الله بن أنس، وصرح ثمامة بأن الوثيقة أصلية وجهها أبو بكر لأنس باسم النبي عندما بدأ رحلته جامعاً للزكاة (مصدِق) وهي أنصبة لجميع أنواع الزكاة وفيها مقدمة (الحاشية ٤: ينظر النص بحرفه في أبي داود ج١، ص ١٥٥، والخطيب تقييد العلم ص ٨٧، ولنصوص أخرى ينظر ملحوظة المحرر) وقد شك حماد نفسه بصحة هذه الوثيقة كما يبدو في كلماته: زعم أن أبا بكر... وادعى ثمامة أن أبا بكر كتبها وزعم كما يقول العلماء العرب كنية عن الكذب (الحاشية ٥: في الدميري ج٢، ص ٣٨٢: لكل شيء كنية وكنية الكذب زعموا (قصيدة بانت سعاد) وعادة ما تستخدم هذه الكلمة مقدمة للحديث (زعم (أ) عن(ب)) مع افتراض أن من الشك أن (أ) سمعها من (ب) (الحاشية ٦: أبو داود ج٢، ص ٩٩ يزعم أن رسول الله: ياقوت ج٤، ص ٣٠٦ زعم أبو حفان، عن أبي معاذ، أو قد تستخدم لتغطية تقارير (أقوال / قول) يرويها من لا يعتقد بها (الحاشية ١: ياقوت ج٢، ص ٣٤٣ زعم لي بعض أهل باديات طي: أبو حنيفة الدينوري ص ٣٠٦ هو مختار كاذب يدعي (يزعم) لتوقير وتكريم بني هاشم. بينما في الواقع يسعى لأغراض دنيوية (الأغاني ج١١، ص ١٦٤) قال بدوي غير مؤمن لمحمد: زعم لنا رسولك بأنك تزعم بأن نؤدي الصلوات الخمس (الحاشية ٢: الدارمي ص ٨٧، الترمذي ج١، ص ١٢٠) وعلماء اللغة والشريعة يقولون بأن زعم يرد أيضاً في المعنى العام قال (الحاشية ٣: وبهذا المعنى زعيم القوم هو المتحدث) أي ينقل كلاماً صادقاً على أنه حقيقة، وعلماء اللغة يعتمدون في هذا على قول سيبويه ج٢، ص ٤٢٩، زعم أبو الخطَاب ص ٤٤٨)

وعلماء الشريعة يقتبسون أمثلة من الحديث (زعم جبرائيل) (الحاشية ٥: النووي ج١، ص ٢٧) أبو البقاء: كليات ص ٢٠٠، زعم (القسطلاني ج٢، ص ٣٨٧)، ولا نفاجأ إذا حاول معلق مسلم أن يثبت صحة وثيقة ثمامة من وجهة النظر هذه.) [1]

قال (لقد اتبع الفقهاء المسلمون طريقتين مختلفتين في تكوين علم الفقه: الطريق الطبيعية الأكثر أمانة هي أتباع أصحاب الرأي، لم تكن هناك أحاديث كافية تؤسس قواعد فقهية وصلت من القرن الأول لتنظيم الظروف كلها، كان على هذه المادة الضئيله غير الكافية أن تكفي لكل مظاهر وجوانب الفقه. وإذا كانت هناك رغبة تجنب التزوير واختراع الحديث في سبيل ملء الثغرات في المادة. كان من الواجب التعامل مع القليل المتوافر عن طريق وسائل الاستنتاج والاستدلال التي وجب إيجادها وبالسماح لعنصر الاستنتاج هذا، وجب بناء نظام شرعي يظهر نتائج لا تعتمد على الأحاديث إنما على أعمال العلماء الفكرية وتكررت اندماجات القواعد الشرعية بالقانون الروماني الذي امتد إلى الشعوب الإسلامية عن طريق الخضوع الطوعي وبنفس البعد الاجتماعي عن طريق الاتصال أثبت (كريمر) دخلت مسائل شرقية موازية في الحياة الفكرية الإسلامية (حاشية ٢: في ورقتين بالهنغارية عن بدايات العلوم الشرعية الإسلامية، تناولت هذه المسألة بتوسع، وآمل أن أقدم نسخة جديدة من الورقة (المقالة)، قال المترجم ناقلا عن جولدتسيهر: ولكن الخطة لم تنفذ، أخذت مبادئ شرعية عامة تذكر مبدأً واحداً (حاشية: ٤ البينة على من ادعى، واليمين على المدعى) الترمذي ج١، ص ٢٥١) وهو موجود عند العرب في العصر المبكر، القضاة المسلمون أخذوا مباشرة من هذه المصادر، (الرأي) لم يتطور من دون تأثير القانون الروماني. يعتقد (رينان) أن القضاة المسلمين في سوريا وما بين النهرين الذين طوروا القضاء الإسلامي في النصف الأول من القرن الثاني لم يفعلوا ذلك من العبقرية العربية، والفقه هي إنتاج قليل في الروح العربية. وهناك اتجاه يشير إلى كراهية العنصر العربي في أسلوب العلم الشرعي الذي عمل عليه الموالي. ويمثل هذا الاتجاه هم من عناصر غير عربية، فأبو حنيفة كان فارسي الجنس. هذا الأسلوب في بناء نظام الفقه الإسلامي مرتبط باسم الإمام أبي حنيفة، ورد الفعل هو ضد نظام الرأي كان عند أبي يوسف سبيل للوصول إلى الأحاديث (التراث) ضد

---

(١) دراسات محمدية ص ٥٧-٥٩.

التعاليم التي تعتمد على القياس (كتاب الخراج ص ٣٦) واتبع الشيباني الأسس التراثية لتعاليم الفقه في المدينة عند قدمي مالك بن أنس، هذا الاتجاه قد عبر عنه بوضوح المدرسة التي تخالف الرأي، وقد دعا أصحابها أنفسهم أصحاب الحديث، وهي مدرسة تعارض أساليب مدرسة الرأي. وأصحابها يعودون بالأحكام إلى سلطة النبي، أي إلى الحديث الصحيح، وكان الطريق الذي اتبعوه أقل أمانة بسبب وجود تزوير في الحديث، وبسبب عدم وجود ممارسة ثابتة لمعظم المسائل الفقهية اخترعت أحاديث متناقضة لمسألة واحدة حسب رأي الفقهاء في مختلف المجموعات، وكانت هذه الأحاديث تجمع لدعم رأي فرد. إن التدقيق في صحة الإسناد التي تطورت مع تزوير الأحاديث جعل التراث دعماً مناسبا لكل أنواع الاتجاهات الدينية والاجتماعية التي أدانها الفقهاء. فقط أصحاب الرأي في العراق طبقوا معايير أشد في التحقق من أصل شكل انتقال الحديث لأنهم كانوا قادرين على إيجاد حلول لمسائل شرعية حتى من دون استخدام الحديث. وكان أتباع الفرقة التي لم تستطع أن تتصرف دون حديث كانوا مجبرين على التمسك بأي نص يثبت آراءهم. ويمكن تخيل مدى التزوير في الأحاديث الذي ازدهر في ظل هذه الظروف. أصبحت تعاليم أصحاب الحديث مسلمة دينية للمسلمين. وهذا ينبع من اعتقاد المسلم بأن لا شيء أكثر ثقة من الحكم المعتمد على قول الرسول. وكان على أصحاب الرأي أن يستجيبوا لهذا الاتجاه. لم يكن مالك (كما سنرى) المعلم الحجازي الكبير قادراً على كتابة كتاب فقهي دون رأي إذا كان عليه أن يتجنب التزويرات، وقد ذكر ربيعة بن فروخ كمثال بارز، وقد أخذ بعضاً من أحاديثه وتعاليمه، وقد بين مالك قيمة ربيعة عندما قال: (توقف الفقه بموت ربيعة)، وبقي مالك وفياً للمدرسة الحجازية في تقدير السنة الحجازية أكثر من تقديره للأحاديث المخترعة للمبدأ الجديد، لن ندخل في تفصيلات عميقة حول اختلاف المذاهب، وسنأتي على مثال لبيان الفرق بين المدرسة العراقية والمدرسة الحجازية قصة غيلان والطلب من رسول الله أن يبقي على أربعة (٤) نساء، وكان متزوجاً بعشرة نساء (١٠)، قرار الرسول أصبح مصدراً لقضايا مماثلة، المدرسة الحجازية أخذت بالحديث حرفياً وقالت بالتخلي عن أية نساء، في حين أن المدرسة العراقية قالت بأن الأكثرهن تقدماً في العمر. لم يعتقد مالك بن أنس بأن أياً من معاصريه العراقيين يمكنه التعامل مع الحديث بطريقة صحيحة إلا هشيم بن بشير (ت ١٨٣)، مما سبق نرى أنه حتى في الأوقات المبكرة من تطوره، من المستحيل الحديث عن السنة متسقة / متماثلة في الإسلام، حيث إن أحاديث مختلفة متناقضة تتعلق بمسألة

واحدة تظهر لدعم الآراء المتصارعة لمختلف المدارس الفقهية، وتبين أن لها سلطة متساوية، ونظريا كانت هناك عدة طرق لتسوية هذه الأحاديث المتناقضة بالترجيح. إن تعديل الاختلافات لإزالة التناقضات عن طريق التآلف يبدو أسلوباً مبكرا، وقد طبق هذا في فترة مبكرة لأن المعارضين للحديث بشكل عام أحبوا أن يهاجموا هذا العنصر المتناقض ليثبتوا أن السلطة المنسوبة للدوائر التقية غير مبررة، وكان على أتباع الحديث أن يستعدوا للهجوم. أفضل طريقة للدفاع كانت في التخلص من التناقضات عن طريق التآلف، وقد خصص الشافعي فصولاً لهذا في (الرسالة) في أصول الفقه، وقد طور النظرية بموجب مبادئ يمكن من خلالها أن تتفق الأحاديث المتناقضة، وأتى بحديثين عن إغارة صعب بن جثامة وقول الرسول عن قتل الصغار، وقوله عن قتل الصغار في موضع آخر. كانت جهود العباسيين في إعطاء أهمية للحديث تبدو موجهة لمستوى الحياة اليومية، وقد حاولوا أن ينظموها بروح دينية، وظهرت مشكلة أن الممارسة لا تتفق دائما مع السنة، وكان العلماء يغضبون لأن الحكام لا يساعدون على تغيير المنكر، وكانوا يجدون بين وقت وآخر حاكماً يساعدهم على ذلك، لم يكن من السهل الوصول إلى الإجماع، وكان الفقيه يقول إن الحديث منسوخ بنص آخر، وكان من السهل العثور على نص (الناسخ) وكان عليه أن يعترف بالإجماع، رغم أن الإجماع يناقض التعبير الظاهري للسنة، فالإجماع لا يقدر أن يغير السنة، ولكن مناقضته للسنة يعمل كإثبات عن وجود سنة ملغاة.)[1]

وقال: (هذه الخصوصية للنقاد المسلمين للحديث يمكن أن توضح بمثال من مدار تطبيقها، وبين كثير من الأحاديث المنحازة المتنوعة، مجموعة تستحق الإشارة إليها أو ذكرها، الجزء الذي يسمى تقاليد المدارس، يعني الأحاديث التي اخترعت ضمن المدسة العقلية (مدرسة الرأي)، الخاصة لغرض بيان سموها، في مقابل المدرسة الأخرى. لم تكن الأحاديث المخترعة المتحيزة ضد البدع ولكن جعل من النبي الحكم في الاختلافات بين الفقهاء العراقيين والحجازيين، وحتى يثبت أن أبا حنيفة هو أفضل معلم في الفقه، قام أتباعه باختراع هذا الحديث (سيكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة، سيكون سراج الأمة) (الحاشية: ١، التقريب ص ٧٠٢، والخطيب البغدادي التاريخ ج ١٣، ص ٣٣٥) وزعم أن أبا هريرة قد

---

(١) دراسات محمدية ص ٧٩-٨٨.

سمع تلك الكلمات من الرسول مباشرة. أن يذكر محمد أبا حنيفة بالاسم لم يكن كثيراً لأوساط يتوقع منها أن تؤمن باكتشاف أن أبا ذؤيب المدعي للعرش، وابن الزبير، مذكوران في التوراة، وأن يقوم رهبان أهل الكتاب بالقول إن في كتبهم وصفاً لمعاوية (الحاشية: ٣، المبرد ص ٥٧٤، ابن بدرون ص ٢٠٠، ٢٠٢) ولأولئك الناس فإنه من المؤكد أن حديث النبي يمكن أن يذكر أبا حنيفة. ولم يكن أهل المدينة/ المدنيين ليهزؤا في هذا، كانت مدرستهم تعتمد على أحاديث النبي/ سلطتة ولهذا السبب فقد اخترعوا قول محمد عن أبي هريرة (يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم، فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة) (الحاشية: ٥، مصابيح السنة ج١، ص ص١٧) وفي هذا حس المالكي (مالك بن أنس) لقد وجد الحديث طريقه إلى عدة مجموعات، وحتى إلى مسلم الذي طبق معايير دقيقة للحديث الصحيح، والذي أراد أن يضمه في مجموعة (صحيحة) ولكنه استبعده بسبب آفة الإسناد، وفيه اتصل ابن الزبير بأبي صالح كسامع، وهذه استحالة زمنية.)[1]

وقال: (والمثال المهم للحرية التي قابلت بها المدارس المفسرة للنصوص التمسك الشديد بالفقه، وهو موقفهم إزاء حكم شرعي، طبع الحياة العملية بطابع معين ونعني بذلك (تحريم الخمر). فقد اعتبر شرب الخمر في الإسلام (رجساً)، ولكن الذي نعرفه هو مقدار المخالفة لهذا التحريم الشرعي في بدء الإسلام، حيث كانت الحرية العربية تود ألا تتخلص من الخمر من أجل هذا الحد الشرعي. أما الحقيقة التي نود أن ننوه بها هنا، فهي أن الشعر الخمري في الإسلام، وكذلك الدور الذي لعبه شرب الخمر في لهو الخلفاء الذين كانوا أمراء للمؤمنين وملوك الدولة، كل ذلك لا يصور لنا الجماعة التي كان يطبع شريعتها الدينية ما جاء (من أن الخمر أم الخبائث)، فكل هذا يدخل في باب الحرية، وسهولة التخطي الأحكام الشرعية المعترف بها. فمن وقت مبكر اعتبرت في هذه المسألة وجهتان للنظر مختلفتان متناقضتان؛ فقد استدل أحد أشراف الصحابة، وهو أبو جندل بآية من القرآن على تخطيه، وهي قوله تعالى (سورة المائدة: ٩٣) (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا)، ولم يقبل عمر بن الخطاب هذا التفسير الحر وجلده.

(١) دراسات محمدية ص ١٤٢.

وهناك وجهة نظر أخرى جاءت بهذه الظاهرة، وهي أن الفقهاء في المشرق أعملوا ذكاءهم ليحدّوا من دائرة هذا المنع الذي يتسع لأشربة أخرى، وذلك بواسطة التفسير فمن جهة سعوا أن يستنتجوا أنه فيما عدا خمر العنب لا تحرم الأشربة الأخرى في نفسها، بل فقط عندما يحصل منها الإسكار، ووضعوا لذلك أحاديث مثل حديث عائشة (اشربوا ولا تسكروا)، وتحت حماية هذا الدليل لم يقتصر حتى بعض الأتقياء على الماء القراح، وسعى المتشددون للتدليل على (أن ما أسكر كثيره فقليله حرام).

ثم انتشرت مدرسة فقهية تمسكت بحرفية النص، وأن خمر العنب وحده هو المحرم، وأن ما عداه ليس إلا (شراباً) فقط أو (نبيذاً) وليس خمراً؛ وبهذا يمكن أن يشرب نبيذ التفاح والتمر وأمثالهما، ويكون بهذا باب الشرب مفتوحاً على مصراعيه للمؤمنين، بناء على هذا الإذن المبني على المعنى اللغوي، وطبعاً بدون أن يصل ذلك إلى حد السكر. وقد صرح الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز نفسه بجواز النبيذ، وجاء أن بعض الخلفاء العباسيين الذي لم يرد أن يتخطى الحكم الشرعي سأل بعض القضاة عمّا يعني بالنبيذ. ونظراً لأنه لا يمكن أن تفقد هذه الأشربة في مجال الأنس، فقد كان بحث الخلفاء في مسألة الخمر مما تهتم به الجماعات المثقفة، من أجل ارتباطها المباشر بالناحية اللغوية والأدبية؛ ففي قصر الخليفة المعتصم، حيث كان الاهتمام بالذوق السليم بادياً، كانت المسألة المحبوبة لدى هذا المجتمع الرفيع هي معالجة الأصول التي قام عليها ترادف الخمر في اللغة، وعلاقة منع الخمر بهذا الترادف.)[1]

قلت: ذهب جولدتسيهر إلى القول بالأثر السياسي، والعقدي، والفقهي في الحديث، وذكر عدّة أحاديث كأمثلة على ذلك منها حديث (اشربوا ولا تسكروا)، وحديث (سيكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة). وسوف أناقش هذه القضيةعلى النحو التالي:

حديث (اشربوا ولا تسكروا)

اتهم جولدتسيهر الفقهاء بوضع حديث (اشربوا ولا تسكروا)، من أجل أن يحدوا من دائرة المنع ـ أي تحريم شرب الخمر ـ وذكر تناقض المدارس الفقهية في هذه المسألة، والدور الذي لعبه شرب الخمر في لهو الخلفاء، ورواية عن أبي جندل ـ أحد الصحابة ـ في إباحته لشرب الخمر مستدلاً بقوله تعالى (ليس على

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٧٠-٧١.

الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا)، وجلد عمر بن الخطاب له بسبب ذلك، وأن عمر بن عبد العزيز جوز شرب النبيذ.

روى الإمام النسائي في سننه قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ أَنْبَأَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَجَّاجٍ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ قِرْصَافَةَ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:اشْرَبُوا وَلَا تَسْكَرُوا.قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ: وَهَذَا أَيْضًا غَيْرُ ثَابِتٍ وَقِرْصَافَةُ هَذِهِ لَا نَدْرِي مَنْ هِيَ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ عَائِشَةَ خِلَافُ مَا رَوَتْ عَنْهَا قِرْصَافَةُ.[1]

قلت: هذا الحديث لا يصلح للاستدلال لما يلي:

١- الحديث ضعيف، وليس موضوعاً كما زعم جولدتسيهر، قال الإمام النسائي: قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ: وَهَذَا أَيْضًا غَيْرُ ثَابِتٍ وَقِرْصَافَةُ هَذِهِ لَا نَدْرِي مَنْ هِيَ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ عَائِشَةَ خِلَافُ مَا رَوَتْ عَنْهَا قِرْصَافَةُ.[2] قال الشيخ الألباني: ضعيف الإسناد موقوفاً، لكن الصحيح مرفوعاً.[3]

٢- الحديث روي عن عائشة، من قولها موقوفاً، وروي عن أبي بردة بن نيار، قال: { قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ، وَلَا تَسْكَرُوا}، قَالَ النَّسَائِيُّ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، غَلِطَ فِيهِ أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَّامِ بْنُ سُلَيْمٍ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَهُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِ سِمَاكٍ، وَسِمَاكٌ كَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: كَانَ أَبُو الْأَحْوَصِ يُخْطِئُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، خَالَفَهُ شَرِيكٌ فِي إِسْنَادِهِ، وَلَفْظِهِ.[4]

ثُمَّ أَخْرَجَهُ عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ {أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الدُّبَّاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ، وَالْمُزَفَّتِ }.

وسأل الإمام ابن أبي حاتم الرازي، أبا زرعة الرازي، عن حديث أبي الأحوص، عن سماك، عن القاسم ابن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي بردة قال: قال رسول الله: (اشربوا في الظروف ولا تسكروا. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَهَمَ أَبُو الْأَحْوَصِ فَقَالَ: عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، فَقَلَبَ مِنْ الْإِسْنَادِ مَوْضِعًا،

---

(١) سنن النسائي- كتاب الأشربة- باب ذِكْرُ الْأَخْبَارِ الَّتِي اعْتَلَّ بِهَا مَنْ أَبَاحَ شَرَابَ السُّكْرِ ج٨، ص٣١٩-٣٢٦.

(٢) المصدر السابق ج٨، ص٣٢٠.

(٣) صحيح وضعيف سنن النسائي حديث قم (٥٦٧٩) ج١٢، ص١٧٩.

(٤) سنن النسائي- كتاب الأشربة- باب باب ذِكْرُ الْأَخْبَارِ الَّتِي اعْتَلَّ بِهَا مَنْ أَبَاحَ شَرَابَ السُّكْرِ ج٨، ص٣١٩.

وَصَحَّفَ مَوْضِعًا، أَمَّا الْقَلْبُ، فَقَوْلُهُ: عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، أَرَادَ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، ثُمَّ احْتَاجَ أَنْ يَقُولَ: ابْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ، فَقَلَبَ الْإِسْنَادَ بِأَسْرِهِ، وأفحش في الخطأ، وَأَفْحَشُ مِنْ ذَلِكَ، وأشنع تَصْحِيفُهُ لِمَتْنِهِ: {اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ وَلَا تَسْكَرُوا}، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَبُو سِنَانٍ ضِرَارُ بْنُ مُرَّةَ، وَزُبَيْدٌ الْيَامِيُّ عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، وَسِمَاكُ بْنِ حَرْبٍ.وَالْمُغِيرَةُ بْنُ سُبَيْعٍ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ، وَالزُّبَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ، وَعَطَاءٌ الْخُرَاسَانِيُّ، وَسَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ {عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ، فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ النَّبِيذِ إلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا }، وَفِي حَدِيثِ بَعْضِهِمْ: {وَاجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ }، لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: وَلَا تَسْكَرُوا، فَقَدْ بَانَ وَهْمُ أَبِي الْأَحْوَصِ، مِنْ اتِّفَاقِ هَؤُلَاءِ عَلَى خِلَافِهِ.[1] وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: سَمِعْت أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، خَطَأُ الْإِسْنَادِ وَالْكَلَامِ، أَمَّا الْإِسْنَادُ فَإِنَّ شَرِيكًا، وَأَيُّوبَ وَمُحَمَّدًا ابْنَيْ جَابِرٍ رَوَوْهُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ {عَنْ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا رَوَاهُ النَّاسُ: انْتَبِذُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا }. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَكَذَلِكَ أَقُولُ، هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ انْتَهَى.[2]

٣- مخالفته للمشهور من قول عائشة: (: كل مسكر حرام) (٣)، ولما روته عائشة ـ رضي الله عنها ـ عَنْ النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ قَالَ: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ.[4]

---

(١) علل الحديث- مسألة رقم (١٥٤٩) ج ٢، ص ٢٤.

(٢) المصدر السابق- مسألة رقم (١٥٥١) ج٢، ص ٢٥.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ج ٥، ص ٤٧٠.

(٤)رواه البخاري في صحيحه - فتح الباري - كِتَاب الْوُضُوءِ- ٧١ بَاب لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيذِ وَلَا الْمُسْكِرِ حديث رقم (٢٤٢) ج١، ص٣٥٣-٣٥٤.

٤- مخالفته للأحاديث الصحيحة فقد روي عن رسول الله ﷺ قوله: (اشْرَبُوا وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ).[١]

قال الشيخ الألباني: - صحيح[٢]

قلت: لفظ الحديث الصحيح (ولا تشربوا مسكراً)، (واجتنبوا كل مسكر)، فصحف إلى (ولا تسكروا)، فلا تناقض بين هذه الأحاديث التي تثبت تحريم الخمر، وتحريم كل مسكر.

إباحة الصحابي أبي جندل للخمر

استدل جولدتسيهر على إباحة القليل من الخمر، بقصة الصحابي أبي جندل (٣) ، روى عبد الرزاق في مصنفه قال:عن ابن جريج قال: أخبرت أن أبا عبيدة بالشام وجد أبا جندل بن سهيل بن عمرو، وضرار بن الخطاب المحاربي، وأبا الازور، وهم من أصحاب النبي ﷺ قد شربوا، فقال أبو جندل: (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات) (٥)، الآية، فكتب أبو عبيدة إلى عمر، أن أبا جندل خصمني بهذه الآية، فكتب عمر: إن الذي زين لأبي جندل الخطيئة زين له الخصومة، فاحددهم، فقال أبوالازور: أتحدونا؟ فقال أبو عبيدة: نعم، قال: فدعونا نلقى العدو غدا، فإن قتلنا فذاك، وإن رجعنا إليكم فحدونا، قال: فلقي أبو جندل، وضرار، وأبو الازور العدو، فاستشهد أبوالازور وحد الاخران، قال: فقال أبو جندل: هلكت، فكتب بذلك أبو عبيدة إلى عمر، فكتب إلى أبي جندل وترك أبا عبيدة، أن الذي زين لك الخطيئة حظر عليك التوبة (حم * تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم * غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب) (٢)، الاية.[٤]

قلت: هذا الخبر ضعيف في إسناده انقطاع وجهالة، فابن جريج يقول أخبرت أن أبا عبيدة، وأبو عبيدة مات سنة (١٨ هـ) في طاعون عمواس. ولو صح الخبر فهو يفيد شرب أبي جندل للخمر، وهذه إن ثبتت فإنها هي حوادث فردية، ولا يدل على إباحة المسلمين لها وعمر أمر بإقامة الحد عليه.

---

(١) سنن النسائي– كتاب الأشربة– باب ذِكْرُ الْأَخْبَارِ الَّتِي اعْتَلَّ بِهَا مَنْ أَبَاحَ شَرَابَ السُّكْرِ ج٨، ص٣١٩-٣٢٦.

(٢) إرواء الغليل ج٨، ص ٤٠.

(٣) أبو جندل بن سهل بن عمرو القرشي العامري، قيل اسمه عبد الله، وكان من السابقين إلى الإسلام، وممن عذب بسبب إسلامه. انظر الإصابة ج٤، ص ٣٤.

(٤) مصنف عبد الرزاق حديث رقم (١٧٠٧٨) ج٩، ص ٢٤٥.

حديث (سيكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة).

روى ابن الجوزي في كتابه الموضوعات قال: أنبأنا عبدالرحمن بن محمد، أنبأنا أحمد بن على بن ثابت الخطيب، أنبأنا أبو عبد الله أحمد بن أحمد بن على القصرى، حدثنا أبو زيد الحسين بن الحسن ابن على بن عامر بن سليمان بن ياسر، حدثنا بشر بن يحيى، أنبأنا الفضل بن موسى السنانى، عن محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: "يكون في أمتى رجل اسمه النعمان، وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتى".[1]

ورى ابن الجوزي أيضاً قال: حدثنا محمد بن الحسين بن على، حدثنا محمد بن جعفر بن على التميمي، حدثنا مأمون بن أحمد السلمى، حدثنا أحمد بن عبدالله الجويبارى، أنبأنا عبدالله بن معدان الازدي، عن أنس ابن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: "يكون في أمتى رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتى من إبليس، ويكون في أمتى رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتى هو سراج أمتى ".[2]

قلت في التعقيب على هذا الحديث:

١- حكم كل من الأئمة (الخطيب البغدادي، وابن الجوزي، وابن حجر) على هذا الحديث بالوضع. والعلة فيه أنه من رواية (محمد بن سعيد بن محمد بن سعيد بن عمرو، أبو عبد الله المروزي، يعرف بالبورقي.) (٣)، قال الخطيب البغدادي: قال أبو عبد الله الحافظ: هذا البورقي قد وضع من المناكير على الثقات مالا يحصى، وأفحشها: روايته عن بعض مشايخه، عن الفضل بن موسى السناني، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: عن رسول الله ﷺ كما زعم أنه قال: " سيكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي". هكذا حدث به في بلاد خراسان، ثم حدث به بالعراق بإسناده، وزاد فيه أنه قال: "وسيكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس فتنته على أمتي أضر من فتنة إبليس". قلت: أي

---

(١) الموضوعات ج٢، ص ٤٨، ٤٩، تاريخ بغداد ج٥، ص٣٠٨.

(٢) الموضوعات ج٢، ص ٤٩.

(٣) قال الذهبي في ميزان الاعتدال ج ٣، ص ٥٦٦: محمد بن سعيد البورقي كان أحد الوضاعين بعد الثلثمائة، قال حمزة السهمي: كذاب حدّث بغير حديث وضعه.

الخطيب البغدادي ما كان أجرأ هذا الرجل على الكذب، كأنه لم يسمع حديث رسول الله ﷺ: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" نعوذ بالله من غلبة الهوى، ونسأله التوفيق لما يحب ويرضى.[1]

وأما حديث (يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي هو سراج أمتي".) فقد حكم عليه ابن الجوزي أيضاً بالوضع قال: (هذا حديث موضوع لعن الله واضعه، وهذه اللعنة لا تفوت أحد الرجلين وهما مأمون[2] والجويباري[3]، وكلاهما لا دين له ولا خير فيه كانا يضعان الحديث).[4]

حديث (يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل...)

روى الإمام الترمذي قال: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ، وَإِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رِوَايَةً يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا سُئِلَ مَنْ عَالِمُ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: إِنَّهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ.

---

(١) تاريخ بغداد ج٥، ص٣٠٨.

(٢) مأمون بن أحمد السلمي: من أهل هراة، كنيته أبو عبد الله، كان دجالاً من الدجاجلة، ظاهر أحواله مذهب الكرامية وباطنها ما لا يوقف على حقيقته، يروى عن هشام بن عمار وعبد الرحمن بن إبراهيم وأهل الشام ومصر وشيوخ لم يرهم إنما وقعت عنده كتب عن هؤلاء فحدث بها من غير سماع. المجروحون ج ٣، ص ٤٥، وقال الذهبي ج٣، ص ٤٢٩: مأمون بن أحمد السلمي الهروي. عن هشام بن عمار. وعنه الجويباري، أتى بطامات وفضائح. وروى عن أحمد بن عبدالله، عن عبدالله بن معدان الأزدي، عن أنس ـ مرفوعًا: يكون في أمتي رجل، يقال له محمد بن إدريس.. الحديث. قال: وإنما ذكرته ليعرف كذبه.

(٣) أحمد بن عبد الله بن خالد الجويباري، ويقال الجوباري، وجوبار من عمل هراة، قال ابن حبان:- (أبو علي الجويباري من أهل هراة، دجال من الدجاجلة كذاب، يروى عن ابن عيينة ووكيع وأبي ضمرة وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث، ويضع عليهم ما لم يحدثوا، وقد روى عن هؤلاء الائمة ألوف حديث ما حدثوا بشيء منها، كان يضعها عليهم، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الجرح فيه، ولو أن أحداث أصحاب الرأى بهذه الناحية خفى عليهم شأنه لم أذكره في هذا الكتاب لشهرته عند أصحاب الحديث قاطبة بالوضع على الثقات ما لم يحدثوا.) المجروحون ج١، ص ١٤٢، ميزان الاعتدال ج١، ص١٠٦ – ١٠٨.

(٤) الموضوعات ج٢، ص٤٩.

وقَالَ إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: هُوَ الْعُمَرِيُّ الزَّاهِدُ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وسَمِعْت يَحْيَى بْنَ مُوسَى يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: هُوَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَالْعُمَرِيُّ هُوَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ وَلَدِ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ. (1). قلت في الحكم على هذا الحديث:

١- هذا الحديث رواه كل من الأئمة الترمذي في جامعه، وأحمد في المسند، والبيهقي في السنن الكبرى، والحاكم في مستدركه، وابن حبان في صحيحه، والنسائي في الكبرى، وابن عدي في الكامل.

٢- اختلف العلماء في الحكم عليه، فمنهم من صححه كالترمذي قال: (هذا حديث حسن) والحاكم في المستدرك قال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وقد كان ابن عيينة ربما يجعله رواية». ومنهم من ضعفه كالإمام الذهبي، والشيخ والألباني، والشيخ شعيب الأرناؤوط، قال الذهبي: قال في سير أعلام النبلاء: (هذا حديث نظيف الإسناد غريب المتن، رواه عدة عن سفيان بن عيينة. وفي لفظ: "يوشك أن يضرب الناس آباط الابل يلتمسون العلم".وفي لفظ: "من عالم بالمدينة" وفي لفظ: "أفقه من عالم

---

(1) رواه الترمذي في جامعه- كِتَاب الْعِلْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَاب مَا جَاءَ فِي عَالِمِ الْمَدِينَةِ حديث رقم (٢٦٨٠) ج٦، ص ٤٧، ورواه الإمام أحمد في المسند حديث رقم (٧٩٨٠) ج ١٣، ص ٣٥٨- ٣٥٩، وقال الشيخ شعيب:- إسناده ضعيف، ورجاله ثقات رجال الصحيح، إلا ابن جريج مدلس، ولا يدلس إلا عن ضعيف، ورواه البيهقي في كتابه السنن ج١، ص ٣٨٦، والحاكم في المستدرك على الصحيحين- كتاب العلم- حديث رقم (٢٨١) و(٢٨٢) ج١، ص٢٩٧، ٢٩٨ وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وقد كان ابن عيينة ربما يجعله رواية»، ورواه الحاكم عن أبي هريرة، رواية، قال: «يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل» الحديث. وقال الحاكم «وليس هذا مما يوهن الحديث فإن الحميدي هو الحكم في حديثه لمعرفته به وكثرة ملازمته له وقد كان ابن عيينة، يقول: نرى هذا العالم مالك بن أنس ورواه ابن حبان بلفظ (عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يوشك أن يضرب الرجل أكباد الإبل في طلب العلم، فلا يجد عالما أعلم من عالم أهل المدينة»، قال أبو موسى: بلغني عن ابن جريج انه كان يقول: نرى أنه مالك بن أنس فذكرت ذلك لسفيان بن عيينة، فقال: إنما العالم من يخشى الله، ولا نعلم أحداً كان أخشى لله من العمري يريد به عبد الله بن عبد العزيز. كتاب الحج- باب، فضل مكة حديث رقم (٣٧٢٨) ج٦، ص٢٠، ورواه الحميدي في مسنده حديث رقم (١١٤٧) ج ٢، ص ٤٨٥ والنسائي في السنن الكبرى- فضل عالم المدينة حديث رقم (٤٢٩١)، ج ٢، ص ٤٨٩، وقال أبو عبد الرحمن- أي النسائي- هذا خطأ والصواب أبو الزبير عن أبي صالح.، ورواه الذهبي في سير أعلام النبلاء ج، ص، ورواه ابن عدي في الكامل ج١، ص ٨٩ قال: (.. سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى الاشعري، قال:قال رسول الله ﷺ: (يخرج الناس من المشرق إلى المغرب في طلب العلم، يضرب إليه باكباد الابل، فلا يجدون أعلم من عالم أهل المدينة).

المدينة". وقد رواه المحاربي عن ابن جريج موقوفا، ويروى عن محمد بن عبد الله الانصاري، عن ابن جريج مرفوعاً. وقد رواه النسائي فقال: حدثنا علي بن أحمد، حدثنا محمد بن كثير، عن سفيان، عن أبي الزناد، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال النبي ﷺ: "يضربون أكباد الابل فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة".

قال النسائي: هذا خطأ، الصواب عن أبي الزبير، عن أبي صالح.) [1]

وضعفه الشيخ الألباني [2]، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: (إسناده ضعيف رجاله ثقات رجال الصحيح إلا أن ابن جريج مدلس، ولا يدلس إلا عن ضعيف، وهو هنا قد عنعن، وكذا أبو الزبير مدلس وقد عنعن. وقال الذهبي في السير بعد أن أورد هذا الحديث بهذا الإسناد: هذا حديث نظيف الإسناد غريب المتن.) وقد اختلفت الروايات عن سفيان بن عيينة، من هو المقصود بهذا العالم، فروي عنه أنه (مالك بن أنس)، وروي عنه أنه (العمري – عبد العزيز بن عبدالله – من ولد عمر بن الخطاب) [3]

وفي الختام بعد نقل أقوال العماء في الحكم على هذين الحديثين تبين لي بأن الحديثين أحدهما موضوع، وهو حديث فضل (أبي حنيفة)، والآخر ضعيف، وهوحديث فضل (مالك بن أنس) ولا يصلحان للاستدلال. وقد أجاد الدكتور نور الدين العتر في الرد على جولدتسيهر بقوله: (أما الحديث الذي انتقده ـ أي في فضل أبي حنيفة ـ فهو نفسه برهان عظيم يثبت دقة المحدثين؛ فإنهم قد وسموا بالكذب راويه مأمون ابن أحمد السلمي الهروي، ومنذ الأيام الأولى التي ظهر فيها، وكان منهم عصريه (الإمام أبو حاتم بن حبان البستي)، كما نقل عنه الذهبي في ميزان الاعتدال.) وذكر خمسة عشر كتاباً من كتب الحديث نبهت فيه على كذب هذا الحديث وقال: (هذه خمسة عشر مرجعاً في أعصر متتالية منذ عصر الراوي الوضاع حتى عصرنا هذا، وفي حقول الحديث المتنوعة: حقل القواعد كالمدخل وتدريب الراوي، وحقل التطبيق الذي زعم الطاعن أنه يرجع إليه كالميزان، وغيره من كتب الرجال، وكتب الموضوعات مثل كتاب ابن الجوزي، والسيوطي، وابن عراق، ؛ كل المصادر في شتى الحقول توضح كذب هذا الحديث وتفضح إفكه، وهي كلها

---

(١) سير أعلام النبلاء ج ٧، ص ٣٦٦.

(٢) ضعيف الجامع الصغير وزيادته حديث رقم (٦٤٦٥) ج ٦، ص ١٢٢.

(٣) مسند الإمام أحمد حديث رقم (٧٩٦٧) ج ٢، ٤٢١.

بحمد الله مشهورة معروفة متداولة؛ ثم يأتي بعد ذلك من يزعم أنه يدين المحدثين من حقل تطبيقهم بأنهم يسيرون الأحاديث الموضوعة وتنطلي عليهم.) [1]

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٧٧-٤٨٠.

المطلب الثالث: الوضع في الحديث ترغيباً في الدين

قال جولدتسيهر: (وقد سميت أسماء بعض هؤلاء الرجال الذين كانت لهم نية صالحة في وضع هذه الأحاديث النافعة، ونشرها بين الناس، كما اعترف كثير من الأتقياء، عند وفاتهم بلا تردد، عما لهم من فضل في وضع أحاديث كثيرة، وربما كانوا لا يرون في هذا أمراً لا يتفق والاستقامة متى كان الواضع يقصد إلى غايات طيبة. وقد يكون الراوي متهماً في روايته، ومع ذلك يبقى رجلاً شريفاً لا يحط ذلك من شرفه وكرامته الشخصية أو احترامه الديني؛ إذ كانوا قديماً لا يرون من غضاضة في التصريح بأن في الحديث قسماً غير صحيح (كأن يقال عن النبي ـ صلى الله وسلم ـ في حياته كذباً، كما كذب عليه بعد موته)، وحينما يروون من ناحية أن النبي أوعد المكذب بالنار، فإنهم من ناحية أخرى يقررون مثل هذا الحديث (سيكثر عني التحديث كما حدثوا عن الأنبياء، فما أتاكم عني فأعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله). وما روي عنه من أنه (ما قيل من قول حسن فأنا قلته).)[1]

وقال: (كان مسلموالقرن الثاني على وعي بأن بين الأحاديث الصحيحة كثيراً من الضعيف والمكذوب، جعلوا النبي نفسه يقدم هذه الملحوظة (وَإِنَّهُ سَيَفْشُوا عَنِّي أَحَادِيثُ، فَمَا أَتَاكُمْ مِنْ حَدِيثِي فَاقْرَءُوا كِتَابَ اللهِ وَاعْتَبِرُوهُ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللهِ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا لَمْ يُوَافِقْ كِتَابَ اللهِ فَلَمْ أَقُلْهُ.). (الحاشية رقم (٢)(لن يدخل أحد عمله الجنة..... هذا مقابله ما ورد في سورة ٧/ آية ٤١، وسورة ١٦/ آية ٣٤، وسورة ٤٣/ آية٧٢). أصبح من المسموح نقل أقوال ـ تعاليمـ باسم النبي لم يتلفظ بها. حديث (ما قيل من قول حسن فأنا قلته ابن ماجه ص ٤). هذه المباديء التي تكونت في العصور اللاحقة ساعدت بوعي أو بغير وعي في تكوين الحديث وشرح الحديث وارتباطه بالتزوير.)[2]

وقال تحت عنوان (رد فعل ضد تزوير الأحاديث) (وكان هناك رد فعل إزاء التحريفات والتزويرات يظهر في ثلاث طرق:

أ. مواجهة التزويرات بتزويرات، واختراع أحاديث للنبي تمنع كل أنواع الكذب والتزوير وهي في

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٥٤- ٥٥.

(٢) دراسات محمدية ٥٦.

الحديث والنصوص القديمة، الحديث الأكثر انتشاراً جداً، هو حديث (من كذب عليَّ) نحو ثمانين (٨٠) صحابياً رووا الحديث، وهو متميز كرد فعل لزيادة الأحاديث المكذوبة.. .رد فعل ضد أتباع علي... النقد للحديث الصحيح...)[١]

قلت: طرح جولدتسيهر هنا عدّة قضايا هي:

١ـ أما ما ذكره بخصوص الكذب في الحديث ترغيباً في الدين، فلا شك أن بعض الكذابين فعل ذلك، ويوافقه الباحث على ما ذهب إليه في ذلك، فقد ذكر أئمة الحديث أن هذا كان أحد الأسباب الباعثة على الوضع في الحديث. قال ابن عدي: (سمعت أبا عبد الله النهاوندي بحران في مجلس أبي عروبة يقول: قلت لغلام الخليل: هذه الأحاديث الرقائق التي تحدث بها؟ قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة.)[٢] وقال يحيى بن سعيد القطان: (ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث.)، وقال: (ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد.)[٣] فمن الأسباب الدافعة على الوضع، الترغيب في الدين، وهذا كلام نبه إليه العلماء، وفطنوا له وحذروا منه، قال الإمام ابن كثير ـ رحمه الله ـ في كتابه (اختصار علوم الحديث)، في (النوع الحادي والعشرون) (معرفة الموضوع المختلق المصنوع) قال: (ومنهم متعبدون يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، يضعون أحاديث فيها ترغيب وترهيب، وفي فضائل الأعمال، ليعمل بها.وهؤلاء طائفة من الكرّامية وغيرهم، وهم من أشر ما فعل هذا، لما يحصل بضررهم من الغرر على كثير ممن يعتقد صلاحهم، فيظن صدقهم، وهم شر من كل كذاب في هذا الباب. وقد انتقد الأئمة كل شيء فعلوه من ذلك، وسطروه عليهم في زُبرهم، عاراً على واضعي ذلك في الدنيا، وناراً وشناراً في الآخرة. قال رسول الله ﷺ: "من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار". وهذا متواتر عنه.قال بعض هؤلاء الجهلة: نحن ما كذبنا عليه، إنما كذبنا له! وهذا من كمال جهلهم، وقلة عقلهم، وكثرة فجورهم وافترائهم، فإنه عليه الصلاة والسلام لا يحتاج في كمال شريعته وفضلها إلى غيره.)[٤]

---

(١) دراسات محمدية ص ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٣.

(٢) الكامل في الضعفاء ج١، ص ١٩٦.

(٣) اللآلىء المصنوعة ج١، ص ٢١٦، ج٢، ص ٣٩٠.

(٤) الباعث الحثيث ص ٧٤

٢ـأما طعنه في قواعد المحدثين في الجرح والتعديل بقوله: (بأن الراوي قد يكون متهماً في روايته، ومع ذلك يبقى رجلاً شريفاً لا يحط ذلك من شرفه وكرامته الشخصية أو احترامه الديني؛ إذ كانوا قديماً لا يرون من غضاضة في التصريح بأن في الحديث قسماً غير صحيح (كأن يقال عن النبي ـ صلى الله وسلم ـ في حياته كذباً، كما كذب عليه بعد موته). فيبدو أن جولدتسيهر لم يفرق بين وقوع الخطأ في الحديث، وبين تعمد الراوي الكذب في الحديث؛ فأما وقوع الخطأ في روايته فلا يسقط قبول روايته إلا إذا كثر ذلك منه ذلك، فترد روايته لكثرة غلطه، أما إذا تعمد الكذب في الحديث فتسقط عدالته وترد روايته، وإما أن جولدتسيهر عرف الفرق بينهما، إلا أنه موه ودلس، ليصل إلى مايريد، من الطعن في السنة بأسلوب خبيث. ولم يظهر الكذب في زمنه ـ ﷺ ـ وإنما ظهر الكذب قبيل منتصف القرن الأول بقليل، بعد الفتنة التي وقعت بين علي ومعاوية – رضي الله عنهم أجمعين – وقد كان الصحابة وكبار التابعين، بعيدين عن الكذب على رسول الله وإذا حصل الوضع في عصر التابعين، فإنما صدر عن بعض الجاهلين، الذين حملتهم الخلافات السياسية، والأهواء الشخصية على انتحال الكذب، ومع هذا فإن الوضع في عصر التابعين كان أقل من الوضع في العصور التالية، لكثرة الصحابة، الذين بينوا السقيم من الصحيح، ولعدم تفشي الكذب في الأمة، لقربها من عصر الرسول ﷺ.[١]

لقد وضع العلماء شروطاً في قبول الرواية؛ وضعوا شروطاً في الراوي والمروي، أما الشروط التي وضعوها في الراوي، فهما شرطان الأول: العدالة. والمقصود بها أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المرؤة، والثاني: الضبط. وهو أن يكون ضابطاً لما يحدث به، ويعرف ضبطه بموافقة الثقات المتقنين الضابطين، إذا اعتبر حديثه بحديثهم، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة، اختل ضبطه، ولم يحتج بحديثه.[٢]

---

(١) أصول الحديث ص ٤١٥-٤١٧، والسنة قبل التدوين ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) الباعث الحثيث ص ٨٧-٨٨.

٣-أما القضية الثالثة وهي: اثباته التناقض بين الأحاديث، وأنها كانت مظهراً من مظاهر الصراع بين المذاهب والفرق الإسلامية، واستدلاله على ذلك بحديثين هما حديث (من كذب عليَ متعمداً)، وحديث (سيكثر التحديث).قلت في الرد على هذه الشبهة:

١- لم يكن حديث - من كذب عليَ - (١) ناتجاً عن ردة فعل لظهور الكذب في عصره ﷺ بل كان تحذيراً من الكذب عليه ﷺ، وهو حديث نقل ابن الصلاح في مقدمته أنه رواه نحو أربعين رجلاً من الصحابة، أو اثنين وستين نفساً من الصحابة، وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة (٢)، وقال بعضهم رواه مائتان من الصحابة. (٣) قال الإمام النووي: (أَمَّا مَتْنُ الْحَدِيث فَهُوَ حَدِيثٌ عَظِيمٌ فِي نِهَايَة مِنْ الصِّحَّة وَقِيلَ إِنَّهُ مُتَوَاتِرٌ)(٤).

٢-أما ما ورد من من روايات أخرى لهذا الحديث - من كذب علي - وفيها أن رجلاً من الصحابة كذب على رسول الله ﷺ (من كذب علي). فهي أحاديث ضعيفة، وإليك تخريجها والكلام عليه:

أ- روى الطبراني قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ الثُّمَالِيُّ ثَابِتُ بن أَبِي صَفِيَّةَ، حَدَّثَنِي سَالِمُ بن أَبِي الْجَعْدِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بن مُحَمَّدِ بن الْحَنَفِيَّةِ، قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى صِهْرٍ لَنَا مِنْ أَسْلَمَ، مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "أَرِحْنَا بِهَا يَا بِلالُ الصَّلاةَ"، قَالَ: قُلْتُ: أَسَمِعْتَ ذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَغَضِبَ وَأَقْبَلَ عَلَى الْقَوْمِ يُحَدِّثُهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ رَجُلاً

---

(١) رواه البخاري في صحيحه -انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري -كتاب العلم- بَاب إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺحديث رقم (١٠٦) ج١، ص ١٩٩، وكتاب الجنائز- بَاب مَا يُكْرَهُ مِنْ النِّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ حديث رقم (١٢٩١) ج٣، ص ١٦٠-١٦٢، وشرح صحيح مسلم - المقدمة - بَاب تَغْلِيظِ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ج ١، ص ٦٥-٧١، وأبو داود في كتابه السنن- كتاب العلم- بَاب فِي التَّشْدِيدِ فِي الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حديث رقم (٣٦٥١) ج٣، ص٣١٩، ورواه الترمذي في جامعه- كتاب العلم- بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْظِيمِ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حديث رقم (٢٦٥٩)، و(٢٦٦٠) ج٥، ص٣٥، ورواه أحمد في المسند ج١، ص ٥٧ حديث رقم (٣٢

(٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص٢٢٧- ٢٢٨

(٣) شرح صحيح مسلم النووي- بَاب تَغْلِيظِ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ج١، ص ٦٨، وفتح الباري- كتاب العلم- بَاب إِثْم مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ - ﷺ - حديث رقم (١٠٦) ج ١، ص ١٩٩

(٤) شرح صحيح مسلم المقدمة- باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ ج١، ص ٦٨

إِلَى حَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ، فَلَمَّا أَتَاهُمْ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أَحْكُمَ فِي نِسَائِكُمْ بِمَا شِئْتُ، فَقَالُوا: سَمْعًا وَطَاعَةً لأَمْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَبَعَثُوا رَجُلاً إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّ فُلانًا جَاءَنَا، فَقَالَ: إِنَ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أَحْكُمَ فِي نِسَائِكُمْ بِمَا شِئْتُ، فَإِنْ كَانَ أَمْرَكَ فَسَمْعًا وَطَاعَةً، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَأَحْبَبْنَا أَنْ نُعْلِمَكَ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَبَعَثَ رَجُلا مِنَ الأَنْصَارِ، وَقَالَ: اذْهَبْ إِلَى فُلانٍ فَاقْتُلْهُ وأَحْرِقْهُ بِالنَّارِ، فَانْتَهَى إِلَيْهِ وَقَدْ مَاتَ وَقُبِرَ، فَأَمَرَ بِهِ فَنُبِشَ، ثُمَّ أَحْرَقَهُ بِالنَّارِ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ فَقَالَ: تَرَانِي كَذَبْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بَعْدَ هَذَا؟ [1]. قلت: (هذا الحديث في إسناده أبو حمزة الثمالي ضعيف)[2].

ب- وروى الطبراني في الأوسط قال:حدثنا أحمد قال: نا أبو طلحة موسى بن عبد الله الخزاعي قال: نا أحمد بن إسحاق الحضرمي قال: نا وهيب بن خالد قال: نا عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، أن رجلاً لبس حلة، مثل حلة النبي ﷺ ثم أتى أهل بيت من المدينة فقال: النبي ﷺ أمرني أي أهل بيت شئت استطلعت، فقالوا: عهدنا برسول الله ﷺ وهو لا يأمر بالفواحش قال: فأعدوا له بيتا، وأرسلوا رسولاً إلى رسول الله، فأخبره، فقال لأبي بكر وعمر: «انطلقا إليه، فإن وجدتماه حيا فاقتلاه، ثم حرقاه بالنار، وإن وجدتماه قد كفيتماه فحرقاه، ولا أراكما إلا وقد كفيتماه»، فأتياه فوجداه قد خرج من الليل يبول، فلدغته حية أفعى، فمات، فحرقاه بالنار، ثم رجعا إلى رسول الله ﷺ، فأخبراه الخبر، فقال النبي ﷺ:«من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» قال الطبراني: «لم يروه عن عطاء، إلا وهيب، ولا عن وهيب إلا أحمد بن إسحاق، تفرد به: أبو طلحة» [3]. قلت: في الحديث علتان:

١ -التفرد. تفرد أبو طلحة (موسى بن عبد الله الخزاعي)

---

(١) معجم الطبراني الكبير حديث رقم (٦٢١٥) ج٦، ص٢٧٧، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ج١، ص ٨٤: رواه الطبراني في الكبير.

(٢) وقال ابن حجر ج١، ص ١٤٦:- ثابت بن أبي صفية الثمالي بضم المثلثة أبو حمزة واسم أبيه دينار وقيل سعيد كوفي ضعيف رافضي.

(٣) معجم الطبراني الأوسط حديث رقم (٣٣٨١) ج٢، ص٣٠٨.

٢-فيه عطاء بن السائب مختلط قال الهيثمي في مجمع الزوائد: (رواه الطبراني في الأوسط وفيه عطاء ابن السائب وقد اختلط.)[١].

ت- وروى ابن الجوزي قال: أنبأنا محمد بن عبدالملك بن خيرون، قال أنبأنا إسماعيل بن مسعدة، قال أنبأنا حمزة بن يوسف، قال أنبأنا أبو أحمد بن عدى، قال حدثنا الحسن بن محمد بن عنبر، قال حدثنا الحجاج ابن يوسف الشاعر، قال حدثنا زكريا بن عدى، حدثنا على بن مسهر، عن صالح بن حيان، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: "كان حى من بنى ليث من المدينة على ميلين، وكان رجل قد خطب منهم في الجاهلية فلم يزوجوه فأتاهم وعليه حلة، فقال: إن رسول الله ﷺ كسانى هذه الحلة وأمرني أن أحكم في أموالكم ودمائكم، ثم انطلق فنزل على تلك المرأة التى كان يحبها فأرسل القوم إلى رسول الله ﷺ فقال: كذب عدو الله ثم أرسل رجلاً، فقال: إن وجدته حياً، وما أراك تجده حياً فاضرب عنقه، وإن وجدنه ميتاً فأحرقه بالنار. قال: فجاء فوجده قد لدغته أفعى فمات فحرقه بالنار قال: فذلك قول رسول الله ﷺ: "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".[٢]

قلت: الحديث ضعيف ؛ لضعف صالح بن حيان. (٣)

٣-استدل جولدتسيهر بحديث (سيكثر التحديث عني) على إباحة المسلمين للكذب على رسول الله . قلت في الرد على هذه شبهته:

أ-هذا الحديث رواه الطبراني في معجمه الكبير قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن سَعِيدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بن مُحَمَّدِ بن الزُّبَيْرِ الرَّهَاوِيُّ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ بن الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَاضِرٍ، عَنِ الْوَضِينِ، عَنْ سَالِمِ بن عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:سُئِلَتِ الْيَهُودُ عَنْ مُوسَى فَأَكْثَرُوا وَزَادُوا وَنَقَصُوا حَتَّى كَفَرُوا، وَسُئِلَتِ النَّصَارَى عَنْ عِيسَى فَأَكْثَرُوا فِيهِ وَزَادُوا وَنَقَصُوا حَتَّى كَفَرُوا، وَإِنَّهُ سَيَفْشُوا عَنِّي أَحَادِيثُ، فَمَا أَتَاكُمْ مِنْ

(١) مجمع الزوائد ج١، ص٨٤ ، قال ابن حجر في التقريب ج٢، ص٢٢: عطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط من الخامسة مات سنة ست وثلاثين.

(٢) رواه ابن الجوزي في الموضوعات ج١، ص ٥٥-٥٧

(٣) قال ابن حجر العسقلاني: صالح بن حيان القرشي الكوفي ضعيف تقريب التهذيب ج١، ص ٤٢٧، تهذيب الكمال ج١٣، ص٣٣

حَدِيثِي فَاقْرَءُوا كِتَابَ اللهِ وَاعْتَبِرُوهُ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللهِ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا لَمْ يُوَافِقْ كِتَابَ اللهِ فَلَمْ أَقُلْهُ. (١)

قلت: هذا الحديث ضعيف في إسناده (أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه) منكر الحديث (٢)

ب-ورواه الطبراني أيضاً في معجمه الكبير من طريق قال:حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، حدثنا إسحاق بن إبراهيم أبو النضر، حدثنا يزيد بن ربيعة، حدثنا أبو الأشعث عن ثوبان، أَنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: أَلا إِنَّ رَحَى الإِسْلامِ دَائِرَةٌ، قَالَ: فَكَيْفَ نَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: اعْرِضُوا حَدِيثِي عَلَى الْكِتَابِ، فَمَا وَافَقَهُ فَهُوَ مِنِّي، وَأَنَا قُلْتُهُ.) (٣)

يقول الباحث: هذا الحديث مردود للأسباب التالية:

١- الحديث موضوع من رواية (يزيد بن ربيعة) متروك. (٤).

٢-حكم كل من (الصغاني، الشاطبي، وابن حجر، والعجلوني) على الحديث بالوضع، قال العجلوني في كشف الخفاء: (قال السخاوي: قال وقد سئل شيخنا- يعني الحافظ ابن حجر- عن هذا الحديث فقال: إنه جاء من طرق لا تخلو عن مقال، وقد جمع طرقه البيهقي في كتاب المدخل انتهى. وقال الصغاني: إذا رويتم ويروى إذا حدثتم عني حديثاً فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق فاقبلوه وإن خالف فردوه قال:هو موضوع انتهى.) (٥)، وقال الشاطبي: (قال عبد الرحمن بن مهدي: الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث قالوا وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺعند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه.) (٦)

---

(١) معجم الطبراني الكبير- حديث رقم (١٣٢٢٤) ج١٢، ص ٣١٦

(٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ج١، ص ١٧٠: (رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو حاضر عبدالملك بن عبد ربه وهو منكر الحديث)، قال الذهبي في الميزان ج ٤، ص ٥١٢: (أبو حاضر، عن الوضين بن عطاء.مجهول.)

(٣) معجم الطبراني الكبير حديث رقم (١٤١٣) ج.(٢)، ص(١١٧) قال الألباني في السلسة الضعيفة حديث رقم ١٤٠٠ حديث ضعيف جداً.

(٤) قال الهيثمي في المجمع ج١، ص١٧٠: (رواه الطبراني في الكبير وفيه يزيد بن ربيعة وهو متروك منكر الحديث.) قال الذهبي في الميزان ج٤، ص٤٢٢: يزيد بن ربيعة الرحبى الدمشقي. عن أبى الاشعث الصنعانى.يكنى أباكامل.قال البخاري: أحاديثه مناكير. وقال أبو حاتم وغيره: ضعيف. وقال النسائي: متروك.

(٥) كشف الخفاء حديث رقم (٢٢٠) ج١، ص ٨٦.

(٦) الموافقات ج٤، ص ١٨.

٤-استدل جولدتسيهر بحديث (ما قيل من قول حسن فأنا قلته) على إباحة المسلمين للكذب في الحديث. قلت في الرد على هذه الشبهة:

أ-هذا الحديث رواه ابن ماجه في سننه قال:(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ، حَدَّثَنَا الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا أَعْرِفَنَّ مَا يُحَدَّثُ أَحَدُكُمْ عَنِّي الْحَدِيثَ وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ فَيَقُولُ اقْرَأْ قُرْآنًا مَا قِيلَ مِنْ قَوْلٍ حَسَنٍ فَأَنَا قُلْتُهُ.)[1]

ب- حكم كل من (الإمام السيوطي [2] ، والشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرنؤوط على هذا الحديث بالضعف). فقال الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة: (ضعيف جداً)[3]، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف.[4]

٥-أشار جولد تسير في الحاشية رقم (٢) ص ٥٦ من كتابه (دراسات محمدية) إلى عرض الحديث على القرآن اعتماداً على حديث ((وَإِنَّهُ سَيَفْشُوا عَنِّي أَحَادِيثُ، فَمَا أَتَاكُمْ مِنْ حَدِيثِي فَاقْرَءُوا كِتَابَ اللهِ وَاعْتَبِرُوهُ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللهِ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا لَمْ يُوَافِقْ كِتَابَ اللهِ فَلَمْ أَقُلْهُ.). (الحاشية رقم (٢)(لن يدخل أحد عمله الجنة..... هذا مقابله ما ورد في سورة ٧/ آية ٤١، وسورة ١٦/آية ٣٤، وسورة ٤٣/ آية٧٢).أشار إلى حديث (لن يدخل أحداً الجنة بعمله) ومعارضته لقوله تعالى (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون).

---

(١) سنن ابن ماجه- المقدمة- بَاب تَعْظِيمِ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَالتَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ عَارَضَهُ حديث رقم (٢١) ج١، ص ٢٤، ورواه الإمام أحمد في المسند حديث رقم (٨٧٨٧) ج٢، ص٥٠٩.

(٢) عقد الإمام السيوطي في كتابه (مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة) باباً بعنوان (باب بيان بطلان ما يحتج به بعض من رد الأخبار من الأخبار التي رواها بعض الضعفاء في عرض السنة على القرآن) وخرج فيه طرقه وتكلم فيه على أسانيده، وخلص إلى أنه حديث لا يثبت، ثم نقل قول الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ قال: واحتج بعض من ردَّ الأخبار بما روى أن النبي قال: (ما جاءكم عني فأعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله)، فقلت له: ما روى هذا أحد يثبت حديث في شيء، صغير ولا كبير، وإنما هي رواية منقطعة، عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء)، وقال الشافعي: (وليس يخالف الحديث القرآن، ولكن حديث رسول الله ﷺ يسن معنى ما أراد خاصاً وعاماً، وناسخاًومنسوخاً، ثم يلزم الناس ما سن بفرض الله، فمن قبل عن رسول الله، فعن الله قبل.) مفتاح السنة ص ٣٦-٤.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة حديث رقم (١٠٨٤) ج٣، ص ٢٠٤.

(٤) مسند الإمام أحمد حديث رقم (٨٧٨٧) ج٢، ص٥٠٩.

قلت في الرد على هذه الشبهة:

أ-تقدم قبل قليل الحكم على حديث (((وَإِنَّهُ سَيَفْشُوا عَنِّي أَحَادِيثُ، فَمَا أَتَاكُمْ مِنْ حَدِيثِي فَاقْرَءُوا كِتَابَ اللَّهِ وَاعْتَبِرُوهُ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا لَمْ يُوَافِقْ كِتَابَ اللَّهِ فَلَمْ أَقُلْهُ.) وأنه حديث ضعيف.

ب-الحديث الذي حكم عليه بمعارضته للقرآن الكريم حديث ((لن يدخل أحداً الجنة بعمله) حديث صحيح رواه الإمامان البخاري وسلم في صحيحيها.أما البخاري فرواه في صحيحه قال:حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ. قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: لَا وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَلَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ خَيْرًا، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَ. (١) ورواه مسلم في صحيحه قال:و حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَاللَّفْظُ لَهُ حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يُحَدِّثُ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا فَإِنَّهُ لَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ أَحَدًا عَمَلُهُ. قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللَّهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ. وحَدَّثَنَاه حَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَذْكُرْ وَأَبْشِرُوا. (٢)

ت-لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محمل الباءين. قال في مغني اللبيب: (والثامن: المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض، نحو اشتريته بألف وكافأتُ إحسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه (ادخلُوا الجنة بما كنتم تعملون) وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لنْ يدخُلَ أحدكمُ الجنّةَ بعمله، لأن المُعطي بعوض قد يعطي مجاناً، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية، لاختلاف محملي الباءين جمعاً بين الأدلة.) (٣)

---

(١)رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري – كتاب المرضى – باب تمني المريض الموت حديث٥٦٧٣ رقم ج١٠، ص١٢٧.

(٢)رواه مسلم في صحيحه -انظر شرح صحيح مسلم – كتاب صفة القيامة – باب لن يدخل أحد الجنة بعمله حديث رقم ٢٨١٨ ج١٧، ص١٦١.

(٣) مغني اللبيب ص ١٤١.

قال الإمام النووي: (وَفِي ظَاهِر هَذِهِ الْأَحَادِيث دَلَالَة لِأَهْلِ الْحَقّ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقّ أَحَد الثَّوَاب وَالْجَنَّة بِطَاعَتِهِ، وَأَمَّا قَوْله تَعَالَى: { أُدْخُلُوا الْجَنَّة بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } { وَتِلْكَ الْجَنَّة الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } وَنَحْوهمَا مِنْ الْآيَات الدَّالَّة عَلَى أَنَّ الْأَعْمَال يُدْخَل بِهَا الْجَنَّة، فَلَا يُعَارِض هَذِهِ الْأَحَادِيث، بَلْ مَعْنَى الْآيَات: أَنَّ دُخُول الْجَنَّة بِسَبَبِ الْأَعْمَال، ثُمَّ التَّوْفِيق لِلْأَعْمَالِ وَالْهِدَايَة لِلْإِخْلَاصِ فِيهَا، وَقَبُولهَا بِرَحْمَةِ اللَّه تَعَالَى وَفَضْله، فَيَصِحّ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُل بِمُجَرَّدِ الْعَمَل. وَهُوَ مُرَاد الْأَحَادِيث، وَيَصِحّ أَنَّهُ دَخَلَ بِالْأَعْمَالِ أَيْ بِسَبَبِهَا، وَهِيَ مِنْ الرَّحْمَة. وَاللَّهُ أَعْلَم.) (١)

وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي: (وأما ترتب الجزاء على الأعمال، فقد ضلت فيه الجبرية والقدرية، وهدى الله أهل السنة، وله الحمد والمنة. فإن الباء التي في النفي غير الباء التي في الإثبات، فالمنفي في قوله ﷺ: «لا يدخل أحدكم الجنة بعمله» ـ باء العوض، وهو أن يكون العمل كالثمن لدخول الرجل إلى الجنة، كما زعمت المعتزلة أن العامل يستحق دخول الجنة على ربه بعمله ! بل ذلك برحمة الله وفضله. والباء التي في قوله تعالى: {جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}، ونحوها، باء السبب، أي بسبب عملكم، والله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات، فرجع الكل إلى محض فضل الله ورحمته.) (٢)

٦-لا تناقض بين الأحاديث التي استدل بها جولدتسيهر على رأيه ؛ أما الحديث الأول -حديث من كذب علي - فهو حديث صحيح مشهور، بل ذهب كثير من العلماء إلى القول بتواتره. وأما الأحاديث الأخرى ؛ - حديث (سيكثر التحديث)، وحديث (ما قيل من قول حسن) - فهي أحاديث ضعيفة غير صحيحة ؛ فلا تقوى هذه الأحاديث الضعيفة على معارضة الحديث الأول لصحته.

---

(١) شرح صحيح مسلم - صفة القيامة والجنة - باب (لَنْ يَدْخُل أَحَد الْجَنَّة بِعَمَلِهِ بَلْ بِرَحْمَةِ اللَّه تَعَالَى) ج١٧، ص١٦٠-١٦١.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٩٥.

المطلب الرابع: الوضع في الحديث تقرباً إلى الحكام

قال جولدتسيهر: (كان الخليفة المهدي يحب سباق الحمام.. وجد دارس يدعى غياث عرف كيف يلطف/ يخفف شكوك الخليفة، عن طريق تعديل القانون/ الشرع لمصلحة (الخليفة / سيده)، وفي يوم أصدر حديث (لا سبق إلا في خف أو حافر أو جناح) ، وقال في الحاشية ٣: والقصة عن هارون الرشيد والفقيه أبو البختري)، ثم قال:.. وذكر أن الخليفة قد أدرك أمر المخادع، وأمر بقتل كل الحمام الذي في حوزته؛ لأنها كانت السبب في تزوير كلمات الرسول، ولكن الحكاية على أية حال تبين قدرة عالم البلاط / السلطان في العمل بأمور الحديث.) [١]

وقال: (اعتبر شهر بن حوشب غير ثقة ؛ لأنه قبل وظيفة الدولة (الحاشية ٤: الترمذي ج٢، ص١١٧)، نماذج لمن تولى القضاء، هذه تبين إثبات أن الأحاديث المكذوبة، تمرر عبر المبادرة الرسمية لتولي القضاء، فيما بعد هذا الفهم الحقيقي، لهذه الظاهرة، قد ضاع؛ لأن البخاري صرح أن شهراً ثقة، ولا شيء على شخصيته، حكم الناس على الأشياء حكماً مختلفاً، ابن عون عاش بعد عقود من شهر، وكان عنده إثبات أن المحدثين أو الفقهاء، في المراكز الرسمية كانوا مستعدين تحت ضغوط، لتقديم أحاديث مكذوبة.) [٢]

يرى جولدتسيهر بأن للجانب السياسي أثراً على الحديث والمحديثن، حيث دفع بعض الرواة إلى تزويرأحاديث تقرباً إلى الحكام، (كغياث بن إبراهيم) الذي وضع للمهدي حديث (لا سبق إلا في خف أو حافر أو جناح)، و(كشهر بن حوشب) الذي كان على استعداد للكذب بسبب توليه لمنصب القضاء. إن هذه القضية المطروحة، وهي وضع الأحاديث تقرباً إلى الحكام، تحتاج إلى دراسة وإيضاح على النحو التالي:

استدل جولدتسيهر بحديث (لا سبق إلا في خف أو حافر أو جناح)، على الدوافع السياسية وراء الكذب في الحديث تقرباً إلى الحكام، وأحال إلى كتاب (حياة الحيوان الكبرى).

---

(١) دراسات محمدية ص ٧٤.

(٢) المصدر السابق ص ٥٢.

قلت في مناقشة هذا الحديث:

أ. هذا الحديث- حديث (**لا سبق إلا في خف أو حافر أو جناح**) - ذكره الدميري، في كتابه (حياة الحيوان الكبرى) قال: (وذكر أن هارون الرشيد كان يعجبه الحمام واللعب به، فأهدي له حمام وعنده أبو البختري وهب القاضي، فروى له بسنده عن أبي هريرة- رضي الله عنه-، أن النبي ﷺ قال: "لا سبق إلا في خف أو حافر وجناح". فزاد أو (جناح)، وهي لفظة وضعها للرشيد، فأعطاه جائزة سنية، فلما خرج قال الرشيد: بالله لقد علمت أنه كذب على رسول الله ﷺ وأمر بالحمام فذبح فقيل له: وما ذنب الحمام؟ قال: من أجله كذب على رسول الله ﷺ فترك العلماء حديث أبي البختري لذلك وغيره من موضوعاته. فلم يكتبوا حديثه. وكان أبو البختري المذكور قاضي مدينة النبي ﷺ بعد بكار بن عبد الله الزبيري، ثم ولي قضاء بغداد، بعد أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، رحمه الله. وتوفي أبو البختري سنة مائتين في خلافة المأمون. والبختري مأخوذ من البخترة التي هي الخيلاء، وهو يتصحف على كثير من الناس بالبحتري الشاعر المشهور، والأول بالخاء المعجمة والثاني بالحاء المهملة. قال ابن أبي خيثمة، والشيخ تقي الدين القشيري، في الاقتراح: واضع حديث الحمام غياث بن إبراهيم، وضعه للمهدي لا للرشيد. وقال ابن قتيبة: وأبو البختري هو وهب بن وهب بن وهب ثلاثة أسماء على نسق واحد)[1]، وهو حديث ضعيف للأسباب التالية:

١-الخبر ذكره الدميري دون إسناد.

٢-في إسناده (أبو البختري) وهب بن وهب كذاب[2].

قال الإمام السيوطي:(وقِسْمٌ تقرَّبوا لبعض الخُلفاء والأُمراء بوضع ما يُوافق فِعْلهم وآراءهم، كغِيَاث بن إبراهيم، حيثُ وضع للمهدي في حديث: «لا سَبْق إلاَّ في نَصْلٍ أو خُفٍّ أو حَافِرٍ» فزادَ فيه: أو جَناح.

---

(١) حياة الحيوان الكبرى ج١، ص٣٦٧-٣٦٨.

(٢) وهب بن وهب (أبو البختري) القرشي القاضي ببغداد وهو ابن وهب بن كثير بن عبد الله بن ربيعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى، توفي في بغداد سنة مائتين، روى عن هشام بن عروة وجعفر بن محمد. كذبه الأئمة كالإمام أحمد بن حنبل، والبخاري، ويحيى بن معين، والنسائي، وإسحاق بن راهويه، قال الإمام أحمد: كان كذاباً يضع الحديث، وقال: أكذب الناس. انظر الجرح والتعديل ج٩، ص ٢٥، والتاريخ الكبير ج٨، ص ١٧٠ والكامل في الضعفاء ج٧، ص ٦٤.

وكان المهدي إذ ذاكَ يلعبُ بالحَمَام، فتركهَا بعد ذلك وأمر بذبحها وقال: أَنَا حملتهُ على ذلكَ، وذكرَ أَنَّه لَمَّا قام قال: أشهدُ أن قفاكَ قفا كذاب أسندهُ الحاكم)[1].

ب.إن كان للسياسة من أثر على المحدثين، فأثرها على أمثال هؤلاء الكذابين.

ت.استدل جولدتسيهر على الأثر السياسي على المحدثين، بما ذكره عن (شهر بن حوشب)، بأنه كان على استعداد لتزوير أحاديث ؛ من أجل بقائه في منصب القضاء. وطعن في شهر بن حوشب بعدة طعون هي (أخذه خريطة فيها دراهم من بيت مال المسلمين ، وسرقته ثياب رفيقه في الحج، وسماعه الغناء بالآلات).

قلت: لا بد قبل الرد على هذه الشبهات لا بد من ترجمة تعرف بشهر بن حوشب، وتبين أقوال علماء الجرح والتعديل فيه.

(شهر بن حوشب): هو شهر بن حوشب الأشعري الشامي، مولى أسماء ينت يزيد بن السكن، صدوق، كثير الإرسال والأوهام، قال خليفة بن خياط: مات سنة مائة، أو إحدى ومائة، وقال أبو زرعة الدمشقي: مات سنة مائة أو قبلها بسنة، قال يحيى بن بكير: إحدى عشرة ومائة.[2]

(أقوال علماء الجرح والتعديل): اختلف علماء الجرح والتعديل فيه فمنهم من وثقه كالبخاري، وأحمد بن حنبل، والترمذي، ويحيى ابن معين، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، والذهبي. ومنهم من ضعفه كابن عون، وموسى بن هارون، وابن قتيبة الدينوري، وابن حبان)[3]

قال ابن عدي: (ولشهر بن حوشب هذا غير ما ذكرت من الحديث ويروي عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث غيرها وعامة ما يرويه هو وغيره من الحديث فيه من الإنكار ما فيه وشهر هذا ليس بالقوي في الحديث وهو ممن لا يحتج بحديثه ولا يتدين به.)[4]، وقال أيضاً (وشهر ضعيف جداً)[1]، ومنهم من وصفه

---

(١) تريب الراوي ج١، ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٢) تهذيب الكمال ج ١٢، ص ٥٧٨-٥٨٥، سير أعلام النبلاء ج٤، ص٣٧٥، تهذيب التهذيب ج٤، ص ٣٢٤، وتقريب التهذيب ج١، ص ٣٥٥، المعرفة والتاريخ ج٢، ص٥٧، ميزان الاعتدال ج ٢، ص ٢٨٣، تاريخ دمشق ج ٢٢، ص ٢٣٠.

(٣) المجروحون ج١، ص ٣٦١.

(٤) الكامل في الضعفاء ج٤، ص ٤٠.

بالكذب قال ابن حزم: متروك، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق كثير الإرسال والأوهام.[2] وبعد هذا العرض الموجز للتعريف بترجمة شهر بن حوشب، فإنني أناقش طعون جولدتسيهر وشبهاته على النحو التالي:

١- القضية الأولى الطعن في شهر بن حوشب بسبب توليه القضاء، وأنه كان على استعداد للكذب في الحديث مقابل توليه منصب القضاء.واستدل على ذلك بما رواه الترمذي في جامعه عن النضر بن شميل قال (وَإِنَّمَا طَعَنُوا فِيهِ لِأَنَّهُ وَلِيَ أَمْرَ السُّلْطَانِ). أما الطعن فيه بسبب توليه القضاء فقد ذكر هذا الإمام الترمذي في جامعه قال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، قَالَ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ: لَا بَأْسَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَهْرَامَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، وقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ: شَهْرٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَقَوَّى أَمْرَهُ، وقَالَ: إِنَّمَا تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ عَوْنٍ، ثُمَّ رَوَى عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي زَيْنَبَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ. أَنْبَأَنَا أَبُو دَاوُدَ الْمَصَاحِفِيُّ بَلْخِيٌّ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ النَّضْرُ: نَزَكُوهُ أَيْ طَعَنُوا فِيهِ، وَإِنَّمَا طَعَنُوا فِيهِ لِأَنَّهُ وَلِيَ أَمْرَ السُّلْطَانِ.)[3]

قلت: نقل الإمام الترمذي في جامعه ، عن النضر بن شميل تفسيره لقول عبد الله بن عون (إن شهراً نزكوه[4]) أي طعنوا فيه؛ ثم بين السبب بقوله: (لأنه ولي أمر السلطان). ولكن هل إذا تولى شخص القضاء طعن فيه وسقطت عدالته؟ لقد تقدم مناقشة هذه المسألة عند الحديث عن الإمام الزهري وتبين للباحث أن هذا لا يطعن فيه ؛ فقد تولى كثير من علماء السلف القضاء، ومن امتنع عن تولي القضاء كان من باب الورع،

---

(١) الكامل في الضعفاء ج ٥، ص ١٩٥٨.

(٢) تقريب التهذيب ج١، ص ٤٢٣، تهذيب التهذيب ج٤، ص ٣٢٤ تهذيب الكمال ج ١٢، ص ٥٧٨-٥٨٥، سير أعلام النبلاء ج٤، ص٣٧٥، المعرفة والتاريخ ج٢، ص، ميزان الاعتدال ج ٢، ص ٢٨٣، تاريخ دمشق ج ٢٢، ص ٢٣٠، والضعفاء الكبير العقيلي ج٢، ص١٩١-١٩٢.

(٣) جامع الترمذي- كتاب الاستئذان- بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ عَلَى النِّسَاءِ حديث رقم (٢٦٩٧) ج٥، ص٥٨.

(٤) قول ابن عون: (إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ)، وضبطها بعضهم (تركوه). روى الإمام مسلم في صحيحه قال: وحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّضْرَ يَقُولُ: سُئِلَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ حَدِيثٍ لِشَهْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أُسْكُفَّةِ الْبَابِ فَقَالَ: إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ. قَالَ مُسْلِم- رَحِمَهُ اللَّهُ-: يَقُولُ: أَخَذَتْهُ أَلْسِنَةُ النَّاسِ تَكَلَّمُوا فِيهِ. وحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ قَالَ قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ لَقِيتُ شَهْرًا فَلَمْ أَعْتَدَّ بِهِ. انظر شرح صحيح مسلم ج١، ص ٩٢-٩٣.

وهل إذا تولى عالم القضاء كان يقدم خدماته للحكام لتزوير الدين والأحاديث؟ قال صالح بن محمد الحافظ: (شهر بن حوشب شامي قدم العراق على حجاج بن يوسف، روى عنه الناس من أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الشام، ولم يوقف منه على كذب، وكان رجلاً يتنسك، إلا أنه روى أحاديث يتفرد بها لم يشركه فيها غيره.)[1]

قال النووي: شارحاً لهذه العبارة: (وَقَوْله: (نَزَكُوهُ)[2] هُوَ بِالنُّونِ وَالزَّاي الْمَفْتُوحَتَيْنِ مَعْنَاهُ طَعَنُوا فِيهِ وَتَكَلَّمُوا بِجَرْحِهِ فَكَأَنَّهُ يَقُول: طَعَنُوهُ بِالنَّيْزَكِ بِفَتْحِ النُّون الْمُثَنَّاة وَإِسْكَان الْمُثَنَّاة مِنْ تَحْت وَفَتْح الزَّاي وَهُوَ رُمْح قَصِير وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْته هُوَ الرِّوَايَة الصَّحِيحَة الْمَشْهُورَة وَكَذَا ذَكَرَهَا مِنْ أَهْل الْأَدَب وَاللُّغَة وَالْغَرِيب الْهَرَوِيُّ فِي غَرِيبه، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ كَثِيرِينَ مِنْ رُوَاة مُسْلِم أَنَّهُمْ رَوَوْهُ (تَرَكُوهُ) بِالتَّاءِ وَالرَّاء وَضَعَّفَهُ الْقَاضِي وَقَالَ: الصَّحِيح بِالنُّونِ وَالزَّاي قَالَ: وَهُوَ الْأَشْبَه بِسِيَاقِ الْكَلَام وَقَالَ غَيْر الْقَاضِي: رِوَايَةُ التَّاءِ تَصْحِيفٌ وَتَفْسِيرُ مُسْلِمٍ يَرُدُّهَا. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّ شَهْرًا لَيْسَ مَتْرُوكًا بَلْ وَثَّقَهُ كَثِيرُونَ مِنْ كِبَارِ أَئِمَّةِ السَّلَفِ أَوْ أَكْثَرُهُمْ، فَمِمَّنْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ بْن حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْن مَعِينٍ وَآخَرُونَ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَا أَحْسَنَ حَدِيثَهُ، وَوَثَّقَهُ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْن عَبْدِ اللهِ الْعِجْلِيُّ: هُوَ تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ، وَقَالَ اِبْن أَبِي خَيْثَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْن مَعِين: هُوَ ثِقَة. وَلَمْ يَذْكُرْ اِبْن أَبِي خَيْثَمَةَ غَيْرَ هَذَا وَقَالَ أَبُو زُرْعَة: لَا بَأْس بِهِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيّ: قَالَ مُحَمَّد يَعْنِي الْبُخَارِيّ: شَهْرٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ وَقَوِيٌّ أَمْرُهُ، وَقَالَ: إِنَّمَا تَكَلَّمَ فِيهِ اِبْن عَوْن ثُمَّ رَوَى عَنْ هِلَال بْن أَبِي زَيْنَب، عَنْ شَهْر وَقَالَ يَعْقُوب بْن شَيْبَة: شَهْرٌ ثِقَةٌ، وَقَالَ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ: شَهْرٌ رَوَى عَنْهُ النَّاس مِنْ أَهْل الْكُوفَة وَأَهْل الْبَصْرَة وَأَهْل الشَّام وَلَمْ يُوقَف مِنْهُ عَلَى كَذِبٍ وَكَانَ رَجُلًا يَنْسُكُ أَيْ يَتَعَبَّد إِلَّا أَنَّهُ رَوَى أَحَادِيث لَمْ يَشْرَكْهُ فِيهَا أَحَدٌ فَهَذَا كَلَام هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّة فِي الثَّنَاء عَلَيْهِ.)[3]

٢-القضية الثانية: طعنه في (شهر بن حوشب) بعدة أمور أخرى هي (سرقته خريطة من بيت المال،

---

(١) تاريخ دمشق ج ٢٣، ص ٢٢٧.

(٢) قال ابن الأثير: (النَّزاك: الذي يعيب الناسَ. يقال: نَزَكْتُ الرجلَ إذا عِبْتَه. كما يقال: طَعَنت عليه وفيه. قيل: أصله: من النَّيْزَك وهو رُمْحٌ قصير، ومنه الحديث[أن عيسى عليه السلام يَقْتُل الدَّجال بالنَّيْزَك]، ومنه حديث ابن عون[وذُكِر عنده شَهْرُ بن حَوْشَب فقال: إنّ شَهْراً نَزَكوه] أي طعنوا عليه وعابوه.) النهاية في غريب الحديث ج٥، ص٤٢.

(٣) شرح صحيح مسلم ج١، ص٩٢-٩٣.

وسرقة ثياب رفيقه في الحج، وسماعه الغناء بالآلات). وأناقش هذه الشبهات على النحو التالي:

أ- أخذه خريطة فيها دراهم من بيت مال المسلمين

ذكر هذا الخبر الإمام الطبري في كتابه (تاريخ الرسل والملوك)، والمزي في كتابيه (تهذيب الكمال، وسير أعلام النبلاء)، والبسوي في كتابه (المعرفة والتاريخ)، وابن عساكر في كتابه (تاريخ دمشق)

(رواية الطبري). قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: قال علي بن محمد: قال أبو بكر الهذلي: كان شهر بن حوشب على خزائن يزيد بن المهلب، فرفعوا عليه أنه أخذ خريطة، فسأله يزيد عنها، فأتاه بها، فدعا يزيد الذي رفع عليه فشتمه؛ وقال لشهر: هي لك، قال: لا حاجة لي فيها، فقال الطامي الكلبي ويقال: سنان بن مكمل النميري:

لقد باع شهر دينه بخريطة...... فمن يأمن القراء بعدك يا شهر؟!

أخذت به شيئاً طفيفاً وبعته....... من ابن جونبوذ إن هذا هو الغدر

وقال مرة النخعي لشهر:

يا ابن المهلب ما أردت إلى امرئ...... لولاك كان كصالح القراء. [1]

(رواية البسوي). قال: (حدثني العباس بن محمد، حدثنا يحيى بن أبي بكير، عن أبيه قال: كان شهر على بيت المال فأُخذت خريطة فيها دراهم. قال فقال القائل:

لقد باع شهر دينه بخريطة...... فمن يأمن القراء بعدك يا شهر.) [2]

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٥، ص٢٩٨.

(٢) المعرفة والتاريخ ج٢، ص ٩٧-٩٨، تاريخ دمشق ج ٢٣، ص ٢٣٠ - ٢٣٢، سير أعلام النبلاء ج٤، ص٣٧٥، وتهذيب الكمال ج١٢، ص ٥٧٨-٥٨٥.

قلت في الرد على هذه الفرية:

١ - أعل الحافظ الذهبي الخبر الذي رواه البسوي في كتابه بالانقطاع قال: (قلت - أي الذهبي -: إسنادها منقطع (١). ولعلها وقعت وتاب منها، أو أخذها متأولا أن له في بيت مال المسلمين حقاً، نسأل الله الصفح.) (٢)

٢-لو فرضنا صحة القصة فإن بعض العلماء حملها على أنه أخذها متأولاً قال الإمام النووي: (وَأَمَّا مَا ذُكِرَ مِنْ جَرْحِهِ أَنَّهُ أَخَذَ خَرِيطَة مِنْ بَيْت الْمَال فَقَدْ حَمَلَهُ الْعُلَمَاء الْمُحَقِّقُونَ عَلَى مَحْمَل صَحِيح.) (٣)

ب-سرقته ثياب رفيقه في الحج.

أما خبر سرقته عيبة (٤) صاحبه، فهذا الخبر رواه ابن عساكر في كتابه (تاريخ دمشق) قال:

أخبرنا أبو القاسم، أنا أبو أحمد بن عدي، قال وأظن عبدان الأهوازي أو غيره حدثنا عن بندار، عن معاذ بن معاذ، عن ابن عون قال: سرق شهر عيبتي في طريق مكة.

٢- وروى قال: وحدثنا أبو أحمد، حدثنا محمد بن سليمان، حدثنا بندار، حدثنا يحيى القطان، عن عباد ابن منصور قال: حججت مع شهر بن حوشب فسرق عيبتي في الطريق. (٥)

قلت: رد الإمام النووي هذه الرواية بقوله: (وَقَوْل أَبِي حَاتِم بْن حبان: إنه سَرَقَ مِنْ رَفِيقه فِي الْحَجّ عَيْبَةً غَيْرُ مَقْبُولٍ عِنْد الْمُحَقِّقِينَ بَلْ أَنْكَرُوهُ وَاَللَّهُ أَعْلَمُ.) (٦)

ت- سماعه الغناء بالآلات.

روى ابن عساكر قال: قرأنا على أبي عبد الله يحيى بن الحسن، عن أبي تمام علي بن محمد الواسطي،

---

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ج٤، ص ٣٧٥ (عبد الله بن بكير مات سنة ثلاثمائة وثمان وثلاثين).

(٢) سير أعلام النبلاء ج٤، ص ٣٧٥.

(٣) شرح صحيح مسلم ج١، ص٩٣.

(٤) قال في تاج العروس ج١، ص ٨٠٥: العيبة: ما يجعل فيه الثياب، ووعاء من أدم يكون فيه المتاع.

(٥) تاريخ دمشق ج ٢٣، ص٢٢٩-٢٣٠.

(٦) مقدمة شرح صحيح مسلم ج١، ص٩٣.

أخبرنا أبو بكر أحمد بن عبيد بن الفضل بن بيري، أنا محمد بن الحسين بن محمد الزعفراني، نا أبو بكر بن أبي خيثمة، نا يحيى بن معين، نا مسلم بن إبراهيم، عن شيخ له من البصرة ثقة، قد سماه مسلم، ذهب على أبي زكريا اسمه قال: كنت مع شهر بن حوشب في طريق مكة فكنا إذا نزلنا منزلاً قال سووا عودنا، سووا طنبورنا فإنها نأكل به خبزنا. (١)

قلت: هذا الخبر ضعيف للأسباب التالية:

١ -في إسناده رجل مجهول (عن شيخ له بالبصرة ثقة)

٢ -روى ابن عساكر خبراً آخر عن شهر بن حوشب، يخالف هذا الخبر في موضوع السماع قال: (.. عن عثمان بن نويرة قال:دعي شهر بن حوشب، إلى وليمة وأنا معه، فدخلنا فأصبنا من طعامهم، فلما سمع شهر المزمار، وضع إصبعيه في أذنيه، وخرج حتى لم يسمعه.) (٢)

٣ -قال ابن حجر: رد هذا الخبر ابن القطان قال: (وما ذكروا من تزييه بزي الجند، وسماعه الغناء بالآلات، وقذفه بأخذ الخريطة، فإما لا يصح أو هو خارج على مخرج لا يضره.) (٣)

وفي الختام فإنني أقول: بأن شهر بن حوشب اختلف علماء الجرح والتعديل فيه فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، والراجح فيه قول الإمام ابن حجر: (إنه صدوق كثير الإرسال والأوهام)، فهو لم يتعمد الكذب، وما طعن فيه كان بسبب سوء حفظه، فيكتب حديثه ويعتبر به. وقد روى له مسلم في صحيحه حديثاً واحداً مقروناً بعبد الملك بن عمير. (٤)، وماستدل به جولدتسيهر من الأدلة في بيان الأثر السياسي على الرواة، ، لا يصلح للاستدلال؛ فأدلته غير صحيحة، رويت إما من طريق رواة كذابين أو ضعفاء. وأنه لا أثر للسياسية أو تولي منصب القضاء أو أي دافع آخر مادي على الثقات من رواة الحديث، وأنهم لم

---

(١) تاريخ دمشق ج٢٣، ص٢٣٠.

(٢) المصدر السابق ج٢٣، ص٢٢٢.

(٣) تهذيب التهذيب ج٤، ٣٢٦.

(٤) رواه مسلم في صحيحه -انظرشرح صحيح مسلم - كتاب الأشربة- باب فَضْلِ الْكَمْأَةِ وَمُدَاوَاةِ الْعَيْنِ بِهَا حديث رقم (٢٠٤٩) ج١٤، ص٥.

يخضعوا لرغبات الحكام ولا لغيرهم، وإن كان من أثر للسياسة على الرواة فإن أثرها على أمثال هؤلاء الرواة الكذابين فقط.

المطلب الخامس: فضائل البلدان والوضع في الحديث

قال جولدتسيهر: (ويحتوي قسم خاص من الأحاديث النبوية على عدد كبير من الأحاديث التي ازدهرت، بحرية وعفوية بسبب تعصب السكان للمناطق والبلدان والمدن المختلفة، وهي تعبير عن تعصب الدوائر الخاصة لبلدانها في إسلام انتشر عبر قارئين، وكانت الظروف مهيأة تحت حكم الأمويين، بشكل خاص كما رأينا سابقاً لتقديم الشام، وتفضيله والتنويه به في الأحاديث. وحديث (الشام صفوة الله من بلاده، وإليه يجتبي صفوته من عباده) هو واحد من أحاديث الشام العديدة، التي اخترعها أهل الشام لتعزيز شهرة وطنهم الجديد، وكان القصد منها أن تكون نفوذاً مضاداً للاعتداد بالمدن العربية المقدسة، وهذا النوع من الحديث المحلي، ازدهر بشكل خاص في المدن، التي كانت أيضاً مركزاً للنشاط الفقهي، ولا يدعوا إلى الدهشة أن أتقياء البصرة في حسدهم للمدارس المتنافسة عظموا مدينتهم باقوال متطرفة نسبوها إلى النبي.. علي ذكر في خطبة له أشار فيه عندما خاطب الناس بعد معركة الجمل خاطب أهل البصرة وأشار في خطبته إلى قول الرسول (منطقة تسمى البصرة، سوف تغزى) وهذا المكان بين كل الأمكنة على الأرض له القبلة، وأفضل قراء القرآن موجودون هناك، الأكثر تقوى لله. ياقوت الحموي ج١، ص ٦٤٦، مقامات الحريري آخر مقامة ٦٣٦.) (١)

ذهب جولدتسيهر إلى القول بأن من أسباب الوضع في الحديث، التعصب إلى البلدان، وأن هذا الأمر ظهر في زمن الأمويين حيث اخترعوا أحاديث في فضائل الشام كحديث (الشام صفوة الله من بلاده وإليه يجتبي صفوته من عباده)، في مقابل الأماكن المقدسة الأخرى، وأن بعض الفقهاء كفقهاء البصرة وضعوا حديثاً في فضلها. قلت في الرد على شبهته:

١-لا شك بأن من أسباب الوضع في الحديث التعصب إلى البلدان، وقد كان هذا دافعاً لبعض الكذابين أن يرووا أحاديث في فضائل بلدانهم، ولكن هذا لا يمنع من وجود أحاديث صحيحة في فضائل بعض البلدان والأماكن.

---

(١) دراسات محمدية ص ١٢٢-١٢٤.

٢-يتهم جولدتسيهر الأمراء الأمويين بأنهم كانوا وراء هذه الأحاديث المكذوبة، وهذا ليس صحيحاً، فلم يثبت أن أحداً منهم أنه أجبر المحدثين على فعل ذلك.

٣-أما حديث (الشام صفوة الله من بلاده، وإليه يجتبي صفوته من عباده) [١] فهوحديث حكم عليه الشيخ الألباني بالضعف. [٢]

٤-أما الأثر الذي ذكره في فضل البصرة، فهو خبر ذكره ياقوت الحموي في معجمه كما أشار جولدتسيهر، قال ياقوت الحموي: (ذكر ماجاء في ذم البصرة) لما قدم أمير المؤمنين البصرة بعد وقعة الجمل ارتقى منبرها فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أهل البصرة يا بقايا ثمود يا أتباع البهيمة يا جند المرأة رغا فاتبعتم وعقُر فانهزمتم أما إني ما أقول ما أقول:ـ رغبة ولا رهبةً منكم غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: تفتح أرض يقال لها البصرة أقومُ أرض الله قبلة قارئها أقرأ..) [٣]

قلت: هذا الخبر مردود للأسباب التالية:

أ-هذا الخبر ذكره الشريف المرتضى في كتابه نهج البلاغة عن على بن أبي طالب – رضي الله عنه –.

ب-لم يذكر الشريف المرتضى صاحب كتاب نهج البلاغى إسناداً لهذا الأثر.

---

(١) رواه الإمام الطبراني في المعجم الكبير حديث رقم (٧٧١٨)، ج٨، ص١٧١، وابن عساكر في تاريخ دمشق ج١، ص ١١٩، ورواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين – حديث رقم (٨٥٥٥) ج٤، ص ٥٥٥ وقال: («هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه» وقال الذهبي:كلا وعفير هالك.

(٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ج ١٠، ص ٥٩: وفيه عفير بن معدان وهو ضعيف، وقال في مثير الغرام: (في سنده عفير بن معدان، ضعفه دحيم) ص ٩٣، وقال الشيخ الألباني:ضعيف حديث رقم (٣٤٢٤) ج٣، ص ٢٥٤ قال ابن حبا ن: (عفير بن معدان اليحصبي: كنيته أبو عائذ من أهل الشام، يروى عن خالد بن معدان وذويه روى عنه أهل بلده مات سنة بضع وسبعين ومائة، ممن يروى المناكير عن أقوام مشاهير فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره.) المجروحون ج٢، ص ١٩٨، وقال الذهبي في ديوان الضعفاء ج ٢، ص ١٦٠: (عفير بن معدان مجمع على ضعفه)، وانظر ميزان الاعتدال ج ٣، ص٨٣.

(٣) معجم البلدان ج١، ص٣١٤.

ت-كتاب نهج البلاغة كتاب غير موثوق به عند المحدثين، وما فيه من أخبار تنسب إلى علي -رضي الله عنه - لم تصح نسبتها إليه ؛ وإنما هي من وضع الشيعة.

ث-روى الإمام أبو داود في كتابه السنن حديثاً في فضل البصرة عن أنس عن رسول الله ﷺ[1]، صححه الشيخ الألباني.[2]

(١) سنن أبي داود - كتاب الملاحم- بَاب فِي ذِكْرِ الْبَصْرَةِ حديث رقم (٤٣٠٦) و(٤٣٠٧) ج٤، ص١١٣

(٢) صحيح الجامع حديث رقم (٧٨٥٩) ج٢، ص ١٢٩٧

المطلب السادس: المعمَرون والوضع في الحديث

قال جولدتسيهر: (ادّعى المعمرون أنهم كانوا في صحابة النبي، ولم يكونوا في حاجة إلى ابتكار سلسلة الأسانيد، فتخلصوا من النقد الموجه إليهم، حول صحة الإسناد؛ لأنهم كانوا على اتصال مباشر بالنبي، وقد نجحوا في ايجاد جمهور يسهل خداعه، هناك شعراء عمّروا مثل زهير بن جناب، يقال: إنه عاش ٤٥٠ أربعمائة وخمسين سنة، وعاش جدّه (٦٥٠) ستمائة وخمسين عاماً (الأغاني ج١١، ص ٩٩-١٠٠)، وحسب حكاية أن دريد بن الصمة عاش (٤٥٠) أربعمائة وخمس وستين سنة، وحتى فترة النبي، وكانت قصص المعمَرين من المبالغات الشعبية، وكان المستمعون العرب مؤهلين ليستمعوا إلى هذه المبالغات، وكان الراوي/ الحكواتي لمعاوية (عبيد بن شرّيةقد وصل إلى (٣٠٠) ثلاث مائة سنة.من عمره، حسب حكاية (الحاشية ٧: ابن الكلبي في كتاب الحريري ـ درة الغواص)، وانطلاقاً من الحكايات الشعبية، دخل الاعتقاد بوجود المعمرين الحقل الديني، وأبكر نوع من المعمرين الذين استخدموا هذه النغمة دون موضوع الإسناد، وجدوا في نهاية القرن الثالث، أوبداية الرابع،. ادعى عثمان بن الخطاب (اسمه ابن أبي الدنيا ت٣٢٧هـ) أنه كان يعرف علياً شخصياً، وأنه نقل مخطوطة من الأحاديث، كتبها من جماعة إلى جماعة (ابن الأثير ج٨، ص ١٢٦)، وفي عام (٣٢٩ هـ) ثلاثمائة وتسعة وعشرين نسمع بين مسلمي الأندلس عن منصور بن مزاحم، الذي قيل بأن أباه رأى مولى النبي، وأن منصوراً هذا ادعى بأنه كان صبياً بينما كان عثمان وعائشة، وما زلا على قيد الحياة (الحاشية ٢: المقري ج٢، ص ٦)، وذهب جعفر بن نسطور الرومي إلى أبعد من هذا نحو ٣٥٠ هـ ثلاثمائة وخمسين، فقد قال في إحدى قصصه: كنت في رفقة النبي في معركة تبوك (الحاشية ٣: ابن حجر ج١، ص ٤٥٩). وبقيت حياً ببركة هذا لقد فند ابن حجر حكاية رتان بن عبد الله ت ٦٣٢هـ، أو ٧٠٩هـ المسلم الهندي، وقال الكتبي: إنه مجهول.) [1].

يدعي جولدتسيهر وجود معمرين استطاعوا خداع جمهور المسلمين، بزعمهم السماع من رسول الله، وأن هذا ظهر في القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجري.

---

(١) دراسات محمدية ص ١٥٩-١٦٣.

قلت في الرد على شبهته:

١- ما ادعاه بأن المعمَرين استطاعوا خداع جمهور المسلمين غير صحيح؛ لأن المحدثين ذكروا هؤلاء المعمَرين وغيرهم من الكذابين في كتب الموضوعات لبيان كذبهم.

٢- ما ذكر من هذه الأسماء – المعمرين- فإنما هي أسماء خيالية غير موجودة أختلقها بعض الكذابين. قال الإمام الذهبي: (أبو الدنيا، أبو الدهماء أبو الدنيا الأشج المغربي كذاب طرقي.كان بعد الثلاثمائة. ادعى السماع من على بن أبى طالب قد مر.واسمه عثمان بن خطاب أبو عمرو. حدث عنه محمد بن أحمد المفيد بأحاديث منها: قال: سمعت علياً -رضى الله عنه- يقول:لما نزلت: وتعيها أذن واعية- قال النبي ﷺ: سألت الله تعالى أن يجعلها أذنك يا على. وأكثر الأحاديث متون معروفة ملصوقة بعلي. وبعضهم سماه أبا الحسن على بن عثمان البلوى، وبكل حال فالأشج المعمر كذاب من بابة رتن الدجال، وجعفر بن نسطور، وحواش، وربيع ابن محمود الماردينى، وما يعنى برواية هذا الضرب ويفرح بعلوها إلا الجهلة.) [١]

وقال أيضاً: (عثمان بن خطاب، أبو عمر البلوى المغربي، أبو الدنيا الاشج. ويقال ابن أبي الدنيا طير طرأ على أهل بغداد، وحدث بقلة حياء بعد الثلثمائة عن على بن أبي طالب، فافتضح بذلك، وكذبه النقاد.روى عنه المفيد، وغيره. قال الخطيب: علماء النقل لا يثبتون قوله.ومات سنة سبع وعشرين وثلثمائة.قال المفيد: سمعته يقول: ولدت في خلافة الصديق، وأخذت لعلى بركاب بغلته أيام صفين، وذكر قصة طويلة.) [٢]

قال علي القاري: (ومن الأحاديث الموضوعة بإسناد واحد أحاديث الشيخ المعروف بابن أبي الدنيا وهو الذي يزعمون أنه أدرك علياً وعمر طويلا وأخذ بركابه فركب وأصابه ركابه فشجه فقال مد الله في عمرك مداً.) [٣]

---

(١) ميزان الاعتدال ج٤، ص ٥٢٢.

(٢) المصدر السابق ج٣، ص ٣٣.

(٣) المصنوع في معرفة الموضوع ص ٢٣٨ -٢٣٩.

٣-ينقسم هؤلاء المعمرون إلى قسمين، من ادعى منهم الصحبة، ومن اختلقه بعض الكذابين، يقول د. عمر فلاته: (نورد أسماء الكذابين الذين ادعوا الصحبة زوراً على حروف المعجم وهم على ضربين:

أ-جماعة ادعوا الصحبة كذباً وزوراً

ب- قوم اختلقهم بعض الكذابين، وادعاهم بعض الأفاكين فزعموا أنهم ممن صحب النبي -ﷺ- واختلقوا عليهم رواية، وهم في الحقيقة لا وجود لهم ولا يعرفون بين الصحابة) ([1])

وقد جمع علماء الحديث أسماء هؤلاء المعمَرين في كتب الموضوعات، ومنهم من نظمهم شعراً، وأوصلهم الشيخ (عبد الفتاح أبو غدة) إلى ستة وعشرين رجلاً وهم:

١- ابن أبي الدنيا، أو أبو الدنيا الأشج البلوي المغربي.

٢- جعفر بن نسطور.

٣- يسر بن عبد الله المصري.

٤- يغنم بن سالم.

٥- خراش بن عبد الله.

٦- دينار الحبشي.

٧- أبو هدبة إبراهيم بن هدبة القيسي، الفارسي البصري.

٨- الربيع بن محمود المارديني.

٩- رتن الهندي.

١٠- معمَر حبشي.

١١- معمَرمغربي.

١٢- معمَر بن بريك.

---

(١) الوضع في الحديث ج٣، ص ١٤-١٥.

١٣ـ معمّر من الجن: شمهورش.

١٤ـ قيس بن تميم الطائي.

١٥ـ مكلبة بن ماكان الخوارزمي.

١٦ـ جابر بن عبد الله اليمامي.

١٧ـ جبير بن الحارث.

١٨ـ سرباتك الهندي ملك قنوج

١٩ـ منصور بن حزامة.

٢٠ـ عمر بن حفص الدمشقي الخياط المعمّر.

٢١ـ المظفر بن عاصم العجلي.

٢٢ـ عبد الله بن أحمد بن أبي ظبية الحجّام البصري المعمّر.

٢٣ـ أبو الحسن بن نوفل الراعي.

٢٤ـ خوط بم مرّة بن علقمة.

٢٥ـ إبراهيم بن الشرابي.

٢٦ـ سعد بن علي أبو الوفاء النسوي القاضي.

قال الشيخ أبو غدة: (ولشيخنا الإمام الكوثري كتاب (عتب المغترين بدجاجلة المعمرين)، جمع فيه ما وقف عليه منهم، ما يزال مخطوطاً، ولم أقف عليه.) [١]

ومن المحدثين من نظمهم شعراً كالحافظ أبي طاهر السلفي، والمحدث الوادي آشي ـ هو الحافظ محمد ابن جابر القيسي الأندلسي، ثم التونسي مولداً ووفاة، ولد سنة (٦٧٣)، ومات سنة (٧٤٩)

(١) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ٢٣٦-٢٤٦.

قال الحافظ السلفي:

حديث ابن نسطور ويسر ويغنم...... وإفك أشج الغرب ثم خراش

ونسخة دينار ونسخة تربه........ أبي هدبة القيسي شبه فراش [١]

وقال الذهبي: أنشدني الوادي آشي تينك البيتين للسلفي: ـ

فعززهما بقوله: رتن ثامن والماردينى تاسع........ ربيع بن محمود وذلك فاشى [٢].

وأنشد المؤرخ المقري بيتي السلفي إذا فرغ من إنشاد هذين البيتين نفخ في يديه، إشارة إلى ان هذه الأشياء كالريح [٣].

---

(١) لسان الميزان ج٢، ص ٤٤٦-٤٤٧.

(٢) ميزان الاعتدال ج٢، ص ٤٢.

(٣) نفح الطيب ج٣، ص ٦٦.



الفصل الخامس

آراؤه في نقد المتن

المبحث الأول

منهجه في نقدالمتن

قال جولدتسيهر: (...... وبدهي أن هذه الروايات أيضاً كان لها نصيب من كل تلك النقاط التي يعتورها النقد، والتي تكسب الحديث الديني سقماً وتجريحاً، ولم تزل ـ على الرغم مما بذله علم الرواية الإسلامي من جهود ناقدة ـ تفسح للعمل الفاحص حقلاً عظيم الخصب: حشد الرواة في سلاسل السند دون حيطة ولا تورع، والميل السياسي الحزبي في أخبار قد تتناقض أحياناً تناقضاً تاماً في موضوع واحد، إلى غير ذلك. والنتائج التي تم الوصل إليها عن طريق منهج البحث الناقد في العصر الحديث ترينا بوضوح مطرد كيف أن أخبار الروايات التي تبدو في قالب أبعد ما يكون عن الريبة، حتى في سيرة الرسول ومغازيه، وفي تاريخ الإسلام القديم، تواري في طياتها ميول الأحزاب والاتجاهات المختلفة، وآمال الطبقات المحلية المتنوعة في الأمة الإسلامية الناشئة. وكلما صيغ تصوير الأحداث صياغة مخالفة، مع ظهورها دائماً في قالب الحديث الذي هو شرط التصديق، واصطحابها دائماً بسلاسل الرواة الذين لا يتطرق إليهم الشك في الظاهر، اختلفت بناء على ذلك الدوائر التي يصدر عنها ذلك التصوير: بين المدينة، وسورية، والعراق. وبهذا نزل الحديث الديني القديم إلى مرتبة المغازي، التي أثارت ـ كما رأينا ـ نفور المدرسة الإسلامية نفسها.) [(١)]

وقال: (ومن ناحية التطور الديني الذي نعنى به هنا، لا يهمنا (الحديث)، من ناحية شكله النقدي، وإنما يهمنا من ناحية التطور، كما أن مسألة صحته وقدمه تجيء متأخرة عن معرفة أن (الحديث) تتجلى فيه جهود الأمة في عملها الشخصي، ونرى ذلك كله من الأمثلة الكثيرة للأغراض التي لم تكن موجودة في القرآن. ذلك بأنه لم تندمج في الحديث أمور القانون والعادات والعقائد والأفكار السياسية، بل قد لف فيه كل ما

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ص ٨٠-٨١

يملكه الإسلام من محصوله الشخصي، وكذلك الأمور الغريبة عنه، وقدغير هذا الغريب المستعار تغييراً أبعده عن أصله المأخوذ منه، وضم إلى ذلك كله إلى الإسلام.) [١]

وقال: (وهكذا وضعت غاية الحياة الدينية أيضاً، وضعاً أرقى مما كانت عليه في الإسلام الأول، وقد سمعنا هنا أقوالاً لا يمكن إدراجها في الصوفية المتأخرة، متفقة مع هذا تمام الاتفاق. وليس هذا فيما يظهر موضوعاً بل إنه متفق عليه من كبار العلماء حيث يوجد في الأربعين حديثاً، وذلك هو الحديث القدسي (لا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه..) الحديث، وكل هذه الأحاديث، سواء في ذلك ما يتعلق بالأحكام الفقهية، أو الأمور الخلقية والتهذيبية، يرجعها أصحابها إلى الرسول بواسطة سلسلة متصلة إلى الصحابي، الذي سمع هذه الأقوال من النبي، ورآه يعمل بهذه العادات.

والنقدة المسلمون أنفسهم لم يحتاجوا إلى استعمال كثير من الذكاء، لكي يستشفوا أساس هذه الاختلافات التي لا تتفق وظروف الزمان الموجودة في تلك الأخبار، أو تلك الحالات التي تستدعي النظر والتفكير، أو تلك التهم الموجهة إلى صحة كبير من قسم كبير من الحديث عند مقارنة هذه الأخبار المختلفة.) [٢]

وقال: (ويتفق مع هذه التعاليم النبوية، المتعلقة بحالات فردية خاصة، المباديء العامة التي تنسب إلى الرسول (لكل نبي رهبانية، ورهبانية هذه الأمة الجهاد في سبيل الله). وهذه العبارة لها خطرها الكبير، لما تقرره من تضاد ومقابلة بين حياة التقوى، والتأمل في الصوامع المنعزلة المنقطعة، وحياة العمل الحربي النشيط، وهو تضاد نوهنا به، ورأينا أنه على وجه التحقيق كان العامل الأكبر من اختفاء نزعات الزهد والتقشف في الصدر الأول للإسلام. وعند النظر في الأحاديث النبوية القادحة في الرهبانية، ينبغي أن لا يعزب عن البال مظهرها الجدلي المقصود به نقد حياة الزهد في المسيحية، والنبي في كثير من المسائل المذهبية يتخذ من هذه الأحاديث موقف المعارضة للصوم المسرف المجاوز للحدود الشرعية (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف)، (وفي كل لقمة يتناولها المؤمن ينال بها ثواباً)، (الطاعم الشاكر خير من

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٥١.

(٢) المصدر السابق ص ٥٣-٥٤.

الصوّام الزاهد).[1] وقال: (فقد رأينا أن كثيراً من الأحاديث والحكم المعارضة للزهد، عليها طابع جدلي غير خفي، يقصد به دحض الميول النسكية في الديانة المسيحية.)[2]

كشف كل من د. عبدالرحمن بدوي (٣) ، ود. ألبرت الحوراني (٤) ، ود. المستشرق رودي بارت(٥) ، والمستشرق يوهان فوك (٦) عن منهج جولدتسيهر النقدي في دراسته للحديث النبوي ، فكان من أهم النتائج التي توصلوا إليها في الكشف عن منهجه ما يلي :

١-استخدامه للمنهج الاستدلالي لا الاستقرائي – أي تحكمه في فهم النص –.

٢-عنايته بالكشف عن الاتجاهات والأثر والتأثر في الحديث.

٣-براعته في المقارنات بين المذاهب.

٤- عدم اعترافه بصحة الأحاديث النبوية وأنها كان نتيجة للتطور الديني والسياسي، والاجتماعي .

٥-استخدامه للطريقة النقدية الألمانية – أي دراسة الحديث على أنه نص بشري–.

إن جولدتسيهرفي دراسته للحديث النبوي ونقده له لم يعن بنقد المتن، فهولم يعترف بصحتها وشكك فيها، وذهب إلى القول بأن القسم الأكبر منها مخترع مكذوب، وأنها كانت مزيجاً منتخباً من اليهودية، والنصرانية، والرومانية، والهيلينية، والزردشتيه، والجاهلية، والأفلاطونية، والغنوصية ؛ ولذلك حرص في نقده لها على إبراز هذا الأثر. وفيها دراسة للأحاديث والنصوص التي استدل بها.

---

(١) العقيدة والشريعة ص ١٤١.

(٢) المصدر السابق ص ١٤٧.

(٣) التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ص ٣١٠-٣١٢، موسوعة المستشرقين ص١٢١.

(٤) الإسلام في الفكر الأوروبي ص ٥١، والشرقاوي ص ١٢٦.

(٥) الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية ص ٣٠.

(٦) تاريخ حركة الاستشراق ص ٢٤٧.

المطلب الأول: أثر اليهودية والنصرانية في الحديث النبوي

قال جولدتسيهر: (.. وبنفس العملية، فإن أقوالاً من العهد القديم و(الأناجيل) وجدت طريقها، في أقوال محمد، فكل ما رآه الفقهاء، يستحق الأخذ، وضع على شكل حديث.) (١)

وقال: (اعتبر الإسلام النصرانية كدين يمكن أن يتعلم منه، ولم يتحرج من الأخذ منه (الحاشية: ٢، يشير ابن حجر ج١، ص ٣٧٢ إلى تأثر النبي عن البعث والحساب بتميم الداري، وأن العناصر المبكرة للحديث تقدم لنا ثروة ضخمة من الأمثلة تبين كيف كان مؤسسو الإسلام مستعدين للأخذ من النصرانية، ونحن نشير إلى اقتباسات، ونقولات موجودة في الحديث بشكل محدد تثبت معرفة ما بالنصوص النصرانية. سيرة النبي نفسه غنية بعناصر مأخوذة من النصرانية، مثل أن معجبيه جعلوه يقوم بمعجزات متصلة بمؤسس النصرانية، المعجزة المذكورة في إنجيل يوحنا (١:٢-٢) تخدم كنموذج لعدد من الأساطير، المعجزة قد أدخلت في مرحلة مبكرة إلى سيرة محمد، فقد تمكن النبي من زيادة الماء، وزيادة الطعام، حديث (رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله....) مأخوذ من إنجيل (متى: ٦: ٣)، في إنجيل متى (٧: ٥) هناك قول عن الذرة (الهباءة، الدقيقة) والشعاع (العارضة، حزمة أشعة، وقد أصبحتا جزءاً من الأدب الإسلامي (الحاشية: ١، الأغاني ج١٤، ص ١٧١، الدميري الصئابة ج٢، ص ٧٠)، والأمر نفسه ينطبق على ألفاظ النبي لأصحابه) هم مثل الملح على الطعام)، ينظر إنجيل متى ٥: ١٣ (الحاشية: ٢، البغوي، مصابيح السنة ج٢، ص ١٩٤، وقول من يضع علماً ومعرفة على ما لا يستحق كمن يضع لؤلؤاً على خنزير، أو شخص جدير بالازدراء، هو في إنجيل متى ٧: ٦ (الحاشية: ٤، ابن ماجه ص ٢٠، والدميري الغنم ج٢، ص ٢٢١).) (٢) ، وقال: (ومن ناحية التطور الديني الذي نعنى به هنا لا يهمنا (الحديث) من ناحية شكله النقدي، وإنما يهمنا من ناحية التطور؛ كما أن صحته وقدمه تجيء متأخرة عن معرفة أن (الحديث) تتجلى فيه جهود الأمة الإسلامية في عملها الشخصي الخالص؛ ونرى ذلك كله من الأمثلة الكثيرة للأغراض التي لم تكن موجودة في القرآن.

---

(١) دراسات محمدية ص ١٤٨ – ١٤٩.

(٢) المصدر السابق ص ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٤، ٣٥٥.

ذلك بأنه لم تندمج في الحديث أمور القانون والعادات والعقائد والأفكار السياسية، بل قد لف فيه كل ما يملكه الإسلام من محصوله الشخصي، وكذلك الأمور الغريبة عنه، وقد غير هذا الغريب المستعار تغييراً أبعده عن أصله المأخوذ منه، وضم ذلك كله إلى الإسلام. فهناك جمل أخذت من العهد القديم والعهد الجديد، وأقوال للربانيين أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة، وتعاليم من الفلسفة اليونانية، وأقوال من حكم الفرس والهنود ـ كل ذلك أخذ مكانه في الإسلام عن طريق (الحديث)، حتى لفظ (أبونا) لم يعدم مكانه في الحديث المعترف به؛ وبهذا أصبحت ملكاً خالصاً للإسلام بطريق مباشر، أو غير مباشر تلك الأشياء البعيدة عنه.) [1] ، وقال: (ومثال آخر: الحديث الإسلامي أخذ من سفر التكوين (١: ٢٧) هذه العبارة (خلق الله آدم على صورته.) [2] ، وقال (أما المذاهب والقواعد الوضعية الواقعية فكانت ذات طابع انتخابي كما سبق أوضحناه، وقد أسهم في تكوين عناصر هذه المذاهب والقواعد الدين اليهودي، والدين المسيحي على سواء، وتفاصيل هذا الاسهام أو الاشتراك لامحل للحديث عنه هنا، ومن المسلم به من الجميع أن العقائد الإسلامية في صورتها النهائية قامت على خمسة أركان أساسية، ترجع في خطوطها الأولية ـ من شعائرية وإنسانية ـ إلى العصر المكي، وإن كانت لم تأخذ نظامها الثابت إلا في العصر المدني. وهذه هي: أولاً الاعتقاد بالله الواحد والاعتراف بمحمد رسول الله، ؛ ثانياً شعيرة الصلاة التي كانت بصورتها الأولى من قيام وقراءة، وبما فيها من ركوع وسجود، وبما يسبقها من وضوء، تتصل بالمسيحية الشرقية؛ وثالثاً الزكاة التي كانت في أول الأمر صدقات اختيارية، ثم صارت بعد جزءاً معيناً، أو ضريبة محددة تنفق في سبيل تدبير حاجات المجموع؛ ورابعاً الصوم الذي جعل أولا في اليوم العاشر من الشهر الأول، أي عاشوراء، محاكاة للصوم اليهودي الأكبر، ثم نقل بعدئذ إلى شهر رمضان؛ وخامساً الحج إلى المعبد الوطني العربي القديم في مكة، أي إلى الكعبة بيت الله. وهذا الركن الأخير احتفظ به محمد عن الوثنية، لكنه جعله متفقاً والتوحيد، وعدّل معناه منسترشداً في ذلك ببعض الأساطير الإبراهيمية.) [3]

وقال: (وإذاً كانت صورة الرهبان السائحين حاضرة في ذهن النبي، ولابد أنه رأى عدداً كبيراً منهم قبل

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٥١.

(٢) المصدر السابق ص ١٢٦.

(٣) المصدر السابق ص ٢٤.

بعثته. وفي رواية أخرى للحديث الناهي عن الرهبنة (لا سياحة في الإسلام)، فكلمتا (رهبانية)، و(سياحة) مترادفتان تماماً.)[1]

وقال: (و قد ذكر أن أول من بحث في القراءات المختلفة بحث نقد وتمحيص، وتلمس وجوه النظر التي عللت بها، وفحص طرق الإسناد التي تعتمد عليها غرائب القراءات فحصاً دقيقاً، هو يهودي من البصرة دخل في الإسلام: هارون بن موسى (المتوفى حوالي ١٧٠ـ ١٨٠هـ) الذي التحق بقبيلة الأزد، عن طريق الولاء. وعلى الرغم من قوله بمذهب الاعتزال في حرية الإرادة، فقد روى عنه البخاري ومسلم، كما وثقه النقاد المتشدد يحيى بن معين.)[2]

وقال: (وفي أحداث سنة ٣١٧هـ-٩٢٩م، سجلت فتنة ببغداد أثارها نزاع على مسألة تفسير الآية ٧٩ من سورة الإسراء (ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً)، ما المراد من المقام المحمود؟

ذهب الحنابلة ـ وقد ذكر: إسحاق المروزي ممثلاً لهم في هذه المسألة ـ إلى أن الذي يفهم من ذلك هو أن الله (سبحانه) يقعد النبي معه على العرش جزاء له على تهجده (ربما كان هذا متأثراً بما جاء في إنجيل مرقص ١٦، ١٧).)[3]

وقال: (وكما تقدم تعاليم الإسلام، حتى في مرحلته البدائية، صورة من مذهبي الانتخاب والمزج (من اليهودية والنصرانية وديانة الفرس وغيرها)، كذلك عملت آثار أجنبية، من التجارب التعليمية النافذة من المحيط الخارجي، في تنمية ما جدّ بعد ذلك من المسائل.)[4]

وقال: (وكثيراً ما ذكر أنه ـ أي ابن عباس ـ كان يرجع (كتابة) في تفسير معاني الألفاظ إلى من يدعى أبا الجلد، والظاهر أنه غيلان بن فروة الأزدي الذي كان يثنى عليه بأنه (قرأ الكتب).. وكثيراً ما نجد بين

---

(١) العقيدة والشريعة ص ١٤٨.

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي ص ٥٥- ٥٦.

(٣) المصدر السابق ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٤) المصدر السابق ص ١٧١.

مصادر العلم المفضلة لدى ابن عباس، اليهوديين اللذين اعتنقا الإسلام: (كعب الأحبار)، و(عبد الله بن سلام).. ولم يعد (أوتولوث) شاكلة الصواب إذ يتحدث عن مدرسة ابن عباس ذات المسحة اليهودية.

كان يفترض عند هؤلاء الأحبار اليهود فهم أدق للمدارك الدينية العامة الواردة في القرآن، وفي أقوال الرسول، وكان يرجع إلى أخبارهم في مثل هذه المسائل، على الرغم من ضروب التحذير الصادرة من جوانب كثيرة فيهم. ففي تعيين وقت يوم الجمعة، الذي أخبر الرسول أن أداء المسلم الصلاة فيه لا بد أن يقبل، ذكر أن أبا هريرة طلب بيان ذلك عند كعب الأحبار وعبد الله بن سلام. وذلك بأنهما يعرفان التوراة التي لا بد أن يوجد فيها مثل ذلك.)[1]

وقال: (وهو يتوسع - أي الطبري - كذلك في استخدام المصادر اليهودية الأصل (كعب الأحبار، ووهب بن منبه)، فيما يتصل بقصص الإسرائيليات، ولم يكن في ذلك لينال موافقة سلفه الذين سبقوه ضربة لازب، بل كتابه أغزر الكنوز بالنصوص المنتشرة في الأوساط الإسلامية، من مواد الإسرائيليات. كذلك الأساطير النصرانية يرويها راجعاً، إلى وهب بن منبه، ومما يسترعي الاهتمام هذا النموذج من الأسناد (عن ابن إسحاق، عن أبي عتّاب- وهو رجل من تغلب كان نصرانياً، عمّر من دهره، ثم أسلم بعد، فقرأ القرآن، وفقه في الدين، وكان فيما ذكر أنه كان نصرانياً أربعين سنة، ثم عمر في الإسلام أربعين سنة أخرى- وهذا روى تفسيراً للإصحاح ٥٣، فما بعده من إشعيا، والآية من سورة البقرة، على أن ذلك إخبار بآخر أنبياء بني إسرائيل.)[2]

الحديث الأول: حديث (نبع الماء من بين أصابعه ﷺ).

روى البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِإِنَاءٍ وَهُوَ بِالزَّوْرَاءِ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَجَعَلَ الْمَاءُ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ قَالَ قَتَادَةُ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: كَمْ كُنْتُمْ؟ قَالَ: ثَلَاثَ مِائَةٍ أَوْ زُهَاءَ ثَلَاثِ مِائَةٍ.

(١) المصدر السابق ص ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨.

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي ص ١١١-١١٢.

وروى البخاري قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَالْتُمِسَ الْوَضُوءُ فَلَمْ يَجِدُوهُ فَأُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ بِوَضُوءٍ فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ يَدَهُ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ فَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّئُوا مِنْهُ فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ فَتَوَضَّأَ النَّاسُ حَتَّى تَوَضَّئُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ.(١)

قلت في الرد على هذه الشبهة:

١-هذا الحديث حديث صحيح رواه الإمام البخاري في صحيحه كما هو مشار إليه في تخريجه ، ولا مجال للطعن أو التشكيك في صحته.

٢-يزعم جولدتسيهر بأن هذا الحديث من قبيل الأساطير والخرافات، وأنه اقتبس ذلك من النصرانية يقول جولدتسيهر: (...... سيرة النبي نفسه غنية بعناصر مأخوذة من النصرانية، مثل أن معجبيه جعلوه يقوم بمعجزات متصلة بمؤسس النصرانية، المعجزة المذكورة في إنجيل يوحنا (١:٢ـ٢) تخدم كنموذج لعدد من الأساطير، المعجزة قد أدخلت في مرحلة مبكرة إلى سيرة محمد، فقد تمكن النبي من زيادة الماء، وزيادة الطعام...) وهنا ينسب هذه المعجزة إلى محمد ؛ كأنها من عنه وليس من عند الله قال (فقد تمكن محمد من زيادة الماء وزيادة الطعام.

٣-لم يكن ما فعله النبي بدعاً من الأمر فقد سبقه إلى ذلك الأنبياء والمرسلون – صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. فمن معجزات موسى – عليه السلام- قلب العصا إلى أفعى، ومن معجزات عيسى – عليه السلام – إحياء الموتى بإذن الله.

الحديث الثاني: حديث (لا تقلدوا الدر في أعناق الخنازير)

روى ابن ماجه في كتابه السنن قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شِنْظِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ

---

(١) رواه البخاري في صحيحه -انظرفتح الباري كتاب المناقب – باب عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ حديث رقم (٣٥٧٢) و(٣٥٧٣) ج٦، ص٥٨٠.

مُسْلِمٍ وَوَاضِعُ الْعِلْمِ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ كَمُقَلِّدِ الْخَنَازِيرِ الْجَوْهَرَ وَاللُّؤْلُؤَ وَالذَّهَبَ.[1]

وذكر الإمام الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين هذا القول فقال: (وقال عيسى – عليه السلام –: لا تعلقوا الجواهر في أعناق الخنازير فإن الحكمة خير من الجوهر ومن كرهها فهو شر من الخنازير.[2]

قلت في الرد عليه:

١-زعم جولدتسيهر بأن هذا الحديث أخذ عن النصرانية، وأحال إلى إنجيل متى (٧: ٦)، والحديث الذي استدل به حديث ضعيف، ضعفه الشيخ الألباني.[3]

٢- لو قلنا بصحة الحديث وموافقته لما جاء عن عيسى – عليه السلام –، فما المانع من توافق أقوال الرسل الكرام؟ ولا يعني هذا أنه أخذ عن النصرانية.

الحديث الثالث: حديث الجساسة

روى الإمام مسلم في صحيحه عن فاطمة بنت قيس قالت قال رسول الله: (إِنِّي وَاللَّهِ مَا جَمَعْتُكُمْ لِرَغْبَةٍ وَلَا لِرَهْبَةٍ، وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ لِأَنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ كَانَ رَجُلًا نَصْرَانِيًّا فَجَاءَ فَبَايَعَ وَأَسْلَمَ وَحَدَّثَنِي حَدِيثًا وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَّالِ حَدَّثَنِي أَنَّهُ رَكِبَ فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ مَعَ ثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْ لَخْمٍ وَجُذَامَ فَلَعِبَ بِهِمْ الْمَوْجُ شَهْرًا فِي الْبَحْرِ ثُمَّ أَرْفَئُوا إِلَى جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ حَتَّى مَغْرِبِ الشَّمْسِ فَجَلَسُوا فِي أَقْرُبْ السَّفِينَةِ فَدَخَلُوا الْجَزِيرَةَ فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ لَا يَدْرُونَ مَا قُبُلُهُ مِنْ دُبُرِهِ مِنْ كَثْرَةِ الشَّعَرِ فَقَالُوا: وَيْلَكِ مَا أَنْتِ فَقَالَتْ أَنَا الْجَسَّاسَةُ قَالُوا وَمَا الْجَسَّاسَةُ قَالَتْ أَيُّهَا الْقَوْمُ انْطَلِقُوا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فِي الدَّيْرِ فَإِنَّهُ إِلَى خَبَرِكُمْ بِالْأَشْوَاقِ..[4]

---

(١) رواه ابن ماجه في كتابه السنن–المقدمة–١٧–بَاب فَضْلِ الْعُلَمَاءِ وَالْحَثِّ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ. حديث رقم (٢٢٤) ج١، ص٨١.

(٢) إحياء علوم الدين– كتاب العلم ج١، ص٦٣، ورواه الخطيب البغدادي في كتابه (الجامع لأخلاق الراوي) ج١، ص ٥١٦–٥١٧، عن الأعمش؛ ومالك بن أنس من قولهما. والكتاب المقدس – إنجيل متى الفصل السابع:٦ لا تعطوا القدس للكلاب، ولا تلقوا جواهركم قدام الخنازير لئلا تدوسها بأرجلها) ج٢، ص ١١.

(٣) ضعيف الجامع حديث رقم (٣٦٢٨) ج ٤، ص ١٢.

(٤)رواه مسلم في صحيحه–انظر شرح صحيح مسلم – كتاب الفتن – باب قصة الجساسة – حديث رقم (٢٩٤٢) ج١٨، ص ٧٨.

زعم جولدتسيهر بتأثر الإسلام بالنصرانية، واستدل على ذلك بحديث الجساسة، وبرواية النبي ﷺ عن تميم الداري [1] الذي كان نصرانياً ثم أسلم. قلت في الرد على هذه الشبهة:

١ -خبر الجساسة حديث صحيح، رواه الإمام مسلم في صحيحه.

٢ -أفاد الخبر أن الرسول كان حدثهم بخبر الجساسة قبل أن يحدثهم به تميم الداري.

٣ -ما المانع أن تتفق النصرانية الحقة مع الإسلام ؟

٤ -للمرء أن يتساءل كيف أخذ محمد عن النصرانية وقد قال الله تعالى: (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ) النحل - (آية ١٠٣).

---

(١) هوتميم بن أوس بن حارثة وقيل: خارجة بن سود وقيل: سواد بن جذيمة ابن ذراع بن عدي بن الدار أبو رقية الداري مشهور في الصحابة. كان نصرانياً وقدم المدينة فأسلم وذكر النبي ﷺ قصة الجساسة، والدجال فحدث النبي ﷺ عنه بذلك على المنبر، وعد ذلك من مناقبة. قال ابن السكن: أسلم سنة تسع هو وأخوه نعيم ولهما صحبة. وقال ابن إسحاق: قدم المدينة وغزا مع النبي ﷺ. وقال أبو نعيم: كان راهب أهل فلسطين، وعابد أهل فلسطين وهو أول من أسرج السراج في المسجد، روى الطبراني من حديث أبي هريرة وأول من قص وذلك في عهد عمر. رواه إسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة. انتقل إلى الشام بعد قتل عثمان، وسكن فلسطين وكان النبي ﷺ أقطعه بها قرية عينون، روى ذلك من طرق كثيرة. قال ابن حبان: مات بالشام وقبره ببيت جبرين من بلاد فلسطين.)انظر الإصابة ج١، ص ٣٦٧، وتهذيب التهذيب ج١، ص ٤٤٩.

الحديث الرابع: حديث (خلق الله آدم على صورته)

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ النَّفَرِ مِنْ الْمَلَائِكَةِ جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ، وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَزَادُوهُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ فَلَمْ يَزَلْ الْخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ. [1]

ورواه مسلم في صحيحه قال: عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ حَاتِمٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبْ الْوَجْهَ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ. [2]

قلت في الرد على هذه الشبهة:

١-هذا الحديث حديث صحيح متفق عليه، رواه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما.

٢-يعتبر هذا الحديث من الأحاديث المشكلة التي يوهم ظاهرها التشبيه، وقد أجاب العلماء عليه بعدة أجوبة منها:

أ-أن هذا الخبر خرج على سبب، وأن الضمير في الهاء يعود على المضروب، وبيانه أن النبي مر برجل يضرب ابنه أو عبده في وجهه لطماً، يقول: قبح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك فقال ﷺ: (إذا ضرب أحدكم عبده فليتق الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته). وإذا كان كذلك فهذا وجه ظاهر، والهاء كناية عن الضرب في وجهه ولا شبهة فيه. روى البخاري في الأدب المفرد موقوفاً على أبي هريرة من قوله قال:لا تقولن قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فإن الله ـ عز وجل ـ خلق آدم ﷺ عليه على صورته.) وحسنه الشيخ الألباني. [3]

ب- أن الضمير في قوله (على صورته) يرجع إلى آدم، ومعناه أن الله خلق آدم على صورته التي كان عليها في

---

(١) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري - كتاب الاستئذان- باب بدء السلام حديث رقم (٦٢٢٧) ج ١١، ص ٣.

(٢)رواه مسلم في صحيحه -انظر شرح صحيح - كتاب البروالصلة - بَاب النَّهْيِ عَنْ ضَرْبِ الْوَجْهِ ج١٦، ص١٦٥-١٦٦.

(٣) الأدب المفرد ص ٧١ حديث رقم (١٧٣)، ومشكل الحديث ص ٤٨-٥٥.

الجنة دون تغيير خلقته، أو أنه خلق على هذه الصورة دون أن يمر بمراحل الخلق من غير أن يكون نطفة ولا علقة ولا طفلاً بل خلق ابتداءاً بشراً سوياً كما شوهد وعهد. (١)

ت- أن الضمير يعود على الله، ويكون المعنى أن الله - عزوجل خلق آدم على صفته من الحياة والقدرة والسمع والبصر. واستدلوا بحديث (على صورة الرحمن) قال ابن حجر: الزِّيَادَة أَخْرَجَهَا اِبْن أَبِي عَاصِم فِي " السُّنَّة " وَالطَّبَرَانِيُّ مِنْ حَدِيث اِبْن عُمَر بِإِسْنَادِ رِجَالُهُ ثِقَات وَأَخْرَجَهَا اِبْن أَبِي عَاصِم أَيْضًا مِنْ طَرِيق أَبِي يُونُس، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ يَرُدُّ التَّأْوِيلَ الْأَوَّل قَالَ: " مَنْ قَاتَلَ فَلْيَجْتَنِبْ الْوَجْه فَإِنَّ صُورَةَ وَجْهِ الْإِنْسَان عَلَى صُورَةِ وَجْهِ الرَّحْمَنِ " فَتَعَيَّنَ إِجْرَاءُ مَا فِي ذَلِكَ عَلَى مَا تَقَرَّرَ بَيْن أَهْل السُّنَّة مِنْ إِمْرَاره كَمَا جَاءَ مِنْ غَيْر اِعْتِقَادِ تَشْبِيهٍ، أَوْ مِنْ تَأْوِيلِهِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِالرَّحْمَنِ جَلَّ جَلَالُه. (٢)

ث-أن الله خلق آدم في الجنة على صورته في الأرض. (٣)

٣-أما زعم جولدتسيهر بأن هذه اللفظة مأخوذة من التوراة، فإن النص الذي جاء في التوراة (و قال الله: (نعمل الانسان على صورتنا كشبهنا فيتسلطون على سمك البحر وعلى طير السماء وعلى البهائم وعلى كل الارض وعلى جميع الدبابات التي تدب على الارض.) سفر التكوين ١: ٢٦، (فخلق الله الانسان على صورته على صورة الله خلقه ذكراً وانثى خلقهم.)(٤) سفر التكوين ١: ٢٧. قال الإمام ابن تيمية: (فإن لفظ التوراة نصنع آدم كصورتنا وشبهنا وبعضهم يترجمه (نخلق بشراً على صورتنا وشبهنا)، والمعنى واحد وهذا كما قال النبي: (إن الله خلق آدم على صورته)، وفي رواية على صورة الرحمن، فقولهم من هو شبهه ومثاله سوى كلمته وروحه من أبطل الباطل من وجوه: أحدها أن الله ليس كمثله شيء، وليس لفظ النص على مثالنا...... ولفظ التوراة فيه سنخلق بشراً على صورتنا يشبهنا لم يقل على مثالنا وهو كقول النبي في الحديث الصحيح (لا يقولن أحدكم قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فإن الله تعالى خلق آدم على صورته)

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج ٨، ص ٩.

(٢) فتح الباري – كتاب العتق – باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه ج٥، ص١٨٣، مشكل الحديث ص ٤٨-٥٥.

(٣) تأويل مختلف الحديث ص ١٤٩، وكشف المشكل من حديث الصحيحين ج١، ص٩٩٢.

(٤) الكتاب المقدس ص ٩.

فلم يذكر الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ كموسى ومحمد إلا لفظة شبه دون لفظ مثل.)[1]

الحديث الخامس: حديث صوم عاشوراء

روى البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، عَنْ ابْنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ـ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَجَدَهُمْ يَصُومُونَ يَوْمًا يَعْنِي عَاشُورَاءَ فَقَالُوا: هَذَا يَوْمٌ عَظِيمٌ، وَهُوَ يَوْمٌ نَجَّى اللهُ فِيهِ مُوسَى وَأَغْرَقَ آلَ فِرْعَوْنَ، فَصَامَ مُوسَى شُكْرًا للهِ، فَقَالَ: أَنَا أَوْلَى بِمُوسَى مِنْهُمْ فَصَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ.[2]

أراد جولدتسيهر أن يرجع كل شيء في الإسلام، إلى اليهودية أو النصرانية، وهنا يريد إرجاع الركن الرابع من أركان الإسلام (الصيام) إلى اليهودية، قلت في الرد على هذه الشبهة:

١ – إن الله فرض الصيام على الأمم السابقة للإسلام، كما أخبر الله في كتابه العزيز قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون)، وثبت أن قريشاً في الجاهلية كانت تصوم هذا اليوم في الجاهلية، وأن الرسول كان يصومه، وقبل أن يتصل باليهود في المدينة. روى البخاري قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ـ ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ـ قَالَتْ: كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ رَمَضَانُ، وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرُ فِيهِ الْكَعْبَةُ، فَلَمَّا فَرَضَ اللهُ رَمَضَانَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ

---

(١) الجواب الصحيح ج٣، ص٤٤١، ٤٤٤.

(٢) رواه البخاري في صحيحه –انظر فتح الباري – كتاب أحاديث الأنبياء– بَاب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى {وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى}، {وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى } حديث رقم (٣٣٩٧) ج٦، ص٤٢٩، وشرح صحيح مسلم – كتاب الصيام– بَاب صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ج ٨، ص ٩، وابن ماجه– كتاب الصيام– باب صيام يوم عاشوراء حديث رقم (١٧٣٤)، ج١، ص٥٥٢، وأبو داود الصيام– بَاب في صوم يوم عاشوراء حديث رقم (٢٤٤٤) و(٢٤٤٥) ج ٢، ص ٣٢٦–٣٢٧.

وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْه.[1]

وروى البخاري قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ عِرَاكَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَائِشَةَ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- أَنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصِيَامِهِ حَتَّى فُرِضَ رَمَضَانُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ.[2]

قال ابن حجر: (وَأَمَّا صِيَام قُرَيْش لِعَاشُورَاء فَلَعَلَّهُمْ تَلَقَّوْهُ مِنْ الشَّرْع السَّالِف وَلِهَذَا كَانُوا يُعَظِّمُونَهُ بِكِسْوَةِ الْكَعْبَة فِيهِ وَغَيْر ذَلِكَ، ثُمَّ رَأَيْت فِي الْمَجْلِس الثَّالِث مِنْ "مَجَالِس الْبَاغَنْدِيّ الْكَبِير" عَنْ عِكْرِمَة أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ:أَذْنَبَتْ قُرَيْش ذَنْبًا فِي الْجَاهِلِيَّة فَعَظُمَ فِي صُدُورهمْ فَقِيلَ لَهُمْ: صُومُوا عَاشُورَاء يُكَفِّرْ ذَلِكَ، هَذَا أَوْ مَعْنَاهُ.)[3]

٢-لم يكن صيام النبي تقليداً لليهود، أو بسبب إخبارهم، وإنما كان بوحي من الله -عزوجل -.

قال الإمام النووي: (الْمُخْتَار قَوْل الْمَازِرِيّ، وَمُخْتَصَر ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَصُومهُ كَمَا تَصُومهُ قُرَيْش فِي مَكَّة، ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَة فَوَجَدَ الْيَهُود يَصُومُونَهُ فَصَامَهُ أَيْضًا بِوَحْيٍ أَوْ تَوَاتُرٍ أَوْ اِجْتِهَادٍ، لَا بِمُجَرَّدِ أَخْبَارِ آحَادِهِمْ. وَاَللَّهُ أَعْلَم.)[4]

٣-ما الذي يمنع من موافقة النبي ﷺ لهم وقد جاء في الحديث الصحيح عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ،وَالْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ واحد)[5]

---

(١) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري - كتاب الحج- ٤٧ -باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى {جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} حديث رقم (١٥٩٢) ج٣، ص٤٥٤.

(٢) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري كتاب الصوم- باب وجوب صوم رمضان حديث رقم (١٨٩٣) ج٤، ص١٠٢، وكتاب المناقب-٢٦- باب أيام الجاهلية -حديث رقم (٣٨٣١) ج ٧، ص ١٤٧.

(٣) فتح الباري - كتاب الصوم-باب صوم عاشوراء ج٤، ص٢٤٦.

(٤) شرح صحيح مسلم -كتاب الصيام- بَاب صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ج٨، ص١١.

(٥) رواه البخاري في صحيحه - انظر فتح الباري - كتاب رأحاديث الأنبياء - قول الله (واذكر في الكتاب مريم) حديث رقم (٣٤٤٣) ج٦، ص ٤٧٨.

٤-أمر النبي ﷺ المسلمين بمخالفة اليهود في صيامهم لهذا اليوم، وهذا يرد على ما زعمه جولدتسيهر من تبعية المسلمين لليهود قال ابن حجر: (وَقَدْ كَانَ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فِيمَا يُخَالِف فِيهِ أَهْل الْأَوْثَان. فَلَمَّا فُتِحَتْ مَكَّة، وَاشْتُهِرَ أَمْر الْإِسْلَام، أَحَبَّ مُخَالَفَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ أَيْضًا كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيح، فَهَذَا مِنْ ذَلِكَ، فَوَافَقَهُمْ أَوَّلًا. وَقَالَ: نَحْنُ أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ، ثُمَّ أَحَبَّ مُخَالَفتهم فَأَمَرَ بِأَنْ يُضَاف إِلَيْهِ يَوْمٌ قَبْله وَيَوْمٌ بَعْدَهُ خِلَافًا لَهُمْ، وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَة التِّرْمِذِيّ مِنْ طَرِيق أُخْرَى بِلَفْظِ " أَمَرَنَا رَسُول اللهَّ ﷺ بِصِيَامِ عَاشُورَاء يَوْم الْعَاشِر" وَقَالَ بَعْض أَهْل الْعِلْم: قَوْله ﷺ فِي صَحِيح مُسْلِم "لَئِنْ عِشْت إِلَى قَابِل لَأَصُومَن التَّاسِعَ.)[1]

النص السادس: لفظة (أبونا) في الحديث

يدعي جولدتسيهر تأثر الحديث النبوي بالعهدين القديم والجديد، وتعاليم الفلسفة اليونانية، وحكم الفرس، ويستدل على ذلك بلفظة (أبونا) التي عند النصارى وجدت في الحديث.

قلت في الرد على هذه الشبهة:

١-ماذا يقصد جولدتسيهر بلفظة (أبونا) ؟ فهل يريد بها (الله) ؟ كما جاء في صلاتهم (محبة الدهر: أحبنا يا إلهنا، يا أبانا، أنت أبونا ومنقذنا)[2]، أو يريد به آدم أبا البشر ؟ أو إبراهيم ؟ أويريد عيسى – عليه السلام- ؟

٢-وردت لفظة (أبونا) في كتب السنة، والمقصود بها آدم – عليه السلام -، هذا كل ما ورد في السنة بهذا الخصوص.

روى البخاري في صحيحه قال:ـ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهَّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا، خَيَّبْتَنَا

---

(١) فتح الباري– كتاب الصيام– باب صيام يوم عاشوراء ج ٤، ص ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) كتاب هداية الحيارى ص ١٣٨، وجاء في الكتاب المقدس ج ١، ص ٤٢٠-٤٢١– نبوة إشعيا – الفصل ٦٣: (أنت يارب أبونا وفادينا منذ الدهر اسمك)، والفصل ٦٤: ٨ (والآن يا رب أنت أبونا، نحن الطين وأنت جابلنا، ونحن جميعاً عمل يدك).

وَأَخْرَجْتَنَا مِنْ الْجَنَّةِ قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى ثَلَاثًا. [(١)]

وروى ابن ماجه في كتابه السنن قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ هِشَامٍ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مِنْهَالٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَوِّذُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ يَقُولُ: أُعِيذُكُمَا بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ، قَالَ: وَكَانَ أَبُونَا إِبْرَاهِيمُ يُعَوِّذُ بِهَا إِسْمَعِيلَ وَإِسْحَقَ أَوْ قَالَ إِسْمَعِيلَ وَيَعْقُوبَ وَهَذَا حَدِيثُ وَكِيعٍ. [(٢)]، وروى الترمذي في جامعه قال: (فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ أَنْتَ أَبُونَا آدَمُ فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ فَيَقُولُ إِنِّي أَذْنَبْتُ ذَنْبًا أُهْبِطْتُ مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ وَلَكِنْ ائْتُوا نُوحًا.) [(٣)]، وروى الحاكم في مستدركه عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ قال: « لما حضر آدم- عليه السلام- قال لبنيه: انطلقوا فاجنوا لي من ثمار الجنة، قال: فخرج بنوه، فاستقبلتهم الملائكة فقالوا: أين تريدون يا بني آدم؟ قالوا: بعثنا أبونا لنجني له من ثمار الجنة.) [(٤)]" وروى الطبراني في معجمه:عن معاوية بن الحكم السلمي، أنه: قدم على رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إني أريد أن أسألك عن أمر لا أسأل عنه أحداً بعدك: من أبونا ؟ قال: «آدم » قال: من أمنا ؟ قال: « حواء ».) [(٥)]

(١) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري - كتاب القدر- ١١- بَاب تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى عِنْدَ اللَّهِ حديث رقم (٦٦١٤) ج١١، ص٥٠٥.

(٢) سنن ابن ماجه - كتاب الطب- بَاب مَا عَوَّذَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَمَا عُوِّذَ بِهِ حديث رقم (٣٥٢٥) ج٢، ص ١١٦٤.

(٣) سنن الترمذي - كتاب تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - بَاب وَمِنْ سُورَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ حديث رقم (٣١٤٨) ٥، ص٣٠٨.

(٤) المستدرك على الصحيحين - كتاب الجنائز- حديث رقم (١٢٧٥) ج١، ص٤٩٥.

(٥) المعجم الأوسط حديث رقم (٦١٧٤) ج٤، ص٣٣٩.

النص السابع: هارون بن موسى القاريء كان يهودياً (ت ١٧٠ـ١٨٠)

يستدل جولدتسيهر على تأثر الحديث باليهودية والنصراني بأن القاريء(هارون بن موسى)(١)كان يهودياً وأنه أول من بحث عن القراءات وعللها، وروى عنه البخاري رغم أنه كان عتزلياً.

طعن جولدتسيهر في قدرة المسلمين على العلم والتعلم، واستدل على ذلك بأن أول من بحث للمسلمين في القراءات هو رجل يهودي يدعى هارون بن موسى، وقدر روى عنه الإمام البخاري في صحيحه.

قلت في الرد على هذه الشبهة:

١-ثبت أن هذا الرجل كان يهودياً ثم أسلم وحسن إسلامه، روى الخطيب البغدادي قال: (أخبرنا الحسن بن أبي بكر، أخبرنا محمد بن الحسن بن مقسم المقرئ، حدثنا أبو شبيل يعني الواقدي قال: سمعت أبا العباس الوراق يقول: كان هارون يهودياً فطلب القراءة فصار رأساً.) ، وروى الخطيب أيضاً قال: (حدثني الحسن بن حمد الخلال، حدثنا سليمان بن أيوب المعدل قال: سمعت عبد الله بن سليمان بن الأشعث قال: سمعت أبي يقول: كان هارون الأعور يهودياً فأسلم وحسن إسلامه، حفظ القرآن وضبطه، وحفظ النحو، فناظره إنسان يوماً في مسألة فغلبه هارون، فلم يدر المغلوب ما يصنع فقال له: أنت كنت يهودياً فأسلمت فقال له هارون: فبئسما صنعت قال: فغلبه أيضاً في هذا.) (٢).

٢- أما رواية البخاري عنه في صحيحه ، فإن البخاري روى عن بعض المبتدعة- كان هارون يقول بالقدر - كما هو معروف، إلا أنه انتقى من حديثم، وروى لهم ما تابعهم عليه غيرهم، ولم يكثر الرواية عنهم. (٣)

---

(١) هارون بن موسى الأعور النحوي البصري، وثقه ابن معين وغيره، وله قراءة معروفة، وكان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات، وألفها وتتبع الشاذ منها، وكان شديد القول في القدر. تهذيب التهذيب ج ١١، ص١١٤، ، وهدي الساري ص٤٤٧، وغاية النهاية في طبقات القراء ج٢، ص ٣٤٨.

(٢) تاريخ بغداد ج١٤، ص٣.

(٣) قال ابن حجر العسقلاني: هارون بن موسى الأعور النحوي البصري وثقه بن معين وغيره وقال سليمان بن حرب:كان قدرياً. قلت: أخرج له الأئمة الخمسة، وما له في البخاري سوى حديثين أحدهما في تفسير سورة النحل من روايته=

النص الثامن: مصادر ابن عباس اليهودية

يدعي جولدتسيهر بأن مصادرا بن عباس كانت يهودية للأسباب التالية:

١ـ أن ابن عباس أخذ علمه عن (أبي الجلد)، الذي كان يختم التوراة في كل أسبوع.

٢ـ من مصادر ابن عباس المفضلة عنده (كعب الأحبار، وعبد الله بن سلام)، وأنهما كانا أكثر فهماً للمدارك العامة الواردة في القرآن، ولأقوال الرسول ﷺ ورجوع أبي هريرة أيضاً إليهما في تحديد ساعة الإجابة يوم الجمعة. قلت في الرد على هاتين الشبهتين:

١ -أما أن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أخذ علمه عن أبي الجلد [١]، فقد روى الإمام الطبري عنه في تفسير قوله تعالى (هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ (١٢) وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ (١٣) الرعد قال: وذلك أن"البرق" الماء. روى الطبري قال: حدثني المثنى قال: حدثنا حجاج قال: حدثنا حماد قال:ـ أخبرنا موسى بن سالم أبو جهضم، مولى ابن عباس قال: كتب ابن عباس إلى أبي الجَلْد يسأله عن"البرق"، فقال: "البرق"، الماء. وروى عنه الطبري في موضع آخر في قوله تعالى (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ (١٩)) البقرة [٢]، وروى الطبري قال:حدثنا المثنى، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا حماد، قال: أخبرنا موسى بن سالم أبو جَهْضم، مولى ابن عباس، قال: كتب ابن عباس إلى أبي الجَلْدِ يسألهُ عن الرعد، فقال: الرعد مَلك. قال المحققان: في الحكم على الإسناد:هذا إسناد منقطع: "موسى بن سالم" أبو جهضم، ثقة، ولكن روايته

= عن شعيب بن الحبحاب، عن أنس، في الاستعاذة من البخل والكسل وأرذل العمر، وثانيهما في الدعوات من روايته عن الزبير بن الخريت، عن عكرمة، عن ابن عباس. انظر تهذيب التهذيب ج ١١، ص ١١٤، هدي الساري ص ٤٦١، ٤٤٧.

(١) أبو الجلد: هو جيلان، بكسر الجيم ابن أبي فروة، ويقال: ابن فروة الأسدي البصري، كان ثقة، صاحب كتب التوراة ونحوها، روى عنه قتادة، وأبو عمر الجوني، وعن ميمونة بنت أبي الجلد قالت:- كان أبي يقرأ القرآن في كل سبعة أيام ويختم التوراة في ستة، يقرؤها نظراً، فإذا كان يوم ختمها حشد لذلك الناس، وكان يقول تنزل عند ختمها الرحمة. التاريخ الكبير ج٢، ص٢٥١، طبقات ابن سعد ج٧، ص٢٢٢، والجرح والتعديل ج٢، ص٥٤٧.

(٢) تفسير الطبري ج١، ص٣٤٠.

عن ابن عباس مرسلة[1]، أرسل عن ابن عباس ؛ وروى عن عبدالله بن عباس، وعبد الله بن حنين، وسلمة بن كهيل، وأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، وعنه عطاء بن السائب، وهو من أقرانه، وليث بن أبي سليم والثوري، وعبد الوارث ابن سعيد، والحمادان وابن علية، ومرجي بن رجا، ويحيى بن آدم، وغيرهم. قال عبدالله بن أحمد قال أبي: ليس به بأس، قلت له: ثقة قال: نعم. وقال ابن معين وأبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات.قلت: قال ابن عبد البر: لم يختلفوا في أنه ثقة.[2]

٢-أما ادعاؤه بأن من المصادر المفضلة لدى ابن عباس المصادر اليهودية، وأن مدرسته كانت ذات مسحة يهودية ؛ بسبب روايته عن كعب الأحبار، وعبدالله بن سلام. فيقول الباحث في الرد على تلك الفرية: بأن عبد الله بن سلام كان من أحبار اليهود وعلمائهم، ثم أسلم، وهو صحابي – رضي الله عنه – قال ابن حجر: (مشهور له أحاديث وفضل، مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين.) (٣)، وأما كعب الأحبار فقد قال ابن حجر: (كان ثقة، وكان على دين يهود فأسلم وقدم المدينة، ثم خرج إلى الشام فسكن حمص حتى توفي بها سنة ثنتين وثلاثين في خلافة عثمان وفيها أرخه غير واحد. وقال ابن حبان مات سنة (٤) وقيل سنة (٣٢) وقد بلغ مائة وأربع سنين. وقال علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، قال العباس لكعب: ما منعك أن تسلم على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتى أسلمت الآن على عهد عمر؟ فقال كعب: إن أبي كتب لي كتاباً من التوراة ودفعه إلي، وقال: اعمل بهذا وختم على سائر كتبه، وأخذ علي بحق الوالد على ولده ألا أفض الخاتم، فلما كان الآن ورأيت الاسلام يظهر ولم أر بأساً، قالت لي نفسي: لعل أباك غيب عنك علماً كتمك فلو قرأته. ففضضت الخاتم، فقرأته، فوجدت فيه صفة محمد ﷺ وأمته، فجئت الآن مسلماً، فوالى العباس. وقال ابن سعد: قالوا ذكر أبو الدرداء كعباً فقال: إن عند ابن الحميري لعلماًكثيراً. وقال معاوية بن صالح، عن عبدالرحمن بن جبير، قال معاوية ألا إن أبا الدرداء أحد الحكماء، ألا إن عمرو بن العاص أحد الحكماء، ألا أن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده لعلم كالثمار وإن كنا فيه لمفرطين. وروى البخاري من حديث الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، أنه سمع معاوية يحدث رهطاً من قريش بالمدينة وذكر كعب

---

(١) تفسير الطبري ج١، ص٣٤٠.

(٢) تهذيب التهذيب ج١٠، ص٣٠٦.

(٣) تقريب التهذيب ج١، ص٤٢٢، تهذيب التهذيب ج٥، ص٢١٩، الإصابة ج٤، ص١١٨.

الأحبار فقال إن كان لمن أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب. وليس له في البخاري رواية إلا حكاية لمعاوية فيه، وله في مسلم رواية لأبي هريرة عنه، من طريق الأعمش عن أبي صالح.[1]

٣- وأما ماذكره بخصوص أن علماء اليهود كانوا أكثر فهماً لكتاب الله - عزوجل- وللسنة النبوية من المسلمين، ورجوع بعض الصحابة إليهم كابن عباس، وأبي هريرة، فقد أجاب د. محمد حسين الذهبي على هذه الفرية بقوله:

أ- إن ابن عباس وغيره من الصحابة، كانوا يسألون علماء اليهود الذين اعتنقوا الإسلام، ولكن لم يكن سؤالهم عن شئ يمس العقيدة. أو يتصل بأُصول الدين أو فروعه، وإنما كانوا يسألون أهل الكتاب عن بعض القصص والأخبار الماضية، ولم يكونوا يقبلون كل ما يُروى لهم على أنه صواب لا يتطرق إليه شك، بل كانوا يُحكِّمون دينهم وعقلهم، فما اتفق مع الدين والعقل صدَّقوه، وما خالف ذلك نبذوه، وما سكت عنه القرآن واحتمل الصدق والكذب توقَّفوا فيه.

ب-كيف يستبيح ابن عباس - رضى الله عنه - لنفسه أن يُحدِّث عن بنى إسرائيل بمثل هذا التوسع الذى يجعله مخالفاً لأمر رسول الله ﷺ وقد كان ابن عباس نفسه من أشد الناس نكيراً على ذلك، فقد روى البخارى فى صحيحه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا، اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ وَكِتَابُكُمْ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ أَحْدَثُ الْأَخْبَارِ بِاللَّهِ تَقْرَءُونَهُ لَمْ يُشَبْ وَقَدْ حَدَّثَكُمْ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ وَغَيَّرُوا بِأَيْدِيهِمْ الْكِتَابَ فَقَالُوا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ {لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا} أَفَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنْ الْعِلْمِ عَنْ مُسَاءَلَتِهِمْ وَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا قَطُّ يَسْأَلُكُمْ عَنْ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ.[2]

---

(١) تقريب التهذيب ج٢، ص١٣٥، تهذيب التهذيب ج٨، ص٣٩٣، تهذيب الكمال ج٢٤، ١٩٢.

(٢) رواه البخاري في صحيحه–انظر فتح الباري – كتاب الشهادات – باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها – وَقَالَ الشَّعْبِيُّ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْمِلَلِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى{فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ} وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ:عَنْ النَّبِيِّ ﷺ لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ و{قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ} الْآيَةَ- حديث رقم (٢٦٨٥) ج٥، ص٢٩١.

ت-أما رجوع أبي هريرة إلى (عبد الله بن سلام، وكعب الإحبار) في سؤاله عن ساعة الإجابة يوم الجمعة. فأي شيء في ذلك ؟ خاصة إذا ما علمنا بأنهما أسلما، وأن الذي جرى بينهما كان من باب النقاش العلمي، فكعب الأحبار كان يرى أنها في جمعة واحدة من السنة، ثم تراجع عن قوله، لما أخبره أبو هريرةأنهافي كل جمعة منها، وأن كعباً رجع عن قوله لما قرأ ذلك في التوراة، ووجده موافقاً لرأي أبي هريرة.[1] قال د. محمد حسين الذهبي: فمثل هذه المراجعة التى كانت بين أبى هريرة وكعب تارة، وبينه وبين ابن سلام تارة أخرى، تدلنا على أن الصحابة كانوا لا يقبلون كل ما يقال لهم، بل كانوا يتحرون الصواب ما استطاعوا، ويردُّون على أهل الكتاب أقوالهم إن كانت لا توافق وجه الصواب.)[2] وكذلك الأمر بالنسبة لما جرى بينه وبين عبد الله بن سلام في تحديد وقت ساعة الإجابة في يوم الجمعة، فقد ذكر ابن حجر حولي أربعين قولاً في تحديدها، ثم رجح قول أبي موسى الأشعري، وعبد الله بن سلام[3]

---

(١) إرشاد الساري- كتاب الجمعة - باب الساعة التي في يوم الجمعة، ج ٢، ص ١٩٠.

(٢) التفسير والمفسرون ج١، ص١٧١.

(٣) روى أبو داود في كتابه السنن - كتاب الصلاة - باب فضل يوم الجمعة وليلية الجمعة - حديث رقم (١٠٤٦) ج١، ص ٢٧٤، قال: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَفِيهِ أُهْبِطَ وَفِيهِ تِيبَ عَلَيْهِ وَفِيهِ مَاتَ وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُسِيخَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنْ السَّاعَةِ إِلَّا الْجِنَّ وَالْإِنْسَ وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ حَاجَةً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا قَالَ كَعْبٌ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ فَقُلْتُ: بَلْ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ قَالَ فَقَرَأَ كَعْبٌ التَّوْرَاةَ فَقَالَ صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ثُمَّ لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ سَلَامٍ، فَحَدَّثْتُهُ بِمَجْلِسِي مَعَ كَعْبٍ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: قَدْ عَلِمْتُ أَيَّةَ سَاعَةٍ هِيَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَقُلْتُ: لَهُ فَأَخْبِرْنِي بِهَا. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَقُلْتُ: كَيْفَ هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي وَتِلْكَ السَّاعَةُ لَا يُصَلِّي فِيهَا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ: مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ قَالَ: فَقُلْتُ: بَلَى قَالَ: هُوَ ذَاكَ. وانظر فتح الباري كتاب الجمعة - بَاب السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ج٢، ص ٤١٥-٤٢٢.

دراسة النص التاسع: الطبري ومصادره اليهودية

استدل جولدتسيهر على تأثر المسلمين باليهودية برجوع الإمام الطبري في تفسيره إلى كعب الأحبار، ووهب بن منبه، خاصة فيما يتصل بالقصص الإسرائيلي. قلت في الرد على هذه الشبهة::

١ – يريد جولدتسيهر أن يلصق كل شيء للمسلمين باليهودية، والنصرانية، وهو هنا يتحدث عن رجوع الطبري إلى المصادر اليهودية كرجوعه إلى (وهب بن منبه)[1]، وإلى المصادر النصرانية، وذكر مثالاً على ذلك روايته عن ابن إسحاق، عن أبي عتاب رجل نصراني كان نصرانياً ثم أسلم.

٢ –أما رجوع الطبري إلى وهب بن منبه، فوهب بن منبه ثقة.

٣–أما أبو عتاب[2]، فقد ترجم له الإمام الطبري في تفسيره، وذكر بأنه كان نصرانياً، وأسلم، وقرأ القرآن، وفقه في الدين، فأي شيء في الرواية عن رجل يتصف بهذه الصفات؟

٤ –لم أعثر على رجل يدعى (أبو عتاب)، روى تفسيراً للإصحاح ٥٣ من سفر إشعيا في الكتاب المقدس كما ادعى جولدتسيهر.

---

(١) هو: وهب بن منبه بن كامل اليماني أبو عبد الله الأبناوي بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون ثقة ولد سنة (٣٤) ومات سنة (١١٠هـ). قال أحمد وكان يتهم بشيء من القدر ثم رجع. وقال حماد بن سلمة، عن أبي سنان سمعت وهب ابن منبه يقول: كنت أقول بالقدر، حتى قرأت بضعة وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء في كلها من جعل إلى نفسه شيئاً من المشيئة فقد كفر فتركت قولي. وقال الجوزجاني: كان وهب كتب كتاباً في القدر، ثم حدثت أنه ندم عليه. روى له البخاري حديثاً واحداً من روايته عن أخيه، عن أبي هريرة، ليس أحد أكثر حديثاً مني إلا عبدالله بن عمرو بن العاص فانه كان يكتب ولا أكتب. تقريب التهذيب ج٢، ص٣٣٩، تهذيب التهذيب ج ١١، ص١٤٧.

(٢) روى الإمام الطبري في تفسيره ج ٧، ص٣٨٥ قال حدثنا ابن حميد، قال: ثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن أبي عَتَّاب رجل من تغلب كان نصرانيا عمراً من دهره، ثم أسلم بعد، فقرأ القرآن، وفقه في الدين، وكان فيما ذكر أنه كان نصرانياً أربعين سنة، ثم عُمِّر في الإسلام أربعين سنة. سورة الإسراء – آية رقم (٧).

النص العاشر: (مسألة اقعاد النبي ﷺ على العرش)

لا زال جولدتسيهر يورد الدليل بعد الدليل على أن الإسلام مقتبس من النصرانية، واليهودية، وينقل أحداثاً جرت في سنة (٣١٧هـ) في بغداد، بسبب التنازع في مسألة اقعاد النبي ﷺ على العرش. التي أخذت عن إنجيل مرقص (١). ويناقش الباحث هذه القضية على النحو التالي:

١- الخبر الذي استدل به جولدتسير على ما ذهب إليه، خبر ذكره ابن الأثير في كتابه (الكامل) (٢)، في أحداث سنة (٣١٧هـ)، فأشار إلى وقوع تلك الفتنة بسبب اختلاف جماعة من المسلمين في تفسير قوله تعالى (ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً.)، وأما رواية (اقعاد النبي على العرش) فقد رواها الطبري في تفسيره، عن مجاهد من قوله وقال: هو قول لا يصح. وذكر الطبري روايتين عن مجاهد. في تفسير قوله تعالى (ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً). أحدهما (اقعاده على العرش) وهو قول لايصح، والثاني (الشفاعة والمقام المحمود يوم القيامة) وهو الصحيح الذي رجحه الطبري، وهو ما عليه جمهور العلماء. روى الطبري قال: حدثنا محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا عيسى: وحدثني الحارث، قال: ثنا الحسن، قال: ثنا ورقاء، جميعاً عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قول الله تعالى(مَقَامًا مَّحْمُودًا) قال: شفاعة محمد يوم القيامة.

وقال الطبري: (حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثني حجاج، عن ابن جريج، عن مجاهد، مثله.

وقال آخرون: بل ذلك المقام المحمود الذي وعد الله نبيّه أن يبعثه إياه، هو أن يقاعده معه على عرشه.

ذكر من قال ذلك: حدثنا عباد بن يعقوب الأسدي، قال: ثنا ابن فضيل، عن ليث، عن مجاهد، في قوله(عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا) قال: يُجْلسه معه على عرشه. وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صحّ به الخبر عن رسول الله.

---

(١) جاء في الكتاب المقدس ج ٢، ص ٤ الفصل السدس عشر: ١٩ (ومن بعد ما كلمهم الرب يسوع ارتفع إلى السماء وجلس عن يمين الله).

(٢) الكامل في التاريخ ج٦، ص ٢٠٦.

وذلك ما حدثنا به أبو كريب، قال: ثنا وكيع، عن داود بن يزيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ(عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا) سئل عنها، قال: "هِيَ الشَّفاعَةُ".)[1]

٢-الرواية التي رواها الطبري عن مجاهد (يُجْلسه معه على عرشه)، حكم عليها الشيخ الألباني بالبطلان.([2])

---

(١) تفسير الطبري ج١٧، ص ٥٢٧، ٥٢٩.

(٢) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة حديث رقم (٨٦٥) ج٢، ص ٢٥٥ وقال: باطل.

حكم الرواية عن أهل الكتاب

قال جولدتسيهر: (وقد صدق على تأثير اليهودية والخرافة النصرانية بأسف فقهاء تقليديون (الحاشية ٣: ولكن الجاحظ في البيان والتبيين ج٢، ص ١١٣) ينقل قول عربي: حدث عن بني إسرائيل ولا حرج، والقول نفسه يقال بأنه حديث عند أبي داود ج٢، ص ٨٢، الترمذي ج٢، ص ١١١)، في نص مختلف عن نص الجاحظ، ينظر الخطيب (تقييد العلم ج١، ص ٣٠-٣١)، من الأوقات المبكرة، إلى الفترات المتأخرة، وحتى في الأوقات المبكرة تعبر الأحاديث عن هذا الشعور، سأل عمر النبي أنا نسمع أحاديث من يهود تعجبنا، افترى أن نكتب بعضها؟ فقال أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى؟ لقد جئتكم بها بيضاء نقية (الحاشية ٤: مصابيح السنة ج١، ص ١٤) فالتحذير من الأحاديث المفتعلة لأهل الكتاب لها جذورها، في الفقه المبكر، من هذا الوحي (الحاشية ٥: القسطلاني ج٥، ص ٦٥٥)[1]

زعم جولدتسيهر بأثر اليهودية والنصرانية في الإسلام ، واستدل على ذلك بأن بعض الفقهاء التقليديين أجازوا الرواية عن أهل الكتاب ، بينما ذهب فريق آخر إلى المنع وعدم الجواز .

قلت في الرد على هذ الشبهة:

١ -لا أثر لليهودية أو النصرانية في الحديث النبوي ، كما برهنا على ذلك فيما سبق .

٢ -أما الرواية عن أهل الكتاب فقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال منها:

أ.ذهب جماعة منهم إلى القول بعدم الجواز(٢).

ب.وذهب فريق آخر إلى القول بالجواز (٣)

٣- وذهب فريق آخر إلى التفصيل فقال: (إن ما جاء موافقاً لما في شرعنا صدقناه وجازت روايته، وما جاء مخالفاً لما في شرعنا كذبناه وحرمت روايته إلا لبيان بطلانه، وما سكت عنه شرعنا توقفنا فيه، فلا نحكم

---

(١) دراسات محمدية ص ١٣١.

(٢) فتح الباري ج٨، ص ١٧٠ ، ج١٣، ص ٣٣٤ .

(٣) المصدر السابق ج٦، ص ٤٩٦ .

عليه بصدق ولا كذب وتجوز روايته؛ لأن غالب ما يروى من ذلك لراجع إلى القصص والأخبار لا إلى العقائد والأحكام، وروايته ليست إلا مجرد حكاية له، كما هو في كتبهم أو كما يحدثون به، بصرف النظر عن كونه حقاً أو غير حق.)(١)

٤- أراد جولدتسيهر إثبات التناقض بين أقوال العلماء في هذه المسألة ، فذكر عمن أسماهم بالفقهاء التقليديين- ممن صدق ووافق على الروايات الإسرائيلية- ونقل عن الجاحظ قول بعض العرب: (حدِّث عن البحر ولا حَرَجَ، وحدِّثْ عن بني إسرائيل ولا حَرج، وحدث عن مَعْنٍ ولا حرَج.)، وشكك في صحة كون هذا القول حديثاً (حدثوا عن بني إسرائل ولا حرج)، بقوله: (ويقال: بأنه حديث).

(١) الإسرائيليات في التفسير والحديث ص ٦٨-٧١.

المطلب الثاني: أثر العصر الجاهلي في الحديث النبوي

قال جولدتسيهر: (وكانت هناك أحاديث موقوفة، أضيفت إليها، أسماء رواة حتى تصبح مرفوعة بسهولة، ولاستكمال سلسلة السند، ولم يتورع الناس من إسناد أحاديث مرغوبة، إلى الرسول من أوقات الجاهلية، ومعروف أن محمداً نفسه، لم يتردد في إدخال جمل إلى القرآن من الجاهلية، فقول الرسول (أنصر أخاك ظالماً، أو مظلوماً) مثل عربي كان في دوائر الجاهلية، لقد أحبه المسلمون، وعزوه إلى النبي، وقول (الخيل معقود بنواصيها الخير) يوجد في شعر امريء القيس (الدميري: ج ١، ص ٣٨٥).) [1]

يرى جولدتسيهر بأن الحديث النبوي تأثر بالعصر الجاهلي، واستدل على ذلك بحديث (انصر أخالك ظالماً أو مظلوماً)، وحديث (الخيل معقود بنواصيها الخير).

الحديث الأول: روى الإمام البخاري في صحيحه، قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَذَا نَنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا قَالَ: تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ.) [2]، قلت في الرد على هذه الشبهة:

١-زعم جولدتسيهر بتأثر الحديث النبوي بالجاهلية، وادعي بأن محمداً، لم يتردد في إدخال جمل إلى القرآن والحديث النبوي من أقوال الجاهلية ، ويستدل على ذلك بالمثل العربي (انصر أخاك ظالماً، أو مظلوماً) [3]. إن هذا القول طعن في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي، وإن استشهاد الرسول بقول من أقوال الجاهلية، أو اقراره لأمر من أمورها، لا يعني أخذه عنها، بل مرد هذا الأمر إلى الوحي والنبوة، قال الله تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)، ولا ننسى أن الإسلام قد أقر العادات والأخلاق الحميدة التي كانت في الجاهلية، وحارب العادات الفاسدة فيها.

٢-أما بالنسبة لما استدل به من أخذ الرسول ﷺ عن الجاهلية – المثل المشهور عندهم (انصر أخاك ظالماً أو

---

(١) دراسات محمدية ص١٤٨-١٤٩.

(٢) رواه البخاري في صحيحه-انظرفتح الباري – كتاب المظالم- بَاب أَعِنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا حديث رقم (٢٤٤٤) ج ٥، ص ٩٨.

(٣) دراسات محمدية ص ١٤٨-١٤٩.

مظلوماً)فقد ورد أن جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم، هو الذي قال هذا القول لما وقع في الأسر، قال لسعد بن زيد مناة:(يا أيها المرء الكريم المكسوم........ أنصر أخاك ظالما أو مظلوم)[1]

إن هذا القول يدل على العصبية والحمية الجاهلية في نصرة الأخ ظالماً كان أو مظلوماً، وأما ما جاء في حديث رسول الله ﷺ بهذا الخصوص، فإنه يدعو إلى نصرة المظلوم؛ وذلك بدفع الأذى عنه، أو منعه من الظلم. بخلاف ما كانوا عليه من نصرة الظالم حمية وعصبية. ويوضح هذا المعنى رواية الإمام مسلم قال:حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: اقْتَتَلَ غُلَامَانِ غُلَامٌ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَغُلَامٌ مِنْ الْأَنْصَارِ فَنَادَى الْمُهَاجِرُ أَوْ الْمُهَاجِرُونَ يَا لَلْمُهَاجِرِينَ وَنَادَى الْأَنْصَارِيُّ يَا لَلْأَنْصَارِ فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ مَا هَذَا دَعْوَى أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، إِلَّا أَنَّ غُلَامَيْنِ اقْتَتَلَا، فَكَسَعَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ وَلْيَنْصُرْ الرَّجُلُ أَخَاهُ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا إِنْ كَانَ ظَالِمًا فَلْيَنْهَهُ فَإِنَّهُ لَهُ نَصْرٌ، وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا فَلْيَنْصُرْهُ.[2]

الحديث الثاني: روى البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ-رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ـ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.[3]. قلت في الرد على شبهته:

١ - هذا حديث صحيح - الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ - رواه الإمامان البخاري، ومسلم

---

(١) عمدة القاري- كتاب المظالم والغصب- باب أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً ج١٢، ص٢٨٩، وفتح الباري- كتاب المظالم والغصب- باب أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً حديث رقم (٢٤٤٣) و(٢٤٤٤) ج٥، ص٩٨.

(٢) رواه مسلم في صحيحه-انظر شرح صحيح الإمام مسلم- كتاب البر والصلة- بَاب نَصْرِ الْأَخِ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا حديث رقم (٢٥٨٤) ج١٦، ص١٣٧.

(٣) رواه البخاري في صحيحه-انظر فتح الباري - كتاب الجهاد والسير- بَاب الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ حديث رقم (٢٨٤٩) ج٦، ٥٤، وفي بَاب الْجِهَادُ مَاضٍ مَعَ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ حديث رقم (٢٨٥٢) ج ٦، ٥٦، ورواه البخاري بلفظ (الْبَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ) حديث رقم (٢٨٥١) ج٦، ص ٥٤، ورواه مسلمفي صحيحه-انظر شرح صحيح مسلم- كتاب الزكاة- باب إثم مانع الزكاة حديث ج٧، ص٦٨، ورواه ابن ماجه في كتابه السنن- كتاب الجهاد-١٤-بَاب ارْتِبَاطِ الْخَيْلِ فِي سَبِيلِ اللهِ حديث رقم (٢٧٨٧) ج٢، ص٩٣٢.

في(صحيحيهما)، والنسائي، وابن ماجه، في كتابيهما (السنن)، ورواه عدّة من الصحابةهم أبو هريرة، وعروة البارقي، وعروة بن الجعد، وأنس، وجرير بن عبد الله، وابن عمر وغيرهم.

٢- أثار جولدتسيهر الشبهة المثارة في الحديث السابق، وزعم بأن هذا الحديث موجود في شعر امريء القيس، ويقال في الرد عليه ما قيل في الحديث السابق.

٣- إن ذكر فضل الخيل ورد في الحديث النبوي، كما جاء ذكره في القرآن الكريم قال الله تعالى: (والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق مالا تعلمون)، وقال (والعاديات ضبحاً فالموريات قدحاً)، وقال (واعدوا لهم ماستطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم)، وأما في السنة فقد ورد ذكره في كتب السنة، وارتبط ذكرالخيل بالجهاد في سبيل الله، ففي الترمذي (باب ما جاء في فضل من ارتبط فرساً)، وعند ابن ماجه (باب ارتباط الخيل في سبيل الله)، كما أن الرسول سابق بين الخيل، قال أبو عبيد معمر بن المثنى التميمي في كتابه (الخيل): لم تكن العرب في الجاهلية تصون شيئاً من أموالها ولا تكرمه صيانتها الخيل وإكرامها لها؛ لما كان لهم فيها من العز والجمال والمتعة والقوة على عدوهم، حتى إن كان الرجال من العرب ليبيت طاوياً ويشبع فرسه، ويؤثره على نفسه وأهله وولده، فيسقيه المحض ويشربون الماء القراح..فلم تزل العرب على ذلك من تثمير الخيل والرغبة في اتخاذها وصيانتها والصبر على مقاساة مؤنتها مع جدوبة بلادهم وشدة حالهم في معيشتهم لما كان لهم فيها من العز والمنعة والجمال. حتى جاء الله به بالإسلام فأمر نبيهم باتخاذها وارتباطها لجهاد عدوه، قال الله تبارك وتعالى (وأعدو لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) فاتخذها رسول اللهـ وحض المسلمين على ارتباطهم فكان رسول اللهـ من أرغب الناس فيها وأصونهم لها وأشدهم إكراماً لها وحباً وعجباً بها حتى إن كان ليتسار بصهيل الخيل يسمعه ويسبق بينها ويعطي على ذلك السبق ويمسح وجه فرسه بثوبه حتى جاءت عنه بذلك الآثار ورواه الثقاة من أهل العلم والصدق واسهم للفرس سهمين وللرجال سمهما واحداً من المغانم.[1]

(١) كتاب الخيل ص١-٣.

المطلب الثالث: أثر الأفلاطونية والغنوصية في الحديث النبوي

قال جولدتسيهر: (لسنا في حاجة إلى إجهاد أنفسنا في البحث كثيراً من أجل أن نسلم تواً بإمكان وجود عناصر أفلاطونية محدثة وغنوصية في داخل هذه المادة الخصبة الغنية التي رويت على شكل أحاديث عن النبي. بل الأحرى أن يقال إنه كان مما يثير الدهشة والعجب حقاً، مع ما في الإسلام من خاصية هضم العناصر الأجنبية وتمثلها، أن تخلو وثائق الإسلام الدينية من تأثير الأفكار التي غزت المناطق التي امتد إليها الإسلام وانتشر فيها، تلك الوثائق التي أخذ أصحابها الكثير من الثروة الروحية للوسط الذي هم فيه وجعلوه على صورة أحاديث للنبي. وكان التصوف خصوصاً هو الذي عني بتصوير الكثير من الأفكار الأفلاطونية المحدثة والغنوصية في صورة إسلامية. فعن دوائر الصوفية صدر كثير من الأحاديث الموضوعة، التي قصد بها إلى تبرير قواعد هذا الاتجاه الديني، وهو التصوف. وإن النقاد المحققين من أهل السنةليذكرون أسماء بعض هؤلاء المتهمين بوضع أمثال تلك الأحاديث الصوفية.. كما أنه كان لمذهب الإسماعيلية في هذا الميدان جولات وصولات، وهو المذهب الذي نقل أصحابه نظريات الأفلاطونية المحدثة إلى ميدان الحياة السياسية والاجتماعية الرحب الفسيح. فمن هذه الدوائر كلها صدرت ثروة ضخمة من الأحاديث صورِالنبي فيها بصورة ترجمة للأفكار الأفلاطونية المحدثة والغنوصية. وكثير من هؤلاء لم يكونوا واضعيها، وإنما هم رأوها موجودة من قبل فاستغلوها من بعد في سبيل تحقيق غاياتهم ومراميهم. وذلك أن العناصر الأجنبية كانت تأتي إلى البيئات الإسلامية دون أن يكون بها ميل واضح إلى ناحية معينة قد قصد إليه قصداً، فكان الذين يتجهون اتجاهاً خاصاً يكيفونها من بعد ويجعلون لها في داخل مذاهبهم مكانة عظيمة، لم يكن يطلب منها في الأصل أن تكون عليها بحال من الأحوال. وأريد هنا أن أذكر، من بين تلك الأحاديث التي تحمل هذا الطابع، حديثاً مأخوذاً عن نظرية الصدور التي قال بها الأفلاطونيون المحدثون. فكما أن نظرية الوسط[القائلة بأن كل فضيلة وسط بين رذيلتين] التي قال بها أرسطو في الأخلاق قد صبغت في عصر متقدم على صورة حديث عن النبي، فإن جزءاً لا شك فيه من نظرية الصدور الأفلاطونية المحدثة قد روي باعتباره حديثاً عن النبي. فالقول بأن العقل الكوني هو أول شيء صدر مباشرة عن الذات الإلهية يصَور على النحو الآتي (أوَل ما خلق الله العقل. فقال له: أقبل، فأقبل.

ثم أدبر، فأدبر. ثم قال اللهـ عزوجلـ: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً أكرم عليَ منك، بك آخذ، وبك أعطي، وبك أثيب، وبك أعاقب). وهذا التصوير الذي لايتفق مع تصوير القرآن لخلق الكون عدَ حديثاً عن النبي فنرى رجلاً كالغزالي يورده باعتباره حديثاً عن النبي مع طائفة أخرى من الأحاديث يمجد فيها العقل، نذكر من بينها مما يهمنا في هذا المقام الحديث التالي أيضاً: روى أن عبد الله بن سلام سأل النبي في حديث طويل في آخره وصف عظم العرش وأن الملائكة قالت: يا ربنا هل خلقت شيئاً أعظم من العرش؟ قال: نعم العقل) وليس من شك في أن هذه الأحاديث إنما وضعت تحت تأثير الفكرة القائلة بأن العقل الكوني هو أول جوهر روحي صدر عن الذات الإلهية.. والحديث الذي أوردناه آنفاً، والذي إن أمعنا النظر فيه وجدناه لا يكاد يتفق مع المعتقدات الإسلامية السائدة، سرعان ما انتشر وحرص على إذاعته في البيئات الإسلامية المتحررة التي أضافت إلى الإسلام أفكاراً أفلوطينية أوطبعت إسلامها بطابع أفلوطيني (مثل إخوان الصفا والإسماعيلية والمتصوفة). ولكنه لم يخترع في هذه البيئات، وإنما تلقفته فرحبت به أحر ترحيب، وصادف هوى في نفسها فحرصت عليه وتعلقت به، وأهابت في كل مرة كان فيها ملائماً لنظرياتهم، مؤيداً لمذاهبهم. أما البيئات السنية فكان طبيعياً أن تأخذه على تلك البيئات المتحررة باعتباره حديثاً موضوعاً قصد به إلى تأييد اتجاه معين.. وثمت حديث آخر ذو طابع غنوصي كان حظه من الهجوم عليه والطعن فيه أقل من حظ الحديث السابق. فيروى عن النبي أنه قال: (إن أول شيء خلقه الله القلم، فأمره أن يكتب كل شيء يكون). وهذا الحديث ذكره الطبري في صيغ عديدة بينما هو كان يجهل الأحاديث المتعلقة بالعقل جهلاً تاماً. وهناك في كتب أخرى، فيها وصف لكيفية خلق الوجود وصفاً يتفق مع السنة بمعناها الضيق، كما في كتاب (العرائس) للثعلبي مثلاً، نجد ذكراً للأحاديث المذكور فيها القلم بينما الأحاديث المذكور فيها العقل قد أغفلت إغفالاً تاماً. وذلك لأن تلك الفكرة الخاصة بالقلم أسهل في التوفيق بينها وبين الإسلام، نظراً إلى النحو الذي ذكر عليه القلم في القرآن. من أجل هذا كانت تجد تسامحاً أكثر عند أهل الحديث. أما الحديث الخاص بالعقل فلم يكن من المستطاع أن يحظى بمثل هذا التسامح. غير أن هذا الحديث قد وجد على كل حال، وكان يردد ويتكرر ذكره بطريقة آلية دون اعتبار لمعناه واحتياط لنتائجه، ولم يكن من الصعب أن يجعل له إسناد. أما ذوو الفطنة فكان عليهم أن يفلوا من حدته على أقل تقدير. وهذا تم مبكراً جداً بأن أحدثوا في نص الحديث بعض التغيير، فجعلوا صيغته على النحو التالي: (لما

خلق الله العقل)، بدلاً من (أول ما خلق الله العقل)، واعتبار العقل من خلق الله شيء مفهوم مسلم به. وفي هذه الصيغة الأهون خطراً استطاع هذا الحديث أن يجد قبولاً جدياً في دوائر سنية واسعة باعتباره (حديثاً مرفوعاً) فإن ابن أحمد بن حنبل جعل له مكاناً بين الإضافات التي أضافها كتاب الزهد الذي ألفه أبوه واسم هذه الإضافات (زوائد الزهد)، والطبراني جعل له إسناداً ينتهي عند أبي هريرة، الذي كان قادراً أن يتحمل كل إسناد.. وفي هذه الصيغة الجديدة عانى النص تغييرات وتزويقات كثيرة من جديد أيضاً فالله لا يقول للعقل أقبل فيقبل وأدبر فيدبر فحسب.... وعلى الرغم من تحايلات رجال الحديث، نقول ليس أدل على هذا من أن واحداً من أكثر أهل السنة تشدداً وتعصباً، رأى نفسه مضطراً إلى الإلتجاء إلى أن يؤول الحديث تأويلاً نحوياً من شأنه أن يسلب الحديث اتجاهه الأفلوطيني. فليس في الحديث: أول ما خلق الله العقل (أي أول شيء خلقه الله هو العقل) وإنما هو أولَ ما خلق الله العقل (أي لما خلق الله العقل) قال.. الخ. ويقابل هذا بالعبرية (أي: في البدء خلق) (أي: لما خلق) فكأن خلق العقل إذاً قد سبقه خلق المخلوقات الأخرى، بعكس ما يقوله الأفلاطونيون المحدثون. وهناك عنصر أجنبي أدخل في تكوين نظرية أهل السنة في النبي. ولكن على الرغم من أنه أجنبي فقد ظهر أنه ملائم وقابل لأن يهضمه أهل السنة وذلك العنصر هو تصوير محمد باعتبار أنه كان موجوداً من قبل أن يوجد على الأرض. وهذا التصوير لا يبدو كنظرية قالت بها المدارس الغنوصية والصوفية، وإنما يبدو في صورة أحاديث موثوق بصحتها، منتشرة في البيئات السنية على اعتبار أنها قول قال به النبي نفسه. فالحديث التالي منتشراً انتشاراً عاماً، ونعني به (كنت نبياً وآدم بين الطين والماء) أي قبل أن يخلق الله آدم من هذه المواد، أو أنه كان نبياً قبل أن يوجد آدم وقبل أن يوجد الطين والماء (اللذين منهما خلق آدم). ومع أن المتشددين من نقدة الأحاديث رفضوا صوغ هذه النظرية على هذا النحو، فإنهم اضطروا مع ذلك إلى التسليم بصحة هذه النظرية التي يعتمدون عليها في معرفة صحةالأحاديث.. وليس أدل على أن المراد من كل هذه الأحاديث هو تصوير محمد باعتبار أنه كان موجوداً سابقاً، من الرواية المنسوبة إلى قتادة (المتوفى ١١٧هـ) البصري - روى ابن سعد - عن النبي أنه قال: (كنت أول الناس في الخلق وآخرهم في البعث) أي إني خلقت قبل خلق جميع الناس. ثم جاءت الشيعة في النبوة فاستخلصت نتائج هذا التصوير البعيدة.. فحين خلق الله آدم وضع في ظهره محمداً وعلياً وفاطمة وابنيهما الحسن والحسين على صورة جواهر منيرة أرسلت نورها في جميع أنحاء العالمين العلوي والسفلي..

وطبيعي ألا يكون من الممكن أن تجد نظرية تجليات الروح النبوية بعد محمد تجليات متكررة مكاناً لها في داخل مذهب أهل السنة المسلمين، ما داموا يؤمنون بالعقيدة القائلة بأن محمداً (خاتم الأنبياء)، وهي العقيدة التي حاول المبتدعة في زمن مبكر جداً أن يزعزعوها. ولكن الصيغة المتواضعة لهذه النظرية والتي نجدها في المواعظ المنسوبة إلى كليمانس، والتي تقول بأن تجليات النبي تقف عند حد ونهاية أو سكون على حد تعبيرها يمكن أن نتبينها مشتتة في كتب أهل السنة، لأن هذه الصيغة يبدو أنها تلائم العقيدة القائلة بأن محمداً خاتم الأنبياء. فنحن نجد النظرية القائلة بأن محمداً هو نفس الأنبياء السابقين في حديث أورده ابن سعد، عن عكرمة، عن ابن عباس، باعتباره كلاماً قاله النبي تفسيراً لقوله تعالى (وتقلبك في الساجدين): قال ـ أي النبي ـ معناه من نبي إلى نبي، ومن نبي إلى نبي حتى أخرجك نبياً.) أي ـ إذا كان فهمي له صحيحاً ـ أن الذي بعث للناس نبيٌّ واحدٌ، عصراً بعد عصر حتى ظهر أخيراً في صورة محمد. ويدل على أن هذا هو معنى تلك النظرية التي تروى في سذاجة، أن هذه النظرية مشار إليها في القرآن في قوله (وتقلبك في الساجدين) (٢٦: ٢١٩) أي أنه نبي واحد يظهر جوهره في صور مختلفة كي تبشر المؤمنين في مختلف العصور. ومن هذا نستطيع أن نحكم إلى أي حد كانت الأحاديث حتى القديمة منها نفسها قابلة للتأثر بسهولة بالأفكار الغنوصية.)[1]

يتابع جولدتسيهر التأكيد على فكرته القائلة بأن الحديث النبوي تأثر بالمذاهب والعقائد المختلفة، ويدعي هنا وجود عناصرغريبة في الحديث النبوي، كتأثره بالعناصر الأفلاطونية والغنوصية[2]، واستدل

(١) التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ص ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) الغنوص: كلمة يونانية معناها في الأصل (المعرفة) ولكن معناها الاصطلاحي هو النزعة إلى إدراك كنه الأسرار الربانية عن طريق التأمل الباطني والتجربة الذاتية والمجاهدة النفسية والرياضات الروحية وهي تقابل مفهوم الكشف عند متصوفة الشرق، والغنوص باعتباره فكراً متميزاً يعود تاريخياً إلى العصر الذي اصطلح على تسميته (العصر الهلينستي) والذي يبدأ من فتح الاسكندر المقدوني للشرق وينتهي بعصر الامبراطور أوغسطس حوالي ٧٠ق.م وهذا العصر عرف بطابع حضاري معين وامتاز بامتزاج تيارات وألوان مختلفة من التفكير الشرقي وخاصة الفارسي والسرياني منه بالاهوت اليهودي والديانة النصرانية وبعض مذاهب اليونانية الفلسفية كالافلاطونية والفيثاغورية المتأخرة والروابية وكون من هذا كله نوعاً من المعرفة الباطنية. ومن مذاهب الغنوص الوثنية: المانوية وصابئة حران، ومن أعلام الغنوص الفيلسوف اليهودي فيلون المولود سنة ٢٥ق. م. والمتوفى ٥٠م

على ذلك بعدَة أحاديث منها حديث (أول ما خلق الله العقل)، وحديث (أول ما خلق الله القلم)، وحديث (كنت نبياً وآدم بين الطين والماء)، وحديث في تفسير قوله تعالى: (وتقلبك في الساجدين) من نبي إلى نبي، ومن نبي إلى نبي، حتى أخرجك نبياً). قلت في الرد على هذه الشبهة:

الحديث الأول: أول ما خلق الله العقل

رويت عدَة أحاديث في فضل العقل، رواها كل من الصحابة أبي هريرة، وأبي أمامة (١)، وعائشة (٢)، وأنس بن مالك (٣)، كما وروي عن الحسن البصري (٤) مرسلاً.

١-أما حديث أبي هريرة فقال عنه ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصح عن رسول الله، قال يحيى بن معين: الفضل[٥] رجل سوء. قال ابن حبان: وحفص بن عمر[٦] يروي الموضوعات لا يحل الاحتجاج به.) (٧)، وقال ابن الجوزي، وابن تيمية، والزركشي، والسيوطي والسخاوي: (إنه كذب موضوع).[٨] قال اللكنوي: (قال السيوطي: كذب موضوع بالاتفاق. قلت: تابع الزركشي في ذلك ابن تيمية! وقد وجدت له

=الذي حاول الربط بين فلسفة أفلاطون والرواقية والفيثاغورية من جهة والدين اليهودي من جهة أخرى، وكذلك أفلوطين المعروف عند العرب بالشيخ اليوناني. ورغم تعدد مذاهب الغنوصية وفرقها، فإن لها ملامح مشتركة. الأصالة والتجديد في الفكر الإسلامي ص ١٤٥.

(١) المعجم الأوسط حديث رقم (١٨٤٥) ج١، ص ٥٠٠، وحديث رقم (٧٢٤١) ج ٥، ص ٢٥٤.

(٢) حلية الأولياء ج٣، ص٣٠٥.

(٣) مسند الحارث بن أبي أسامة حديث رقم (٨٢٦) ج٢، ص ٨٠٧، والحكيم الترمذي في نوادره مختصراً، انظر تخريج إحياء علوم الدين ج١، ص١٧١.

(٤) المقاصد الحسنة حديث رقم (٢٣٣) ص ١٢٥-١٢٦.

(٥) الفضل بن عيسى الرقاشي: قال الذهبي في ميزان الاعتدال ج٣، ص ٣٥٦: (ضعفوه، وهو بصرى، خال للمعتمر بن سليمان. قال أحمد: ضعيف.وقال البخاري: يروى عن عمه يزيد والحسن. قال ابن عيينة: كان يرى القدر.).

(٦) حفص بن عمر، قاضي حلب: قال الذهبي في الميزان ج١، ص ٥٦٤: (ضعفه أبو حاتم.وقال أبو زرعة: منكر الحديث.وقال ابن حبان: يروى عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به.).

(٧) الموضوعات ج ١، ص ١٧٤.

(٨) العلل المتناهية ج١، ص٥٤، والمقاصد الحسنة حديث رقم (٢٣٣) ص ١٢٥-١٢٦.

أصلاً صالحاً أخرجه عبد الله بن أحمد في (زوائد الزهد) [١]، وقال علي القاري: (وفي الذيل أيضاً: أخرج الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن داود المحبَر بضعاً وثلاثين حديثاً قال العسقلاني: كلها موضوعة وذكر منها فضل العقل.. ووضع سليمان بن عيسى [٢] بضعاً وعشرين حديثاً في فضل العقل) [٣]

٢ـ أما حديث أبي أمامة فقال عنه الحافظ العراقي: (أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث أبي أمامة، وأبو نعيم من حديث عائشة، بإسنادين ضعيفين.) [٤] أعله الطبراني بالتفرد قال: (تفرد به أبوهمام الوليد بن شجاع السكوني [٥])، وفي الحديث علة أخرى وهي جهالة (عمر بن أبي صالح [٦])

٣ـ أما حديث عائشة فقال عنه الحافظ أبو نعيم: (غريب من حديث سفيان ومنصور عن الزهري، لا أعلم له راوياً عن الحميدي إلا سهلاً [٧]، وأراه واهماً فيه.) [٨]

٤ـ أماحديث أنس بن مالك، فقد رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده، من طريق داود بن المحبر، ثنا ميسرة ثنا، موسى بن جابان، عن أنس بن مالك قال: جاء ابن سلام إلى رسول الله ﷺ فقال..) والحديث ضعيف في إسناده داود المحبر [٩]

---

(١) الأجوبة الفاضلة ص ١٧٥.

(٢) قال الذهبي في الميزان ج٢، ص٢١٨: (سليمان بن عيسى بن نجيح السجزى. عن ابن عون وغيره: هالك. قال الجوزجاني: كذاب مصرح.وقال أبو حاتم: كذاب وقال ابن عدى: يضع الحديث، له كتاب تفضيل العقل جزءان.).

(٣) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ص ٢٥٦-٢٥٧.

(٤) إحياء علوم الدين ج١، ص ١٦١.

(٥) قال الذهبي في الميزان ج٤، ص٣٣٩-٣٤٠: (صدوق، لقى شريكاً وإسماعيل بن جعفر. وعنه خلق آخرهم ابن صاعد.قال أحمد: كتبوا عنه. وقال ابن معين: لا بأس به. وقال صالح جزرة: تكلموا فيه. وقال أبو حاتم: لا يحتج به.وقال الغلابي: سمعت ابن معين يقول: عند أبي همام مائة ألف حديث عن الثقات.مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين.).

(٦) قال الذهبي في الميزان ج٣، ص ٢٠٦: (عمر بن أبي صالح. عن أبي غالب.لا يعرف. ثم إن الراوى عنه مشهور بالمنكرات.والخبر باطل في العقل وفضله.).

(٧) هو سهل بن المرزبان بن محمد أبو الفضل التميمي الفارسي. لم أجد له ترجمة.

(٨) حلية الأولياء ج٣، ص٣٠٥.

(٩) داود المحبر بن قحذم، أبو سليمان من أهل بغداد صاحب " كتاب العقل " مات سنة ست ومائتين[لثمان مضين من جمادى الاولى] وكان يضع الحديث على الثقات ويروى عن المجاهيل المقلوبات كان أحمد بن حنبل رحمه الله يقول: =

وضعفه الحافظ العراقي[1]، وقال الإمام ابن الجوزي: (وقد رويت في العقول أحاديث كثيرة ليس فيها شيء يثبت.) [2].

٥ـ أما رواية الحسن البصري المرسلة، فقد رواها عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على كتاب الزهد، من طريق علي بن مسلم، سيار بن حاتم، حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي، حدثنا مالك بن دينار، عن الحسن البصري مرسلاً. الحديث ضعفه السخاوي بسيار بن حاتم [3].

قلت: بعد هذا العرض للأحاديث الواردة في (العقل) والكلام عليها، أنقل رد أ. د. إسماعيل العمايرة، على شبهات جولدتسيهر قال :

أـ إن جولدتسيهر يعلم أن هذين الحديثين رواهما الغزالي في (إحياء علوم الدين)، ويعلم أيضاً أن مرجعه في هذه الأحاديث هو كتاب (العقل) لداود المحبّر البصري (٢٠٦هـ)، ويعرف موقف علماء الحديث من هذا الكتاب، وأنه موضوع.

= هو كذاب روى عن شعبة، وهمام، وجماعة، وعن مقاتل بن سليمان. وعنه أبو أمية، والحارث بن أبي أسامة، وجماعة. قال أحمد: لا يدري ما الحديث. وقال ابن المديني: ذهب حديثه. وقال أبو زرعة وغيره: ضعيف. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، غير ثقة. وقال الدارقطني: متروك. وأما عباس فروى عن ابن معين، قال: ما زال معروفا بالحديث، ثم تركه وصحب قوما من المعتزلة فأفسدوه، وهو ثقة. وقال أبو داود: ثقة شبه الضعيف. وروى عبد الغني بن سعيد، عن الدارقطني قال: كتاب العقل وضعه ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي. انظر المجروحون ج ١، ص ٢، وميزان الاعتدال ج ٢، ص ٢٠.

(١) إحياء علوم الدين ج ١، ص ١٦١.

(٢) الموضوعات ج١، ص ١٧٦-١٧٧، وقال ابن حجر: (وأما حديث أول ما خلق الله العقل فليس له طريق ثبت). انظر فتح الباري ج ٦، ص ٢٨٩ - كِتَاب بَدْءِ الْخَلْقِ، بَاب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى { وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}.

(٣) المقاصد الحسنة حديث رقم (٢٣٣) ص ١٢٥-١٢٦ ، قال الذهبي في ميزان الاعتدال ج٢، ص ٢٥: (سيار بن حاتم العنزي البصري، صالح الحديث. وثقه ابن حبان. قال عبيد الله القواريري: لم يكن له عقل، كان معي في الدكان. قيل للقواريري: أتتهمه؟ قال: لا وقال الحاكم: كان سيار عابد عصره. وقد أكثر عنه أحمد بن حنبل. وقال الازدي: عنده مناكير. قلت: هو راوية جعفر بن سليمان. ومات سنة مائتين أو قبلها بسنة.).

ب ـ إن علماء الحديث كانوا بالمرصاد لمثل هذه الكتب الموضوعة يتعقبونها، وينقدون سندها.

ت ـ إن الحديث ينبغي أن يؤخذ من الكتب المتخصصة في رواية الأحاديث بأسانيدها الصحيحة المعتمدة عند المحدثين، وليس على أي كتاب آخر، ككتاب إحياء علوم الدين للغزالي.

ثـ تعميمه الحكم على الأحاديث بالوضع، كما وقع في هذا الحديث.

ج ـ إن إنكار كثير من الأحاديث المتعلقة بإعلاء مكانة العقل لا يعني الانطلاق في ذلك من المبدأ الذي يقره جولدتسيهر، وهو التماس موافقتها أو مخالفتها للإفلاطونية المحدثة أو الغنوصية. فلا شك في أن للعقل مكانة كبيرة في النصوص الإسلامية، نص على ذلك القرآن الكريم في عدد من المواضع وجعل الإنسان به مناط تكليف، ومعنياً بالخطاب من بين كثير من المخلوقات.

ح ـ لا يقف جولدتسيهر عند حدود الأحاديث التي تمجد العقل ليطعن فيها، بل يتجاوز ذلك إلى أمور يلجأ إليها كلما تعرض في بحثه للحديث النبوي في سبيل تأكيد المطلق في الحديث كله، وفي سبيل إرجاع الحديث النبوي إلى عناصر فلسفية أو بشرية مختلفة.

وكشف أ. د. إسماعيل العمايرة عن منهج جولدتسيهر في التشكيك في الحديث النبوي، بقوله: إن جولدتسيهر عمل على:

أـ التماس أدنى شبهة بين معنى النص الإسلامي وما ورد في الفلسفات القديمة؛ ليؤكد بذلك أن النصوص الإسلامية التي تحمل هذا القدر من الشبه، مأخوذة من المصادر والفلسفات القديمة. قال جولدتسيهر في تفسير مبدأالوسطية، بمعنى أن الأمة الإسلامية أمة وسط، إن نظرية الوسط (القائلة بأن كل فضيلة وسط بين رذيلتين) التي قال بها أرسطو في الأخلاق قد صيغت في عصر متقدم على صورة حديث عن النبي). وغني عن البيان أن هذا مرتكز واه، فثمة معان مشتركة تلتقي عليها الطبيعة البشرية كتحديد معنى الوسطية، فالشجاعة هي التوسط بين الجبن والتهور، والكرم توسط كذلك. وليس شرطاً أن تكون هذه المعاني منقولة أومقتبسة

ت ـ الطعن في سند الحديث واعتبار الإسناد أمراً ميسوراً. قال في معرض كلامه عن أحد الأحاديث:

(ولم يكن من الصعب أيضاً، أن يجد له إسناداً). وقال أيضاً في معرض كلامه عن هذا الحديث: (فإن ابن أحمد بن حنبل جعل له مكاناً بين الإضافات التي أضافها كتاب الزهد الذي ألفه أبوه واسم هذه الإضافات (زوائد الزهد)، والطبراني جعل له إسناداً ينتهي عند أبي هريرة، الذي كان قادراً أن يتحمل كل إسناد). فانظر هذا الزعم الذي يحاول أن يطمس جهود العلماء في تمحيص الحديث.

ت-زعمه أن نقاد الحديث كانوا يعتمدون على المعايير الظاهرية في قبول الحديث. قال: (ومع أن المتشددين من نقدة الأحاديث رفضوا صوغ هذه النظرية التي يعتمدون عليها في معرفة صحة الأحاديث). ولا يخفى على من لديه بصر بعلم الحديث ـ أدنى بصر ـ مدى عناية العلماء بنقد الحديث سنداً (النقد الخارجي)، ومتناً (النقد الداخلي).

ث-اتهام المحدثين بـ(التحايل) من أجل إثبات صحة الحديث. وقد استخدموا على زعمه التأويل النحوي من أجل استبعاد الاتجاه الأفلاطيني منه. قال: (ليس أدل على هذا من أن واحداً من أكثر أهل السنة تشدداً وتعصباً، رأى نفسه مضطراً إلى الإلتجاء إلى أن يؤول الحديث تأويلاً نحوياً من شأنه أن يسلب الحديث اتجاهه الأفلوطيني.). وهو يعني بذلك المتعصب في نظره (ابن تيمية) ـ رحمه الله - ولست أدري على أي أساس يحذر على عالم الحديث الاستئناس بالوجه اللغوي في التفسير وتوجيه النصوص. ولا أحسب هذا المنطلق إلا صالحاً للنظر في نقد النص من الداخل لدى كل الأمم، فما وجه الغرابة في أن يعود إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، أو سواه؟! (١)

قلت: إضافة لما ذكره أ. د. إسماعيل العمايرة في الكشف عن منهج جولدتسيهر في التشكيك في الحديث النبوي فإنني أضيف إليها النقاط التالية:

١ـ تناقض جولدتسيهر في أحكامه ؛ حيث أقر بأن حديث (أول ما خلق الله العقل) حديث موضوع، ثم استدل به بعد ذلك على أثر الغنوصية في الحديث !

---

(١) بحوث في الاستشراق واللغة ص ٤١٧-٤٢٠

٢ـ وصف جولدتسيهر كلاً من الصحابي (أبي هريرة)، والأئمة (عبد الله بن أحمد بن حنبل، وابن تيمية، وابن القيم الجوزية) بالكذب.

٣ـ مدح جولدتسيهر للفرق الضالة والمنحرفة (كإخوان الصفا، والإسماعيلية)، ووصفها بالفرق المتحررة قال: (والحديث الذي أوردناه آنفاً، والذي إن أمعنا النظر فيه وجدناه لا يكاد يتفق مع المعتقدات الإسلامية السائدة، سرعان ما انتشر وحرص على إذاعته في البيئات الإسلامية المتحررة التي أضافت إلى الإسلام أفكاراً أفلوطينية أوطبعت إسلامها بطابع أفلوطيني (مثل إخوان الصفا والإسماعيلية والمتصوفة). ولكنه لم يخترع في هذه البيئات، وإنما تلقفته فرحبت به أحر ترحيب، وصادف هوى في نفسها فحرصت عليه وتعلقت به، وأهابت في كل مرة كان فيها ملائماً لنظرياتهم، مؤيداً لمذاهبهم. أما البيئات السنية فكان طبيعياً أن تأخذه على تلك البيئات المتحررة باعتباره حديثاً موضوعاً قصد به إلى تأييد اتجاه معين.) [١]

٤ ـتشكيك جولدتسيهر في صحة الأحاديث النبوية، حيث ادعى وجود مثل هذه الأحاديث وأن الفرق المنحرفة (كالإسماعيلية، وإخوان الصفا) قامت باستغلالها لترويج عقائدها وأفكارها الزائفة.

الحديث الثاني: حديث (أول ما خلق الله القلم)

روى هذا الحديث كل من الأئمة أبو داود في كتابه السنن، والترمذي في كتابه الجامع، وأحمد في المسند، والطبري قي تاريخه، وفي تفسيره، والبيهقي في الأسماء والصفات، والسنة لابن أبي عاصم. والحديث روي من طريق جماعة من الصحابة هم عبادة بن الصامت، وأبي هريرة، وابن عباس روي عنه مرفوعاً وموقوفاً. وأبي ذر، وعلي بن أبي طالب.

روى أبو داود في كتابه السنن قال: (حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ الْهُذَلِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ رَبَاحٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ عَنْ أَبِي حَفْصَةَ قَالَ: قَالَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ اكْتُبْ قَالَ رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ قَالَ اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ

---

(١) التراث اليوناني ص ٢٢٠-٢٢١.

السَّاعَةُ يَا بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا فَلَيْسَ مِنِّي.)(1)

[الكلام على الحديث]

هذا حديث حكم عليه الإمام الترمذي بالصحة فقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَفِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.)(2)، ورواه أبو داود وسكت عليه، قال المباركفوري: (وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَسَكَتَ عَلَيْهِ هُوَ وَالْمُنْذِرِيُّ.)(3)، وصححه الشيخ الألباني قال: (صحيح)(4)، وصححه الشيخ شعيب قال: (حديث صحيح وهذا إسناد حسن)(5).

قلت في الرد على هذه الشبهة:

١ـ يرى جولدتسيهر بأن هذا الحديث من الأحاديث الغنوصية، والواقع أنه حديث صحيح، ويبدو أن الذي حمله على الحكم عليه بهذا ؛ لما فيه من الأولية. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: (وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَد وَالتِّرْمِذِيّ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيث عُبَادَةَ بْن الصَّامِت مَرْفُوعًا "أَوَّل مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَم، ثُمَّ قَالَ اُكْتُبْ، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِن إِلَى يَوْم الْقِيَامَة" فَيُجْمَع بَيْنه وَبَيْن مَا قَبْله بِأَنَّ أَوَّلِيَّة الْقَلَم بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا عَدَا الْمَاء وَالْعَرْش أَوْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا مِنْهُ صَدَرَ مِنْ الْكِتَابَة، أَيْ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ اُكْتُبْ أَوَّل مَا خُلِقَ.)(6)

٢ـ شكك جولدتسيهر في منهج المحدثين في حفظ الحديث، ووصفهم بالتساهل في ذلك. قال: (وذلك

---

(1) رواه الترمذي في جامعه– كِتَاب الْقَدَرِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَاب مَا جَاءَ فِي الرِّضَا بِالْقَضَاءِ حديث رقم(٢١٥٥)، ج٤، ص٤٥٧، وكِتَاب تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، بَاب وَمِنْ سُورَةِ ن وَالْقَلَمِ حديث رقم(٣٣١٩) ج٥، ص٤٢٤، ورواه أحمد في المسند حديث رقم(٢٢٧٠٥)ج٣٧، ص ٣٧٨، وقال الشيخ شعيب: هذا إسناد حسن، وحديث ورقم (٢٢٧٠٧) ج ٣٧، ص ٣٨١ وقال الشيخ شعيب: حديث صحيح وهذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن لهيعة ، ورواه الطبري في تفسيره ج٢١، ص ٥٦٦، ج٢٣، ص ٥٢٦، وفي تاريخه ج١، ص ٣٤.

(2) جامع الترمذي– كتاب تفسير القرآن– بَاب وَمِنْ سُورَةِ ن وَالْقَلَمِ حديث رقم (٣٣١٩) ج٥، ص٤٢٤.

(3) تحفة الأحوذي ج٦، ص ٣٧٠.

(4) صحيح الجامع حديث رقم (٢٠١٧) ج١، ص ٤٠٥.

(5) مسند الإمام أحمد حديث رقم (٢٢٧٥٧) ج٥، ص٢٧٤٤، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط:- حديث صحيح وهذا إسناد حسن.

(6) فتح الباري– كِتَاب بَدْءِ الْخَلْقِ، بَاب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى { وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ج٦، ص٢٨٩.

لأن تلك الفكرة الخاصة بالقلم أسهل في التوفيق بينها وبين الإسلام، نظراً إلى النحو الذي ذكر عليه القلم في القرآن. من أجل هذا كانت تجد تسامحاً أكثر عند أهل الحديث. أما الحديث الخاص بالعقل فلم يكن من المستطاع أن يحظى بمثل هذا التسامح.)[1]، يقول د. الإدلبي: (وإنما دفع جولدتسيهر إلى الحكم بوضع هذا الحديث، ولعه الشديد برد الأحاديث النبوية إلى مصادر أجنبية، شأنه في هذا شأن بعض المستشرقين، ولم يدر أن هذا الحديث لا يتعلق بفكرة الصدور، بل بالتقدير الإلهي للخلائق، وكتابة ما قدره الله لها.)[2]

٣ـ إنكاره على كل من الإمام الطبري، والثعلبي اغفالهما أحاديث (العقل)، بينما ذكرا (أحاديث القلم) قال: (وهذا الحديث ذكره الطبري في صيغ عديدة بينما هو كان يجهل الأحاديث المتعلقة بالعقل جهلاً تاماً. وهناك في كتب أخرى، فيها وصف لكيفية خلق الوجود وصفاً يتفق مع السنة بمعناها الضيق، كما في كتاب (العرائس) للثعلبي مثلاً، نجد ذكراً للأحاديث المذكور فيها القلم بينما الأحاديث المذكور فيها العقل قد أغفلت إغفالاً تاماً. وذلك لأن تلك الفكرة الخاصة بالقلم أسهل في التوفيق بينها وبين الإسلام، نظراً إلى النحو الذي ذكر عليه القلم في القرآن.)[3]، فلم الانكار على الإمام الطبري اغفاله حديث العقل في كتابه وهو حديث موضوع! أما ذكره لحديث القلم فذكره في كتابه التاريخ في (القول في ابتداء الخلق) فناسب ذكره فيه. وأما اغفال الثعلبي[4] لحديث العقل فالحديث موضوع، وإن كان كتابه (عرائس المجالس) فيه كثير من الاسرائيليات والأخبار الواهيات والغرائب.

الحديث الثالث: حديث (كنت نبياً وآدم بين الطين والماء)

قلت: لم يثبت هذا الحديث بهذا اللفظ عن رسول الله ، وإنما الذي ورد في السنة قوله ﷺ متى كنت نبياً؟ قال: (وآدم بين الروح والجسد). وهو بهذا اللفظ - متى كنت نبياً؟ قال: (وآدم بين الروح والجسد)،

---

(١) التراث اليوناني ص ٢٢٢.

(٢) منهج نقد المتن الحاشية رقم (٣) ص ٦٥.

(٣) التراث اليوناني ص ٢٢٢.

(٤) الثعلبي: هو الامام الحافظ العلامة، شيخ التفسير، أبو إسحاق، أحمد بن محمد ابن إبراهيم النيسابوري (ت ٤٢٧هـ). كان أحد أوعية العلم. له كتاب "التفسير الكبير". وكتاب " العرائس " في قصص الانبياء. انظر سير أعلام النبلاء ج١٧، ص ٤٣٥، الأعلام ج ١، ص ٢١٢.

رواه الترمذي في جامعه (١)، وأحمد بن حنبل في المسند، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٢)، والبخاري في التاريخ الكبير، والطبراني في المعجم الكبير، وأبو نعيم في الحلية (٣)، ورواه ابن سعد في طبقاته عن قتادة مرسلاً (٤).

الكلام على الحديث

هذا الحديث روي بعدّة طرق، وألفاظ كثيرة، فرواه الترمذي في جامعه، والإمام ابن سعد في كتابه الطبقات ، والإمام البخاري في التاريخ الكبير، وأبو نعيم في الحلية، والمزي في تهذيب الكمال ولفظه (قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَتَى وَجَبَتْ لَكَ النُّبُوَّةُ؟ قَالَ: وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ.). قال الإمام الترمذي:(هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي الْبَاب عَنْ مَيْسَرَةَ الْفَجْرِ.)(٥)، ورواه الإمام أحمد في المسند، وابن سعد في الطبقات من طريقين أحدهما عن العرباض بن سارية ولفظه (سمعت النبي ﷺ يقول: إني عبد الله وخاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طينته.) وهذا الحديث حكم عليه الشيخ شعيب بالصحة قال: (حديث صحيح لغيره دون قوله (وكذلك أمهات النبيين ترين) [٦]، وخالفه الشيخ الألباني فحكم عليه بالضعف [٧]، وأما الطريق الأخرى المرسلة عن قتادة قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) جامع الترمذي – كتاب المناقب–١ – في فضل النبي –ﷺ– حديث رقم (٣٦٠٩)ج٥، ص ٥٨٥.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند حديث رقم (١٧١٥٠) ج ٢٨، ص ٣٧٩، وقال الشيخ شعيب: صحيح لغيره، وحديث رقم (١٧١٥١) ج ٢٨، ص ٣٨٢، وحديث رقم (١٧١٦٣) ج ٢٨، ص ٣٩٥.وابن سعد في الطبقات الكبرى ج ١، ص ١٤٨-١٥٠.

(٣) ورواه البخاري في التاريخ الكبير ج٧، ص ٣٧٤، وأبو نعيم في الحلية ج٣، ص ٢٠٦، الطبراني في المعجم الكبير حديث رقم (٨٣٤) ج ٢٠، ص ٣٥٣، وتهذيب الكمال ج٢٤، ص ٣٦٠.

(٤) الطبقات الكبرى ج١، ص ١٥٠.

(٥) صححه الشيخ الألباني انظر السلسلة الصحيحة ج٤، ص ٣٥٥ حديث رقم (١٨٥٦).

(٦) مسند الإمام أحمد حديث رقم (١٧١٥١) ج ٢٨، ص ٣٧٩ وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح لغيره دون قوله: " وكذلك أمهات النبيين ترين ".

(٧) ضعيف الجامع حديث رقم (٢٠٩٠) ج ١، ص ٢٢٣.

كنت أول الناس في الخلق وآخرهم في البعث.) فضعفها الشيخ الألباني.[1]

الكلام على حديث: (كنت نبياً وآدم بين الطين والماء)

أما ما نسب إلى رسول الله ﷺ من قوله: (كنت نبياً وآدم بين الطين والماء)، فقد حكم عليه كل الإمام ابن تيمية (٢) بالكذب والبطلان. ، أما السخاوي فقال: أما الذي على الألسنة بلفظ (كنت نبياً وآدم بين الماء والطين) فلم نقف عليه بهذا اللفظ فضلا عن زيادة (وكنت نبياً ولا آدم ولا ماء ولا طين) وقد قال شيخنا في بعض الأجوبة عن الزيادة إنها ضعيفة والذي قبلها قوي.). (٣)، وحكم الشيخ (الألباني) عليه بالوضع فقال موضوع (٤).

قلت في الرد على شبهاته:

١- يريد جولدتسيهر إثبات العناصر الغريبة في الحديث كالغنوصية وغيرها، وقبول المسلمين بها - كفكرة خلق محمد قبل المخلوقات جميعاً- وبالتالي التشكيك في صحة الأحاديث وعدم الثقة بها.

قال: (وهناك عنصر أجنبي أدخل في تكوين نظرية أهل السنة في النبي. ولكن وعلى الرغم من أنه أجنبي فقد ظهر أنه ملائم وقابل لأن يهضمه أهل السنة، وذلك العنصر هو تصوير محمد باعتبار أنه كان موجوداً من قبل أن يوجد على الأرض.. فالحديث التالي منتشراً انتشاراً عاماً، ونعني به (كنت نبياً وآدم بين الطين والماء)، أي قبل أن يخلق الله آدم من هذه المواد، أو انه كان نبياً قبل أن يوجد الطين والماء (اللذين منهما خلق آدم). ومع أن المتشددين من نقدة الأحاديث رفضوا صوغ هذه النظرية على هذا النحو، فإنهم اضطروا مع ذلك إلى التسليم بصحة هذه النظرية تبعاً لمعاييرهم الخارجية الظاهرية التي يعتمدون عليها في معرفة صحة الأحاديث. فهم يعترفون بها أولاً في صيغة الرواية التي أوردها الترمذي.. وليس أدل على أن المراد من كل هذه الأحاديث هو تصوير محمد باعتبار أنه كان موجوداً سابقاً

---

(١) السلسلة الضعيفة حديث رقم (٦٦١) ج٢، ص ١١٥ قال الشيخ الألباني: (ضعيف).

(٢) مجموع الفتاوى ج٢، ص ١٥١ ، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩ ، ج١٨، ص ٣٨٠.

(٣) المقاصد الحسنة حديث رقم (٨٣٧) ص٣٣٤.

(٤) السلسلة الضعيفة ج١، ص ٣٧٩، ٣٨٠، ج٢، ص ٢٣٨.

من الرواية المنسوبة إلى قتادة (المتوفى ١١٧هـ) البصري: روى عن النبي أنه قال: (كنت أول الناس في الخلق وآخرهم في البعث) أي أني خلقت قبل خلق الناس جميعاً. ثم جاءت نظرية الشيعة في النبوة.. فحين خلق الله آدم وضع في ظهره محمداً وعلياً وفاطمة وابنيهما الحسن والحسين على صورة جواهر منيرة ـ قال في الحاشية: ويغالون في هذا الوجود وجوداً سابقاً بقولهم إن الله خلق أرواح أراد أهل البيت قبل أبدانهم بألفي عام. (وخلق الله أرواح شيعتنا قبل أبدانهم بألفي عام) الكليني، الأصول من الجامع الكافي- أرسلت نورها في جميع أنحاء العالمين العلوي والسفلي.)[1]

٢- رجح جولدتسيهر الرواية المكذوبة الضعيفة، على الروايات الصحيحة الثابتة.قال: (فالحديث التالي منتشراً انتشاراً عاماً، ونعني به (كنت نبياً وآدم بين الطين والماء).) فهذا الذي انتشر هو المكذوب لا الصحيح عند المحدثين.

٣- تحكم جولدتسيهر في الدليل ؛ حيث عمل على لي أعناق النصوص، واستنتج منها نتائج خاطئة حيث زعم أن محمداً خلق قبل الناس جميعاً، ووجد قبل أن يخلق، وهذا لم يقل به إلا طائفة من أهل الضلال والإلحاد، وقد رد عليها الإمام ابن تيمية بقوله: (... فَإِنَّهُ كَوْنٌ فِي التَّقْدِيرِ الْكِتَابِيِّ لَيْسَ كَوْنًا فِي الْوُجُودِ الْعَيْنِيِّ إذْ نُبُوَّتُهُ لَمْ يَكُنْ وُجُودُهَا حَتَّى نَبَّأَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً مِنْ عُمْرِهِ ﷺ كَمَا قَالَ تَعَالَى لَهُ: { وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا } الْآيَةَ. وَقَالَ: { أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى }؟ الْآيَةَ. وَقَالَ: { نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ } الْآيَةَ. وَلِذَلِكَ جَاءَ هَذَا الْمَعْنَى مُفَسَّرًا فِي حَدِيثِ العرباض بْنِ سَارِيَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: { إنِّي عَبْدُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَإِنَّ آدَمَ لَمُنْجَدِلٌ فِي طِينَتِهِ وَسَأُخْبِرُكُمْ بِأَوَّلِ أَمْرِي: دَعْوَةُ إبْرَاهِيمَ وَبِشَارَةُ عِيسَى وَرُؤْيَا أُمِّي الَّتِي رَأَتْ حِينَ وَضَعَتْنِي وَقَدْ خَرَجَ لَهَا نُورٌ أَضَاءَتْ لَهَا مِنْهُ قُصُورُ الشَّامِ }.)[2]

وقال ابن تيمية أيضاً: ((الْعَاشِرُ) قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ بِحَقِيقَتِهِ مَوْجُودٌ وَهُوَ قَوْلُهُ: { كُنْت نَبِيًّا وَآدَمَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ } بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ وَكَذَلِكَ خَاتَمُ الْأَوْلِيَاءِ كَانَ وَلِيًّا وَآدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ: كَذِبٌ وَاضِحٌ مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ أَئِمَّةِ الدِّينِ وَإِنْ كَانَ هَذَا يَقُولُهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ وَالْإِلْحَادِ. فَإِنَّ اللَّهَ عَلِمَ الْأَشْيَاءَ وَقَدَّرَهَا

---

(١) التراث اليوناني ص ٢٢٤-٢٢٦.

(٢) مجموع الفتاوى ج٢، ص ١٥١.

قَبْلَ أَنْ يُكَوِّنَهَا وَلَا تَكُونُ مَوْجُودَةً بِحَقَائِقِهَا إلَّا حِينَ تُوجَدُ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ وَلَمْ تَكُنْ حَقِيقَتُهُ ﷺ مَوْجُودَةً قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ إلَّا كَمَا كَانَتْ حَقِيقَةُ غَيْرِهِ بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ عَلِمَهَا وَقَدَّرَهَا. لَكِنْ كَانَ ظُهُورُ خَبَرِهِ وَاسْمِهِ مَشْهُورًا أَعْظَمَ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ كَانَ مَكْتُوبًا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَقَبْلَ ذَلِكَ كَمَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ العرباض بْنِ سَارِيَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: { إنِّي لَعَبْدُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَإِنَّ آدَمَ لَمُنْجَدِلٌ فِي طِينَتِهِ وَسَأُنَبِّئُكُمْ بِأَوَّلِ ذَلِكَ: دَعْوَةِ أَبِي إبْرَاهِيمَ وَبُشْرَى عِيسَى وَرُؤْيَا أُمِّي رَأَتْ حِينَ وَلَدَتْنِي كَأَنَّهُ خَرَجَ مِنْهَا نُورًا أَضَاءَتْ لَهُ قُصُورُ الشَّامِ }. [1]

وقال: (أَيْ كُتِبَتْ نُبُوَّتِي وَأُظْهِرَتْ لَمَّا خُلِقَ آدَمَ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ كَمَا يَكْتُبُ اللَّهُ رِزْقَ الْعَبْدِ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ إذَا خُلِقَ الْجَنِينُ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ.) [2]

٤-اتهام جولدتسيهر المحدثين بالجهل وعدم الدراية، خاصة في حكمهم على الأحاديث، وأنهم يحكمون بصحتها لمجرد وجود أسانيد لها، وتركهم النقد الداخلي (أي نقد المتن) قال: (فإنهم اضطروا مع ذلك إلى التسليم بصحة هذه النظرية تبعاً لمعاييرهم الخارجية الظاهرية التي يعتمدون عليها في معرفة صحة الأحاديث)، وهذه شبهة يكررها في كتبه وأبحاثه. [3]

٥-طعنه في الإمام ابن تيمية قائلاً: (ومع أن المتشددين من نقدة الأحاديث رفضوا صوغ هذه النظرية على هذا النحو. ـ أشار في الحاشية إلى الإمام ابن تيمية، وحكمه على الحديث بالبطلان.) [4]

الحديث الرابع: قال: (من نبي إلى نبي، ومن نبي إلى نبي، حتى أخرجك نبياً)

روى الإمام ابن سعد في كتابه الطبقات قال: (وأخبرنا الضحاك بن مخلد الشيباني، عن شبيب بن بشر، عن عكرمة، عن ابن عباس في قوله تعالى: وتقلبك في الساجدين. قال: من نبي إلى نبي، ومن نبي إلى نبي

---

(١) مجموع الفتاوى ج٢، ص ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) المصدر السابق ج١١، ص ٩٧.

(٣) التراث اليوناني ص٢٢٥.

(٤) المصدر السابق ص ٢٢٥.

حتى أخرجك نبياً.)[1]، قال السيوطي في الدر المنثور:ـ وأخرج ابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأبو نعيم في الدلائل عن ابن عباس في قوله { وتقلبك في الساجدين } قال: ما زال النبي ﷺ يتقلب في أصلاب الأنبياء حتى ولدته أمه). ([2])

استدل جولدتسيهر بهذا الأثرعلى تأثر الحديث النبوي الشريف بالغنوصية والأفلاطونية، وبفكرة انتقال النور الإلهي من نبي إلى آخر، التي توجد عند الرافضة، وانتقاله إلى أئمتهم. وأن الأنبياء مظهر واحد، انتقل فيه هذا النور من نبي إلى آخر. قلت في الرد على هذه الشبهة:

١ـ تناقض جولدتسيهر في أقواله، حيث نفى أن يكون الحديث قد تأثربالغنوصية، ثم عاد ونقض ما نفاه، فقال بإمكانية دخول مثل هذه الأفكار بصورة أخرى، وذكر هذا الأثر كدليل على إثبات على ذلك. ٢ـ هذا الأثر في إسناده (شبيب بن بشر)([3])، وقد اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه.

٣ـ في الحديث علة أخرى وهي أن (شبيب بن بشر)، كان يهم في حديث عكرمة، فكان يقول عكرمة، عن ابن عباس، فيرفع حديث عكرمة ويجعله عن ابن عباس.

قال ابن أبي حاتم الرازي: (عمر بن الوليد الشنى فقال: ما أرى بحديثه بأساً، ومن تثبت عمر أن عامة حديثه عن عكرمة فقط، ما أقل ما يجوز به إلى ابن عباس، لا شبه شبيب بن بشر الذى جعل عامة حديثه عن عكرمة، عن ابن عباس، نا عبد الرحمن قال: سألت أبا زرعة عن عمر بن الوليد الشنى، فقال: ثقة.) [4]

٤ـ ما رس جولدتسيهراً خداعاً، حيث نسب هذا الأثر إلى رسول الله ﷺ والصواب أنه من قول ابن عباس موقوف عليه، وليس من كلام رسول الله ـ ﷺ.

---

(١) الطبقات الكبرى ج١، ص ٢٥.

(٢) الدر المنثور ج ٦، ص ٣٣٢.

(٣) وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم وغيره: لين حديثه حديث الشيوخ. ميزان الاعتدال ج ٢، ص ٢٦٢ وديوان الضعفاء ج ١، ص ٣٧٥، والضعفاء والمتروكين ج ٢، ص ٣٨، والجرح والتعديل ج٤، ص ٣٥٧، وقال ابن حجر العسقلاني: (بشر أبو بشر الأسماء الكوفي صدوق يخطىء.) التقريب ج١، ص٤١١.

(٤) الجرح والتعديل ج٦، ص ١٤٠.

٥ـ وردت عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى (وتقلبك في الساجدين) أقوال ومعان أخرى، فكان يفترضـ ومن باب الأمانة العلميةـ أن يذكرها ويشير إليها. قال الإمام الطبري (١): (اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، فقال بعضهم: معنى ذلك: ويرى تقلبك في صلاتك حين تقوم، ثم تركع، وحين تسجد. ذكر من قال ذلك: حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس قوله:(وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ) يقول: قيامك وركوعك وسجودك.)، ومن طريق عكرمة الراوي عن ابن عباس أنه فسر ذلك برأية له له في قيامه وركوعه.

وروى الإمام الطبري (٢): (حدثنا ابن بشار، قال: ثنا عبد الرحمن، قال: ثنا سفيان، قال: سمعت أبي وعليّ بن بذيمة يحدّثان عن عكرمة في قوله:(يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ) قال: قيامه وركوعه وسجوده.حدثنا الحسن، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، قال: قال عكرمة، في قوله:(وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ) قال: قائماً وساجداً وراكعاً وجالساً.)

٦ـ اختلف في تفسيرالآية على أقوال، فمنهم من ذهب إلى القول بمعنى (ويرى تقلبك في صلاتك حين تقوم، ثم تركع، وحين تسجد.)، ومنهم من قال بمعنى (ويرى تقلبك في المصلين، وإبصارك منهم من هو خلفك، كما تبصر من هو بين يديك منهم.)، وبمعنى (ويرى تصرّفك في الناس)، ثم رجح الإمام الطبري من هذه الأقوال القول برؤيته في تقلبه مع الساجدين قال: (وأولى الأقوال في ذلك بتأويله قول من قال تأويله: ويرى تقلبك مع الساجدين في صلاتهم معك، حين تقوم معهم وتركع وتسجد، لأن ذلك هو الظاهر من معناه. فأما قول من وجهه إلى أن معناه: وتقلبك في الناس، فإنه قول بعيد من المفهوم بظاهر التلاوة، وإن كان له وجه، لأنه وإن كان لا شيء إلا وظله يسجد لله، فإنه ليس المفهوم من قول القائل: فلان مع الساجدين، أو في الساجدين، أنه مع الناس أو فيهم، بل المفهوم بذلك أنه مع قوم سجود، السجود المعروف، وتوجيه معاني كلام الله إلى الأغلب أولى من توجيهه إلى الأنكر. وكذلك أيضا في قول من قال: معناه: تتقلب في أبصار الساجدين، وإن كان له وجه، فليس ذلك الظاهر من معانيه.فتأويل الكلام إذن:

---

(١) تفسير الطبري ج١٩، ص ٤١١.

(٢) المصدر السابق ج ١٩، ص ٤١٢.

وتوكل على العزيز الرحيم، الذي يراك حين تقوم إلى صلاتك، ويرى تقلبك في المؤمنين بك فيها بين قيام وركوع وسجود وجلوس.)[1]، بينما جولدتسيهر يرجح الشاذ في تفسير الآية، وهذا شأنه في أبحاثه يختار الشاذ الغريب، ويترك الصحيح المشهور.

٧ـ ما رجحه جولدتسيهر في تفسير الآية هو قول الرافضة، وقد رد عليهم الإمام الفخر الرازي بقوله: (واعلم أن الرافضة ذهبوا إلى أن آباء النبي ﷺ كانوا مؤمنين وتمسكوا في ذلك بهذه الآية وبالخبر، أما هذه الآية فقالوا: قوله تعالى: { وَتَقَلُّبَكَ فِي الساجدين } يحتمل الوجوه التي ذكرتم ويحتمل أن يكون المراد أن الله تعالى نقل روحه من ساجد إلى ساجد كما نقوله نحن، وإذا احتمل كل هذه الوجوه وجب حمل الآية على الكل ضرورة أنه لا منافاة ولا رجحان، وأما الخبر فقوله عليه السلام: «لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات» وكل من كان كافراً فهو نجس لقوله تعالى: {إِنَّمَا المشركون نَجَسٌ}[التوبة: ٢٨] قالوا:ـ فإن تمسكتم على فساد هذا المذهب بقوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ إبراهيم لأَبِيهِ ءازَرَ}[الأنعام: ٧٤] قلنا الجواب عنه أن لفظ الأب قد يطلق على العم كما قال أبناء يعقوب له: {نَعْبُدُ إلهك وإله آبَائِكَ إبراهيم وإسماعيل وإسحاق}[البقرة: ١٣٣] فسموا إسماعيل أباً له مع أنه كان عماً له، وقال عليه السلام: «ردوا على أبي » يعني العباس، ويحتمل أيضاً أن يكون متخذاً لأصنام أب أمه فإن هذا قد يقال له الأب قال تعالى: {وَمِن ذُرّيَّتِهِ دَاوُودُ وسليمان}[الأنعام: ٨٤] إلى قوله: {وَعِيسَى}[الأنعام: ٨٥] فجعل عيسى من ذرية إبراهيم مع أن إبراهيم كان جده من قبل الأم.

واعلم أنا نتمسك بقوله تعالى: {لأَبِيهِ ءازَرَ} وما ذكروه صرف للفظ عن ظاهره، وأما حمل قوله: {وَتَقَلُّبَكَ فِي الساجدين} على جميع الوجوه فغير جائز لما بينا أن حمل المشترك على كل معانيه غير جائز، وأما الحديث فهو خبر واحد فلا يعارض القرآن.[2]

٨ـ لو سلمنا بصحة هذا الأثر فإنه يحمل على انتقاله ﷺ من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرت، وأنه ولد من نكاح لا من سفاح.

---

(١) هذا ما رجحه الإمام الطبري في تفسير هذه الآية، تفسير الطبري ج ١٩، ص ٤١٣.

(٢) تفسير الفخر الرازي ج٧، ص ٤٠-٤٢.

المطلب الرابع: أثر التطور الديني والاجتماعي في الحديث النبوي

قال جولدتسيهر: (وبعد موته ـ أي النبي ـ ﷺ ـ أضافوا كثيراً، من الأقوال التي كان يعتقد بأنها تتفق مع عواطفه، واعتقدوا برأيهم أن هذه الإضافات، يمكنها أن تكون مشروعة، تنسب إليه، أو كانوا مقتنعين بصحتها بصورة عامة، هذه الأحاديث، قد تعاملت مع الممارسات الدينية والشرعية التي تطورت بوجوده، واعتبرت أنه (الأحاديث) المبدأ العام للعام الإسلامي ككل، وهذه شكلت المادة الأساسية للحديث، التي ازدادت بصورة واسعة خلال الأجيال المتعاقبة، بسبب عوامل سوف تشرح في الفصول القادمة.. الإطلاع القريب جداً لهذا الكم الكبير من الأحاديث، يدفع إلى حذر مشكوك، أكثر من ثقة متفائلة، فيما يتعلق بالمادة المجموعة في مجموعات بعناية (كتب الأحاديث) [١]

وقال: (إن القسم الأكبر من الحديث وضع نتيجة التطور الديني والتاريخي والاجتماعي للإسلام خلال القرنين الأولين.) [٢]

وقال: (فإن الإسلام أيضاً في نضجه، هو ليس نتاجاً نقياً من تطور داخلي بفكرة أصلية، هو نتاج عوامل عدة أبرزها:

(أ) تطور أفكاره الأساسية الخاصة

(ب) تأثير أفكار قديمة سائدة، تم اخضاعها وإبعادها، ولكنها في الحقيقة تحولت، دون شعور به، واندمجت بجوهره.) [٣]

ويرى جولدتسيهر أن التقاليد القديمة يتم امتصاصها من قبل عناصر جديدة وتخترقها، ويتم تغيير هذه التقاليد، ولكن العملية كلها ستبقى على هذه التقاليد كعوامل في التطور الجديد، لقد سعى الإسلام إلى إعادة صياغة التقاليد الدينية الغريبة، والعادات والاندماج بها، وإعادة تفسيرها، بما يتفق وآراء الإسلام، هذا يحدث مراراً، حيث قابل الإسلام أفكاراً غريبة قابلة للتطبيق، يكون أصحابها معرضين لحكم الإسلام

---

(١) دراسات محمدية ص١٨.

(٢) المصدر السابق ص ١٩.

(٣) المصدر السابق ص ٢٥٥.

الروحي والدنيوي. لم يدمر الإسلام هذه الأفكار الغريبة والعادات، ولكنه قام بتبنيها، وإعادة صياغتها حتى تناسب الدين الجديد.) [1]

وقال: (وليس ما يدل على الاهتمام بمحاولة إقصاء صفة التأثر بالنزعات البشرية عن النبي، ولكن أصحاب السير يجتهدون ـ على نقيض هذا ـ أن يقربوا النبي للمؤمنين من الناحية البشرية تقريباً واضحاً، وأن يؤكدوا هذا للخلف في العصور التالية؛ فقد روي عنه أنه قال: (إنما حبب إليّ من دنياكم النساء والطيب)، مع هذه الإضافة: (وجعلت قرة عيني في الصلاة). [2]

وقال: (وكان العمل أو الحكم، يعد سليماً، عندما يمكن إثبات أنه متصل في سلسلة، بمرجع أخير من الصحابة، شهد بذلك وسمعه، من الرسول، وبهذه الأحاديث صارت التقاليد، سواء في العبادة، أو القانون، محلاً للتقديس، بعد أن بحثت قيمتها، فكأنها قد استعملت، تحت عين الرسول، ووافق عليها ـ بما له من الحق في ذلك ـ هو والمؤمنون الأولون.) [3]، وضرب مثالاً على ذلك في الحاشية رقم (١٤) من القسم الثاني من كتاب (العقيدة والشريعة) ص (٣١٣) قال: سئل ابن شهاب: هل يكره أن يحمل الميت من قرية إلى قرية؟ فقال: قد حمل سعد بن أبي وقاص من العقيق، إلى المدينة. ابن سعد ج٣، ص ١٠٤ـ١٠٥) [4]

وقال: (ولا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول، أو هي من عمل رجال الإسلام القدامى؛ ولكن من ناحية أخرى فإنه ليس من السهل تبين هذا الخطر المتجدد عن بعد الزمان والمكان من المنبع الأصلي، بأن يخترع أصحاب المذاهب النظرية والعملية أحاديث لا يرى عليها شائبة في ظاهرها، ويرجع بها إلى الرسول وأصحابه فالحق أن كل فكرة، وكل حزب، وكل صاحب مذهب، يستطيع دعم رأيه بهذا الشكل، وأن المخالف له في الرأي يسلك أيضاً هذا الطريق؛ ومن ذلك لا يوجد في دائرة العبادات أو العقائد أو القوانين الفقهية أو السياسيةمذهب أو مدرسة لا تعزز رأيها بحديث أو بجملة من الأحاديث ظاهرها لا تشوبه أية شائبة. ولم

---

(١)دراسات محمدية ص ٢٩٧.

(٢) العقيدة والشريعة ص ١٤٣.

(٣)المصدر السابق ص ٤٨.

(٤) المصدر السابق ص ٤٨، ٣١٣.

يستطع المسلمون أنفسهم أن يخفوا هذا الخطر، ومن أجل هذا وضع العلماء علماً خاصاً له قيمته ؛ وهو علم نقد الحديث؛ لكي يفرقوا بين الصحيح من غير الصحيح من الأحاديث، إذا اعوزهم التوفيق بين الأقوال المتناقضة.. وهكذا قام بجانب القرآن مراجع أخرى، وكانت لها أهمية كبرى في المعرفة، وفي الحياة الإسلامية. ومن ناحية التطور الديني الذي نعنى به هنا لا يهمنا (الحديث) من ناحية شكله النقدي، وإنما يهمنا من ناحية التطور، كما أن مسألة صحته وقدمه تجيء متأخرة، عن معرفة أن (الحديث)، تتجلى فيه جهود الأمة الإسلامية في عملها الشخصي الخالص، ونرى ذلك كله من الأمثلة الكثيرة للأغراض التي لم تكن موجودة في القرآن ذلك بأنه لم تندمج في الحديث أمور القانون والعادات والعقائد، والأفكار السياسية، بل لقد لفَ فيه كل ما يملكه الإسلام من محصوله الشخصي، وكذلك الأمور الغريبة عنه، وقدغير هذا الغريب المستعار تغييراً، أبعده عن أصله المأخوذ منه، وضم ذلك كله إلى الإسلام..)[1]

وهكذا صار (الحديث) اطاراً للأفكار الدينية والخلقية في الإسلام، وتطوراته القديمة، وفيه تطور المباديء الأخلاقية التي وجدت أسسها في القرآن، ففيه نرى هذه الحركات الخلقية السهلة اللطيفة، التي لم يكن الإسلام في العصر الأول مستعداً لها. وفي الحديث أودعت هذه المباديء ذات التقوى العالية الخالية من الظواهر وحدها، والتي سنرى الآن بعض مثل لها، وأصبحت تدور حول الرحمة، سواء في ذلك الرحمة عند الله، أو عند الإنسان (جعل الله الرحمة في مائة جزء) وقد بلغت الأعمال الدينية نفسها مبلغاً من الرقي بهذه الطلبات التي جاءت في الحديث، فقيمة العمل تقدر بالنية التي دفعت إلى عمله، وهذه هي إحدى المباديء العالية للحياة الدينية في الإسلام. وقد ارتفع شأن هذا الحديث (إنما الأعمال بالنيات) إلى أن صار فكرة تسيطر على كل الأعمال الدينية، وهو حديث متأخر كصدى لاقتناع المؤمنين بذلك وعلامة في قيمة أعمالهم الدينية.

كما أن التأثير الأدبي للتعاليم الاعتقادية ترقى بتطور (الحديث)، وسأذكر هنا مثالاً واحداً له أهميته لتقدير الأفكار الدينية في الإسلام، فحسب مذهب القرآن في التوحيد يعد الشرك أكبر الذنوب، ولا يغفره الله (سورة لقمان آية ١٣ (وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يابنيَ لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم)، سورة

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٤٩، ٥٠، ٥١.

النساء آية ١١٦ (إنَّ الله لايغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد ضلَّ ضلالاً بعيداً). وفي تطور هذا التصور الاعتقادي الأولي كما يظهر في الحديث، نرى أنه لا يدل على الشرك وتشويه عقيدة التوحيد فقط، بل كذلك ضرب من العبادة يشتم منها أن تمجيد الله غير مقصود لذاته. وكذلك أضيفت إلى هذه الدوائر جملة من النقائص والمعاصي، مثلاً الرياء في الأعمال الدينية، بأن يقصد بها كسب إعجاب الناس نوع من الشرك.. وهكذا وضعت غاية الحياة الدينية أيضاً، وضعاً أرقى مما كانت عليه في الإسلام الأول. وقد سمعنا هنا أقوالاً لا يمكن إدراجها في الصوفية المتأخرة، متفقة مع هذا تمام الاتفاق، وليس هذا فيما يظهر موضوعاً، بل إنه متفق عليه من كبار العلماء، حيث يوجد في الأربعين حديثاً، وذلك هو الحديث القدسي (لا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل.)

وقال: (والنقدة المسلمون أنفسهم لم يحتاجوا إلى استعمال كثير من الذكاء، لكي يستشفوا أساس هذه الاختلافات التي لا تتفق وظروف الزمان الموجودة في تلك الأخبار، أو تلك الحالات التي تستدعي النظر والتفكير، أو تلك التهم الموجهة إلى صحة قسم كبير من الحديث عند مقارنة هذه الأخبار المختلفة.) [١]

وقال: (يجب إذن أن تأتي الأجيال التالية، حيث تؤدي الثقة المشتركة للأفكار المستقاة من الأنصار الأوائل، إلى تكوين طائفة محددة.. بذلك يسدون ما يكون في التعاليم النبوية من ثغرات، ويشرحونها في أغلب الحالات شرحاً غير واف.. ويقيمون إجابات عن أسئلة لم يفكر فيها المؤسس، ويوفقون بين متناقضات لم يضطرب لها.) [٢]، وقال: (وهنا كان على الحديث أن يقدم الوثائق المعززة لهذا التعديل ؛ فالطموح إلى المثل العليا الأخروية، لم يتيسر بطبيعة الحال محوه من النظرية الإسلامية للكون، بل تحتم أن يساهم في القوة والأهمية في رعاية المصالح الدنيوية. وفي هذا المعنى استشهد بإحدى تعاليم النبي المجانسة لنظرية أرسطو وهي التوسط في الأمور فقد روي عنهﷺ: (ليس خيركم من ترك الدنيا للآخرة ولا الآخرة للدنيا، ولكن خيركم من أخذ من هذه وهذه.) [٣]

---

(١) العقيدة والشريعة ص ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥.

(٢) المصدر السابق ص ٧٧.

(٣) المصدر السابق ص ١٣٩-١٤٠.

وقال: (وبعد وفاة محمد لم تستطع الآراء والمعاملات الدينية الأصلية التي سادت في الرعيل الأول أن تثبت على حالها من غير تغير: فقد حل عهد للتطور جديد، وبدأ العلماء يدخلون شيئاً من التطور في نظام مرتب من الأعمال والعقائد يتواءم والأحوال الجديدة. فقد أصبح الإسلام بعد الفتوح العظيمة يبسط سيادته على مساحات شاسعة، واستعير من الشعوب المغلوبة على أمرها آراء ونظم جديدة، وتأثرت حياة المسلمين وأفكارهم حين ذلك في كثير من النواحي لا بالنصرانية والإسرائيلية وحدهما بل بالهللينية والزرادشتية والبوذية كذلك. وعلى أية حال فإن المسلمين التزموا أيما التزام المبدأ القائل بأن سنة النبي والسابقين الأولين في الإسلام هي وحدها التي يمكن أن تكون القانون الخلقي للمؤمنين. وسرعان ما أدى هذا بالضرورة إلى وضع الأحاديث، فاستباح الرواة لأنفسهم اختراع أحاديث تتضمن القول أو الفعل ونسبوها إلى النبي لكي تتفق وآراء العصر التالي، وكثرت الأحاديث الموضوعة، وتداولها الناس منسوبة إلى النبي بحيث تجعله يقول أو يفعل شيئاً مما كان يعد في ذلك العصر من الأمور المستحسنة. وظهرت في الحديث أقوال مأخوذة من أقوال الرسل والأناجيل المنحولة، ومن الآراء الإسرائيلية والعقائد الفلسفية اليونانية الخ. تلك الآراء التي لقيت الحظوة عند فريق معين من المسلمين، ونسبت كل هذه الأقوال إلى النبي.) (١)

قلت : استدل جولدتسيهر على أثر التطور الديني والسياسي في الحديث بحديث (إنما الأعمال بالنيات)، وبحديث (ما قيل من قول حسن فأنا قلته)، وقول أنس ـ رضي الله عنه ـ (ما كل ما حدثنا به سمعناه عن النبي ولكن لايكذب بعضنا بعضاً). وفيما يلي دراسة لتلك الأحاديث على النحو التالي :

الحديث الأول: (إنما الأعمال بالنيات)

١ -أما حديث (إنما الأعمال بالنيات) فهو حديث صحيح متفق عليه، رواه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما، وابن حبان. (٢)، واتفقت الأمة على صحة تلقيه بالقبول، وهو أحد الأحاديث التي يدور عليها

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ج٧، ص ٣٣١-٣٣٢.

(٢) رواه الإمام البخاري في صحيحه – انظر فتح الباري – كتاب بدء الوحي– ١ – باب كيف كان بدء الوحي – حديث رقم (١) ج ١، ص ٨، وكتاب الأيمان والنذور–٢٣– باب النية في الأيمان حديث رقم (٦٦٨٩) ج١١، ص٥٧٢، وكتاب الحيل– باب في ترك الحيل حديث رقم (٦٩٥٣) ج١٢، ص٣٢٧– والإمام مسلم في صحيحه– انظر شرح صحيح مسلم – كتاب الإمارة– بَاب قَوْلِهِ ﷺإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْغَزْوُ وَغَيْرُهُ مِنْ الْأَعْمَالِ حديث رقم (١٩٠٧)=

الإسلام. وقد روي بألفاظ عدة فروي بلفظ (إنما الأعمال بالنيات)، و(إنما الأعمال بالنية)، و(العمل بالنية).

٢-أما زعمه بأن هذا الحديث ارتفع شأنه، وصار فكرة تسيطر على كل الأعمال الدينية، وأنه حديث متأخر، ظهركعلامة على قيمة الأعمال الدينية. فما زعمه غير صحيح فحديث إنما الأعمال بالنيات حديث مشهور، خطب به رسول الله- ﷺ - على المنبر، وسمعه الصحابة جميعاً، وخطب به عمر بن الخطاب من على المنبر أيضاً، ففي رواية الإمام البخاري، قال البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّاب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَخْطُبُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ وَمَنْ هَاجَرَ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ.[1] وهو حديث غريب في أصله فلم يروه عن رسول الله إلا عمر بن الخطاب، ولم يروه عن عمر إلا علقمة، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم، ولم يروه عنه إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم اشتهر بعد يحيى بن سعيد فرواه عنه الخلقُ الكثيرُ والجمُّ الغفيرُ، فقيل: رواهُ عنهُ أكثرُ مِن مئتي راوٍ، وقيل: رواه عنه سبعُ مئة راوٍ، ومِنْ أعيانهم: مالكٌ، والثوريُّ، والأوزاعيُّ، وابنُ المبارك، واللَّيثُ بنُ سعدٍ، وحمَّادُ بنُ زيدٍ، وشعبةُ، وابنُ عُيينةَ، وغيرهم.[2] فتواتر، أو اشتهر بعد يحيى بن سعيد، وقال بعضهم: بأنه يحمل على التواتر المعنوي، وقدروى أَبُو جَعْفَر الطَّبَرِيّ الحديث بإسناده ثم قال: (القول في علل هذا الخبر) وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين: إحداهما: أنه خبر لا يعرف له أصل من وجه يصح عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه، والثانية: أنه حديث لم نجد يسنده عن محمد بن إبراهيم أحد غير يحيى

=ج١٣، ص٥٣، وأبو داود في كتابه السنن- كتاب الطلاق- باب فيما عني به الطلاق والنيات- حديث رقم (٢٢٠١) ج٢، ص٢٦٢، وابن ماجه في كتابه السنن- كتاب الزهد- باب النية- حديث رقم (٤٢٢٧) ج٢، ص١٤١٣، وابن حبان في صحيحه كتاب البر والإحسان- باب الإخلاص وأعمال السر حديث رقم (٣٨٨) ج٢، ص١١٣.

(١) رواه البخاري في صحيحه-انظرفتح الباري - كتاب الحيل- باب ترك الحيل حديث رقم (٦٩٥٣) ج١٢، ص٣٢٧.

(٢) جامع العلوم والحكم ص٥٩-٦٠.

ابن سعيد، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه) [1] ، فالطبري أعل الحديث بالتفرد، وكثيراً ما يعل بتلك العلة في كتابه، إلا أنها علة غير مؤثرة، فالتفرد لا يضر إذا كان من ثقة، وهو حديث غريب صحيح.

قال ابن الصلاح: (ثم أن الغريب ينقسم إلى: صحيح، كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى: غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغريب.) [2]

وقال د. نور الدين العتر: ويخضع حكم هذين النوعين (الغريب والفرد)، إلى استيفائهما شروط الصحة، أو الحسن، أو عدم استيفائهما، فينقسم كل منهما من حيث القبول أو الرد إلى ثلاثة أقسام:

أ- الغريب الصحيح، أو الفرد الصحيح، كحديث (إنما الأعمال بالنيات)، وسائر الأفراد والغرائب الفتي بلغت درجة الصحة.

ب- الغريب الحسن أو الفرد الحسن، وهو ما توافرت فيه صفات الحسن لذاته.

ت-الغريب الضعيف، أو الفرد الضعيف، وهو مالم تتوافر فيه صفات الصحيح ولا الحسن، وهو الكثير الغالب في الأحاديث الغريبة. [3]

٣- يتفق هذا الحديث مع جاء في القرآن الكريم قال الله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)، وقال تعالى: (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) ، وَرُوِيَ عنِ الشَّافعيِّ أنَّهُ قال: (هذا الحديثُ ثلثُ العلمِ، ويدخُلُ في سبعينَ باباً مِنَ الفقه [4]، وَأَنَّهُ يَدْخُل فِيهِ الْغَزْو وَغَيْره مِنْ الْأَعْمَال، فيدخل في أبواب كثيرة من أبواب الفقه (كباب طلب العلم، والصيام، والقتال، الوضوء، والغسل، واليمين وغيرها.).

٤-لم يظهر هذا الحديث في وقت متأخر كما زعم جولدتسيهر، بل هو حديث مشهور، خطب به النبي

---

(١) تهذيب الآثار ج٣، ص ١٢٥.

(٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٩.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٠١- ٤٠٢.

(٤) شرح صحيح مسلم- كتاب الإمارة- بَاب قَوْله ﷺ إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّةِ-ج١٣، ص ٥٣.

الصحابة على المنبر، وخطب به عمر بن الخطاب المسلمين، ورويت بمعناه أحاديث صحيحة، ووافق ما جاء في كتاب الله -عزوجل - .

(أثر أنس بن مالك): قوله: (ليس كل ماحدثنا به سمعناه عن النبي، ولكننا لا يكذب بعضنا بعضاً.)

ذكرجولدتسيهر قول أنس بن مالك كدليل على إباحة المسلمين للكذب في الحديث ويوضح الباحث معنى قول أنس بما يلي:

أما قول أنس فقد ذكره الخطيب البغدادي في معرض كلامه عن الحديث (المرسل)، وهل هو حجة أم لا؟ روى الخطيب البغدادي قال: وأخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، ثنا يحيى بن جعفر، أنا عبد الوهاب بن عطاء، أنا إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن أنس ابن مالك، أنه قال: «ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا، ونحن قوم لا يكذب بعضنا بعضاً»

وروى الخطيب قال: أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، ثنا يحيى بن جعفر، أنا عبد الوهاب بن عطاء، أنا إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن أنس بن مالك، أنه قال: «ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا، ونحن قوم لا يكذب بعضنا بعضا». فمعنى كلام أنس – رضي الله عنه – أنه ليس كل ماحدثوا به سمعوه من رسول الله ـ كان أنس من صغار الصحابة ـ وإنما حدثوا بما سمعوا من رسول الله، وبما سمعوه من الصحابة الكبار عن رسول الله، وأن الصحابة قوم عدول لا يكذبون على رسول الله، وهذا يشبه قول البراء بن عازبـ رضي الله عنهـ: «ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب». فكلام البراء بن عازب يوضح معنى كلام أنس، في أن الصحابة كانوا متفاوتين في العلم والسماع، بسبب اشتغال بعضهم بالتجارة ، أو الزراعة، فكان من يسمع منهم يحدث من لم يسمع؛ ولذلك احتج المحدثون بمرسل الصحابي، فصغار الصحابة (كابن عباس، وأنس) إذا رووا عن رسول الله شيئاً لم يدركوه، يحمل هذا على الاتصال والسماع، لأنهم في الغالب يروونه عن صحابي، عن رسول الله، وجهالة الصحابي لا تضر. وقد ذكر الخطيب آراء العلماء في مراسيل الصحابة فقال: واختلف مسقطو العمل بالمرسل في قبول رواية الصحابي خبراً عن النبي ﷺ لم يسمعه منه فقال بعضهم: لا تقبل

مراسيل الصحابة، لا للشك في عدالتهم، ولا لأن فيهم من خرج عنها بجرم كان منه، ولكن لأنه قد يروي الراوي منهم عن تابعي، وعن أعرابي لا تعرف صحبته، ولا عدالته، فلذلك يجب العمل بترك مرسله، ولو قال: لست أروي لكم إلا عن سماعي من الرسول ﷺ أو من صحابي، لوجب علينا قبول مرسله، وقال آخرون: مراسيل الصحابة كلهم مقبولة، لكون جميعهم عدولاً مرضيين، وإن الظاهر فيما أرسله الصحابي ولم يبين السماع فيه أنه سمعه من رسول الله ﷺ أو من صحابي سمعه عن النبي ﷺ وأما من روى منهم عن غير الصحابة فقد بين في روايته ممن سمعه، وهو أيضا قليل نادر، فلا اعتبار به وهذا هو الأشبه بالصواب عندنا ومن القائلين بقبول المراسيل من يقدم ما أرسله الأئمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، على مسند من ليس في درجتهم، اعتلالاً بأنهم لا يرسلون إلا ما ظهر وبان واشتهر، وحصل لهم العلم بصحته، قال:ـ وانتشاره وظهوره أقوى من مسند الواحد ومن جرى مجراه.[1] وقال أبو حامد الغزالي: (وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ مِنْ الْمُنْكِرِينَ لِلْمُرْسَلِ مَنْ قَبِلَ مُرْسَلَ الصَّحَابِيِّ لِأَنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ عَنْ الصَّحَابَةِ وَكُلُّهُمْ عُدُولٌ.)[2]

وقال ابن الصلاح: (ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه: مرسل الصحابي، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ـصلى الله علية وسلمـ ولم يسمعوه منه، لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول، والله أعلم).[3]

وفي الختام أجمل الرد على فكرة التطور في الحديث النبوي بما يلي:

١ - يكرر جولدتسيهر هذه المقولة في كتبه قال: (إن تطور الاعتقاد ترقى بتطورالحديث)[4]. والتطور في رأيه يعني أن الإسلام لم يأت بنظرية شاملة عن الحياة، وأنه أخذ عن اليهوديةوالنصرانية، واليونانية، والرومانية، والفارسية، والزردشتية، والهيلينية، والغنوصية، والأفلاطونية، والجاهلية. وأن القسم الأكبر من الحديث كان نتيجة التطور الديني والسياسي، والاجتماعي في الإسلام، وأنه ليس صحيحاً ما يقال: من أنه وثيقة الإسلام في عهده الأول عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جهود الإسلام في عصر النضوج. واستدل على

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص٣٨٤.

(٢) المستصفى ج١، ص ١٠٨.

(٣) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٥٩-٦١.

(٤) العقيدة والشريعة ص٧٧.

إثبات قضية التطور بحديث (إنما الأعمال بالنيات)، وبحديث (ما قيل من قول حسن فأنا قلته)، وبقول أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ (ما كل ما حدثنا به سمعناه عن النبي ولكن لايكذب بعضنا بعضاً.)

٢- لم يبح المسلمون الكذب على رسول الله ﷺ بل الأمر على العكس من ذلك تماماً، فقدعرف عنهم التشدد في التحديث وفي قبول الأخبار، حتى إن من الصحابة من امتنع عن التحديث خشية الوقوع في الكذب على رسول الله ـ ﷺ ـ، وأن حديث (إنماالأعمال بالنيات) لم يكن نتيجة للتطور الذي مرت به الدولة الإسلامية؛ فقد عرف هذا الحديث منذ العصر الأول حيث خطب به رسول الله من على المنبر، وأماقول أنس فلا علاقة له بالكذب في الحديث لا من قريب ولا من بعيد، وإنما هو في مسألة سماع صغار الصحابة ومراسيلهم.

٤-تناقض جولدتسيهر في أقواله ، فقد ذكر المستشرق رويسون قولاً آخر عن جولدتسيهر، يثبت فيه اعترافه ببعض الأحاديث الصحيحة المنسوبة إلى رسول الله. يقول د. عبد الله عبد الرحمن الخطيب:(ولكن جولدتسيهر قدم لنا وجهة نظر أخرى في مقالته (Vorlesungen Uber den Islam) عام ١٩١٠م، وقد أعطانا البروفسور ج. روبسون ملخصاً لها حيث يقول:.(لا ينكر جولدتسيهر بالكلية وجود أحاديث صحيحة ترجع إلى القرن الأول بل إلى فم النبي نفسه). ويعدهذا الرأي من جولدتسيهر تراجعاً عما ذكره سابقاً في كتابه (دراسات محمدية) حيث شكك هناك في أي حديث صحيح، ولكنه هنا قبل بعض الأحاديث الصحيحة. ولهذا السبب يمكن للمرء أن يتساءل: لماذا غير جولدتسيهر موقفه من الحديث ؟ فهل وجد أدلة جديدة تؤكد له صحة بعض الأحاديث ؟ وإذا كان الحال كذلك فما تلك الأدلة ؟ ولماذا لم يعد بقية الأحاديث صحيحة كتلك التي عدَها صحيحة ؟ كل هذه الأسئلة تبرز بسبب تغييره لموقفه، ونجد من الصعوبة أن نجد أجوبة عن كل هذه الأسئلة.)[١]

٥-رد كل من (المستشرق فينك ، والشيخ محمد محمد أبو زهو، ود. مصطفى السباعي، ود.. سامي الحاج) على هذه الشبهة بما يلي:

أ- الأستاذ محمد محمد أبو زهو قال: (.... أما زعمهم أن أغلب الأحاديث من وضع المسلمين فهذا منهم كذب على الواقع والتاريخ فقد نقل عن النبي مقدار وفير من الأحاديث في الأحكام وغيرها حفظها

---

(١) الرد على مزاعم المستشرقين إجناتس جولدتسيهر ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين ص١٣.

عنه أصحابه ثم تلقاها عنهم الثقات من الرواة طبقة بعد طبقة وعصراً بعد عصر حتى وصلت إلينا صحيحة الأسانيد نقية المتون. والأئمة في جميع العصور كانوا ينفون عنها الكذب والدخيل ويبالغون في التثبت والحفظ ويشددون في نقد المتون والأسانيد امتثالاً لقول النبي ﷺ في الحديث المتواتر (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)..)[1]

ب- المستشرق فينك قال: (وهذه الأبحاث التي تقوم على مثل هذا النظر، وتدور حول هذه الفكرة والتي يؤخذ منها أن كل حديث فقهي موضوع حتى تقوم البينة على خلاف هذا (تكون نتيجتها الأخيرة فتح باب للشك لا نهاية له على أساس الفرض والظن، وحينئذٍ لا يمكن أن نعتبر نقداً ما، لأمر صحيح عام معتبر.)[2]

ت- د. مصطفى السباعي قال في الرد على هذه الشبهة:

١- إن الرسول قد وضع الأسس الكاملة لبنيان الإسلام، قبل أن ينتقل إلى الرفيق الأعلى، قال تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم، واتممت عليكم نعمتي ولرضيت لكم الإسلام ديناً) المائدة، فما توفي الرسول إلا وقد كان الإسلام ناضجاً تاماً، لا طفلاً يافعاً كما يدعي هذا المستشرق.

٢ـ إن المسلمين عملوا على الإجتهاد في الأحكام التي واجهتهم قياساً واستنباطاً، وأن الإسلام في عهد عمر بن الخطاب، حكم مملكتي كسرى وقيصر، واستطاع أن يسوسهما على أكمل وجه.

٣ـ لو كان الحديث أو القسم الأكبر منه نتيجة للتطور الديني في القرنين الأول للزم حتماً، ألا تتحد عبادة المسلمين في شمال افريقيا، مع عبادة المسلمين في جنوب الصين؛ إذ أن البيئة في كل منهما مختلفة عن الأخرى تمام الاختلاف، فكيف اتحدا في العبادة والتشريع والآداب، وبينهما من البعد ما بينهما؟[3]

ث-(د. ساسي الحاج) قال: (نعم إن الفتوحات الإسلامية أثرت في الحركة التشريعية الإسلامية بما واجه الفاتحون من مشكلات وقضايا جزئية لم تكن تواجههم في بيئتهم العربية، وتلمس العلماء لها الحلول الناجعة استناداً إلى القرآن الكريم والسنة الصحيحة، وأعملوا رأيهم في استنباط الأحكام الشرعيةمن أدلتها

---

(١) الحديث والمحدثون ص ٣٠٢-٣٠٤.

(٢) نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي ص ١٢٦.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع ص ١٩٥-١٩٦.

التفصيلية. ولكن هذا الاجتهاد لا يمكن تصويره بأنه تطور للأحاديث النبوية التي وضعها المسلمون..... إننا لا ننكر عملية وضع الأحاديث بآخرة نتيجة الأهواء السياسية والمذهبية والحزبية. ولكن نشأة الأحاديث وتنظيمها لشؤون الأمة الإسلامية لم تأت نتيجة تطورات وتدبر لتكون عاكسة لها.)[1]

ثم يناقش د. ساسي عبارة جولدتسيهر ((إن الأحاديث الموضوعة لا يمكن إسنادها إلى الأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول أو من عمل رجال الإسلام القدامى.)) قائلاً: وهذه العبارة غامضة فإنه يفهم منها بداية أن الوضع قد ساد في العصر الإسلامي الأول بحيث لا يمكن إيعاز الوضع للأجيال المتأخرة، ولكن يزيدها غموضاً عندما يقول: (وهذه إما قالها الرسول أو من عمل رجال الإسلام القدامى.)، فكيف يكون الرسول قد وضع أحاديث كاذبة؟ وكيف نستسيغ أنها من عمل رجال الإسلام القدامى. فأما التساؤل الأول فإنه باطل من أساسه ولا يحتاج بطلانه إلى بيان. أما الرأي الثاني فإنه يستحق منا وقفة لبيانه. فنحن نعلم أن الأحاديث قد وصلت إلينا عن طريق رجال الإسلام القدامى ونعني بهم الصحابة والتابعين وتابعي التابعين. وهذه الطبقات الثلاث لها من الورع والتقوى والزهد ما يمنعها من وضع أحاديث كاذبة على الرسول طبقاً للمجرى العادي للأمور. ويضاف إلى ذلك أن الصحابة بعد وفاة الرسول تحوطوا عند رواية الحديث وكانوا يجيبون عن السائلين عنه بقولهم (الحديث عن رسول الله ﷺ شديد.).. فإذا تركنا ذلك كله، واطلعنا على تشديد الصحابة في قبول الأخبار، وتحري الصدق فيها والتثبت من كل حديث مرفوع إلى الرسول لرأينا استحالة الوضع في هذا الزمن المبكر كما قال جولدتسيهر واثبته.)[2]، يقول مصطفى المسلاتي: (وفي نطاق الدراسات الحديثة للإسلام، التي تحاول أن ترصد المؤثرات الغربية الثقافية والرأي القديم الذي يردده أعلام الفكر الغربي من أن الإسلام احتفى بالفكر اليوناني وبلور هذا الفكر نفسه وأصبح تراثاً إسلامياً، ثم الرأي القائل بأن الإسلام اعترته عوامل التغيير ـ المرة تلو المرة ـ فإنه من الحقيقة التي لا جدال فيها أن الإسلام خرج من جزيرة بلاد العرب في صورة كاملة ثابتة... فالقرآن بقي ثابتاً كما أنزله الله، ولم يعتره أي تحريف، وأقوال الرسول وأفعاله بقيت محفوظة في كتب صحيحة خضعت لمنهج علم الحديث الصارم، ولم نجد ما يبرر

---

(١) الظاهرة الاستشراقية ج٢، ص ٥٠٤-٥٠٥.

(٢) المصدر السابق ج٢، ص ٥٠٦-٥٠٨.

القول إن الإسلام في القرنين ظل مرناً بعض المرونة.)[1]

وفي الختام فإن جولدتسيهر لم يعن بنقد المتن ؛ لأنه لم يعترف بصحة الأحاديث النبوية، ويؤخذ على منهجه في دراسته ونقده للحديث النبوي المآخذ والعيوب التالية:

١- لم يكن منهجه في نقد الحديث ، موافقاً لمنهج المحدثين وقواعدهم في دراستهم ونقدهم للحديث النبوي ، بل كانت دراسته للحديث من خلال المنهج الأروبي الذي تعلمه في ألمانيا، والذي ينظر للحديث على أنه نص بشري، ومن خلال تحكيمه للعقل في النص أيضاً.

٢- لم يعن جولدتسيهر في دراسته للحديث بنقد المتن ؛ لأنه لا يعترف بصحة الأحاديث النبوية، ورأى أنها مكذوبة، وأنها مظهر من مظاهر النزاع والصراع بين الفرق والمذاهب.

٣-لم يكن منهجه النقدي منهجاً علمياً، بل كان منهجه انتقائياً تسلطياً. فكان يحكم على النصوص من خلال الأحكام والفروض المسبقة.

٤- ركز جولدتسيهر في دراسته ونقده للحديث النبوي، على بيان الأثر والتأثر فيه، فأجهد نفسه في بيان أثر المذاهب السياسية، والمذهبية، والحزبية فيه مدعياً بأن المحدثين قد أغفلوا ذلك في دراستهم للحديث النبوي . وأقول في الرد عليه: إن إلقاء نظرة واحدة على كتب الرجال والتراجم ؛ لتكفي في الرد على فريته ؛ فكتب الرجال عنيت بهذا الجانب، حيث وجدت فيها مثل هذه العبارات (فلان متهم بالنصب)، و(فلان شيعي محترق)، و(فلان يقول بالقدر)، و(فلان يقول بالرجعة)إلخ.

(١) الاستشراق السياسي ص ٧٤-٧٥.

المبحث الثاني

المحدثون ونقد المتن

قال جولدتسيهر: (وهناك رد فعل ثالث نشأ في دوائر المحافظين/ التقليديين، ضد نمو التراث، وكان على المدافعين عن الحديث من التزويرات أن يولوا عناية خاصة بشخصية الرواة، والأحاديث الصحيحة هي رواتها أمناء ثقة بكل معنى الكلمة، ولا يقولون على النبي ما يعارض التعاليم العامة، وهناك اهتمام أقل للمضمون، فإن الاعتقاد بصحة الحديث يعتمد على مصداقية الرواة ومدى الاعتماد على صدقهم بينما لم يدرك الخطر الذي كان يهدد الحديث من خلال المحدثين الرواة، الناقلين ذوي النزعات، فقد تم الاهتمام قليلاً بالإسناد، حتى بالنسبة لمالك بن أنس فإن الاستخدام العملي هو الاعتبار الأول، ثم يهتم بالرجال اهتماماً قليلاً.) [1]

وقال: (وإذاً فالذي يعد في نطاق علوم الدين في الإسلام علماً حقيقياً هو ما يرجع إلى أقدم الثقات الذين هم أهل للعلم عن طريق سند الرواية الشفوية الصحيح فحسب. وكذلك في فروع أخرى للعلم كان المعوَل في الزمن الأول على هذا القالب من الرواية فقط، من حيث عدَها أمارة على اليقين. وهذا أيضاً في التاريخ على وجه الخصوص. فمعرفة حدث تاريخي يمكن أن تكون جديرة بالتصديق فقط إذا قررت بوساطة سلسة من السند بشاهد عيان جدير أن يوثق به. وبهذه وحدها كان يمكن أن تدعى بحق من الاعتداد بها. وبدهي أن هذه الروايات أيضاً كان لها نصيب من كل تلك النقاط التي يعتورها النقد، والتي تكسب الحديث الديني سقماً وتجريحاً، ولم تزل ـ على الرغم مما بذله علم الرواية الإسلامي من جهود ناقدة ـ تفسح للعمل الفاحص حقلاً عظيم الخصب: حشد الرواة في سلاسل السند دون حيطة ولا تورع، والميل السياسي الحزبي في أخبار قد تتناقض أحياناً تناقضاً تاماً في موضوع واحد، إلى غير ذلك. والنتائج التي تم الوصل إليها عن طريق منهج البحث الناقد في العصر الحديث ترينا بوضوح مطرد كيف أن أخبار الروايات التي تبدو في قالب أبعد ما يكون عن الريبة، حتى في سيرة الرسول ومغازيه، وفي تاريخ الإسلام القديم، تواري في طياتها ميول الأحزاب والاتجاهات المختلفة، وآمال الطبقات المحلية المتنوعة في الأمة الإسلامية الناشئة.

---

(١) دراسات محمدية ص ١٣٤ - ١٣٥.

وكلما صيغ تصوير الأحداث صياغة مخالفة، مع ظهورها دائماً في قالب الحديث الذي هو شرط التصديق، واصطحابها دائماً بسلاسل الرواة الذين لا يتطرق إليهم الشك في الظاهر، اختلفت بناء على ذلك الدوائر التي يصدر عنها ذلك التصوير: بين المدينة، وسورية، والعراق. وبهذا نزل الحديث الديني القديم إلى مرتبة المغازي، التي أثارت ـ كما رأينا ـ نفور المدرسة الإسلامية نفسها.)[1]

وقال: (ولم يستطع المسلمون أنفسهم أن يخفوا هذا الخطر، ومن أجل هذا وضع العلماء علماً خاصاً له قيمته، وهو علم نقد الحديث لكي يفرقوا بين الصحيح وغير الصحيح من الأحاديث، إذا أعوزهم التوفيق بين هذه الأقوال المتناقضة، ومن السهل أن يفهم أن وجهات نظرهم في النقد، ليست كوجهات النظر عندنا، تلك التي تجد لها مجالاً كبيراً في النظر في تلك الأحاديث التي اعتبرها النقد الإسلامي صحيحة غير مشكوك فيها، ووقف حيالها لا يحرك ساكناً.)[2]

طعن جولدتسيهر في منهج المحدثين النقدي، ووصفه بالسطحي والشكلي، وأن المحدثين لم يعنوا بدراسة المتن، وهو ما يطلق عليه المعاصرون (نقد المتن)، أو النقد الداخلي، وأن ذلك كان على حساب عنايتهم بالسند. وقد رد على هذه الشبهة كثير من العلماء والباحثين منهم (د. أكرم ضياء العمري، ود. حمزة المليباري، ود. محمد مصطفى الأعظمي) وإليك بعض ردودهم:

١- د. أكرم العمري.قال في الرد على هذه الشبهة: ((ويرى العديد من الدارسين ـ وخاصة من المستشرقين ـ أن علماء المسلمين عنوا بنقد أسانيد الروايات وأهملوا نقد متونها، وقد يتصور البعض أن غياب العقلية النقدية هو سبب إهمال محاكمة المتن، وهنا يلزم الانتباه إلى أن هذا الكلام ليس على اطلاقه، فرغم توسع علماء المسلمين في نقد الأسانيد إلا أنهم لم يهملوا نقد المتون ومحاكمتها، بل عنوا بذلك أيضاً، ويصعب حصر الشواهد لكثرتها........ ومع ذلك فإن تقويم العقلية النقدية عند علماء المسلمين القدامى ينبغي ألا يتم من خلال الكتب التاريخية وحدها، وإنما من جملة النتاج الفكري في الفقه، والفقه المقارن (كتب أحاديث الحكام)، فلا شك أن كتب الفقه ركزت على

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ص ٨٠-٨١.

(٢) العقيدة والشريعة ص ٥٠.

المتون تركيزاً عظيماً تفسيراً وتوضيحاً وإعراباً واستنباطاً...... ويتضح في كتب أصول الفقه المحاكمات الدقيقة للمتون التي تكشف عن عقلية نقدية فذة..... وأيضاً لابد من توضيح أن الجانب النظري لنقد المتن كان متبلوراً إلى حد كبير منذ القرون الأولى في كتب مصطلح الحديث كما في أقسام المدرج والمعلل والمضطرب والشاذ والمنكر والموضوع وغيرها مما يدور الكلام فيها على نقد الأسانيد والمتون معاً.)[1]

٢- د. حمزة المليباري. قال: (أما الدراسة الخارجية والداخلية على نحو ما رسمه المستشرقون فمجالها المواد التاريخية، وكتب الديانات السابقة مقطوعة الأسانيد، وسائر الكتب والنصوص الصادرة عن البشر الذين يحتمل قولهم الصدق، والكذب، والخطأ، وأماأحاديث النبي الذي لا يقول إلا الصدق فلا يصلح تطبيق هذه النوعية من الدراسة فيها؛ لأن الذي نقصده من خلال الدراسة الخارجية هو إثبات النص عن مصدره القائل به، أو نفيه عنه، وهو في الأحاديث النبوية: رسول الله ﷺ الذي لا يحتمل قوله إلا الصدق، فإذا توصل الباحث إلى معرفة ثبوته عن النبي ﷺ من خلال دراسة السند، دراسة خارجية ـ كما يصورها المستشرقون ـ فلا يبقى بعد ذلك مجال للنظر فيما قاله النبي ﷺ للتحقق من صدقه ﷺ لأنه صادق أمين. أما لغرض العمل به، والاحتجاج بمضمونه فذلك يدعو إلى تحليل النص والمقارنة ليعرف فقهه، وهذا لم يهمله أحد من النقاد ولا من المجتهدين، فبذلك يتبين أن مجال الدراسة الخارجية والداخلية هو نصوص من يحتمل قوله الصدق والكذب، ولهذا انتهج المحدثون النقاد لدراسة الأحاديث منهجاً قيماً مناسباً لطبيعتها.)[2]

٣- د. محمد مصطفى الأعظمي. قال: (رفض المستشرقون ومن يمشي في ركابهم، نتيجة بحوث المحدثين بسبب ضعف المنهج في نظرهم، واختاروا لأنفسهم منهجاً، وهو نقد المتن..... ومن نافلة القول أن نقول: إن هذا ليس منهجاً بل هو اتباع لما يهوونه بدون مراعاة عقل أو منطق. لذلك لا يمكن اعتبار (منهجهم) منهجاً علمياً لأنه لا يحمل في طياته صفات المناهج العلمية، إذ ركيزته

---

(١) السيرة النبوية الصحيحة ص ١٥، ١٦، ١٧.

(٢) نظرات جديدة في علوم الحديث ص ٧٦-٧٧.

الهوى لا غير وقد قام الغربيون بنقد كتبهم المقدسة، وادعى بعضهم استعمال ذلك المنهج في نقد الأحاديث النبوية.) ثم أشار إلى (نقد الأحاديث ومنهج نقد الصيغة **Form Criticism)** فنقل عن (وليم موير) في مقدمة كتابه (حياة محمد) مطالبته باستعمال المنهج المتبع في نقد روايات الكتب المقدسة لدى اليهود والنصارى في نقد الأحاديث النبوية. وكذلك دعا (روبسون) لنقد الأحاديث النبوية باستخدام المنهج المسمى (نقد الصيغة)، المستعمل لنقد نصوص الأناجيل. وعرف بمنهج نقد الصيغة وأنه يخضع لذوق الباحث أكثر من خضوعه للمنهج العلمي، إضافة إلى أن هناك فرقاً جوهرياً بين الأحاديث النبوية وكتب العهد القديم والجديد. في الأحاديث النبوية كل كلام أو فعل أو تقرير من النبي ﷺ وصل إلينا عن طريق أشخاص معروفين وعلى وجه العموم موثوقين. وأصبحت أسماء هؤلاء الأشخاص كافة كأنها جزء من الكلام النبوي نفسه. كما أننا نملك تراجم الرواة كافة على وجه التقريب، ونستطيع أن نحدد ولادتهم، ووفاته، وتلمذتهم، وتدريسهم، ودرجة حفظهم واتقانهم. أما إذا رجعنا (الكتب المقدسة) وخاصة العهد الجديد فنعود إلى ظلام دامس، نجهل كل شيء، فلا ندري مؤلفي الكتب، فضلاً عن معرفتنا بسيرتهم ولا نعلم علم اليقين اللغة التي استعملوها في تأليف كتبهم. ولا مقدرتهم العلمية لترجمة كلام عيسى ـ عليه السلام ـ من الآرامية إلى اليونانية. إن منهج نقد الصيغة وجد في البحث في منطقة مجهولة مظلمة، ولا يمكن الاعتماد على نتائجه اعتماداً كلياً، فكيف يمكن تطبيق هذا المنهج على الأحاديث النبوية ؟ والمحدثون في انتقاداتهم وفحوصهم سبقوا المؤرخين شوطاً طويلاً، ولم يلحق بهم منهج البحث التاريخي حتى الآن رغم مختلف الادعاءات والمحاولات. وقد كشفت لنا الدراسة مدى تخبط الباحثين الذين استغنوا عن منهج المحدثين في نقدهم للأحاديث معتمدين على المتون مبعدين الأسانيد. وأثبت لنا عدم صلاحية هذا المنهج. وإن منهج النقد المستعمل في تنقية المواد من العهدين القديم والجديد لا يسعفنا إطلاقاً في نقد الأحاديث النبوية. ومن الخير للعلم والتاريخ والكتب المسيحية أيضاً أن تستعين بمنهج المحدثين إذا أريد في هذه المجالات التوصل إلى الحقيقة أقرب ما تكون إلى واقع الأشياء[1].

---

(١) منهج نقد المتن ص ١٢٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٨، ١٤٩.

وفي الختام فإنني أجمل الردود على هذه الشبهة بما يلي:

١-قلّد جولدتسيهرفي هذه المسألة المستشرق الأمير كايتاني **L. Caietani**، حيث كان أول من تطرق إليها في كتابه (الحوليات الإسلامية)[١].

٢-ارتباط نقد السند بالمتن، وأهمية نقد السند لأنه الأصل في نقل الخبر، فكان لابد من العناية به قياساً على الشهادة.[٢]

٣-لم يهمل المحدثون دراسة المتن، بل عملوا على دراسة الحديث بشقيه (الإسناد والمتن)، ووضعوا الضوابط في قبول الأخبار منها ما يتعلق بالسند، ومنها ما يتعلق بالمتن ، أو مايسمى علم الرواية، وعلم الدراية.

٤-إن نقد الأسانيد ليس نقداً شكلياً -- كما يدعي جولدتسيهر - بل هو مرتبط بالمتن ارتباطاً قوياً ؛ وذلك لأن توثيق الراوي لا يثبت بمجرد عدالته وصدقه بل لابد من اختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات، فإن وجدنا لرواياته موافقة ولو من حيث المعنى لروايتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً.[٣]

٥- أن ما يمس الأمور الدينية لا يرجع في نقده إلى أساليب التجربة والتحليل، لأن طبيعته لا تقبل ذلك ولا تمكن منه، فهو يمس أموراً غير مادية، وقد ينتهي إلى غيبي وغير منظور، وإن رجع النقد فيه إلى اعتبارات نظرية محضة، فهي غير محددة ولا يقف الخلاف فيها عند حد، بل إنها لا تنضبط انضباط نقد السند والأصول التي نيط بها، فوجب لذلك أن يكون نقد المتن ثانوي المركز، بعد نقد المتن.[٤]

٦-لا يقبل الحديث بمجرد وجود سلسلة الإسناد - كما زعم جولدتسيهر - بل لا بد من أن تتوافر فيه بقية الشروط الأخرى التي يجب أن تتوافر في الحديث الصحيح، كالاتصال والسماع، وعدم العلة، وذكروا

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ج٢، ص٢٧٩ مادة (أصول).

(٢) المصدر السابق ج٢، ص٢٨٠-٢٨٣.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٧٠-٤٧١.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ج٢، ص٢٨٠-٢٨٣، دفاع عن السنة ص ٤٣-٤٤.

بأن صحة الإسناد لا تعني صحة المتن، وصحة المتن لا تعني صحى الإسناد، قال الأجهوري: (واعلم أنه لاتلازم بين الإسناد والمتن إذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط، دون المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق آخر) [1]. ويقول د. مسفر الدميني: (وإنما تثبت هذه الشبهة - شبهة المستشرقين - لو كان المحدثون إذا حكموا بصحة الإسناد حكموا بصحة المتن تبعاً لذلك فقط، وليس كذلك، فقد ثبت عنهم قديماً وحديثاً أن صحة الإسناد لا يترتب عليها صحة المتن، فقد يصح الإسناد، ولا يصح المتن.) [2]

٧-وضع المحدثون قواعد لنقد المتن، منها ما هو عقلي، ومنها ما هو فني، ومنها ما هو شرعي، فمن الاعتبارات العقلية أن كل خبر يناقض صريح العقل حيث لاتأويل فهو باطل. من المعاني الفنية التي حكموها في نقد السند، اعتبارهم ركاكة لفظ الحديث أو ركة معناه علامة على وضعه. ومن الاعتبارات الدينية أن عدوا من علامات الوضع مخالفة القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي. [3]

٨-عناية الفقهاء بالمتون، فالمالكية يخالفون في تقرير الأحكام الفقهية مما يرويه مالك في الموطأ، وليست تلك المخالفة إلا لاعتبارات في تمحيص المتن وفحصه، ثم الحنفية قرروا في أصولهم أن الراوي المعروف بالرواية إذا لم يكن معروفاً بالفقه كأبي هريرة، وأنس إن وافق مرويه قياساً ما يقبل، وإن لم يوافق قياساً يرد وردوا بالفعل من الحديث ما لم يوافق قياساً. [4]

٩-إن الأحاديث الموضوعة يستدل على وضعها من المتن قبل الاستدلال من السند، لأن أكثر الكذابين كانوا يسرقون الأسانيد، بمعنى أنهم يركبون الإسناد الجيد على المتن الموضوع، أو يلقنونه الثقة في مراحل اختلاطه فيروي الموضوعات بأسانيده الصحيحة.

١٠-إن السند هو إحدى الدلالات على الصحة، وليس هو الدليل الوحيد عليها.

---

(١) الأجهوري حاشيته على شرح البيقونية ص ٢٦، ٢٧.

(٢) مقاييس نقد متون السنة ص ٢٤٧

(٣) شرح نخبة الفكر ص١٢٥-١٢٧.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ج٢، ص ٢٨٠-٢٨٣ بتصرف.

١١- إن النقد عن المحدثين، يقوم على (نقد المروي) بغض النظر عن كون الموضوع الواقع عليه النقد سنداً أو متناً، والسند والمتن جميعاً عند الناقد جملة واحدة؛ قد يدخل الخطأ والوهم على أي جزء منها، فقد يخطيء في ذكر الاسم، وقد يخطيء في عبارة التحمل ـ حدثنا، أو أخبرنا ـ وقد يخطيء في الرفع أو لوقف أو الإرسال، وقد يخطيء في عبارة المتن فيختصرها اختصاراً يخل بها.)

١٢- لقد نشأ علم كامل هو علم اختلاف الحديث ـ أو مختلف الحديث أو مشكل الحديث ـ وموضوع هذا العلم البحث في المتون، ومن ذلك اختلاف الحديث للإمام الشافعي، وتهذيب الآثار للطحاوي، ومختلف الحديث لابن قتيبة.

١٣-أولى علم العلل متن الحديث عناية خاصة؛ فكان العلماء يضعفون الحديث ـ أحياناً ـ والسند صحيح جيد، ويقولون: منكر المتن، شاذ، مضطرب، غريب، فيه ظلمة، يقشعر منه الجلد، لا يطمئن له القلب، وغير ذلك من العبارات الكثيرة.[1]

(١) النقاط (١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤) نقلاً عن الفكر المنهجي عند المحدثين ص ١٠٦-١٠٩

نتائج البحث

قبل الحديث عن النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة – وهي تتضمن القواعد التي بنى عليها جولدتسيهر آراءه ومناقشتها – لا بد من التنبيه إلى بعض العوامل الهامة التي تتحكم في منهج البحث الاستشراقي هي:

١ـ عامل فطري طبيعي ويتمثل في العجز عن امتلاك ناصية اللغة (أي جهل هؤلاء المستشرقين باللغة العربية)، وخاصة مجازاتها وأسرارها الكامنة وراء الألفاظ، فاللغة العربية بما حوته من غزارة ألفاظ وسعة معان ودلالات تشكل عائقاً أمام هؤلاء المستشرقين في الوصول إلى فهم وإدراك هذه المعاني، خاصة فيما يتعلق بالنص القرآني، بالإضافة إلى انعدام الخلفية الثقافية في التخصص المدروس، فالمستشرقون لم يتعاملوا مع المصادر الأصلية في دراساتهم؛ وإنما رجعوا إلى مصادر ثانوية، وربما كانت سبباً في إبعادهم عن المنهج العلمي الصحيح.

٢ـ عامل يكمن في الموروثات الثقافية الغربية عند المستشرقين ـ أي سيطرة الحقد على الإسلام الذي ورثوه ورضعوه منذ طفولتهم على عقولهم، وتسبب في عماء بصيرتهم، وهذه الخاصية التي يتصف بها غالبية المستشرقين لا تمكن من الالتزام بمنهجية علمية سليمة.

٣ـ نقل المستشرقين الأكاذيب بعضهم عن بعض وتأكيدهم لها، وتمثل ذلك في كتابات كل من هورروفتس، وجولدتسيهر، ونولدكه، ومرجيليوث.[1]

يقول د. عبد الرحمن بدوي: (فإنه بداية من منتصف القرن التاسع عشر يبذل هؤلاء المستشرقون كل ما في وسعهم ليبدوا موضوعيين في كتاباتهم، وفي جعل كتاباتهم أكثر دلالة، وأكثر جدية وموضوعية، وأكثر تدقيقاً في المنهج اللغوي، لكن دون فائدة، ذلك لأن الدوافع الداخلية التي تضطرم بالحقد في قلوبهم ضد الإسلام وكتاب الإسلام، ونبي الإسلام ظلت كما هي، بل ازدادت تأججاً. وبالرغم أن هؤلاء الكتاب قد توفرت لهم أدوات فهم اللغات منذ بداية القرن الأخير حتى يومنا هذا، إضافة إلى توافر نشر المخطوطات،

---

(١) كتاب (دراسات عربية حول عبد الرحمن بدوي) إشراف أ. د. أحمد عطية عبد الحليم عطية– بحث (بدوي والتوجه الإسلامي المعاصر) د. عطية القوصي ص٣٣٩، والاستشراق أهدافه ووسائله ص ١١٥.

إلا أنهم أصروا على تقديم نظرياتهم الخاطئة، من خلال تصوراتهم الزائفة للمشاكل التي وضعوها حول القرآن، وطرحوا نتائج زائفة توصلوا إليها.)

يقول د. عطية القوصي: (وفي مقدمة كتاب (دفاع عن حياة النبي محمد)يعبر د. عبد الرحمن بدوي عن مدى خيبة الأمل التي اكتشفها في بعض المستشرقين، ومدى الصدمة التي صدمها حيال من كان يكن لهم الاحترام فيما سبق أن كتبوه في الأدب والفلسفة فيما كتبوه عن الإسلام ونبي الإسلام. فلقد اكتشف سذاجة معلوماتهم عن الإسلام، وجهلهم المطبق عن نبي الإسلام، وعن التاريخ عموماً، وتعصبهم المقيت وتحاملهم الشديد في كل ما كتبوه وقدموه للعالم طوال قرون عديدة.) [1]

يقول د. محمود حمدي زقزوق: (إن الكثير من الأوروبيين الذين يتعرضون للكتابة عن الإسلام هم - في أغلب الأحيان - صادقون وكاذبون في الوقت نفسه: صادقون لأنهم يعتمدون في الغالب على مؤلفات أخرجتها المطابع في العالم الإسلامي، وكتب كتبها مؤلفون ينتسبون إلى الإسلام على مر القرون. وكاذبون لأنهم يتحررون هنا من الأمانةالعلمية، فليس كل ما كتب عن الإسلام هو الإسلام حتى وإن كان صادراً عمن ينتمون إلى الإسلام. والأوروبيون المهتمون بالدراسات الإسلامية يعرفون قبل غيرهم أن ما بين أيديهم من مراجع مختلفة عن الإسلام فيه الغث وفيه السمين، وإن الإسلام لايحتمل وزر هذه المراجع التي يمتليء الكثير منها بالخرافات والأوهام ويزخر بالاسرائيليات. ولكن لايجوز لنا أن ننتظر منهم أن يخدموا الإسلام، فهذه مهمتنا نحن المسلمين.) [2]

ويقول: (ولهذا فنحن نرفض - ومعنا كل الحق منهج المستشرقين في دراسة الإسلام؛ لأنه منهج مصطنع جاء وليد اللاهوت الأوروبي؛ ولأنه منهج يقصر عن فهم طبيعة الأديان السماوية، ويحاول أن يضعها في صعيد واحد مع الاتجاهات الفكرية الإنسانية.) [3]

ويقول د. نور الدين العتر: (لكن نجد أنه لزام علينا إزاء ذلك أن نصرح بأن هذا الواقع يجعلنا عاجزين عجزاً

---

(١) دراسات حول عبد الرحمن بدوي ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٢) الإسلام في الفكر الغربي ص٥٠-٥١.

(٣) المصدر السابق ص٦٨.

تاماً كاملاً عن الاعتماد على شيء في نظريات المستشرقين وأبحاثهم هم وأتباعهم الذين يعتمدون عليهم.)[1]

أما نتائج الدراسة فهي على النحو التالي:

١ـ **طعن جولدتسيهر في الإسلام والمسلمين**، وإبراز الجانب السيء في تاريخهم. ويتمثل هذا في طعنه في الوحي والنبوة، والقرآن الكريم، وأحكام الإسلام وتشريعاته، والصحابة، والتابعين، ورواة الأحاديث، وعلماء الحديث، وكتب السنة. ولقد رسم صورة سوداء مظلمة للإسلام والمسلمين تتمثل في إعطاء صورة غير حقيقة عن الإسلام والمسلمين، فلم يجد الباحث في هذه الدراسة إلا الطعن في الإسلام والمسلمين، وإبراز الجانب السيء فيه وفي أحكامه، وإن اعترف بفضيلة لهم فسرعان ما ينقضها ويكذبها، فتراه يطعن في القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، أما القرآن فأحكامه ناقصة، وأما السنة فلا يعترف بثبوتها، ويعمل على إثبات التناقض فيها، وأما الرسول ﷺ فيطعن في شخصه فيصفه بالمريض نفسياً، والسيف الدامي، ويطعن في جيل الصحابة ويصفهم بالجهل وعدم العلم بأبسط أحكام الإسلام كالصلاة، والصدقة، وغيرها من الأحكام. ويطعن في مشاهير الصحابة، كأبي هريرة، وابن عباس، ومعاوية، وعمرو بن العاص، وحذيفة بن اليمان، ومشاهير التابعين كالإمام الزهري، وأئمة الحديث كالإمام مالك، والبخاري، وابن تيمية، ويطعن في الدولتين الأموية والعباسية.

لقد حرص جولدتسيهر في دراساته على إبراز الجانب السيء في تاريخ المسلمين، وتعمده إغفال الجوانب الإيجابية المشرقة فيه، فقد خصص في كتابه (دراسات محمدية) فصلاً كبيراً بعنوان (توقير الصالحين) تحدث فيه عن الكرامات والأولياء، ركز فيه على ذكر الخرافات في الدين؛ ليؤكد أن دين الإسلام دين بدع وضلالات. فمما جاء في هذا الفصل على سبيل المثال الموضوعات التالية: (الاعتقاد بالحج إلى قبور الصالحين والأولياء للتبرك، ووجود أولياء يمنعون الضرر في البحر، وأهمية زيارة تلك القبور والأماكن، وهذه الزيارات تكون بديلاً للحج إلى بيت الحرام الذي يكلف مالاً ويتعب، وحكايات عن آثار تقدس في مصر، تأثر الإسلام بالنصرانية وغيرها في موضوع الأولياء، واعتبر أن هذا من الإسلام الشعبي الذي يستفيد من عناصر أخرى قبل الإسلام، ممارسات مصرية وقبطية يمارسها المسلمون. وحكايات عن آثار

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٨٣.

تقدس بمصر، وحكايات عن السيد البدوي.[1]، وصور الدولة الأموية بأنها كانت دولة دنيوية بعيدة عن الدين، وكذلك الأمر بالنسبة للدولة العباسية، فوصفها بأنها كانت دولة قائمة على اللهو والغناء والخمور، وركز على شخصيات من غلاة المتصوفة كالحلاج، وابن عربي، وابن الراوندي من غلاة المتصوفة، ونسب إلى الإمام ابن تيمية القول بالتجسيم، وتحريم المسلمين استخدام السكين والشوكة، والأكل على الطاولات، والأكل من الطيبات، وتحريم استخدام الصابون عند غسل الأيدي قبل الطعام وبعده، وتحريم التبغ والقهوة.

وأشار الشيخ الغزالي إلى الرسالة التي أرسلها جولدتسيهر إلى الشيخ طاهر الجزائري ـ الخطاب رقم (٢٧) والتي يظهر فيها اهتمامه بالفرق الإسلامية المنحرفة يقول الشيخ الغزالي: (ما أن طالعناه حتى عرفنا أن الرجل مشغول بجمع الشبهات التي يستدل بها على أن الإسلام ما يزال يصنع وينمو على مر الأجيال، بطريق الابتداع والإجماع. وهو يتتبع محدثات الصوفية طالما أن إحصاءها واثباتها كفيلان بترويج فرية أن الإسلام ينمو عن طريق الجهد البشري، كما بدأ من طريق الجهد البشري.) يسأل فيها عن الطريقة المحيوية في الشام.[2]

وانظر كيف يمدح جولدتسيهر الفرق الضالة المنحرفة كالبابية، في حين يذم الحركة الوهابية قال: (ولا تريد أن تعترف بالإسلام- أي الحركة الوهابية- إلا على هيئة حفرية متحجرة من حفريات القرن السابع الميلادي، نجد حركة أخرى من الحركات الطارئة التي حدثت في الإسلام في عصر قيام الوهابية، تؤمن بالتطور الديني للجنس البشري، وتجعل من إيمانها هذا مبدأ أساسياً من مبادئها وفكرة حيوية في تعاليمها، وأعني بها الحركة البابية التي كان مهدها بلاد فارس.)[3]

ويذكر في بحثه (دراسات في المنطق الإسلامي) صوراً من الخرافات حسب زعمه، ثم يلصقها بالمسلمين منها قوله تحت عنوان (الحديد والماء كوسيلتين للدفاع ضد الشياطين) و(معتقدات المسلمين

---

(١) دراسات محمدية ص ٢٦٢، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ١٨٦، ٢٩٧، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨.

(٢) دفاع عن العقيدة والشريعة ص ١٨٦.

(٣) العقيدة والشريعة ص ٢٧٠.

بخصوص الذاكرة والنسيان) (مع مقارنة خاصة بالأدب اليهودي) قال: (الميت أيضاً يمكن أن يكون محمياً ضد التأثيرات الشيطانية بفضل الماء.... حسب الحديث الرسول مر أمام القبور تخيل أنه يسمع أصوات ضيق ميتين كانا معذبين في القبر بسبب ذنوبهما، غرز الرسول في أحد القبرين نصف عصا غض من فرع نخيل كسره ليفعل ذلك (ربما قال الرسول: لعل الله يخفف عنهما مالم ييبس الفرعان)، التفسير الإسلامي ليس تغييراً للتصور مسبقاً ؛ الرطوبة وسيلة للحماية ضد الشياطين التي الأموات أيضاً بحاجة إليها.)[1]

يقول د. أحمد غراب:(ولهذا يكثر اختيار المستشرقين لنماذج في الأدب العربي، والفكر الإسلامي من عصور الانحراف: كالغزل الفاحش والهجاء والتكسب وشعر التسول والتكلف في النثر (كبعض المقامات) والاتجاهات المنحرفة في التصوف، ومظاهر التأثر بالفلسفة اليونانية، ويدرسون هذه المختارات على أنها نماذج تمثل الاتجاه الغالب في التراث الإسلامي كله.)[2]

ويقول د.جواد علي: (وقد أثاروا الشك أي المستشرقين ـ حتى في اسم الرسول، ولو تمكنوا لأثاروا الشك حتى في وجود النبي ـ ﷺ ـ وطريقة مثل هذه دفعتهم إلى الاستعانة بالشاذ والغريب فقدموه على المعروف المشهور. استعانوا بالشاذ ولو كان متأخراً، أو كان من النوع الذي استغربه النقدة وأشاروا إلى نشوزه، تعمدوا ذلك لأن هذا الشأن هو الأداة الوحيدة في إثارة الشك.)[3]

٢ – اعتماد جولدتسيهر على الأحاديث الموضوعة والضعيفة:

إن جولدتسيهر سلك في كتاباته وأبحاثه مسلكاً خطيراً ؛ فقد بنى آراءه على الأحاديث الموضوعة والضعيفة، وترك الصحيح منها، وما بني على باطل فهو باطل، ويظهر هذا جلياً في المبحث الثالث (آراؤه الخاصة في الوضع وأسبابه) فقد اعتمد في هذا المبحث وغيره من المباحث على كثير من الأحاديث الموضوعة والضعيفة، وتغافل عن الأحاديث الصحيحة، وكان هذا التغافل إما عن عمد، وإما دون قصد، والذي يترجح للباحث أنه فعل ذلك عامداً، والدليل على ذلك أنه كان عندما يستدل بالحديث الصحيح يشكك

---

(١)دراسات في المنطق الإسلامي ص ١٢٠ -١٢٧.

(٢) رؤية إسلامية للاستشراق ص٤١.

(٣) دراسات في السيرة ص١٢.

فيه ؛ إما بتحريف معناه، أوبتضعيفه له، أو بمناقضته لغيره من الأحاديث. فكان يعتمد الموضوع والضعيف، ويضعف الصحيح.

٣- تشكيك جولدتسيهر في صحة الأحاديث النبوية. زعم جولدتسيهربأن القسم الأكبر منها موضوع، وكان نتيجة التطور الديني والسياسي في القرنين الأول والثاني الهجريين، ونتيجة للصراع بين الفرق والمذاهب، ويرى أنه لا يمكن فهم الروح الإسلامي ما لم يدرس البحث العلاقة بين تطوره ومصادره. ولا يمكن الوصول إلى هذه النتيجة ما لم يقم الباحث بدراسة التطور التاريخي لهذه المصادر. وقد طبق هذه المنهجية في كتبه الرئيسة (الظاهرية)، و(دراسات محمدية)، و(مذاهب التفسير القرآني).[1] وشكك في منهج المحدثين النقدي وأنه كان شكلياً، وزعم تساهل المحدثين في رواية الحديث. وأرجع كل شيء في الإسلام إما إلى اليهودية أو النصرانية، أو الرومانية، أو الفارسية، أو الزردشتية، أو الهيلينية، أو اليونانية، أو الأفلاطونية، أو الغنوصية، أو اليونانية. وهذا يعني أن الإسلام ليس ديناً سماوياً، وأنه من صنع البشر، وأن محمداً ﷺ ليس نبياً، وأن الإسلام ليس كاملاً، وأنه غير صالح للحياة أوالمدنية أوالحضارة.

قال د. الحسيني عبد المجيد هاشم: (وكان من قواعد هذا المستشرق ما هو هدم لكيان السنة بصفة عامة مثال ذلك دعواه أن الحديث كان نتيجة لتطور المسلمين) [2].

ويقول د. ساسي الحاج: (ويصرون دوماً ـ أي المستشرقين ـ على منهج التأثر والتأثير، ويحاولون قصارى جهدهم إرجاع الدين الإسلامي إلى عناصر داخلية وخارجية بعيدة عن المحتوى الإسلامي الصحيح. وهم بالتالي عندما يتنالون الوحي والقرآن والسنة فإنهم يرجعونها دوماً إلى نتاج للتاريخ وليس فكراً وعقيدة جديدة أتت بها الديانة الإسلامية من مصدر إسلامي خالص)[3].

---

(١) الظاهرة الاستشراقية ج١، ص ٢١٠، ٢١٣.

(٢) الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً ص ٢٣٢.

(٣) الظاهرة الاستشراقية ج١، ص ١٩٧.

٤ـ افتراضات جولدتسيهر المسبقة:

انطلق جولدتسيهر في كثير من أحكامه، خاصة فيما يتعلق بالحديث النبوي من أحكام مسبقة، حيث كان يضع أفكاراً مسبقة، وأحكاماً جاهزة، ثم يبحث بعد ذلك عما يؤيدها من النصوص والدلائل. يقول د. عبد الرحمن بدوي: (فكان يقبل على النصوص وفي عقله جهاز من المقولات والصور الإجمالية يحاول تطبيقها على هذه النصوص، والتوفيق بينها، وبين ما يوحي به ظاهر النص حتى يتلاءم وهذه الصورة الإجمالية، وحتى يدخل تلك المقولات. ولم يكن يتقدم إلى النصوص خالياً من كل شيء كي يدعها هي بنفسها تقول ما يريد ظاهرها أن يقول. فيجمعها ويضم الواحد إلى الآخر وينتظر منها هي أن تتكلم.) [١]

ويقول مصطفى نصر المسلاتي: (تشير الدراسات المستفيضة التي وقف عليها المستشرقون جهودهم، والنتائج التي استخلصوها، إلى حقيقة واحدة، وهي أن الباحث الغربي عندما يتناول الإسلام ينطلق من مسلمات وخلفيات ثقافية، آمن بها من قبل، إنه عندما يتناول الإسلام يبحث عن مبررات ليجادل بها عن مسلمات وخلفيات، فهو إذن لا يبحث عن حقيقة مجردة، ولكنه يبحث عن مبرر لشيء آمن به من قبل.) [٢]

إن المنهج العلمي الصحيح يملي على الباحث، أن يكون متجرداً في بحثه غير متحيز فيه، وأن يقوم بوضع فرضيات يعمل على اختبارها، يمكن أن تثبت أو تنفى حسب ما تمليه الحقيقة العلمية، أما ان يتوجه وفي ذهنه مقولات جاهزة، يبحث لها عن دلائل فهذا مما يتنافى ومنهج البحث العلمي الصحيح.

إن من المسلمات المسبقة عنده أن الأحاديث التي تنسب إلى رسول الله ﷺ أحاديث مكذوبة، وهي من صنع الناس عبر الأجيال المختلفة.

يقول د. جواد علي: (والذين يعملون وفق منهج خاطيء من أساسه إذ أنهم يبيّتون فكرة مسبقة ثم يجيئون إلى وقائع التاريخ لكي يستلوا منها ما يؤيد فكرتهم ويستبعدوا ما دون ذلك.) [٣]

يقول د. ساسي الحاج: (لجأ المستشرقون إلى قانون المقابلة والمطابقة في النصوص وأبدعوا فيها، لاتقانهم

---

(١) موسوعة المستشرقين ص ١٢١.

(٢) الاستشراق السياسي ص ٦١.

(٣) دراسات في السيرة ص ١٣.

العديد من اللغات القديمة والحديثة ولصبرهم الدؤوب على البحث والتقصي... إلا أن النتائج العلمية المستخلصة من هذه الطريقة لا تكون في الغالب متفقة والمباديء الإسلامية، والنظرة الموضوعية لأفكار العرب والمسلمين، لأن المستشرقين يحاولون لي هذه النصوص وتفسيرها وتحليلها وصولاً إلى نتائج علمية افترضوها منذ البداية، وحاولوا خلال دراستهم لها تطويعها إلى هذه الأفكار المسبقة التي لا تتفق عادة والبحث العلمي النزيه.)[1]

٥ـ تحكيم جولدتسيهر العقل وتقديمه على النقل:

لا شك أن جولدتسيهر كان من الذين تأثروا بأفكار المعتزلة، والمدرسة الاعتزالية تجعل من العقل هو الأساس في الحكم على الأشياء، وقد تابعهم على ذلك، حيث ذكر بعض الأحاديث التي انتقدها المعتزلة، وطعن في بعض الأحاديث المتعلقة باليوم الآخر، كذبح ملك الموت، وأحاديث الغيبيات والفتن، وحاول نقد الحديث باعتباره نصاً بشرياً كما هو الحال عند المستشرقين، وأهل الكتاب.

يقول جولدتسيهر في بيان مكانة العقل: (إن المعرفة التي لا تستند إلا إلى المصادر النقلية هي معرفة مشكوك فيها، لأنها تتعلق بعوامل لا يمكن أن يكون لها إلا قيم نسبية لإثبات ما يراد من وقائع وحقائق متعددة؛ تتعلق مثلاً بالتأويل الذاتي، وبالمعنى المرتبط بخصائص الصور البلاغية من مجاز واستعارة ونحوهما. وإنه لهذا لا يمكن أن تنسب قيمة مطلقة لمصادر مثل هذه المعرفة إلا في مسائل العمل الشرعي، وحتى في هذه المسائل نراها تترك مكاناً لآراء مختلفة في النتائج التي يمكن أن تستخرج منها، وأما في مسألة العقيدة فليس لها إلا قيمة ثانوية. في هذه الناحية يجب أن يكون السير من الأدلة العقلية، إنها فقط هي التي تسمح لنا بالوصول إلى اليقين. وفي هذا الاتجاه نجد ـ في هذا الزمن الحديث جداً ـ المفتي المصري المتوفى منذ قليل يتمكن من أن يضع في الإسلام مبدأ هاماً جداً؛ هو (أنه إذا تعارض العقل والنقل، أخذ بما دل عليه العقل. وهو «مبدأ ـ كما يقول ـ لا يعارض فيه إلا قليل من الناس، من هؤلاء الذين ليسوا محل الاعتبار»[2].

وقال: (وقد طبق المعتزلة ـ على أبعد وجه من الحيطة والاعتدال ـ مبدأهم في إيجاب مطابقة العقل على

---

(١) الظاهرة الاستشراقية ج١، ص ١٩٧.

(٢) العقيدة والشريعة ص ١٢٨.

افتراض ديني يعدَ من الأركان الأساسية في الاعتقاد الذي يتطلبه الإيمان الصحيح بالعالم السماوي، وهو اعتقاد يعدَ الغض من شأنه باسم العقل من أجرأ أعمال المعتزلة وأشدها انطلاقاً مع حرية الرأي.) [1]

وأما عن هذه القاعدة التي قال بها، وهي تقديم العقل على النقل، فهي قاعدة معتبرة عند المحدثين وغيرهم قال بها الإمام ابن تيمية - رحمه الله - لكنها ليست على اطلاقها بل لابد من تقييدها، خاصة فيما يتعلق بالأمور الغيبية الصحيحة الثابتة.

فالعقل له حدوده، ولا يصلح أن يكون حكماً في الأمور الغيبية، كالإيمان بالملائكة واليوم الآخر، والجنة والنار. والعقل فيه صفة النقص وعدم الكمال، فما يراه شخص حسناً، قد يراه غيره قبيحاً.

٦- تحريف جولدتسيهر للنصوص وعدم أمانته في النقل:

لم يكن جولد تسيهر موضوعياً في طرحه لكثير من الأفكار والآراء المتعلقة بالسنة أو التفسير، أو التاريخ، أو الفرق ، بل كان متحيزاً غير منصف، يقدم على النصوص وفي عقله جهاز من المقولات يطوع النصوص إليها، انتقائياً في شواهده ، غير أمين في نقله حيث عمل على نقل ما يثبت دعواه ويخدم أغراضه، وتعمد إخفاء ما لا يخدم ذلك - يستثنى من ذلك تخريجه للأحاديث فقد كان أميناً في تخريجها وعزوها إلى مصادرها وكذلك النصوص الأخرى التي تخدم أهدافه وأغراضه -.

لقد عمد جولدتسيهر إلى التحريف والتزويروقلب الحقائق، والتحكم في الدليل. أما تحريفه للنصوص فكان يقوم إما بتحريفه وتغييره ، وإما بتحريف معناه ، ومن الأمثلة على ذلك تحريفه لكلام الإمام الزهري حيث نقل عنه قوله: (هؤلاء الأمراء أكرهوا الناس على كتابة أحاديث)، ومن تحريفه وتلاعبه بالنصوص ما ذكره عن وكيع في قوله عن (زياد بن عبد الله البكائي) حيث نقل قول وكيع (مع شرفه يكذب) والصواب (أشرف من أن يكذب)، و(مع شرفه لا يكذب)، وفهمه لقول يحيى بن سعيد القطان (لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث.) على إباحة الرواة للكذب ، ونقله من (كتاب إحياء علوم الدين) ما يسيء إلى المسلمين في ترك العناية بالنظافة، وتغافله عن النصوص التي تدعو إلى العناية بالنظافة وغسل الأيدي عند الأكل. ومن ذلك حكمه على الرواية الصحيحية (أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى ابن حزم أن يدون حديث

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ص ١٦٨ .

رسول الله ﷺ) بالوضع. واستدلاله على أن تصنيف الحديث تأخر إلى القرن الثالث بما ورد عن الإمام أحمد (أنه قال في سعيد ابن أبي عروبة (هو أول من صنف الأبواب بالبصرة... لم يكن له كتاب إنما كان يحفظ) فاستدل بقوله (لم يكن له كتاب) على (أنه لم يؤلف كتاباً). مع أن المحدثين يستعملون هذا في الدلالة على أن المحدث حافظ قوي الحفظ لا يعتمد على الكتاب في روايته.[1]

يقول د.مصطفى الأعظمي: (بمراجعة النصوص التي اعتمد عليها جولدتسيهر في بحثه ليرسم أوضاع المسلمين من الناحية الدينية والتعليمية يتبين تماماً أن استنتاجاته لا تستند ولا ترتكز على أساس علمي، بل هي مبنية على الهوى. ومن هنا نعلم ضعف ادعاءه أن كتابة النثر في العهد الأموي بدأت بموضوعات لا دينية، بل العكس هو الصحيح. لأن العدد الضخم من الكتب في الحديث في العصر الأموي يفرض علينا هذا الادعاء رفضاً باتاً. كما أنه في الواقع مبني على معلومات قاصرة عن النشاط الثقافي والديني في القرن الأول.ومن ناحية أخرى هو مبني على فروض فاسدة كقوله: (إن العلماء الأتقياء كانوا ضد الدولة الأموية لأنها كانت لا دينية بدليل معارضة بعض الشخصيات اللامعة للأمويين في حكمهم، ولم يقبلوا عملاً منهم، لكنه كذلك يمكن تقديم قائمة أكبر وأشمل للذين عملوا للأمويين، وعلى كل لم يكن العباسيون بأحسن حالاً من الأمويين إن لم يكونوا أسوأ منهم بكثير. ومن وظيفة الباحث والمؤرخ أن يكون يقظاً تماماً عندما يكتب وخاصة عندما يكتب عن الأمويين لأن المصادر الموجودة في أيدينا أكثرها من انتاج العصر العباسي المعادي لهم)[2]، ومن ذلك في التفسير تحريفه لكلمة (غلبت الروم) في الآية رقم (١) من سورة الروم وغيرها من الكلمات، ورجوعه إلى كتب الشيعة في حكمه على الأمويين.

٧ـ تعميم جولدتسيهر للجزئيات :

اطلق جولدتسيهر كثيراً من العموميات في أحكامه على السنة، أو التاريخ، أو المسلمين، فمن هذه الأحكام قوله (بأن القسم الأكبر من السنة مكذوب)، وجهل المسلمين في القرن الأول بأحكام دينهم، وأن الدولة الأموية دولة دنيوية ولم تكن دينية ، وعدم قدرة الإسلام على وضع نظرياته المتكاملة بشكل منظم وغيرها من العموميات.

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ص٤٨٠

(٢) دراسات في الحديث النبوي ج١، ص ٦٨.

يقول د. محمد مصطفى الأعظمي: (علاوة على ذلك فإنه يأخذ جزئية بسيطة ثم يوسع دائرتها، حتى يظل بها العالم الإسلامي بكامله من الشرق إلى الغرب، ثم يجرها حتى يغرق بها قرناً كاملاً، وإذا كان العالم يستعمل (المنهج العلمي) الذي سلكه جولدتسيهر فإنه يستطيع أن يصور أوروبا في القرن العشرين كالآتي:

١- أن المجتمع الغربي فاسد إلى حد لا يبلغ التصور مداه فإنهم يستعملون الكنائس لأغراض غير الشريفة.

٢- قد بلغ به الانحطاط الخلقي أن يجبروا البنات من الثامنة إلى العاشرة على الزنا من أجل كسب المال.

٣- الأمن مفقود والناس يعيشون في خوف مستمر، إذ المجتمع يحكم من قبل الأوباش.

٤- قد بلغت بهم القسوة حداً جعلهم يعدمون أولادهم.

هذه النتائج المشار إليها كافية لبيان منطقية جولدتسيهر ومنهج بحثه العلمي واستنتاجاته. وحتى إذا سلمنا بتعميمه للجزئيات، فإنه لا يمكننا أن نسلم باستنتاجه مع التعميم أيضاً، لأن النصوص التي أشار إليها لا تنسجم اطلاقاً مع استنتاجه.[(١)]

٨- اعتماد جولدتسيهر على المصادر الثانوية:

إن من القواعد التي اتبعها جولدتسيهر في أبحاثه ودراساته اعتماده على المصادر الثانوية فيها، وتركه للمصادر الأصلية ؛ فتره مثلاً يرجع في إثبات قضايا حديثية إلى كتب الأدب ككتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، وكتاب ألف ليلية وليلة، وكتاب كليلة ودمنة، ورسائل إخوان الصفا، وحياة الحيوان للدميري، وشرح نهج البلاغة وغيرها ؛ وكان الأولى به الرجوع إلى كتب الحديث ومصادره الأصلية في إثبات تلك القضايا.[(٢)]

٩- إثبات جولدتسيهر للتناقض في الأحاديث النبوية :

لقد حرص جولدتسيهر على إثبات التناقض في الأحاديث ليدلل على ما أراد الوصول إليه من أن الأحاديث النبوية مكذوبة وغير صحيحة، وأنها كانت نتيجة للصراع السياسي، أو الفقهي، أوالمذهبي ؛

---

(١) دراسات في الحديث النبوي ج١، ص ٦١، ٦٣، ٦٤، ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٤٨١.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٨١.

فعرض مثلاً إلى أحاديث الأمر بالكتابة والنهي عنها فصورها على أنها كانت مظهراً من مظاهر الصراع بين مدرستي الرأي والحديث، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أحاديث (شرب النبيذ)، والنهي عنها وصورها كذلك على أنها كانت أيضاً مظهراً للصراع بين مدرسة الكوفة وغيرها من المدارس الفقهية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أحاديث النهي عن البدعة والذم لها، وأحاديث الأمر باتباع السنة وصورها على أنها نشأت عن مدارس المتشددين والمتساهلين من المسلمين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أحاديث تحريم الكذب على رسول الله ﷺ وإباحته، وأنها كانت أيضاً ناشئة عن تلك الدوائر – المتشددون والمتساهلون –.

١٠ – متابعة جولدتسيهر لغيره من المستشرقين :

من القواعدالتي انطلق منها المستشرقون في دراساتهم متابعة بعضهم بعضاً في كثير من الآراء، وإن كان أحياناً قد يخالف بعضهم بعضاً، إلا أن هنالك كثيراً من القضايا اتفقوا عليها خاصة في دراستهم للسنة، أو للسيرة النبوية ؛ ويظهر هذا جلياً عند جولدتسيهر في متابعة من سبقه من المستشرقين، أو اتفاقه معهم في الطعن في شخص الرسول ﷺ كزعمهم أنه رجل مريض عقلياً ونفسياً، وأنه يحب سفك الدماء والقتل، والطعن في الوحي وأنه عبارة عن هلوسات وأمراض نفسية. وطعنه أيضاً في القرآن الكريم، وطعنه في الدولة الأموية والأمويين ، وطعنه في منهج المحدثين النقدي حيث وصفه بأنه كان سطحياً وشكلياً واغفالهم لما يسمى بنقد المضمون أو (المتن) على حساب الاهتمام بالإسناد بالاضافة إلى اعتماده على كثير من المصادر الاستشراقية ؛ كاعتماده على أبحاث (نولدكه)، و(ليون كايتاني)، و(سنوك هرجرونية)، (وسبرنجر)، و(فنسنك) وغيرهم.



الخاتمة

١- كشفت هذه الدراسة عن منهج جولدتسيهر في دراسته الحديث النبوي، وأنه لم يكن منهجاً علمياً، حيث شكك في صحة الأحاديث النبوية، وأسقط ما في نفسه ومجتمعه على الإسلام والمسلمين، وكان منهجه منهجاً انتقائياً تسلطياً ، معتمداً على الموضوع والضعيف، مجتنباً للصحيح، محرفاً للضعيف.

٢- لم يستطع جولدتسيهر أن يقدم لنا نظرية متناسقة متجانسة شاملة متكاملة في الحكم على الأحاديث النبوية؛ وإنما حاكم السنة من خلال المنهج الأوروبي القائم على دراسة النص النبوي على أنه نص بشري.

٣- كشفت هذه الدراسة عن العلاقة بين المدرسة الاستشراقية، والمعتزلة، والشيعة، حيث أثبتت الدراسة تأثر المدرسة الاستشراقية بالأفكار الاعتزالية، والشيعية، وتأثر المعاصرين بالمدرسة الاستشراقية.

٤- كشفت هذه الدراسة عن الصورة المظلمة التي رسمها جولدتسيهر بقلمه للإسلام والمسلمين، والتي ركز فيها على إظهار الجوانب السيئة والمسيئة في تاريخ الإسلام والمسلمين.

٥- كشفت هذه الدراسة عن تناقض جولندتسيهر في أحكامه، فتراه يقرر حكماً ثم ينقضه في نفس الوقت، ظهر هذا في حكمه على بعض الفرق الإسلامية، كالمعتزلة، والشيعة، والمتصوفة، وفي حكمه على الدولة الأموية والعباسية، وفي حكمه على السنة النبوية، وفي حكمه على منهج المحدثين النقدي، وفي حديثه عن المصنفات الحديثية.

* التوصيات

١. ترجمة ودراسة ما كتب حول الحديث وعلومه من قبل المستشرقين السابقين لجولدتسيهر كالمستشرق هربلو، وسبرنجر، وكايتاني ، واللاحقين كالمستشرق فنسنك، ونيكلسون، وواط، وروبسون ، وزويمر. والكشف عن جهودهم في علوم الحديث (المعاجم، التحقيق، الفهرسة، الترجمة)، والكشف عن مناهجهم في دراسة الحديث النبوي، ودراستها دراسة نقدية.

٢. تحذير الباحثين والدارسين من الاعتماد على دراسات المستشرقين والنتائج التي توصلوا إليها في دراساتهم للسنة النبوية، والتاريخ الإسلامي، وعلوم القرآن، والسيرة النبوية وغيرها من العلوم الإسلامية.

٣. إنشاء أقسام في كليات الشريعة تعنى بالدراسات الاستشراقية، لرصد كتابات المستشرقين حول الإسلام والمسلمين.وتبادل الزيارات بين الجامعات العربية والغربية للتعرف على جهود المستشرقين في الدراسات الإسلامية.

٤. تخصيص فريق من مختلف التخصصات للكتابة عن الإسلام والمسلمين، والتعريف بعلومهم، وتاريخهم، وحضارتهم ، على غرار دائرة المعارف الإسلامية، وبمختلف اللغات الأجنبية.


دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

ثبت المراجع والمصادر

١. الكتاب المقدس، العهد العتيق، دار المشرق

٢. أحمد: د. امتياز، دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث، نقله إلى العربية د. عبد المعطي أمين قلعجي، سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

٣. أنس: مالك بن، الموطأ، منشورات دار الآفاق قدم له د. فاروق سعد، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ

٤. ـــــ: مالك بن، المدونة، دار صادر، بيروت

٥. الآجري: أبو عبيد محمد بن علي بن عثمان، سؤالات أبي عبيد الآجرَي في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق الدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي. الطبعة الاولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧ مكتبة دار الاستقامة المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة

٦. الأجهوري: عطية، حاشية الأجهوري على شرح البيقونية دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي

٧. الأدلبي: د. صلاح الدين أحمد، منهج نقد المتن عند علماء الحديث، منشورات دار الآفاق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

٨. الأزهري: أبي منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، إشراف محمد عوض مرعبة، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م

٩. الأصبهاني: أحمد بن عبد الله أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م

١٠. ـــــــ : علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي، أبو الفرج، كتاب الأغاني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي

١١. الأصفهاني: الحسين بنَ محمد المعروف بالراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان

١٢. الأعظمي: د. محمد مصطفى، مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، مكتب التربية العربي لدول الخليج

١٣. ـــــــ: د. محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

١٤. ـــــــــ: د. محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، مكتبة الكوثر ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

١٥. الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح سنن النسائي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ

١٦. الألباني: محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة مكتبة المعارف، الرياض

١٧. ـــــــ: محمد ناصر الدين، السلسلة الضعيفة والموضوعة، مكتبة المعارف، الطبعة الخامسة، ١٤١٢هـ ١٩٩٣م

١٨. ـــــــ: محمد ناصر الدين، صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادتهـ المكتب الأسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

١٩. ـــــــ: محمد ناصر الدين، السلسة الضعيفة، المجلد الثاني مكتبة دار المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

٢٠. ـــــــ: محمد ناصر الدين، ضعيف سنن ابن ماجهـ المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٨٠٨هـ ١٩٨٨م

٢١. ابن أبي العز الحنفي: محمد بن علاءالدين علي بن محمد، شرح العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، بيروت ١٣٩٩هـ

٢٢. ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، مصنف بن أبي شيبة

٢٣. ابن أبي الحديد: عبد الحميد بنهبة الله بن محمد بن الحسين بن، أبو حامد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

٢٤. ابن الأثير: عز الدين بن، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م

٢٥. ـــــــــ: عزالدين بن، النهاية في غريب الحديث، تحقيق طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي، الإسلامية

٢٦. ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، المجلد ٢٠، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ

٢٧. ـــــــــ: أحمد بن عبد الحليم، الجواب الصحيح لم بدل دين المسيح مطابع المجد

٢٨. ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي، أبو الفرج الموضوعات، ضبط عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

٢٩. ـــــــــ: عبد الرحمن بن علي، فضائل القدس، حققه وقدم له د. جبريل سليمان جبور، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى ١٩٧٩م

٣٠. ـــــــــ: عبد الرحمن بن علي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م،

٣١. ابن حبان: محمد بن، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دارالمعرفة

٣٢. ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد بن، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٣م

٣٣. ـــــــ: علي بن أحمد بن سعيد بن، المحلى، حققه أحمد شاكر، دار الجيل

٣٤. ـــــــ: علي بن أحمد بن سعيد بن، جوامع السيرة إحسان عباس الناشر: دار المعارف، مصر الطبعة الأولى ١٩٠٠ م

٣٥. ابن حنبل: أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، مؤسسة الرسالة

٣٦. ـــــــ: أحمد بن محمد بن، العلل، الناشر : المكتب الإسلامي ، دار الخاني، بيروت ، الرياض الطبعة الأولى، ١٤٠٨، ١٩٨٨ تحقيق: وصي الله بن محمد عباس

٣٧. ابن خلكان: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن، وفيات الأعيان حققه د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٦٨م

٣٨. ابن رجب الحنبلي: عبدالرحيم بن أحمد، شرح علل الترمذي تحقيق ودراسة د.همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

٣٩. ابن سعد: محمد، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

٤٠. ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف، مقدمة بن الصلاح، دار الحديث، الطبعة الثانيه١٤٠٥، ١٩٨٤م

٤١. ـــــــ: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، فتاوى ابن الصلاح، إدراة المطبعة المنيرية

٤٢. ـــــــ: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، دراسة وتحقيق موفق بن عبد الله دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م

٤٣. ابن عبد البر: أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد، النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، حققه وعلق حواشيه الأستاذ مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري ١٣٨٧، ١٩٦٧م الناشر: مؤسسة القرطبه

٤٤. ـــــــ: أبو عمر يوسف، جامع بيان العلم وفضله دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م

٤٥. ـــــــ: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد الاستذكار، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢١، ٢٠٠٠ تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض

٤٦. ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن، الاستيعاب، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م
٤٧. ________: أبي عمر أحمد بن محمد، كتاب العقد الفريد، شرحه وضبطه إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي
٤٨. ابن عبد الهادي: محمد بن أحمد، تنقيح تحقيق أحاديث التعليق تحقيق أيمن صالح اللحام، الطبعة الأولى ١٤٨٩هـ ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية
٤٩. ابن عراق: علي بن محمد بن، أبو الحسن، تنزيه الشريعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، حققه وراجع أصوله وعلق عليه عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله بن محمد الغماري طبعة دار الكتب العلمية
٥٠. ابن العربي: أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم، حققه وعلق حواشيه محب الدين الخطيب، راجعه محمود مهدي استانبولي
٥١. ابن عدي: أبو أحمد عبد الله الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م
٥٢. ابن عساكر: علي بن الحسن بنهـبة الله بن عبد الله بن الحسين، أبو القاسم، تاريخ دمشق، تحقيق علي شيري
٥٣. ________: علي بن الحسن بن هـبة الله بن عبد الله ابن الحسين، أبو القاسم، تاريخ مدينة دمشق، ترجمة (الزهري)، بعناية شكرالله بن نعمة الله القوجاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م تحقيق شكر الله
٥٤. ابن فارس: أحمد، أبي الحسين، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل
٥٥. ابن الفرضي: عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي، أبو الوليد تاريخ علماء الأندلس، الدار العربية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م
٥٦. ابن فورك: محمد بن الحسن، مشكل الحديث، تحقيق موسى محمد علي، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
٥٧. ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر الحنبلي، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، حققه عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٩٤الطبعة السادسة
٥٨. ________: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ ١٩٩٨ م، تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله

٥٩. ــــــــــــــ: محمد بن أبي بكر،هــداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، مطبوعات الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ١٣٩٦هـ
٦٠. ــــــــــــــ: محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين حققه محمد محي الدين عبد الحميد
٦١. ابن كثير: إسماعيل بن، البداية والنهاية، حققه ودقق أصوله وعلق حواشيه علي شيري، دار إحياء التراث العربي
٦٢. ــــــــــــــ: إسماعيل بن، الفتن والملاحم، مكتبة السلام العالمية ١٩٨١م
٦٣. ابن معين: يحيى، التاريخ دراسة وترتيب وتحقيق د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى ١٣٩٩ه ١٩٧٩م
٦٤. ابن منظور: محمد بن مكرم بن، لسان العرب، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠م
٦٥. ابن النجار: محمد بن محمود بن الحسن، ذيل تاريخ بغداد صحح بمشاركة د. قيصر فرح، دار الكتب العلمية
٦٦. ابن النديم: محمد بن إسحاق، الفهرست، عناية د. ناهد عباس عثمان دار قطري بن الفجاءة، الطبعة الأولى ١٩٨٥م
٦٧. ابن هــشام: عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب، حققه وعلق عليه مازن المبارك، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر ١٩٨٥م، الطبعة السادسة
٦٨. أبو داود: سليمان بن أشعث السجستاني، سنن أبي داود، مراجعة وضبط وتعليق محمد محيي الدين دار الكتب العلمية
٦٩. أبو زرعة الدمشقي: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، تاريخ أبو زرعة الدمشقي، تحقيق شكرالله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق
٧٠. أبو زهرة: محمد، أصول الففقهـ دار المعارف، القاهرة ١٩٧٠م
٧١. ــــــــــ: محمد، مالك حياته وعصر، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٥م
٧٢. ــــــــــ: محمد، الشافعي (حياته وعصره)، دار الفكر العربي ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، دار الفكر العربي
٧٣. أبو زهو: محمد محمد، الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م
٧٤. أبو شهبة: د. محمد محمد، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م

٧٥. أبو عبيدة: معمر بن المثنى، كتاب الخيل، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند ١٤٠٢هـ ١٩٨١

٧٦. بارت: د. رودي بارت، الدراسات العربية في الجامعات الألمانية

٧٧. الباغندي: أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان، مسند عمر بن عبد العزيز، خرّج أحاديثه وعلق عليه محمدعوامه مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

٧٨. بطوطة : محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن يوسف اللوتاني ، أبو عبد الله ، يعرف بابن ، رحلة ابن بطوطة ، شرحه وكتب هوامشه طلال حرب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ١٤١٣-١٩٩٢م

٧٩. البخاري :أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير دار الفكر ١٩٨٦م

٨٠. ـــــــ: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله خلق أفعال العباد، الناشر: دار المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨ م، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة

٨١. ـــــــ: محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، خرج أحاديثه محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م

٨٢. بدوي: د. عبد الرحمن بدوي، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية دراسات لكبار المستشرقين، دار القلم، بيروت الطبعة الرابعة، ١٩٨٠م

٨٣. ـــــــ: د. عبد الرحمن، موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م

٨٤. بروكلمان: د.كارل، تاريخ الأدب العربي، الأشراف على الترجمة أ.د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العام للكتاب ١٩٩٣م

٨٥. البسوي: أبو يوسف يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ تحقيق د. أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ١٩٨١م

٨٦. البشاري :، أحسن التقاسيم، الطبعة الثالثة، ١٩٩١م، مكتبة مدبولي، الطبعة الثالثة

٨٧. البغدادي: أحمد بن علي ثابت الخطيب، تقييد العلم، تحقيق د. يوسف العش

٨٨. ـــــــ: إسماعيل باشا بن محمد أمين، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان

٨٩. ـــــــ: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، تقييد العلم، حققه يوسف العش، نشرته دار إحياء السنة النبوية

٩٠. ـــــــ: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، دار الكتب العلمية، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م

٩١. ـــــــ: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، تاريخ بغداد دار الكتب العلمية، بيروت

٩٢. ـــــــــ: أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في قوانين الرواية، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة

٩٣. ـــــــــ: أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة

٩٤. البلاذري: الإمام أحمد بن يحيى بن جابر، جمل من أنساب الأشراف، حققه سهيل زكار، دار الفكر، الطبعة الأولى

٩٥. البيطار: محمد بهجت البيطار، حياة شيخ الإسلام ابن تيمية، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية

٩٦. بهاء الدين: د. محمد، المستشرقون والحديث النبوي، دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م

٩٧. البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأولى ــ ١٣٤٤هــ

٩٨. ـــــــــ: أحمد بن الحسين النيسابوري، المدخل إلى السنن الكبرى، دراسة وتحقيق، د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي

٩٩. ـــــــــ: أبو بكر أحمد بن الحسين النيسابوري، دلائل النبوة دار الكتب العلمية، وثق أصوله د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

١٠٠. البهي: د. محمد، الفكر الإسلامي وصلته بالاستعمار الغربي دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة ١٩٧٣م

١٠١. تامر: عارف ، رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء – منشورات عويدات بيروت- الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م

١٠٢. الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة، أبو عيسى، الجامع الصحيح، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث

١٠٣. جاسم: د. ناصر عبد الرزاق، الإسلام والغرب، دراسات في نقد الاستشراق، دار المناهج الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٤م

١٠٤. جحا: د. ميشيل جحا، موقف العرب من المستعربين، سلسلة كتب الثقافة المقارنة، الاستشراق، العدد الأول كانون الثاني ١٩٨٧م دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد

١٠٥. الجبري: عبد المتعال، الاستشراق وجه للاستعمار الغربي

١٠٦. الجزري: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني المعروف بابن الأثير، جامع الأصول من أحاديث الرسول، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دا رالفكر، بيروت ١٩٨٣م، الطبعة الثانية

١٠٧. ــــــــ : محمد بن محمد بن يوسف ، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٥٢، ١٩٣٣، دار الكتب العلمية عبد المنعم عامر، دار الكتب العربية، ١٩٦١م

١٠٨. الجندي: أنور، شبهات التغريب، المكتب الإسلامي ط١، ١٩٨٣م، ١٤٠٣هـ

١٠٩. ــــــــ: أنور، سموم الاستشراق والمستشرقين في العلوم الإسلامية، دار الجيل بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

١١٠. جولدتسيهر: د. اجناتس، الظاهريون، مذهبهم وتاريخهم في تاريخ الفقه الإسلامي، ليدن ١٩٧١م

١١١. ــــــــ: د. اجناتس، العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة (د. محمد يوسف موسى، د. علي حسن عبد القادر، عبد العزيز عبد الحق) دار الكتب الحديثة بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٥٩م

١١٢. ــــــــ: د. اجناتس، دراسات محمدية

١١٣. ــــــــ: د. اجناتس، مذاهب التفسير الإسلامي ترجمة د. عبد الحليم النجار، ط٢، دار إقرأ، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

١١٤. ــــــــ: اجناتس، المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن، نقله إلى العربية علي حسن عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٣٦٣هـ ١٩٤٤م

١١٥. ــــــــ: د. اجناتس، دراسات في المنطق الإسلامي

١١٦. الحاكم: محمد بن عبدالله أبو عبدالله المستدرك على الصحيحين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١١، ١٩٩٠ تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا

١١٧. الحمداني: د. نزار بن عبد الكريم بن سلطان، الإمام البخاري فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م

١١٨. الحموي :، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي ١٩٧٩م

١١٩. ــــــــ: ياقوت، معجم الأدباء، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م

١٢٠. الحميدي: محمد بن فتوح بن عبد الله ، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس

١٢١. ــــــــ: محمد بن فتوح، الجمع بين الصحيحن (البخاري ومسلم) تحقيق د. علي حسين البواب، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م

١٢٢. الحنبلي: مجير الدين، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل دار الجيل، ١٩٧٣م

١٢٣. حوراني: د. ألبرت، الإسلام في الفكر الأوروبي
١٢٤. الخضري: محمد، تاريخ التشريع الإسلامي، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة التاسعة ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م
١٢٥. الخطاب: أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ١٩٧٨
١٢٦. الخطابي: أبي سليمان حمد بن محمد، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تحقيق ودراسة د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م
١٢٧. الخطيب: محمد عجاج، أصول الحديث، دار المعارف القاهرة، الطبعة العاشرة ١٩٨٨م
١٢٨. ـــــــ: د. عبد الله عبد الرحمن، الرد على المستشرقين جولدتسيهر ويوسف شاخت
١٢٩. ـــــــ: د. محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين
١٣٠. ـــــــ: د. محمد عجاج، أبوهـريرة راوية الإسلام، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر ١٩٦٢م
١٣١. الخولي: محمد عبد العزيز، مفتاح السنة أو تاريخ فنون الحديث، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م
١٣٢. خليل: د. عماد الدين، دراسات في السيرة، مؤسسة الرسالة، دار النفائس ١٩٧٥م
١٣٣. الخليلي: أبي يعلي الخليل بن أحمد بن عبد الله الإرشاد في معرفة علماء الحديث، مكتبة الرشيد تحقيق د. محمد سعيد بن إدريس
١٣٤. الخولي: أمين، تعليق على دائرة المعارف الإسلامية، المجلد
١٣٥. الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام، سنن الدارمي، دار إحياء السنة النبوية
١٣٦. الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الإلزامات والتتبع، دراسة وتحقيق أبو عبد الرحمن مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
١٣٧. الدريس: خالد الدريس، ندوة الحديث الشريف وتحديات العصر، كلية الدراسات الإسلامية العربية، دبي، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م
١٣٨. الدميري: كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى، حياة الحيوان الكبرى، دار الكتب العلمية
١٣٩. الدميني : مسفر عزم الله ، مقاييس نقد متون السنة ، ٢٠/ ١١/ ١٤٠٣

١٤٠. الدينوري: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت

١٤١. الدهلوي: أحمد المعروف بشاه ولي الله حجة الله البالغة، شركة أمين دهلي، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ

١٤٢. الديب: عبد العظيم، المستشرقون والتراث، مكتبة ابن تيمية الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

١٤٣. الذهبي: محمد حسين، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٨٩م

١٤٤. ______: محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت

١٤٥. ______: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز المعين في طبقات المحدثين، همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

١٤٦. ______: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي

١٤٧. ______: محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م

١٤٨. ______: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير الأعلام، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م

١٤٩. ______: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ديوان الضعفاء والمتروكين، قدم له خليل الميس، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

١٥٠. ______: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

١٥١. ______: د. محمد حسين، الإسرائيليات في التفسير والحديث، دار الإيمان، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

١٥٢. الرازي: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف، الهند، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ١٩٥٣م

١٥٣. ______: عبد الرحمن بن أبي جاتم محمد بن إدريس الحنظلي، المراسيل، بعناية شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مؤسسة الرسالة

١٥٤. ـــــــ: عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي، الجرح والتعديل، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الهند، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ ١٩٥٣م

١٥٥. ـــــــ: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، تفسير القرآن العظيم تحقيق أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، بيروت، ١٦٦، الرازي :محمد، مفاتيح الغيب، دارالفكر، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م

١٥٦. رضا: محمد رشيد، تفسير المنار، دار الفكر، بالأوفست، الطبعة الثانية الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل قدم له وحقق أخباره د. محمد عجاج الخطيب دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

١٥٧. الزبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبوالفيض، الملقّب تاج العروس من جواهر القاموس، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي ١٧٠، الزرقاني: محمد، شرح الزرقاني على الموطأ، دار المعرفة، بيروت ١٤٠١هـ ١٩٨١م

١٥٨. زقزوق: د. محمود حمدي، قضية الاستشراق لمحات حول المشكلة والحل، كتاب المؤتمر الحادي عشر لمجمع البحوث الإسلامية ١٥، ٢٠رجب، ١٩٨٨م، ١٤٠٨هـ ٤، ٩ مارس ١٩٨٨م

١٥٩. ـــــ: د. محمود حمدي، الإسلام في الفكر الغربي، دار المحمدية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م

١٦٠. الزركلي: خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة التاسعة، ١٩٩٠م

١٦١. الزيادي: د.محمد فتح الله الاستشراق أهدافه ووسائله دار قتيبة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م

١٦٢. الزيلعي: أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي، نصب الراية لأحاديث الهداية، المركز الإسلامي للطباعة والنشر القاهرة

١٦٣. ـــــــ: فخر الدين عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، تحقيق الشيخ أحمر عزو عناية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م

١٦٤. ـــــ: د. ساسي الحاج ، الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٩٣م

١٦٥. السائح: عبد الحميد، عقيدة المسلم وما يتصل بها، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، عمان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م

١٦٦. السباعي: د. مصطفى،، المستشرقون ما لهم وما عليهم، المكتب الإسلامي، دار الوراق، ١٩٩٠م

١٦٧. ـــــــ: د. مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، الطعبة الثانية، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م

١٦٨. السبكي: أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين، حققه عبد الفتاح أبو غدة، الناشر دار الوعي، حلب الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م

١٦٩. ـــــــ: تاج الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية ١٩٧٤م

١٧٠. ـــــــ: عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين، حققه عبد الفتاح أبو غدة، الناشر دار الوعي، حلب الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م

١٧١. ستودارد: لوثرب ستودارد، حاضر العلم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، دار الفكر

١٧٢. السجستاني: سهل بن محمد البصري، المعمَرون، الحازمي: محمد بن طاهر، شروط الأئمة الستة دار الكتب العلمية ١٩٨٤م، يروت

١٧٣. السخاوي: محمد بن عبد الرحمن، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التوريخ، حققه فرانز روزنثال، ترجم التعليقات د. صالح أحمد العلي، دار الكتب العلمية

١٧٤. ـــــــ: محمد عبد الرحمن، المقاصد الحسنة، دراسة وتحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى،

١٧٥. ـــــــ: محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

١٧٦. السرخسي: محمد بن أحمد، أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٣٧٢هـ

١٧٧. ـــــــ: محمد بن أحمد، المبسوط، دار المعرفة، بيروت

١٧٨. سري: طارق، المستشرقون ومنهج التزوير والتلفيق في التراث الإسلامي، مكتبة النافذة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م

١٧٩. سزكين: د. فؤاد، تاريخ التراث العربي، نقله إلى العربية د. محمود فهمي حجازي، ١٤١١هـ ١٩٩١م

١٨٠. سعيد: د.هـمام عبد الرحيم، التمهيد في علوم الحديث دار الفرقان، ١٩٩٢م

١٨١. ____: د. إدوارد سعيد، الاستشراق نقله إلى العربية كمال أبوديب، مؤسسة الأبحاث العربية

١٨٢. _____: د.هـمام عبد الرحيم، التمهيد في علوم الحديث دار الفرقان، ١٩٩٢
١٨٣. _____: د.هـمام عبدالرحيم، الفكر المنهجي عند المحدثين، كتاب الأمة، العدد ١٦ قطر الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ
١٨٤.
١٨٥. السهيلي : عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ، أبو القاسم الروض الأنف ، طبع سنة ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م
١٨٦. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحوالك المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩، ١٩٦٩ا
١٨٧. _____: عبد الرحمن بن أبي بكر، الاتقان في علوم القرآن ضبطه محمد سالم هـاشم، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٧م
١٨٨. _____: عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثورفي التفسير المأثور دار الفكر ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م
١٨٩. _____: عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩
١٩٠. _____: عبد الرحمن بن أبي بكر، اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار الكتب العلمية
١٩١. _____: عبد الرحمن بن أبي بكر، مفتاح الجنة في الاحتجاج السنة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
١٩٢. _____: عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م
١٩٣. _____: عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م
١٩٤. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق د. علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م
١٩٥. _____: محمد بن شهاب الدين أحمد بن علي بن عبد الخالق المنهاجي اتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى، تحقيق د.أحمدرمضان أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤م

١٩٦. الشافعي: محمد بن إدريس، أبو عبدالله كتاب الأم وبهامشه (اختلاف الحديث) برواية الربيع، كتاب الشعب

١٩٧. ـــــــ: محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث، مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م

١٩٨. ـــــــ: محمد بن إدريس، أبو عبدالله كتاب الأم وبهامشه (اختلاف الحديث) برواية الربيع، كتاب الشعب

١٩٩. شاكر: أحمد محمد، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأول ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

٢٠٠. الشرقاوي: د. محمد عبد الله الاستشراق دراسات تحليلية وتقويمية، دار العوم، جامعة القاهرة

٢٠١. شعوط: إبراهيم، أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ، الطبعة الرابعة، ١٩٧٦م

٢٠٢. شلتوت: محمود، الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق، ١٩٨٨م، بيروت

٢٠٣. الشوكاني: محمد بن علي بن محمد، إرشاد الفحول، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٥م

٢٠٤. شهوان: د. راشد سعيد، الأصالة والتجديد في الفكر الإسلامي، جامعة الإمام، كلية الشريعة، الرياض، رسالة ماجستير ١٤٠٧هـ

٢٠٥. الصنعاني: عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبوهمام، مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن العظمي

٢٠٦. ـــــــ: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني، توضيح الأفكارلمعاني تنقيح الأنظار، حققه محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ

٢٠٧. الضاري: د. حارث، الإمام الزهري وأثره في السنة، رسالة دكتوراة، موصل، مكتبة بسام، ١٩٨٥م

٢٠٨. الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، المعجم الكبير الناشر: مكتبة العلوم والحكم، الموصل الطبعة الثانية، ١٤٠٤، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي

٢٠٩. ـــــــ: سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الأوسط، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعي الشافعي، دار الفكر، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ١٩٩٩م

٢١٠. ـــــــ: محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، دار الفكر ١٩٨٧م، بيروت

٢١١. ـــــــ: أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ضبط وتعليق محمود شاكر، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م

٢١٢. الطحان: د. محمود، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٨م

٢١٣. الطحاوي : مشكل الآثار، دار الكتب العلمية، طبعة محمد عبد السلام شاهين
٢١٤. العاني : عبد القاهر داؤد ، مناهج المستشرقين – جامعة بغداد –كلية الشريعة –بيت الحكمة
٢١٥. العقيقي: نجيب، المستشرقون، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤
٢١٦. عبد الخالق: د. عبد الغني، الإمام البخاري وصحيحه دار المنارة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
٢١٧. عبد الرحمن: د. عائشة (بنت الشاطيء)، الإسرائيليات في الغزو الفكري
٢١٨. عبد القادر: د. علي حسن، نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي، مكتبة العلوم، ١٣٦١هـ ١٩٤٢م
٢١٩. العتر: د. نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ
٢٢٠. ـــــــ: د. نور الدين، جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م
٢٢١. العبسي : محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، كتاب العرش – حققه محمد بن حمد المحمود –مكتبة المعلا –الكويت –الطبعة الأولى ١٤٠٦–١٩٨٦م
٢٢٢. العجلوني: إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، مؤسسة مناهل العرفان
٢٢٣. العراقي: عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، دار الحديث، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م
٢٢٤. العسقلاني: أحمد بن على بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤادعبد الباقي، دار الفكر
٢٢٥. ـــــــ: أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب دار الفكر الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م
٢٢٦. العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، حققه عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م
٢٢٧. ـــــــ: أحمد بن علي بن حجر،هـدي الساري مقدمة فتح الباري، دار الفكر
٢٢٨. ـــــــ: أحمد بن علي بن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الفكر
٢٢٩. ـــــــ: أحمد بن علي بن محمد بن حجر، طبقات المدلسين، المسمى تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، راجعه وقدم له طه عبدالرءوف سعد، الناشر، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة

٢٣٠. ______: أحمد بن علي بن محمد بن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار المعرفة ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م

٢٣١. ______: أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل،، لسان الميزان، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٦، ١٩٨٦ تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند

٢٣٢. ______: أحمد بن علي بن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح

٢٣٣. العسلي: د. كامل جميل، القدس في التاريخ، ترجمة من الطبعة الإنجليزية، عمان، مطبعة الجامعة الأردنية، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م

٢٣٤. العقيلي: محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، الضعفاء الكبير، حققه د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

٢٣٥. علي: محمد كرد، المعاصرون، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، علق عليه محمد المصري، مطبعة دار أبو بكر ١٤٠١، ١٩٨٠ م

٢٣٦. عمايرة: إسماعيل أحمد، بحوث في الاستشراق واللغة دار البشير، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

٢٣٧. ______: إسماعيل أحمد، المستشرقون وتاريخ صلتهم بالعربية، دار حنين الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ١٩٩٢م

٢٣٨. العمري: د. أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة، مركز بحوث السنة والسيرة، ١٤١١هـ ١٩٩١

٢٣٩. ______: د. أكرم ضياء، قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي،

٢٤٠. العيني: محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار الفكر

٢٤١. غراب: د. أحمد عبد الحميد، رؤية إسلامية للاستشراق

٢٤٢. الغزالي: محمد الغزالي، دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين، دار الكتب الإسلامية، مصر، الطبعة الخامسة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

٢٤٣. ______: أبو حامد محمد بن محمد، كتاب إحياء علوم الدين شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٨هـ ١٩٣٩م

٢٤٤. ______: المستصفى ومعه كتاب شرح مسلم الثبوت للإمام الشيخ حمدان بن عبد الشكور، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأميرية، ببولاق ١٣٢٤هـ

٢٤٥. الغماري: د. إبراهيم بن الصديق، علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الايهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن القطان، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م

٢٤٦. الفارسي، علي بن بلبان، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، قدم له كمال بن يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
٢٤٧. الفتني: محمد بن طاهر بن علي الهندي، تذكرة الموضوعات
٢٤٨. فروخ: د. عمر، المستشرقون ما لهم وما عليهم، سلسلة كتب الثقافة المقارنة الاستشراق، العدد الأول كانون الثاني، ١٩٨٧م، بغداد
٢٤٩. فلاته: عمر حسن عثمان، الوضع في الحديث، ١٤٠١هـ ١٩٨١م
٢٥٠. فوزي: أ.د. فاروق عمر، الاستشراق والتاريخ الإسلامي الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م
٢٥١. فوك: د. يوهان، تاريخ حركة الاستشراق، تعريب لطفي العالم دار قتيبة، ١٩٩٦م
٢٥٢. الفيروزآبادي: محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط، مكتبة ومطبعة مصطفى إلبابي الحلبي ١٩٥٤م، القاهرة
٢٥٣. الفيومي: أحمد بن محمد بن علي المقريء، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٢٨م
٢٥٤. القاري: علي، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، حققه عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م
٢٥٥. ـــــ: علي، شرح نخبة الفكر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨، ١٩٧٨م
٢٥٦. القاسمي: محمد جمال الدين، قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية
٢٥٧. القرطبي :أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارري، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة مناهل العرفان
٢٥٨. القسطلاني: أبو العباس أحمد بن محمد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث، بيروت
٢٥٩. القطان: مناع، مباحث في علوم الحديث، مكتبة وهبة، مصر، الطعبة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م
٢٦٠. القنوجي: السيد صديق حسن خان، الحطة، تحقيق ودراسة علي الحلبي، دار الجيل، دار عمار ١٩٨٧م
٢٦١. القوصي: د. عطية، (دراسات عربية حول عبد عبد الرحمن بدوي) إشراف أ.د. أحمد عطية عبد الحليم عطية، دار المد الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م
٢٦٢. الكاساني: علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢ الكتاب العربي

٢٦٣. الكاندهلوي: محمد زكريا، أوجز المسالك إلى موطأ مالك، دار الفكر ٢٨٢، الكردي:
إسماعيل، نحو تفعيل قواعد نقد المتن، دار الأوائل، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢

٢٦٤. اللكنوي: محمد عبد الحي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، حققه عبد الفتاح ابو غدة، دار الأقصى للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة

٢٦٥. ماهر: مصطفى، ألمانيا والعالم العربي، دار صادر ١٩٧٤م

٢٦٦. مبارك :د. زكي، النثر الفني في القرن الرابع المكتبة العصرية

٢٦٧. المباركفوري: محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحفة الأحوذي، طبعة عبدالرحمن بن محمد العثمان، دار الفكر

٢٦٨. ــــــــ: محمد شمس الحق العظيم آبادي، عون المعبود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

٢٦٩. ــــــــ: محمد شمس الحق العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

٢٧٠. ــــــــ: محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحفة الأحوذي، دار الفكر، طبعة عبد الرحمن

٢٧١. المبرد: محمد بن يزيد، أبو العباس، الكامل، حققه د. محمد أحمد الدالي، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م

٢٧٢. محمود: شفيق جاسر أحمد، تاريخ القدس والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين في آخر الحروب الصليبية، الطبعة الثانية، عمان ١٩٨٩م

٢٧٣. المدخلي: د. ربيع بنهـادي عمير، بين الإمامين مسلم والدارقطني، الجامعة السلفية، بنارس، الهند الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م

٢٧٤. المزي: يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف، تحفة الأشراف صححه وعلق عليه عبد الصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية

٢٧٥. ــــــــ: يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه د. بشارعواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م

٢٧٦. المسعودي: علي بن الحسين بن علي ، أبو الحسن ، مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الأندلس، الطبعة الأولى ١٩٦٥م

٢٧٧. ــــــــ : علي بن الحسين بن علي ، أبو الحسن ، ، مروج الذهب، دار الأندلس، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ

٢٧٨. مسعود: د. جمال عبد الهادي محمد، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م

٢٧٩. مصطفى: إبراهيم، المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية
٢٨٠. مطبقاني: د. مازن بن صلاح، الاستشراق، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة بالمدينة المنورة
٢٨١. معروف: د. بشارعواد، الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م، طبعة عيسى إلبابي الحلبي
٢٨٢. المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة لما في (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
٢٨٣. المقدسي: شهاب الدين أبي محمود ابن تميم، مثير الغرام إلى زيارة القدس والشام، تحقيق أحمد الخطمي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٤ م، دار الجيل
٢٨٤. المقري: أحمد بن المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان
٢٨٥. الملكاوي: محمد أحمد محمد عبد القادر، مختصر إظهار الحق، للشيخ رحمت الله الهندي، اختصار وتدقيق محقق الكتاب، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م
٢٨٦. الموصلي :، الاختيار لتعليل المختار، دار المعرفة، تعليقات الشيخ محمود أبو دقيقة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٥، ١٩٧٥م
٢٨٧. الميداني : عبدالرجمن حسن حبنكه ، أجنحة المكر الثلاثة – دار القام –دمشق – الطبعة السابعة ١٤١٤–١٩٩٤م
٢٨٨. الناظر: د. محسن عبد، دراسات جولدتسيهرفي السنة ومكانتها العلمية، رسالة دكتوراة، الجامعة التونسية، الكلية الزيتونية، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م
٢٨٩. نصر: الصديق بشير، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، الفصل الثالث من كتاب (دراسات محمدية) الحديث النبوي وصلته بنزاع الفرق، العدد ٨، ١٩٩١م
٢٩٠. النسائي: أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، أبو عبد الرحمن، السنن الكبرى، تحقيق د. عبد الغفور سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت
٢٩١. النووي: يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام، شرح صحيح مسلم، مؤسسة مناهل العرفان
٢٩٢. ______: يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، إدارة الطباعة المنيرية
٢٩٣. ______: يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام، التقريب الأوقاف، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م

٢٩٤. ـــــــ: يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، دار الفكر
٢٩٥. النيسابوري: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، معرفة علوم الحديث، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م
٢٩٦. هـاشم: الحسيني عبد المجيد، الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً صيدا، المكتبة العصرية
٢٩٧. الهيثمي: علي بن أبي بكر بن سليمان، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م
٢٩٨. هـوروفتس :جوزيف، المغازي الأول ومؤلفوها
٢٩٩. اليعقوبي : أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح ، أبو يعقوب ، تاريخ اليعقوبي، دار صادر بيروت، لبنان، ١٣٧٩هـ ١٩٦٠م

(الموسوعات والمجلات والصحف)

١. الموسوعة العربية الميسرة، المجلد ٢٢، الرياض ١٩٩٦م
٢. دائرة المعارف: دائرة المعارف الإسلامية، يصدرها بالعربية أحمد الشنتاوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس، يراجعها من قبل وزارة المعارف د. محمد مهدي علام
٣. مجلة الاستشراق، العدد الأول كانون الثاني ١٩٨٧م، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد
٤. مجلة الثقافة المصرية: (نشأة تدوين العلم في الإسلام) يوسف العش ٣٥١ المجلد ٧ ١٨/ ٩ / ١٩٤٥م، والعدد ٣٥٢ المجلد ٧ / ٢٥ / ٩ / ١٩٤٥م، والعدد ٣٥٣ / ٢٧ / ٢ / ١٠ / ١٩٤٥م
٥. مجلة عالم الفكر، مسلك ميمون، المجلد الخامس والعشرون، الأول، يوليو، سبتمبر ١٩٩٦م

(المراجع الأجنبية)

- Encyclopaedia of Islam
- Gudaica ‹gersalem keter , 1971 ‹vol ‹7 Encyclopaedia
- Muhammedanische Studies ‹Ignac Goldziher ‹Publising Yer: 1971
- The Zahiris , their doctrine and their history ‹Ignac Goldziher 1971
- The Macmillan Family Encyclopedia vol ‹10 ‹London , Macmillan , 1980
- MUSLiM STUDIES ‹IGNAZ GOLDZIHER Translated From The German by 1969 C . R . Baber and S . M. Stern
- Mad hahib AL tafsir AL ‹Islam IGNAZ GOLDZIHER 1955
- Introductin to Islamic theology and law IGNAZ GOLDZIHE
- Bibliographi Zur detschprachigen Islamwissenschaf und semitistik, Band 2 ,Wiesbaden 1991)

فهرس الموضوعات

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس طعون وشبهات جولدتسيهر

فهرس علوم الحديث ومصطلحه

فهرس الأعلام